

« من أراد صناعة الحديث فعليه بالمدادى »

عبد الله بن إصيه



المدادى
عبد الله بن إصيه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الملاوي
لعلل إجماع الصغير
وشرح المنأوى

تأليف
إحافظ أبي الفضيض
أبو محمد بن محمد بن الصدوق الغفاري الحسيني
المتوفى ١٢٨٠ هـ

الجزء السادس

دار الكتب

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٩٦/٢٨٩١

الترقيم الدولي

977-5235-03-0

بتاريخ ١٩٩٦/٢/٣

الطبعة الأولى

هذه هي الطبعة الشرعية الوحيدة
لكتاب «المداوى» علماً بأن الحقوق
مملوكة بالكامل لدار الكتب وحدها
وكل من يتجرأ على طبع الكتاب
سوف يتابع قضائياً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

٨١٩٦/٣١٥٢ - « مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ عَشْرَةٌ ، تَكُونُ فِي الرَّجُلِ وَلَا تَكُونُ فِي ابْنِهِ ، وَتَكُونُ فِي الْإِبْنِ وَلَا تَكُونُ فِي الْآبِ ، وَتَكُونُ فِي الْعَبْدِ وَلَا تَكُونُ فِي سَيِّدِهِ ، يَقْسِمُهَا اللَّهُ لِمَنْ أَرَادَ بِهِ السَّعَادَةَ : صِدْقُ الْحَدِيثِ ، وَصِدْقُ الْبَاسِ ، وَالْمُكَافَأَةُ بِالصَّنَائِعِ ، وَحِفْظُ الْأَمَانَةِ ، وَصَلَةُ الرَّحِمِ ، وَالتَّدَمُّمُ لِلجَّارِ ، وَالتَّدَمُّمُ لِلصَّاحِبِ ، وَإِقْرَاءُ الضَّيْفِ ، وَرَأْسُهُنَّ الْحَيَاءُ » .

الحكيم (هب) عن عائشة

قال في الكبير : قال ابن الجوزي : حديث لا يصح ، ولعله من كلام بعض السلف ، وفي اللسان قال الحاكم : ثابت بن يزيد أي أحد رواه مجهول وينبغي الحمل فيه عليه ، وقال البيهقي في الشعب : وروى بإسناد آخر

ضعيف موقوفا على عائشة وهو أشبه امه. وهو صريح فى شدة ضعف المرفوع الذى آثره المصنف .

قلت : هذا كلام من لا يدري ما يقول ، فالمؤلف أفرد كتابه للمرفوع فقط صحيحاً كان أو ضعيفاً ، فما معنى كونه آثر المرفوع الأضعف على الموقوف الضعيف فى نظرك وفهمك القاصر؟ وإلا فالبيهقى صرح بأن الكل ضعيف وأنت ميزت فجعلت المرفوع شديد الضعف دون الموقوف لأنك لا ترى فى فعل المصنف إلا النقص والقصور ، ثم إنك قلت : إن الحكيم الترمذى والبيهقى خرجاه من طريق أيوب الوزان عن الوليد بن مسلم عن ثابت عن الأوزاعى عن الزهرى عن عروة عن عائشة وهذا خطأ فاحش ، فإن الحديث من رواية الوليد بن الوليد لا من رواية الوليد بن مسلم ، وقد ذكرته على الصواب فى كلام ابن الجوزى فأوقعت الناظر فى الحيرة ، وذلك شأنك فى كل ما تنقل أو تقول .

٣
٦ — قال الحكيم فى الأصل الحادى / والتسعين ومائة (١) [١١٠ / ٢] :

أخبرنا الفضل بن محمد الواسطى أخبرنا أيوب بن محمد الرقى حدثنا الوليد ابن الوليد أبو العباس الدمشقى عن ثابت بن يزيد عن الأوزاعى عن الزهرى عن عروة عن عائشة « قالت : كان نبي الله ﷺ يقول « الحديث .

وأخرجه أيضاً ابن حبان فى « الضعفاء » قال [٨١ / ٣] :

حدثنا الحسن بن عبد الله القطان ثنا أيوب بن محمد الوزان ثنا الوليد بن الوليد به .

وأخرجه أبو الفضل بن طاهر فى « صفوة التصوف » قال :

(١) وهو فى الأصل التسعين ومائة من المطبوع .

أخبرنا أبو عمرو المخمر ثنا أبو محمد عبد الله بن يوسف قال : أنا أبو سعيد بن
الأعرابي ثنا جعفر بن الحجاج الرقي ثنا أيوب بن محمد الوزان ثنا الوليد به .
وقال ابن حبان : وهذا لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ ، والوليد يروى
العجائب ، وقد روى نسخة أكثرها مقلوب لا يجوز الاحتجاج به اهـ .
والموقوف رواه ابن وهب في جامعه قال :

حدثنا ابن أنعم أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت تقول به .

وهذا منقطع ، وقد وصله الخرائطي في " مكارم الأخلاق " من طريق ابن
أنعم أيضاً فقال [ص ٤٥] :

حدثنا أحمد بن يحيى بن مالك السوسى ثنا أبو بدر شجاع بن الوليد ثنا عبد
الرحمن بن زياد ثنا يزيد بن أبي منصور عن عائشة - رضى الله عنها - أنها
كانت تقول : « إن خلال المكارم عشر » فذكر مثله .

ورواه الدينورى في " المجالسة " عن أبي بكر بن أبي الدنيا :

حدثنا محمد بن الحارث عن المدائنى قال : قالت عائشة : خلال المكارم .
فذكره ، وهذا منقطع أيضاً .

ورواه الطوسى فى " أماليه " عن جعفر الصادق من قوله : فقال فى الأول
منها :

أخبرنا محمد بن محمد بن النعمان أنا جعفر بن محمد حدثنا على بن الحسين
ابن موسى بن بابويه ثنا على بن إبراهيم بن هاشم عن أحمد بن محمد بن
عيسى عن الهيثم بن أبى مسروق الفهدى عن يزيد بن إسحاق عن الحسن بن
عطية عن أبى عبد الله جعفر الصادق - رضى الله عنه - قال : « المكارم
عشر ، فإن استطعت أن تكون فيك فلتكن ، فإنها تكون فى الرجل ولا تكون
فى ولده » فذكر مثله ، وكان هذا هو الأشبه والله أعلم .

٨١٩٨/٣١٥٣ - « مَكْتُوبٌ فِي الْإِنْجِيلِ : كَمَا تَدِينُ تُدَانُ ، وَبِالْكَيْلِ
الَّذِي تَكِيلُ تُكْتَالُ » .

(فر) عن فضالة بن عبيد

قال الشارح : بالضم ابن عبيد .

قلت : هذا خطأ / فاحش ، بل هو بفتح الفاء ، والحديث مرّ الكلام عليه في
حديث : « البر لا ينسى » .

٨١٩٩/٣١٥٤ - « مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ : مَنْ بَلَغَتْ لَهُ ابْنَةٌ اثْنَتَى
عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُزَوِّجْهَا فَأَصَابَتْ إِثْمًا فَإِنَّمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ » .

(هب) عن عمر وأنس

قال الشارح : وإسناده صحيح والتمن شاذ .

قلت : هذا باطل بل هو تهور وتلاعب ، فإنه نقل في الكبير أن البيهقي روى
حديث أنس عن الحاكم ، وأن الحاكم قال : هذا وجده بكر بن محمد بن
عبدان الصدفي في كتابه ، وهو إسناد صحيح والتمن شاذ بمرّة .

قال البيهقي : إنما نرويه بالإسناد الأول ، وهو بهذا الإسناد منكر اهـ .

فبين البيهقي أنه من حديث أنس منكر غير معروف ، وأن المعروف فيه من
حديث عمر ، وحديث عمر أيضاً ضعيف ، فالحديث من كلا الطرفين
ضعيف ، فقله : إسناده صحيح بعد ما نقل عن البيهقي تضعيفه - تهور
وتلاعب .

والحديث خرجه أيضاً البندهي في " شرح المقامات " قال :

أخبرنا أبو المظفر محمد بن أحمد بن علي الخطيب بقراءة علي عليه أنا أبو نصر
محمد بن محمد بن علي التنيسي ثنا أبو بكر محمد بن عمر بن خلف الوراق
ثنا أبو بكر محمد بن السري بن عثمان التمار ثنا أحمد بن بشر المردي ثنا

خالد بن خدّاش ثنا بشر بن بكر التّيسى ثنا أبو بكر عبد الله بن أبى مریم عن أبى مجاشع الأزدي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول « مثله .

ورواه الديلمى فى مسند الفردوس قال [٤ / ٤١٠ ، رقم ٦٧١٢] :

أخبرنا أبى أخبرنا أبو المظفر أحمد بن سعيد بن حزة أخبرنا الحسين بن محمد ابن منجويه إملاء حدثنا الفضل بن الفضل الكندى ثنا إبراهيم بن محمد المالكي ثنا محمد بن أحمد بن مطر ثنا سليمان بن عبد الرحمن ثنا بشر بن بكر به مثله .

وأبو بكر بن أبى مریم ضعيف ، وشيخه أبو مجاشع مجهول .

٨٢٠٤ / ٣١٥٥ - « مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا » .

(حم . د) عن أبى هريرة

قال فى الكبير : هو من رواية سهيل بن أبى صالح عن الحارث بن مخلد عن أبى هريرة ، قال ابن حجر - يعنى الحافظ - : والحارث بن مخلد ليس بمشهور ، وقال ابن/ القطان : لا يعرف حاله وقد اختلف فيه على سهل اهـ .
فرمز المؤلف لصحته غير مسلم .

قلت : بل ظاهر سند الحديث الصحة ، وقد حكم بصحة الحديث أشد الناس تعتا فى التصحيح وهو ابن حزم ، والمؤلف مجتهد له نظره ولغيره نظره .

٨٢٠٦ / ٣١٥٦ - « مَلْعُونٌ مَنْ ضَارَّ مُؤْمِنًا أَوْ مَكْرَبِهِ » .

(ت) عن أبى بكر

قال فى الكبير : قال (ت) : غريب وذلك لأنه من رواية فرقد السبخى ، وهو وإن كان صالحا فحديثه منكر ، قاله البخارى وساقه فى "الميزان" من مناكيره ، وفيه أبو سلمة الكندى قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال البخارى : تركوه .

قلت : أبو سلمة الكندي لا دخل له في الحديث فإنه تويع عليه ، فرواه
الحارث بن أبي أسامة في مسنده :

ثنا عبد العزيز بن أبان ثنا همام عن فرقد عن مرة الطيب عن أبي بكر به .

ورواه الحسن بن سفيان في مسنده من وجه آخر عن فرقد أيضًا فقال : حدثنا

أبو بكر بن أبي الربيع السمان ثنا عنبسة بن سعيد ثنا فرقد به .

وهكذا رواه أبو القاسم علي بن المحسن التنوخي في فوائده :

ثنا عمر بن محمد الزيات ثنا الحسن بن الطيب بن حمزة السجاعي ثنا سعيد بن

أبي الربيع السمان ثنا عنبسة بن سعيد عن فرقد به .

وكذلك رواه أبو نعيم في الحلية من طريق أبي بكر بن أبي عاصم [١٦٤/٤]:

ثنا محمد بن أشعث أبو بكر الزهراني عن أبي بكر بن أبي الربيع السمان به .

ثم إن فرقدًا تويع عليه أيضًا ، فقد أخرجه أبو نعيم في الحلية من طريق جابر

الجعفي عن الشعبي عن مرة الهمداني عن أبي بكر به بلفظ [١٦٤/٤] : « لا

يدخل الجنة سبيء الملكة ، وملعون من ضار مسلما أو مكره » .

٨٢٠٧/٣١٥٧ - « مَلْعُونٌ مَنْ سَبَّ أَبَاهُ ، مَلْعُونٌ مَنْ سَبَّ أُمَّهُ ،
مَلْعُونٌ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ ، مَلْعُونٌ مَنْ غَيَّرَ تَحْوِمَ الْأَرْضِ ، مَلْعُونٌ مَنْ
كَمَّهُ أَعْمَى عَنْ طَرِيقِ ، مَلْعُونٌ مَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ ، مَلْعُونٌ مَنْ عَمِلَ
بِعَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ » .

(حم) عن ابن عباس

قال في الكبير : وفيه محمد بن سلمة ، فإن كان السعدي فواهي الحديث

٦ / أو البناني فتركه ابن حبان كما بينه الذهبي ، وفيه محمد بن إسحاق ، وفيه

عمر بن أبي عمرو لينة يحيى .

قلت : وفيه أن هذا لا أصل له ، فإن كنت متعمدا فكذاب أو كنت غير متعمد

فجاهل يحرم عليك الخوض في الحديث ، فإنك أتيت هنا بطامات ، أولها :
أنه لا وجود لمحمد بن سلمة في سند الحديث (١) ، قال أحمد [٣١٧/١] :
حدثنا يعقوب ثنا أبي عن ابن إسحاق قال : حدثنا عمرو بن أبي عمرو مولى
المطلب عن عكرمة عن ابن عباس به ، ويعقوب شيخ أحمد هو ابن إبراهيم
الزهري .

ثانيها : أنه لا وجود لراو اسمه : محمد بن سلمة السعدي مطلقا لا في
الضعفاء ولا في الثقات .

ثالثها : أن محمد بن إسحاق ثقة وغاية ما فيه التدليس ، وقد صرح في هذا
الحديث بالسمع كما سبق ، وأيضا فقد ورد من غير طريقه عند أحمد نفسه ،
فإنه رواه أيضا عن حجاج عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عمرو بن أبي
عمرو به (٢) .

رابعها : أن عمرو بن أبي عمرو ثقة من رجال الصحيحين المتفق عليهما .

٣١٥٨/٩ - ٨٢٠٩ - « مَلْعُونٌ مَنْ لَعِبَ بِالشَّطْرَنْجِ ، وَالنَّاطِرُ إِلَيْهَا
كَالْأَكْلِ لَحْمَ الخَنْزِيرِ » .

عبدان وأبو موسى وابن حزم عن حبة بن مسلم مرسلا

قال في الكبير : أخرجه كلهم في الصحابة من طريق عبد المجيد بن أبي رواد
عن ابن جريج عن حبة ، وفي الميزان : أنه خبر متكرر ، وروى الجملة

(١) قد روى أحمد الحديث في مسنده (٢١٧/١) من طريق محمد بن سلمة - كذا وقع
في المسند - عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن أبي عمرو به . فلعل وقع في المسند
تحريف سلمة إلى سلمة ، خاصة وأنه مترجم لمحمد بن سلمة في التهذيب
(٢٨٩/٢٥ ، رقم ٥٢٥٥) وهو محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي أبو عبد الله الحرافي
وليس السعدي ، وقد روى عن محمد بن إسحاق ، وروى عنه أحمد بن حنبل كما في
هذا الحديث والله أعلم .

(٢) رواه (٣١٧/١) : « لعن الله من غير تخوم الأرض ، ... » .

الأولى منه الديلمي من حديث أنس ، وقضية صنيع المؤلف : أن مخرجه
سكتوا عليه والأمر بخلافه ، بل قال ابن حزم : حبة مجهول والإستاد منقطع .
قلت : [في هنا] أمور ، الأول : الكذب على صنيع المؤلف ، فإنه رمز له
بعلامة الضعيف .

الثاني : أن ابن حزم ليس له كتاب في الصحابة .

الثالث : أنه قال في الصغير : أن ابن حزم رواه في المحلي ، والمؤلف لم
يقبل ذلك وكذلك الحافظ فزيادة المحلي من كذبه .

الرابع : أنه نسب لمخرجه أنهم تعقبوه ، وإنما تعقبه ابن حزم وحده .

الخامس : أن الذهبي لم يذكر هذا في الميزان ولم يقل إنه منكر .

السادس : أن اسم والد / حبة هو سلم بفتح السين وسكون اللام دون ميم $\frac{7}{6}$
في أوله خلافا لما ذكره هو .

والحديث قال الحافظ في اللسان [٢ / ١٦٦] : أخرجه ابن حزم من طريق
عبد الملك بن حبيب عن أسد بن موسى وعلي بن معبد كلاهما عن ابن جريج
عن حبة بن سهل ، كذا قال ، وقال بعده : حبة بن سهل مجهول ، وابن
حبيب لا شيء ، وأسد ضعيف وهو منقطع اهـ كلامه .

والسند الذي أورده أبو موسى هو من طريق عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي
رواد عن ابن جريج قال :

حدثت عن حبة بن سلم^(١) فذكره فأفاد أن ابن حبيب لم ينفرد ولا شيخه ،
ويكون في روايتهما سقط راو وهو من حدث ابن جريج اهـ .

وحديث أنس قال الديلمي [٤ / ٤١٥ ، رقم ٦٧٢٤] :

(١) انظر اللسان [٢ / ١٦٦ ، ١٦٧ ، رقم ٧٤٣] ، وهناك ذكر الحافظ أنه وقع ذكره في

ذيل أبي موسى على معرفة الصحابة حبة بن مسلم بضم الميم وإسكان السين .

أخبرنا أبي أخبرنا عبد الملك بن عبد الغفار بن البصري ثنا محمد بن محمد بن
الفيض ثنا علي بن عمر بن عثمان السكري ثنا علي بن محمد العسكري أخبرنا
جبرون بن عيسى حدثنا يحيى بن سليمان حدثنا عباد بن عبد الصمد عن أنس
رفعه : « ملعون من لعب بالشطرنج » ، وعباد بن عبد الصمد واه منكر
الحديث .

٨٢١٠ / ٣١٥٩ - « مَلِكٌ مُوَكَّلٌ بِالْقُرْآنِ ، فَمَنْ قَرَأَهُ مِنْ أَعْجَمِيٍّ
أَوْ عَرَبِيٍّ فَلَمْ يُقَوِّمَهُ قَوْمَهُ الْمَلِكُ ، ثُمَّ رَفَعَهُ قَوَامًا » .

الشيرازي في " الألقاب " عن أنس

قال في الكبير : وظاهر صنيع المؤلف أنه لا يوجد مخرجا لأشهر من
الشيرازي مع أن الحاكم والديلمي خرجاه .

قلت : هذا كذب على ظاهر صنيع المؤلف ، فإنه لا يفيد ذلك لا بمنطوق
ولا بمفهوم والإحاطة متعذرة ، والحفاظ كلهم يعزون لمن تيسر لهم عزو
الحديث إليه ، وقد يقتصرون على البعض اختصارا ، وهذا كلام متعنت
سخيف ، ولو أردنا أن نسخف سخافته وتعتته لقلنا له : فظاهر عزوك لهذين
أنه لا يوجد مخرجا لغيرهما مع أن أبا نعيم خرجة أيضاً ، وأغرب من ذلك أن
الديلمي أسنده من طريقه بعد طريق الحاكم وهكذا لو جاء متعنت سخيف
ووقف على مخرج آخر / لاسخف به ، قال الحاكم :

حدثنا أبو الحسين الجوهري ثنا محمد بن الحسين الحافظ ثنا إبراهيم بن عيسى
الذهلي ثنا أحمد بن هاشم الخوارزمي ثنا خالد بن سليمان عن المعلى عن
سليمان التيمي عن أنس به .

وقال أبو نعيم : حدثنا محمد بن الحسن السبطي حدثنا أحمد بن عامر

البرقيدي ثنا أحمد بن محمد بن عمر ثنا عمر بن يزيد بن الفتح ثنا عبد الملك
ابن عبد الرحمن الدثاري عن سليمان التيمي به .

أخرجه الديلمي من طريقهما (١) .

٨٢١٣/٣١٦ - « مِنْ الْبِرِّ أَنْ تَصِلَ صَدِيقَ أَبِيكَ » .

(طس) عن أنس

قال الشارح : ضعيف لضعف عنبة القرشي، وقول المؤلف : حسن فيه نظر .
قلت : لا نظر فيه ، فالحديث في صحيح مسلم بمعناه ، بل بقريب من لفظه
من حديث ابن عمر (٢) ، فتحسين المؤلف في غاية الصواب .

٨٢١٤/٣١٦١ - « مِنَ التَّمْرِ وَالْبُسْرِ خَمْرٌ » .

(طب) عن جابر

قال في الكبير : فظاهر عدوله للطبراني أنه لم يخرج أحد من الستة ، وليس
كذلك ، بل خرج أبو داود والترمذي وابن ماجه عن النعمان بن بشير
يرفعه ، ولفظه : « إِنْ مِنْ الْخَنْظَةِ خَمْرًا ، وَإِنْ مِنْ الشَّعِيرِ خَمْرًا ، وَمِنْ التَّمْرِ
خَمْرًا ، وَمِنْ الزَّبِيبِ خَمْرًا ، وَمِنْ الْعَسَلِ خَمْرًا » .

قلت : انظر إلى هذا وتعجب .

(١) أخرجه الديلمي (٤/١٥٧ ، رقم ٦٤٨٩) ط . دار الكتب العلمية ، وقال محققه :
سقط من المخطوطة ، وأثبتناه من زهر الفرووس اهـ . ولم أجده في طبعة الريان ،
والله أعلم .

(٢) رواه مسلم (٤/١٩٧٩ ، رقم ٢٥٥٢/١١ ، ١٢ ، ١٣) بالقاظ : « إِنْ أْبِرُّ الْبِرِّ » ،
و « أْبِرُّ الْبِرِّ .. » ، و « إِنْ مِنْ الْبِرِّ ... » .

(خط) عن أبي هريرة

قال في الكبير : ظاهر صنيع المصنف أن الخطيب خرج وأقره والأمر بخلافه ، فإنه ذكره في ترجمة إسماعيل بن أبي إسماعيل المؤدب ، وذكر أنه ضعيف منكر الحديث لا يحتج به اهـ . وأقول : فيه أيضا الحارث بن أبي أسامة صاحب المسند ، أورده الذهبي في الضعفاء وقال : ضعيف... إلخ .

قلت : في هذا أمور ، الأول : الكذب على ظاهر صنيع المصنف ، فإنه رمز له بعلامة الضعيف .

الثاني : الكذب على الخطيب فإنه ما أقر ولا تعقب ، ولا كتابه موضوع / $\frac{9}{6}$ لذلك كما بيناه مراراً .

الثالث : الجهل بالرجال ، فإن الحارث بن أبي أسامة ثقة ، وإنما تكلم فيه لأجل كونه كان يأخذ الأجر على التحديث .

الرابع : الكذب على الذهبي ، فإنه ما قال ضعيف ، ولولا أنه التزم أن يورد في كتابه كل حسن تكلم فيه ما أورده .

فاسمع ما قاله الذهبي فيه : كان حافظاً عارفاً بالحديث عالى الإسناد بالمرّة تكلم فيه بلا حجة .

٨٢١٩/٣١٦٣ - « مِنْ الصَّدَقَةِ أَنْ تُعَلَّمَ الرَّجُلَ الْعِلْمَ فَيَعْمَلَ بِهِ وَيُعَلِّمَهُ » .

أبو خيثمة في العلم عن الحسن مرسلًا

قلت : رمز المصنف لضعفه وسكت الشارح عن بيان علته وذلك لقصوره ، كما أنه سكت عن عزوه إلى غير أبي خيثمة كأنه لم يخرج غيره والأمر بخلافه .

فقد خرج من هو أشهر من أبي خيثمة ، وهو الأجرى وابن عبد البر في العلم أيضا ، وهكذا يسخف الشارح على المؤلف وهو في كتاب " حملة العلم " للأجرى (ص ٢٧) ، وفي " بيان العلم " لابن عبد البر (١ / ١٢٣) .

٨٢٢٢ / ٣١٦٤ - « مِنْ الْمَرْوَةِ أَنْ يُنْصِتَ الْأَخُ لِأَخِيهِ إِذَا حَدَّثَهُ ، وَمِنْ حُسْنِ الْمَأْشَاةِ أَنْ يَقِفَ الْأَخُ لِأَخِيهِ إِذَا انْقَطَعَ شِسْعُ نَعْلِهِ » .

(خط) عن أنس

قلت : رمز المؤلف لضعفه ، وسكت عليه الشارح لقصوره .

والحديث باطل موضوع لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ لأنه من رواية خراش عن أنس ونسخته موضوعة .

٨٢٢٦ / ٣١٦٥ - « مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ » .

(ن) عن أنس

قال في الكبير : ورواه عنه أيضا أبو داود وابن ماجه في " الصلاة " فما أوهمه صنيع المؤلف من تفرد النسائي عن الستة غير جيد .

قلت : أبو داود [١ / ١٢٠ ، رقم ٤٤٤٩] وابن ماجه [١ / ٢٤٤ ، رقم ٧٣٩] خرجاه بلفظ : « لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس بالمساجد » .

وسياتى للمؤلف / عزوه في بابه لهما مع أحمد وابن حبان .

٨٢٣٠ / ٣١٦٦ - « مِنْ أَفْضَلِ الْعَمَلِ إِدْخَالَ السَّرُورِ عَلَى الْمُؤْمِنِ : تَقْضِي عَنْهُ دَيْنًا ، تَقْضِي لَهُ حَاجَةً ، تُنْقَسُ لَهُ كُرْبَةً » .

(هب) عن ابن المنكدر مرسلا

قال في الكبير : ظاهر صنيع المصنف أنه لم يقف عليه ، وإلا لما عدل لرواية إرساله واقتصر عليها ، وهو عجب . فقد خرج الدارقطني في غرائب مالك من روايته عن ابن دينار عن ابن عمر ، وقال : فيه ضعف .

قلت : هذا تعنت عظيم ، وتلبيس فاحش ، فحديث ابن عمر لفظه : «أحب الأعمال» ، وفي لفظ : «أفضل الأعمال» ، وقد سبق للمصنف ذكره في الألف مع الحاء ، وفي الألف مع الفاء أيضا ، ثم إنه لم يخرج الدارقطني وحده ، بل أخرجه أيضا أبو نعيم في " الحلية " [٣٤٨/٦] في ترجمة مالك وأبو الشيخ في " الثواب " وابن أبي الدنيا في " المكارم " وغيرهم ، كما أنه لم يرد موصولا من حديث ابن عمر وحده ، بل ورد موصولا أيضا من حديث ابن عباس ، ومن حديث أبي هريرة ، وقد ذكرهما المصنف فيما سبق في الموضوعين ، ومن حديث أنس والحسن بن علي وجابر بن عبد الله ، وقد ذكرتها في حديث : « إن من موجبات المغفرة » ، وأطلت في أسانيد حديث [أبي هريرة] وابن عباس فارجع إليهما .

٨٢٣١/٣١٦٧ - « مِنْ اقْتِرَابِ السَّاعَةِ انْتِفَاحُ الْأَهْلَةِ » .

(طب) عن ابن مسعود

قال في الكبير : ورواه الطبراني في الصغير وزاد « وأن يرى الهلال ليلة فيقال : ليلتين » ، قال الهيثمي : وفيه عبد الرحمن بن الأزرق الأنطاكي ولم أجد من ترجمه .

قلت : هذا يفيد أنه رواه من حديث ابن مسعود أيضا وليس كذلك ، بل من حديث أبي هريرة ، فهما حديثان ، ولا يجوز عند أهل الحديث عطف مخرج حديث علي حديث آخر مع عطف صحابه .

قال الطبراني في الصغير [١١٦/٢] ، رقم [٨٧٧] :

حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن الأزرق الأنطاكي بأنطاكية ثنا أبي ثنا مبشر^(١) بن إسماعيل / عن شعيب بن أبي حمزة عن العلاء بن عبد الرحمن

(١) في الأصل : « مبسر » وهو تصحيف ، وانظر مجمع البحرين (٣/١٠٠، ١٠١ ،

رقم ١٤٩٥ ، ١٤٩٦) والمعجم الأوسط (٧/٦٥ رقم ٦٨٦٤) .

عن أبيه عن أبي هريرة به .
وقد وهم الحافظ الهيثمي في قوله : عبد الرحمن بن الأرقم ، فإنه كما ترى
لم يرو الحديث وإنما رواه ابنه عبد الله .
وفي الباب عن طلحة بن أبي حنيفة أخرجه البخاري في ترجمته من
التاريخ الكبير [٣٤٥/٤] .

٨٢٣٣/٣١٦٨ - « مِنْ اقْتِرَابِ السَّاعَةِ هَلَاكُ الْعَرَبِ » .

(ت) عن طلحة بن مالك

قال في الكبير : روته عن طلحة مولاه أم جرير ، قال : وأم جرير لم يرو لها
سوى الترمذي .

قلت : هي أم الحرير بالحاء المهملة ، قيل : بضمها ، وقيل : بفتحها ، لا بالجيم
كما ذكره الشارح ، ثم إن حديثها هذا رواه أيضا البخاري في " التاريخ
الكبير " قال [٣٤٥/٤] :

ثنا سليمان بن حرب ثنا محمد بن أبي رزین حدثتني أم الحرير سمعت مولاي
يقول : « قال رسول الله ﷺ » وذكره ، قال محمد : وكان مولاها طلحة بن
مالك .

ومن هذا الوجه رواه أيضا الحارث بن أبي أسامة في المسند ، وسمويه في
" الفوائد " ، وابن أبي عاصم في " الأحاد والمثاني " [١٩١/٢] ، رقم [٩٣٧] ،
والطبراني في " الكبير " [٣٧٠/٨] ، رقم [٨١٥٩] ، والبغوي ، وابن السكن ،
وقال : لا يروى عن طلحة غيره ، ولم يروه غير سليمان بن حرب عن محمد .

٨٢٣٦/٣١٦٩ - « مِنْ إِكْفَاءِ الدِّينِ تَفْصِيحُ النَّبِطِ ، وَاتِّخَاذُهُمُ
الْقُصُورَ فِي الْأَمْصَارِ » .

(طب) عن ابن عباس

قلت : هذا حديث موضوع ، وقد حرف الناسخ فرمز له بعلامة الحسن .

٨٢٣٨/٣١٧٠ - « مِنْ تَمَامِ التَّحِيَّةِ الْأَخْذُ بِالْيَدِ » .

(ت) عن ابن مسعود

قال فى الكبير : قال المنذرى : رواه الترمذى عن رجل لم يسمه اهـ . وقال
الترمذى فى " العلل " : سألت عنه محمدا يعنى البخارى فقال : هذا حديث
خطأ ، وإنما يروى من قول الأسود بن يزيد أو عبد الرحمن بن يزيد اهـ .

قلت : فيه أمران ، أحدهما : ما نقله عن المنذرى حذف منه كلمة أوجبت

الإيهام وفسد معها الكلام ، ولفظ المنذرى رواه الترمذى عن رجل لم يسمه |

١٢
٦ عنه / أى عن ابن مسعود ، وهذا الواقع ، فإن الترمذى رواه [٧٥/٥ ،

رقم ٢٧٣٠] من طريق سفيان عن منصور عن خيثة عن رجل عن ابن مسعود .

ثانيهما : ما نقله عن الترمذى فى العلل هو من تهوره وعدم تحقيقه ، فإن هذا

الكلام ذكره الترمذى فى الجامع عقب الحديث بخلاف ما نقله الشارح ،

ونصه : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سليم عن

سفيان ، وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فلم يعده محفوظا ، وقال :

إنما أراد عندي حديث سفيان عن منصور عن خيثة عمن سمع ابن

مسعود عن النبى ﷺ : « لا سمر إلا لمصلٍ أو مسافرٍ » ، قال محمد : وإنما يروى

عن منصور عن أبى إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد أو غيره قال : « من

تمام التحية الأخذ باليد » اهـ .

وكانه يريد بهذا الإسناد ، وإلا فقد خرج هو فى الأدب المفرد [ص ٣٣٦ ،

رقم ٩٦٨] عن البراء بن عازب من قوله بلفظ : « من تمام التحية أن تصافح

أخاك « رواه من طريق إسماعيل بن زكريا عن أبي جعفر الفراء عن عبد الله بن يزيد عن البراء بن عازب .

ورواه ابن شاهين في الترغيب [ص ٣٥١ ، رقم ٤٣٠] عن الحسن بن مقسم :
ثنا إبراهيم بن نصير الحماني ثنا حماد بن شعيب ثنا أبو جعفر الفراء به مرفوعاً
إلى النبي ﷺ ، قال : « إن من تمام التحية المصافحة » ، لكنه قال : عن
أبي جعفر الفراء عن الأغر عن البراء ، وسيأتي في الذي بعده مرفوعاً أيضاً من
حديث أبي أمامة .

٨٢٣٩ / ٣١٧١ - « من تَمَامِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ أَنْ يَضَعَ أَحَدُكُمْ يَدَهُ عَلَى
جَبْهَتِهِ وَيَسْأَلُهُ : كَيْفَ هُوَ ؟ وَتَمَامُ تَحِيَّتِكُمْ بَيْنَكُمْ الْمُصَافِحَةُ » .

(حم . ت) عن أبي أمامة

قال في الكبير : وأورده ابن الجوزي في الموضوع ، ولم يتعقبه المؤلف
سوى بأن له شاهداً .

قلت : هذا كذب وجهالة ، وهل التعقب إلا ذكر الشاهد والمتابع الذي يبرئ
الراوى المتهم بالوضع ؟ ثم إنه كذاب فيما قال ، بل المؤلف ذكر له شواهد
متعددة ، فابن الجوزي أورده من عند العقيلي [٢٠٨ / ٣] :

ثنا أحمد بن إبراهيم القرشي ثنا سلميان بن عبد الرحمن / حدثنا عبد الأعلى
ابن محمد التاجر ثنا يحيى بن سعيد عن الزهري عن أبي أمامة قال : قال
رسول الله ﷺ : « إن من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض ، وتقول :
كيف أصبحت ؟ كيف أصبت ؟ » ، ثم قال : لا يصح .

قال العقيلي : عبد الأعلى روى عن يحيى بن سعيد أحاديث مناكير لا يتابع عليها
ولا أصول لها منها هذا الحديث ، قال ابن الجوزي : وقد روى عبيد الله
بن زمر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن رسول الله ﷺ : « من
تمام عيادة المريض أن تضع يدك عليه وتساله كيف هو ؟ » ، عبيد الله

ليس بشيء ، وكذا شيخه اهـ .

فتعقبه المؤلف بقوله : هذا الطريق أخرجه أحمد في مسنده [٢٦٠ / ٥] :
ثنا خلف بن الوليد ثنا ابن المبارك عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زمر به .
وأخرجه الترمذى [٥ / ص ٧٦ ، رقم ٢٧٣١] عن سويد بن نصر عن ابن المبارك
به .

وأخرجه من الطريق الأول ابن السنى فى «عمل اليوم والليله» [ص ٤٨٥ ،
رقم ٥٣٦] وله شواهد .

قال الطبرانى [٣٣٦ / ٢٢ ، رقم ٨٤٣] :

حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقى ثنا هشام بن عمار ثنا معاوية بن يحيى
الأطرابلسى ثنا معاوية بن سعيد عن يزيد بن أبى حبيب عن مرثد بن عبد الله
اليزنى عن أبى رهم السمعى قال : قال رسول الله ﷺ : « من تمام عيادة
المريض أن تضع يدك عليه وتساله كيف هو ؟ » .

وقال البيهقى فى سننه [٣٨٢ / ٢] :

أبانا أبو طاهر الفقيه أبانا أبو حامد بن بلال ثنا محمد بن يحيى ثنا أبو المغيرة
ثنا عبد الرحمن بن يزيد ثنا إسماعيل بن عبيد الله عن أبى صالح عن أبى هريرة
قال : « عاد رسول الله ﷺ رجلا من أصحابه ورجع وأنا معه فقبض على يده
ووضع يده على جبهته ، وكان يرى ذلك من تمام عيادة المريض » .

وأخرجه ابن السنى [ص ٤٩١ ، رقم ٥٤٢] من طريق أبى المغيرة ، وروى أبو
يعلى عن عائشة قالت [٧ / ٤٣٦ ، رقم ٤٤٥٩] : « كان رسول الله ﷺ إذا
عاد مريضاً يضع يده على المكان الذى يألمه ثم يقول : بسم الله لا بأس » ،
رجاله موثقون .

وقال المروزى فى "الجنائز" : حدثنا القواريرى ثنا سفيان بن حبيب / عن ابن
جريج عن عطاء قال : « من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض » اهـ .

فهذه شواهد لا شاهد واحد ، ثم إن حديث أبي أمامة له طريق آخر لم يذكره ابن الجوزي ولا المؤلف .

قال ابن شاهين في " الترغيب " [ص ٣٣٨ ، رقم ٤٠٦] :

ثنا عبد الله بن محمد البغوي ثنا صبيح بن دينار ثنا عفيف بن سالم عن أيوب ابن عتبة اليمامي عن القاسم عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : « تمام عيادة المريض إذا دخلت عليه أن تضع يدك على رأسه ، وتقول : كيف أصبحت أو كيف أمسيت؟ فإذا جلست عنده تغمدت الرحمة ، وإذا خرجت من عنده خضتها مقبلا ومدبرا ، وأوما بيديه إلى حقوقه » .

٨٢٤٣/٣١٧٢ - « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرَكُهُ مَا لَا يَعْينِهِ » .

(ت . ه) عن أبي هريرة (حم . طب) عن الحسين بن علي

الحاكم في الكنى عن أبي بكر، الشيرازي عن أبي ذر

(ك) في تاريخه عن علي بن أبي طالب

(طس) عن زيد بن ثابت ، ابن عساكر عن الحارث بن هشام

[قال في الكبير]: أشار باستيعاب مخرجه إلى تقويته ورد زعم جمع ضعفه ، ومن ثم حسنة النووي بل صححه ابن عبد البر ، وبذكرة خمسا من الصحابة إلى رد قول آخرين لا يصح إلا مرسلا .

قلت : قبل الكلام على بطلان هذا نذكر أن الشارح أتى في الكبير بأعجوبة ، فكتب الحكيم بدل الحاكم في الكنى عن أبي بكر الشيرازي ، ثم قال : كذا بخط المصنف ، فجعل صحابي الحديث هو أبو بكر الشيرازي ، والواقع أن المصنف يقول : أخرجه الحاكم في الكنى عن أبي بكر الصديق والشيرازي في الألقاب عن أبي ذر ، ثم ما ذكره بعد ذلك باطل من وجوه ، الأول : أن كثرة المخرجين لا تفيد قوة ، وإنما يفيد القوة كثرة الطرق ، فإذا تعدد المخرجون وكانت طريقهم واحدة فألف مخرج كمخرج واحد ، ولا فارق أصلا .

الثاني: أن المؤلف لم يستوعب المخرجين ، فقد خرج حديث أبي هريرة أيضاً أبو

عمرو بن حمدان في "فوائد الحاج" / والخطيب في "التاريخ" [٣٠٩/٤] ،
 ١٧٢/٥ ، [٦٤/١٢] ، والقضاعي في "مسند الشهاب" [١٤٤/١] ، رقم [١٩٢] ،
 والربعي السدار في "فوائده" ، وابن البنا في "الرسالة المغنية في السكوت
 ولزوم البيوت" .

وحديث الحسين بن علي أخرجه أيضاً الطبراني في "الصغير" [٣٣١/٢] ،
 رقم [١٠٨٠] وأبو نعيم في "الحلية" [١٧١/١٠] .

وحديث أبي ذر أخرجه أيضاً القشيري في "الرسالة" في باب الورع منها ،
 وحديث زيد بن ثابت أخرجه أيضاً القضاعي في مسند الشهاب [١٤٣/١] ،
 رقم [١٩١] ، وحديث الحارث بن هشام أخرجه أيضاً أبو عمرو بن حمدان
 في فوائد الحاج .

هذا [ما] وقفنا عليه في الأصول دون مراجعة فكيف بمن بحث وراجع ؟ بل
 أشهر طرقه وأصحها هو مرسل علي بن الحسين المخرج في موطأ مالك ، ولم
 يذكره المصنف فهو لم يقصد الاستيعاب ، وإنما ذكر ما حضره .

الثالث : أن قوله : ويذكره خمسا من الصحابة إلى رد قول آخرين لا يصح إلا
 مرسلا فهم باطل من وجهين :

أحدهما : أن هؤلاء لم يقولوا : أنه لم يرد مسندا حتى يقع بذلك الرد عليهم ،
 وهم أحمد وابن معين وأبو حاتم والبخاري والدارقطني والخطيب وجماعة ،
 بل كلهم قالوا ذلك عقب حديث مسند .

ثانيهما : أن هذه الطرق التي ذكرها ليس شيء منها صحيحا بل في كل منها
 مقال ، فكيف يقع بها الرد عليهم ؟ ! .

٨٢٤٤ / ٣١٧٣ - « مِنْ حُسْنِ عِبَادَةِ الْمَرْءِ حُسْنُ ظَنِّهِ » .

(عد . خط) عن أنس

قال في الكبير : وفيه سليمان بن الفضل أورده الذهبي في الضعفاء ، وقال في

الميزان: قال ابن عدى : رأيت له غير حديث منكر ، ثم ساق له هذا ،
وقال : هذا بهذا الإسناد لا أصل له ، فما أوهمه صنيع المصنف أن مخرجه
من عدى حرجه وسلمه غير صواب .

قلت : فيه أمور ، الأول : الكذب على صنيع المصنف فإنه رمز له بعلامة
الضعيف .

الثاني : الكذب على ابن عدى فإنه ما سلم ولا تعقب ، وإنما ضعف الراوى
وخرج الحديث فى ترجمته ليستدل به على ضعف الراوى كما بيناه مرارا .

الثالث : التدليس / فى قوله : أورده الذهبى فى الضعفاء وقال فى الميزان ،
فإن الضعفاء هو الميزان (١) .

الرابع : الجهل بأن هذا الحديث مر فى حرف الألف معزوا لأحمد والترمذى
والحاكم ، وصححه من حديث أبى هريرة بلفظ : « إن حسن الظن بالله من
حسن عبادة الله » .

ولو علم ذلك لأسخف سخافته المعهودة أيضا .

٣١٧٥ / ٨٢٤٥ - « من حين يخرج أحدكم من منزله إلى مسجده
فرجل تكتب حسنة ، والأخرى تمحو سيئة » .

(ك . هب) عن أبى هريرة

قال فى الكبير : فظاهر صنيع المصنف أن ذا لم يخرج أحد من الستة ، وهو

(١) قد أورده الذهبى فى المغنى فى الضعفاء (١/ ٢٨٢ ، رقم ٢٦١٢) وقال : تكلم فيه
أبو أحمد بن عدى اهـ . وأورده فى الميزان (٢/ ٢١٩ ، رقم ٣٤٩٨) وقال ما ذكره
المناوى بتمامه ، وللذهبي المغنى فى الضعفاء ، وديوان الضعفاء ، وهما غير الميزان ،
فإنه أعلم بمراد المصنف .

وقد ذكر ابن عدى الحديث فى ترجمة سليمان (٣/ ٢٩١) وقال ما ذكره عنه المناوى
بتمامه أيضا ، والله أعلم .

ذهول ، فقد خرج النسائي باللفظ المزبور .

قلت : النسائي خرج [٤٢/٢] دون « من » في أوله ، فموضعه في ترتيب المؤلف حرف الحاء .

٨٢٤٩/٣١٧٥ - « مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ حُسْنُ الْخُلُقِ ، وَمِنْ شَقَاوَتِهِ سُوءُ الْخُلُقِ » .

(هب) عن جابر

قال في الكبير : قال الحافظ العراقي : وسنده ضعيف وذلك لأن فيه الحسن ابن سفيان ، أورده الذهبي في ذيل الضعفاء ، وقال : قال البخاري لم يصح حديثه عن هشام بن عمار ، قال أبو حاتم : صدوق تغير ... إلخ .

قلت : الحسن بن سفيان المذكور في السند هو الحافظ الكبير الثقة الشهير ، صاحب المسند ، فهو الذي يروى عن هشام بن عمار ، وأما الذي قال فيه البخاري : لم يصح حديثه ، فذاك قديم لعله مات قبل أن يولد واليد الحسن بن سفيان راوى الحديث فضلا عنه ، والعجب العجاب هو أن الذهبي قال : [٤٩٢/١] ، رقم ١٨٥٢ ، [١٨٥٣] الحسن بن سفيان عن عمر بن عبدالعزيز [قال البخاري] لم يصح حديثه اهـ . [قلت] (١) فأما سميه الحسن ابن سفيان الفسوي الحافظ صاحب المسند والأربعين فثقة مسند ما علمت به بأسا تفقه على أبي ثور ، وكان يفتى بمذهبه وكان عديم النظير ، توفي في سنة ثلاث وثلاثمائة اهـ .

فلم يتنبه هذا الرجل لكون عمر بن عبد العزيز من التابعين ، وأنه توفي على ١٧ رأس المائة ، فكيف / يكون الحسن بن سفيان الذي أدركه وروى عنه هو ^٦ المذكور في سند هذا الحديث الذي رواه عن هشام بن عمار المتوفى سنة

(١) الزيادة من الميزان (١/٤٩٢ ، رقم ١٨٥٢ ، ١٨٥٣) والقائل فيهما هو الذهبي .

خمس وأربعين ومائتين ؟! فهل أدرك عمر بن عبد العزيز في القرن الأول وروى عنه، ثم تأخر وفاته إلى أن أدرك هشام بن عمار في القرن الثالث وروى عنه أيضا وعمره أزيد من مائتي سنة ؟! وكان هذا هو السر في كذبه إذ عزا ذلك للذهبي في ذيل الضعفاء ، وهو في الميزان الذي يسميه أيضا الضعفاء .

٣١٧٦ / ٨٢٥٠ - « مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ أَنْ يُشْبِهَ أَبَاهُ » .

(ك) في مناقب الشافعي عن أنس

قال في الكبير: وكذا القضاعي في مسند الشهاب ، وخرجه في مسند الفردوس باللفظ المزبور من حديث أبي هريرة .

قلت: القضاعي لم يخرج في مسند الشهاب بسنده، بل قال [١/١٩٨، ١٩٩، رقم ٢٩٩]: روى أبو عبد الله محمد بن عبد الله البجع الحافظ في كتاب فضائل الشافعي :

ثنا أبو علي الحسن بن محمد الصغاني ثنا أبو رجاء محمد بن حمدويه ثنا عبيد الله بن عمر ثنا أبو غسان القاضي ثنا أيوب بن يونس عن أبيه عن إياس بن معاوية عن أنس بن مالك قال : « كان النبي ﷺ في فسطاط إذ جاء السائب بن عبد يزيد معه ابنه فنظر إليهما النبي ﷺ وقال: من سعادة المرء أن يشبه أباه» . وكذلك الديلمي خرجه في مسند الفردوس [٤/٣٠٠ رقم ٦٤٣٠ من طريق الحاكم من حديث أنس لا من حديث أبي هريرة (١) .

والظاهر أن الأصل في هذا كلام الثوري : سرقه بعض الرواة منه .

قال أبو نعيم في الحلية [٧/٧٢]

ثنا محمد بن علي ثنا إسماعيل بن حمدون الجورسي حدثنا إدريس بن سليمان ابن الزيات ثنا مؤمل قال : قال : سفيان « من سعادة المرء أن يشبه ولده » .

(١) وقد أسنده ولده عن ابن عجلان ، عن أبي هريرة موقوفا ، ثم قال : وفي الباب

عن أنس .

٨٢٥٧/٣١٧٧ - « من فقه الرجل أن يصلح معيشته ، وليس من حُب الدنيا طلب ما يصلحك » .

(عد . هب) عن أبي الدرداء

١٨

قلت : هذا حديث موضوع .
٨٢٥٨/٣١٧٨ - « من كرامة المؤمن على الله نقاء توبه ، ورضاه $\frac{1}{6}$ باليسير » .

(طب) عن ابن عمر

قال الشارح : وفيه بقية مدلس .

قلت : بقية ثقة مدلس ولا يذكر في مثل هذا ، مع أن في السند من هو ضعيف وهو عباد بن كثير ، والعجب أنه قال في الكبير : قال السهيمي : فيه عباد بن كثير وثقه ابن معين وضعفه غيره ، وجرول بن جعيل ثقة ، وقال ابن المدينة : له مناكير وبقيه رجاله ثقات اهـ .

فعدل الشارح عن هذا الصواب ورجع إلى الخطأ .

والحديث رواه أبو نعيم في الحلية ^(١) عن الطبراني [٧/٢] :

ثنا إسحاق بن الحسين التستري ثنا كثير بن عبيد ثنا بقية بن الوليد عن أبي توبة النميري - وهو جرول بن جعيل - عن عباد بن كثير عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عمر .

٨٢٦٠/٣١٧٩ - « من كنوز البر : كتمان المصائب ، والأمراض ، والصدقة » .

(حل) عن ابن عمر

قال في الكبير : رواه من حديث زافر بن سليمان عن عبد العزيز بن أبي رواد

(١) بلفظ : « إن من كرامة المؤمن ... » .

عن نافع عن ابن عمر ، ثم قال : تفرد به زافر عن عبد العزيز اهـ .

وزافر قال ابن عدى : أعل حديثه ، وعبد العزيز قال ابن حبان : روى عن نافع

عن ابن عمر نسخة موضوعة ، وقال ابن الجوزى : حديث موضوع .

قلت : ابن الجوزى لم يذكر هذا فى الموضوعات ، وإنما ذكر حديث أنس
بمعناه مطولا [١٩٩/٣] .

أخرجه الطبرانى وفيه الجارود بن يزيد تفرد به وهو متروك ، وتعقبه المؤلف
بأن الجارود لم يتهم بوضع ، وله شواهد ، فأورد منها حديث ابن عمر هذا ،
وحديث ابن مسعود وحديث على بمسعناه أيضا ، وله طرق أخرى ذكرتها فى
المستخرج على مسند الشهاب .

٨٢٦١/٣١٨ - « مِنْ مُوجِبَاتِ الْمَغْفِرَةِ إِطْعَامُ الْمُسْلِمِ السَّعْبَانَ » .

(ك) عن جابر

قال فى الكبير : قال الحاكم : صحيح ، ورده الذهبى بأن طلحة واه ،
فالصحة من أين ؟ .

قلت : طلحة لم يفرد به بل تويح عليه عن محمد بن المنكدر ، قال الطبرانى
فى مكارم الأخلاق :

١٩
حدثنا الحضرمى ثنا يوسف بن موسى القطان / ثنا إسحاق بن سليمان الرازى
٦
عن فطر بن خليفة عن محمد بن المنكدر عن جابر به .

٨٢٦٤/٣١٨١ - « مَنْ آذَى الْمُسْلِمِينَ فِي طَرِيقِهِمْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ لَعْنَتُهُمْ » .

(طب) عن حذيفة بن أسيد

قال فى الكبير : قال المنذرى والهيثمى : إسناده حسن ، ومن ثم رمز
المصنف لحسنه ، لكن مال الولى العراقى إلى تضعيفه ، فقال : فيه عمران

القطان اختلفوا فيه ، وشعيب بن بسام : صدوق لكن به مأكبر

قلت : لكن هذا ليس منها لأن له شواهد متعددة ، وقد ورد من حديث أبي ذر بلفظه ، قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان :

ثنا أبي حدثنا عبد الرحيم بن محمد بن مجاشع أبو علي ثنا سيار بن الحسن بن سيار التستري ثنا عمار بن هارون أبو ياسر ثنا زكريا- يعني ابن حكيم- عن عطاء بن السائب عن أبي الطفيل عن أبي ذر قال : « قال رسول الله ﷺ : من أذى المسلمين في طريقهم أصابته لعنتهم » .

٨٢٦٥ / ٣١٨٢ - « مَنْ أذَى الْعَبَّاسَ فَقَدْ أذَانِي ، إِنَّمَا عَمَّ الرَّجُلُ صِنُو أَبِيهِ » .

ابن عساکر عن ابن عباس

قال في الكبير : وظاهر صنيع المؤلف أن ذا مما لم يخرج من الستة وهو ذهول ، فقد رواه الترمذی باللفظ المزبور عن ابن عباس .

قلت : هذا كذب ، ما رواه الترمذی من حديث ابن عباس ولا رواه باللفظ المزبور ، بل رواه من حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث مطولا ، وفي آخره هذا اللفظ ، والمؤلف لا يذكر إلا الحديث كما وقع عند مخرجه ، قال الترمذی [٥ / ٦٥٢ ، رقم ٣٧٥٨] :

حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث قال : ثنى عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، أن العباس بن عبد المطلب دخل على رسول الله ﷺ مغضبا وأنا عنده فقال : « ما أغضبك؟

قال : يا رسول الله ما لنا ولقریش إذا تلاقوا بينهم تلاقوا بوجوه مبشرة ، وإذا لقونا لقونا بغير ذلك؟ فغضب رسول الله ﷺ حتى احمر/ وجهه ثم قال : ^٦

والذي نفسى بيده لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبكم لله ولرسوله ،

ثم قال : يا أيها الناس من أذى عمى فقد آذاني ، فإنما عم الرجل صنو أبيه ، ثم قال : حديث حسن صحيح .
٨٢٦٩ / ٣١٨٣ - « مَنْ آذَى مُسْلِمًا فَقَدْ آذَانِي ، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ » .

(طس) عن أنس

قال في الكبير : رمز المصنف لحسنه وفيه موسى بن خلف البصرى العمى ، قال ابن حبان : كثرت روايته للمناكير ، وقال غيره : ضعيف ، ووثقه بعضهم . قلت : موسى وثقه ابن معين فى رواية وأبو حاتم وغيرهما ، وصحح أحمد حديثه من روايته ، وقال عفان : كان يعد من الأبدال ، وهذا شرط الحسن . قال الطبرانى [٤/ ٦٠، ٦١ ، رقم ٧٣٦] :

حدثنا سعيد بن محمد بن المغيرة الواسطى ثنا سعيد بن سليمان ثنا موسى بن خلف العمى ثنا القاسم العجلي عن أنس به .

وأخرجه أيضا سمويه فى فوائده قال : حدثنا سعيد بن سليمان به .
٨٢٧٠ / ٣١٨٤ - « مَنْ آذَى ذَمِيًّا فَأَنَا خَصْمُهُ ، وَمَنْ كُنْتُ خَصْمَهُ خَصَمْتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(خط) عن ابن مسعود

قال فى الكبير : ظاهر صنيع المصنف أن مخرجه الخطيب خرجه وسلمه والأمر بخلافه ، بل أعله وقدح فيه وقال : حديث منكر بهذا الإسناد ، وحكم ابن الجوزى بوضعه ، وقال : قال أحمد : لا أصل له ، وداود الظاهرى قال الأزدي : تركوه .

قلت : فيه أمور ، الأول : الكذب على ظاهر صنيع المصنف ، فإنه لا يفيد كلام المخرج ولا عدمه ، لأنه لم يتعرض لذلك فى حديث من أول الكتاب إلى آخره

الثانى: أن المؤلف غير ملزم بتقليد الخطيب فيما قال: فقد يكون كلامه حقاً وقد يكون باطلاً ، فله رأيه وللمؤلف رأيه .

الثالث : أن داود الظاهري إمام أهل الظاهر ثقة زاهد ورع يجبل قدره أن يعطل به حديث ، والأزدى نفسه مجروح وكلامه فى الجرح مردود ، لأنه يجرح بلا تثبت ولا تحقيق ، والذهبي نفسه يعيبه / بذلك ، ويقول : لسانه فى الجرح رهقا ، وتبراً منه هنا فقال عقب كلامه : كذا قال ، ثم نقل عن الخطيب أنه قال : كان إماماً ورعاً زاهداً ناسكاً . . . إلخ .

ومن لم يميز بين كلام الرجال ، ولم يكن له ذوق ومعرفة فى ذلك ، فإنما يضر ولا ينفع ، ويفضح نفسه ويأتى بالطامات كالشارح .

الرابع : أنه سكت عن تعقب المؤلف لابن الجوزى الذى فيه النقل عن الحافظ العراقى بأن قول أحمد فى ذلك لا يصح عنه مع بيان شواهد الحديث .

فابن الجوزى أورد الحديث [٢٣٦/٢] ، ثم نقل عن أحمد أنه قال : أربعة أحاديث تدور عن رسول الله ﷺ فى الأسواق ليس لها أصل : « من بشرنى بخروج أذر بشرته بالجنة » و « من أذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة » ، و « نحرركم يوم صومكم » و « للسائل حق وإن جاء على فرس » فتعقبه المؤلف بقول الحافظ العراقى فى نكته على ابن الصلاح : لا يصح هذا الكلام عن أحمد ، فإنه أخرج منها حديثاً فى المسند وهو حديث : « للسائل حق وإن جاء على فرس » ، قال : وقد ورد من حديث على وابنه الحسين وابن عباس والهرماس بن زياد ، ثم ذكر مخرجها ، ثم قال : وكذلك حديث : « من أذى ذمياً » هو معروف أيضاً .

فروى أبو داود [١٦٨/٣] ، رقم [٣٠٥٢] من رواية صفوان بن سليم عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم ذنية عن رسول الله ﷺ قال : « ألا من ظلم معاهداً أو أنقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس

فأنا حجيجه يوم القيامة « وإسناده جيد ، وإن كان فيه من لم يسم فإنتهم عدة من أبناء الصحابة يبلغون حد التواتر الذي لا يشترط فيه العدالة .

فقد رويناه في سنن البيهقي الكبرى [٢٠٥ / ٩] فقال في روايته عن ثلاثين من أبناء الصحابة : وأما الحديثان الآخران فلا أصل لهما (١) اهـ

قال المؤلف : وقال أبو نعيم :

حدثنا محمد بن حميد ثنا عمر بن الحسن القاضي حدثنا أيوب الوزان ثنا يعلى ٢٢
ابن الأشدق عن عبد الله بن جراد قال : قال رسول / الله ﷺ : « من ظلم ذمياً مؤدياً لجزيته مقراً بذلته فأنا خصمه يوم القيامة » اهـ (١) .

قلت : وهذا الأخير ضعيف لكنه يتقوى به حديث الباب ، فدل هذا على أن الخطيب غير مصيب فيما قال ، فكيف يلزم المصنف بنقل الخطأ ، مع أنه لا ينقل كلام المخرجين صواباً كان أو خطأ ، ولكن الشارح الذي نقل كلام ابن الجوزي من اللآلئ المصنوعة للمؤلف وحذف منه التعقب هو الملام على خيائه وتليسه .

٨٢٧١ / ٣١٨٥ - « مَنْ أَمَّنَ رَجُلًا عَلَى دَمِهِ فَقَتَلَهُ فَأَنَا بَرِيٌّ مِنَ الْقَاتِلِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ كَافِرًا » .

(تخ . ن) عن عمرو بن الحمق

قال في الكبير : قال الهيثمي : ورواه عنه الطبراني بأسانيد كثيرة وأحدها رجاله ثقات .

قلت : الحافظ الهيثمي مقيد في كتابه بجمع أحاديث رجال مخصوصين ، وهذا الحديث قد أخرجه جماعة غير الطبراني ، فاقنصار الشارح عليه

(١) انظر اللآلئ المصنوعة (٢ / ١٤٠ ، ١٤١) .

قصور وهو من أهله ، ولكنه هكذا يسخف على المؤلف الحافظ مع أن الحديث أخرجه أبو نعيم في " الحلية " [٢٤/٩] ، والحلية من الأصول التي كانت عند الشارح .

وأخرجه أيضا ابن أبي عاصم في " السديات " والطحاوي في " مشكل الآثار " [١٩٢/١] ، رقم [٢٠٣] وأطالا في طرقه ، وأكثر منهما البخاري في " التاريخ " في ترجمة رفاعه بن شداد [٣/٣٢٢] ، راجع (ص ٧٧) من الجزء الأول من " مشكل الآثار " ، و (ص ٨١) من " السديات " لابن أبي عاصم ، و (ص ٢٩٥) من القسم الأول من الجزء الثاني من تاريخ البخاري .

وأخرجه أبو نعيم في الحلية [٣/٣٢٤] أيضا من حديث جابر ، لكنه من رواية محمد بن يونس الكديمي وهو متهم .

٨٢٧٢/٣١٨٦ - « مَنْ أَوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يَعْرِفَهَا » .

(حم . م) عن زيد بن خالد

قال في الكبير : ورواه النسائي أيضا ، ولم يخرج البخاري .

قلت : لم يخرج النسائي أصلا ، وأخرجه البخاري [٣/١٦٣] ، رقم [٢٤٢٧] لكن بدون هذا اللفظ ، وكذا أبو داود [٢/١٤٣] ، رقم [١٧٢٠] والترمذي [٣/٦٤٦] ، رقم [١٣٧٢] وابن ماجه [٢/٨٣٦] ، رقم [٢٥٠٣] . وأخرجه بهذا اللفظ أيضا أبو نعيم في الحلية [٨/٣٢٥] في ترجمة عبد الله بن وهب ، والثقفى في الساج من الثقفيات .

٢٣

/ ورواه البخاري في " التاريخ الكبير " [٤/٣٣٤] ، والمحاملي ، ومن طريقه
٦ الخطيب في المهورانيات من طريق أبي حيان :

ثنا الضحاك بن المنذر عن ابن أخته المنذر بن جرير أن جريرا كان في قرية بأعلى السواد ، فراحت البقر فرأى بقرة أنكرها فسأل عنها ، فقال الراعى :

لَحِقَتْ بِالْبَقْرِ لَا يَعْرِفُهَا ، فَأَمْرٌ بِهَا فَطُرِدَتْ حَتَّى تَوَارَتْ ، ثُمَّ قَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَأْوِي الضَّالَّةَ إِلَّا ضَالٌ » لَفْظُ الْخَطِيبِ ، ثُمَّ قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْمُنْذِرِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِيهِ تَفْرُدُ بِرَوَايَتِهِ عَنْهُ خَالَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ الْمُنْذِرِ ، وَلَا أَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ الضَّحَّاكِ غَيْرَ أَبِي حِيَانَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ ابْنِ حِيَانَ السَّيْمِيِّ الْكُوفِيِّ ، وَهُوَ حَدِيثٌ عَجِيبٌ يَدْخُلُ فِي رَوَايَةِ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ .

٨٢٧٣ / ٣١٨٧ - « مَنْ آوَى يَتِيمًا أَوْ يَتِيمِينَ ثُمَّ صَبَرَ وَاحْتَسَبَ كُنْتُ أَنَا وَهُوَ فِي الْجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ » .

(طس) عن ابن عباس

قال الشارح : وفيه من لا يعرف ، فقول المؤلف : حسن فيه نظر .
قلت : نقل في الكبير عن الحافظ الهيثمي أنه قال : فيه من لم أعرفهم ، وقد مرأراً أنه لا يلزم من عدم معرفة الحافظ المذكور ألا يعرفهم غيره .
والحديث ثابت في الصحيح بلفظ [٧ / ٦٨ ، رقم ٥٣٠٤] ، [٨ / ١٠ ، رقم ٦٠٠٥] : « أنا وكافل اليتيم كهاتين ، وجمع بين السبابة والوسطى » .
بل لا يبعد أن يعد متواتراً ، فقد ورد من حديث نحو عشرة من الصحابة .
٨٢٧٥ / ٣١٨٨ - « مَنْ ابْتِغَى مَمْلُوكًا فَلْيُحْمَدِ اللَّهَ ، وَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا يُطْعِمُهُ الْحَلْوَاءَ ، فَإِنَّهُ أَطِيبُ لِنَفْسِهِ » .

ابن النجار عن عائشة

قلت : هذا حديث موضوع ولو أن له طريقاً آخر من حديث معاذ ، فالكل باطل إن شاء الله .

٣١٨٩/٨٢٧٦ - « مَنْ ابْتَغَى الْعِلْمَ لِيَسَاهِي بِهِ الْعُلَمَاءَ أَوْ يَمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ أَوْ تُقْبَلَ أَفْنِدَةُ النَّاسِ إِلَيْهِ ، فَإِلَى النَّارِ » .

(ك . هب) عن كعب بن مالك

قلت : لم يعلم الشارح أن هذا الحديث عند الترمذى فى سننه [٣٢/٥] ، رقم [٢٦٥٤] وإلا لاسخف على عادته/ ، وسذكره المصنف قريبا بلفظ : « من طلب » ، وهناك نقل الشارح عن العقيلي [١٠٤/١] أن له شواهد فيها لين .

٢٤
٦
٣١٩٠/٨٢٨٠ - « مَنْ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ عَلَى أَحَدٍ الْخَصْمِينَ مَا لَا يَرْفَعُ عَلَى الْآخَرِ » .

(طب . هق) عن أم سلمة

قال فى الكبير : رمز المصنف لحسنه وليس كما قال ، فقد قال مخرجه البيهقى عقبه : محمد بن العلاء ليس بالقوى اهـ . وفيه أيضا محمد بن الحسين السلمى الصوفى ، وقد سبق عن الخطيب أنه وضاع .

قلت : كل هذا كذب ، فالمصنف لم يرمز لحسنه بل لضعفه ، وليس فى سند الحديث محمد بن العلاء ولا محمد بن الحسين السلمى الصوفى ولا هو وضاع ، بل ثقة جليل القدر ، كما بيناه أيضا فيما سبق ، قال البيهقى : [١٠/١٣٥] :

أخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه أنبأنا على بن عمر الحافظ ثنا أبو عبيد القاسم ابن إسماعيل المحاملى ثنا عبد الله بن محمد بن يحيى بن أبى بكير ثنا يحيى بن أبى بكير ثنا زهير عن عباد بن كثير عن أبى عبد الله عن عطاء بن يسار عن أم سلمة به .

ثم قال البيهقى : هذا إسناد فيه ضعف اهـ .

والسبب فيه عباد بن كثير وشيخه أبو عبد الله لا يعرف ، فاعجب لهذا الكذب الصراح فالشارح هو الوضاع لا أبو الحسين السلمي .

٨٢٨١ / ٣١٩١ - « مَنْ ابْتُلِيَ فَصَبِرَ ، وَأُعْطِيَ فَشَكَرَ ، وَظَلِمَ فَغَفَرَ ، وَظَلِمَ فَاسْتَغْفَرَ ، أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ » .

(طب . هب) عن سخيرة

قال في الكبير : وفي التقريب كأصله صحابي في إسناده حديثه ضعف اهـ .
ورمز المصنف لحسنه ، وأصله قول الحافظ في الفتح : خرجه الطبراني بسند حسن .

قلت : ما أرى هذا إلا كذبا على الحافظ في الفتح ، فإن الحديث من رواية أبي داود الأعمى عن عبد الله بن سخيرة عن أبيه .

ومن طريقه أيضا رواه ابن أبي الدنيا في الشكر قال :

حدثنا محمد بن الحسين حدثني علي بن بحر حدثني محمد بن العلاء الكوفي عن زياد بن خيثمة عن أبي داود عن عبد الله بن سخيرة عن سخيرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من ابتلى فصبر وأعطي فشكر وظلم فغفر وظلم فاستغفر ، ثم سكت ، قالوا : ماله / يا رسول الله ؟ قال : أولئك لهم الأمن وهم مهتدون » .

٢٥

٦

وقال أبو نعيم في تاريخ أصبهان :

ثنا محمد بن عبيد الله بن المرزبان ثنا محمد بن عبد الله ثنا محمد بن حميد ثنا محمد بن المعلی عن زياد عن زياد بن خيثمة به .

وقال أبو طاهر المخلص الذهبي في فوائده : حدثنا عبد الله بن محمد البغوي ثنا محمد بن حميد الرازي به .

وأبو داود الأعمى كذاب ، وقد قال الحافظ في التهذيب في ترجمة سخيرة :

روى حديثه أبو داود الأعمى عن عبد الله بن سخبيرة فذكره ، ثم قال : روى الترمذى بعضه وهو : « من طلب العلم كان كفارة لما مضى » ، وقال : ضعيف الإسناد ، لا يعرف لعبد الله ولا لأبيه كبير شيء ، وقال البخارى : ليس حديثه من وجه صحيح اهـ .

فكيف يقول فى الفتح : إنه حسن ؟ فيبحث عن ذلك فإن الرجل لا يكاد ينطق بصدق .

٨٢٨٢/٣١٩٢ - « مَنْ أَبْلَى بَلَاءً فَذَكَرَهُ فَقَدْ شَكَرَهُ ، وَإِنْ كَتَمَهُ فَقَدْ كَفَرَهُ » .

(د) والضياء عن جابر

قلت : أخرجه أيضا أبو نعيم فى الحلية عن الطبرانى قال [١٤٧/٦] :

حدثنا أحمد بن مسعود الدمشقى ثنا عمرو بن أبى سلمة ثنا صدقة بن عبد الله عن الأوزاعى عن أبى الزبير عن جابر به بلفظ : « من أبلى خيرا فلم يجد إلا الثناء فقد شكره ، ومن كتبه فقد كفره ، ومن تحلى بباطل فهو كلابس ثوبى زور » ، قال أبو نعيم : كذا رواه صدقة عن الأوزاعى عن أبى الزبير وتفرد به ، والحديث مشهور بأيوب بن سويد عن الأوزاعى عن محمد بن المنكدر عن جابر .

قلت : وله طريق آخر عن أبى سفيان عن جابر أخرجه أبو نعيم أيضا فى تاريخ أصبهان [٢٥٩/١] :

حدثنا أبى ثنا الفضل بن الخطيب ثنا الحسن بن الفضل البغدادى ثنا محمد بن عيسى الدامقانى ثنا جرير عن الأعمش عن أبى سفيان به ، مثل اللفظ المذكور فى المتن سواء .

ومن هذا الطريق هو فى سنن أبى داود [٢٥٧/٤ ، رقم ٤٨١٤] ، وأخرجه

أيضا من وجه آخر عن مسدد [٢٥٦/٤ ، رقم ٤٨١٣] :

ثنا بشر ثنا عمارة بن غزية / [قال] : حدثني رجل من قومي عن جابر بن عبد الله به نحوه . ٢٦
٦

قال أبو داود : رواه يحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية عن شرحبيل عن جابر .

٨٢٨٤ / ٣١٩٣ - « مَنْ أَتَى عَرَاْفًا فَسَأَلَهُ عَن شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » .

(حم . م) عن بعض أمهات المؤمنين

قلت : أخرجه أيضا أبو نعيم في الحلية [٤٠٧/١٠] والتاريخ [٢٣٦/٢] معا .

ورواه ابن وهب في الجامع من حديث ابن عمر فقال : سمعت عبد الله بن عمر يحدث عن نافع عن ابن عمر : « أن رسول الله ﷺ قال « مثله .

٨٢٨٥ / ٣١٩٤ - « مَنْ أَتَى عَرَاْفًا أَوْ كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ » .

(حم . ك) عن أبي هريرة

قلت : في الباب عن جماعة منهم ابن مسعود مرفوعا وموقوفا عند أبي نعيم في الحلية (١٠٤ / ٥) ، وعن ابن عمر عنده أيضا (٢٤٦ / ٨) ، وعن أنس عند ابن حبان في الضعفاء في ترجمة رشدين^(١) بن سعد [٢٩٩ / ١] وعن حبان ابن أبي جبلة مرسلا عند ابن وهب في الجامع (ص ١١٤) ، وعنده آثار أخرى في الباب أيضا منها حديث أبي هريرة ، لكنه ذكره موقوفا بلفظ : « من ذهب إلى كاهن فصدق به بما يقول ، غضب الله عليه أربعين ليلة » وانظر

(١) الاصل المخطوط : رشد بن سعد .

شرح ألفية العراقي للمؤلف .

٨٢٨٦/٣١٩٥ - « مَنْ أَتَى فِرَاشَهُ وَهُوَ يَنْوِي أَنْ يَقُومَ يُصَلِّيَ مِنْ اللَّيْلِ فَعَلَّبَتْهُ عَيْنُهُ حَتَّى يُصْبِحَ كُتِبَ لَهُ مَا نَوَى ، وَكَانَ نَوْمُهُ صَدَقَةً عَلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ » .

(ن . ه . ح . ك) عن أبي الدرداء

قال في الكبير : قال الحاكم : وعلته أن معاوية بن عمرو رواه عن زائدة فوقه وحسين الجعفي أحفظ كذا في المستدرک ، وأقره الذهبي .

قلت : هذه عبارة مقتطفة موهمة للتناقض بين كون الحاكم صححه ثم أبدى علته ، والواقع أن الحاكم رواه من طريق الحسين بن علي الجعفي [١/ ٣١١ ، رقم ١١٧٠ ، ١١٧١] :

٢٧
٦ ثنا زائدة عن سليمان عن حبيب بن أبي ثابت عن عبدة بن أبي لبابة عن سويد ابن غفلة عن أبي الدرداء به مرفوعاً ، ثم قال / : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، والذي عندي أنهما عللاه بتوقيف روى عن زائدة ، حدثنا أبو بكر بن إسحاق أنبأنا محمد بن أحمد بن النضر ثنا معاوية بن عمرو ثنا زائدة ، فذكره بإسناده من قول أبي الدرداء ، وهذا مما لا يوهن ، فإن الحسين بن علي الجعفي أقدم وأحفظ وأعرف بحديث زائدة من غيره اهـ .

فبين الحاكم فيما ظن أن هذه العلة قد تكون هي الحاملة للشيخين على عدم إخراج الحديث مع أنها غير ضارة بالحديث .

أما النقل عنه بإسناده صحيح وأن علته كذا كما فعل الشارح ، فكلام متناقض لا يفهم ويوقع الناظر في الحيرة .

ثم إن هذا الحديث قد ورد من حديث عائشة مرفوعاً ، وقد سبق قريباً بلفظ :

« ما من امرئ يكون له صلاة بالليل » الحديث .

٨٢٩٠ / ٣١٩٦ - « من أتى إلبكهُ معروفاً فكافئهُ فإن لم تجدوا
مَعْرُوفَهُ »

(ص) عن حَكَم بن عمير

قال في الكبير : قال الهيثمي : فيه يحيى بن يعلى الأسلمي وهو ضعيف .
قلت : سكوت الشارح يوهم أنه ليس في الباب عن غيره مع أنه في المسند
وسنن وصحيح ابن حبان وإحكام من حديث ابن عمر ، وفي غيرها من
حديث غيره ، وسيأتي قريباً للمؤلف حديث ابن عمر بلفظ : « من استعاذكم
بِالله فأعيذوه » ، ونذكر هناك إن شاء الله ما (١) في الباب من شواهد الحديث
وطرقه .

٨٢٩٥ / ٣١٩٧ - « مَنْ أَتَى عَلَيْهِ سِتُونَ سَنَةً فَقَدْ أَعَدَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي
الْعُمْرِ » .

(حم) عن أبي هريرة

قال في الكبير : وخرجه البيهقي في الشعب باللفظ المزبور عن أبي هريرة
المذكور ، ثم قال : استشهد به البخاري ، وقضية صنيع المؤلف أن هذا لم
يخرجه أحد من الستة وإلا لما عدل عنه وهو ذهول ، فقد خرجه النسائي باللفظ
المزبور من الوجه الذي خرجه منه أحمد .

قلت : فيه أمور : الأول : استدراكه تخريج البيهقي في الشعب [٧/٢٦٤] ، رقم
[١٠٠٢٥٢] يدل على أنه لم يخرجه غيره ، وقد خرجه جماعة كما ذكرته في

٢٨

المستخرج على مسند / الشهاب .

٦

(١) في الأصل « من » .

الثانى : قوله : ثم قال يعنى البيهقى : استشهد به البخارى كلام لا معنى له ولا يجوز أن ينطق به البيهقى ، فلا بد أن يكون قبل هذا كلام للبيهقى حذفه المناوى جهلا منه بصناعة الحديث فجاء الكلام فاسدا كما ترى ، لأن البخارى خرج هذا الحديث بلفظ آخر محتجا به لا مستشهدا ، فقال [١١١ / ٨] ، رقم [٦٤١٩] : باب من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه فى العمر لقوله تعالى : ﴿ أو لم نعلمكم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير ﴾ :

حدثنا عبد السلام بن مطهر ثنا عمر بن على عن معن بن محمد الغفارى عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « أعذر الله إلى امرئ أخر أجله حتى بلغه ستين سنة » ، ثم قال : تابعه أبو حازم وابن عجلان عن المقبرى اه .

ورواية أبى حازم هى المذكورة هنا ، ولا يقال فى شأنها : استشهد بها البخارى أيضا ، بل يقال ذكرها تعليقا أو علقها البخارى .

على أن البيهقى لا يعتبر الفرق بين الألفاظ ، ولو مع اختلاف المعانى فكيف مع اتحادها فليراجع كلام البيهقى حتى يدرك حقيقة مراده ، ويعرف أن المناوى أخطأ عليه فى هذا التصرف ، وجر الوهم الذى هو وصفه إليه (١) .

الثالث : قوله : وقضية صنيع المؤلف ... إلخ خطأ صريح من المناوى ،

(١) أخرجه البيهقى فى الشعب (٧ / ٢٦٤ ، رقم ١٠٢٥٢) وقال : استشهد به البخارى اه . ولم يزد على ذلك .

وأخرجه أيضا فى السنن الكبرى (٣ / ٣٧٠) وقال : رواه البخارى فى الصحيح عن عبد السلام بن مطهر ، عن عمر بن على ، وقال : « ستين سنة » ، وقال : تابعه أبو حازم ، وابن عجلان عن المقبرى اه .

اصطلاح المتأخرين في العزو إلى النسائي وعد سننه من الكتب الستة وإنما هو إلى الصغرى دون الكبرى ، وهذا الحديث لم يخرج النسائي في الصغرى أصلا ، وإنما أخرجه في الكبرى^(١) ، والمصنف لا يعزو إلى الكبرى وإنما يعزو إلى ما هو من الكتب الستة ، وهو المجتبى الذي هو السنن الصغرى ، فسقط هذان الشارح وبان جهله .

الرابع : أنه أخذ عزوه الحديث إلى النسائي من كلام الحافظ في الفتح ، فإنه قال على قول البخاري تابعه أبو حازم وابن عجلان عن المقبري ما نصه [٢٤٠ / ١١] : أما متابعة أبي حازم وهو سلمة بن دينار فأخرجها الإسماعيلي من طريق عبد العزيز بن أبي حازم : حدثني أبي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري / عن أبي هريرة ، كذا أخرجه الحافظ عن عبد العزيز وخالفهم هارون ابن معروف فرواه عن ابن أبي حازم عن أبيه عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أخرجه الإسماعيلي ، وادخله بين سعيد وأبي هريرة فيه رجلا من المزيد في متصل الإسناد ، وقد أخرجه أحمد والنسائي من رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بغير واسطة اهـ .

فالحافظ وإن كان في كلامه إيهام ، حيث أطلق العزو ولم يقيده بالكبرى ، وهو خروج منه عن الجادة إلا أن في المقام ما يبينه ، فإنه يتكلم على تفسير الآية التي احتج بها البخاري وفسرها بالحديث المذكور ، ومعلوم عند أهل الحديث أن السنن الصغرى للنسائي الذي هو من الكتب الستة خاص بالأحكام ليس فيه تفسير ، وإنما ذكر التفسير في الكبرى .

ومن تصدى لشرح الجامع الصغير والكلام على العزو والتخريج وفنون الصناعة يجب أن يكون من أهلها لا دخيلا فيها كالمناوي .

(١) أخرجه النسائي في الكبرى في كتاب الرقائق كما في تحفة الأشراف (٤٧٢ / ٩) ، ٤٩٥ رقم ١٢٩٥٩ ، ١٣٠٤٨) ، تنبيه : كتاب الرقائق لم يطبع .

الخامس : قد سبق أن الحافظ لم يذكر متن الحديث الذي عزاه لأحمد والنسائي ، فزاد المناوي من قلة تحميقه قوله : باللفظ المزبور ، فمن أدراه أن النسائي خرج باللفظ المزبور ؟ وهذا الحديث له ألفاظ كثيرة متعددة جدا بحيث يدخل في عدة حروف وعدة أماكن من الحرف على حسب اصطلاح المصنف ، فقد روى بلفظ : « من أتت عليه ستون » [٣ / ٣٢٠] كما ذكره المصنف هنا .

وبلفظ : « من عمر ستين سنة » كما عند أحمد أيضا [٢ / ٤٠٥ ، ٤١٧] .

وبلفظ : « أعذر الله إلى امرئ آخر أجله » كما عند البخاري [٨ / ١١١ ، رقم ٦٤١٩] ، وهذا موضعه حرف الألف .

وبلفظ : « لقد أعذر الله » ^(١) وهذا محله حرف اللام .

وبلفظ : « العمر الذي أعذر الله تعالى » ^(٢) وهذا محله حرف العين .

وبلفظ : « إذا بلغ الرجل من أمي ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر » ^(٣) ، وهذا محله حرف الألف .

فمن عرف المناوي أن النسائي خرجه بخصوص لفظ : « من أتت عليه » الذي موضعه من مع الألف / بعدها التاء !؟ إن هذا لعجب .

٦ ٨٢٩٦ / ٣١٩٨ - « مَنْ أَتَتْهُ هَدِيَّةٌ وَعِنْدَهُ قَوْمٌ جُلُوسٌ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِيهَا » .

(طب) الحسن بن علي

قال الشارح : وعلقه البخاري .

وقال في الكبير : وكذا رواه الخطيب عن الحسن بن علي ، قال الهيثمي : وفيه

(١) أحمد في مسنده (٢ / ٢٧٥) ، والحاكم (٢ / ٤٢٧) ، رقم (٣٥٩٩) .

(٢) البزار وابن مردويه في التفسير .

(٣) الحاكم في مستدرکه (٢ / ٤٢٧) ، رقم (٣٥٩٧) .

يحيى بن سعيد القطان وهو ضعيف ، ورواه الطبرانى أيضا فى الكبير والأوسط
عن ابن عباس ، قال الهيثمى : وفيه مندل بن على ضعيف وقد وثق ، ورواه
أيضا العقيلي وابن حبان فى الضعفاء والبيهقى من حديث ابن عباس ، ثم قال
العقيلي : لا يصح فى هذا المتن حديث ، قال فى الميزان : وقد علقه البخارى
وقال : لا يصح ، قال فى اللسان : وله طريق إلى ابن عباس موقوفة بإسناد
جيد اهـ . أما المرفوع فحكم ابن الجوزى بوضعه من جميع طرقه .

قلت : فيه أمور ، الأول : قوله : وعلقه البخارى صريح فى أن البخارى
علق حديث الحسن بن على المذكور فى المتن وليس كذلك ، إنما علق حديث
ابن عباس .

الثانى : أنه يفيد أيضا أن البخارى علق الحديث المرفوع المذكور فى المتن وليس
كذلك ، إنما علق الموقوف ولفظه : باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو
أحق بها ، ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاؤه ولم يصح اهـ .

فالبخارى لم يذكر إلا الموقوف الذى لا وجود له فى المتن المشروح .

الثالث : قوله فى الكبير : وكذا رواه الخطيب عن الحسن بن على خطأ ، فإن
الخطيب لم يرو حديث الحسن بن على إنما روى حديث ابن عباس .

الرابع : عزوه الحديث إلى الخطيب يفيد أنه رواه باللفظ المذكور فى المتن وليس
كذلك ، بل رواه بلفظ يدخل فى حرف الألف ، قال الخطيب فى ترجمة أحمد
ابن عبد الرحمن بن الفضل بن البخترى [٤/٢٤٩] :

أخبرنا على بن أحمد الرزاز ثنا أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل
الدقاق المقرئ الولي لله حدثنى أحمد بن يحيى الحلوانى أبو جعفر وأبو العباس
البرانى قالوا : حدثنا / يحيى الحماني ثنا مندل بن على السعزى عن ابن جريج

٣١

٦

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه (٣/ ٢١٢) باب (٢٥) من كتاب الهبة .

عن عمرو بن دينار عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « إذا أتى أحدكم بهدية فجلساؤه شركاؤه فيها » .

الخامس : قوله : وفيه يحيى بن سعيد القطان وهو ضعيف ، تحريف منه ووهم على الحافظ الهيثمي ، فإن يحيى بن سعيد القطان ثقة مشهور ، وإنما الضعيف الموجود في سند هذا الحديث يحيى بن العطار بالعين المهملة وآخره راء ، لا بالقاف وآخره نون كما قال المناوي .

السادس : قوله : قال في الميزان : وقد علقه البخاري وقال لا يصح ، قال في اللسان . . . إلخ . غلط منه أيضا ، فإن الذهبي لم يذكر ذلك في الميزان ، والجميع كلام الحافظ في اللسان ونصه [٤٥/٢] :

بكار بن محمد بن شعبة، قال ابن القطان: لا يعرف، روى العقيلي عن يحيى ابن عقبة عنه عن الوضاح بن خيثمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت : « أهدى إلى رسول الله ﷺ هدية وعنده أربعة نفر ، فقال رسول الله ﷺ لجلسائه : أنتم شركائي فيها ، إن الهدية إذا أهديت إلى الرجل وعنده جلساؤه فهم شركاؤه فيها » ، قال العقيلي : لا يصح في هذا المتن حديث ، قلت : في الباب أيضاً عن ابن عباس ، وقد علقه البخاري وقال : لا يصح ، قلت : وله طريق إلى ابن عباس موقوفة إسناده جيد ، وقد بيته في تغليق التعليق [٣٦٢/٣] اهـ .

فالمناوي لما رأى في اللسان قول الحافظ : قلت ، ومن عادته أنه يقولها عقب كلام الذهبي ، ظن أن الكلام المذكور قبلها هو للذهبي وليس كذلك ، فإن الحافظ يقول : "قلت" عقب كلام الذهبي وبعد أن يقول : " انتهى " ، وفي هذه الترجمة لم يقل : " انتهى " ، وإنما قال : " قلت " .

أولاً: ليفصل كلامه من كلام العقيلي ، ثانياً: ليفصل كلامه من كلام البخاري ،

وهذه من أصغر أوهام الشارح رحمه الله .

٣٢

السابع : قوله : أما المرفوع فحكم ابن الجوزي بوضعه من جميع طرقه باطل ، فإن ابن الجوزي أورد حديث ابن عباس [٩٢/٣] من طريق يحيى الحماني عن مندل بن علي عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ، وأعله بيحيى الحماني لأنه كذاب مع أن الحماني توبع عليه ، فقد رواه ابن حبان في الضعفاء ، قال [٢٥/٣] : حدثنا محمد بن صالح بن ذريح ثنا جبارة ابن المغلس ثنا مندل به .

ورواه أبو مسلم الكشي ، وأبو نعيم في الحلية من طريقه قال [٣/٣٥١] ، [٣٥٢]:

حدثنا مالك بن زياد ثنا مندل به .

ورواه البيهقي في السنن من طريق أبي الصلت [٦/١٨٣] : ثنا مندل بن علي . فبريء الحماني من عهده ، وكذلك توبع مندل عليه قال البيهقي [٦/١٨٣]: وقد روى ذلك من وجه آخر عن عمرو بن دينار وفيه نظر .

ثم رواه من طريق أحمد بن داود السمناني [٦/١٨٣] :

ثنا محمد بن السري ثنا عبد الرزاق أنبأنا محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من أهدى إليه وعنده قوم فهم شركاء » .

قال البيهقي [٦/١٨٣]: وكذلك رواه أبو الأزهر عن عبد الرزاق .

فهذه طرق لم يذكرها ابن الجوزي ، ثم ذكر ابن الجوزي طريقا آخر أخرجه العقيلي من طريق عبد السلام بن عبد القدوس عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا به ، وأعله بعبد السلام وقال : إنه يروى الموضوعات ، وتعبه الحافظ السيوطي بأن ابن عساكر رواه من وجه آخر من طريق سليمان

ابن عبد الرحمن : ثنا أبو محمد الكلاعي عن ابن جريج به .

ووهم الحافظ السيوطي في ذلك ، فإن محمد الكلاعي هو عبد السلام بن عبد القدوس المذكور ، دلسه بعضهم لضعفه .

ولكن رواه الشيرازي في الألقاب من وجه آخر من طريق الأصمعي عن الرشيد عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ، وهذه الطريق لم يذكرها ابن الجوزي أيضاً .

ثم ذكر ابن الجوزي حديث عائشة الذي خرجه العقيلي وسبق في كلام الحافظ ، ونقل عن العقيلي أنه قال : لا يتابع وضاح عليه .

ويبقى عليه طريق الحسن بن علي الذي ذكره المصنف هنا ، وقد أخرجه أيضا ٣٣
أبو بكر الشافعي في الغيلانيات / من طريق يحيى بن سعيد العطار الذي خرجه
من طريقه الطبراني [٩٤/٣ ، رقم ٢٧٦٢] ، وهو مختلف فيه ، فقد وثقه
ابن مصفى وكان ممن روى عنه وخابر حاله ، وقال أبو داود : جازئ الحديث ،
وضعه الآخرون .

وهذا الطريق لم يعرج عليه أيضا ابن الجوزي ، فكيف يقال مع هذه [الطرق]
الكثيرة التي لم يذكرها أنه حكم بوضعه من جميع طرقه !؟

٨٢٩٧/٣١٩٩ - « مَنِ اتَّخَذَ مِنَ الخَدَمِ غَيْرَ مَا يَنْكِحُ ثُمَّ بَغَيْنَ فَعَلَيْهِ
مِثْلُ آثَامِهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ آثَامِهِنَّ شَيْءٌ » .

البزار عن سلمان

قال في الكبير : وفيه عطاء بن يسار عن سلمان ، قال عبد الحق : وعطاء لم
يعلم سماعه منه ، وفيه سعيد بن الجرو لا أعلم له وجودا إلا هنا ، وفيه سلمة
ابن كلثوم يروى عنه جمع ، ومع ذلك هو مجهول الحال .

قلت : فيه أمور ، الأول : أن عدم سماع عطاء بن يسار من سلمان دعوى لا دليل عليها ، فإن سلمان لما توفي كان عطاء ابن سبع عشرة أو ست عشرة سنة ، ودون هذا السن بكثير ثبت لأقوام السماع .

الثانى : أن سلمة بن كعثوم ليس بمجهول الحال بل هو معروف ، قال أبو توبة : كان من العابدين ، ولم يكن فى أصحاب الأوزاعى [أفضل] منه ، وقال أبو اليمان : كان ثقة يقاس بالأوزاعى ، وقال الدارقطنى : هو شامى بهم كثيرا .

٨٢٩٨ / ٣٢٠ - « مَنِ اتَّقَى اللَّهَ عَاشَ قَوِيًّا وَسَارَ فِي بِلَادِهِ آمِنًا » .

(حل) عن على

قال الشارح : كذا وقع فى نسخ الكتاب ، وهو فى خط مؤلفه ، ولفظ الرواية : « وسار فى بلاد عدوه » .

وقال فى الكبير : كذا فيما وقفت عليه من النسخ لكن لفظ رواية العسكرى : « وسار فى بلاد عدوه آمنا » ، ثم قال عقب عزوه : ورواه بهذا اللفظ العسكرى عن سمرة مرفوعاً .

٣٤

قلت : فيه أمور ، الأول : أنه قال فى الصغير : ولفظ الرواية ، فأفاد / أن رواية أبى نعيم هى كما يقول لا كما ذكره المصنف ، وعزا ذلك فى الكبير للعسكرى ، فبان أن قوله فى الصغير : « ولفظ الرواية » كذب منه وتليس .

الثانى : أن المصنف عزا الحديث لأبى نعيم ، وهو استدرك عليه برواية العسكرى ، وهذا على الجهل أو التجاهل بكون الرواة والمخرجين لا تكاد تنفق رواياتهم إلا فى القليل النادر ، بل الأقل الأندر وسائر الروايات مختلفة .

الثالث : أنه اعترف أخيراً بأن رواية العسكرى هى فى عرف أهل الحديث حديث آخر ، لأنه قال : ورواه العسكرى عن سمرة ، وحديث المتن الذى رواه أبو نعيم حديث على عليه السلام فهما حديثان .

الرابع : أن لفظ الحديث عند أبي نعيم الذى عزاه إليه المصنف هو كما ذكره
لا كما استدركه هذا المعاند الجاهل أو المتجاهل ، قال أبو نعيم فى آخر ترجمة
سعيد بن المسيب من الحلية [١٧٥ / ٢] :

حدثنا محمد بن عمرو بن سالم ثنا سعيد بن على بن الخليل ثنا إسحاق بن
العنبر ثنا نصر بن ثابت عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن على بن
أبى طالب عليه السلام قال : قال النبى ﷺ : « من اتقى الله عاش قويا وسار
فى بلاده آمنا » .

ولا أشك فى أن الشارح وقف عليه فى الحلية ورآه طبق ما نقله المصنف ثم
قال ما قال بقياس من عند نفسه ، لأن الحلية من المراجع التى كانت عنده ،
وكان يرجع إليها عند الكتابة .

الخامس : أنه اقتصر على عزو حديث سمرة إلى العسكرى مع أنه قد خرج
من هو أولى وأشهر منه وأحق بالعزو إليه وهو أبو نعيم أيضا ، فإنه خرج
تاريخ أصبهان فقال [٦٣ / ٢] :

حدثنا أحمد بن عبيد الله بن سعيد القصار ثنا أبو صالح محمد بن الحسن بن
المهلب ثنا عبد الله بن شخت ثنا الخليل بن عمر بن إبراهيم ثنا صالح المري عن
الحسن بن سمرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من اتقى الله عز وجل عاش
قويا وسار فى / بلاد عدوه آمنا » .

ورواه أيضا فى موضع آخر من التاريخ نفسه [٢٤٧ / ٢] عن أبى محمد بن
حيان وأحمد بن عبد الله بن سعيد قالا : حدثنا أبو صالح محمد بن الحسن
ابن المهلب ، بسنده ومثته .

٨٢٩٩/٣٢٠١ - « مَنْ اتَّقَى اللَّهَ أَهَابَ اللَّهُ مِنْهُ كُلَّ شَيْءٍ ، وَمَنْ لَمْ
يَتَّقِ اللَّهَ أَهَابَهُ اللَّهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ » .

الحكيم عن وائلة

قلت : لم يتكلم الشارح على هذا الحديث ولا تعرض لتخريجه كأنه لم يعرف
عنه شيء .

والحديث رواه الحكيم الترمذى فى الأصل الخامس والعشرين بعد المائة (١)
من نوادير الأصول ، قال [٦٢٧/١] :

حدثنا محمد بن محمد بن الحسن ثنا إسحاق بن المنذر أخبرنا سليمان بن
أبى معاوية الكوفى عن إبراهيم بن أبى عبلة عن وائلة بن الأسقع عن
النبي ﷺ به .

وسليمان بن أبى معاوية الكوفى هو سليمان بن عمر النخعى ، دلسه بعضهم
لأنه كذاب وضاع ، وقد صرح به القضاعى فى مسند الشهاب ، إذ خرج هذا
الحديث فقال [١/٢٦٥ ، رقم ٤٢٩] :

أخبرنا أبو القاسم على بن محمد بن أزادجرد ثنا أبو عمرو عثمان بن محمد
ابن بشر بن سنقه ثنا إبراهيم بن أحمد بن مروان الواسطى ثنا إسحاق بن
وهب العلاف ثنا عامر بن المبارك العلاف ثنا سليمان بن عمرو عن إبراهيم بن
أبى عبلة به ، بلفظ : « من خاف الله خوف الله منه كل شيء » الحديث .

لكن له شواهد ، قال ابن أبى الدنيا فى كتاب الخائفين :

حدثنا أبو عمر حفص بن عمر الحضرى ثنا إسماعيل بن عياش قال : حدثنا
مشيختنا أن رسول الله ﷺ قال : « من خاف الله جل ثناؤه أخاف الله منه كل
شيء ، ومن لم يخف الله أخاف الله منه كل شيء » .

(١) وهو فى الأصل الرابع والعشرين بعد المائة من المطبوع .

ورواه الدولابي في الكنى [٤٢/٢] عن ابن أبي الدنيا بهذا الإسناد .

وقال أبو نعيم في الحلية [١٩١/٣] :

ثنا محمد بن عمر بن سلم ثنا القاسم بن محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم حدثني أبي عن أبيه عن أبي عبد الله جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن علي بن الحسين بن علي عن / أمير المؤمنين علي عليهم السلام قال : قال رسول الله ﷺ : « من نقله الله عز وجل من ذل المعاصى إلى عز التقوى أغناه بلا مال وأعزه بلا عشيرة وآنسه بلا أنيس ، ومن خاف الله تعالى أخاف الله منه كل شيء ، ومن لم يخف الله أخافه الله تعالى من كل شيء » الحديث ، ثم قال : غريب لم يروه مرفوعاً مسنداً إلا العترة الطيبة خلفها عن سلفها .

ورواه العقيلي من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ [٣ / ٢٧٥] : « إذا خاف الله العبد أخاف الله منه كل شيء وإذا لم يخف العبد الله أخافه الله من كل شيء » ولا يحضرني الآن سنده (١) .

ورواه أبو الشيخ في الثواب من حديث أبي أمامة بسند ضعيف جداً كما قال الحافظ العراقي ، ولم أقف على سنده أيضاً .

٣٢٠٢ / ٨٣٠٠ - « مَنْ اتَّقَى اللَّهَ كَلَّ لِسَانَهُ وَكَمْ يَشْفِ غَيْظُهُ » .

ابن أبي الدنيا في التقوى عن سهل بن سعد

قال في الكبير : ورواه عنه أيضاً الديلمي في مسند الفردوس ، قال الحافظ العراقي : وسنده ضعيف ، قال : ورويناه في الأربعين البلدانية للسلفي .

(١) وسنده هو : قال العقيلي : حدثنا محمد ، قال : حدثنا عمرو ، قال : حدثنا ابن

المبارك ، عن الأوزاعي ، عن ابن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة به .

قلت : الديلمى والسلفى روياه من طريق ابن أبى الدنيا أيضا ، فلم يأت الشارح بشيء ، قال ابن أبى الدنيا :

حدثنى محمد بن بشر حدثنا عبد الرحمن بن حريز ثنا أبو حازم عن سهل بن سعد قال : « قال رسول الله ﷺ » وذكره .

وقال السلفى :

أخبرنا أبو الفتح أحمد بن محمد بن حامد الأسدى الحرانى بماكسين ، وكان قد ولى قضاءها قال : كتب إلى أبو طالب محمد بن على بن الفتح العشارى من بغداد وحدثنا عنه أبو الفتح عبد الوهاب بن أحمد بن جبلة القاضى بخران إملاء حدثنا أبو الحسين محمد بن عبد الله الدقاق حدثنا الحسين بن صفوان البردعى ثنا عبد الله بن محمد بن عبيد القرشى هو ابن أبى الدنيا به مثله . نعم أخرجه العقيلى وغيره أيضا كما سأذكره .

وعبد الرحمن بن حريز بالحاء المهملة وآخره زاي معجمة ذكره العقيلى فى الضعفاء وقال [٢/٣٢٨] : مجهول بالنقل لا يتابع على حديثه ، ثم قال :

٣٧

حدثنا هارون بن محمد ثنا / أبو جعفر محمد بن بشر الزاهد ثنا عبد الرحمن ابن حريز ثنا أبو حازم سمعت سهل بن سعد رضى الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : « من اتقى ربه كف لسانه ولم يشف غيظه » ، قال : وفى هذا رواية من وجه آخر نحو هذه .

قلت : وقول العقيلى : لا يتابع على حديثه مردود ، فإنه توبع على هذا الحديث ، قال أبو بكر بن مقسم فى جزئه :

حدثنا إبراهيم بن موسى الفقيه ثنا عبد الرحيم بن يحيى بن عطاء بن سلم عن أبيه عن إبراهيم عن أبى حازم عن سهل بن سعد مرفوعا : « من اتقى ربه عز وجل كف لسانه ولم يشف غيظه » .

وورد نحوه موقوفا على عمر ، قال ابن أبى الدنيا :

حدثنا أبو نصر النجار ثنا بقرية بن الوليد عن إبراهيم بن أدهم عن أبي عبد الله
قال : قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : من اتقى الله لم يشف غيظه ،
ومن خاف الله لم يفعل ما يريد ، ولولا يوم القيامة لكان غير ما ترون .
٣٢٠٣ / ١ - ٨٣٠ - « مَنِ اتَّقَى اللَّهَ وَقَاهُ كُلَّ شَيْءٍ » .

ابن النجار عن ابن عباس

قال فى الكبير : ورواه عنه أيضا الخطيب فى تاريخه باللفظ المزبور ، فما
أوهمه صنيع المصنف أنه لا يوجد مخرجا لأحد من المشاهير غير جيد .

قلت : الحديث لم يخرج الخطيب (١) باللفظ المزبور كما ادعاه ، بل اقتراه
أصلا ، وليس فى تاريخ الخطيب حديث مصدر بـ « من اتقى » أصلا وعلى
فرض أنه أخرجه ولم يعزه إليه المصنف فكان ماذا ؟ بل لو أخرجه عشرون
مثل الخطيب ولم يعزه إلى واحد منهم واقتصر على عزوه إلى ابن النجار لكان
جيذا ، ومن أين يوهم عزو الحديث إلى مخرج أنه لا يوجد عند غيره ؟ لا
فى اللغة ولا فى الاصطلاح ، اللهم إلا أن يكون فى عرف الجهلة .

٣٢٠٤ / ٢ - ٨٣٠ - « مَنِ أَكَلَ ثَلَاثَةَ مِنْ صَلْبِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاحْتَسَبَهُمْ
عَلَى اللَّهِ وَجِبَّتْ لَهُ الْجَنَّةُ » .

(طب) عن عقبه بن عامر

٣٨

قال فى الكبير / : قال الهيمى : رجال الطبرانى ثقات اهـ . وقال المنذرى
بعد ما عزاه لأحمد والطبرانى باللفظ المذكور من الوجه المزبور : رواه
ثقات ، فكان ينبغى للمؤلف عزوه لأحمد ، أو هو أولى بالعزو من
الطبرانى ، ثم إنه أيضا قد رمز لحسنه فكان حقه أن يرمز لصحته .

(١) والحديث قد أخرجه الخطيب فى تاريخه (٤٣١/١٤) باللفظ المذكور ، وهو : « من

اتقى والله أعلم .

قلت : فيه أمور ، الأول : أن الحافظ الهيثمي لم يقل ما نقله عنه الشارح في حديث عقبة بن عامر ولا ذكره أصلا ، وإنما قال ذلك في حديث عمرو بن عبسة ولفظه : وعن أبي أمامة عن عمرو بن عبسة قال [٣ / ٥] : قلت له : حدثنا حديثا سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه انتقاص ولا وهم ، قال : سمعته يقول : « من ولد له ثلاثة أولاد في الإسلام فماتوا قبل أن يبلغوا الحنث أدخله الله الجنة برحمته إياهم ، ومن انفق زوجين في سبيل الله ، فإن للجنة ثمانية أبواب يدخله الله من أي باب شاء منها الجنة » رواه أحمد والطبراني في الكبير باختصار النفقة ، إلا أنه قال : « من أئكل ثلاثة من صلبه فاحتسبهم على الله عز وجل ، وجبت له الجنة » ، رواه أحمد والطبراني في الكبير ، ورجال الطبراني ثقات اهـ .

هكذا في الأصل المطبوع من مجمع الزوائد ، والظاهر أنه وقع فيه سقط بين قوله باختصار النفقة وبين حديث « من أئكل » ، وكأنه صحابي الحديث الذي هو عقبة ، والله أعلم .

الثاني : قوله : وقال المنذرى بعد ما عزاه لأحمد والطبراني باللفظ المذكور من الوجه المزبور ، كلام فارغ لا معنى له ولا وجه لذكره ، إلا أن لسانه تعود لفظ المزبور وكأنه يلتذ به ، فيذكره لمناسبة وغير مناسبة كهذا الموضوع ، فإن الوجه في عرف أهل الحديث هو الإسناد ، ولم يجر ذكر لإسناد الحديث لا عند المصنف ولا عند المنذرى اللهم إلا أن يكون أراد به صحابي الحديث ليفرق بينه وبين ما دلسه على كلام الحافظ الهيثمي ، لأنه استشعر من نفسه أنه خان في النقل عنه ودلس ، ولم يصرح بأنه تكلم على حديث

٣٩

آخر ، وهو حديث عمرو بن عبسة ، / فاستدرك ذلك بهذه الإشارة الخفية .

٦

الثالث: أن الحديث رواه أحمد بهذا اللفظ، واقتصر المصنف على عزوه للطبراني [١٧ / ٣٠٠ ، رقم ٨٢٩] لنكته لا يدركها المناوي ، وذلك أنه رمز لحسنه ، فلو عزاه لأحمد مع الطبراني لاضطر أن يصرح بأن الحسن إنما هو سند الطبراني دون أحمد كما صرح به المنذري ، وكتابه مختصر كله رموز ليس فيه كلام كمصنف المنذري والحافظ نور الدين وغيرهما ، فلذلك اقتصر على عزوه إلى الطبراني لأن سند أحمد ضعيف ، قال أحمد [٤ / ١٤٤] : حدثنا حسن ثنا ابن لهيعة ثنا أبو عشانة أنه سمع عقبة بن عامر يقول عن رسول الله ﷺ ، فذكر مثل ما هنا بالحرف .

الرابع : قوله : ثم إنه أيضا قد رمز لحسنه فكان حقه أن يرمز لصحته ، فضول ودخول فيما ليس هو من شأنه ، فإن المصنف حافظ من أهل التصحيح والتحسين ومعرفة طرق ذلك وعلله وأسبابه ، والشارح بعيد عن هذا ، حبه التقليد والنقل عن فلان وعلان .

[ثم إن الشارح] أحق بهذا الاعتراض والاستدراك من نقل عتهما ، أنهما اقتصرا على قولهما : رواه ثقات ، ولم يصرحا بصحته وهما الحافظان المنذري والهيثمي ، فإنهما ما عدلا عن قولهما : وسنده صحيح إلى قولهما : رواه ثقات إلا لنكته هي التي حملت المصنف على أن حكم بحسنه ولم يحكم بصحته ، وهي أن راويه عن عقبة بن عامر وإن كان ثقة إلا أن الشيخين لم يخرجاه له ، لأنه لم يكن من طبقة أهل الصحيح ، وإنما خرج له مثل ابن حبان ، فلذلك اقتصر المصنف على تحسينه يا مناوي .

٨٣٠٣/٣٢٠٥ - « مَنْ أُنْتَبِهُ عَلَيْهِ خَيْرٌ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ، وَمَنْ أُنْتَبِهُ عَلَيْهِ شَرًّا وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ » .

(حم . ق . ن) عن / أنس

قلت : ظاهر صنيع الشارح في عدم استدراكه مخرجين وطرقا لهذا الحديث أنه لم يخرجهم غير المذكورين ولا ورد الحديث من طرق أخرى ، مع أن للحديث طرقا متعددة ، عده المصنف من أجلها من الأحاديث المتواترة ، فقال [في] الأزهار المتناثرة [ص ٤١ ، رقم ٤٢] (١) : أخرجه الشيخان عن أنس (٢) ، والبخاري عن عمر [(١٢١ / ٢ ، رقم ١٣٦٨) ، و (٢٢١ / ٣ ، رقم ٢٦٤٣) ، وأحمد (٣) عن أبي هريرة [(٤٧٠ / ٢ ، ٤٩٨ ، ٥٢٨) وأبي قتادة [٢٩٩ / ٥ ، ٣٠٠] وأبي زهير [٤١٦ / ٣] والطبراني - يعني في الكبير - عن سلمة بن الأكوع [٢٢ ، ٢٢ / ٧ ، رقم ٦٢٥٩ ، ٦٢٦٢] وكعب بن عجرة [١٥٦ / ١٩ ، رقم ٣٤٤] والبزار عن عامر بن ربيعة وابن عدى عن ابن عمر اهـ . وطرق هذه الأحاديث وذكر المخرجين لها يطول وموضعها كتابنا في المتواتر، والمقصود أن إعراض الشارح عن هذا والإشارة إليه ، مع أن الهيثمي ذكر كثيرا من طرقه قصور .

(١) ولفظ الحديث : « مر بجنابة ، فأنتى عليها خيرا ، فقال : وجبت . ثم مر بأخرى .

فأنتى عليها شرا ، فقال : وجبت ، أنتم شهداء الله في الأرض » .

(٢) البخاري [(/ ١٢١ ، رقم ١٣٦٧) ، (/ ٢٢١ ، رقم ٢٦٤٢)] ، مسلم [(/ ٢ ، ٦٥٥ ،

رقم ٦٠ / ٩٤٩) .

(٣) ورواه عن أنس كذلك (/ ٣ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ١٩٧ ، ٢١١ ، ٢٤٥ ، ٢٨١) .

٦/٣٢٠٤/٨٣٠ - « مَنِ اجْتَنَّبَ أَرْبَعًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، الدَّمَاءَ وَالْأَمْوَالَ
وَالْفُرُوجَ وَالْأَشْرَبَةَ » .

البيزار عن أنس

قال في الكبير : رمز لحسنه ، قال الهيثمي : وفيه رواد بن الجراح ، قال ابن
معين ، وغيره : يغلط في حديث سفيان دون غيره ، قال الهيثمي : وهذا من
حديثه عن سفيان ، وعد في الميزان هذا من مناكير رواد ، ومن ثم قال ابن
الجوزي : حديث لا يصح .

قلت : فيه أمور ، الأول : أنه حذف من كلام الهيثمي ما لا يوافق هواه
وتدليسه وتليسه ، فإن الحافظ الهيثمي قال ما نصه : وفيه رواد بن الجراح
وثقه ابن معين وغيره ، وقال : إنما غلط في حديث سفيان ، قال : وهذا من
حديثه عن سفيان اهـ .

فانظر كيف حذف قوله : « وثقه ابن معين وغيره » ليظهر خطأ المصنف في
حكمه بحسن الحديث .

الثاني : أن رواد بن الجراح صدوق صالح باتفاقهم ، وإنما وصفه بعضهم
بالغلط ، والخطأ ، والاختلاط آخر عمره ، قال الدوري عن ابن معين :

لابأس به ، إنما غلط في حديث سفيان ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين :

ثقة ، وقال معاوية عن ابن معين : ثقة مأمون ، وقال أبو حاتم : تغير حفظه ٤١

في آخر عمره ، وكان / محله الصدق ، وقال ابن عدى : كان شيخا
صالحا ، وفي حديث الصالحين بعض النكرة ، إلا أنه يكتب حديثه ، وذكره
ابن حبان في الشقات ، وقال : يخطئ ويخالف ، وقال أحمد : لا بأس به
صاحب سنة ، إلا أنه حدث عن سفيان بمناكير ، فهذه هي أوصاف راوي
الحديث الحسن ، بل والصحيح ، فكم من رجال الصحيحين من قيل فيه أكثر
من هذا بمراحل ، بل فيهم من وصفوه بالكذب ووضع الحديث .

الثالث : قال الذهبي في "الميزان" : وروى عباس عن ابن معين : لا بأس به ،
 إنما غلط في حديث سفيان يعني : « إذا صلت المرأة خمسها ، وصامت شهرها ،
 وأحصنت فرجها ، وأطاعت زوجها دخلت الجنة » ، فهذا الذهبي حمل كلام ابن
 معين على غلظه في هذا الحديث خاصة لا في سائر أحاديثه عنه ، كما فهمه
 الحافظ الهيثمي ، والدليل للذهبي على ما فهم أن معاوية روى عن ابن معين
 أنه قال : ثقة مأمون ، قال : وذاكره رجل بحديثه عن الثوري عن الزبير ابن
 عدى الهمداني عن أنس « إذا صلت المرأة خمسها » فقال : تخايل له سفيان لم
 يحدثه سفيان هذا قط ، إنما حدثه عن الزبير أتينا أنس نشكو الحجاج ، فهذا
 مستند الذهبي في تخصيص كلام ابن معين ، وهو من أصله ظن باطل لا
 يغني من الحق شيئا ، ومن قبيح ما يرتكبه المحدثون وأهل الجرح التعديل ،
 إنزالهم الظن والفهم الذي يفهمونه بحسب ذوقهم منزلة الواقع المقطوع به ،
 كما بينا ذلك بدلائله في « درء الضعف عن حديث من عشق فَعَفَّ » .

الرابع : قوله : وعدّ في الميزان هذا من مناكير رواد باطل ، بل نقل الذهبي
 عن ابن عدى أنه قال : لا يتابع على حديثه ، ثم ذكر هذا الحديث يعني من
 التي لم يتابع عليها في علم ابن عدى ، ولا يلزم من هذا أن لا يكون توبع
 عليه في الواقع ، ولا يكون منكرا على فرض تفرد به مع اعترافهم بصلاحه
 وصدقه .

الخامس : قوله : ومن ثم قال ابن الجوزي : حديث لا يصح ، من المعلوم أن
 ٤٢
 ابن الجوزي غير / معتبر قوله في الحكم على الأحاديث ، لأنه قريب من
 ٦
 الشارح في عدم التحقيق وفهم الحديث كما ينبغي ، وإن كان الشارح لا يبلغ
 درجته إنسان على ما أعلم ، وابن الجوزي أخذ هذا من إمامه أحمد بن

حنبل ، فقد قال أبو بكر بن رنجويه : قال لي أحمد : لا تحدث بهذا الحديث يعنى حديث رواد عن الثورى عن الزبير بن عدى عن أنس : « أربع من اجتنبهن دخل الجنة : الدماء والأموال والأشربة والفروج » . وهذا لا يلزم منه ما فهمه ابن الجوزى ، لأنه رأى مجرد لأحمد ، وكم حديث صحيح نهى أحمد عن التحديث به أو حكم ببطلانه كأمثاله من المتقدمين كابن معين وأبى زرعة وأبى حاتم ، وبالجملة فما حكم به المصنف هو الجارى به قواعد أهل الحديث والله أعلم .

٨٣٠٥ / ٣٢٠٧ - « مَنْ أَجْرَى اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ فَرَجًا لِمُسْلِمٍ فَرَجَ اللَّهُ عَنْهُ كَرْبَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ » .

(خط) عن الحسن بن على

قال الشارح : وضعفه الدارقطنى .

وقال فى الكبير : فى المنذر بن زياد الطائى ، قال الذهبى : قال الدارقطنى : متروك .

قلت : كلامه فى الصغير يفيد أن الدارقطنى تكلم على الحديث نفسه ، وقال : إنه حديث ضعيف ، وكلامه فى الكبير مصرح بأن الدارقطنى لم يتكلم على الحديث ، وإنما تكلم فى المنذر بن زياد الذى هو أحد رواته ، فقال : إنه متروك .

فانظر إلى قلة أمانة هذا الرجل وعدم تحقيقه الذى أفقد الثقة به وينقله ، فقد يكون الدارقطنى لم يرو هذا الحديث ولم يسمع به قط ، وقد يكون رأيه فيه أنه موضوع لا ضعيف فقط كما نسبه إليه الشارح بتهوره ، فإن منذر بن زياد المذكور متهم بوضع الحديث عند المحدثين كما صرح به الساجى وغيره

وحكاه ابن قتيبة عن أهل الحديث ، فانظر إلى هذا التصرف الغريب
وتعجب .

٨٣٠٧/٣٢٠٨ - « مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ » .

(حم . د) والضياء عن سمرة

٤٣ زاد الشارح في الكبير عند رمز أبي داود قوله : في "الإحياء" ، ثم قال

عقبه : ورواه عبد بن حميد من حديث جابر .

قلت : فيه أمران ، أحدهما : قوله : أن أبا داود خروجه في الإحياء ، يوهم
أن أبا داود عقد في سننه كتابا خاصا لإحياء الموات وليس كذلك ، وإنما خرج
الحديث في كتاب الخراج والفيء والإمارة في باب إحياء الموات [٣/١٧٥] ، رقم
[٣٠٧٧] ، والإحالة إنما تكون على الكتب لا على الأبواب مجردة ، بل
القاعدة عند الإطلاق إرادة الكتاب لا إرادة الباب .

ثانيهما : حديث جابر عندي غلط من بعض الرواة ، فإن سند الحديثين
واحد ، قال أحمد [٥/٢١] : حدثنا محمد بن بشر ثنا سعيد عن قتادة عن
الحسن عن سمرة به .

وعن أحمد رواه أبو داود في سننه ، وقال عبد بن حميد [ص٣٣٠] ،
رقم [١٠٩٥] :

حدثنا محمد بن بشر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سليمان اليشكري
عن جابر به .

فالسند واحد إلى قتادة ، فأحمد يقول عن الحسن عن سمرة ، وعبد بن
حميد يقول عن سليمان اليشكري عن جابر ، واليشكري قديم الوفاة مات

قبل جابر رضى الله عنه ، وقد قيل : إنه لم يسمع منه إلا عمرو بن دينار والكبار .

أما قتادة فلم يسمع منه ، وقد تويع أحمد على قوله عن قتادة عن الحسن عن سمرة ، قال النقاش في " فوائد العراقيين " :

أخبرنا أبو الطيب أحمد بن علي بن موسى الرازي ثنا عبد الله بن أحمد بن منصور الكسائي ثنا عمرو الناقد ثنا عباد بن العوام عن قتادة عن الحسن عن سمرة به .

٨٣٠٨/٣٢٠٩ - « مَنْ أَحَبَّ اللَّهَ ، وَأَبْغَضَ اللَّهَ ، وَأَعْطَى اللَّهَ ، وَمَنَعَ اللَّهَ ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ » .

(د) والضياء عن أبي أمامة

٤٤

٦

قال الشارح : بإسناد / ضعيف .

وقال في الكبير : وخرجه الترمذى وكذا الإمام أحمد عن معاذ بن أنس مثله ، قال الحافظ العراقي : وسند الحديث ضعيف اهـ . أى وذلك لأن فيه كما قال المنذرى : القاسم بن عبد الرحمن الشامى تكلم فيه غير واحد .

قلت : فى هذا أمور، الأول: قوله: بسند ضعيف باطل ، فإن الحديث سكت عليه أبو داود [٢١٩/٤] ، رقم [٤٦٨١] ، وحسنه الحافظ المنذرى فى الترغيب [٢٤/٤] ، رقم [٢٩] إذ صدره بـ « عن » على قاعدته ، وهو وإن كان من رواية القاسم عن أبي إمامة ، فالقاسم وثقه جماعة وأثنوا عليه وأثبتوا حديثه ، لاسيما إذا كان من رواية الثقات عنه كهذا ، ولذلك رمز المصنف لصحته .

الثانى : قوله : وخرجه الترمذى [٦٧٠/٤] ، رقم [٢٥٢١] وكذا أحمد [٤٣٨/٣] ، رقم [٤٤٠] عن معاذ بن أنس مثله ، لفظ حديث معاذ بن أنس : « من أعطى الله ، ومنع الله ، وأحب لله ، وأبغض لله ، وأنكح لله ، فقد استكمل

إيمانه . فأين المثلية ؟ ففي هذا زيادة ذكر النكاح مع تقديم وتأخير .

الثالث : قوله : قال الحافظ العراقي : وسند الحديث ضعيف هو قصور ، فإن الحديث نص على ضعفه مخرجه الترمذى فقال عقبه : هذا حديث منكر ، ونقل كلامه الحافظ المنذرى فى " الترغيب " قبل الحافظ العراقي .

الرابع : أن كلام الحافظ العراقي غير مسلم وإن قلد فيه الترمذى ، فإنه ليس الأصبر فيه كما قال الترمذى أيضا ، فقد أخرجه الحاكم فى " المستدرک " [١٦٤ / ٢ ، رقم ٢٦٩٤] من الطريق التى أخرجه منها الترمذى من رواية أبى مرحوم عبد الرحيم بن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه ، ثم قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأقره الذهبى ، مع أن أبى مرحوم لم يخرج له الشيخان ولا أحدهما ، وإنما خرج له أهل السنن الأربعة ، وهو أيضا وإن تكلم فيه فقال ابن معين : ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، فقد وثقه غيرهما ، فقال النسائى : أرجو أنه لا بأس به ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال ابن يونس فى [تاريخه] : كان زاهدا يعرف بالفضل والإجابة ، وكذا قال الذهبى فى " الميزان " : / إنه من الزهاد المعروفين بإجابة الدعوة بمصر .

٤٥

٦

قلت : ومع هذا فلم ينفرد به ، فقد رواه أحمد [٤٣٨ / ٣] والطبرانى [٢٠ / ١٨٨ ، رقم ٤١٢] كلاهما من طريق ابن لهيعة عن زيان بن فائد عن سهل بن معاذ ، ويشهد له مع ذلك أحاديث كثيرة منها حديث أبى أمامة المذكور فى المتن ، فكل من تضعيف الترمذى والعراقى له غير جيد .

الخامس : قوله : وذلك لأن فيه كما قال المنذرى القاسم بن عبد الرحمن خبط وتخليط ، فإنه ذكر حديث معاذ ونقل كلام الحافظ العراقي عليه ثم شرع يوجهه بذكر من فى إسناد حديث أبى أمامة ، ولفظ الحافظ العراقي فى المغنى : رواه أحمد بسند ضعيف من حديث معاذ بن أنس : « من أعطى الله » الحديث ،

وحديث معاذ لا وجود للقاسم في سنده .

قال أحمد [٤٣٨/٣] :

حدثنا حسن ثنا ابن لهيعة عن زيان عن سهل بن معاذ عن أبيه عن رسول
الله ﷺ أنه قال : « من أعطى » وذكره .

وقال أيضا [٤٤٠/٣] :

حدثنا عبد الله بن يزيد من حفظه قال : حدثني سعيد بن أبي أيوب أبو يحيى
قال : حدثني أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون عن سهل بن معاذ الجهني عن
أبيه به .

ومن هذا الطريق الثاني رواه الترمذي وأبو يعلى [٦٠/٣] ، رقم (١٤٨٥) ،
(٦٨/٣) ، رقم (١٥٠٠) والحاكم كما قدمته ، فالقاسم إنما هو في سند حديث
أبي أمامة .

قال أبو داود [٢١٩/٤] ، رقم [٤٦٨١] :

حدثنا مؤمل بن الفضل ثنا محمد بن شعيب بن شابور عن يحيى بن الحارث
عن القاسم عن أمامة به .

ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في الشعب [٤٧/١] ، عقب رقم [١٥] .
السادس : إطلاقه العزو إلى المنذرى يوهم أنه قال ذلك في ' الترغيب ' لأنه
أشهر كتبه وأكثرها تداولاً ، والواقع أنه قال ذلك في اختصار سنن أبي داود ،
فكان حقه أن يقيد النقل عنه ولا يطلق رفعاً للإيهام .

٨٣٠٩/٣٢١٠ - « مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ ، وَمَنْ كَرِهَ
لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ » .

(حم . ق . ت . ن) عن عائشة وعن عبادة

قال في الكبير : في الدعوات ، [ثم] قال في / الكبير : (ت) في الزهد (ن)
 عن عائشة وعن عبادة ، وفي الباب غيرهما [أيضاً] .

قلت : قوله عقب رمز الشيخين في الدعوات يفيد أنهما معا خرجاه في
 الدعوات وليس كذلك ، إنما أخرجه في الدعوات مسلم [٤ / ٢٠٦٥ ،
 رقم ٢٦٨٣ ، رقم ٢٦٨٤] ، أما البخاري فأخرجه في كتاب الرقاق وفي كتاب
 التوحيد ، وقوله عقب رمز الترمذي : في الزهد ، يفيد أنه لم يخرج إلا في
 الزهد ، والواقع أنه أخرجه فيه [٤ / ٥٥٤ ، رقم ٢٣٠٩] وفي الجنائز
 [٣ / ٣٧٠ ، رقم ١٠٦٦ ، ١٠٦٧] قبله أيضا ، وقوله : وفي الباب غيرهما ،
 كان من حقه أن يذكرهم وهم : أبو هريرة وأبو موسى الأشعري ومعاوية
 ورجل من الصحابة وأنس بن مالك ، وقد ذكرت أسانيد جميعهم في "وشى
 الإهاب بالمستخرج على مسند الشهاب" ، إلا حديث معاوية فلم أذكره ،
 وهو عند الطبراني في الكبير [١٩ / ٣٩١ ، رقم ٩١٩] بسند حسن .

٨٣١٠ / ٣٢١١ - « مَنْ أَحَبَّ الْأَنْصَارَ أَحَبَّهُ اللَّهُ ، وَمَنْ أَبْغَضَ
 الْأَنْصَارَ أَبْغَضَهُ اللَّهُ » .

(حم . تخ) عن معاوية (حب) عن البراء بن عازب

زاد الشارح في الشرحين كلاهما رمز ابن ماجه قبل ابن حبان في حديث
 البراء .

ثم قال في الكبير : قال الهيثمي : رجال أحمد رجال الصحيح .

قلت : زيادة رمز ابن ماجه غلط من الشارح ، فإن ابن ماجه لم يخرج
 الحديث (١) .

(١) بل أخرجه (١ / ٥٧ ، رقم ١٦٣) بلفظه وصحابيه .

وقوله : رجال أحمد رجال الصحيح ، يوهم أن رجال البخارى فى التاريخ ليس كذلك والواقع خلافه ، والحافظ الهيثمى قرن [٣٩/١٠] فى العزو بأحمد أبا يعلى [٣٥٧/١٣] ، رقم [٧٣٦٨] والطبرانى فى " الأوسط " [١٩١/٦] ، رقم [٦١٥٨] فلذلك خص رجال أحمد بكونهم رجال الصحيح ، وسند أحمد هو قوله [٩٦/٤] :

حدثنا يزيد بن هارون أنا يحيى بن سعيد أن سعد بن إبراهيم أخبره عن الحكم ابن ميناء أن يزيد بن جارية أخبره أنه كان جالسا فى نفر من الأنصار فخرج عليهم معاوية فسألهم عن حديثهم فقالوا: كنا فى حديث من حديث الأنصار، فقال معاوية: ألا أزيدكم حديثا سمعته من رسول الله ﷺ وذكره . وقال البخارى فى " التاريخ الكبير " [٣٤٣/٢] فى ترجمة الحكم بن ميناء قال موسى :

٤٧

٦

ثنا إبراهيم ثنا أبى عن الحكم به مختصرا ، / وهؤلاء رجال الصحيح .

٨٣١١/٣٢١٢ - « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكْثُرَ اللَّهُ خَيْرَ بَيْتِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ إِذَا حَضَرَ غَدَاؤَهُ ، وَإِذَا رُفِعَ » .

(ه) عن أنس

قال فى الكبير : وفيه جبارة بن القلس وكثير بن سليم ضعيفان .

قلت : جبارة توبع عليه ، فقد رواه قتيبة بن سعيد أيضا عن كثير بن سليم فبرىء جبارة من عهده ، وبقي كثير بن سليم ، وللحديث شاهد من حديث على ، أخرجه الطوسى فى " المجالس " من طريق أبى المفضل الشيبانى قال :

حدثنا أبو القاسم جعفر بن محمد العلوى الموسوى فى منزله بمكة سنة ثمان عشرة وثلاثمائة أخبرنا أحمد بن زياد حدثنا عبید الله بن أحمد بن نهيك ثنا محمد بن أبى عمير عن هشام بن سالم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن على

عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : « من سره أن يكثر خير بيته فليتوضؤا عند حضور طعامه ، ومن توضأ قبل الطعام وبعده عاش في سعة من رزقة ، وعوفي من البلاء في جسده » .

قال هشام بن سالم : قال لى الصادق : يا هشام الوضوء هنا غسل السيد قبل الطعام وبعده .

قال الدينورى فى " المجالسة " :

حدثنا محمد بن عبد العزيز حدثنى أبى عن عيسى بن يونس عن عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر عن عراك بن مالك قال : بلغنى أنه من غسل يده قبل الطعام كان فى سعة من رزقة حتى يموت .

٨٣١٢/٣٢١٣ - « مَنْ أَحَبَّ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِهِ » .

(فر) عن عائشة

قال فى الكبير: ورواه عنها أيضا أبو نعيم، ومن طريقه وعنه أورده الديلمى، فلو عزاه المصنف إليه أو جمعهما لكان أولى .

قلت : ولو سكت الشارح لكان أولى أيضا ، فالمؤلف قد نقل الحديث من مسند " الفردوس " ، ورآه أسنده من طريق أبى نعيم ، ولكنه لم يقف عليه فى كتب أبى نعيم ، ولا عرف فى أى كتاب من كتبه الكثيرة خرجه ، فكان من الأمانة أن يعزوه / إلى الكتاب الذى رآه فيه ، ولكن الشارح لفسقدان الأمانة منه يلوم غيره على الأمانة وعدم الصدق والخيانة ، ثم من الجهل والتهور أيضا قوله : ومن طريقه وعنه أورده الديلمى كما نبهنا عليه مرارا .

٨٣٣١٣/٣٢١٤ - « مَنْ أَحَبَّ دُنْيَاهُ أَضْرَّ بِآخِرَتِهِ ، وَمَنْ أَحَبَّ آخِرَتَهُ أَضْرَّ بِدُنْيَاهُ ، فَأَثَرُوا مَا يَبْقَى عَلَى مَا يَفْنَى » .

(حم . ك) عن أبى موسى

قلت : لم يزد الشارح مخرجا على ما ذكره المؤلف مع أن الحديث خرج
 جماعة منهم عبد بن حميد في مسنده [٤٩٧/١] ، رقم [٥٦٦] والبيهقي في السنن
 الكبرى في كتاب الجنائز منها [٣/٣٧٠] ، وفي كتاب الزهد [ص٤١٧] ،
 رقم [٤٤٨] له أيضا ، والقضاعي في مسند "الشهاب" [١/٢٥٨] ، رقم [٤١٨]
 والبغوي في التفسير [٤/١١٣] ، والمسعودي في "شرح المقامات" من وجوه
 كلها ترجع إلى عمرو بن عمرو عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن
 أبي موسى ، وقد ذكرت أسانيدهم في "المستخرج على الشهاب" ، وورد
 عن ابن مسعود من قوله ، أخرجه أبو نعيم في الحلية من طريق أحمد بن حنبل
 في الزهد عن وكيع [١/١٣٨] : ثنا سفيان عن أبي قيس الأزدي عن هذيل
 ابن شرحبيل قال : قال عبد الله : « من أراد الدنيا أضرم بالآخرة ، ومن أراد
 الآخرة أضرم بالدنيا ، يا قوم فأضروا بالفاني للباقي » .

٨٣١٤ / ٣٢١٥ - « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْبِقَ الدَّائِبَ الْمُجْتَهِدَ فَلْيَكُفَّ عَنِ
 الذُّنُوبِ » .

(حل) عن عائشة

قال في الكبير : رواه أبو نعيم من حديث عبد الله بن محمد بن النعمان عن
 فروة بن أبي المغراء عن علي بن مسهر عن يوسف بن ميمون عن عطاء عن
 عائشة ، ثم قال : غريب تفرد به يوسف عن عطاء .

قلت : المصنف رمز للحديث بعلامة الضعيف ، فكان من حقه أن يبين وجه
 ضعفه بدلا من ذكر سند أبي نعيم [١٠/٤٠٠] ، وقوله فيمن تفرد به : وعلّة
 الحديث يوسف بن ميمونة فإنه ضعيف ، وقال البخاري : منكر الحديث ، أما
 ابن عدي فقال : لا أرى بحديثه بأسا ، وقد أخرجه أبو نعيم أيضا في " ٤٩
 تاريخ أصبهان " / قال [٢/١١٩] :

حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن عمرو بن يحيى المؤذن ثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن النعمان به مثله .

٨٣١٥ / ٣٢١٦ - « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ الرَّجَالُ قِيَامًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

(حم . د . ت) عن معاوية

قال فى الكبير : رمز المصنف لحسنه وهو تقصير ، فقد قال المنذرى : رواه أبو داود بإسناد صحيح ، قال الديلمى : وفى الباب عمرو بن مرة وابن الزبير .

قلت : رجاله رجال الصحيح عند أبى داود [٣٥٩/٤ ، رقم ٥٢٢٩] ، ولكن لعله قصرت به عن درجة الصحيح اقتصر الترمذى على تحسينه [٩٠/٥ ، رقم ٢٧٥٥] ، ولم يخرج الشيخان مع أن البخارى أخرجه فى الأدب المفرد ، فلو كان صحيحا لأخرجه هو أو مسلم ، ومن الغريب أن المنذرى قال : رواه أبو داود بإسناد صحيح والترمذى وقال : حديث حسن فاقصر الشارح على أول كلامه وحذف آخره ليتسنى له تخطئة المصنف ، ولم يبق مستند لحكمه بذكره تحسين الترمذى مع أن سند أبى داود والترمذى واحد كلاهما رواه من طريق حبيب بن الشهيد عن أبى مجلز عن معاوية ، فأبو داود رواه عن موسى بن إسماعيل عن حماد عن حبيب ، والترمذى رواه عن محمود بن غيلان عن قبيصة عن سفیان عن حبيب وقع ذلك لم يصححه .

وهكذا رواه البخارى فى الأدب المفرد قال [ص ٣٢٩ ، رقم ٩٨٠] :

حدثنا آدم ثنا شعبة وحدثنا حجاج حدثنا حماد حدثنا حبيب بن الشهيد به بلفظ : « من سره أن يمثّل له عباد الله قياما فليتبوأ بيّنا من النار » .

والعلة من ذلك تعرف من حال حبيب وأبى مجلز ، نعم له طريقان آخران ، قال الطحاوى فى " مشكل الآثار " [٣/١٥٤ ، رقم ١١٢٥] :

ثنا على بن معبد ثنا شبابة بن سوار حدثني المغيرة بن مسلم ثنا عبد الله بن بريدة سمعت معاوية بن أبي سفيان يقول : قال رسول الله ﷺ : « من أحب أن يستجم له الرجال قياما وجبت له النار » .

٥٠

٦

وقال الباغندي في مسند عمر بن عبد / العزيز :

حدثنا عطية بن بقرية بن الوليد ثنا أبو بشر محمد بن عبد الله بن عمرو بن عبد العزيز عن أبيه عن جده قال : حج معاوية بن أبي سفيان فلما انتهى إلى المدينة قام له سعيد بن العاص فقال له معاوية : أخوك أفتك منك سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من سره إذا رأته الرجال مقبلا أن تتمثل له قياما بنى الله له بيتا في النار » .

وحدث عمرو بن مرة الذي أشار إليه الديلمي أخرجه الطبراني في "الأوسط" [٢٨٢/٤ ، رقم ٤٢٠٨] و "الكبير" (١) ولفظه : « من أحب أن يتمثل له الرجال بين يديه قياما فليتبوأ مقعده من النار » وقوله : بين يديه زيادة حسنة ترفع الإشكال من الحديث ، إلا أن في سنده من لم يعرفهم الحافظ الهيثمي ، وحدث ابن الزبير هو في نفس حديث معاوية عند أبي داود والترمذي ، وإن لم يصرح فيه بالرواية وإياه عن الديلمي فيما اعتقد والله أعلم .

وفي الباب أيضا عن ابن عمر والحسن مرسلًا .

فحدث ابن عمر رواه داود بن يحيى الإفريقي عن عبد الله بن عمر بن غانم عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا : « من سره أن يتمثل له الرجال قياما فليتبوأ مقعده من النار » ، قال أبو عامر العبدري لا يحفظ عن مالك إلا من رواية ابن غانم ، ولا عن ابن غانم إلا من حديث داود ، ولا عن داود إلا من رواية يحيى بن محمد بن خشيش القيرواني ، وحدث به عن ابن خشيش

(١) كما في مجمع البحرين (٥ / ٢٦٨ ، رقم ٣٠٤٤) .

جماعة ، وداود بن يحيى قال ابن يونس : حدث بأحاديث موضوعة ، وجزم الحافظ بأن هذا موضوع بهذا الإسناد .

ومرسل الحسن رواه الخطيب عن علي بن الجعد عنه ، قال [٣٦١/١١] :
لما أحضر المأمون أصحاب الجوهر فساظرهم على متاع كان معهم ، ثم نهض المأمون لبعض حاجته ، ثم خرج فقام كل من كان في المجلس إلا ابن الجعد ، فإنه لم يقم ، قال : فنظر إليه / المأمون كهيئة المغضب ثم استخلاه ، فقال له : يا شيخ ما منعك أن تقوم لى كما قام أصحابك ؟ قال : أجلت أمير المؤمنين للحديث الذى نأثره عن النبي ﷺ قال : وما هو ؟ قال علي بن الجعد : سمعت المبارك بن فضالة يقول : سمعت الحسن يقول : قال النبي ﷺ : « من أحب أن يتمثل له الرجال قياما فليتبوأ مقعده من النار » ، قال : فأطرق المأمون متفكراً فى الحديث ، ثم رفع رأسه فقال : لا يشتري إلا من هذا الشيخ ، قال : فاشتري منه فى ذلك اليوم بقيمة ثلاثين ألف دينار .
٨١
٦
٨٣١٦/٣٢١٧ - « مَنْ أَحَبَّ فِطْرَتِي فَلَيْسَتْ بِسُتِّي ، وَإِنَّ مِنْ سُنَّتِي النَّكَاحَ » .

(هق) عن أبى هريرة

قال فى الكبير : قال البيهقى : هو مرسل ، ورواه أبو يعلى عن ابن عباس باللفظ المذكور ، ورواه أيضا عن عبيد بن سعد ، قال الهيثمى : ورجاله ثقات ، ثم إن كان عبيد بن سعد صحابيا وإلا فمرسل .

قلت : فى هذا أمور ، الأول : أن البيهقى لم يقل عن الحديث : إنه مرسل .
الثانى : أنه لم يخرج حديث أبى هريرة ولا ذكر متته ، وإنما ذكر إسناده معلقا عقب حديث عبيد بن سعد ، ولفظه [٧٨/٧] : « أخبرنا أبو طاهر السفييه وأبو سعيد بن أبى عمرو قالوا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد ابن إسحاق الصغانى ثنا عبد الوهاب بن عطاء عن ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة عن عبيد بن سعد عن النبي ﷺ قال : « من أحب فطرتى فليستن

بستي ومن ستي النكاح » ، وروى ذلك عن أبي حرة عن الحسن عن
 أبي هريرة عن النبي ﷺ ، هذا نص ما ذكره البيهقي في النكاح من سننه ،
 ولذلك كان عزو المصنف الحديث إليه من حديث أبي هريرة غريبا .
 الثالث : أن أبا يعلى لم يخرج حديث ابن عباس باللفظ المذكور أصلا ، بل
 هو كذب محض .

٥٢
 —————
 ٦

/ إن حديث عبيد بن سعد أخرجه البيهقي كما ذكرته عنه بإسناده ، فلو كان
 الشارح وقف على قول البيهقي في الحديث : إنه مرسل كما زعم لوقف على
 حديث عبيد بن سعد ، ولملا الدنيا صياحا بالتعقيب على المؤلف ، ولعزى
 حديث عبيد بن سعد إلى البيهقي قبل عزوه إلى أبي يعلى .

الخامس : حيث شك الحافظ الهيثمي [٢٥٢/٤] في صحة عبيد بن سعد ،
 فكان من حقه هو أن ينقل كلام الحافظ في الإصابة فيه ، وقد قال بعد ذكره
 هذا الحديث من عند أبي يعلى [١٣٣/٥] ، رقم [٢٧٤٨] والبيهقي وأبي موسى
 المدني ، وبعد نقله عن البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان أنه تابعي ما نصه
 [٣٦٠ / ٦] : ويغلب على الظن أنه تابعي ، لأنه لم يصرح بسماعه ، وإنما
 أوردته في هذا القسم يعني الأول لذكر أبي يعلى له في مسنده ، فهو على
 الاحتمال .

٨٣١٧/٣٢١٥ - « مَنْ أَحَبَّ قَوْمًا حَشَرَهُ اللَّهُ فِي زُمْرَتِهِمْ » .

(طب) والضياء عن أبي قرصافة

قال الشارح : وفيه مجهول .

وقال في الكبير : قال الهيثمي : وفيه من لم أعرفهم ، فقال السخاوي : فيه
 إسماعيل بن يحيى التيمي ضعيف .

قلت : فيه أمور ، الأول : قوله في الصغير : وفيه مجهول ، أراد به ما ذكره
 في الكبير عن الحافظ الهيثمي أنه قال [٢٨١/١٠] : وفيه من لم أعرفهم ،

وهذا لا يقال في حقه مجهول ، إذ قد يكون معروفا ولم يعرفه الحافظ الهيثمي ، ولا وقف على ترجمته ، وإنما يقال مجهول عن لا يعرف أصلا ، أو ينص عليه المتقدمون أنه مجهول .

الثاني : أنه نقل عن الهيثمي أنه قال : وفيه من لم أعرفهم ، ثم ترجم ذلك في الصغير بقوله : وفيه مجهول ، وكان حقه أن يقول : وفيه مجاهيل ، مع أنه تحريف منه أيضا ، فإن الحافظ الهيثمي قال : وفيه من لم أعرفه بضمير المفرد .

الثالث : قوله : فقال السخاوي : فيه إسماعيل بن يحيى . . . إلخ غلط فاحش ، وخطأ مضحك ما ابتلى الله بالإكثار منه / إلا هذا الرجل بجرأته على المصنف وتقصيره إياه بالباطل ، فلا الحافظ السخاوي قال : فيه إسماعيل بن يحيى ولا هو موجود في سند الحديث ، وإنما يوجد إسماعيل بن يحيى في سند حديث جابر بن عبد الله ، وكذلك قال الحافظ السخاوي ، وإليك نصه في " المقاصد الحسنة " [ص ٦١٩-٦٢٠] : حديث « من أحب قوما حشر معهم » . ذكره بهذا اللفظ الحاكم قبيل المغازي من صحيحه المستدرک [جازما به] بلا سند ، وشاهده : « المرء مع من أحب » وقد مضى اهـ .

ونصه في الحديث المذكور [ص ٥٩٨] بعد ذكر بعض طرقه وألفاظه : وفي آخر عن أبي قرصافة : « من أحب قوماً ووالاهم حشره الله فيهم » ، وفي آخر عن جابر : « من أحب قوماً على أعمالهم حشر معهم يوم القيامة » ، وفي لفظ : « حشر في زمرةهم » ، وفي سننه إسماعيل بن يحيى التيمي ضعيف اهـ .

فانظر كيف نقل إسماعيل بن يحيى من حديث جابر إلى حديث أبي قرصافة . وحديث جابر المذكور أخرجه الخطيب [١٩٦/٥] في ترجمة أحمد بن هارون المعروف بشيطان الطاق من روايته عن الحسن بن يزيد الجصاص :

ثنا إسماعيل بن يحيى عن سفیان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال : « قال رسول الله ﷺ : من أحب قوماً على أعمالهم حشر يوم القيامة في زمريهم ، فحوسب كحسابهم ، وإن لم يعمل أعمالهم » .
٨٣١٨ / ٣٢١٩ - « مَنْ أَحَبَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ فَقَدْ أَحْبَبَنِي ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمَا فَقَدْ أَبْغَضَنِي » .

(حم . ه . ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير : وقضية كلام المصنف أن ابن ماجه تفرده به عن الستة والأمر بخلافه ، بل أخرجه الترمذى أيضاً .

قلت : كذب الشارح ، فما أخرج أحد من الستة هذا الحديث أصلاً ، لا الترمذى ولا غيره (١) ، وإنما الشارح بهات وقح .

والحديث صحيح كما قال الحاكم [٣ / ١٧١ ، رقم ٤٧٩٩] والذهبي وغيرهما .

٨٣١٩ / ٣٢٢٠ - « / مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ أَحْبَبَنِي ، وَمَنْ أَبْغَضَ عَلِيًّا فَقَدْ أَبْغَضَنِي » .

(ك) عن سلمان

قال الشارح : وإسناده حسن .

وقال في الكبير : قال الحاكم : على شرطهما وأقره الذهبي ، ورواه أحمد باللفظ المزبور عن أم سلمة وسنده حسن .

قلت : فيه أمور ، الأول : أن الحديث صححه المصنف ، ونقل الشارح في الكبير عن الحاكم والذهبي أنهما صححاه على شرط البخارى [و] مسلم ، ثم رجع في الصغير فقال : إنه حسن جعلاً لما نقله عن حديث أم سلمة في

(١) بل أخرجه ابن ماجه (١ / ٥١ ، رقم ١٤٣) كما أشار إلى ذلك السيوطى .

حديث الأصل ، وكأنه نظر في آخر ما كتبه في الكبير فرأى قوله : وسنده حسن ، فكتبه في الصغير على حديث الأصل من غير تأمل ولا تدبر ، وهكذا يصنع في كثير من الأحاديث ، وذا منتهى التهور .

الثانى : أن أحمد لم يخرج حديث أم سلمة بالسلف المزيور أصلا ، وإنما خرج لها حديثين أحدهما قال فيه [٣٢٣/٦] :

حدثنا يحيى بن أبى بكير ثنا إسرائيل عن أبى إسحاق عن أبى عبد الله الجدلى قال : دخلت على أم سلمة فقالت لى : أيسب رسول الله ﷺ فيكم؟ قلت : معاذ الله ، قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من سب عليا فقد سبنى» ، وهذا الحديث لما ذكره الحافظ الهيثمى - وهو أعظم مراجع الشارح - قال فيه : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ، غير أبى عبد الله الجدلى وهو ثقة .
ثانيهما قال [٢٩٢/٦] :

حدثنا عثمان بن محمد بن أبى شيبه ثنا محمد بن فضيل عن عبد الله بن عبد الرحمن أبى نصر قال : حدثنى مساور الحميرى عن أمه قالت : سمعت أم سلمة - رضى الله عنها - تقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلى : « لا يبغضك مؤمن ، ولا يحبك منافق » .

الثالث : أن الذى خرج حديث أم سلمة بنحو لفظ حديث الكتاب ، هو الطبرانى فى الكبير ولفظه عنها [٣٨٠/٢٣] ، رقم ٩٠١ : أشهد أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أحب عليا فقد أحب الله ، ومن أبغض عليا فقد أبغضنى ، / ومن أبغضنى فقد أغضب الله » .

وسنده حسن كما قال الحافظ الهيثمى [١٣٢/٩] ، ولا يخفى ما فيه من الزيادة ، وأنه ليس باللفظ المزيور كما يقول الشارح .

ورواه البزار من حديث أبى رافع بلفظ [٣/٣٦٥] ، رقم ١١٦٦ : « من

أبغضه فقد أبغضني ، ومن أبغضني فقد أبغض الله ، ومن أحبه فقد أحبني ،
ومن أحبني فقد أحب الله » .

وكذلك رواه الطبراني [٣١٩/١ ، رقم ٩٤٧] من حديثه أيضا بتقديم « من
أحبه فقد أحبني » .

ورواه البزار والطبراني [٢٣٩/٦ ، رقم ٦٠٩٧] من حديث سلمان مختصرا ،
ولفظه : « أن النبي ﷺ قال لعلي : محبك محبي ، ومبغضك مبغضي » .

وذكره ابن عبد البر في " الاستيعاب " بمثل رواية الحاكم ، وزاد فيه : « من
آذى عليا فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله » ، وهذا ورد في أحاديث
أخرى مستقلا أيضا .

٨٣٢٣/٣٢١٨ - « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجِدَ طَعْمَ الْإِيمَانِ فَلْيَحِبِّ الْمَرْءَ لَا
يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ » .

(هب) عن أبي هريرة

قال الشارح : ورجاله ثقات .

قال في الكبير : قال الهيثمي : رجاله ثقات وليس كما قال ، ففيه يحيى بن
أبي طالب ، أورده الذهبي في ذيل الضعفاء ، وقال : وثقه الدارقطني ، وقال
موسى بن هارون : أشهد أنه يكذب ، وأبو بلج قال البخاري : في حديثه نظر .
[قلت] (١) : فيه من عجر هذا الرجل ويجرّه أمور ، [الأول] (١) : أنه انتقد
بجهله على الحافظ الهيثمي قوله [٩٠/١] : إن رجاله ثقات ، ثم رجع فاعتمد
ذلك في الصغير .

الثاني : أن المصنف عزا الحديث للبيهقي في الشعب [٤٩١/٦ ، رقم ٩٠١٧]

(١) بياض في الأصل .

وذكر متنه ، والحافظ الهيثمي عزاه لأحمد والبخاري ، ومن عرف الشارح أن
سندهما هو سند البيهقي في الشعب حتى يتعقبه بمن ذكر ، لا سيما ويحيى
ابن أبي طالب أصغر من أحمد ومن أقران البخاري ، فإذا روى البيهقي من طريقه
فهو متأخر عنه ، بخلاف أحمد والبخاري .

قال أحمد [٢٩٨/٢] :

حدثنا محمد بن جعفر وهاشم قالا : حدثنا شعبة أخبرني يحيى بن أبي سليم
سمعت عمرو بن ميمون عن أبي / هريرة عن النبي ﷺ قال : « من سره
أن يجد طعم الإيمان فليحب المسرة لا يحبه إلا الله » ، فأين يحيى بن أبي
طالب؟!

٥٦

٦

الثالث : وحتى لو كان فيه يحيى بن أبي طالب فهو ثقة كما ستعرف ،
والشارح حذف من كلام الذهبي ، وغير صورته حتى يتمشى مع انتقاده وتعقبه
بالباطل ، وإليك كلام الذهبي بنصه : يحيى بن أبي طالب جعفر بن الزبير
قال : محدث مشهور عن يزيد بن هارون وطبقته ، وثقه الدارقطني وغيره ،
وقال موسى بن هارون : أشهد أنه يكذب عني في كلامه ، ولم يعن في
الحديث فالله أعلم ، والدارقطني فمن أخبر الناس به اهـ (١) فحذف
المناوي قول الذهبي وغيره ليبقى أن الدارقطني وثقه وحده ، وحذف منه
قوله : إنما عني موسى بن هارون أنه يكذب في كلامه لا في الحديث
وحذف منه تعقب الذهبي على موسى بن هارون ، بأن الدارقطني أعرف بيحيى
منه ، فكلامه مقدم عليه .

الرابع : أن الذهبي قال هذا في الضعفاء الذي هو الميزان (٢) ، فما معنى قول

(١) انظر الميزان (٣٨٦/٤ ، رقم ٩٥٤٧) .

(٢) تنبيه : للذهبي المعنى في الضعفاء ، وديوان الضعفاء ، وهما غير الميزان .

الشارح أورده الذهبى فى ذيل الضعفاء إلا الكذب الصراح ، فلو كان للذهبي
ذيل الضعفاء لاستحسب عادة أن يذكر فى الذيل نفس الكلام الذى ذكره فى
المذيل عليه ، بل الذيل عادة يكون للتكميل والزوائد على الأصل^(١) .

فهل يبقى مع هذا دين أو حيا ؟! نسال الله العافية ، [والمصنف] صححه فى
المتن ، وكأنه فهم أنه اعتمد على تصحيح الهيثمى ، فأراد أن ينقضه من أصله .

الخامس : أن أبا بلج وإن قال البخارى : فيه نظر فقد احتج به الأربعة ، وقال
ابن معين وابن سعد والنسائى والدارقطنى والجوزجاني وأبو الفتح الأزدى
وابن حبان : ثقة ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث لا بأس به ، وقال
يعقوب بن سفيان : كوفى لا بأس به وهذا هو الثقة ، بل من هو دونه يكون
من رجال الصحيح ، فضلا عن هذا .

٥٧

السادس : أن الحديث / خرجه جماعة ، ولم يتعرض لذكر واحد منهم
الشارح ، وسيعيده المصنف يلفظ : « من سره » ، وهناك نذكر بقية مخرجه إن
شاء الله .

٨٣٢٤ / ٣٢٢٢ - « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَاطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي
آثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحْمَهُ » .

(ق . د . ن) عن أنس (حم . خ) عن أبي هريرة

قلت : سكت الشارح ولم يزد فى تخريجه على ما ذكره المؤلف ، وقد خرجه
جماعة كثيرة ، قال حميد بن زنجويه :

(١) للذهبي ذيل على كتاب فى الضعفاء لابن الجوزى ، فقد قال فى مقدمة كتابه الميزان
(٢/١) : « وصنف أبو الفرج ابن الجوزى كتابا كبيرا فى ذلك - يعنى فى الضعفاء -
كنت قد اختصرته أولا ، ثم ذيلت عليه بعد ذيل « ١ هـ .

ثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث بن سعد حدثني عقيل عن ابن شهاب
أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال مثله .

وقال النسائي في الكنى :

ثنا محمد بن عبد الملك قال : ثنا أبو الأسود النضر بن عبد الجبار المصري أنبأنا
نافع بن يزيد عن ابن الهاد أن محمد بن إبراهيم حدثه عبد الله بن عبد الرحمن
ابن أبي حبيش عن عطاء بن أبي رباح عن أنس به .

وقال الطحاوي في مشكل الآثار [٨ / ٨٠ ، رقم ٣٠٧٠] :

حدثنا يونس ثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك
به (١) .

وقال الحسن بن سفيان في الأربعين

حدثنا هدبة بن خالد وعبد الواحد بن غياث قالا : حدثنا حزم بن أبي حزم
القطعي قال : سمعت ميمون بن سيان يحدث عن أنس به ، ولفظه : « من
أحب أن يمد له في عمره ، ويزاد له في رزقه فليثق الله وليصل رحمه » .

وقال أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢ / ٢٤٤] :

حدثنا أبو محمد بن حيان ثنا أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن عثمان المكتب
ثنا عباد بن الوليد الغبري ثنا إبراهيم بن شماس ثنا مسلم بن خالد عن ابن أبي
حسين قال : قال أنس بن مالك : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من سره
أن يعظم الله رزقه ، وأن يمد في أجله فليصل رحمه » .

ورواه في الحلية بزيادة ذكر : « البر » فقال [٣ / ١٠٧] :

حدثنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم القاضي ثنا أحمد بن أبي طلبة (٢) ثنا

(١) بلفظ : « من سره أن يسط الله رزقه . . . » .

(٢) في المطبوع من الحلية : أحمد بن أبي صلابة .

سدده ثنا حزم بن أبي حزم عن ميمون بن سيان قال : سمعت أنسا يقول : قال رسول الله ﷺ : « من سره أن يمد له في عمره ، ويبارك له في رزقه فليسير والديه / وليصل رحمه » .

٥٨
٦

وبهذا اللفظ رواه الثقفى فى الثقفيات ، وهو ثانى حديث فى الأول منه فقال : حدثنا هلال الحفار ثنا الحسين بن يحيى القطان ثنا أبو الأشعث ثنا حزم بن أبى حزم به مثله .

ورواه أيضا الدولابى فى الكنى [١٠٨/١] والبغوى فى التفسير وجماعة . وحديث أبى هريرة رواه البخارى أيضا فى الأدب المفرد [ص ٣٦ ، رقم ٥٧] .

وفى الباب عن على وثوبان ، قال ابن قتيبة فى " عيون الأخبار " :

حدثنى أحمد بن الخليل ثنا إبراهيم بن موسى ثنا محمد بن ثور عن معمر عن أبى إسحاق عن عاصم بن ضمره عن على عليه السلام عن النبى ﷺ قال : « من سره أن يمد له فى عمره ، ويوسع له فى رزقه فليصل رحمه » .

وقال البخارى فى التاريخ الكبير [١٧٤/١ ، ١٧٥] :

حدثنى محمد بن أبى بكر عن يوسف بن يعقوب سمع ميمون بن عجلان عن محمد بن عباد عن ثوبان عن النبى ﷺ قال : « من سره النساء فى الأجل ، والزيادة فى الرزق فليصل رحمه » .

٨٣٢٦/٣٢٢٣ - « مَنْ أَحْتَجَمَ لِسَبْعِ عَشْرَةَ مِنَ الشَّهْرِ ، وَتَسَعَ عَشْرَةَ ، وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ كَانَ لَهُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ » .

(د . ك) عن أبى هريرة

قال فى الكبير : قال الحاكم : على شرط مسلم وأقره الذهبى ، لكن ضعفه

ابن القطان ، فإنه من رواية سعيد الجمحي عن سهيل عن أبيه ، وسهيل وأبوه مجهولان .

قلت : حاشا وكلا ومعاذ الله أن يقول ابن القطان الحافظ هذا الباطل أو ينطق به ، وهو يعلم أن سهيل بن أبي صالح وأبائه أشهر من نار على علم عند أهل الحديث ، بل وعند كل من شم للحديث رائحة أو قرأ موطأ مالك أو صحيح مسلم ، فإنه يرى فيهما الرواية عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه بكثرة جداً ، فكيف لو راجع كتب الرجال ؟! فليُنظر ماذا قال ابن القطان ، وأنا أجزم بأن ابن القطان / لا يرى في النوم كأن قاتلاً يقول : سهيل بن أبي صالح وأبوه مجهولان ، فضلاً عن أن يقول هو ذلك في اليقظة .

ثم قال في الكبير أيضاً : لكن ذكر جدى في تذكرته أن شيخه الحافظ العراقي أفتى بأن إسناده صحيح على شرط مسلم .

قلت : وهذا واضح لا يحتاج إلى فتوى العراقي ونقل جحك في تذكرته ، فرجال الحديث كلهم رجال مسلم .

ثم قال : وقال ابن حجر في الفتح [١٠ / ١٥٠] : هذا الحديث خرجه أبو داود [٤ / ٤] ، رقم [٣٨٦١] من رواية سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن سهيل بن أبي صالح ، وسهيل وثقه الأكثر ، ولينه بعضهم من قبل حفظه .

قلت : لا أدري لم لا يصف الحافظ ابن حجر بالحافظ كما يصف به جده من قبل الأم الحافظ العراقي ؟ ثم إن الحافظ لم يقل : وسهيل وثقه الأكثر ... إلخ ، بل قال : وسعيد وثقه الأكثر ... إلخ .

أما سهيل فأشهر من أن يتكلم عليه ، وإن كان هو أيضاً فيه مقال ، فلو ترك

التأليف لأحسن إلى نفسه وإلى الناس بإراحتهم من أخطائه الخارجة عن الحد.
٨٣٢٢٧/٣٢٢٤ - « مَنْ أَحْتَجَمَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ لِسَبْعِ عَشْرَةَ مِنْ الشَّهْرِ
كَانَ دَوَاءً لِدَاءِ سَنَةِ » .

(طب . حق) عن معقل بن يسار

قال في الكبير : قال الذهبي في المهدب: فيه سلام الطويل وهو متروك اهـ .
وفيه زيد العمى ضعيف ، ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس ،
قال الحافظ العراقي: وإسنادهما واحد، لكن اختلف على راويه في الصحابي ،
وكلاهما فيه زيد العمى وهو ضعيف اهـ ، وفي الباب خبر جيد ، وهو خبر
البيهقي أيضا عن أنس مرفوعاً : « من احتجم يوم الثلاثاء لسبع عشرة من
الشهر أخرج الله منه داء سنة » ، قال الذهبي في المهدب : إسناده جيد مع
نكارته .

٦٠
قلت : فيه أمران ، أحدهما : أن قائل سلام الطويل / متروك هو البيهقي
نفسه والذهبي إنما نقل كلامه ، ونص كلام البيهقي [٣٤٠/٩] : وروى
سلام الطويل وهو متروك عن زيد العمى عن معاوية بن قرة عن معقل ابن
يسار عن النبي ﷺ قال : « من احتجم يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر كان
دواء لداء سنة » ، أخبرناه أبو سعد الماليني أنبأنا أبو أحمد بن عدي الحافظ ثنا
أبو خليفة ثنا أبو الربيع الزهراني ثنا سلام الطويل ، فذكره .

ولهذا قال الذهبي في المهدب على طريقته في التعليق : سلام الطويل - وهو
متروك - عن زيد العمى . . . إلخ ، الإسناد والحديث .

ثانيهما : قوله : وفي الباب خبر جيد . . . إلخ ، خبط وتخليط ، فإن
الحديث واحد وسنده واحد كما نقله هو نفسه عن العراقي ، وذلك أن البيهقي
قال [٣٤٠/٦] عقب ما سبق عنه متصلاً به ما نصه : وروى عن زيد ، كما
أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان أنبأنا أحمد بن عبيد ثنا أحمد بن يحيى

الحلوانى ثنا أبو معمر ثنا هشيم عن زيد العمى عن معاوية بن قررة عن أنس رفعه قال : « من احتجم يوم الثلاثاء لسبع عشرة خلت من الشهر أخرج الله منه داء سنة » ، فقال الذهبي في المذهب : هشيم عن زيد العمى عن معاوية بن قررة عن أنس رفعه ، فذكر الحديث ، ثم قال : رواه أبو معمر عنه وإسناده جيد مع نكارتة اهـ .

ومراد الذهبي أن الحديث رواه عن زيد العمى رجلان أحدهما : سلام الطويل وهو متروك ، فقال : عنه عن معاوية بن قررة عن معقل بن يسار ، والثاني : هشيم عنه عن معاوية بن قررة عن أنس ، وهذا الثاني الذي فيه عن أنس إسناده إلى زيد العمى جيد ، لأنه ليس فيه سلام الطويل ، ولكنه مع ذلك منكر لضعف زيد العمى الذي يرجع إليه الحديث سواء من رواية معقل بن يسار ، أو من رواية أنس ، فلم يفهم الشارح كلام الذهبي / فأتى بهذا التخليط والخطأ الفاحش وهو قوله : وفي الباب خبر جيد . . . إلخ ، مع أنه قدم عن الحافظ العراقي أن ابن حبان خرج حديث أنس المذكور ، وأنه ضعيف ، وقد خرجه ابن حبان في ترجمة زيد العمى من الضعفاء ولفظه [٣٠٩/١] : زيد العمى وهو زيد بن الحواري كنيته أبو الحواري ، يروي عن أنس ومعاوية بن قررة ، روى عنه الثوري وشعبة ، وكان قاضيا بهراة ، يروي عن أنس أشياء موضوعة لا أصول لها حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها ، وكان يحيى يمرض القول فيه ، وهو عندي لا يجوز الاحتجاج بخبره ولا كتب حديثه إلا للاعتبار ، قال : وهو الذي روى عن معاوية بن قررة عن أنس - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ : « من احتجم يوم الثلاثاء » الحديث ، أخبرناه الحسين بن إسحاق الأصبهاني بالكرخ :

ثنا محمد بن حرب النسائي ثنا يزيد بن هارون ثنا محمد بن الفضل عن زيد العمى به .

قلت : وقد أورده ابن الجوزى فى الموضوعات [٢١٥/٣] من عند ابن حبان ، لكنه لم يعله يزيد العمى ، بل بمحمد بن الفضل الراوى عنه ، وقال : إنه كذاب فلم يصب ، لأن محمد بن الفضل تابعه عليه فى روايته عن زيد العمى رجلان ، وهما : سلام الطويل ، وهشيم ، فبرئ محمد بن الفضل من عهده ، ولم يبق إلا زيد العمى وهو مختلف فيه ، فقد وثقه جماعة وأثنوا عليه واحتج به أهل السنن .

٨٣٢٨/٣٢٢٥ - « من احتجَمَ يَوْمَ الأَرْبَعَاءِ أَوْ يَوْمَ السَّبْتِ فَرَأَى فِي جَسَدِهِ وَضَحًا فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ » .

(ك . هق) عن أبى هريرة

قال الشارح : وإسناده صحيح .

وقال فى الكبير : وكذا رواه أحمد ، وكان المصنف أغفله سهوا ، وقال الحاكم : صحيح ، فردده الذهبى فى التلخيص بأن فيه سليمان بن أرقم ، متروك ، وقال فى المذهب : سليمان واه ، والمحفوظ مرسل وأورده ابن الجوزى فى الموضوعات ، وذكره فى اللسان من حديث / ابن عمر وقال : قال ابن حبان : ليس هو من حديث رسول الله ﷺ .

قلت : فيه أمور ، الأول : قوله فى الصغير : وإسناده صحيح بعد نقله وتعقب الذهبى على تصحيح الحاكم [٤/٤٠٩ ، ٤١٠ ، رقم ٨٢٥٦] ، وبيان أن فيه سليمان بن أرقم وهو متروك ، تلاعب ظاهر .

الثانى : قوله : كذا رواه أحمد ... إلخ ، كذب ظاهر لا خفاء به ، فأحمد لم يخرج له أصلا ، والشارح عمدته فى أحاديث أحمد مجمع الزوائد ، وقد عزاه فيه للبخارى (١) ، وقال : فيه سليمان بن أرقم أيضا ، ولم يذكر أحمد .

(١) انظر كشف الأستار (٣/٣٨٨ ، رقم ٣٠٢٢) .

الثالث : قد ذكر أن ابن الجوزي أورده في الموضوعات [٢١٢/٣] ، وهو ما وقف إلا على اللآلئ المصنوعة للمؤلف ، وقد رآه أورد من طرق هذا الحديث وشواهد ما أبهته وأخرسه ، فلم يشر إلى تعقب المصنف على ابن الجوزي ، لكنه يفعل ذلك إذا لم يكن للحديث طرق وشواهد ، فعند ذلك يقول : وتعقبه المصنف فلم يأت بطائل على عادته ، هكذا يقول على عادته .

٨٣٣٠ / ٣٢٢٦ - « مَنِ احْتَكَرَ عَلَيَّ الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ ضَرَبَهُ اللَّهُ بِالْجَذَامِ وَالْإِفْلَاسِ » .

(حم . ه) عن عمر

قال في الكبير: قال المؤلف في مختصر الموضوعات: رجال ابن ماجه ثقات . قلت : وقع من أوهام الشارح في هذا الحديث أمور ، الأول : أنه جعل في كل من الشرحين الحديث من حديث ابن عمر ، وزاد في الكبير "ابن الخطاب" رفعا لإيهام أنه ابن عمرو بن العاص على عادته ، والحديث إنما هو لعمر ، وكذلك هو في المتن .

الثاني : أنه زاد في الكبير عزوه للحاكم [١٢/٢] ، فأدخل رمزه في المتن كأن المؤلف هو الذي فعل ذلك ، والواقع أن المتن ليس فيه إلا رمز أحمد وابن ماجه ، لأن الحاكم لم يخرج هذا الحديث .

الثالث : تخصيصه / ابن ماجه بالنص على أن رجاله ثقات ، يوهم أن رجال أحمد [٢١/١] ليس كذلك ، مع أن سند الحديث عندهما واحد ، فكلاهما روياه من طريق الهيثم بن رافع عن أبي يحيى المكي عن فروخ مولى عثمان بن عفان عن عمر ، والمؤلف في اللآلئ المصنوعة لم يعزه إلا إلى ابن ماجه [٧٢٨/٢] ، رقم [٢١٥٥] وحده ، وقال : رجاله ثقات ، وهو تابع في ذلك للحافظ ، فإنه عزاه كذلك لابن ماجه وحده في القول المسدد ، وقال : رواه ثقات ، وعبر في الفتح بقوله : إسناده حسن .

قلت : والحديث رواه أيضا أبو داود الطيالسي إلا أنه قال [ص ١١، ١٢، رقم ٥٦] :

ثنا الهيثم بن رافع ثنا أبو يحيى المكي عن عمر بن الخطاب ، فأسقط من الإسناد فروخ مولى عثمان .

ورواه البخارى فى " التاريخ الكبير " [٢١٧/٨] فى ترجمة الهيثم بن رافع ، إلا أنه وقع فى الأصل المطبوع عن فروخ مولى عثمان سمع عثمان وهو تحريف والصواب عمر ، وقال فى المتن : « من احتكر على المسلمين من طعام ضربه الله بجذام أو بلاء » ، وكلهم ذكروه مختصرا إلا أحمد ، فإنه جوده وذكر فيه سبب تحديث عمر به ، ولفظه [٢١/١] عن فروخ مولى عثمان أن عمر رضى الله عنه وهو يومئذ أمير المؤمنين خرج إلى المسجد فرأى طعاما منشورا فقال : ما هذا الطعام ؟ فقالوا : طعام جلب إلينا ، قال : بارك الله فيه وفيمن جلبه ، قيل : يا أمير المؤمنين فإنه قد احتكر قال : ومن احتكره ؟ قالوا : فروخ مولى عثمان وفلان مولى عمر ، فأرسل إليهما فدعاهما ، فقال : ما حملكما على احتكار ، طعام المسلمين ؟ قالا : يا أمير المؤمنين نشترى بأموالنا ونبيع ، فقال عمر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالإفلاس أو بجذام » ، فقال فروخ عند ذلك : يا أمير المؤمنين أعاهد الله وأعاهدك أن لا أعود فى طعام أبدا ، وأما مولى عمر فقال : إنما نشترى بأموالنا ونبيع ، قال أبو يحيى : فلقد رأيت مولى عمر مجذوما .

٢٢٢٧ / ٨٣٣١ - « / مَنْ احْتَكَرَ حِكْرَةً يُرِيدُ أَنْ يُغْلَى بِهَا عَلَى
الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ خَاطِئٌ ، وَقَدْ بَرَّتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » .
٦

(حم . ك) عن أبى هريرة

قال الشارح : قال البيهقى : حديث منكر .

وقال في الكبير : رواه الحاكم في البيع من حديث محمد بن هانئ عن إبراهيم ابن إسحاق الغسيلي عن عبد الأعلى بن حماد النرسي عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وتعقبه الذهبي بأن الغسيلي كان يسرق الحديث كذا ذكره في التلخيص ، وقال في المهذب : حديث منكر تفرد به إبراهيم الغسيلي وكان يسرق الحديث .

قلت : فيه أمور ، الأول : أن البيهقي لم يقل عن الحديث أنه منكر ولا تكلم عليه أصلاً .

الثاني : أنه نفسه نقل ذلك في الكبير عن الذهبي في المهذب ، ثم نسه في الصغير إلى البيهقي .

الثالث : أنه تعرض لسند الحاكم [١٢/٢، رقم ٢١٦٦] ، وسكت عن سند أحمد [٣٥١/٢] ، مع أن مجمع الزوائد من أعظم المراجع التي يعتمد عليه ، وأكثر ما ينقله في الكلام على الأحاديث منها ، وقد قال الحافظ الهيثمي فيه : ورواه أحمد وفيه أبو مسعر وهو ضعيف وقد وثق اهـ . ولكنه تعامى عن هذا وتغافل عنه حتى يظهر خطأ المصنف في رمزه للحديث بعلامة الحسن .

٨٣٣٢ / ٣٢٢٨ - « مَنْ احْتَكَرَ طَعَامًا عَلَيَّ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَتَصَدَّقَ بِهِ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ » .

ابن عساكر عن معاذ

قال الشارح : بإسناد واه .

وقال في الكبير : رواه ابن عساكر في " التاريخ " عن أبي القاسم السمرقندي عن محمد بن علي الأنماطي عن محمد الدهان عن محمد بن الحسن عن خلاد ابن محمد بن هانئ الأسدي عن أبيه عن عبد العزيز بن عبد الرحمن الباسي عن خصيف عن سعيد بن جبير عن معاذ بن جبل ، ورواه الديلمي في مسند

الفردوس عن علي ، والخطيب في " التاريخ " عن أنس ، وجعل ابن الجوزي
أحاديث الاحتكار / من قبيل الموضوع ، وهو مدفوع كما بينه العراقي وابن
حجر .

قلت : فيه أمور ، الأول : أنه قال في الصغير عن الحديث : إنه واه ، ولم
يبين مستنده في ذلك لا فيه ولا في الكبير ، فهو زمي به جزافاً بدون دليل .

الثاني : قوله : وجعل ابن الجوزي أحاديث الاحتكار من قبيل الموضوع ، يفيد
أنه ذكر جميع ما ورد في الاحتكار ، وليس كذلك ، فلأنما أورد منها أربعة
أحاديث [٢/٢٤٢] ، وبقيت أحاديث أخرى لم يذكرها ، منها ما هو في صحيح
مسلم ، ومنها ما هو صحيح أو حسن ، وإن لم يكن مخرجا في الصحيح .

الثالث : قوله : وهو مدفوع كما بينه العراقي وابن حجر ، يوهم أنهما تعقبا
على جميع ما ذكره من أحاديث الاحتكار ، والواقع أنهما تعقبا على جميع ما
ذكره من أحاديث الاحتكار ، والواقع أنهما تعقبا على الحديث الذي أخرجه
أحمد في ذلك ، وهو موضوع تأليفهما في " الذب عن مسند أحمد " ، أما
الأحاديث الباقية فتعقبه عليها المؤلف الذي من كتابه ينقل الشارح ، وفيه رأى
كلام العراقي وابن حجر ، ومنه استفاد كل ما ذكره من الأسانيد ، وغير ذلك
فإن ابن الجوزي [٢/٤٣] أورد حديث أنس من عند الخطيب بلفظ [٨/٢٣٨٢]:
« من حبس طعاماً أربعين يوماً ، ثم أخرجه فطحنه وخبزه وتصدق به لم يقبله
الله منه » ، ثم أعله بدينار وقال : روى عنه أشياء موضوعة ، فتعقبه المؤلف
بأنه ورد من حديث معاذ ، ثم ذكره من عند ابن عساكر بالسند الذي نقله
الشارح وحرفه ثم قال : وورد أيضاً من حديث علي أخرجه السديلمي ثم ذكر
سنده ومثله « من احتكر طعاماً أربعين يوماً على المسلمين ، ثم تصدق به لم
يكن له كفارة » فما علم الشارح شيئاً إلا من طريق المصنف ، ولا استفاد إلا
من علمه وكتبه ، ثم هو معه كما ترى .

٨٣٣٣/٣٢٢٩ - « مَنْ أَحَدَّثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ » .

(ق . د . هـ) عن عائشة

٦٦
٦ قال الشارح : ما جرى عليه المؤلف من جعل / ذلك في المتفق عليه ، تبع فيه العمدة ، وتعقبه الزركشى بأن النووي في أربعينه عزاه لسلم خاصة ، وصرح عبد الحق في جمعه بين الصحيحين ، بأن البخاري لم يخرججه ، لكن فيه من أثناء حديث معلقا « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » .

قلت : كل ما سود به الشارح كتابه لا أصل له ، قال البخاري في صحيحه في كتاب " الصلح " ، باب : إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود [٣/ ٢٤١ ، رقم ٢٦٩٧] :

حدثنا يعقوب ثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن القاسم بن محمد عن عائشة - رضی الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » .

رواه عبد الله بن جعفر المخرمي وعبد الواحد بن أبي عون عن سعد بن إبراهيم ، وبهذا سقط جميع ما هذى به الشارح .

٨٣٣٧/٣٢٢٣ - « مَنْ أَحْسَنَ الصَّلَاةَ حَيْثُ يَرَاهُ النَّاسُ ، ثُمَّ أَسَاءَهَا فَتِلْكَ اسْتِهَانَةٌ اسْتِهَانَ بِهَا رَبُّهُ » .

(ع . ب . هـ) عن ابن مسعود

قلت : قال أبو يعلى [٥٤/٩ ، رقم ٥١١٧] :

ثنا محمد بن إبراهيم بن أبي بكر القدي ثنا محمد بن دينار (ح) .

وقال البيهقي في السنن [٢٩٠/٦] :

أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري ثنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة (ح) .

وقال القضاعى فى " مسند الشهاب " [١/٣٠٤ ، رقم ٥٠٥] :

٦٧
٦
أخبرنا / أبو محمد عبد الرحمن بن عمر الصفار ثنا أبو الحسين أحمد بن
عبد الله بن على بن إسحاق الناقد ثنا أحمد بن محمد الحاطبى ثنا إبراهيم بن
مهدي ثنا على بن مسهر (ح)

وقال ابن النقور فى " فوائده " :

أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى بن الصلت ثنا إبراهيم بن
عبد الصمد بن موسى الهادى ثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومى ثنا عبد الله
ابن الوليد ثنا شفيق كلهم عن إبراهيم الهجرى عن أبى الأحوص عن عبد الله
ابن مسعود به ، وإبراهيم الهجرى تكلم فيه بدون حجة وأحاديثه مستقيمة كما
قال ابن عدى ، ولهذا حسنه الحافظ المنذرى حيث صدره بـ " عن " ، قال :
ورواه من هذا الطريق ابن جرير الطبرى مرفوعاً أيضاً ، وموقوفاً على ابن
مسعود ، وهو أشبه .

٨٣٣٩ / ٣٢٣١ - « مَنْ أَحْسَنَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ كَفَّاهُ اللَّهُ مَا بَيْنَهُ
وَبَيْنَ النَّاسِ ، وَمَنْ أَصْلَحَ سَرِيرَتَهُ أَصْلَحَ اللَّهُ عِلَانِيَتَهُ » .

(ك) فى تاريخه عن ابن عمرو

قلت : ورواه الدولابى فى الكنى والأسماء [٢/٧٧] من وجه آخر فقال :
حدثنا يحيى بن عثمان ثنا عبد الله بن صالح حدثنى الليث حدثنى حكيم بن
عبد الرحمن الأنصارى البصرى أبو غسان أنه سمع الحسن بن أبى الربيع
يقول : بلغنا أن رسول الله ﷺ قال : « من عمل لآخرته كفاه الله دنياه ،
ومن أحسن فيما بينه وبين الله كفاه الله ما بينه وبين الناس ، ومن أحسن
سريرته أحسن الله علانيته » .

٢٢٣٢/٨٣٤٢ - « مَنْ أَحْيَا اللَّيَالِي الْأَرْبَعَ وَجَبَّتْ لَهُ الْجَنَّةُ : لَيْلَةُ
التَّرْوِيَةِ ، وَلَيْلَةُ عَرَفَةَ ، وَلَيْلَةُ النَّحْرِ ، وَلَيْلَةُ الْفِطْرِ » .

ابن عساكر عن معاذ

قلت : وأخرجه أيضا الكنجروذي ، قال :

أخبرنا أبو سعيد محمد بن بشير أخبرنا أبو لييد محمد بن إدريس ثنا سويد بن
سعيد ثنا عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عن وهب بن منه عن معاذ بن
جبل / به مثله ، وعبد الرحيم بن زيد العمى ، متروك .

٦٨
٦

٢٢٣٣/٨٣٤٤ - « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ ، وَكَيْسَ لِعِرْقٍ
ظَالِمٍ حَقٌّ » .

(حم . د . ت) والضياء عن سعيد بن زيد

قال في الكبير : وكذا النسائي في الإحياء ، خلافا لما يوهمه صنيع المصنف
من تفرد ذينك به من بين الستة .

قلت : كذب الشارح ، فإن النسائي لم يخرج في المجتبى وهو السنن
الصغرى المعدود من الكتب الستة أصلا ، وإن أخرجه ففي الكبرى ، وهي
خارجة عن الكتب الستة ، والشارح يعلم هذا .

ثم إن الحديث رواه عروة بن الزبير على أوجه ، فمرة قال : عن سعيد بن زيد
كما هنا ، وهو من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن هشام بن عروة عن
أبيه عن سعيد ، قال البزار بعد أن رواه من هذا الوجه أيضا : لا نعلم أحدا
قال : عن هشام بن عروة عن أبيه إلا عبد الوهاب .

ورواه أبو يوسف في الخراج ، وأبو يعلى [٢/٩٥٧، ٣/١٨٠٥، ٤/٢١٩٥]
من طريق أبي أويس ، وابن الأعرابي من طريق ابن الأجلح ، ثلاثتهم عن
هشام بن عروة عن أبيه فقال : عن عائشة عن النبي ﷺ ، وتابعه الزهري عن

عروة على هذا القول أيضا ، أخرجه أبو داود الطيالسي [٢٠٣، ٢٠٤ ، رقم ١٤٤٠] عن زمعة عن الزهري به .

ورواه الدارقطني [٢١٧/٤] والبيهقي [١٤٢/٦] من طريق أبي داود الطيالسي ، وقال أبو حاتم في العلال [١/٤٧٤ ، رقم ١٤٢٢] : إنه منكر ، إنما نرويه من غير حديث الزهري عن عروة مرسلا ، كذا قال : وهو مردود عليه .

ورواه الطبراني في " الأوسط " [١/١٩٠ ، رقم ٦٠١] من طريق مسلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو ، ورواه فيه أيضا [٧/٢٠٠ ، رقم ٧٢٦٧] من طريق ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير فقال : عن عبد الملك بن مروان عن أبيه (١) .

ورواه جماعة عن عروة مرسلا ، منهم ابنه هشام ويحيى بن أبي مليكة أيضا ، فرواه هشام رواها عنه مالك وسفيان بن عيينة وقيس بن الربيع ويزيد بن عبد العزيز / وعبد الله بن إدريس ، ورواية يحيى بن هشام رواها عنه ابن ٦٩
٦ إسحاق ، ورواية ابن أبي مليكة رواها عنه نافع بن عمر ، وقد ذكرت الأسانيد إليهم في " وشى الإهاب " وغيره ، ثم إن في الباب عن جماعة منهم جابر وفضالة بن عبيد وسمرة وعمرو بن عوف وعبادة بن الصامت وابن عمر وأبو أسيد ، وذكر طرق الجميع يطول ، إلا أني أذكر حديث ابن عمر لقوابته .

قال الحاكم في تاريخ نيسابور في ترجمة الحسن بن محمد بن نصر : قدم نيسابور سنة ٣٣٧ ، وكان يحدث عن الكديمي وأقرانه بعجائب فمنها :

حدثنا محمد بن يونس ثنا الأصمعي قال : كنت عند أمير المؤمنين الرشيد إذ

(١) رواه من طريق عروة ، عن عائشة ، وليس فيه ذكر لعبد الملك بن مروان ، عن أبيه . وانظر مجمع البحرين (٤ / ١١٠ ، رقم ٢١٧٨ ، ٢١٧٩) .

دخل عليه الفضل بن الربيع فقال : حسبك يا أمير المؤمنين بلطفة ، قال :
وما هي ؟ قال : عندي جارتان ؟ إحداهما مكية ، والأخرى مدنية جلستا
تغمراني فهبجتاه على ، فقامت المكية فجلست عليه ، فقالت المدنية ما
أنصفتي : حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه « من أحيا أرضا ميتة فهي
له » ، فقالت المكية : فإن ابن عيينة حدثنا عن محمد بن المنكدر عن جابر
رفع « ليس الصيد لمن أثاره ، وإنما الصيد لمن اصطاده » ، قال الحافظ
في اللسان ، وهذا لا يحتمله الكديمي ، وإن كان ضعيفا .

قلت : وقد وردت من طريق آخر من غير رواية هذا ، والحديثان فيها بسندين
آخرين ، قال أبو الفرج الأصبهاني [فى] « الأغاني » :

روى أحمد بن أبي طاهر عن إسحاق يعنى الموصلى ، قال : وجه الرشيد
إلى ذات الخال ليلة ، وقد مضى شطر الليل ، فحضرت فأخرج إليه جارية ،
كانها المهابة ، فأجلسها في حجره ، ثم قال : غنى فغنته ، فاستحسنه وشرب
عليه ، ثم استؤذن للفضل بن الربيع ، فأذن له ، فلما دخل قال : ما وراءك
في هذا الوقت ؟ قال : كل خير يا أمير المؤمنين ، ولكن جرى لى الساعة
سبب لم يجز لى كتمانته قال : وما ذاك ؟ قال : أخرج لى فى هذا الوقت
ثلاث جوار لى مكية / ومدنية وعراقية ، فقبضت المدنية على ذكرى فلما
أنعظ وثبت المكية ، فقعدت عليه ، فقالت لها المدنية : ما هذا التعدى ؟ ألم
تعلمى أن مالكا حدثنا عن الزهرى عن عبد الله بن ظاهر عن سعيد بن زيد
أن النبى ﷺ قال : « من أحيا أرضا ميتة فهي له ؟ » فقالت الأخرى : أو
لم تعلمى أن سفيان حدثنا عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن
النبى ﷺ قال : « الصيد لمن صاده ، لا لمن أثاره » ؟ فدفعتهما العراقية عنه
ووثبت عليه وقالت : هذا لى وفى يدي حتى تصطلحا ، فضحك الرشيد

٧٠
٦

وأمر بحملهن إليه ، ففعل وحظين عنده ، وفيهم يقول :

ملك الثلاث الأنسات عناني وحللتن من قلبي بكل مكان

ولما ذكر صاحب الهداية حديث : « الصيد لئمن أخذه » ، قال الحافظ في " الدراية " : لم أجد له أصلاً ، وأما ما ذكره ابن حمدون في « التذكرة الأدبية » له أن إسحاق الموصلي قال : دخل الفضل بن الربيع على الرشيد ، فذكر قصة فيها أن بعض جواريه قالت ، فذكر الحديثين ، فالحديث الأول لا أصل له بهذا الإسناد ولا بغيره ، وأما الثاني : فقد تقدم من وجه آخر عن سعيد بن زيد وغيره ، والحكاية مصنوعة اهـ .

٨٣٤٦/٣٢٣٤ - « مَنْ أَحْيَا سَتِّي فَقَدْ أَحْبَبَنِي ، وَمَنْ أَحْبَبَنِي كَانَ مَعِيَ فِي الْجَنَّةِ » .

السجزي عن أنس

قال في الكبير : وفيه خالد بن أنس ، قال في " الميزان " : لا يعرف ، وحديثه منكر جداً ، ثم ساق هذا الخبر وأعادته في محل آخر وقال : خالد بن أنس لا يعرف حاله وحديثه منكر جداً ، ثم ساق هذا بحروفه ثم قال : رواه بقية عن عاصم بن سعيد ، وهو مجهول عنه . . . إلخ .

قلت : الذهبي لم يكرر ذكره في الميزان بل ذكره مرة واحدة ، وإنما الحافظ استدرك عليه عاصم بن سعيد ، وقال : روى عن خالد بن أنس ، من شيوخ بقية ، قال العقيلي في ترجمة شيخه : مجهول بالنقل ، / وقال الأزدي : عاصم بن سعيد المازني الشامي : غير حجة ، وهو مجهول اهـ .

قلت : والحديث أخرجه أيضا ابن شاهين في " الترغيب " قال

[ص ٤٠٦ ، رقم ٥٢٧] :

حدثنا عبد الله بن محمد البغوي ثنا داود بن رشيد ثنا بقية بن الوليد عن عاصم
ابن سعيد حدثني ابن لانس بن مالك عن أنس به مثله ، هكذا قال : ابن
لانس ، ولم يصرح باسمه .

٨٣٤٧/٣٢٣٥ - « مَنْ أَخَافَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَخَافَهُ اللَّهُ » .

(حب) عن جابر

قال في الكبير : وزاد أحمد في روايته : « وعليه لعنة الله وغضبه إلى يوم
القيامة ، لا يقبل منه صرف ولا عدل » اهـ بنصه .

ثم قال : وهذا الحديث رواه الطبراني في " الكبير " ، وزاد على ذلك بسند
حسن ولفظه : « من أخاف أهل المدينة أخافه الله يوم القيامة ، ولعنه الله
وغضب عليه ، ولم يقبل منه صرفا ولا عدلا » ، ثم قال بعد رمز ابن حبان
عن جابر وسعيد أن أميرا من أمراء الفتنة قدم المدينة ، وكان ذهب بصر جابر ،
فقبل لجابر : لو تنحيت عنه ، فخرج يمشى بين ابنة فنكب ، فقال : تعس
من أخاف رسول الله ﷺ فقال ابنه كيف وقد مات؟! قال : « سمعت رسول
الله ﷺ يقول » فذكره .

قال السهودي : بسر بن أرطاة أرسله معاوية بعد تحكيم الحكيمين في جيش
إلى المدينة فعات فأفسد .

قلت : يأتي الكلام عليه في الذي بعده ..

٨٣٤٨/٣٢٣٦ - « مَنْ أَخَافَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَقَدْ أَخَافَ مَا بَيْنَ جَنْبَيْ » .

(حم) عن جابر

قال الشارح : ورجاله رجال الصحيح .

وقال في الكبير: قال الهيثمي: فيه محمد بن حفص الرصافي ،
ضعيف اهـ .

قلت : لقد أتى الشارح في الكلام على هذين الحديثين بتخاليف كثيرة ،
الأول: قوله : وزاد أحمد في روايته « وعليه لعنة الله وغضبه » ... إلخ ،
فإن أحمد لم يخرج هذا الحديث ، وإنما خرج الحديث الذي بعده بلفظ

[٣٥٤/٣ ، ٣٩٣] : « فقد أخاف ما بين جنبي » ، فقوله : / انتهى $\frac{٧٢}{٦}$
بنصه (١) ، كذب .

الثاني : قوله : وهذا الحديث رواه الطبراني في الكبير ، وزاد على ذلك بسند
حسن ... إلخ ، تكرار من جهة وتناقض من جهة ، لأنه قدم عزوه لأحمد ،
ثم أعاد عزوه للطبراني بذلك اللفظ .

الثالث : أن الطبراني أخرجه بنحو هذا اللفظ [١٤٤/٧ ، رقم ٦٦٣٧] من
حديث السائب بن خلاد لا من حديث جابر بن عبد الله فهما حديثان ، فكان
يجب عليه ذكر صحابي الحديث رفعا لإيهام أنه حديث واحد من رواية جابر بن
عبد الله (٢) .

الرابع : أن الحديث رواه الطبراني في الكبير من جهتين في أحدهما : موسى
ابن عبيدة الربذي [١٤٤/٧ ، رقم ٦٦٣٧] وهو ضعيف ، وفي الآخر

(١) يعني الحديث السابق ، وقد أخرجه أحمد في مسنده (٥٦،٥٥/٤) من حديث
السائب بن خلاد ، وروى فيه الزيادة التي ذكرها المناوي بتمامها .

(٢) لم يذكر المناوي صحابي الحديث ، لأن رواية أحمد والطبراني من حديث السائب
ابن خلاد ، فهما حديث واحد .

١٤٤/٧ ، رقم [٦٦٣٦] (١) من لم يعرفه الحافظ الهيثمي ، والشارح زعم أن
سنده حسن .

الخامس : أن الحديث قد ورد بذلك اللفظ من حديث جابر ، لكن عند
الطبراني قال الدولابي في الكنى [١٣٢/١] :

حدثنا أبو عمران موسى بن سهل حدثني محمد بن عبيد الله أبو ثابت حدثني
محمد بن صالح بن قيس بن الأزرق عن مسلم بن أبي مريم عن علي بن
عبد الرحمن العامري عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « من
أخاف أهل المدينة فعليه لعنة الله وغضبه ، لا يقبل الله منه صرفا
ولا عدلا » .

ورواه البخاري في " التاريخ الكبير " مختصرا فقال [١١٧/١] ، [١٨٦/٣] :
قال محمد بن عبد الله : حدثنا محمد بن صالح ، فذكره بنفس السند وقال في
المتن : « من أخاف أهل المدينة فعليه لعنة الله » .

السادس : قوله عقب الحديث الأول : سببه أن أميرا من أمراء الفتنة قدم
المدينة . . . إلخ ، هو سبب ورود الحديث الثاني الذي خرج أحمد بلفظ :
« فقد أخاف ما بين جنبي » ، لا الحديث الأول .

قال أحمد [٣٥٤/٣] :

حدثنا علي بن عياش ثنا محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن جابر بن عبد
الله أن أميرا من أمراء الفتنة قدم المدينة ، وكان قد ذهب بصر جابر ، فقيل

(١) رواه بلفظ : « اللهم من ظلم أهل المدينة و أخافهم فأخفهم . . . »

لجابر: لو تنحيت عنه ، فخرج يمشى بين ابنيه فنكب ، فقال : تعس
من/ أخاف رسول الله ﷺ فقال إبناه أو أحدهما : يا أبت ، وكيف أخاف
رسول الله ﷺ وقد مات ؟ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من
« أخاف أهل المدينة فقد أخاف ما بين جنى » .

السابع : أنه قال عن الحديث الثانى فى المتن الذى هو هذا : رجاله رجال
الصحيح ، وقال فى الكبير : قال الهيثمى : فيه محمد بن حفص الرصافى
ضعيف ، والحافظ الهيثمى لم يقل ذلك ، بل قال : رجاله رجال الصحيح ،
وقد رأيت سنده وأنه ليس فيه هذا الاسم ، وإنما هو على بن عياش عن محمد
ابن مطرف عن زيد بن أسلم عن جابر ، فكيف يتصور أن يذكر الهيثمى عن
السند من ليس فيه !؟

٨٣٥٠ / ٣٢٢٧ - « مَنْ أَخَذَ السَّبْعَ فَهُوَ حَبِيرٌ » .

(ك . هب) عن عائشة

قلت : هو بالحاء المهملة والباء الموحدة أى من حفظ السبع كان معدودا من
الأخبار العلماء ، وهكذا بالحاء المهملة فى مسند أحمد وغيره من الأصول
الصحيحة المعتمدة ، وحرفه الشارح بالحاء المعجمة والياء التحتانية ، وقال فى
الشرح : أى فذلك خير كبير يعنى به كثرة الثواب عند الله ، وزاد فى الكبير
كلمة له يسجل التصحيح ، بل أدرجه فى متن الحديث ، فقال : « من أخذ
السبع فهو خير له » ، ثم سكت عنه فى الشرحين ، مع أن الهيثمى وهو من
أهم مراجعه قال : رواه أحمد والبخارى ، ورجال البزار رجال الصحيح ، غير
حبيب بن هند الأسلمى وهو ثقة ، ورواه بإسناد آخر رجاله رجال الصحيح ،

ورواه بإسناد آخر عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال مثله ، ولكن سقط من الإسناد رجل اهـ .

قلت : كذا وقع فيه ، ورجال البزار رجال الصحيح ... إلخ ، وهو سبق قلم من المؤلف ، أو وقع حذف فى قوله : ورواه بإسناد آخر ... إلخ ، وصوابه ورواه أحمد بإسناد آخر ... إلخ ، فإن الذى رواه بالإسنادين ، والثالث من حديث أبي هريرة هو أحمد ، إلا أن كلا من سنده إلى عائشة / من رواية حبيب بن هند ، وهو وإن كان ثقة إلا أنه ليس من رجال الصحيح .

٧٤
٦

قال أحمد [٨٢/٦] : حدثنا أبو سعيد ثنا سليمان بن بلال ثنا عمرو بن أبي عمرو عن حبيب بن هند عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : « من أخذ السبع الأول من القرآن فهو حبر » .

وقال أيضاً [٧٣/٦] : ثنا سليمان بن داود أخبرنا حسين قال : حدثنا إسماعيل ابن جعفر أخبرنى عمرو عن حبيب بن هند الأسلمى عن عروة عن عائشة به ، ثم قال : حدثنا حسين ثنا ابن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله ، قال عبد الله بن أحمد : وهذا أرى أن فيه عن أبيه عن الأعرج ، ولكن كذا كان فى الكتاب فلا أدرى أغفله أبى أو كذا هو مرسل ؟

ورواه أبو عبيد فى « فضائل القرآن » قال :

حدثنا إسماعيل بن جعفر به ، ولفظه : « من أخذ السبع فهو حبر » ، قال بن كثير فى « التفسير » [٥٥/١] : وهذا غريب ، وحبيب بن هند بن أسماء بن هند بن حارثة الأسلمى روى عنه عمرو بن أبي عمرو وعبد الله بن أبي بكرة ، وذكره أبو حاتم الرازى ولم يذكر فيه جرحاً .

قلت : قد ذكره ابن حبان فى الثقات وصح حديثه الحاكم ، وأقره الذهبى فهو توثيق له أيضا .

ثم قال ابن كثير : وقد رواه أحمد عن سليمان بن داود وحسين كلاهما عن إسماعيل بن جعفر به .

قلت : الذى فى مسند أحمد [٧٣/٦] : حدثنا سليمان بن داود أخبرنا حسين ، كما قدمته .

وقال الحاكم [٥٦٤/١] ، رقم [٢٠٧٠] : أخبرنى إبراهيم بن عصفه بن إبراهيم ثنا أبى ثنا يحيى بن يحيى أنابنا إسماعيل بن جعفر به ، ثم قال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

وقال الطحاوى فى " مشكل الآثار " [٤٠٧/٣] ، رقم [١٣٧٧] :

حدثنا الربيع بن سليمان المرادى ثنا أسد بن موسى ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردى عن عمرو بن أبى عمرو به ، ثم قال [٤٠٨/٣] ، رقم [١٣٧٨] :

حدثنا يوسف بن يزيد ثنا حجاج بن إبراهيم الأزرق ثنا إسماعيل بن جعفر به .

تنبيه : اتفقت الأصول المطبوعة على تصحيح هذا الحديث ، كما فعل الشارح ، بإبدال كلمة «حبر» بالحاء المهملة والباء الموحدة بكلمة «خير» / $\frac{٧٥}{٦}$ بالحاء المعجمة والياء التحتانية ، إلا مسند أحمد فى موضعين منه (٧٣ / ٦) و (٨٢ / ٦) منه ، وإلا تفسير ابن كثير فى أول سورة البقرة ، فالحديث فىهما على الصواب .

٨٣٥٣/٣٢٥٨ - « مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا ظَلَمًا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
يَحْمِلُ تُرَابَهَا إِلَى الْمَحْشَرِ » .

(حم . طب) عن يعلى بن مرة

قال الشارح : وإسناده حسن .

وقال فى الكبير : رمز لحسنه ، قال الهيثمى : وفيه جابراً الجعفى وهو ضعيف
وقد وثق .

قلت: الحافظ الهيثمى لم يقل فى هذه الرواية أن فيها جابراً الجعفى ، ولا قال :
إنه فى رواية أحمد ، بل ذكر حديث الكتاب [١٧٥/٤] ، وقال : رواه أحمد
والطبرانى فى الكبير ، ويعلى عند الطبرانى أيضاً ، سمعت رسول الله ﷺ
يقول : « من ظلم من الأرض شبراً كلف أن يحمله حتى يبلغ الماء ، ثم يحمله
إلى المحشر » ، وفيه جابر الجعفى ، وهو ضعيف ، وقد وثق اهـ .
فذكر أن جابراً الجعفى فى الرواية الثانية لا فى الأولى ، وسمع سند أحمد
الذى يرفع عنك الإشكال قال [١٧٢/٤] :

حدثنا إسماعيل بن محمد - وهو أبو إبراهيم المعقب - ثنا مروان يعنى
الفزارى ثنا أبو يعفور عن أبى ثابت قال : سمعت يعلى بن مرة الشقى
يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أخذ أرضاً بغير حقها كلف أن
يحمل ترابها إلى المحشر » .

وقال أيضاً [١٧٣/٤] : حدثنا عفان ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا أبو يعفور به .

وقال أيضاً [١٧٣/٤] (١) :

حدثنا عبد الله بن محمد بن أبى شيبة ثنا حسين بن على عن زائدة عن الربيع

(١) لطيفة: هذا الحديث سمعه عبد الله بن أحمد أيضاً من شيخ والده عبد الله بن محمد

ابن أبى شيبة .

ابن عبد الله عن أيمن بن نابل (١) - هو أبو ثابت - عن يعلى بن مرة به ،
ولفظه : « أيما رجل ظلم شبرا من الأرض كلفه الله عز وجل أن يحفره حتى
يبلغ آخر سبع أرضين ، ثم يطوقه إلى يوم القيامة حتى يقضى بين الناس » ،
فأنت ترى كل ما ذكره أحمد من طرق الحديث ، وألفاظه ليس في واحد منها
جابر الجعفي .

٧٦
٦

وهكذا رواه جماعة أيضا قال / الدولابي في " الكنى " [٥٤/١] .

ثنا محمد بن عبد الله بن يزيد ثنا مروان بن معاوية ثنا أبو يعفور بلفظه السابق
عند أحمد .

وقال أيضا [١٣٣/١] : أخبرني أحمد بن شعيب قال أبو ثابت أيمن :
روى زيد بن أبي أنيسة عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن أبي ثابت
أيمن عن يعلى بن مرة الثقفي به نحوه .

وقد وصله ابن منده في الصحابة ، فقال :

أخبرنا محمد بن أيوب بن حبيب وخيثمة بن سليمان قالا : حدثنا هلال بن
العلاء ثنا أبي وعبد الله بن جعفر قالا : حدثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن
أبي أنيسة به ، إلا أنه وقع فيه عن أبي ثابت أيمن بن يعلى الثقفي سمعت
رسول الله ﷺ فجعل أبا ثابت صحابيا .

قال ابن منده : وهكذا رواه عمرو بن زرارة عن عبيد الله بن عمرو ، ورواه
جماعة عن عبيد الله بن عمرو فأسقطوا الشعبي ، ورواه علي بن معبد عن عبيد

(١) كذا في الأصل وفي المسند ، وقد نبه المصنف على تحريفه من « ابن ثابت » في آخر
الحديث ويؤيد ذلك أنهم لم يذكروا في ترجمة ابن نابل أنه روى عن يعلى بن مرة ولا
ذكروا في الرواة عنه الربيع بن عبد الله ، وانظر ترجمتهما في التهذيب .

الله بن عمرو ، فقال : عن أبي ثابت عن يعلى بن مرة الثقفي وهكذا رواه غير واحد عن أبي يعفور عن أبي ثابت عن يعلى ، وهو الصواب اهـ .

ورواه ابن حبان في صحيحه [٥٦٨/١١] ، رقم [٥١٦٤] من طريق الربيع بن عبد الله عن أيمن عن يعلى بن مرة به نحو رواية أحمد السابقة من هذا الطريق أيضا ، لكن أحمد سمى والد أيمن نابلاً ، فقال عن أيمن بن نابل كما سبق ، وهو وهم أو سبق قلم منه أو من أحد الرواة ، والله أعلم .

٨٣٥٥ / ٣٢٢٩ - « مَنْ أَخَذَ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ قَوْسًا قَلَّدَهُ اللَّهُ مَكَانَهَا قَوْسًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(حل . هق) عن أبي الدرداء

قال في الكبير : ثم قال - أعنى البيهقي - : ضعيف ، وقال الدارمي : قال دحيم لا أصل له ، قال الذهبي : وإسناده قوى مع نكارتة .

قلت : عزو هذا الحديث لأبي نعيم في ' الحلية ' وهم ، فإنه لم يخرج له فيه ، إنما أخرج حديث أبي هريرة الآتي بعده [١٤٢/٧] ، وحديث ابن عباس مرفوعاً [٢٠/٤] « من أخذ على القرآن اجرا فقد تعجل حسناته في الدنيا ، والقرآن يخاصمه يوم القيامة » ، وقال : غريب من حديث طاوس ، لم يروه عنه إلا أبو عبيد الشامي وهو مجهول ، وفي حديثه نكارة .

٧٧ / ٦ / أما البيهقي فأخرجه [١٢٦/٦] بعد حديث عبادة بن الصامت وأبي بن كعب ، ثم قال : وروى من وجه آخر ضعيف عن أبي الدرداء ثم أسنده ، ثم قال :

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأنا أبو الحسن الطرائفي قال : وفيما أجاز لنا عثمان ابن سعيد الدارمي عن دحيم قال : حديث أبي الدرداء عن النبي ﷺ « من تقلد قوسا على تعليم القرآن » ليس له أصل ، ولما ذكر الذهبي في

المهذب هذا قال : إسناده قوى مع نكارتة ، وعبد الرحمن - يعنى بن يحيى بن إسماعيل أحد رواته قال أبو حاتم : ما لحديثه بأس اهـ .

قلت : وهذا من الغريب أن يعترف الذهبى بأن سنده قوى ، ثم يقول عن الحديث : إنه منكر بدون حجة ، وكذلك دحيم والبيهقى ، ولذلك قال ابن التركمانى فى " الجواهر النقى " أخرجه البيهقى هنا بسند جيد ، فلا أدرى ما وجه ضعفه ، وكونه لا أصل له اهـ .

قلت : والظاهر عندى أن وجهه فى نظرهم معارضته للحديث الصحيح « إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله » ، ولا يلزم من ذلك أن يكون هذا منكرا أو لا أصل له ، بل طرق الجمع موجودة أقربها أن حديث الباب منسوخ ، لأنه كان فى أول الأمر فى حالة احتياج الناس إلى تعليم القرآن لتبليغ الدعوة والإسلام ، مع فقر الصحابة والمسلمين وشدة حاجتهم ، فلما انتشر الإسلام واشتهر القرآن ورسخ الإيمان رفع ذلك الحكم بحديث : « إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله » ، ثم إن حديث الباب ورد عن عبادة بن الصامت بلفظه ، أخرجه البخارى فى " التاريخ الكبير " [١/٤٤٤] فى ترجمة الأسود بن ثعلبة .
٣٢٤ / ٨٣٥٦ - « مَنْ أَخَذَ عَلَى الْقُرْآنِ أَجْرًا فَذَلِكَ حَظُّهُ مِنْ الْقُرْآنِ » .

(حل) عن أبى هريرة

قال فى الكبير : وفيه إسحاق بن العنبر ، قال الذهبى : كذاب ، فكان ينبغي للمصنف حذفه من الكتاب .

قلت : نعم هذا حق ، والذهبى لم يقل كذاب من قبله بل نقل ذلك عن الأزدى .

٨٣٥٨/٣٢٤١ - « مَنْ أَخْرَجَ أَدَى مِنَ الْمَسْجِدِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ » .

/ (هـ) عن أبي سعيد

قال في الكبير : وفيه عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون ، قال في الكاشف : ضعفه أبو داود .

قلت : ليس كل من تكلم فيه يضعف به الحديث ، وقد تكلم الحافظ البوصيري في زوائد ابن ماجه [١/ ٢٥٠ ، رقم ٧٥٧] على هذا الحديث فلم يضعفه بعبد الرحمن بل قال : فيه انقطاع ولين ، فإن مسلم بن يسار وهو ابن أبي مريم لم يسمع من أبي سعيد ، ومحمد بن صالح فيه لين اهـ .

قلت : وقوله : إن مسلم بن أبي مريم لم يسمع من أبي سعيد غريب ، أما محمد [بن] صالح فقد قال أبو حاتم : شيخ ، واضطرب فيه ابن حبان فذكره في الثقات [٧/ ٤٤٨] وفي الضعفاء [٢/ ٢٦٠] وقال : يروى المناكير عن المشاهير روى عنه عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، روى عن مسلم بن أبي مريم عن أبي سعيد فذكر حديث الباب ولم يسنده على عادته ، والمقصود أن علة الحديث هو محمد ابن صالح لا عبد الرحمن كما قال الشارح البعيد عن الفن .

٨٣٥٩/٣٢٤٢ - « مَنْ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا يُؤْذِيهِمْ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ حَسَنَةً ، وَمَنْ كَتَبَ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً أَدْخَلَهُ بِهَا الْجَنَّةَ » .

(طس) عن أبي الدرداء

قال الشارح : ورجاله ثقات .

وقال في الكبير : اعلم أن تخريج المصنف غير محرر ، فإن الطبراني رواه في " الأوسط " عن أبي الدرداء بغير اللفظ المذكور ، ورواه في الكبير عن معاذ

بغير لفظه أيضا ، وليس ما عزاه المصنف موافقا لواحد منهما ، فأما لفظ رواية
 أبي داود فنصه : « من أخرج من طريق المسلمين شيئا يؤذيهم كتب الله له مائة
 حسنة » ولم يزد ، قال الهيثمي : وفيه أبو بكر بن أبي مريم ضعيف ، ولفظ
 رواية معاذ : « من رفع حجرا كتب له حسنة ، ومن كان له حسنة دخل
 الجنة » ، قال الهيثمي : ورجاله ثقات .

قلت : / اسمع نص ما فى مجمع الزوائد وذلك فى كتاب الزكاة منه $\frac{79}{6}$
 (ص ١٣٥ من الجزء الثالث) ، وعن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال : من
 أخرج من طريق المسلمين شيئا يؤذيهم كتب الله له به حسنة ، ومن كتب له
 حسنة أدخله بها الجنة .

رواه الطبرانى فى " الأوسط " [١٤/١ ، رقم ٣٢٢] وهذا هو لفظ المصنف
 بحروفه ، ثم قال فى " مجمع الزوائد " : ولفظه - يعنى الطبرانى فى
 الكبير - : عن النبي ﷺ قال : « من أخرج من طريق المسلمين شيئا يؤذيهم
 كتب الله له به مائة حسنة » ، ولم يزد اهـ .

فانظر إلى هذا وتعجب ، ثم إنه نقل فى الكبير أن فى سند حديث أبي الدرداء
 أبا بكر بن أبي مريم وهو ضعيف ، ورجع فى الصغير إلى الخطأ فكتب عليه
 ورجاله ثقات ، مع أن ذلك إنما هو فى حديث معاذ كما نقله فى الكبير .

٣٢٤٢ / ٨٣٦٠ - « مَنْ أَخْطَأَ خَطِيئَةً أَوْ أَذْنَبَ ذَنْبًا ثُمَّ نَدِمَ فَهُوَ
 كَفَّارَتُهُ » .

(طب . هب) عن ابن مسعود

قال فى الكبير : رمز لحسنه وفيه الحسن بن صالح ، قال الذهبى : ضعفه ابن
 حبان ، وأبو سعد البقال أورده الذهبى فى الضعفاء ، وقال : مختلف فيه .

قلت : الحديث له عن ابن مسعود طرق كثيرة بألفاظ مختلفة ، وله مع ذلك

شواهد من رواية جماعة من الصحابة ، وسيأتي بعضها في حديث
« الندم توبة » .

٨٣٦١/٣٢٤٣ - « من أخلص لله أربعين يوماً ظهرت ينابيع الحكمة
من قلبه على لسانه » .

(حل) عن أبي أيوب

قال في الكبير : وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ، وقال : فيه يزيد بن
أبي يزيد عبد الرحمن الواسطي كبير الخطأ ، وحجاج مجروح ، ومحمد بن
إسماعيل مجهول ، ومكحول لم يصح سماعه من أبي أيوب اهـ . وتعقبه
المؤلف بأن الحافظ العراقي اقتصر في تخريج / الإحياء على تضعيفه ، وهو
تعقب لا يسمن ولا يغنى من جوع .

قلت : اسمع تعقب المصنف بنصه :

قلت : اقتصر العراقي في تخريج الإحياء على تضعيف الحديث ، وله طريق
عن مكحول مرسل ليس فيه محمد بن إسماعيل ولا يزيد .

قال أبو نعيم [٧٠ / ١٠] :

حدثنا محمد بن محمد^(١) الجرجاني ثنا الحسن بن علوية ثنا يحيى بن معاذ
ثنا علي بن محمد الطنافسي عن أبي معاوية عن حجاج عن مكحول
قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من عبد يخلص العبادة لله أربعين يوماً
إلا ظهرت ... إلخ » .

وقال ابن أبي شيبة في " المصنف " [٢٣١ / ١٣] ، رقم [١٦١٩١] :

ثنا أبو خالد الأحمر عن حجاج عن مكحول قال : بلغني أن رسول الله ﷺ

(١) في الحلية (٧٠ / ١٠) : حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد الجرجاني

قال : « ما أخلص عبد أربعين صباحاً إلا ظهرت يتابع الحكمة من قلبه على لسانه » .

وله شاهد أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب " ذم الدنيا " عن صفوان بن سليم مرسلًا « من زهد في الدنيا أدخل الله الحكمة في قلبه » .

وقال أبو نعيم [١٩١/٣] :

حدثنا محمد بن عمر بن سلم ثنا القاسم بن محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي رفعه « من أخرجه (١) الله من ذل المعاصي إلى عز التقوى أغناه الله بلا مال وأعزه بلا عشيرة وأمنه بلا متعة ، ومن لم يستح من طلب المعيشة تم الله ماله ونعم عياله ، ومن زهد في الدنيا ثبت الله الحكمة في قلبه وأنطق بها لسانه ويصره داءها وعيوبها ، وأخرجه الله عز وجل سالماً إلى دار السلام » .

وقال الديلمي [٤/٣٦٠ ، رقم ٦٥٨٠] :

أبانا أحمد بن نصر أبانا طاهر بن ماهلة أبانا صالح بن أحمد إجازة ذكر عبد الرحمن بن الحسن وجدت في كتاب جدي أحمد بن محمد بن عبيد ثنا أبي ثنا بشير بن زاذان ثنا عمر بن صباح [عن يحيى بن سعيد] عن سعيد بن المسيب عن أبي ذر رفعه « ما زهد عبد في الدنيا إلا ثبت الله الحكمة في قلبه وأنطق بها لسانه ، ويصره عيب / الدنيا داءها ودواءها ، وأخرجه منها سالماً إلى دار السلام » اهـ .

هذا كله تعقب المصنف ، فانظر إليه وإلى ما افتراه الشارح وتعجب ، ومما لم يذكره الحافظ المصنف من طرقه وشواهد ما أخرجه الإمام زيد في مسنده عن أبيه عن جده عن علي - عليه السلام - قال : « من أخلص لله أربعين صباحاً

(١) في المطبوع : « من نقله » .

ياكل الحلال ، صائما نهاره ، قائما ليله أجرى الله سبحانه ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه .

وقال ابن قتيبة في " عيون الأخبار " :

حدثني شيخ لنا عن أبي معاوية عن حجاج عن مكحول قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من عبد يخلص العبادة لله أربعين إلا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه » .

وقال أبو نعيم في " تاريخ أصبهان " [٢/٣٥٣] :

حدثنا أبي حدثنا أحمد بن جعفر بن هاني ثنا أبو محمد يعقوب بن يوسف بن معدان ثنا أبو عبيدة السري بن يحيى بن السري ثنا شعيب بن إبراهيم التيمي ثنا سيف بن عمر الأسدي عن سهل بن يوسف عن أبيه عن عبيد بن صخر بن لوذان السلمى الأنصارى ، وكان فيمن بعثه النبي ﷺ مع عماله إلى اليمن ، « أن النبي ﷺ أوصى معاذ بن جبل حين بعثه ، وقال له : تواضع يرفعك الله ، واستدق الدنيا يلقنك الحكمة ، فإنه من تواضع لله واستدق الدنيا أظهر الله الحكمة من قلبه على لسانه ، واحذر الهوى فإنه قائد الأشقياء إلى النار »

ومنها حديث أبي موسى وحديث ابن عباس اللذين ذكرهما ابن الجوزى أيضا [٣/١٤٤] .

فأما حديث أبي موسى فلفظه مرفوعاً « من زهد في الدنيا أربعين يوما ، وأخلص فيها العبادة ، أجرى الله على لسانه ينابيع الحكمة من قلبه » .

أخرجه ابن عدى ، وقال : إنه منكر ، وفيه عبد الملك بن مهران الرفاعي ، مجهول .

وأما حديث ابن عباس فلفظه مرفوعاً « من أخلص لله أربعين صباحاً ظهرت
 بنابيع الحكمة من قلبه على لسانه » أخرجه ابن الجوزي ، وفيه سوار بن
 مصعب ، وهو متروك ، ولكن مع كثرة طرقه / وشواهد المذكورة لا يتهيأ ^{٨٢}/_٧
 الحكم عليه بالوضع ، لا يبعد الحكم بحسنه ، لأن طريق مكحول
 المرسله رجالها رجال الصحيح ، فلم يبق فيها إلا الإرسال وقد تعضد
 بوصله من طرق أخرى فيثبت الحديث إن شاء الله ، والحمد لله .
 ٨٣٦٢ / ٣٢٤٢ - « مَنْ أَدَانَ دِينَا يَنْوِي قَضَاءَهُ أَدَاهُ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ » .

(طب) عن ميمونة

قلت : حرف الشارح ميمونة بميمون بدون تاء ، ثم أتى مع ذلك بأوهام ،
 الأول : أنه قال في الصغير : عن ميمون الكردي ، وإسناده صحيح .

الثاني : أنه قال في الكبير : عن ميمون الكردي عن أبيه ، فجعل الحديث في
 مسند أبيه لا من مسنده هو كما فعل في الصغير .

الثالث : زاد في الكبير قال الهيثمي : ورجاله ثقات ، ومن ثم رمز المصنف
 لصحته اهـ . مع أن هذا الحديث لم يذكره الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ،
 لأنه ليس من الزوائد كما سأذكره .

الرابع : أن الحديث الذي ذكره الحافظ الهيثمي [٤/ ١٣٢ ، ١٢٨٤] عن ميمون
 الكردي عن أبيه ، وقال : رجاله ثقات ، عزاه للطبراني في الأوسط
 والصغير ، وهذا عزاه المصنف للطبراني في الكبير .

الخامس : لفظ حديث ميمون الكردي عن أبيه سمعت رسول الله ﷺ
 يقول : « أيما رجل تزوج امرأة على ما قل من المهر أو كثر ليس في نفسه أن
 يؤدي إليها حقها خدعها ، فمات ولم يؤد إليها حقها لقي الله يوم القيامة وهو

زان ، وأيما رجل استدان ديناً لا يريد أن يؤدي إلى صاحبه حتى أخذ ماله ،
فمات ولم يؤد إليه دينه لقي الله وهو سارق » ، فهذا الحديث عكس معنى
حديث الباب .

السادس : قال أحمد [٢٣٥/٦] :

٨٣
ثنا يحيى بن آدم ثنا جعفر بن زياد عن منصور عن رجل عن ميمونة بنت
الحارث قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من استدان ديناً يعلم الله
عز وجل منه أنه يريد أداءه أداءه الله عنه » .

وقال أيضاً [٢٣٢/٦] :

ثنا يحيى بن أبي بكر ثنا جعفر بن زياد عن منصور قال : حسبه عن سالم عن
ميمونة أنها استدانت ديناً ، فقيل لها : تستدينين وليس عندك وفاؤه قالت :
سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما من أحد يستدين ديناً يعلم الله أنه يريد أداءه
إلا أداءه الله عنه » .

وقال النسائي [٣١٦/٧] :

حدثنا محمد بن المثنى ثنا وهب بن جرير ثنا أبي عن الأعمش عن حصين بن
عبد الرحمن عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ميمونة زوج النبي ﷺ استدانت
فقيل لها : يا أم المؤمنين تستدينين وليس عندك وفاء ، قالت : إني سمعت
رسول الله ﷺ يقول : « من أخذ ديناً وهو يريد أن يؤديه أعانه الله عز وجل » .

وقال ابن ماجه [٨٠٥/٢] ، رقم ٢٤٠٨ :

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبيدة بن حميد عن منصور عن زياد بن عمرو
ابن هند عن ابن حذيفة - هو عمران - عن أم المؤمنين ميمونة قال : كانت
تدان ديناً ، فقال لها بعض أهلها لا تفعلين وأنكر ذلك عليها ، قالت :
بلى ، إني سمعت حبيبي وخليلي ﷺ يقول : « ما من مسلم يدان ديناً يعلم

الله منه أنه يريد أداءه إلا أداءه الله عنه في الدنيا .

وقال ابن حبان في صحيحه [١١/ ٤٢٠ ، رقم ٥٠٤١] :

حدثنا أبو يعلى ثنا أبو خيثمة عن جرير عن منصور به .

وقال الخطيب في الكفاية :

أخبرني أبو بكر محمد بن المؤمل الأنباري أنا الحاكم أبو حامد أحمد بن الحسين بن علي الهمداني ثنا محمد بن عبد الرحمن الدغولي ثنا محمد بن عبد الله بن فهزاد ثنا علي بن الحسن ثنا أبو حمزة عن الأعمش عن حصين بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : « استدانتم ميمونة زوج النبي ﷺ ثلاثمائة درهم ليس عندها وفاؤها فنهيتهما على ذلك ، فقالت : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من أدان ديناً يريد أداءه أعانه الله عليه . »

٨٤
٦
٨٣٦٣/٣٢٤٥ - « مَنْ أَدَّى إِلَى أُمَّتِي حَدِيثًا لَتُقَامَ بِهِ سَنَةٌ أَوْ تُكَلَّمَ بِهِ / بَدْعَةٌ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ » .

(حل) عن ابن عباس

قال في الكبير : وفيه عبد الرحيم بن حبيب ، أورده الذهبي في الضعفاء وقال : متهم بالوضع ، وإسماعيل بن يحيى التيمي قال - أعنى الذهبي - : كذاب عدم .

قلت : علة الحديث إسماعيل التيمي وحده ، أما عبد الرحيم بن حبيب فقد توبع عليه .

قال الحاكم في " تاريخ نيسابور " :

ثنا أبو علي الحسين بن محمد الصفهاني بمرو أخبرنا أبو رجاء محمد بن حمدويه ثنا العلاء بن مسلمة ثنا إسماعيل بن يحيى التيمي عن سفيان الثوري عن ليث عن طاوس عن ابن عباس به مرفوعاً ولفظه : « من أدى إلى أمي

حديثاً واحداً يقيم به سنة ويرد به بدعة فله الجنة » .
٨٣٦٤ / ٣٢٤٦ - « مَنْ أَدَّى زَكَاةَ مَالِهِ فَقَدْ أَدَّى الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْهِ ،
وَمَنْ زَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ » .

(هق) عن الحسن مرسلًا

قال الشارح : وإسناده حسن .

وقال في الكبير : وورد بمعناه مسندًا من حديث جابر عند الطبراني وغيره ، قال الهيثمي : وسنده حسن بلفظ : « من أدى زكاة ماله فقد أذهب عنه شره » .

قلت : حديث الباب من رواية عذافر عن الحسن ، وعذافر ضعيف ، بل ذكره السليمانى فيمن يضع الحديث ، فكيف يقول الشارح : إسناده حسن !؟ مع أن المصنف رمز لضعفه ، ولكنه لما نقل عن الحافظ الهيثمي في الكبير أنه حسن حديث جابر ، نقل ذلك منه إلى حديث الترجمة في " الصغير " ، وإن كان قد حذف من كلام الهيثمي ، لأنه قال : وإسناده حسن ، وإن كان في بعض رجاله كلام ، ثم إن الحديث خرجه البيهقي من طريق أبي داود في كتاب المراسيل [١٧] ، وحديث جابر الذي ذكره الشارح خرجه البيهقي في السنن [٨٤/٤] من رواية ابن وهب عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر به مرفوعاً .

ثم قال كذا رواه ابن وهب بهذا الإسناد مرفوعاً ، وكذلك رواه يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب ، ورواه عيسى بن مشرود عن ابن وهب من قول أبي الزبير ، ثم أسنده من طريق أبي عاصم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه

^{١٥}
/ سمع جابراً ، فذكره موقوفاً ، قال : وهذا أصح .
٦

٨٣٦٥ / ٣٢٤٧ - « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَلْيُصَلِّ إِلَيْهَا أُخْرَى » .

(ه . ك) عن أبي هريرة

قال فى الكبير : قال الحاكم : صحيح ، وأقره الذهبى فى التلخيص ، وتعقبه فى غيره بأنه ورد من طريقين فى أحدهما عبد الرزاق بن عمر ، واه ، وفى الأخرى إبراهيم بن عطية ، واه .

قلت : لا أصل لهذا مما قاله الذهبى ، ولا وجود لأحد من المذكورين فى سنى الحديث بل فى أسانيده .

قال ابن ماجه [١/٣٥٦ ، رقم ١١٢١] :

حدثنا محمد بن الصباح أنبأنا عمر بن حبيب عن ابن أبى ذئب عن الزهرى عن أبى سلمة وسعيد بن المسيب عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال : « من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى » .

وقال الحاكم [١/٢٩١ ، رقم ١٠٧٨] :

حدثنا محمد بن صالح بن هانى ثنا الفضل بن محمد الشعرانى ثنا سعيد بن أبى مريم ثنا يحيى بن أيوب ثنا أسامة بن زيد اللبى عن ابن شهاب عن أبى سلمة ابن عبد الرحمن عن أبى هريرة به مثله .

وقال أيضا [١/٢٩١ ، رقم ١٠٧٩] :

حدثنا على بن حمشاد ثنا هشام بن على ثنا عبد الله بن عبد الوهاب الحجى ثنا حماد بن زيد عن مالك بن أنس وصالح بن أبى الأخضر عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة به مثله .

وقال أيضا [١/٢٩١ ، رقم ١٠٧٧] :

حدثني علي بن العباس الإسكندراني بمكة ثنا الفضل بن محمد الأنطاكي ثنا محمد بن ميمون الإسكندراني ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي حدثني الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به بلفظ : « من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة » ، ثم قال : كل هؤلاء الأسانيد الثلاثة صحاح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بهذا اللفظ . . . إلخ اهـ . فأين عبد الرزاق ابن عمر^(١) وإبراهيم بن عطية^(٢) في هذه الأسانيد حتى يتعقب بهما الذهبي على الحاكم ؟ وقد خرج جماعة من طرق أخرى كثيرة أضربت عنها اختصاراً ، ليس في شيء منها من ذكره الشارح ، نعم ورد من حديث عبد الله ابن عمر عند الدارقطني ، وفيه إبراهيم بن عطية المذكور^(٣) ، وأين حديث ابن عمر من حديث أبي هريرة؟! .

(١) قد روى الدارقطني هذا الحديث (١٠/٢) من طريق عبد الرزاق بن عمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً ، ولكن بلفظ « فليصف » بدلا من « فليصل » .

(٢) قال ابن حبان في الضعفاء (١٠٨/١ ، ١٠٩) في ترجمة إبراهيم بن عطية : قد روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ قال : « من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى » رواه عنه إسماعيل بن عبد الله بن خالد السرققي ، وهذا خطأ ، إنما الخبر : « من أدرك من الصلاة ركعة ، وذكر الجمعة » قاله أربعة أنفس عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة كلهم ضعفاء اهـ .

(٣) روى الدارقطني حديث ابن عمر (١٣/٢) ولكنه ليس من طريق إبراهيم بن عطية المذكور ، ولم أجد له ذكراً في سند ابن عمر . إلا أن في سند الحديث عيسى بن إبراهيم ثنا عبد العزيز بن مسلم . . . ، فلعله ظن إبراهيم هو ابن عطية ، والله أعلم .

الْحَجَّ » . ٨٣٦٧/٣٢٤٨ - « / مَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ $\frac{٨٦}{٦}$.

(طب) ابن عباس

قال الشارح : وضعفه الهيثمي فقول المؤلف : حسن ممنوع .

وقال في الكبير : رمز لحسنه ، قال الهيثمي : وفيه عمر ^(١) بن قيس المكي ، وهو ضعيف متروك .

قلت : الحديث رواه الطبراني بسندين ، أحدهما فيه عمر ^(٢) بن قيس [في الكبير ٢٠٢/١١ ، رقم ١١٤٩٦] ، [وفي الأوسط ، رقم ٦٣٠٢] ، والثاني ليس هو فيه .

قال الطبراني : ثنا محمد بن أحمد بن أبي خيثمة ثنا عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي ثنا عبيد الله بن عقيل عن عمر بن ذر عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك » ^(٢) ، فهذا هو الذي عناه المؤلف ، ومع ذلك فالحديث له طرق أخرى على شرط الصحيح ، فكيف لا يكون الحديث حسنا كما قال المصنف !؟

٨٣٦٩/٣٢٤٧ - « مَنْ أَدْرَكَ الْأَذَانَ فِي الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ خَرَجَ لَمْ يَخْرُجْ لِحَاجَتِهِ ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ الرَّجْعَةَ فَهُوَ مُنَافِقٌ » .

(ه) عن عثمان

(١) في الأصل (عمرو) والصواب ما أثبتناه .

(٢) رواه في الأوسط (٥٣٢٩) .

قال في الكبير : رمز المصنف لحسنه وليس كما قال ، فقد جزم الحافظ ابن حجر في " تخريج الهداية " بضعفه وسبقه إليه المنذرى وغيره ، وسببه أن فيه عبد الجبار ضعفه أبو زرعة وغيره ، وقال البخارى له مناكير ، وحرمة بن يحيى قال أبو حاتم : لا يحتج به (١) .

قلت : لو سكت من لا يعلم لسقط الخلاف فحرمة بن يحيى ثقة من رجال الصحيح ، وعله الحديث إنما هو عبد الجبار بن عمر ، ثم شيخه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة فكلاهما ضعيف ، ولذلك أكاد أجزم بأن المؤلف لم يرمز له بعلامة الحسن ، وإنما هو تحريف من النساخ والله أعلم .

٨٣٧١ / ٣٢٥ - « مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ اتَّمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ الْمُتَّابِعَةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

(د) عن أنس

قال في الكبير : وظاهر صنيع المصنف أن هذا لم يخرج الشيخان ولا أحدهما ، وإلا لما عدل عنه ، وهو ذهول ، فقد خرجه مسلم عن علي مرفوعا بلفظ : « من ادعى إلى غير أبيه ، أو تولى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس / أجمعين » اهـ .

٨٧
٦

وهذا الخلف اليسير ليس بعذر في العدول عن الصحيح .

قلت : كذب الشارح واقتضى ودلس ولبس ، وذلك دأبه سامحه الله ، فلفظ الحديث عند مسلم هكذا [٢ / ٩٩٤ ، رقم ١٣٧٠ / ٤٦] ، [٢ / ١١٤٧ ، رقم ١٣٧٠ / ٢٠] :

(١) كذا قال أبو حاتم ، وانظر تهذيب الكمال (٥ / ٥٥٠ ، ١١٦٦) .

حدثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال : خطبنا على بن أبي طالب فقال : من زعم أن عندنا شيئا نقرؤه إلا كتاب الله ، وهذه الصحيفة (قال : وصحيفة معلقة في قراب سيفه) فقد كذب ، فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات ، وفيها قال النبي ﷺ : « المدينة حرام ما بين عير إلى ثور فمن أحدث فيها [حدثا] ^(١) أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا ، وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ومن ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا » ، هذا نص الحديث عند مسلم فهل كان المصنف سيعمد إلى الحديث ويقطع منه جملة الأخيرة ويوردها على أنها هي الحديث بتمامها ؟ هذا لم يجز به صنيعه ولا هو اصطلاح كتابه ، وحتى لو أراد أن يصنع ذلك إجابة لرغبة المناوى لكان حقه أن يذكر الحديث في حرف « الواو » ، لأن أول الجملة فيه « ومن ادعى إلى غير أبيه » ، لذلك كان الشارح كذابا في إيرادها بدون « واو » فانظر إلى هذا وتعجب ، ثم إن في الباب عن جماعة منهم أبو ذر عند البخاري [٢١٩ / ٤ ، رقم ٣٥٠٨] ومسلم [٧٩ / ١ ، رقم ١١٢ / ٦١] وزيد بن أرقم عند الطوسي في أماليه ، وعمرو بن خارجة عند ابن سعد في الطبقات .

٨٣٧٢ / ٣٢٥١ - « مَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا وَلَيْتَبَوُّا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

(ه) عن أبي ذر

(١) الزيادة من صحيح مسلم .

قال في الكبير: قضية تصرف المصنف أنه لا يوجد مخرجا في أحد الصحيحين، وهو عجيب مع وجوده في صحيح مسلم باللفظ المذكور عن أبي ذر .

قلت: كذب الشارح، ما خرجه مسلم / أصلا (١)، ولا رواه من الستة إلا ابن ماجه [٧٧٧/٢، رقم ٢٣١٩] وحده .

٨٨
٦
٨٣٧٤ / ٣٢٥٢ - « مَنْ أَذَلَّ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ فَهُوَ أَعَزُّ مَنْ تَعَزَّرَ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ » .

(حل) عن عائشة

قلت: ما رأيت هذا الحديث في الحلية لأبى نعيم، وما أرى المصنف إلا قلده غيره في العزو إليه، والله أعلم .

٨٣٧٥ / ٣٢٥٣ - « مَنْ أَذَلَّ عِنْدَهُ مُؤْمِنٌ فَلَمْ يَنْصُرْهُ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَنْصُرَهُ أَذَلَّهُ اللَّهُ عَلَى رُؤْسِ الْأَشْهَادِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(حم) عن سهل بن حنيف

قلت: وأخرجه أيضا ابن السنن في « عمل اليوم والليلة » [ص ١٣٧، رقم ٢٢٢٢]:

أخبرني إبراهيم بن محمد ثنا محمد بن إسحاق سنجر ثنا عبد الغفار بن داود ثنا ابن لهيعة أنه سمع موسى بن جبير عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه عن النبي ﷺ به .

أخبرني إبراهيم بن محمد ثنا محمد بن إسحاق سنجر ثنا عبد الغفار بن داود ثنا ابن لهيعة أنه سمع موسى بن جبير عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه عن النبي ﷺ به .

(١) خرجه مسلم (٧٩/١، رقم ١١٢/١٦) عن أبي ذر، وهو جزء من الحديث السابق بلفظ: « ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلم إلا كفر، ومن ادعى ما ليس له... » بتمامه وفيه زيادة .

٨٣٧٦ / ٣٢٥٤ - « مَنْ أَدَّنَ سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِرَاءَةً مِنَ النَّارِ » .

(ت . ه) عن ابن عباس

قال فى الكبير : وظاهر صنيع المصنف يدل على أن مخرجه خرجة وسلمه ،
والأمر بخلافه ، فقد تعقبه الترمذى ببيان حاله فقال : فيه جابر بن يزيد
الجعفى ، ضعفه ، وتركه يحيى وابن مهدي .

قلت : كذب الشارح ، فإن صنيع المصنف لا يدل على شيء ، ولا تعلق له
بشيء مما قال أصلاً ، لأنه أولاً : لا ينقل كلام المخرجين على الحديث من أول
الكتاب إلى آخره .

وثانياً : فإنه مجتهد لا يقلد أحداً لا الترمذى ولا غيره .

وثالثاً : نقل الحديث من كتاب لا يدل على ما أراد الشارح أن يلزمه للمصنف
ولا لغيره ، فكل الناس ينقلون من الأصول ، وما ألهم إبليس أحداً إلى هذا
التعقب ، بل هو مما خص به الشارح ، فليهنأ به .

ثم إن الحديث أخرجه جماعة آخرون ، قال ابن شاهين فى " الترغيب " :
[ص ٤٢٥ ، رقم ٥٦٠] :

ثنا يحيى بن صاعد ثنا أبو هاشم الرفاعى ثنا أبو تميلة ثنا أبو حمزة السكرى عن
جابر عن مجاهد عن ابن عباس به .

وقال أبو نعيم فى " تاريخ أصبهان " [٧٣ / ٢] : حدث أبو خليفة قال :

حدثنا عبد الله بن مظاهر ثنا إبراهيم بن عبد الله بن أيوب المخرمى ثنا / سعيد
ابن محمد الجرمى ثنا أبو تميلة عن أبي حمزة به .

ورواه الخطيب فى " التاريخ " [٢٤٧ / ١] فى ترجمة محمد بن إسحاق بن
موسى البزار من روايته عن محمد بن على بن الحسن بن شقيق :

ثنا أبي أنبانا أبو حمزة به .

وقال أبو الحسن بن مخلد البزاز في جزئه :

حدثنا أبو بكر أحمد بن سليمان النجاد ثنا محمد بن إسماعيل السلمى ثنا ابن الأصبهاني ثنا أبو تميلة عن أبي حمزة به .

٨٣٧٧/٣٢٥٥ - « مَنْ أَدَانَ ثِنْتَى عَشْرَةَ سَنَةً وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ، وَكُتِبَ لَهُ بِتَأْذِينِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ سِتُونَ حَسَنَةً ، وَيَأْقَامَتُهُ ثَلَاثُونَ حَسَنَةً » .

(ه . ك) عن ابن عمر

قال في الكبير : قال الحاكم : صحيح على شرط البخاري ، واغتر به المصنف فرمز لصحته ، وقد قال ابن الجوزي : حديث لا يصح ، وأورده في الميزان من مناقير عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وقال في التنقيح : هو ليس بعمدة ، وقال الحافظ ابن حجر : فيه عبد الله بن صالح عن يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن نافع عنه ، وهذا الحديث أحد ما أنكر عليه ، ورواه البخاري في تاريخه من حديث يحيى بن المتوكل عن ابن جريج عن صدقة عن نافع ، وقال : هذا أشبه اهـ . فلو عزاه المصنف له لكان أولى .

قلت : بل لو اتقيت الله ، وسكت عن جهل أو تكلمت بعلم لكان أولى ، فلقد أتيت بطامات وأوابد ، الأول : أن الذهبي أقر الحاكم على تصحيح الحديث ، والشارح ينقل دائما تعقبه أو إقراره من التلخيص كما ينقل من المهذب ، وقد نقل البيهقي تصحيح الحاكم وأقره ، وأقرهما الذهبي فتغافل الشارح عن إقراره في الكتابين ليثبت قصور المصنف ووهمه في تصحيح الحديث .

الثاني : أن عبد الله بن صالح صدوق ثقة ، استشهد به البخاري ، بل قيل احتج به في صحيحه ، فحديثه لا ينزل عن درجة الحسن لو انفرد ، فإذا توبع فحديثه صحيح .

الثالث : أن الحاكم خرج الحديث من طريقين في أحدهما عبد الله بن صالح ،
والآخر ليس هو فيه ، والشراح تغافل عن ذلك لمقصده السيئ .

قال الحاكم [٢٠٥/١] ، رقم [٧٣٦] : أخبرنا أبو الحسين أحمد بن عثمان بن يحيى الأودى ثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل السلمى ثنا عبد الله بن صالح
المصرى حدثني يحيى بن أيوب / عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر أن
النبي ﷺ قال : من أذن ثنتي عشرة سنة وجبت له الجنة وكتب له بتأذنيه في
كل مرة ستون حسنة وبإقامته ثلاثون حسنة » ، ثم قال : هذا حديث صحيح
على شرط البخارى ، وله شاهد من حديث عبد الله بن لهيعة ، وقد استشهد
به مسلم - رحمه الله - [٢٠٥/١] ، رقم [٧٣٧] :

حدثنا محمد بن صالح بن هانى ثنا محمد بن إسماعيل ابن مهران ثنا أبو الطاهر
وأبو الربيع قالا : حدثنا ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي
جعفر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ به ، وأقره الذهبي على ما قال
في كلا السندين ، ولا يشك من له إلمام بالحديث أن هذا بإسناده صحيح كما
قال الحاكم ، لأنهما سندان متباينان كل منهما في رتبة الحسن ، فإذا اجتمعا
ارتفع المتن إلى درجة الصحيح .

الرابع : أن له مع ذلك سندين آخرين ، فيكون مجموع أسانيد الحديث أربعة
طرق ، منها ما هو على انفراده على شرط الصحيح ، قال البخارى في
" التاريخ الكبير " [٣٠٦/٨] : يحيى بن المتوكل عن ابن جريج عن ابن عمر
عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « من أذن ثنتي عشرة دخل
الجنة » ، رواه أبو صالح عن يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن نافع عن ابن
عمر عن النبي ﷺ مثله ، والأول أشبه ، والرابع من أسانيد ، رواه ابن
الجوزى فى العلل [٣٩٨/١] من حديث مكحول عن نافع عن ابن عمر .

الخامس : أنه حذف من كلام الحافظ ما هو حجة عليه وحجة للمصنف ، فإن

الحافظ قال : متصلا بقوله ، وقال : هذا أشبهه ، [و] الذى جعله الشارح المدلس هو آخر كلام الحفاظ ما نصه : لكن رواه الحاكم من طريق ابن لهيعة عن عبيد الله أبى جعفر عن نافع به ، ورواه ابن الجوزى فى العلل نحو الأول من حديث مكحول عن نافع عن ابن عمر ، وفيه محمد بن الفضل بن عطية ، وهو ضعيف اهـ . كل هذا حذفه الشارح لغرضه السيئ .

السادس : قوله : فلو عزاه المصنف له لكان أولى كلام فاسد لا معنى له ، فإن البخارى / لم يسند الحديث ، بل ذكره معلقا ، وأيضا فإن الطريق الذى قال عنه : أشبه فيه مبهم كما هو فى الأصل ، بخلاف نقل الحفاظ ، وقوله عن صدقة عن نافع : فإنه تحريف ، والصواب عمن حدثه عن نافع ، سلمنا أنه ليس معلقا ولا مبهما فالعزو إلى الحاكم أولى ، لأنه أسنده من طريقين ، وعلى فرض أنهما ضعيفان ، فالمصنف لم يقف على تخريجه فى " التاريخ الكبير " ، فكيف يعزو إلى ما ليس له به علم ؟ !

٩١
٦

٨٣٧٨/٣٢٥٦ - «من أذنَ خمسَ صلواتٍ إيمَانًا واحتِسَابًا غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ من ذَنْبِهِ ، وَمَنْ أُمَّ أَصْحَابَهُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ إيمَانًا واحتِسَابًا غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ من ذَنْبِهِ» .

(هق) عن أبى هريرة

قلت : لفظ الحديث عند البيهقى [٤٣٣/١] : « من أذن خمس صلوات وأمههم إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » ، فلا أدري لم طوله المصنف وزاد فيه من عنده ؟ والغريب أن الشارح وقف على الحديث فى مهذب البيهقى ، ونقل كلامه عليه ، وعمى أن يتعقب على المصنف بحق وصواب فى موضع التعقب .

٨٣٨٥ / ٣٢٥٧ - « مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرُضُ الْمَرِيضُ وَتَضَلُّ الضَّالَّةُ وَتَعْرِضُ الْحَاجَةُ » .

(حم . ه) عن الفضل

قال في الكبير : الظاهر أنه ابن العباس ، قال الكمال بن أبي شريف في " تخريج الكشاف " : الحديث موقوف ، وقد عراه الطبراني لأبي داود وحده مرفوعا ، وقال : إنه ليس فيه قوله : فإنه قد يمرض المريض . . . إلخ ، قال : والحديث بتمامه عند أحمد وإسحاق وابن ماجه ، وفيه أبو إسرائيل الملائي ، وهو ضعيف ، سئ الحفظ إلى هنا كلامه ، وبه يعرف ما في رمز المؤلف لحسنه .

قلت : فيه أمور ، الأول : قوله : والظاهر أنه ابن عباس ، غريب ، فإنه مصرح به في الأصول المخرج فيها كلها ، بل فيها عن ابن عباس أو الفضل بن عباس أو أحدهما عن الآخر ، ولذلك كان اقتصار المصنف على الفضل وحده فيه ما فيه .

الثاني : / ما نقله عن الكمال بن أبي شريف ، الظاهر أنه قلبه وحرفه وغير ^{٩٢}_٦ معناه ، فإنه كلام فاسد ، ما أرى الكمال يأتي بمثله ، وإنما يأتي بمثله هذا الرجل المنكوب .

فالحديث ليس بموقوف ، ولا ذلك موجود في طريقه عند مخرجه ، قال أحمد [٢١٤/١ ، ٣٢٣] :

حدثنا أبو أحمد الزبيري محمد بن عبد الله ثنا أبو إسرائيل عن فضيل بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أو عن الفضل بن عباس ، أو أحدهما عن صاحبه ، قال : قال النبي ﷺ : « مَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ ، فَإِنَّهُ قَدْ تَضَلَّ الضَّالَّةُ وَيَمْرُضُ الْمَرِيضُ وَتَكُونُ الْحَاجَةُ » .

وقال ابن ماجه [٩٦٢/٢ ، رقم ٢٨٨٣] : حدثنا علي بن محمد وعمرو بن

عبد الله قالاً : حدثنا وكيع ثنا إسماعيل أبو إسرائيل عن فضيل بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أو عن الفضل أو أحدهما عن الآخر قال : « قال رسول الله ﷺ : من أراد الحج فليتعجل » الحديث .

وقال البيهقي [٢ / ٣٤٠] : أخبرنا أبو بكر بن الحسن القاضى وأبو صادق بن أبي الفوارس العطار قالاً : حدثنا أبو العباس الأصم ثنا محمد بن علي الوراق ثنا أبو حذيفة ثنا سفيان بن سعيد عن إسماعيل الكوفى عن فضيل بن عمرو الفقى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « عجلوا بالحج إلى مكة ، فإن أهلكم لا يدري ما يعرض له من مرض أو حاجة » .

قال البيهقي [٢ / ٣٤٠] : ورواه أبو إسرائيل الملائى عن فضيل كما أخبرنا أبو الحسن بن عبدان .

أبنا أحمد بن عبيد الصفار ثنا ابن أبي قماش ثنا أبو الوليد الطياسى ثنا أبو إسرائيل الملائى عن فضيل بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس - رضى الله عنهما - أن النبى ﷺ قال : « من أراد الحج فليتعجل ، فإنه قد يمرض المريض وتضل الضالة وتعرض الحاجة » ، ثم أخرجه من طريق سيار بن الحسن التستري عن أبى الوليد الطياسى بالشك .

قلت : وقد وهم البيهقى فى ظنه أن أبا إسرائيل الملائى هو غير إسماعيل الكوفى ، بل هو هو .

قال أبو نعيم فى الخلية [٧ / ١١٤] : حدثنا أحمد بن إسحاق ثنا محمد بن زكريا (ح)

وحدثنا سليمان بن أحمد ثنا حفص بن عمر قالاً / : ثنا أبو حذيفة ثنا سفيان عن إسماعيل الكوفى عن فضيل بن عمرو به .

ثم قال : إسماعيل الكوفى هو ابن أبى إسحاق أبو إسرائيل الملائى تفرد به عن فضيل اهـ . والمقصود أن طرق الحديث كلها مصرحة برفعه ، فدعوى

وقفه فضلا عن كونه الأصح كما افتراه الشارح في الصغير ، وزاده من عنده ،
جهل لا أصل له .

الثالث : أبو إسرائيل الملائي صدوق حسن الحديث ، غير متهم كما قال أكثر
أئمة الجرح والتعديل ، ومن تكلم فيه فلأمرين : أحدهما باعث على الآخر ،
وأصل فيه ، وهو التشيع ، فإنه كان شيعيا ، وويل لمن عرفوا عنه أنه شيعي ،
فإنهم أقل ما يلزمونه به الغلط والتفرد وسوء الحفظ كما قالوه في هذا ،
وكيفما كان الحال فحديثه على شرط الحسن ، لأن أصله مخرج في سنن أبي
داود وصحيح الحاكم والأسانيد الصحيحة ، فما صنعة المؤلف من تحسينه في
غاية الصواب ، واعتراض الشارح حسد ساقط موضوع .

٨٣٨٦/٣٢٥٨ - « مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ مَا لَهُ عِنْدَ اللَّهِ فَلْيَنْظُرْ مَا لِلَّهِ عِنْدَهُ » .

(قط) في الأفراد عن أنس (حل) عن أبي هريرة وعن سمرة

قال الشارح : ضعيف لضعف صالح المري .

قلت : هذا كلام مضحك لا معنى له إلا تسويد الورق ، فالمصنف ذكر ثلاثة
طرق ، والشارح أعله برجل واحد ، كأنه موجود في جميع طرقه ، والواقع
أنه موجود في سند حديث أبي هريرة وحده .

قال أبو نعيم [٢٧٤/٦] : حدثنا أحمد بن جعفر بن معبد ثنا أبو بكر أحمد بن
عمرو البراز ثنا الحسن بن يحيى الإيلي ثنا عاصم بن مهجع ثنا صالح المري عن
هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به .

أما حديث سمرة فقال فيه [٢١٦/٨] :

حدثنا محمد بن حميد ثنا إبراهيم بن عبد الله بن أيوب المخرمي ثنا يحيى بن
يعلى بن منصور ثنا سلمة بن حفص ثنا محمد بن صبيح بن السماك عن مبارك
ابن فضالة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ قال : « من سره أن يعلم ماله

عند الله ، فليعلم ما لله عنده .

٩٤
٦

ثم إن الحديث له طريق آخر من حديث جابر بن عبد الله ، أخرجه البزار (١) وأبو يعلى (٣/٣٩٠ ، رقم ١٨٦٥) والطبراني والحاكم في "المستدرک" (١/٤٩٤ ، رقم ١٨٢٠) وابن أبي الدنيا .

وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، وهو من رواية عمر بن عبد الله مولى غفرة ، وهو متكلم فيه ، لكنه حسن الحديث ، وإن بالغ فيه ابن حبان وأخرج هذا الحديث في ترجمته من الضعفاء [٢/٨١] وقال : يروى عن الشقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج [به] أولاً ذكره في الكتب إلا على جهة الاعتبار ، وهو الذى روى عن أيوب عن عبد الله بن خالد بن صفوان عن جابر بن عبد الله « قال : خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : أيها الناس إن الله تعالى سرايا من الملائكة تحمل وتقف على مجالس الذكر فى الأرض فارتعوا فى رياض الجنة ، قالوا : وأين رياض الجنة ؟ قال : مجالس الذكر ، فاغدوا وروحوا فى ذكر الله ، وذكروه بأنفسكم ، من كان يحب أن يعلم منزلته عند الله تعالى فلينظر كيف منزلة الله عنده ؟ فإن الله تعالى ينزل العبد منه حيث أنزله من نفسه . »

حدثناه أبو يعلى [١٨٦٦] : ثنا عبيد الله بن عمر القواريرى ثنا بشر بن المفضل ثنا عمر بن عبد الله مولى غفرة قال : سمعت أيوب بن عبد الله عن خالد بن صفوان يقول : قال جابر بن عبد الله ، وذكره .

٨٣٨٩/٣٢٥٩ - « مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ » .

(حم . م . هـ) عن أبي هريرة (م) عن سعد

قال الشارح : وهذا فى الآخرة ، وقيل : بل وقع فى الدنيا كما انقضى

(١) انظر كشف الأستار (٤/٥ ، رقم ٣٠٦٤) .

شان من حاربهم أيام بنى أمية ، كعقبة بن مسلم ، فإنه هلك فى منصرفه عنها . . . إلخ .

هكذا سماه عقبة بن مسلم فى الشرحين معا ، وإنما هو مسلم بن عقبة ، واسمه مشهور ، ويسميه كثير من الناس مسرف بن عقبة ، فلا يهتم فيه إلا الشارح .
والحديث رواه السيخارى فى " التاريخ الكبير " وأطال فى طرده فى ترجمة محمد بن موسى بن عبد الله بن يسار [٢٢٧/١] .

٩٥ / ٣٢٦٠ - ٨٣٩٠ - / « مَنْ أَرَادَ أَنْ تُسْتَجَابَ دَعْوَتُهُ ، وَأَنْ تُكْشَفَ كَرْبَتُهُ فَلْيَفْرَجْ عَن مَعْسِرٍ » .

(حم) عن ابن عمر

قال الشارح : بإسناد صحيح .

وقال فى الكبير : قال الهيثمى : رجاله ثقات .

قلت : لا يلزم مما نقله عن الهيثمى من كون رجاله ثقات أن يقول هو عنه :
إسناده صحيح ، لأنه قد يكون ثقة ويكون حديثه حسنا لسوء حفظه ونحو ذلك وهو الواقع هنا ، ولذلك اقتصر المصنف على تحسينه ولم يصححه ، وهو أيضا السر فى عدول الحافظ الهيثمى دائما عن قوله : صحيح إلى قوله :
رجاله ثقات ، وأيضا فقد يكون الرجال رجال الصحيح والسند معلولا لا يحكم بصحته كما نبهنا عليه مرارا ، وقد ورد هذا الحديث عن أنس موقوفا عليه ، أخرجه ابن حبان فى " الضعفاء " [٣٠٥/١] فى ترجمة زيد العمى فقال :

أخبرنا أبو يعلى ثنا محمد بن المثنى ثنا بكر بن بكار ثنا يوسف بن صهيب عن زيد العمى عن أنس بن مالك قال : « من كان منكم يحب أن تستجاب دعوته وتكشف كربه فليسر على معسر » .

٨٣٩١/٣٢٦١ - « مَنْ أَرَادَ أَمْرًا فَشَاوَرَ فِيهِ أَمْرًا مُسْلِمًا وَفَقَّهُ اللَّهُ تَعَالَى
لَأُرْشِدَ أُمُورَهُ » .

(طس) عن ابن عباس

قال الشارح : وإسناده واه ، فرمز المؤلف لحسنه زلل .

قلت : كذب الشارح ، ما رمز المؤلف لحسنه ، بل رمز لضعفه ، والشارح
نفسه لم يذكر ذلك في الكبير ، بل قال : ثم قال الطبراني [٨٣٣٣] : لم يروه
عن النضر إلا محمد بن عبد الله بن علاثة تفرد به عمرو بن الحصين قال جدنا
للأم الزين العراقي في شرح الترمذى : وهذا إسناده واه ، وقال ابن حجر :
هو ضعيف جداً ، وفي شيخ عمرو وشيخ شيخه مقال اهـ .

وقال الهيثمي : فيه عمرو بن الحصين العقيلي وهو متروك اهـ .

فلم يتجرأ أن يكذب على المؤلف بأنه حسنه ، لكنه في الصغير افتري ذلك ،
نسأل الله السلامة .

٩٦
والحديث أخرجه بن حبان في " الضعفاء " [٢٨٠ / ٢] في ترجمة محمد / بن
عبد الله بن علاثة فقال :

حدثنا هارون بن عيسى بن المسكين بيلد ثنا مضر^(١) بن محمد الأسدي ثنا
عمرو بن الحصين ثنا ابن علاثة عن النضر بن عربي عن عكرمة عن ابن عباس
عن النبي ﷺ به .

٨٣٩٣/٣٢٦٢ - « مَنْ أَرْضَى سُلْطَانًا بِمَا يُسْخِطُ رَبَّهُ خَرَجَ مِنْ
دِينِ اللَّهِ » .

(ك) عن جابر

قلت : أخرجه أيضا أبو نعيم في " تاريخ أصبهان " قال [٣٤٨ / ٢] :

حدثنا أحمد بن محمد بن رسته أبو حامد الصوفى ثنا يوسف بن محمد ثنا

(١) في الضعفاء لابن حبان (٢ / ٢٨٠) : ثنا مطر بن محمد .

براهيم بن الوليد ثنا غسان بن مالك البصرى ثنا عنبسة بن عبد الرحمن ثنا
علان بن أبى مسلم « قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله
ﷺ : مثله » .

٨٣٩٤ / ٣٢٦٣ - « مَنْ أَرْضَى النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ وَكَلَهُ اللَّهُ إِلَى النَّاسِ ،
وَمَنْ أَسَخَطَ النَّاسَ بِرِضَا اللَّهِ كَفَاهُ اللَّهُ مُؤْنَةَ النَّاسِ » .

(ت . حل) عن عائشة

قال فى الكبير : رواه عنها أيضا الديلمى والعسكرى .

قلت : هذا يوهم أنه لم يخرج من المشاهير غيرهما والواقع خلافه ، فقد
أخرجه أيضا وكيع فى " الضرر " ، والبيهقى فى " الزهد " [ص ٣٣٢ ،
رقم ٨٩٠] (١) وعلى بن عبد العزيز البغوى فى المعجم ، والقضاعى فى مسند
" الشهاب " [٣٠٢ / ١ ، رقم ٥٠١] (٢) ، وابن الأعرابى فى المعجم ، وابن أبى
حاتم فى العلل وغيرهم ، وقد ذكرت أسانيد الجميع فى " وشى الإهاب " .

٨٤٠٠ / ٣٢٦٤ - « مَنْ اسْتَجَدَّ قَمِيصًا فَلَيْسَهُ فَقَالَ حِينَ بَلَغَ تُرُقُوتَهُ :
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي حَيَاتِي ،
ثُمَّ عَمَدَ إِلَى الثَّوْبِ الَّذِي أَخْلَقَ فَتَصَدَّقَ بِهِ كَأَن فِى ذِمَّةِ اللَّهِ ، وَفِي
جُورِ اللَّهِ ، وَفِي كَنَفِ اللَّهِ حَيًّا وَمَيِّتًا » .

(حم) عن عمر

قال الشارح : رمز المؤلف لحسنه ، لكن عدده ابن الجوزى فى الواهيات .

وقال فى الكبير : رواه أحمد من حديث أصبغ عن أبى العلاء الشامى ، عن
عمر بن الخطاب رمز لحسنه ، لكن قال ابن الجوزى : حديث لا يصح ، وأصبغ

(١) رواه بلفظ القضاعى .

(٢) بلفظ : « من أرضى الله بسخط الناس كفاه الله... » .

هو ابن زيد ، قال ابن عدى : له أحاديث غير محفوظة ، وابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، قال : وأبو العلاء مجهول ، والحديث غير ثابت . قلت / : فيه أمور ، الأول : أن الحديث ليس هو من رواية أبي العلاء الشامي عن عمر ، بل من روايته عن أبي أمامة عن عمر قال أحمد [٤٤ / ١] :

حدثنا يزيد أنبأنا أصبغ عن أبي العلاء الشامي « قال : لبس أبو أمامة ثوباً جديداً ، فلما بلغ ترقوته قال : الحمد لله الذى كسانى ما أوارى به عورتى وأتجمل به فى حياتى ، ثم قال : سمعت عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - يقول : قال رسول الله ﷺ من استجد « وذكره .

الثانى : أن ابن الجوزى لا عبرة بكلامه فى الحديث لعدم معرفته واثقانه وكثرة أوهامه ، فلا أدرى لم اعتمد الشارح كلامه واقتصر عليه ، ولم ينقل كلام غيره من الحفاظ المحققين كالمنذرى ، فإنه حسن هذا الحديث إذ صدره .

الثالث : أن أصبغ بن زيد قال أحمد : ليس به بأس ، ما أحسن رواية يزيد عنه ، وكذا قال أبو حاتم والنسائى وأبو زرعة : شيخ ، وقال ابن معين : ثقة ، وكذا قال الأجرى عن أبى داود ، وقال الدارقطنى : تكلموا فيه ، وهو عندى ثقة ، وقال محمد بن حرب الواسطى يقسولون : إنه كان مستجاب الدعوة ، فحديثه هذا من شرط الصحيح لا من شرط الحسن فقط ، أما أبو العلاء الشامى فغير معروف حقا ، ولا يلزم من جهل الراوى أن يكون خيره واهيا ، بل ولا ضعيفا إذا دلت القرائن على صدق حديثه لاسيما إذا توبع ولم ينفرد ، وهذا الحديث ورد من وجه آخر عن أبى أمامة أيضا ، قال الحاكم فى المستدرک [٣٩١ / ٤ ، رقم ٧٤١٠] :

أخبرنا الحسن بن حكيم المروزى أنبأنا أبو الموجه أنبأنا عبدان أنبأنا عبد الله أنبأنا يحيى بن أيوب أن عبيد الله بن زفر حدثه عن على بن زيد عن

القاسم عن أبي أمامة « أن عمر ابن الخطاب - رضی الله عنه - دعا بقميص له جديد فلبسه ، فلا أحسب بلغ ترقوته حتى قال : الحمد لله الذى كسانى ما أوارى عورتى وأجمل به فى حياتى ، ثم قال : أتدرون لم قلت هذا ؟ رأيت رسول الله ﷺ دعا بثياب جدد فلبسها ، فلا أحسبها بلغت تراقيه حتى قال مثل ما قلت ، ثم قال : والذى نفسى بيده ما من عبد مسلم لبس ثوبا جديدا ثم يقول ما قلت ، ثم / يعمد إلى سمل من أخلاقه الذى وضع فيكسوه إنسانا مسكينا مسلما فقيرا لا يكسوه إلا الله عز وجل إلا كان فى جوار الله وفى ضمان الله ما دام عليه منها سلك واحد حيا وميتا » .

قال الحاكم [١٩٣ / ٤ ، رقم ٧٤١٠] : هذا حديث لم يحتج الشيخان بإسناده ، ولم أذكر أيضا فى هذا الكتاب مثل هذا على أنه حديث تفرد به إمام خراسان عبد الله بن المبارك عن أئمة أهل الشام ، فأثرت إخراجهم ليروغب المسلمين فى استعماله اهـ .

وأقره الذهبى ، وقال ابن الأخرى فى فوائده :

أخبرنا أبو طالب عبد القادر بن محمد بن يوسف أنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد أنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن خلف ثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن ذريح ثنا هناد بن السرى ثنا ابن المبارك به .

الرابع : عدم استدراك الشارح لمخرجين آخرين بنادى عليه بالقصور التام ، لاسيما والحديث فى الكتب الستة ، فقد أخرجه الترمذى فى الدعوات [٥ / ٥٥٨ ، رقم ٣٥٦٠] وابن ماجه فى اللباس [١١٧٨ / ٢ ، رقم ٣٥٥٧] وابن السنى فى عمل اليوم والليلة [ص ٩٠ ، رقم ٢٦٧] من الطريق الأول ، وقد ذكره المنذرى فى الترغيب ، وعزاه لهؤلاء إلا ابن السنى ، وزاد عزوه لليهقى فى الشعب .

٨٤٠١/٣٢٦٥ - « مَنْ اسْتَجْمَرَ فَلَيْسَتْ جَمْرٌ ثَلَاثًا » .

(طب) عن ابن عمر

قال فى الكبير : رمز المصنف لصحته ، وليس كما قال ، فقد قال الزين العراقى : فيه قيس بن الربيع صدوق ، سىء الحفظ ، وقال الحفاظ الهيمى : فيه قيس بن الربيع وثقه الثورى ، وضعفه جمع كثيرون اهـ . وهذا الحديث فى الصحيحين بلفظ : « من استجمر فليوتر » ، وفى أبى داود وابن ماجه « من فعل فحسن ، ومن لا فلا حرج » .

قلت : قد كفانا مؤنة الرد عليه حيث اعترف بأن الحديث فى الصحيحين بلفظه تقريبا ، والحمد لله رب العالمين .

٨٤٠٢/٣٢٦٦ - « مَنْ اسْتَحَلَ بِدِرْهَمٍ فَقَدْ اسْتَحَلَ » .

(هق) عن أبى ليبة

قال الشارح : من استحل بدرهم فى النكاح كذا هو ثابت فى الرواية ، فسقط من قلم المؤلف ، ثم قال ابن أبى ليبة بموحدتين : تصغير لبة ، وإسناده ^{٩٩}/_٦ /واه كما قال المهذب .

قلت : أما الرواية فهى كما قال المصنف ، فدعوى الشارح أنها كما قال توهم باطل ، قال البيهقى [٢٣٨ / ٧] :

أخبرنا أبو بكر بن الحارث أنبأنا أبو محمد بن حيان الأصبهاني ثنا محمد بن عبد الله رسته ثنا سعيد بن عنبسة ثنا وكيع ثنا يحيى ابن عبد الرحمن بن أبى ليبة عن أبيه عن جده أبى ليبة « أن رسول الله ﷺ قال : من استحل بدرهم فقد استحل » ، يعنى النكاح فقوله : يعنى النكاح ، هو تفسير من الراوى أو من البيهقى لا من متن الحديث كما زعم الشارح .

قال البيهقي : ورواه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن ابن أبي ليبة عن جده
عن النبي ﷺ .

وأما قوله : أبو لبيبة تصغير لبة ، فمن أوهامه المضحكة التي يتركز فيها
على فهمة ووهمه دون نقل ولا مراجعة أصول ، وفي التقريب للحافظ
ضبطه بالتكبير ، وهو المتبادر إلى الأذهان السليمة في هذا الاسم ، ثم بمراجعة
أبي لبيبة الأشهلي من الإصابة يعلم ما في اسم هذا الصحابي من الاختلاف .

٣٢٦٧ / ٨٤٠٤ - « مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ فَلَيْمَتْ بِهَا ، فَإِنِّي
أَشْفَعُ لِمَنْ يَمُوتُ بِهَا » .

(حم . ت . ه . حب) عن ابن عمر

قال في الكبير : قال الترمذي : حسن صحيح غريب ، وقال الهيثمي : ورجال
أحمد رجال الصحيح خلا عبد الله بن عكرمة ، ولم يتكلم فيه بسوء .

قلت : هذا أقصى ما يمكن أن يصل إليه المرء من الغفلة والوهم والتهور
وعدم التحقيق والتثبت والبعد عن العلم والمعرفة ، فكتاب الهيثمي خاص
بالأحاديث الزائدة على الكتب الستة مما خرجه أحمد والبخاري وأبو يعلى
والطبراني في معاجمه الثلاثة ، وهذا قد خرجه الترمذي [٩١٧ / ٥ ، رقم
٣٩١٧] وابن ماجه [١٠٣٩ / ٢ ، رقم ٣١١٢] ، فكيف يذكره في كتابه الذي

أفرده للزوائد وسماه مجمع الزوائد ، / فهو لم يذكر حديث ابن عمر ، وإنما ذكر
حديث سبيعة الأسلمية بلفظه ، وهذا يعتبر عند أهل الحديث حديثا آخر غير
حديث ابن عمر وإن كان لفظهما واحدا ، ولذلك ذكره في الزوائد على
الكتب الستة ، لأنه لم يخرج أحد منهم ، وإنما خرج الترمذي حديث ابن
عمر ، وليت الشارح اقتصر في الوهم على هذا ، بل زاد وهما آخر أفحش
منه ، وذلك أنه نسب إليه أنه قال : ورجال أحمد رجال الصحيح ، مع أنه

لم يعزو الحديث لأحمد ولا خرجه أحمد، بل عزاه للطبراني [٢٤/٢٩٤، رقم ٧٤٧] ولفظه عن سبيعة الأسليمة: « أن رسول الله ﷺ قال: من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليمت، فإنه لا يموت بها إلا كنت له شفيعا وشهيدا يوم القيامة »، فرواه الطبراني في "الكبير"، ورجاله رجال الصحيح خلا عبد الله بن عكرمة، وقد ذكره ابن أبي حاتم وروى عنه جماعة، ولم يتكلم فيه أحد بسوء اهـ. فاعتبروا يا أولى الأبصار.

وحديث سبيعة المذكور أخرجه أيضا أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/١٠٣] من طريق محمد بن نصر الصائغ:

ثنا إسماعيل بن أبي أويس ثنا الدراوردي عن أسامة ابن زيد عن عبد الله بن عكرمة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن سبيعة الأسليمة به. وهذا وإن كان من رواية ابن عمر عنها، فإن حديث ابن عمر الذي خرجه الجماعة السابقون من رواية نافع عنه.

٨٤٠٥/٣٢٦٨ - « مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ لَهُ خِيبٌ مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ فَلْيَفْعَلْ ».

الضياء عن الزبير

قال في الكبير: نقل ابن الجوزي عن الدارقطني: أنه قال في رفعه: إسحاق ابن إسماعيل يعني عن فضيل بن غزوان عن إسماعيل بن أبي خالد ولم يتابع عليه، ورواه شعبة والقطان وهشيم وابن عيينة وأبو معاوية وعبد بن محمد ابن زياد عن إسماعيل بن أبي خيالد عن قيس عن الزبير موقوفا، وهو الصحيح.

قلت: وممن رواه عن إسماعيل موقوفا أيضا عبد الله بن المبارك في الزهد [ص ٣٩٢، رقم ١١٠٩] (١)، لكن الحديث ورد مرفوعا / من وجه آخر من

(١) رواه بلفظ: «أيكم استطاع أن يكون له...».

حديث عبد الله بن عمر ، قال القضاعى [٢٦٧ / ١] ، رقم ٤٣٤] :

أخبرنا رفاعة بن عمر الأمين ثنا أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البصرى ثنا يحيى بن محمد بن صاعد ثنا أبو السائب سلم بن جنادة السوائى ثنا أبى عن عبيد الله بن عمر [ح] .

قال أبو بكر البصرى : وحدثنا الليث الفرائضى ثنا أبو همام الوليد بن شجاع السكونى ثنا على بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبى ﷺ وذكر حديث الغار وقال فى آخره « فقال رسول الله ﷺ عند ذلك : من استطاع منكم أن تكون له خبيثة من عمل صالح فليفعل » .

٨٤٠٦ / ٣٢٦٩ - « مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَقِي دِينَهُ وَعَرَضَهُ بِمَالِهِ فَلْيَفْعَلْ » .

(ك) عن أنس

قال فى الكبير : وقد سكت المصنف كالحاكم عليه فأوهم أنه لا علة له ، وليس كما أوهم فقد استدركه الذهبى على الحاكم فقال : قلت : نوح هالك . قلت : هكذا كتب فى الكبير ثم رجع عن ذلك فقال فى الصغير : قال الحاكم : صحيح ورده الذهبى بأنه واه اهـ .

والحق ما قاله فى الكبير ، فإن الحاكم سكت عن الحديث [٥٠ / ٢] ، رقم ٢٣١٢ وتعقبه الذهبى بقوله : أبو عصمة هالك ، ولكن أين التوفيق للتحقيق ؟
٨٤٠٨ / ٣٢٧٠ - « مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ لَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِبْلَتِهِ أَحَدٌ فَلْيَفْعَلْ » .

(د) عن أبى سعيد

قلت : وهم الشارح فى عزو هذا الحديث فى كل من الشرحين ، وحرف رمز أبى داود برمز ابن ماجه ، والحديث لم يخرج ابن ماجه ، وإنما أخرجه أبو داود [١٨٣ / ١] ، رقم ٦٩٩ ، وأخرجه أيضاً أبو نعيم فى تاريخ أصبهان [١]

١٢٢] من طريق آخر غير طريق أبي داود ، وذلك في ترجمة أحمد بن محمد الأبرشى .

٨٤١١/٣٢٧١ - « مَنِ اسْتَعَاذَكُمُ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ » .

(ح . د . ن . ح ب . ك) عن ابن عمر

قلت : أخرجه أيضاً أبو داود الطيالسى [ص ٢٥٧ ، رقم ١٨٩٥] ،
والبخارى فى الأدب المفرد [ص ٢١٦ ،] ، والحكيم الترمذى فى نوادر
الأصول [١٨٧/٢] ، / وأبو نعيم فى الحلية [٩ / ٥٦] ، والقضاعى فى مسند
الشهاب [١ / ٢٦٠ ، ٢٦١ ، رقم ٤٢١] ، كلهم أعنى هؤلاء ومن ذكرهم
المؤلف من رواية أبى عوانة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر ، ووافق أبى
عوانة على هذا القول : عمار بن رزيق عند الحاكم وصححه [١ / ٤١٢] ،
رقم ١٥٠٢] ، وجريير عند أبى داود [٤ / ٣٣١ ، رقم ١٥٠٩] والحاكم
[١ / ٤١٣ ، رقم ١٥٠٤] ، وعبدالعزیز بن مسلم القسملی [١ / ٤١٣] ، رقم
١٥٠٥] عند الحاكم ثلاثهم عن الأعمش ، وخالفهم محمد بن أبى عبيدة بن
معن عن أبيه ، فقال : عن الأعمش عن إبراهيم التيمى عن مجاهد ذكره
الحاكم ، وخالفهم جميعاً مندل بن على ، فقال : عن الأعمش عن نافع عن
ابن عمر .

أخرجه أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمى فى تاريخ جرجان من طريق ابن
عدى ، لكن مندل ضعيف ، وخالفهم أبو بكر بن عياش ، فقال : عن
الأعمش عن أبى حازم عن أبى هريرة .

أخرجه الحاكم وصححه [١ / ٤١٣] ، رقم ١٥٠٦] ، وكأنه اعتبر أنهما سندان
للحديث عند الأعمش .

٣٢٧٢ / ٨٤١٤ - « مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ عِصَابَةِ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ
أَرْضَى اللَّهُ مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ » .

(ك) عن ابن عباس

قلت : نقل الشارح في الكبير تعقب الذهبي والمنذرى على الحاكم في
تصحيحه هذا الحديث بأنه من رواية حسين بن قيس وهو ضعيف ، ونقل كلام
الحافظ على الحديث فحذف منه ولم يأت بجملته ، والحافظ أيضاً أوجز في
الكلام على الحديث .

والحديث أخرجه أيضاً وكيع في أخبار القضاة ، قال :

حدثنا أحمد بن منصور الرمادي ثنا عمرو بن خالد الحراني حدثنا إسماعيل بن
عياش عن حسين بن قيس الرحبي عن عكرمة عن ابن عباس به ، ولفظه :
« من ولي أحداً من المسلمين وهو يعلم أن فيهم من هو أولى بذلك وأعلم
بكتاب الله وسنة نبيه ، فقد خان الله ورسوله » ، وحسين بن قيس ضعفه .

وقد أخرجه من طريقه أيضاً ابن عدى [٢ / ٣٥٢] ، والعقيلي في الضعفاء
[٢٤٨ / ١] وضعفاه به ، وزاد العقيلي : أن هذا إنما يعرف من كلام عمر بن
الخطاب اهـ .

١٠٣
٦

لكنه لم ينفرد به بل تابعه خصيف عن عكرمة أيضاً أخرجه الخطيب [١٦ / ٧٦]
من طريق إبراهيم بن زياد القرشي عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس به
مرفوعاً : « من أعان على باطل ليدحض بباطله حقاً فقد برى من ذمة الله
وذمة رسوله ، ومن مشى إلى سلطان الله في الأرض ليدله أذل الله رقبته يوم
القيامة مع ما يدخر له من خزي يوم القيامة ، وسلطان الله في الأرض كتاب
الله وسنة نبيه ، ومن استعمل رجلاً وهو يجد غيره خيراً منه وأعلم منه بكتاب
الله وسنة نبيه فقد خان الله ورسوله وجميع المؤمنين » الحديث ، وخصيف
مختلف فيه ، والراوى عنه ضعيف مجهول .

وقد ورد عن ابن عباس من وجه آخر من رواية حمزة النصيبى عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ، أخرجه الطبرانى فى الكبير [١٤ / ١١ ، رقم ١١٢١٦] ، وحمزة متروك منكر الحديث .

وقد دلّسه بعض الرواة فى السند فقال : عن أبى محمد الجزرى حمزة ، فقال الحافظ الهيثمى : لم أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح اهـ . وهو غريب أن يخفى عليه مثله .

وللحديث شاهد من حديث حذيفة أخرجه أبو يعلى فى مسنده :

حدثنا أبو وائل خالد بن محمد البصرى ثنا عبد الله بن بكر السهمى ثنا خلف ابن خلف عن إبراهيم بن سالم عن عمرو بن ضرار عن حذيفة عن النبى ﷺ : « أيما رجل استعمل رجلاً على عشرة أنفس وعلم أن فى العشرة من هو أفضل منه فقد غش الله ورسوله وجماعة المسلمين » (١) .

٨٤١٦ / ٣٢٧٣ - « مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَكَتَمْنَا مَخِيطًا فَمَا فَوْقَهُ كَانَ ذَلِكَ غُلُولًا يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(م . د) عن عدى بن عميرة

قال فى الكبير : وظاهر صنيع المصنف أن ذا مما تفرد به مسلم عن أصحابه والأمر بخلافه ، بل أخرجه بعينه البخارى عن أبى حميد الساعدى ، ولعل المصنف غفل لكون البخارى إنما ذكره فى ذيل خطبة أولها : أما بعد .

١٠٤
٦

قلت : / حديث أبى حميد الساعدى لم يروه البخارى وحده ، بل رواه البخارى ومسلم أيضاً ، ثم هو حديث آخر بلفظ آخر ، وله عند البخارى ألفاظ وكذلك عند مسلم ، ولفظ البخارى فى الحيل [٣٦ / ٩ ، رقم ٦٩٧٩] عن أبى حميد قال : « استعمل رسول الله ﷺ رجلاً على صدقات بنى سليم يدعى ابن اللتبية ، فلما جاء حاسبه ، قال : هذا مالكم وهذا هدية ، فقال رسول

(١) لا يوجد ذكر لمسند حذيفة فى مسند أبى يعلى ، فلعله فى مسنده الكبير ، والله أعلم .

الله ﷻ: فهلا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً، ثم خطبنا فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أما بعد فإني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولأني الله ، فيأتي فيقول : هذا مالكم وهذا هدية [أهديت] لي ، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته ، والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا لقي الله يحمله يوم القيامة ، فلأعرفن أحداً منكم لقي الله يحمل بغيراً له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعرُ ، ثم رفع يده حتى رأى بياض إبطيه يقول : اللهم هل بلغت بصر عيني وسمع أذني .

هذا نص حديث أبي حميد ، فهل يقول إنسان ذو علم أن المصنف غفل عن عزو حديث الترجمة إلى البخاري !؟

٨٤١٧/٣٢٧٤ - « مَنْ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَالَ : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَّ مِنَ الزَّحْفِ » .

(ع) وابن السني عن البراء

قلت : سكت الشارح على هذا الحديث ، قال أبو يعلى :

ثنا عمرو بن الحصين ثنا سعيد بن راشد عن الحسن بن ذكوان عن أبي إسحاق عن البراء به ، وعمرو بن الحصين متروك .

لكنه ورد من وجه آخر ، قال الطبراني في الصغير [٩١/٢ رقم ٨٣٩] (١) :

ثنا محمد بن يعقوب الأهوازي الخطيب ثنا يعقوب أو يوسف القلوسي ثنا على ابن حميد الذهلي ثنا / عمرو بن فرقد القزاز عن عبد الله بن المختار عن أبي إسحاق عن البراء به ، وعمرو بن فرقد ضعيف أيضاً .

١٠٥
٦

(١) رواه بلفظ : « من قال دبر كل صلاة : استغفر الله » .

٨٤٢٤/٣٢٧٥ - «مَنْ اسْتَلْحَقَ شَيْئًا لَيْسَ مِنْهُ حَتَّى اللَّهُ حَتَّ الْوَرَقَ» .

الشاشي والضياء عن سعد

قمت : هكذا في الأصل شيئاً بالشين المعجمة ، وعليه شرح الشارح ، وهو
تصحيح ، وإنما هو : « من استلحق نساً » بالنون وآخره باء موحدة .

كذلك أخرجه الدينوري في المجالسة ، قال :

حدثنا إسماعيل بن إسحاق ثنا يعقوب بن حميد ثنا عبد الله الأموي عن يعقوب
ابن عبد الله بن جعدة بن هبيرة قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول :
سمعت سعد بن أبي وقاص يقول : سمعت رسول الله ﷺ به ، وقد نقلته من
أصل عتيق مسموع على جماعة من الحفاظ .

٨٤٢٥/٣٢٧٦ - «مَنْ اسْتَمَعَ إِلَى آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ
مُضَاعَفَةٌ ، وَمَنْ تَضَلَّ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» .

(حم) عن أبي هريرة

قال في الكبير : قال الحافظ العراقي : وفيه ضعف وانقطاع ، وقال الهيثمي :
فيه عباد بن مسيرة ضعفه أحمد وغيره ، ووثقه ابن معين مرة وضعفه أخرى .

قلت : له طريق آخر ، قال حميد بن زنجويه في الترغيب :

ثنا أيوب الدمشقي ثنا إسماعيل بن عياش ثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن
أبي هريرة به مثله .

٨٤٢٦/٣٢٧٧ - «مَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارَهُونَ صَبَّ
فِي أُذُنِهِ الْآنَكَ ، وَمَنْ أَرَى عَيْنَيْهِ فِي الْمَنَامِ مَا لَمْ تَرَ كَلَّفَ أَنْ يَعْقِدَ
شَعِيرَةً» .

(طب) عن ابن عباس

قال الشارح : وإسناده حسن .

قلت : بل هو صحيح مخرج في صحيح البخاري [٥٤/٩ ، رقم ٧٠٤٢]

بلفظ : « من تحلم » وسيأتى فى حرف ' من ' مع ' التاء ' ، إلا أن
المصنف عزاه هناك للترمذى وابن ماجه ، وغفل عن عزوه للبخارى .
/ وأخرجه أيضاً ابن مردك فى فوائده ، قال :

حدثنا أبو ذر محمد بن يوسف بن عبيد ثنا عباس الدورى ثنا عمر بن حفص
ابن غياث ثنا أبى عن ليث عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس به ولفظه :
« من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون ملأ الله مسامعه من الآنك » .
وقال أبو نعيم فى الحلية [٢٧٦/٦] :

حدثنا أحمد بن إبراهيم بن يوسف ثنا محمد بن يحيى بن منده ثنا أبو كريب ثنا
محمد بن ميمون الزعفرانى عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس به
مختصراً أيضاً : « من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صب فى أذنيه
الآنك » .

وفى الباب عن أبى هريرة ، قال أسلم بن سهل الواسطى بحشل فى تاريخ
واسط [ص ٢٢١] :

حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن معاوية الحداد بلبل ثنا عبد الرحمن بن نافع
عن جده عن أبى هريرة مرفوعاً : « من استمع لحديث قوم وهم له كارهون
صب فى أذنه الآنك ، ومن صور صورة عذب حتى ينفخ فيها الروح وما هو
بنافخ » .

٨٤٢٩/٣٢٧٨ - « مَنِ اسْتَنْجَى مِنَ الرِّيحِ فَلَيْسَ مِنَّا » .

ابن عساكر عن جابر

قلت : ومن قبل ابن عساكر أخرجه أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمى فى
تاريخ جرجان ، قال :

أخبرنا أبو أحمد بن عدى ثنا على بن إسحاق أبو الحسن الموصلى بجرجان ثنا
محمد بن أحمد بن الصلت البغدادى بمصر ثنا محمد بن زياد بن زيار ثنا شرفى

ابن قظامى عن أبى الزبير عن جابر به ، وشرقى كذبوه .
٣٢٧٩ / ٨٤٣٠ - « مَنْ اسْتَوْدَعَ وَدِيعَةً فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ » .

(ه . هق) عن ابن عمرو

قال الشارح : قال مخرجه البيهقى : ضعيف .

وزاد فى الكبير : وقال ابن حجر : فيه المثني بن الصباح وهو متروك .

قلت : فيه مؤاخذه على المصنف والشارح .

أما المصنف فإن البيهقى لم يخرج به هذا اللفظ وإنما ذكره معلقاً فلا يصح أن يعزى إليه .

وأما الشارح فمن جهات ، أحدها : قوله : ثم قال مخرجه البيهقى : ضعيف ، والبيهقى لم يخرج كما قلنا .

ثانيها : أن البيهقى / لم ينص على ضعف هذا الحديث [٢٨٩/٦] بل أسند
عن على وابن مسعود رضى الله عنهما أنهما قالوا : « ليس على مؤتمن ضمان » ،
قال : وروينا عن شريح : « ليس على المستودع غير المغل ضمان » ، قال :
وروى فى ذلك حديث مسند بإسناد ضعيف .

١٠٧
٦

ثم أسند من طريق يزيد بن عبد الملك عن محمد بن عبد الرحمن الحجبي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رسول الله ﷺ قال : لا ضمان على مؤتمن » ، ثم قال : وروى ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : « من استودع ودية فلا ضمان عليه » اهـ . فما أسنده ولا نص على ضعفه كما ترى .

ثالثها : نقله عن الحافظ أنه قال : فيه المثني بن الصباح وهو متروك ، يوهم أن البيهقى خرجه وأن فى سنده أيضاً المثني ، والحافظ لم يقل ذلك وإليك نصه :
حديث : « من أودع ودية فلا ضمان عليه » ، ابن ماجه عن عمرو بن شعيب

عن ابيه عن جده ، وعيه المثنى بن الصباح وهو متروك ، وتابعه ابن لهيعة فيما ذكره البيهقي اهـ .

فالحافظ خص ابن ماجه بوجود المثنى بن الصباح فى سنده ، ولم يعز متابفة ابن لهيعة لتخريج البيهقى كما فعل المصنف ، بل قال : فيما ذكره البيهقى ، والذكر غير التخريج كما هو معلوم ، وكأنه لم يستحضر من أخرج متابفة ابن لهيعة ، وهى عند ابن حبان فى الضعفاء فى ترجمة عمرو بن شعيب لا فى ترجمة ابن لهيعة كما قال الزيلعى ، وكلام ابن حبان يطول ، أما سنده فقال : [٧٣ / ٢]

حدثنا أحمد بن على بن المثنى هو أبو يعلى الموصلى ثنا كامل بن طلحة الجحدرى ثنا ابن لهيعة ثنا عمرو بن شعيب به .

٨٤٣٤ / ٣٢٨٠ - « مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ » .

(د) عن أبى سعيد

قال فى الكبير : رمز لحسنه ، وفيه عطية بن سعد العوفى وهو ضعيف ، وأعلسه أبو حاتم والبيهقى وعبد الحق وابن القطان بالضعف والاضطراب ، ومن ثم رمز المصنف لضعفه ، لكن أخرجه الترمذى فى العلل الكبرى وحسنه ، / وأقره عليه الحافظ ابن حجر فكان ينبغى للمصنف عزوه إليه .

قلت : فيه أمور ، الأول : الحديث أخرجه أبو داود [٣ / ٢٧٤ ، رقم ٣٤٦٨] وابن ماجه [٢ / ٧٦٦ ، رقم ٢٢٨٣] معاً ، والمصنف عزاه لأبى داود وحده ، فلم يستدرك الشارح عليه .

الثانى : قول الشارح أولاً : رمز المصنف لحسنه ، ثم قوله : ومن ثم رمز المصنف لضعفه ، لا يخفى ما فيه مما ينبغى أن يسأل الله السلامة منه .

الثالث : قوله : لكن أخرجه الترمذى فى العلل الكبرى وحسنه فكان ينبغى

للمصنف عزوه إليه هدرمة فارغة ، فإن الترمذى أخرجه (١) من نفس الطريق المذكور عند أبي داود وابن ماجه والدارقطنى [٤٥ / ٣] والبيهقى [٣٠ / ٦] وغيرهم ممن خرج هذا الحديث ، وقال الترمذى بعد أن أخرجه من الوجه المذكور : لا أعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، وهو حديث حسن اهـ .

وإنما حسنه لأن عطية العوفى ليس بشديد الضعف أو متهم ، بل هو ممن يكتب حديثه ، وغالب ضعفه ناشىء من مذهبه وهو التشيع إلا ما وصفه به بعضهم من التلليس .

فائدة

١٠٩
/ ٦

قال ابن أبى حاتم فى العليل [٣٨٧ / ١ ، رقم ١١٥٨] : سألت أبى عن حديث رواه أبو بلدر شجاع بن الوليد عن زياد بن خيثمة عن سعد الطائى عن عطية عن أبى سعيد مرفوعاً : « من أسلم فى شىء فلا يصرفه إلى غيره » ، قال أبى : إنما هو سعد الطائى عن عطية عن ابن عباس قوله ... اهـ .

ولما أخرجه البيهقى قال [٣٠ / ٦] : والاعتماد على حديث النهسى عن بيع الطعام قبل أن يستوفى ، فإن عطية العوفى لا يحتج به اهـ .
وقال عبد الحق فى الأحكام : عطية العوفى لا يحتج به وإن كان الجللة قد رووا عنه اهـ .

فلم أر فى كلامهم تعليقه بالاضطراب ، ولا رأيت فى إسناده اضطراب إلا أن ابن ماجه أخرجه عن محمد بن عبد الله بن تمير :

ثنا شجاع بن الوليد ثنا زياد بن خيثمة عن سعد عن عطية عن أبى سعيد به .
ثم أخرجه عن عبد الله بن سعيد :

ثنا شجاع بن الوليد بسنده فقال : ثنا زياد بن خيثمة عن عطية عن أبى سعيد ، لم يذكر سعداً بين زياد وعطية ، وهذا ليس باضطراب ، بل هو وهم من عبد الله ابن سعيد فيما أرى والله أعلم .

(١) انظر العليل الكبرى للترمذى (١ / ٥٢٤ ، رقم ٢٠٧) .

٨٤٣٥ / ٣٢٨١ - «مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدِيهِ رَجُلٌ وَجِبَّتْ لَهُ الْجَنَّةُ» .

(طب) عن عقبة بن عامر

قال فى الكبير : وكذا رواه الطبرانى فى الأوسط ، الجميع من حديث محمد ابن معاوية النيسابورى عن الليث عن يزيد بن أبى حبيب عن مرثد عن عقبة ، قال الهيثمى : فيه محمد بن معاوية النيسابورى ضعفه الجمهور ، وقال ابن معين : كذاب وبقية رجاله ثقات اهـ . وقال ابن حجر : رواه ابن عدى من وجهين ضعيفين ، وهو من أحدهما عن الطبرانى والدارقطنى اهـ . وفى الميزان : محمد بن معاوية كذبه الدارقطنى وابن معين وغيرهما ، وقال مسلم والنسائى : متروك ، ثم أورد له هذا الخبر وقال : هذا منكر جداً ، تفرد به ابن معاوية ، وقال ابن معين : لا أصل لهذا الحديث ، ومن ثم أورده ابن الجوزى فى الموضوعات وتعبه المؤلف بأن له متابعات فى مسند الشهاب .

قلت : فيه من عجره وبجره أمور ، الأول : قوله : وكذا فى الأوسط ، يوهم أنه ما أخرجه إلا فيهما ، / مع أنه أخرجه فى الثلاثة (١) كما عزاه له الحافظ الهيثمى الذى نقل الشارح كلامه .

الثانى : قوله : الجميع من حديث محمد بن معاوية إلى آخره كلام مضحك ، فكأنه نزل الكتابين الذين هما لرجل واحد منزلة رجال متعددين .

الثالث : قد حرف كلام الهيثمى وحذف منه وزاد فيه ، ولفظه : رواه الطبرانى فى الثلاثة ، وفيه محمد بن معاوية النيسابورى وثقه أحمد وضعفه أكثر الناس ، قال يحيى بن معين : كذاب اهـ .

فحذف منه قوله : وثقه أحمد ، وزاد فيه : وبقية رجاله ثقات .

الرابع : قوله : وقال ابن حجر : رواه ابن عدى من وجهين ... إلخ عجيبة من العجائب ، فالحافظ ما ذكر هذا الحديث ولا تكلم عليه ، وإنما تكلم على

(١) انظر المعجم الكبير (١٧ / ٢٨٥ ، رقم ٧٨٦) ، والصغير (١ / ٢٦٧ ، رقم ٤٣٩) .

حديث : « من أسلم على يديه رجل فولأوه له » ، ولفظه في « الدراية في تخريج أحاديث الهداية » في الكلام على حديث : « سئل رسول الله ﷺ عن رجل أسلم على يدي آخر ووالاه ، فقال : هو أحق الناس به محياه ومماته » .
وفي الباب عن أبي أمامة أخرجه ابن عدي من وجهين ضعيفين ، وهو من أحدهما عند الطبراني والدارقطني ولفظه : « من أسلم على يديه رجل فولأوه له ... إلخ » .

الخامس : قوله : وفي الميزان محمد بن معاوية كذبه الدارقطني وابن معين وغيرهما ، وقال مسلم والنسائي : متروك كذب وتحريف ، وإليك عبارة الذهبي [٤/٤٤ ، رقم ٨١٨٨] :

محمد بن معاوية النيسابوري الذي يحدث عن الليث بن سعد وجماعة ، كذبه الدارقطني ، وهو محمد بن معاوية بن أعين الهلالي يكنى أبا علي ، جاور بمكة ، يروي عن حماد بن سلمة وسليمان بن بلال ، حدث عنه أبو حاتم ومطين وبهلول بن إسحاق ومحمد بن علي الصائغ وخلق ، قال ابن معين : كذاب ، وقال أبو زرعة : كان شيخاً صالحاً ، إلا أنه كلما لقن تلقن ، وقال حرب الكرماني : كُتبت عنه ، وكان سلمة بن شبيب مستمليه ، وقال النسائي : متروك ثم ذكر له أحاديث اهـ .

فزاد الشارح : أن مسلماً قال : متروك ، ولم يذكر الذهبي مسلماً (١) ، وزاد قوله : / وغيرهما ، بعد قوله كذبه الدارقطني وابن معين ، ولم يذكر الذهبي مكذباً له غيرهما .

السادس : قوله : وتعقبه المؤلف بأن له متابعات في مسند الشهاب ، وهذا أيضاً باطل فإن الحديث ليس لراويه في مسند الشهاب إلا متابعة واحدة [١/٢٢٨ ، رقم ٤٧٢] .

السابع : أن المؤلف لم يقتصر على ما عزاه إليه الشارح محرراً ، بل قال : نقل (١) قد ذكر الذهبي مسلماً ، وقال : قال مسلم والنسائي : متروك .

بعضهم أن أحمد وثق محمد بن معاوية هذا ، وقال أبو زرعة : كان شيخاً صالحاً إلا أنه كان كلما لقن يتلقن ، وله متابع جليل أخرجه القضاعى فى مسند الشهاب ، ثم ذكره وهو من رواية سعيد بن كثير بن عفير عن الليث بن سعد به ، ثم قال : وسعيد أحد الأئمة الثقات ، أخرج له الشيخان اهـ .
بهذا تعقب المؤلف لا ما دلسه الشارح ، وانظر مستخرجنا على مسند الشهاب .
٨٤٣٧/٣٢٨٢ - « مَنْ أَسْلَمَ عَلَيَّ شَيْءٌ فَهُوَ لَهُ » .

(عد . حق) عن أبى هريرة

قال فى الكبير : ظاهر صنيع المصنف أن مخرجه ابن عدى خرجه وسلمه والأمر بخلافه ، بل قال : ياسين بن الزيات : أحد رواته عن الزهرى متروك . قلت : فيه أمور ، أحدها : أن ابن عدى ليس له هذا المصنف الذى يعزو إليه المؤلف وغيره فى الأحكام حتى يقر الحديث أو يتعقبه ، بل مصنفه هذا فى الرجال الضعفاء والكلام عليهم ، والأحاديث إنما يخرجها فى ترجمة الراوى ليستدل بها على ضعفه ، أو لذكر علتها وخطئه - أعنى الراوى المترجم فيها - ونحو ذلك ، فلا معنى لكونه يقر الحديث أو يتعقبه أصلاً ، والشارح يعلم هذا يقيناً .

ثانيها : قوله : ياسين الزيات أحد رواته عن الزهرى ، يفيد أن الحديث رواه عن الزهرى جماعة أحدهم ياسين بن معاذ الزيات ، والواقع أنه لم يروه عن / الزهرى إلا هو ، فصواب العبارة أن يقول : ياسين الزيات رواه عن الزهرى .
ثالثها : المصنف عزا الحديث لابن عدى والبيهقى فى السنن ، وهو كتاب مصنف فى الأحكام وصاحبه يتعقب الأحاديث غالباً ، وقد فعل ذلك فى هذا الحديث ، فلو وفق الشارح لرشده لقال : البيهقى بدل ابن عدى .

قال البيهقى [١١٣ / ٩] - وقد أخرج من طريق ابن عدى - :

ثنا محمد بن خريم ثنا هشام ثنا مروان بن معاوية ثنا ياسين بن معاذ الزيات عن

الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به ما نصه : ياسين بن معاذ الزيات كوفي ضعيف جرحه يحيى بن معين والبخارى وغيرهما من الحفاظ ، وهذا الحديث إنما يروى عن ابن أبي مليكة عن النبي ﷺ مرسلأ ، وعن عروة عن النبي ﷺ مرسلأ .

٨٤٣٩/٣٢٨٣ - « من أشاد على مسلم عورة يشينه بها بغير حق شانه الله بها في النار يوم القيامة » .

(هب) عن أبي ذر

قال في الكبير : وفيه كما قال الحافظ العراقي : عبد الله بن ميمون ، فإن لم يكن القداح وإلا فهو متروك اهـ . ورواه عنه الحاكم وصححه ، وضعفه الذهبي بأن سنده مظلم ، وبه يعرف ما في رمز المصنف لحسنه .

قلت : عبد الله بن ميمون القداح ممن تكلم فيه الحاكم ، وقال : إنه روى عن عبيد الله بن عمر أحاديث موضوعة ، فلو كان هو المذكور في السند لما قال الحاكم : إنه صحيح الإسناد ، فالظاهر أنه غيره ، فإن في الرواية عن اسمه عبد الله بن ميمون جماعة ، وفيهم ممن هو في طبقة القداح اثنان أو ثلاثة متقاربون ، إلا أن المذكور في سند هذا الحديث أقدم من القداح لأنه روى هذا الحديث عن موسى بن مسكين عن أبي ذر ، وموسى لم أجده وأبو ذر قديم الوفاة ، والقداح يروى عن جعفر الصادق فهو متأخر عنه والله أعلم .

وكيفما كان فالحديث له شاهد من حديث أبي / الدرداء مرفوعاً : « من ذكر أمراً بشيء ليس فيه ليعيبه به حبه الله في نار جهنم حتى يأتي بنفاد ما قال فيه » ، رواه الطبراني بسند قال الحافظ المنذرى : إنه جيد .

فحديث صححه الحاكم وورد معناه بسند جيد ، أقل أحواله أن يكون حسناً كما قال المصنف .

٣٢٨٤ / ٨٤٤٠ - « مَنْ أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَلْعَنُهُ ،
وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ » .

(م . ت) عن أبي هريرة

قلت : تحرف في الشرح الصغير رمز الترمذى برمز أبي داود ، والواقع أنه لم
يخرجه أبو داود ، وإنما خرجه الترمذى ، وأخشى أن يكون التحريف من
الشارح نفسه .

والحديث أخرجه أيضاً أحمد [٢ / ٢٥٦ ، رقم ٥٠٥]^(١) وأبو نعيم في الحلية ،
وفي تاريخ أصبهان ، والثقفى في الثقفيات ، قال :

حدثنا عثمان بن أحمد بن إسحاق البرجى ثنا محمد بن عمر بن حفص ثنا
أبو بكر بن إسحاق بن إبراهيم النهشلى شاذان ثنا يعلى بن الصلت عن الصلت
ابن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به .

وقال أبو نعيم في التاريخ [١ / ١٢٣] :

ثنا أحمد بن إسحاق ثنا أحمد بن بندار الجبال ثنا عبد الله بن محمد بن يحيى
ابن أبي بكير ثنا يحيى بن أبي بكير ثنا سفيان الثوري عن أيوب السختياني عن
ابن سيرين عن أبي هريرة به .

أما في الحلية فرواه من وجه آخر من طريق ابن شوذب عن محمد بن عمرو
عن أبي سلمة عن أبي هريرة به .

٣٢٨٥ / ٨٤٤١ - « مَنْ أَشَارَ بِحَدِيدَةٍ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُرِيدُ قَتْلَهُ
فَقَدْ وَجَبَ دَمُهُ » .

(ك) عن عائشة

قال الشارح : وفيه مجهول ، وبقيته ثقات .

(١) خرجه بلفظ : « الملائكة تلعن أحدكم إذا أشار » .

وقال في الكبير : ورواه أحمد عن علقمة بن أبي علقمة عن أخيه عن عائشة ،
قال الهيثمي : وأخوه علقمة ، لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات .

قلت : فيه أمران ، أحدهما : قوله في الصغير : وفيه مجهول خطأ فاحش
نبهنا عليه مراراً وذلك أنه يجعل قول الهيثمي : وفيه فلان لم أعرفه ، دليلاً
على كون ذلك الراوى مجهولاً ، ولا يلزم من عدم معرفة الهيثمي إياه أن
يكون / مجهولاً كما هو الواقع هنا كما ستعرفه .

ثانيهما : تحرف على الحافظ الهيثمي سند الحديث ، أو وقع ذلك منه سهواً ، فإن
الحديث من رواية علقمة بن أبي علقمة عن أمه لا عن أخيه ، كذلك هو ثابت
في مسند أحمد ومشكل الآثار للطحاوي ومستدرک الحاكم ، وأمّه معروفة اسمها
مرجانة ، وهي تابعة ثقة وثقها العجلي وابن حبان ، واحتج به البخاري ومسلم ،
ولذلك قال الحاكم في الحديث : صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي .

قال أحمد [٢٦٦ / ٦] :

ثنا عبيد بن قرة ثنا سليمان بن بلال عن علقمة عن أمه في قصة ذكرها ، فقالت
عائشة : « سمعت رسول الله ﷺ يقول » وذكرته .

وقال الطحاوي في مشكل الآثار [٣ / ٣٢٣ ، رقم ١٢٨٧] :

ثنا إسماعيل بن إسحاق الكوفي ثنا سعيد بن أبي مريم حدثني سليمان بن بلال
حدثني علقمة عن أمه عن عائشة به .

وقال أيضاً [٣ / ٣٢٣ ، رقم ١٢٨٨] :

حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح ثنا سعيد بن كثير بن عفير ثنا سليمان بن بلال
عن علقمة بن أبي (١) علقمة عن أمه عن عائشة به .

(١) في مطبوع من مشكل الآثار (م) .

وقد جوده الحاكم وذكره على وجهه فقال [١٥٨/٢ ، رقم ٢٦٦٩] :

أخبرنا بكر بن محمد الصيرفي بمرورنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي ثنا سعيد بن أبي مريم أنبأنا سليمان بن بلال عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه أن غلاماً كان لبابي ، وكان بابي يضربه في أشياء ويعاقبه ، وكان الغلام يعادى سيده فباعه ، فلقية الغلام يوماً ، ومع الغلام سيف ، وذلك في إمرة سعيد ابن العاص ، فشهر العبد على بابي السيف وتفلت به عليه ، فأمسكه الناس عنه فدخل بابي على عائشة رضي الله عنها فأخبرها بما فعل ، فقالت عائشة : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : من أشار بحديدة إلى أحد من المسلمين يريد قتله فقد وجب دمه ، قالت : فخرج بابي من عندها فذهب إلى سيد العبد الذي ابتاعه منه فاستقاله فأقاله ، فرده إليه ، فأخذه بابي فقتله » .

١١٥

٨٤٤٤/٣٢٨٦ - « / مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ وَفِيهِ دَرَاهِمٌ حَرَامٌ حَرَّمَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً مَا دَامَ عَلَيْهِ » .

(حم) عن ابن عمر

قال في الكبير : قال العراقي : سنده ضعيف جداً ، وقال الحافظ الهيثمي : هاشم لم أعرفه وبقية رجاله وثقوا ، على أن بقية مدلس ... إلخ . قلت : للحديث طريق آخر من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر به مثله ، لكنه من رواية عبد الله بن أبي علاج ، وقد اتهمه ابن حبان بالوضع ، قال ابن حبان [٣٨/٢] :

أخبرنا علي بن أحمد الجواربي بواسط ثنا أبي وعمي قالوا : حدثنا عبد الله بن أبي علاج عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ فِي ثَمَنِهِ دَرَاهِمٌ حَرَامٌ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً مَا دَامَ عَلَيْهِ » ، ثم وضع ابن عمر أصبعيه وقال : صُمَّتَا إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ وَلَا ثَلَاثًا ، قال ابن حبان : وهذا ليس من حديث رسول الله ﷺ ولا ابن عمر رواه ولا نافع حدث به ولا مالك ذكره ، وإنما هو المشهور

من حديث الشاميين من رواية بقرية بن الوليد بإسناد واه :

أخبرنا عمران بن موسى بن مهرجان بمكة ثنا عتبة ثنا بقرية ثنا يزيد بن عبد الله الجهنسي عن أبي جعونة عن هاشم الأوقص عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وهذا إسناد شبه لا شيء اهـ .

٨٤٤٥ / ٣٢٨٧ - « مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا فَأَقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ ذَلِكَ الذَّنْبِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ » .

(حم) والضياء عن خزيمة بن ثابت

قال في الكبير على قوله فهو كفارته : ولفظ رواية أحمد : « كفارة له » ، زاد البخاري في التوحيد : « وطهوره » ، ثم قال بعد عزوه : قال الترمذي في العلل : سألت عنه محمداً - يعنى البخارى - فقال : هذا حديث فيه اضطراب وضعف جداً ، وقال ابن الجوزى : قال ابن حبان : هذا ليس من حديث رسول الله ﷺ .

قلت : / انظر إلى هذا وتعجب ، فينما هو يحكى عن البخارى أن الحديث مضطرب وضعيف جداً ، إذ يقول في شرح الحديث : زاد البخارى في التوحيد : « وطهوره » ، كأن البخارى خرج في صحيحه ، فهكذا الغفلة وإلا فلا .

والحديث خرج جماعه منهم البخارى فى التاريخ الكبير [٣ / ٢٠٦ ، ٢٠٧] ، وذكر اضطرابه ، ولفظه : خزيمة بن معمر الخطمى : « أن امرأة رجعت فقال النبى ﷺ : هذا كفارة ذنبها » قاله إبراهيم بن المنذر عن معن عن منظور بن محمد عن أبيه عن خزيمة (١) ، وقال : روح عن أسامة بن زيد عن محمد بن المنكدر عن ابن خزيمة ابن ثابت عن أبيه عن النبى ﷺ . حدثنى إبراهيم بن المنذر قال : حدثنا ابن نافع قال : حدثنى أسامة بن زيد عن

(١) فى المطبوع من التاريخ الكبير «حذيفة» .

محمد بن المنكدر عن يزيد بن خزيمة بن ثابت عن أبيه أن النبي ﷺ قال :
« من أصاب حدا ثم أقيم عليه الحد كفر الله عنه ذلك الذنب » ، حدثني ابن أبي
أويس عن ابن أبي حازم عن أسامة بن زيد أنه بلغه عن بكير ابن عبد الله بن
الأشج عن محمد بن المنكدر أنه أخبره أن خزيمة بن ثابت أخبر عن النبي ﷺ
قال : « القتل كفارة » اهـ .

وقال محمد بن يحيى الذهلي في جزئه :

ثنا روح بن عبادة عن أسامة بن زيد عن محمد بن المنكدر عن ابن خزيمة بن
ثابت عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « من أصاب ذنبا أقيم عليه الحد في
ذلك فهو كفارة » .

وقال أسلم بن سهل الواسطي في تاريخ واسط [ص ٢٣٧] : حدثنا عبد الله
بن إسحاق ثنا روح بن عبادة به مثله .

ورواه الخطيب [١٩٨ / ٥] في ترجمة أحمد بن هشام بن حميد من روايته
عن محمد بن الجهم السمرى عن روح بن عبادة به .

وخالفه المنكدر بن محمد بن المنكدر أيضاً ، فقال : عن أبيه عن خزيمة بن
معمر الأنصاري ، أخرجه ابن شاهين وابن السكن في الصحابة ، وقال : تفرد
به المنكدر وهو ضعيف .

٨٤٤٦ / ٣٢٨٨ - « مَنْ أَصَابَ مَالاً مِنْ نَهَائِشِ أَذْهَبَهُ اللَّهُ فِي نَهَابِرِ »

ابن النجار عن أبي سلمة الحمصي

قلت : الحديث خرجه / الرامهرمزي في الأمثال قال [ص ٢٥٦ ، رقم ١٣٧] : ١١٧

حدثنا موسى بن زكريا ثنا عمرو بن الحصين ثنا محمد بن عبد الله بن علانة ثنا
أبو سلمة الحمصي به .

ومن طريق الرامهرمزي خروجه القضاعى فى مسند الشهاب [٢٧١/١ ، ٢٧٢ ،
رقم ٤٤١ ، ٤٤٢] وهبة الله ابن المبارك السقطى فى معجمه .

ومن طريق الثانى خروجه ابن النجار الذى عزاه إليه المصنف ، فالمخرج الأول
لهذا الحديث هو الرامهرمزي وهو ضعيف كما ذكره الشارح ، وانظر مستخرجنا
على مسند الشهاب .

٨٤٤٧/٣٢٨٩ - « مَنْ أَصَابَ مِنْ شَيْءٍ فَلْيَلِزْمَهُ » .

(ه) عن أنس

قال فى الكبير : رواه ابن ماجه من حديث فروة بن يونس عن أنس ، قال
الزمخشري : وفروة تكلم فيه الأزدي ، وقال غيره : نسب إلى الضعف
والوضع اهـ . لكن رواه عنه البيهقي والقضاعى بلفظ : « من رزق » بدل
« أصاب » وهو يعضده .

قلت : هذا باطل ، فإن البيهقي والقضاعى خرجه أيضاً من طريق فروة بن
يونس المذكور ، فكيف تعضده روايتهما من نفس طريقه ، ثم إنه لم يروه عن
أنس كما زعم الشارح ، بل رواه عن هلال بن جبير مولى أنس عن أنس ، قال
القضاعى [٢٣٨/١ ، رقم ٣٧٥] :

أخبرنا هبة الله بن إبراهيم الخولاني أنا علي بن الحسين الأنطاكي أنا الحسين
ابن محمد الحراني أنا أبو الخطاب الحساني ثنا أبو بحر ثنا فروة بن يونس ثنا
هلال ابن جبير مولى أنس بن مالك عن أنس به .

وقال ابن ماجه [٧٢٦/٢ ، رقم ٢١٤٧] والدولابي فى الكنى كلاهما :

حدثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن عبد الله ثنا فروة بن يونس عن هلال بن
جبير عن أنس به .

نعم له شاهد من حديث عائشة أخرجه أحمد وابن ماجه [٧٢٦/٢ ، رقم

[٢١٤٨] والبخارى فى التاريخ الكبير [٨ / ٢٠٦] ^(١) من طريق نافع - وليس هو مولى ابن عمر - عن عائشة مرفوعاً : « إذا سبب الله لأحدكم رزقاً من وجه فلا يدعه حتى يتغير له أو يتنكر له » .

وانظر " وشى الإهاب " لنا .

١١٨
٦
٨٤٤٨ / ٣٢٩ - « مَنْ أَصَابَ حَدَا فَعُجِّلَ عُقُوبَتُهُ فِي الدُّنْيَا فَاللَّهُ أَعْدَلُ مِنْ / أَنْ يَثْنَى عَلَى عَبْدِهِ الْعُقُوبَةَ فِي الْآخِرَةِ ، وَمَنْ أَصَابَ حَدَا فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَاللَّهُ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَعُودَ فِي شَيْءٍ قَدْ عَفَا عَنْهُ » .

(ت . ه . ك) عن على

قلت : أخرجه أيضاً ابن أبى الدنيا فى حسن الظن بالله عن محمد بن الحسين [ص ٥٣ ، رقم ٥٢] :

ثنا حجاج بن محمد ثنا يونس بن إسحاق عن أبى إسحاق عن أبى جحيفة عن على عليه السلام به .

وقال الطحاوى فى مشكل الآثار [٥ / ٤٢٣ ، رقم ٢١٨١] : حدثنا عبد الملك ابن مروان الرقى ثنا حجاج بن محمد به .

وقال المهروانى فى المهروانات :

أخبرنا أبو محمد عبد الله بن عبيد الله بن يحيى البيهقى ثنا الحسين بن إسماعيل المحاملى ثنا فضل بن سهل ثنا حجاج بن محمد به .

قال الخطيب : هذا حديث غريب من حديث أبى جحيفة عن على ، ومن رواية أبى إسحاق عن أبى جحيفة ، لا أعلم رواه سوى يونس بن أبى إسحاق عن أبيه .

(١) رواه من طريق فروة بن يونس ، عن هلال بن جبير ، عن أنس مرفوعاً بلفظ : « من أصاب فى شيء فليزمه » .

قلت : وقد رواه يونس بن أبى إسحاق مرة أخرى عن أبى حنيفة عن حدثه
 عن على عليه السلام ، أخرجه أبو بكر محمد بن عبد الباقي فى مسند أبى
 حنيفة عن هبة الله بن المبارك الحنبلى عن إسماعيل بن يحيى بن الحسين عن
 لحسن السغدادي عن أبى بكر بن مالك القطيفى عن عبد الله بن أحمد بن
 حنبل عن أبيه عن أبى شجاع عن يونس بن أبى إسحاق عن أبى حنيفة .
 وهذا السند عندى مركب مفتعل ، وما أرى أحمد بن حنبل أدرك أبى شجاع ،
 ولا يونس بن أبى إسحاق روى عن أبى حنيفة ، فإن يونس أكبر منه وإن مات
 بعده ، والله أعلم .

٨٤٤٩ / ٣٢٩١ - « مَنْ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ فَأَنْزَلَهَا بِالنَّاسِ لَمْ تُسَدَّ فَاقَتُهُ وَمَنْ
 أَنْزَلَهَا بِاللَّهِ أَوْشَكَ لَهُ بِالْغِنَى ، إِمَّا بِمَوْتِ آجَلٍ أَوْ غِنَى عَاجِلٍ » .

(حم . د . ك) عن ابن مسعود

قلت : أخرجه أيضاً ابن المبارك فى الزهد [ص ٣٤ ، رقم ١٣٢]^(١) ،
 والترمذى فى الجامع [٤ / ٥٦٣ ، رقم ٢٣٢٦]^(٢) ، والدولابى فى الكنى
 [١ / ٩٦ ، ٩٨ ، ١٥٩] ، وابن أبى الدنيا فى الفرج ، وأبو نعيم فى الحلية [٨
 / ٣١٤]^(٣) ، وانظر أسانيدهم ومتونهم فى " وشى الإهاب " .

٨٤٥٠ / ٣٢٩٢ - « مَنْ أَصَابَهُ غَمٌّ أَوْ هَمٌّ أَوْ سَقَمٌ أَوْ شِدَّةٌ فَقَالَ : اللَّهُ
 رَبِّى لَا شَرِيكَ لَهُ ، كَشَفَ ذَلِكَ عَنْهُ » .

(طب) عن أسماء بنت عميس

قال فى الكبير : ورواه عنها أيضاً أحمد باللفظ المزبور ، فالإضراب عنه / لا

١١٤

٦

^(١) وهو من زيادات نعيم بن حماد على ما رواه المروزى عن ابن المبارك .

^(٢) روى حفظ : « من نزلت به فاقة ، فأنزلها بالناس . . . » .

^(٣) رواه لفظ : « من نزلت به حاجة فأنزلها بالناس . . . » .

ينبغي ، ثم إن فيه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ، قال الذهبي : ضعفه أبو مسهر ، ووثقه جمع .

قلت : فيه أمور ، الأول : قوله رواه أحمد باللفظ المزبور كذب ، قال أحمد [٦ / ٣٦٩] :

حدثنا وكيع ثنا عبد العزيز ثنا هلال مولانا عن [ابن] عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن جعفر عن أمه أسماء بنت عميس قالت : « علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولها عند الكرب : الله ربي لا أشرك به شيئاً » ، هذا لفظ أحمد وهو لا يدخل في كتاب المصنف على اصطلاحه لأنه غير قوله من لفظ النبي ﷺ ، كرواية الطبراني ، فقوله : باللفظ المزبور كذب لا خفاء به .

الثاني : ولو كان هذا الاستدراك صحيحاً لكان أولى الناس بأن يستدرك عليه هو الشارح ، إذ عزا هذا الحديث لأحمد وهو في سنن أبي داود وابن ماجه ، وقد نقل هو مسواً أن الحديث إذا كان في أحد الكتب الستة لا يعزى إلى غيرها ، قال أبو داود [٢ / ٨٨ ، رقم ١٥٢٥] :

حدثنا مسدد حدثنا عبد الله بن داود عن عبد العزيز بن عمر عن هلال عن عمر ابن عبد العزيز عن ابن جعفر عن أسماء بنت عميس قالت : « قال لي رسول الله ﷺ : ألا أعلمك كلمات تقولينهن عند الكرب - أو في الكرب : الله الله ربي لا أشرك به شيئاً » .

قال أبو داود : هذا هلال مولى عمر بن عبد العزيز .

وقال ابن ماجه [٢ / ١٢٧٧ ، رقم ٣٨٨٢] :

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر (ح)

وحدثنا علي بن محمد ثنا وكيع جميعاً عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز حدثني هلال مولى عمر بن عبد العزيز به بلفظ : « علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن عند الكرب : الله الله ربي لا أشرك به شيئاً » .

الثالث : أنه سبق للمؤلف أن ذكره في حرف الألف بلفظ : « ألا أعلمك »
وعزاه لأحمد وأبي داود وابن ماجه .

الرابع : عبارة الذهبي : عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي ،
وثقه جماعة ، وضعفه أبو مسهر وحده .

١٢٠

الخامس : هذا اللفظ الذي عزاه المؤلف للطبراني ليس هو من طريق / عبد العزيز
ابن عمار كما زعم الشارح^(١) ، بل هو من وجه آخر [٢٤ / ١٥٤ ، رقم ٣٩٦]
من طريق مجمع بن يحيى عن أبي الغريب بن صعب عن أسماء بنت عميس .
ومن هذا الوجه أخرجه الدولابي في الكنى [٢ / ٨٠] :

حدثني إبراهيم بن الجنيد الختلي ثنا قيس بن حفص ثنا عبد الواحد بن زياد
حدثني مجمع بن يحيى الأنصاري حدثني أبو الغريف بن صعب أو صعب
العنزي قال : سمعت أسماء بنت عميس تقول : « سمعت رسول الله ﷺ
بأذني هاتين يقول : من أصابه هم أو غم أو سقم أو شدة أو لأواء فقال : الله
ربي لا شريك له فإنه يكشف عنه » .

٣٢٩٣ / ٨٤٥١ - « مَنْ أَصْبَحَ وَهُوَ لَا يَهْمُ بِظُلْمِ أَحَدٍ غُفِرَ لَهُ مَا
اجْتَرَمَ » .

ابن عساكر عن أنس

قال في الكبير : رواه ابن عساكر من طريق عنبة بن عبد الرحمن عن إسحاق
ابن مرة عن أنس ، رمز المصنف لحسنه ، وإسحاق قال في الميزان عن الأزدى :
متروك الحديث وساق له في اللسان هذا الحديث ، ثم قال : عنبة ضعيف
جداً ، وأعاد في اللسان في ترجمة عمار بن عبد الملك ، وقال : أتى عن بقية

(١) قد رواه الطبراني في الكبير عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز كما قال الشارح
(٢٤ / ١٣٥ ، رقم ٣٦٣) .

بمعجائب منها هذا الخبر ، ورواه عنه أيضاً الديلمي والمخلص والبعغوي وابن أبي الدنيا ، قال الحافظ العراقي : وسند الحديث ضعيف .

قلت : فيه أمور ، الأول : قوله : رمز المصنف لحسنه كذب لا أصل له ، فإن المصنف رمز لضعفه كما في النسخ المتعددة ، ولا يعقل أن يرمز لحسنه .

الثاني : قوله : وساق له في اللسان هذا الحديث وقال : عنبسة ضعيف جداً ، كلام لا يفهم كما ينبغي لأنه في سياق الكلام على تضعيف الحديث بإسحاق بن مرة ، ثم ذكر أنه قال : عنبسة ضعيف جداً ، فلا يفهم هل الحديث علمته هذا أو هذا ؟ والواقع أن الذهبي قال : إسحاق بن مرة عن أنس ، قال أبو الفتح الأزدي : متروك الحديث اهـ .

١٢١
٦
 زاد الحافظ قوله : ثم أخرج يعنى الأزدي له من طريق عنبسة بن/ عبد الرحمن عنه عن أنس مرفوعاً ، فذكر الحديث ثم قال : وعنبسة ضعيف جداً اهـ .

فكان الحافظ يقول : لا يتحتم أن يكون إسحاق بن مرة ضعيفاً لأجل روايته هذا الحديث لأن عنبسة شيخه الذي حدثه به ضعيف جداً ، فقد تكون العلة منه ، ويكون إسحاق بريئاً ما لم يثبت له شيء آخر يدل على ضعفه ، مع كون الرجال قبله وبعده كلهم ثقات حتى تنحصر التهمة فيه .

والشارح لم يفهم هذا ولا أدرك مغزاه فنقله على علته فأتى بما لا يفهم .

الثالث : كتب عيننة بن عبدالرحمن بضم العين ويائين مثنائين من تحت ونون ، والواقع أنه عنبسة بفتح العين بعدها نون ساكنة ثم باء موحدة ثم سين مهملة ، وهو اسم يتحرف على النسخ كثيراً بـ "عيننة" ، وقد وقع في اللسان كذلك ، فكأنه تحرف في نسخة الشارح أيضاً فكتبه كذلك ، وقد يكون هو نفسه حرفه أيضاً وليس في الضعفاء من اسمه عيننة بن عبد الرحمن .

الرابع : قوله : وأعادته في اللسان في ترجمة عمار بن عبد الملك ، وقال :

أتى عن بقية بعجائب منها هذا الخبر ، صنيع فاسد يوهم أن عمار بن عبد الملك من رجال سند ابن عساكر الذي عزاه إليه المصنف والشارح بصدده الكلام عليه والواقع بخلاف ذلك ، بل عمار بن عبد الملك وقع في سند آخر فهو متابع لسند المذكور ، فكان من الواجب على الشارح أن يقول : وقد ورد الحديث من وجه آخر ضعيف أيضاً لأنه من رواية عمار بن عبد الملك ، وقد قال فيه الحافظ . . . إلخ .

الخامس : نقله عن الحافظ أنه قال : منها هذا الخبر ، صنيع فيه ما فيه من التهور وعدم الثبوت في النقل ، فإن الذهبي قال في الميزان : عمار بن عبد الملك أتى عن بقية بعجائب ، قال الأزدي : متروك الحديث اهـ .

راد الحافظ : وقد روى عن بقية فيما / ذكر الأزدي عن أبي بسطام عن أنس رفعه فذكر الحديث ، فقاتل : أتى بعجائب هو الذي [قاله] لا الحافظ ، ثم إنه لم يقل : * منها * كما نقل عنه الشارح .

[من شروط المحدث معرفة تواريخ الرجال ووفياتهم]

السادس : قوله : ورواه عنه أيضاً الديلمي والمخلص والبعغوي وابن أبي الدنيا ، ترتيب مخالف لأصول أهل العزو والتخريج ، بل ولغيرهم عند سرد أسماء العلماء ، فإن الديلمي الذي بدأ به متأخر من القرن السادس ، وابن أبي الدنيا الذي ختم به متقدم من أهل القرن الثالث ، وكذلك المخلص متأخر عن البغوي وهما جميعاً متقدمان على الديلمي ومتأخران عن ابن أبي الدنيا ، فكان حقه أن يقول : أخرج ابن أبي الدنيا والبعغوي والمخلص والديلمي ، ولهذا كان من شرط المحدث والمخرج معرفة تواريخ الرجال ووفياتهم حتى لا يأخر المتقدم ولا يقدم المتأخر كما فعل الشارح .

السابع : فى الحفاظ ممن هو معروف بالبغوى ثلاثة

على بن عبد العزيز البغوى ، وجعيدة أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوى ،
وأبو محمد الحسين بن مسعود البغوى وكلهم مصنفون مخرجون يعزى إلى
مصنفاتهم .

فالأول : له المعجم ، وهو غير متداول .

والثانى : له معجم الصحابة ، وهو كبير مشهور متداول .

والثالث : هو الفقيه صاحب التفسير وشرح السنة المتأخر .

فأيهم خرج هذا الحديث ؟ وإن كان الغالب أنه أبو القاسم فيما يظهر ، مع
احتمال أن يكون غيره .

الثامن : لابن أبى الدنيا ألف مؤلف فيما قيل ، والمتداول بين المحدثين مما
يكثر العزو إليه نحو الخمسين ، ففي أى جزء منها خرج ابن أبى الدنيا هذا
الحديث يا مناوى ؟

والغالب أن يكون خرج فى كتاب الإخلاص والنية .

وقد خرج أيضاً ابن شاهين فى الترغيب [ص ٤٠٢ ، رقم ٥٢٢] فى
باب " فضل ما للعبد فى حسن النية للخلق " فقال :

حدثنا محمد بن سليمان الباهلى ثنا محمد بن حسان الأموى ثنا سعيد بن زكريا
عن عنبسة بن عبد الرحمن عن إسحاق بن مرة عن أنس به .

ورواه / الخطيب من وجه آخر فقال [٣٢٥ / ٣] :

حدثنا محمد بن أحمد بن رزق ثنا محمد بن الحسن بن زياد المقرئ ثنا محمد
ابن التضر العسكرى ثنا محمد بن عيسى بن أبى موسى الأنطاكى حدثنى محمد

ابن مصعب عن الهياج بن بسطام عن إسحاق عن أنس به .

والهياج فيه مقال وهو يروى عن غنبة ، فكأنه سمعه منه ثم أسقطه ، والله

أعلم .

٨٤٥٣/٣٢٩٤ - «مَنْ أَصْبَحَ وَهَمُّهُ غَيْرُ اللَّهِ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ ، وَمَنْ

أَصْبَحَ لَا يَهْتَمُّ بِالْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ» .

(ك) عن ابن مسعود

قال فى الكبير: سكت عليه المصنف فأوهم أنه صالح ، وهو غفول عن تشنيع

الذهبي على الحاكم بأن إسحاق بن بشر أحد رجاله عدم ، قال : وأحسب أن

الخبر موضوع ، وأورده فى الميزان فى ترجمة إسحاق من حديثه ، وقال :

كذبه ابن المدينى والدارقطنى ، ومن ثم حكم ابن الجوزى عليه بالوضع .

قلت : إن ما نقله عن الذهبي من تعقبه على الحاكم إنما نقله بواسطة

المصنف فى اللآلئ المصنوعة ، ومنه أيضاً عرف أن ابن الجوزى حكم

بوضعه وإلا فهو ما رأى موضوعات ابن الجوزى ، ومع ذلك ينسب المصنف

إلى أنه غفل عن تعقب الذهبي مظهراً بذلك أنه عرف ما لم يعرفه واطلع على

ما لم يطلع عليه المصنف ، وأضاف إلى [كل هذا] الكذب المحرم ، ومن

العجب أنه يوهم نقل تعقب الذهبي على الحاكم حتى تتم الفضيحة ، وذلك

أن الحاكم خرج الحديث [٣١٧/٤ ، رقم ٧٨٨٩] أولاً من طريق إسماعيل

العطار عن إسحاق بن بشر عن سفيان الثوري عن الأعمش عن شقيق بن سلمة

عن حذيفة بلفظ : « من أصبح والدنيا أكبر همه فليس من الله فى شئ ، ومن

لم يتق الله فليس من / الله فى شئ ، ومن لم يهتم للمسلمين عامة فليس

منهم» ، فتعقبه الذهبي بقوله : إسحاق عدم وأحسب الخبر موضوعاً .

ثم أخرجه الحاكم بعد ورقتين [٣٢٠/٤ ، رقم ٧٩٠٢] من طريق عبيد الله بن

أحمد بن الحسن المروزي عن إسحاق بن بشر ، فقال : عن مقاتل بن سليمان

١٢٤

٦

عن حماد عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود ، بالحديث المذكور هنا ، فقال الذهبي : إسحاق ومقاتل ليسا بثقتين ولا صادقين .

ثم إن ابن الجوزي ذكر في الموضوعات حديث حذيفة من عند الخطيب وقال لا يصح إسحاق كذاب ، فقال المصنف في أول التعقب عليه : أخرجه الحاكم في المستدرک وتعقبه الذهبي فقال : إسحاق عدم وأظن الخبر موضوعاً .

فأخذ الشارح هذا من المصنف وذكره هنا على حديث ابن مسعود الذي قال عنه الذهبي كلاماً آخر ، فلو كان الشارح رآه في نفس المصدر وتلخيص الذهبي لما ذكره في غير موضعه ، ولكن الواقع أنه إنما نقله بواسطة المؤلف ، ثم قال^(١) : ما رأيت متبعجاً بعلم المصنف ومتعقب به عليه بالباطل وسأكت مع ذلك عن بقية تعقب المصنف على ابن الجوزي غير مشير إلى شيء منه ولا إلى وجوده من الأصل ، مع أن المصنف أطل في التعقب عليه ،

١٢٥

٦

ولو قصر ولم يجد للحديث طرقةً أخرى لتعرض / هذا [الشارح] لذلك على عادته ، فإن المصنف أورد له شواهد من حديث أنس من ثلاثة طرق عنه ومن حديث أبي ذر ، ثم أورد له طريقتين آخرين من حديث حذيفة ، وإذا ذاکر ذلك وزائد عليه ما لم يذكره .

فالحديث رواه إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري صاحب كتاب المبتدأ ، وهو عندهم كذاب متهم ، ولذلك أورده ابن الجوزي في الموضوعات ، وزاد في تهمة أنه رواه بإسنادين ، فمرة قال : عن الثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة ، ومرة قال : عن مقاتل عن حماد عن إبراهيم عن عبد الرحمن ابن يزيد عن ابن مسعود ، وذلك مما يدل على اضطرابه وعدم صدقه .

لكنه لم ينفرد بالحديث بل توسع عليه ، فرواه هناد بن السري في الزهد عن قبيصة عن الثوري به ، لكنه قال : عن أبان عن أبي العالية عن حذيفة أراه رفعه : « من أصبح وأكبر همه غير الله فليس من الله في شيء » ، وهذا سند

(١) لم يأت المؤلف بما قاله الشارح هنا ، انظره الصفحة السابقة .

صحيح او حسن لا ينزل عن ذلك ، فإن قبيصة صدوق صالح قيل : إنه يهمل ويغلط ، وقيل : بل هو حافظ ضابط .

ثم مع هذا فله طريق آخر عن حذيفة أخرجه ابن لال فى مكارم الأخلاق ، فهما طريقان يبرئان ساحة إسحاق بن بشر .

وله مع ذلك شواهد عن جماعة من الصحابة مرفوعاً وموقوفاً ، فرواه المخلص فى فوائده ، وابن النجار من طريقه ، وأبو نعيم فى الحلية [٤٨/٣] من طريق وهب بن راشد عن فرقد السنجى عن أنس مرفوعاً : « من أصبح وهمه غير الله فليس من الله ، ومن أصبح لا يهتم بالمسلمين فليس منهم » ، قال أبو نعيم : لم يروه عن أنس غير فرقد ولا عنه إلا وهب بن راشد ، وهما غير محتج بهما ولا بفردهما .

قلت : وهذا غريب من أبى نعيم ، فقد رواه عن أنس أيضاً زياد بن ميمون وأبان ، وأغرب من هذا أن الذى خرج حديث زياد بن ميمون هو أبو نعيم نفسه فى تاريخ أصبهان [١ / ٢٤٣] ، فقال فى ترجمة/ جعفر بن محمد القومى :

حدثنا أبى ثنا محمد بن أحمد بن يزيد الزهرى ثنا جعفر بن محمد بن على القومى ثنا الحارث بن مسلم الروذى ثنا زياد بن ميمون عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « من أصبح وأكثر همه الدنيا فليس من الله ، وإن عمل الرجل المسلم لأخيه درجة لا يدرك فضلها » ، وزياد بن ميمون متروك ، وقد اعترف بأنه لم يسمع من أنس .

ورواه ابن النجار من طريق أبى همام الوليد بن شجاع عن عبد الله بن زيد الأيامى عن أبان عن أنس مرفوعاً : « من أصبح وأكثر همه غير الله فليس من الله فى شيء ، ومن لم يهتم بأمر المسلمين فليس من المسلمين » ، وأبان فيه ضعف أيضاً .

ورواه الطبراني في الأوسط [٤٨/٣] ، من حديث يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث الصنعاني عن أبي عثمان النهدي عن أبي ذر مرفوعاً : « من أصبح وهمه الدنيا فليس من الله في شيء ، ومن لم يهتم بالمسلمين فليس منهم ومن أعطى السذلة من نفسه طائعاً غير مكره فليس منا » ، ويزيد بن ربيعة الرحبي متروك ، وقال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به .

وقال الإمام أحمد في الزهد [ص ٥٨ ، رقم ١٧٨١] :

حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا عبد العزيز بن مسلم عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب قال : « من أصبح وأكبر همه غير الله عز وجل فليس من الله » .

وقال الدينوري في الأول من المجالسة :

حدثنا إبراهيم بن حبيب الهمداني ثنا ابن خبيق ثنا يوسف بن أسباط عن الحسن بن صالح قال : « من أصبح وله هم غير الله فليس من الله » .
٨٤٥٤ / ٣٢٩٥ - « مَنْ أَصْبَحَ مُطِيعًا لِلَّهِ فِي وَالِدَيْهِ ، أَصْبَحَ لَهُ بِأَبَانٍ مَفْتُوحَانٍ مِنَ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَوَاحِدًا » .

ابن عساكر عن ابن عباس

قال في الكبير : قال في اللسان : رجاله ثقات أثبات غير عبد الله بن يحيى السرخسي ، فهو آفته اهـ .

وعزاه في الشرح الصغير إلى ابن النجار / ثم قال : وفيه متهم بالوضع ، $\frac{١٢٧}{٦}$ ، وبقيته ثقات .

قلت : أما عزوه لابن النجار فخطأ ظاهر ، وأما قوله : فيه متهم بالوضع وبقيته ثقات ، فدليل على بعده تمام البعد من معرفة صناعة الحديث ، فإنه

أخذه من قول الحافظ في اللسان : رجاله ثقات غير عبد الله بن يحيى فهو آفته .

وبين الكلامين بون بعيد ، فالأول : حق ، والثاني : وهو كلام الشارح باطل ، لأنه لما نص على كونه فيه وضاع ، فلا فائدة بعد ذلك في أن ينص على أن بقيته ثقات ، لأن ذلك لا يفيد الحديث قوة أصلاً ، فهو من الكلام العيب تقريباً .

أما كلام الحافظ فمعناه أن الحديث ظاهر النكارة والبطلان في نظره ، ورجال السند كلهم ثقات أثبات لا يتهمون بشيء ، فبقيت التهمة منحصرة فيه ، فدل على أنه كذاب لأنه لو كان معه في السند ضعيف آخر أو ضعيفان لشاركاه في التهمة واحتمل أن يكون من أحدهم ، بخلاف ما لو كان الجميع ثقة إلا واحداً كهذا ، فإن التهمة انحصرت فيه ، فهذا وجه الفرق بين كلام الحافظ وكلام الشارح .

ولا يشكل عليك هذا بعبارة الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : فيه فلان ضعيف وبقيته ثقات ، فإن هذا مسلك مقبول ، لأن الضعيف لا يدل وجوده في السند على وضع الحديث بخلاف الوضع .

ثم إن كلام الحافظ في هذا الحديث غير مقبول ، واتهامه لهذا الرجل وهو عبد الله بن يحيى السرخسي بهذا الحديث باطل ، فإنه لم ينفرد به ، بل ورد الحديث من غير طريقه ، وذلك مما يستغرب من الحافظ كما يستغرب من المصنف اقتضاره على عزو الحديث إلى ابن عساكر وهو عند الحاكم في تاريخ نيسابور وجماعة كما سأذكره .

ويجب أن يراجع تاريخ ابن عساكر هل هو عنده من طريق عبد الله بن يحيى المذكور كما قال الشارح أم / لا ، فإن الشارح بلغ المنتهى في التهور وعدم التحقيق والتثبت ، فإنه رتب أحاديث الميزان واللسان وجعل ذلك من مصادره

التي يرجع إليها في الكلام على الأحاديث، وهذا الحديث ذكره الحافظ في اللسان في ترجمة عبد الله بن يحيى بن موسى السرخسي من عند الحاكم في التاريخ، والمصنف عزاه إلى ابن عساكر، فقد يكون ابن عساكر خرج من هذا الطريق وقد يكون خرج من طريق آخر ليس فيه عبد الله بن يحيى المذكور، وذلك السر في كونه عزاه إلى ابن عساكر المتأخر دون الحاكم المتقدم، والشارح لا يتخرج من مثل هذا، فيلصق سند الحاكم بسند ابن عساكر، وينسب إلى هذا ما في ذاك من الضعفاء ويخلط الخيث بالطيب، فلذلك سقط الاعتماد على نقله تمام السقوط، وسقط هو من درجة الاعتبار والاعتداد به إلا عند المغتر الذي لم يخبر حاله فيقع في مهاوى الأغلاط الفاحشة.

والمقصود أن الحديث له طرق أخرى، ذكر الحافظ منها في اللسان واحداً ولم يتعرض له الشارح مع كونه رتب أحاديث الكتاب على الحروف، ومن قبله ذكره الذهبي في الميزان الذي رتب الشارح أيضاً فقال: روى ابن أبي عمير العدني - يعني صاحب المسند - قال:

حدثنا عبد القدوس بن حبيب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: « ما من مسلم يصبح والداه عليه ساخطان إلا كان له بابان من النار، وإن كان واحداً فواحد ».

وهذا بقية الحديث الذي ذكره المصنف مختصراً، فإن الحاكم في التاريخ خرج بلفظ: « من أصبح مطيعاً لله في والديه أصبح له بابان مفتوحان من الجنة، وإن كان واحداً فواحد، ومن أمسى عاصياً لله في والديه أصبح له بابان مفتوحان من النار، وإن كان واحداً فواحد، قال رجل: وإن ظلماه، قال: وإن ظلماه، وإن ظلماه، وعبد القدوس بن حبيب متروك لا يعتمد عليه أيضاً.

ولكن له طريق / ثالث ليس فيه واحد منهما ، قال الدولابي في الكنى [١٣٣/٢] :

حدثنا محمد بن عوف أبو جعفر الطائي ثنا أبو موسى عيسى بن سليمان الشيزري ثنا مكبر - رجل من أهل الشام - عن الوضين بن عطاء عن يزيد بن مرثد أن ابن عباس قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أصبح مرضياً لوالديه أصبح له بابان مفتوحان من الجنة » .

وطريق رابع : قال ابن وهب في جامعه :

أخبرني شبيب بن سعيد عن أسان بن أبي عياش عن محمد بن المنكدر عن عطاء الخراساني أن ابن عباس قال : إن رسول الله ﷺ قال : « من أصبح مرضياً لوالديه أصبح له بابان مفتوحان إلى الجنة ، وإن كان واحداً فواحد ، وإن أمسى مرضياً لوالديه فمثل ذلك ، وإن أصبح مسخطاً لوالديه أصبح له بابان مفتوحان إلى النار ، وإن كان واحداً فواحد ، وإن أمسى مسخطاً لوالديه فمثل ذلك ، قال : ثم أتبع النبي ﷺ : وإن ظلما وإن ظلما » .

وطريق خامس : من حديث زيد بن أرقم ، قال ابن شاهين في الترغيب [٢/ ٢٧٦ ، رقم ٢٩٠] :

ثنا يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول حدثني جدي حدثني أبي عن محمد بن يونس بن خباب عن يونس بن خباب عن يزيد التيمي عن زيد بن أرقم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أصبح عنه والداه راضيين أصبح له بابان مفتوحان إلى الجنة » .

وعند السمرقندي في التنبيه له طريق موقوف ، إلا أنه لا يحضرني التنبيه الآن .

فهذه الطرق كلها تبرئ عبد الله بن يحيى السرخسى الذى جزم الحافظ بأنه آفته ، وتبين أن الحديث له أصل أصيل ، وأنه غير موضوع ، بل ثابت صحيح .

٨٤٥٥ / ٣٢٩٦ - « مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرِّهِ مُعَافَى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوَّةٌ يَوْمِهِ ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَدَافِيرِهَا » .

(خ د . ت . ه) عن عبيد الله بن محصن

١٣٠

قال فى الكبير : قال (ت) : حسن غريب ، قال ابن القطان : / ولم يبين لم لا يصح ، وذلك لأن عبد الرحمن بن أبى شميعة لا يعرف حاله ، وإن قال ابن معين : مشهور ، فكم من مشهور لا تقبل روايته ، وفى الميزان : سلمة بن عبيد الله قال أحمد : لا أعرفه ، ولينه العقيلي ، ثم ساق له هذا الخبر ، وقال : روى من طريق أبى الدرداء أيضاً بإسناد لين . قلت : هذا يوهم أن الذى ساق الخبر ولينه هو العقيلي ، ومراده الذهبى ، فإنه الذى ساقه ، ثم قال فى حديث أبى الدرداء : وإسناده لين ، يشبه هنا .

وحديث أبى الدرداء أخرجه ابن حبان فى روضة العقلاء ، وأبو نعيم فى الحلية [٢٤٩ / ٥] ، وأسند الذهبى فى ترجمة سعد الزنجاني من التذكرة من طريق عبد الله بن هانىء بن عبد الرحمن المقدسى عن أبيه عن إبراهيم بن أبى عجلة عن أم الدرداء عن أبى الدرداء به ، وقال الذهبى : هذا حديث غريب ما علمت فى نقله جرحاً لكنى لا أعرف هائناً ، وأما المتن فمعروف .

وقال أبو نعيم : غريب من حديث إبراهيم تفرد به ابن أخيه عنه .

ورواه الطوسى فى أماليه من هذا الوجه أيضاً .

ورواه هو أيضاً فى المجالس ومن قبله حمزة بن يوسف فى تاريخ جرجان

[ص ٣٦٤] من حديث على عليه السلام .

٨٤٥٦/٣٢٩٧ - « مَنْ أَصْبَحَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَائِمًا وَعَادَ مَرِيضًا وَشَهِدَ
جَنَازَةً وَتَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَقَدْ أَوْجَبَ » .

(هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير : ظاهر صنيع المصنف أن مخرجه البيهقي خروجه وسكت
عليه ، والأمر بخلافه ، بل عقبه بالخبر الذي بعده ثم قال : هذا مؤكد
للإسناد الأول وكلاهما ضعيف .

قلت : هذا كلام ساقط لا فائدة فيه أصلاً ، والمصنف لا ينقل كلام
المخرجين ولا في كلامه وإيراده للأحاديث ما يدل على كلام المخرجين أو
عدمه ، والشارح إنما نقل كلام البيهقي بواسطة المصنف في اللآلئ المصنوعة
كما سأذكره في الحديث الذي بعده .

١٣١
٦
٨٤٥٧/٣٢٩٨ - / « مَنْ أَصْبَحَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَائِمًا وَعَادَ مَرِيضًا
وَأَطْعَمَ مِسْكِينًا وَشَبَّعَ جَنَازَةً لَمْ يَتَّبِعْهُ ذَنْبٌ أَرْبَعِينَ سَنَةً » .

(عد . هب) عن جابر

قال في الكبير عند ذكر ابن عدى والبيهقي : كلاهما معاً عن محمد بن أحمد
المصيصي عن يوسف بن سعيد عن عمرو بن حمزة البصري عن الخليل بن
مرة عن إسماعيل بن إبراهيم عن عطاء عن جابر ، قال ابن الجوزي : موضوع ،
عمرو والخليل وإسماعيل ضعفاء ، ورده المؤلف بأن هذا لا يقتضى الوضع .

قلت : قوله : كلاهما معاً تعبير بارد سخيف ، وقوله عن محمد بن أحمد
تعبير فاسد عند أهل الصناعة ، لأنه يوهم أن ابن عدى والبيهقي متعاصران
يرويان عن شيخ واحد ، والواقع أن ابن عدى شيخ شيوخ البيهقي ، فقوله
عن محمد بن أحمد هو بالنسبة لابن عدى صحيح لأنه هو شيخه في
الحديث ، وبالنسبة للبيهقي باطل لأن بينه وبينه واسطتين ، والصواب في

التعبير عنه أن يقال : من طريق أو من حديث محمد بن أحمد .

وقوله : ورده المؤلف بأن هذا لا يقتضى الوضع ، تدليس وتلبيس وإيهام أن المؤلف لم يتعقب ابن الجوزى إلا بذلك ، والواقع خلافه ، فإنه قال : هذا لا يقتضى الوضع ، وقد وثق أبو زرعة الخليل فقال : شيخ صالح ، وقال ابن عدى : ليس بمتروك ، وروى له الترمذى .

وأخرج البيهقى حديثه هذا فى الشعب [٣ / ٣٩٤ ، رقم ٣٨٦٥] ، وله شاهد ، قال البيهقى [٣ / ٣٩٤ ، رقم ٣٨٦٤] :

أبنا على بن أحمد بن عبدان أبنا أحمد بن عبيد ثنا ابن أبى قماش ثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى ثنا ابن لهيعة عن الأعرج عن أبى هريرة ، فذكر الحديث السابق ثم قال : قال البيهقى : الإسناد الأول يؤكد هذا وكلاهما ضعيف .

وله شاهد آخر ، قال الطبرانى فى الأوسط [٢٣٤٨] :

[ثنا إبراهيم] ثنا محمد بن حفص الأوصابى ثنا محمد بن حمير عن حريز^(١) عن خالد بن معدان عن أبى أمامة به نحوه .

وله شاهد آخر أخرجه أبو يعلى [٢ / ٣١٢ ، رقم ١٠٤٣] والبيهقى فى الشعب ١٣٢
من / طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب عن الوليد بن قيس عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً : « من وافق صيام يوم الجمعة وعاد مريضاً وشهد جنازة وتصدق وأعتق رقبة وجبت له الجنة ذلك اليوم » اهـ . هذا كله تعقب المصنف .

(١) فى الأصل المخطوط : « جرير » ، والمثبت من الأوسط للطبرانى .

٨٤٥٨/٣٢٩٩ - « مَنْ أُصِيبَ بِمَصِيْبَةٍ فِي مَالِهِ أَوْ جَسَدِهِ ، وَكَتَمَهَا
وَلَمْ يَشْكُهَا إِلَى النَّاسِ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ » .

(طب) عن ابن عباس

قال في الكبير : قال المنذرى لا بأس بإسناده ، وقال الهيثمي : فيه بقية وهو
ضعيف اهـ . وعده في الميزان في ترجمة بقية من جملة ما طعن عليه فيه ،
وأعاده في ترجمة هشام بن الأزرق ، وقال : قال أبو حاتم : موضوع
لا أصل له .

قلت : فيه أمور ، الأول : قوله : وقال الهيثمي : فيه بقية وهو ضعيف ،
نقل محرف باطل لا يقوله الحافظ الهيثمي ، والواقع أنه قال : فيه بقية وهو
مدلس .

الثاني : قوله وأعاده في ترجمة هشام بن الأزرق تحريف أيضاً ، وإنما هشام
ابن خالد الأزرق ، ولا معنى لهذا الصنيع الذي يكسر منه الشارح إلا عدم
التحقيق والأمانة والتحرير ، ثم إضلال من يريد الرجوع إلى الأصول فإنه
سوف لا يجد في الميزان من اسمه هشام بن الأزرق .

الثالث : قد نقل في الحديث أنقالاً متعارضة متضاربة من كونه : لا بأس
بإسناده إلى كونه " ضعيفاً " إلى كونه " موضوعاً لا أصل له " ، ولم يبين
للناس ما هو الصواب منها مع الإعراض عن صنيع المصنف الذي هو الحق ،
وهو أن الحديث ضعيف لا حسن ولا باطل موضوع .

والحديث خرج أيضاً ابن حبان في الضعفاء وابن أبي حاتم في العلل
والبندهي في شرح المقامات كلهم من طريق هشام بن خالد عن بقية عن ابن
جريج عن عطاء عن ابن عباس .

١٣٣ / ٢٣٠ - ٨٤٥٩ - « / مَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ فَذَكَرَ مُصِيبَتَهُ فَأَحَدَتْهُ
 اسْتِرْجَاعًا وَأَنْ تَقَادِمَ عَهْدَهَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَهُ يَوْمَ أُصِيبَ » .
 (ه) عن الحسين بن علي

قال الشارح : وضعفه المنثري .

قلت : كان من حقه أن يبين سبب ضعفه لاسيما والحديث في أصل متداول
 يمكنه الرجوع إلى إسناده فيه والنظر في رجاله ، وذلك لأنه من رواية هشام
 ابن زياد أبي المقدم ، وهو ضعيف ، ثم اختلف عليه فيه ، فبعض الرواة
 يقول : عنه عن أبيه ، وبعضهم يقول : عن أمه .

فالحديث خرجه أيضاً الدولابي في الكنى [١٢٨ / ٢] فيمن كنيته أبو المقدم ،
 فقال في روايته : عن أبيه عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها .

وقال ابن ماجه في روايته [١ / ٥١٠ ، رقم ١٦٠٠] : عن هشام بن زياد عن
 أمه عن فاطمة .

لكنه ورد من طريق آخر من حديث أنس ، قال أسلم بن سهل الواسطي في
 تاريخ واسط [ص ٧٠] :

حدثنا تميم بن المنتصر بن تميم أنا محمد بن يزيد عن أم كثير الأنصارية قالت :
 سمعت أنساً يقول : « مَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ وَاسْتَرَجَعَ إِذَا ذَكَرَهَا كَتَبَ لَهُ مِثْلَ أَجْرِهَا
 يَوْمَ أُصِيبَ بِهَا » ، كنا ذكره موقوفاً وله حكم الرفع .

١٣٣ / ٢٣٠ - ٨٤٦٢ - « مَنْ أَصْطَجَعَ مَضْجَعًا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ فِيهِ كَانَ عَلَيْهِ
 تَرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ قَعَدَ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ فِيهِ كَانَ عَلَيْهِ تَرَةٌ يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ » .

(د) عن أبي هريرة

قال في الكبير : رمز المصنف لحسنه وفيه محمد بن عجلان خرج له مسلم

متابعة وأورده الذهبي في الضعفاء ، وظاهر صنيع المصنف أن أبا داود تفرد بإخراجه عن الستة وليس كذلك ، بل خرجه النسائي أيضاً عن أبي هريرة .

قلت : فيه أمور ، الأول : التعقب على حكم المصنف على الحديث بالحسن بوجود ابن عجلان فيه ، وأن الذهبي ذكره في الضعفاء ، من الفضول والدخول فيما لا يعرف المرء ولا يدريه ، فابن عجلان ثقة إمام ، وكونه قيل فيه شيء ، لا يدل على ضعفه ، إذ قل ما يسلم بشر من ذلك ، / وغاية ما قيل فيه أن في حفظه شيئاً ، وذلك صفة راوي الحسن ، على أنه روى عنه ما يدل على حفظه وإتقانه كما سيأتي .

١٣٤
٦

الثاني : أن الذهبي وإن ذكره في الميزان فقد أثنى عليه ، فقال : إمام صدوق مشهور ، روى عنه مالك وشعبة ويحيى القطان ، وثقه أحمد وابن معين وابن عيينة وأبو حاتم ، روى عباس عن ابن معين قال : ابن عجلان أوثق من محمد بن عمرو ما يشك في هذا أحد ، ثم قال الذهبي : وكان ابن عجلان من الرفعاء الأئمة أولى الصلاح والتقوى ومن أهل الفتوى له حلقة في مسجد رسول الله ﷺ ، كان يشبه بالحسن البصري ، قال : ومع كونه متوسطاً في الحفاظ فقد ورد ما يدل على جودة ذكائه ، ثم حكى عنه حكاية تدل على حفظه مع صلاحه وولايته واستجابة دعائه ، فحديثه فوق الحسن .

الثالث : قوله : وظاهر صنيع المصنف . . . إلخ عبارته الركيكة التي اعتادها من أول كتابه ، كلام باطل ودعوى كاذبة ، فإن النسائي خرج الحديث في اليوم واللييلة [ص ٤٧٥ ، رقم ٨١٨] وفي السنن الكبرى [٦/٢٠٥ ، رقم ١٠٦٥٤] ، وليس هو من الستة كما هو معلوم ، أما السنن الصغرى الذي هو أحد الكتب الستة فما خرج فيه هذا الحديث .

الرابع : أن الحديث له ألفاظ متعددة ، والمصنف يعزو في كل حرف لمن خرج الحديث على ذلك اللفظ ، وإلا فالحديث موجود في سنن الترمذي وابن ماجه

أيضاً ، وقد سبق في حديث : « ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله فيه ،
وأخرجه أيضاً أحمد وابن أبي الدنيا وابن السنن - عمل اليوم والليلة وابن
حبان في الصحيح .

الخامس : عادة الشارح أن يتعقب بالكذب والباطل ، ولا يتعرض لما هو من
التعقب الحق ، وذلك أن أبا داود خرج الحديث [٢٦٦/٤ ، رقم ٤٨٥٦]
بلفظ : « من قعد مقعداً لم يذكر الله فيه » الحديث ، فكان حقه أن يذكره

١٣٥

٦

فيما بعد في حرف : « من قعد » ، ولكنه قدم وآخر / في متن الحديث (١)
٢٠٣٣/٨٤٦٣ - « مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ فَقَدْ ذَكَرَ اللَّهَ وَإِنْ قَلَّتْ صَلَاتُهُ
وَصِيَامُهُ وَتَلَاوُتُهُ لِلْقُرْآنِ ، وَمَنْ عَصَى اللَّهَ فَلَمْ يَذْكُرْهُ وَإِنْ كَثُرَتْ
صَلَاتُهُ وَصِيَامُهُ وَتِلَاوُتُهُ لِلْقُرْآنِ » .

(طب) عن واقد

قال في الكبير : قال الهيثمي : فيه الهيثم بن جماز وهو مستروك اهـ . وبه
يعرف ما في رمز المصنف لحسنه .

قلت: له طريق رجاله رجال الصحيح إلا أنه مرسل أيضاً فهو مرسل صحيح .
قال ابن المبارك في الزهد [ص ١٧ ، رقم ٧٠] (٢) :

ثنا سعيد بن أبي أيوب قال : قال أبو هانئ الخولاني إنه سمع خالد بن أبي
عمران يقول : « قال رسول الله ﷺ : من أطاع الله فقد ذكر الله وإن قلت
صلاته وصيامه وتلاوته للقرآن ، ومن عصى الله فقد نسى الله وإن كثرت
صلاته وصيامه وتلاوته للقرآن » .

(١) قد أخرج أبو داود الحديث (٣١٦/٤ ، رقم ٥٠٥٩) باللفظ المذكور ، وهو:
« من اضطجع مضجعا ... » .

(٢) وهو من زيادات نعيم على المروزي .

٣٣٠٣ / ٨٤٦٤ - « مَنْ أَطْعَمَ مُسْلِمًا جَائِعًا أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ » .

(حل) عن أبي سعيد

قال الشارح : وإسناده ضعيف .

[قلت] : ولم يقل ذلك عن علم ، وإنما قاله تبعاً لرمز المصنف ، وسببه أنه من رواية أبي هارون العبدى وهو ضعيف .

لكنه ورد من غير طريقه ، قال ابن شاهين فى الترغيب [٢ / ٣١٨ ، رقم ٣٧١] :

ثنا إبراهيم بن عبد الزبيرى^(١) ثنا عمر بن على ثنا عبد الوهاب ثنا هشام بن حسان عن الجارود عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً : « من أطعم مؤمناً جائعاً أطعمه الله من ثمار الجنة ، ومن سقا مؤمناً على ظمأ سقاه الله من الرحيق المختوم يوم القيامة ، ومن كسا مؤمناً عارياً كساه الله من خضر الجنة » .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو القاسم بن بشران فى أماليه ، ومن طريقه أبو الحسين الفراء فى الطبقات فى ترجمة أبي جعفر عبد الخالق بن عيسى العباسى عنه عن أبي القاسم بن بشران قال :

١٣٦
٦
أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان / حدثنا محمد بن الفضل بن جابر السقطى ثنا أحمد بن محمد بن حفص الصفار ثنا محمد بن سواء عن هشام بن حسان به .

وفى الباب عن أنس وعبد الله بن عمرو وغيرهما ، قال أبو نعيم فى تاريخ أصبهان [١ / ٢٩٧] :

ثنا محمد بن عبید الله بن المرزبان الواعظ ثنا أحمد بن محمود بن صبيح ثنا حاتم بن يونس الجرجانى ثنا محمد بن يزيد الواسطى عن بكر بن خنيس عن

(١) فى الترغيب لابن شاهين : « الزبيرى » .

صدقة عن ثابت عن أنس قال : « قال رسول الله ﷺ : من اهتم بجوعة مسلم فأطعمه حتى يشبع غفر له » .

وقال الدولابي في الكنى [١١٧/١] :

ثنا أبو الربيع سليمان بن داود ثنا إدريس بن يحيى الخولاني عن أبي الأيثم رجاء بن أبي عطاء عن واهب بن عبد الله عن عبد الله بن عمرو : « أن رسول الله ﷺ قال : من أطعم أخاه من الخبز حتى يشبعه وسقاه من الماء حتى يرويه ، أبعده الله من النار سبع خنادق ما بين كل خندقين مسيرة خمسمائة عام » .

وقال الطبراني في مكارم الأخلاق [ص ٣٧١ ، رقم ١٥٩] :

ثنا عمارة بن وثيمة المصري ثنا أبي وثيمة بن موسى بن الفرات ثنا إدريس بن يحيى به .

وقال الحاكم [١٢٩/٤ ، رقم ٧١٧٢] :

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا إبراهيم بن متقذ الخولاني بمصر ثنا إدريس بن يحيى الخولاني به ، ثم قال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأقره الذهبي في التلخيص .

وقال في الميزان [٤٦/٢ ، رقم ٢٧٦٤] : روياه مسلسلاً بالمصريين :

أخبرنا محمد بن الحسين القرشي بمصر أنا محمد بن عماد أنا عبد الله بن رفاعة أنا أبو الحسن القاضي أنا عبد الرحمن بن عمر البزاز أنا أبو الطاهر أحمد بن محمد بن عمرو ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا إدريس بن يحيى الخولاني به ، ثم قال : هذا حديث غريب منكر تفرد به إدريس أحد الزهاد .

قال الحافظ : وهذا الحديث أورده ابن حبان وقال : إنه موضوع ، وأخرجه

الحاكم في المستدرک وقال : صحيح الإسناد ، فما أدري ما وجه الجمع بين

كلاميه كما لا أدري كيف الجمع بين قول : صويلح / وسكوته على تصحيح

الحاكم فى تلخيص المستدرک مع حکایته عن الحافظین أنهما شهدا علیه بروایة الموضوعات .

وقد وقع لنا الحدیث المذكور قراءته على [على بن] (١) محمد بن أبى المجد عن سلیمان بن حمزة عن محمد بن عباد به اهـ .

قلت: وهو مخرج فى الخلیعیات، وأبو الحسن القاضى فى الإسناد هو الخلیعى، دلسه الذهبى على عادته .

ومراد الحافظ بكلام الحافظین ، ابن حبان والحاکم ، فإن الذهبى قال فى رجاء ابن أبى عطاء المصرى : صویلح ، قال الحاکم : مصرى صاحب موضوعات ، وقال ابن حبان : یروى الموضوعات ثم ساق له الحدیث الذى وقع لنا مسلسلاً . . . إلخ ما سبق .

وهو اضطراب غریب من الحاکم ، والذهبى لا یندرى الجمع بینه كما قال الحافظ ، والغالب فیه الذهول والنسیان والله أعلم .

٤٠٣/٨٤٦٥ - «مَنْ أَطْعَمَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ شَهْوَتَهُ حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ» .

(هب) عن أبى هريرة

قال فى الكبير : قضية صنیع المصنف أن البیهقى خرجہ وسلمه، والأمر بخلافه بل عقبه بقوله : هو بهذا الإسناد منکر .

قلت : المصنف ما نقل من أول الكتاب إلى آخره تعقب مصنف على حدیث كما هو معلوم للشارح، وبعد هذا فهو إنما نقل كلام البیهقى بواسطة المصنف الذى نقل الحدیث من عند البیهقى فى الشعب بإسناده وتعقبه وذلك فى اللآلئ المصنوعة [٤٦/٢] على حدیث: « من وافق من أخیه شهوة غفر له » ، فإن ابن الجوزى أورده فى الموضوعات [١٧١/٢] من عند العقیلى ، فذكر

(١) ما بین المعكوفین زيادة من اللسان .

المصنف في تعقبه عليه هذا الحديث / شاهداً له ، فقال : وقال البيهقي في
شعب الإيمان [٣ / ٢٢٢ ، رقم ٣٣٨٢] :

أبانا أبو عبد الله الحافظ في التاريخ أنبأنا أبو زكريا العنبري ثنا محمد بن
عبد السلام ثنا عبد الله بن مخلد بن خالد التيمي ^(١) صاحب أبي عبيد حدثني
أبي ثنا عبد الله بن المبارك عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً :
« من أطعم أخاه المسلم شهوته حرمه على النار » ، قال البيهقي : هو بهذا
الإسناد منكر اهـ .

فمنه نقل الشارح هذا ثم صار يتبجح على المصنف ويخطئه بالباطل ويعلمه
ونقله .

٨٤٦٧ / ٣٣٠٥ - « مَنْ أَطْفَأَ عَنْ مُؤْمِنٍ سَيِّئَةً كَانَ خَيْرًا مِنْ إِحْبَاءِ
مُؤُودَةٍ » .

(هب) عن أبي هريرة

قال الشارح : إسناده حسن .

وقال في الكبير : فيه الوليد بن مسلم أورده الذهبي في الضعفاء وقال : ثقة
مدلس سيما في شيوخ الأوزاعي وعبد الواحد بن قيس ، قال يحيى : لاشيء .
قلت : وهذا يناقض قوله في الصغير : إسناده حسن ، وانظر الحديث الآتي
بلفظ : « من رأى عورة فسترها كان كمن أحيا مؤودة من قبرها » .

(١) في المطبوع من شعب الإيمان : التيمي .

٨٤٦٩/٣٣٠٦ - « مَنْ اطَّلَعَ فِي كِتَابِ أَخِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ (١) فَكَأَنَّمَا اطَّلَعَ فِي النَّارِ » .

(طب) عن ابن عباس

قال الشارح : بإسناد حسن .

قلت : هذا تقصير شديد من الشارح حيث لم يزد في العزو على ما ذكره المصنف ، لأن المصنف مقيد بالعزو إلى من وقع عنده الحديث بهذا الحرف ، والشارح لا يتقيد بذلك لا سيما وهو مبتلى بالانتقاد على المصنف بالباطل ، والواقع أن المصنف لم يوسع الكلام على هذا الحديث في كتاب آخر من كتبه فلم يجد الشارح من كلامه ما يتعقب به عليه .

والحديث قطعة من حديث طويل خرجه أبو داود [٧٨/٢ ، رقم ١٤٨٥] وابن ماجه (٢) والحاثر بن أبي أسامة وابن أبي الدنيا في التوكل [ص ٩ ، رقم ٤٤] وأحمد بن منيع ، وعلى بن / عبد العزيز البغوي وابن حبان في الضعفاء [٨٨/٣] والحاكم في المستدرک [٢٧٠/٤ ، رقم ٧٧٠٦ ، ٧٧٠٧] وأبو نعيم في الحلية [٢١٨/٣] وفي تاريخ أصبهان [٢٢٤/٢] والقضاعي في مسند الشهاب [٢٨٥/٢ ، رقم ٤٦٤] وأبو عثمان الصابوني في العقيدة [ص ٥٨ ، ٥٩ ، رقم ٩٥] كلهم من رواية محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس ، وجلهم وقع عنده : « من نظر في كتاب أخيه » ، ومنهم من اقتصر عليه ولم يذكر بقية الحديث ، ومنهم من ذكر جملة أخرى غير هذه ، كأن ابن ماجه (٢) وأكثرهم وقع عندهم مختصراً إلا الحارث ابن أبي أسامة وأبا نعيم في الحلية

١٣٩
٦

(١) في المطبوع من فيض القدير : « بغير أمره ... »

(٢) رواه ابن ماجه (١/٣٧٤ ، رقم ١١٨١) بلفظ : « إذا دعوت الله فادع بباطن كفيك ، ولا تدع بظهورها ، فانا فرغت فاسح بها وجهك » و (٢/١٢٧٢ ، رقم ٣٨٦٦) بنحوه .

والحاكم في المستدرک ، وقال عقبه : هذا حديث قد اتفق هشام بن زياد
البصري ومصدق بن زياد المدني على روايته عن محمد بن كعب القرظي ،
ولم أستجز إخلاء هذا الموضوع منه ، فقد جمع آداباً كثيرة اهـ .

قال الذهبي : هشام متروك ، ومحمد بن معاوية كذبه الدارقطني فبطل
الحديث .

قلت : والحديث رواه أيضاً عيسى بن ميمون والقاسم بن عروة وزيد العمي
كلهم عن محمد بن كعب القرظي ، وروايتهم ترد ما قال الذهبي ، وقد ذكرت
أسانيد هذا الحديث لجميع المخرجين المذكورين ومتونهم المختصرة والمطولة في
" وشي الإهاب " وهو مستخرجنا على مسند الشهاب ، فلذلك لم نطل بذكرها
هنا ، فالإضراب عن كل هذا قصور عظيم من الشارح .

٣٣٠٧ / ٨٤٧٠ - « مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ غَارِمًا فِي
عُسْرَتِهِ أَوْ مَكَاتِبًا فِي رَقَبَتِهِ أَظَلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ » .
(حم . ك) عن سهل بن حنيف

قال الشارح : قال الحاكم : صحيح ، ورده الذهبي ، وإسناد أحمد حسن .
وقال في الكبير : رواه (ك) في باب المكاتب من حديث عمرو بن ثابت عن عبد
الله بن محمد بن عقيل عن عبد الله عن سهل بن حنيف ، وحديثه حسن .

قلت : أما كلامه في الكبير فغير معقول ولا مفهوم ، وأما في الصغير فإنه
أخذه من / الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد وتصرف فيه فأخطأ ، وذلك أنه
قال بعد عزوه لأحمد : فيه عبد الله بن سهل بن حنيف ، ولم أعرفه ، وبقية
رجاله حديثهم حسن اهـ . فجزم هو بأنه حديث حسن مع أنه قد يكون
الرجل الذي لم يعرفه الحافظ الهيثمي ضعيفاً أو كذاباً .

وأما الذهبي فإنه قال في تلخيص المستدرک [٢ / ٢١٧ ، رقم ٢٨٦٠] متغيباً على

الحاكم تصحيحه : بل عمرو بن ثابت رافضى متروك اهـ وهذا لا يضر الحديث لأن أحمد رواه من غير طريقه فقال [٤٨٧/٣] :

حدثنا يحيى بن بكير ثنا زهير بن محمد ثنا عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الله بن سهل بن حنيف عن أبيه به .

ورواه أيضا [٤٨٧/٣] عن زكريا بن عدى عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الله ابن محمد بن عقيل به .

فلم يبق النظر إلا في عبد الله بن سهل بن حنيف ، وهو وإن لم يكن مشهوراً إلا أن تصحيح الحاكم لحديثه توثيق له ، وقد أقره الذهبي عليه ، وإنما عارضه في عمرو بن ثابت ، وحيث تويع عمرو بن حنيف تصحيح الحاكم بحاله ، ولذلك صحح المصنف الحديث ولم يلتفت إلى طعن الذهبي وتعقبه اعتماداً على سند أحمد ، ولذلك كان حكم الشارح بحسنه خطأ أيضاً .

٨٤٧١/٣٣٠٨ - « مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ لَقِيَ اللَّهَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ » .

(ه) عن أبي هريرة

قال في الكبير : رواه - يعنى ابن ماجه - عن محمد بن إبراهيم الأنماطى عن محمد بن خراش عن مروان بن معاوية الفزاري عن يزيد بن أبي زياد الشامي عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة ، ورواه عنه أيضاً باللفظ المزبور أحمد ، قال الذهبي : فيه يزيد بن أبي زياد الشامي تالف ، وقال ابن حجر كالمندري : حديث ضعيف جداً ، وبالغ ابن الجوزي فحكم بوضعه ، قال : وفي الميزان يزيد بن أبي زياد الشامي ضعفه المندري ، وتركه النسائي وغيره ، وقال البخاري : منكر الحديث ثم ساق له هذا الخبر / ثم قال - أعنى في الميزان - : وقال أحمد : ليس هذا الحديث بصحيح .

قلت : فيه أمور ، بل عجائب ومصائب ، الأولى : أن السند الذى ذكره ليس

هو سند ابن ماجه ، بل هو سند ابن عدى فإنه القائل [٢٦٠ / ٧] : حدثنا محمد بن إبراهيم الأنماطى . . . إلخ .

أما ابن ماجه فقال [٨٧٤ / ٢ ، رقم ٢٦٢٠] : حدثنا عمرو بن رافع ثنا مروان ابن معاوية به .

ومحمد بن إبراهيم الأنماطى من أقران ابن ماجه ، وإنما الذى من شيوخه محمود بن خدش شيخ محمد بن إبراهيم الأنماطى .

الثانية : قال فى هذا الإسناد : عن محمد بن خراش بدون " واو " فى محمد وبالراء فى خراش ، وإنما هو : محمود بزيادة " الواو " وخدش " بالبدال " المهملة لا " بالراء " .

الثالثة : قوله : ورواه عنه أيضاً باللفظ المزبور أحمد ، وهذا كذب لا أصل له ، فإن أحمد لم يخرج له وقد نقل هو عن أحمد أنه قال : ليس هذا الحديث بصحيح ، وأحمد لا يخرج فى مسنده الموضوع .

الرابعة : قوله : وقال ابن حجر كالمندرى حديث ضعيف جداً ، باطل أيضاً بالنسبة للمندرى فإنه قال : وروى عن أبى هريرة فذكره ، ثم قال : رواه ابن ماجه والأصبهاني وزاد قال سفيان : هو أن يقول أما يعنى لا يتم كلمة القتل .

ورواه البيهقى [٢٢ / ٨] من حديث ابن عمر مرفوعاً : « من أعان على دم امرئ مسلم بشطر كلمة كتب بين عينيه يوم القيامة آيس من رحمة الله » اهـ . فالمندرى إنما أشار إلى ضعفه بروى على قاعدته ، ولم يقل : ضعيف جداً كما افتراه الشارح .

الخامسة : قوله وفى الميزان يزيد بن أبى زياد الشامى ضعفه المندرى وتركه النسائى وغيره . . . إلخ ، لا يخفى على طالب حديث ما فيه وما فى ذكر المندرى .

ونص الميزان : يزيد بن أبي زياد ، ويقال ابن زياد الشامي ، قال البخاري :
منكر الحديث ، وقال الترمذي وغيره : ضعيف ، وقال النسائي : متروك
الحديث .

١٤٢

السادسة : قوله : ثم قال - أعنى في الميزان - : قال أحمد / ليس هذا
الحديث بصحيح باطل ، فإن الميزان ليس فيه شيء من هذا أصلاً ، وإنما الذي
نقل هذا هو ابن الجوزي في الموضوعات .

السابعة : قد حكى الشارح أن ابن الجوزي أورد هذا الحديث في الموضوعات
وسكت عن تعقب المصنف عليه ، مع أنه دافع عن رجال الحديث وأورد له
شواهد من حديث ابن عباس وابن عمر ، ولو كان في تعقبه ضعف لقال :
وتعقبه المؤلف فلم يأت بطائل على عادته ، هكذا يقول كما تقرر مرارا .

٨٤٧٢ / ٣٣٠٦ - « مَنْ أَعَانَ ظَالِمًا سَلَطَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ » .

ابن عساكر عن ابن مسعود

قال في الكبير : رواه ابن عساكر من جهة الحسن بن زكريا عن سعيد بن عبد
الجبار الكرابيسي عن حماد بن عاصم بن بهدلة عن زر عن ابن مسعود ، قال
السخاوي : وابن زكريا هو العدوي متهم بالوضع فهو آفته .

قلت : لا يكاد هذا الرجل ينقل نقلا إلا ويقبله ويحرفه ويبدله ويغيره ، فالسند
هو من رواية الحسن بن علي بن زكريا، وهو مشهور بالحسن بن علي العدوي،
وكذلك ذكره السخاوي ، ثم هو عن حماد بن سلمة عن عاصم لا عن حماد
ابن عاصم ، فإنه ليس في الرواة حماد بن عاصم بن بهدلة .

والحديث ذكره ابن كثير في التفسير وقال [٣٣٢ / ٣] : أخرجه ابن عساكر في
ترجمة عبد الباقي بن أحمد ، وهو حديث غريب .

٨٤٧٤ / ٣٣١٠ - « مَنْ أَعَانَ ظَالِمًا لِيُدْحِضَ بَيَاطِلَهُ حَقًّا فَقَدْ بَرِئَتْ
مِنَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ » .

(ك) عن ابن عباس

قال في الكبير : قال الحاكم : صحيح ، فرده الذهبي فقال : قلت : حش
الرحبي ضعيف .

قلت : هو عند الحاكم [١٠٠ / ٤ ، رقم ٧٠٥٢] من رواية سليمان التيمي
عن حش عن عكرمة عن ابن عباس ، وحش لم يتفرد به بل تابعه إبراهيم بن
أبي عبله عن عكرمة ، أخرجه ابن حبان في الضعفاء [٣٢٤ / ١] قال :

١٤٣
حدثنا [أحمد بن عمير] ^(١) / بن جوصاء بمشق ثنا سعيد بن رحمة ثنا محمد
ابن حمير عن إبراهيم بن أبي عبله به .

ورواه أبو نعيم في الحلية [٢٤٨ / ٥] في ترجمة إبراهيم بن أبي عبله عن
ثلاثة عن إبراهيم بن محمد بن الحسن : ثنا سعيد بن رحمة به ، ثم قال :
غريب من حديث إبراهيم تفرد به محمد بن حمير .

قلت : وسعيد بن رحمة صاحب ابن المبارك وراوى كتاب الجهاد عنه ، لا
يجوز أن يحتج به لمخالفته الأثبات ، كذا قال ^(٢) ، ولم يورد له غير هذا
الحديث الذى لم يخالف به ولا تفرد به .

وقد ورد من حديث ابن عمر أيضاً ، قال أبو نعيم فى تاريخ أصبهان
: [٣١٢ / ١]

حدثنا لاحق بن الحسين بن عمر بن أبي السورد ثنا أبو سليمان داود بن سليمان
ابن داود الأصبهاني ثنا عبد الله بن محمد القاضى ثنا أبو الصلت سهل بن
إسماعيل المرارى ثنا مالك بن أنس عن الزهرى عن سالم بن عبد الله عن أبيه

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من الضعفاء لابن حبان .

(٢) يعنى ابن حبان فى الضعفاء (٣٢٤ / ١) .

مرفوعاً : « من أعان ظالماً عند خصومة ظالماً وهو يعلم ، فقد برئت منه ذمة الله وذمة رسوله » .

لكن لاحق بن الحسين من مشاهير الكذابين وكبار الوضاعين .

٨٤٧٦ / ٣٣١١ - « مَنِ اعْتَرَّ بِالْعَبِيدِ أَذَلَّهُ اللَّهُ » .

الحكيم عن عمر

قال في الكبير : وكذلك رواه العقيلي في الضعفاء ، وأبو نعيم في الحلية .

قلت : من تعقباته السخيفة على المؤلف قوله : ظاهر عزوه لمن ذكر أنه لم

يره لأقدم منهم وهو قصور ، وكذلك نسخف نحن عليه جزاء وفاقا فنقول :

ظاهر استدراكه العزو للعقيلي وأبي نعيم أنه لم يره لأقدم منهما ، وهو قصور ،

فإنه خرجه عبد الله بن أحمد في روائد الزهد لأبيه (ص ٣٩٠) قال :

حدثنا أبو يوسف يعقوب بن حميد بن كاسب بمكة ثنا عبد الله بن عبد الله

الأموي ، الحديث .

وعنه رواه العقيلي في الضعفاء فقال [٢٧١ / ٢] : حدثنا عبد الله بن

أحمد ... إلخ .

ومن طريقه أيضاً رواه أبو نعيم في الحلية [١٧٤ / ٢] فقال : حدثنا أبو بكر

ابن مالك / ثنا عبد الله بن أحمد به .

أما الحكيم الترمذي الذي عزاه إليه المصنف فأخرجه في الأصل الثامن

والثمانين ومائة^(١) قال [٩٩ / ٢] :

حدثنا عبد الله بن عبد الله الأموي حدثني الحسن بن الحسن أنه سمع يعقوب

(١) وهو في الأصل السابع والثمانين ومائة من المطبوع .

ابن عتبة يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول،
فذكره .

٨٤٧٧/٣٣١٢ - « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا
عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ ، حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ » .

(ق . ت) عن أبي هريرة

قال في الكبير : وفيه بقية ومسلمة بن علي وهو الشامي ، قال الذهبي : قال
الدارقطني : متروك ، وعثمان بن عطاء ضعفه الدارقطني وغيره .

قلت : انظر إلى عجيب صنع الله بهذا الشارح إذ يعزو الحديث للبخاري
ومسلم ثم يصير بعد ذلك يسطر من الافتراءات على سند الحديث ما لا وجود
له من جهة ، ولا يعقل أن يكون فيه من أخرى .

قال البخاري [١٨١ / ٨ ، رقم ٦٧١٥] :

حدثنا محمد بن عبد الرحيم ثنا داود بن رشيد ثنا الوليد بن مسلم عن أبي غسان
محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن علي بن الحسين عن سعيد بن مرجانة
عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به .

وقال مسلم [١١٤٧ / ٢ ، رقم ١٥٠٩ / ٢٢] : حدثنا داود بن رشيد به ، فهو
بما على فيه علي البخاري .

وقال الترمذي [١١٤ / ٤ ، رقم ١٥٤١] :

حدثنا قتيبة ثنا الليث عن ابن الهاد عن عمر بن علي عن علي بن الحسين عن
سعيد بن مرجانة به ، ثم قال : وفي الباب عن عائشة وعمرو بن عبسة وابن
عباس ووائل بن الأسقع وأبي أمامة وكعب بن مرة وعقبة / بن عامر .

قلت : وفي الباب أيضاً عن أبي موسى وعلي بن أبي طالب وسهل بن سعد
وأبي راشد عبد الرحمن بن عبد وأبي سكينه وأبي ذر وعبد الرحمن بن عوف

ومالك بن الحارث ومالك بن القشيري .

فحديث عائشة رواه الطحاوي في مشكل الآثار [١٩٢/٢ ، رقم ٧١٦] :

ثنا أبو أمية ثنا أبو عاصم عن عثمان بن مرة عن القاسم عنها .

وحديث عمرو بن عيسى رواه أبو داود [٣٠/٤ ، رقم ٣٩٦٦] والنسائي في

الكبرى [١٧٠/٣ ، رقم ٤٨٨٦] وابن حبان في صحيحه [١٠/١٤٧ ،

رقم ٤٣٠٩] والدولابي في الكنى [٩٠/١] والطحاوي في مشكل الآثار [

١٩٨/٢ ، رقم ٧٢٧] والباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز وابن منده في

فوائده والريعي السدار في جزئة وغيرهم .

وحديث ابن عباس رواه الطبراني في الكبير [٣٣١/١٠ ، رقم ١٠٦٤٠] ،

وقه محمد بن أبي حميد ، وهو ضعيف .

وحديث وائلة بن الأسقع رواه أبو داود [٢٩/٤ ، رقم ٢٩٦٤] وابن حبان

[١٠/١٤٥ ، رقم ٤٣٠٧] والطحاوي في مشكل الآثار [٢٠١/٢ ، رقم

٧٣٣]^(١) وابن شاهين في الترغيب [٤٣٣/٢ ، رقم ٥٧٥] والحاكم

[٢١٢/٢ ، رقم ٢٨٤٥] ، وقال : على شرطهما ، والثقفى في الثقفيات .

وحديث أبي أمامة رواه الترمذى [١١٤/٤ ، رقم ١٥٤١] ، وقال : حسن

صحيح ، والدولابي في الكنى [١٥٦ / ٢] .

وحديث كعب بن مرة رواه أحمد [١٣٥/٤] وأبو داود [٣٠/٤ ، رقم

٣٩٦٧] وابن ماجه [٨٤٣/٢ ، رقم ٢٥٢٢] والطحاوي في مشكل الآثار

[١٩٧/٢ ، رقم ٧٢٦] .

وحديث عقبة بن عامر رواه أحمد [١٤٧ / ٤ ، ١٤٨] وأبو داود^(٢)

(١) والحديث عنده روى بالفاظ كثيرة .

(٢) لم أجده ، فلعله يقصد أبا داود الطيالسي فهو في مسنده [٢٤٣/١] رقم ١٩٣ منحة .

وأبو يعلى [٢٩٧ / ٣ ، رقم ١٧٦٠] والطبراني [١٧٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، أرقام ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠] والحاكم [٢١١ / ٢ ، رقم ٢٨٤١] وصححه .

وحديث أبي موسى الأشعري رواه أحمد [٤٠٤ / ٤] والطحاوي في مشكل الآثار [١٩٣ / ٢ ، رقم ٧١٨] وأبو نعيم في تاريخ أصبهان [٦٠ / ١] .

وحديث علي - عليه السلام - رواه ابن جرير في ذيل المذيل ، والطحاوي في المشكل [١٩٢ / ٢ ، رقم ٧١٥] ، وابن فيل في جزئه ، وابن شاهين في الترغيب [٤٣٣ / ٢ ، رقم ٥٧٦] .

وحديث سهل بن سعد رواه الطبراني في الكبير [٥٧ / ٦ ، رقم ٥٨٣٩] والصغير [٢٦٧ / ٢ ، رقم ١١٤٣] ، وأبو نعيم في الحلية [٢٥٥ / ٣] .

وحديث أبي راشد رواه الدولابي في الكنى .

وحديث أبي سكينه رواه الطبراني في الكبير [٣٣٥ / ٢٢ ، رقم ٨٤١] ، وأبو عمرو بن منده في فوائده قال :

١٤٦
٦
أخبرنا محمد بن أيوب بن حبيب الرقي ثنا أحمد بن هاشم الأنطاكي ثنا أبو توبة / الربيع بن نافع ثنا يزيد بن ربيعة عن بلال بن سعد سمعت أبا سكينه - وكان من أصحاب النبي ﷺ - عن رسول الله ﷺ قال : « إذا ملك أحدكم ثمن رقبة فليعتقها فإنها يحور كل عضو منها عضواً منه من النار » ،
ويزيد بن ربيعة متروك .

وحديث أبي ذر رواه البزار^(١) ، وفيه أبو حريز ، مختلف فيه ، والجمهور على تضعيفه .

وحديث عبد الرحمن بن عوف رواه الطبراني من رواية ابنه أبي سلمة عنه ، وهو لم يسمع منه ، ورجاله ثقات .

(١) انظر كشف الأستار : (٢ / ١٤٥ ، رقم ١٣٩٣) .

وحديث مالك بن الحارث رواه أحمد [٢٩/٥] والطبراني [١٩/٢٩٩/٦٩٦] (١) ،
وفيه على بن زيد فيه مقال ، وكثير من الحفاظ يحسن له .

وحديث مالك بن [عمرو] (٢) القشيري رواه أحمد [٣٤٤/٤] ، وفيه على
ابن زيد أيضاً .

٨٤٧٨/٣٣١ - « مَنْ اعْتَقَلَ رُمْحًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَقَلَهُ اللَّهُ مِنَ
الذُّنُوبِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(حل) عن أبي هريرة

قال الشارح في الشرحين معاً : وهو حديث ضعيف .
قلت : وعلته هو ما ذكره في الحديث قبله المتفق على صحته ، إذ قال : فيه
بقية ومسلمة بن علي وهو الشامي ، قال الذهبي : قال الدارقطني : متروك ،
وعثمان بن عطاء ضعفه الدارقطني وغيره ، فهؤلاء الرجال موجودون في سند
هذا الحديث ، فإن أبا نعيم قال [٢٠٢/٥] :

حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد ثنا عبد الله بن صالح البخاري ثنا محمد بن
ناصر ثنا بقية عن مسلمة بن علي عن عثمان بن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة
فكتب الشارح هذا الإسناد في الحديث قبله واكتفى في هذا بأنه ضعيف .

٨٤٧٩/٣٣١٤ - « مَنْ اعْتَكَفَ عَشْرًا فِي رَمَضَانَ كَانَ كَحَجَّتَيْنِ
وَعُمُرَتَيْنِ » .

(هب) عن الحسين بن علي

قال في الكبير : وظاهر كلام المصنف أن مخرجه البيهقي خرجه وأقره ، وليس

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من المسند .

(٢) في المعجم الكبير للطبراني مالك بن الحويرث .

كذلك بل تعقبه فقال : إسناده ضعيف ، ومحمد بن راذان متروك ، وقال البخارى : لا يكتب حديثه .

قلت :/ هذا كذب مكشوف الأمر ، فإن المصنف ليس له كلام فى الكتاب ^{١٤٧}
حتى يكون له ظاهر أو مفهوم ، وإنما له صنيع من أول الكتاب إلى آخره ، لا ^٦
يتعرض فيه لنقل كلام الناس لا المخرجين ولا غيرهم ، ويكتفى فى جميع ذلك بالرموز ، وقد رمز إلى هذا الحديث بعلامة الضعيف فكأنه نقل كلام البيهقى [٣١٧/٤] .

٨٤٨٢/٣٣١٥ - « مَنْ أُعْطِيَ حَظَّهُ مِنَ الرَّفْقِ فَقَدْ أُعْطِيَ حَظَّهُ مِنَ الْخَيْرِ ، وَمَنْ حُرِمَ حَظَّهُ مِنَ الرَّفْقِ فَقَدْ حُرِمَ حَظَّهُ مِنَ الْخَيْرِ » .

(حم . ت) عن أبى الدرداء

قال فى الكبير : ورواه ابن منيع والديلمى عن عائشة .

قلت : من سخافة الشارح التى يسخف بها على المصنف قوله : ظاهر اقتصاره على عزو الحديث إلى فلان أنه لم يره لأشهر منه ولا لغيره وهو قصور ، وكذلك نقول هنا للشارح : اقتصاره على عزو حديث عائشة للديلمى الذى رواه من طريق ابن منيع - فافتقر الشارح عزوه إلى ابن منيع أيضاً - قصور مع اشتماله على الكذب فى العزو إلى ابن منيع .

فإن حديث عائشة خرجه أيضاً أبو نعيم فى الحلية [١٥٩/٩] والسمرقندى فى تنبيه الغافلين [ص ٤٥٤ ، رقم ١٨١٤] والقضاعى فى مسند الشهاب [١/ ٢٧٤ ، رقم ٤٤٥] ، وقد رتبته الشارح أيضاً وزعم أنه خرجه ، وهو تخريج لا يساوى النظر فيه فى حجم المتن مرتين كنت انتسخته فلما رأيت رميت به .

كما أن عدم استدراكه على المصنف فى حديث أبى الدرداء يدل على أنه لم يره لغير أحمد [٤٥١/٦] والترمذى [٣٦٧/٤ ، رقم ٢٠١٣] ، وهو قصور أيضاً ، فقد أخرجه أيضاً البخارى فى الأدب المفرد [ص ١٦٤ ، رقم ٤٦٤]

والدولابي في الكنى [٢٧/١] وابن حبان في روضة العقلاء والبيهقي في السنن في كتاب الشهادات في باب مكارم الأخلاق منه [١٩٣/١٠] وأبو سعيد بن الأعرابي في معجمه والخلعي في فوائده والقضاعي في / مسند الشهاب ، كما أن شطره الثاني ورد من حديث جرير بن عبد الله البجلي ، أخرجه أحمد [٣٦٢/٤ ، ٣٦٦] والبخاري في الأدب المفرد [ص ١٦٣ ، رقم ٤٦٣] ومسلم [٢٠٠٣/٤ ، ٧٤/٢٥٩٢] وأبو داود [٢٥٥/٤] ، رقم ٤٨٠٩ [وابن ماجه [١٢١٦/٢ ، رقم ٣٦٨٧] .

٨٤٨٤/٣٣١٦ - « مَنْ أَعْيَبَهُ الْمَكَاسِبَ فَعَلَيْهِ بِمَصْرٍ وَعَلَيْهِ بِالْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ مِنْهَا » .

ابن عساكر عن ابن عمرو بن العاص

سكت عليه الشارح في الكبير .

وقال في الصغير : إسناده ضعيف .

قلت : وإنما قال ذلك تبعاً لرمز المصنف ، ولذلك لم يتعرض لمن في سنده من الضعفاء كأنه لم يقف على ذلك ، وهو من قصوره ، فإن الحديث أسنده الحافظ في اللسان [٩٩/٦] في ترجمة منصور بن عمار من روايته عن ابن لهيعة عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمرو به ، ومنصور بن عمار فيه مقال وكان واعظاً صالحاً إلا أنه ضعيف في الحديث ، وانظر ترجمته وإسناد الحافظ حديثه هذا من طريق الطبراني .

والشارح قد رتب أحاديث الميزان واللسان ، فأين هو عن هذا ؟ والسبب في ذلك أنه ذكره في اللسان بلفظ : « من أحب المكاسب فعليه بمصر » الحديث ، وهو لم يهتد لهذا اللفظ لأنه غير حافظ ولا من أهل الفن .

٣٣١٧ / ٨٤٨٥ - « مَنْ أَعَاثَ مَلْهُوْفًا كَتَبَ اللهُ لَهُ ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ
مَغْفِرَةً ، وَاحِدَةً فِيهَا صَلَاحُ أَمْرِهِ كُلِّهِ ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ لَهُ دَرَجَاتٌ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(تخ . هب) عن أنس

قال الشارح : قال البخارى بعد تخريجه : منكر .

وقال فى الكبير : رواه (هب) عن أبى طاهر عن أبى داود الخفاف عن غسان
ابن الفضل عن عبد العزيز بن عبد الصمد العمى عن زياد بن أبى حسان عن
أنس ، وقضية تصرف المصنف أن البخارى خرجه ساكتا عليه والأمر بخلافه
فإنه خرجه فى ترجمة عباس بن عبد الصمد وقال : هو منكر الحديث ، وفى
الميزان : وهاه ابن حبان وقال : حدث عن أنس بنسخة أكثرها موضوع ثم ساق
منها هذا الخبر ، وحكم ابن الجوزى بوضعه ، وتعقبه المؤلف بأن له شاهداً .

١٤٩

قلت : فيه / من عجر الشارح ويجره أمور ، الأول : قوله رواه البيهقى عن
أبى طاهر عن أبى داود الخفاف ، فإن قوله : عن أبى طاهر بدون وصف ولا
تمييز خطأ لا سيما وفى شيوخ البيهقى اثنان أو أكثر ممن يكنى أباً طاهر ،
والبيهقى قال : أنبأنا أبو طاهر الفقيه .

الثانى : قوله : عن أبى طاهر عن أبى داود الخفاف ، وهو غلط أيضاً وحذف
من الإسناد ، فإن البيهقى قال [٦ / ١٢٠ ، رقم ٧٦٧٠] :

أنبأنا أبو طاهر الفقيه أنبأنا أبو طاهر المحمد أبادى حدثنا أبو داود الخفاف .

الثالث : قوله : قضية المصنف أن البخارى خرجه [٣ / ٣٥٠] ساكتاً
عليه . . . إلخ وهو كلام فاسد ، فإن البخارى ليس بصدد الكلام على
الأحاديث ولا السكوت عنها فى التاريخ حتى يقال : سكت أو تكلم ، بل هو
بصدد الكلام على الرجال ، فسواء تكلم أو سكت فهو غير معتبر ولا منظور
إليه ولا مصطلح فى كتابه عليه .

الرابع : أن تصرف المصنف يدل على خلاف ما افتراه [الشارح] عليه ، فإنه رمز لضعفه بدلاً عن كلام البخارى الزعوم المكذوب ، لأن المؤلف لا ينقل كلام المخرجين فى هذا الكتاب ويرمز بدله بالرموز للضعف والحسن والصحة .

الخامس : قوله : فإنه خرج فى ترجمة عباس بن عبد الصمد ، كذب وجهل فاضح ، فإنه ليس فى الإسناد عباس بن عبد الصمد ولا فى تاريخ البخارى رجل اسمه عباس بن عبد الصمد .

السادس : وإن أراد عبد العزيز بن عبد الصمد المذكور فى الإسناد ، فهو كذب أيضاً ، فإن البخارى لم يخرج فى ترجمته .

السابع : قوله : وقال : منكر الحديث ، كذب من جهات ، أولها : أنه لم يذكر عباس بن عبد الصمد ولم يقل فيه شيئاً كما قدمنا ، وثانيها : أنه إن أراد عبد العزيز بن عبد الصمد فهو لم يخرج فى ترجمته ولا قال فيه : منكر الحديث ، ولا قالها فيه غيره ، لأنه ثقة متفق عليه من رجال الصحيحين ، /
١٥٠
٦
ثالثها : أن البخارى لم يقل : منكر الحديث حتى فى الرجل الذى خرج الحديث فى ترجمته .

الثامن : قوله : وفى الميزان وهاه ابن حبان . . . إلخ كذب أيضاً ، فإن الميزان ليس فيه عباس بن عبد الصمد ولا عبد العزيز بن عبد الصمد لأن الأول معدوم لم يخلقه الله ، والثانى ثقة من رجال الصحيحين .

التاسع : أن البخارى خرج الحديث فى ترجمة زياد بن أبى حسان [٣ / ٣٥٠] .

العاشر : أنه لم يقل فيه : منكر الحديث كما افتراه الشارح ، بل قال ما نصه :

زياد بن أبى حسان سمع عمر بن عبد العزيز قوله ، روى عنه ابن عليه ، كان شعبة يتكلم فى زياد بن أبى حسان النبى وقال عون بن عمارة : ثنا زياد بن أبى حسان سمع أنساً عن النبى ﷺ : « من أغاث ملهوفاً غفر الله له سبعين

مغفرة » ، لا يتابع عليه ، رواه عبد العزيز بن عبد الصمد : ثنا زياد بن أبي حسان عن أنس عن النبي ﷺ ، وقال محمد بن عتبة : ثنا مسلمة بن الصلت ثنا زياد بن أبي زياد سمع أنساً بالمدينة عن النبي ﷺ : « من أغاث ملهوفاً » اهـ . كلام البخارى بالحرف .

الحادى عشر : أن الميزان - بعد أن نرجع إلى الصواب ونقول : إنما ذكر زياد ابن أبي حسان - ليس فيه أيضاً : وهاه ابن حبان كما افتراه الشارح ، بل قال ما نصه [٨٨ / ٢ ، رقم ٢٩٣٣] :

زياد بن أبي حسان النبطى السواسطى ، قال الحاكم : روى عن أنس وغيره أحاديث موضوعة ، كان شعبة شديد الحمل عليه وكذبه ، قال الدارقطنى : متروك ، وقال أبو حاتم وغيره : لا يحتج به ، وله عن أنس مرفوعاً فى إغاثة الملتهوف اهـ .

فلم يذكر ابن حبان أصلاً .

الثانى عشر : قوله : وتعقبه المؤلف بأن له شاهداً ، كذب أيضاً ، بل تعقبه بأن له طريقين آخرين عن أنس وشاهداً من حديث ثوبان ، فاعجب لهذا الشارح .

١٥١ / وبعد ، فالحديث خرجه أيضاً الطبرانى فى مكارم الأخلاق [ص ٤٦ ، رقم ٩٦] وابن شاهين فى الترغيب [٣٤٧ / ٢ ، رقم ٤٢٠] وابن حبان [٣٠٥ / ١] والعقلى [٧٧ / ٢] كلاهما فى الضعفاء والخطيب فى التاريخ [٤١ / ٦] وكذا أبو نعيم فى تاريخ أصبهان [٧٤ / ٢] كلهم من رواية زياد بن أبى حسان عن أنس ، وأورده ابن الجوزى فى الموضوعات [١٧١ / ٢] من طريق العقلى وقال : موضوع ، آفته زياد ، وتعقبه المصنف بأن ابن عساكر [أخرجه] من طريق إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن عبدالرحمن بن أبى حسين المكى عن أنس ، وأخرجه أبو طاهر الحنائى والخطيب من طريق دينار مولى أنس عن أنس .

قلت : وهذا الأخير ساقط لا ينبغي أن يعتد به ، وبقي على المصنف طريق آخر لم يذكره أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢٥٠ / ١] في ترجمة صالح ابن عمر القصار أبي شعيب من روايته عن عبد الرحمن بن عمر : ثنا أبو الجنيد صاحب سلام بن أبي مطيع ثنا تميم أبو خالد عن أبان عن أنس به .
 ٨٤٨٨ / ٣٣١٨ - « مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ فِي طَهَارَةٍ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى » .

(ك) عن أبي قتادة

قال الشارح : قال الحاكم : صحيح ، فقال الذهبي : منكر .
 وقال في الكبير : قال الحاكم : علي شرطهما ، وهارون بصرى ثقة تفرد عنه سريج بن يونس ، وتعقبه الذهبي في المهذب فقال : هذا حديث منكر ، وهارون لا يدري من هو .

قلت : هذا كلام موهم ، فإن الذهبي له في التعقب على الحاكم كتاب " تلخيص المستدرک " ، وله في اختصار سنن البيهقي كتاب " المهذب " ، ثم هو في التلخيص يتعقب الحاكم ، وأما في المهذب وإنما يتكلم علي الحديث من حيث هو ، فقول الشارح : وتعقبه الذهبي ، يوهم أنه تعقب الحاكم ، والواقع أنه إنما تعقب الحديث ، أما الحاكم فلم يتعقبه أصلاً ، ولذلك كان الذهبي متناقضاً في هذا الحديث ، فإن الحاكم قال في المستدرک [٢٨٢ / ١ ، رقم ١٠٤٤] : هذا حديث صحيح علي شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وهارون / بن مسلم العجلي شيخ قديم للبصريين يقال له الحنائي ، ثقة قد روى عنه أحمد بن حنبل وعبد الله بن عمر القواريري ، فأقره الذهبي علي هذا ولم يتعقبه بشيء ، لكنه في المهذب قال : هذا حديث منكر ساقه - يعني البيهقي - من طريقين إلى الحسين القبانى سريج بن يونس ، وهارون لا يدري من هو اهـ .

١٥٢
٦

كذا قال مع أنه ذكره في الميزان [٢٨٦/٤] ، رقم ٩١٧٢] ونقل عن أبي حاتم أنه قال : فيه لين ، وعن الحاكم أنه قال : ثقة ، زاد الحافظ أن ابن حبان ذكره في الثقات [٩٤/٩ ، رقم ٣٩٢] وكناه أبا الحسن وأنه من أهل البصرة يروى عن أبان القطان والبصريين ، وعنه قتيبة وغيره ، فهو إذاً ثقة معروف ، فأعراض الشارح عن كل هذا قصور أو تقصير .

٨٤٨٩/٣٣١٩ - « مَنْ اغْتَيْبَ عِنْدَهُ أَحُوهُ الْمُسْلِمُ فَلَمْ يَنْصُرْهُ وَهُوَ يَسْتَطِيعُ نَصْرَهُ أَذَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ » .

ابن أبي الدنيا في ذم الغيبة عن أنس

قال في الكبير : رمز المصنف لحسنه ، وقال المنذرى : أسانيده ضعيفة ، ورواه عنه أيضاً البغوى في شرح السنة والحارث بن أبي أسامة .

قلت : قوله : وقال المنذرى : أسانيده ضعيفة كذب ، فإنه صدره [٥١٨ / ٣] ، رقم ٤٠] بـ " روى " الدالة على ضعفه ، ولم يقل حرفاً مما قاله الشارح ، فأعجب لأمانته .

ومن الخطأ الصناعي تقديم البغوى محيى السنة المتأخر الذى هو من أهل القرن السادس على الحارث بن أبي أسامة المتقدم الذى هو من أهل القرن الثالث .

هذا وفي سنده عند الحارث داود بن المحبر وهو كذاب .

وقد أخرجه من هو قبل هؤلاء كلهم وهو ابن وهب فى كتاب الجامع له قال : حدثنى الحارث بن نبهان عن أبان عن أنس به مطولاً ، وأبان ضعيف الحديث مع صلاحه ، لغفلته لا لكذبه ، فإذا ورد حديثه ما يشهد له ارتفع إلى درجة الحسن ولذلك / حسنه المصنف .

١٤٩٣/٣٣٢ - «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ فِي الْحَضَرِ فَلْيُهْدِ بُدْنَةً» .

(قط) عن جابر

قال في الكبير : رواه الدارقطني من حديث عثمان السماك عن أحمد بن خالد ابن عمرو الحمصي عن أبيه عن الحارث بن عبيدة الكلاعي عن مقاتل بن سليمان عن عطاء عن جابر ، ثم قال الدارقطني : الحارث ومقاتل ضعيفان جداً اهـ ، فقد برئ مخرجه من عهده بسبب حاله فتصرف المصنف بحذف ذلك من كلامه غير جيد ، وفي الميزان : هذا حديث باطل يكفى في رده تلف خالد ، وشيخه ضعيف ، ومقاتل غير ثقة ، وخالد كذبه الغرياني^(١) ، ووهاه ابن عدى اهـ ، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ، وقال : مقاتل كذاب ، والحارث ضعيف ، وتبعه المؤلف في مختصره ساكتاً عليه .

قلت : فيه أمور ، الأول : التكرار الذي لا معنى له سوى تسويد الورق وتكبير حجم الكتاب .

الثاني : أن الدارقطني قال : حدثنا عثمان بن أحمد الدقاق لا عثمان السماك .

الثالث : أن الذي قال ذلك : الذهبي في الميزان [٣ / ٣٥ ، رقم ٥٥١٥] ، ولكنه قال : عثمان بن السماك .

الرابع : أن الدارقطني قال عقب الحديث : الحارث بن عبيدة ومقاتل ضعيفان ولم يقل جداً بل هي من زوائد الشارح وأمانته .

الخامس : قوله : فقد برئ مخرجه من عهده . . . إلخ ، كلام سخيف ، فهو يعلم أن المصنف لا ينقل كلام المخرجين .

(١) هكذا في الفيض وقام المؤلف بتصويبه بالفريابي بعد أسطر .

السادس : أنه برىء من عهده أيضاً حيث رمز له بعلامة الضعيف .

السابع : عزوه إلى الميزان أنه فيه : وخالد كذبه الفريابي ووهاه ابن عدى ، كذب لا أصل له (١) ، فليس في الميزان شيء من ذلك ولا يتصور أن يكون فيه النقل عن الفريابي وهو بعده ، ثم ليس هو من رجال هذا الشأن .

وبعد ، فالحديث باطل موضوع يلام المصنف على إيراد في هذا الكتاب .

١٥٤

٨٤٩٦/٣٣٢١ - / « مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَ اللَّهَ عَثْرَتَهُ » .

٦

(د . ه . ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير : قال (ك) : على شرطهما ، وقال ابن دقيق العيد : هو على شرطهما ، وصححه ابن حزم ، لكنه في اللسان نقل تضعيفه عن الدارقطني .

قلت : هذا خطأ من وجهين ، أحدهما : أن الحافظ لم ينقل ذلك عن الدارقطني ولا عن أحد من الحفاظ أمثاله .

ثانيهما : أن حكاية مثل هذا من الفضول والتليس والجهل بكلام الناس ، فغاية ما في الأمر أن الحافظ قال في اللسان [٢ / ٢٨٠ ، رقم ١١٦٦] في ترجمة الحسين بن حميد بن الربيع مستدلاً على ضعفه وكذبه ما نصه :

قال ابن عدى : وسمعت عبدان يقول : سمعت حسين بن حميد بن الربيع يقول : سمعت أبا بكر بن أبي شيبة [يتكلم في يحيى بن معين] (٢) يقول : من أين له حديث حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه : « من أقال نادماً أقال الله عثرته » ؟ هو ذا كتب : حفص بن غياث عندنا ، وكتب ابنه : عمر بن حفص ، ليس فيها من ذا شيء ، قال ابن

(١) بل هو مترجم له في الميزان (٦٣٦/١ ، رقم ٢٤٤٨) وقال الذهبي : كذبه جعفر

الفريابي ، ووهاه ابن عدى وغيره اهـ .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من اللسان .

عدى : هذه الحكاية لم يحكها عن أبي بكر غير حسين هذا ، وهو متهم فيها ، ويحى أجل من أن يقال فيه مثل هذا لأن عامة الرواة سبر له أحواله ، وهذا الحديث قد رواه زكريا بن عدى عن حفص بن غياث ، ثم ساقه بسنده عنه نون . وقد رواه الأعمش أيضاً عن مالك بن سعير ، قال : والحسين متهم عدى كما قال : مطين ، قال الحافظ : وقد أشار الذهبي إلى قول أبي بكر ابن أبي شيبة في ترجمة ابن معين فقال : قد استنكر أبو بكر بن أبي شيبة ليحى ذلك الحديث عن حفص بن غياث ، هكذا جزم به وليس بجيد مع قول ابن عدى أن حسين بن حميد تفرد به وأنه متهم ، فلم يثبت ذلك عن ابن أبي شيبة اهـ .

١٥٥
٦

فهذا كلام كما ترى لا يصح أن يذكر في هذا / الموطن لأنه كذب لا أصل له ، وزاد هو في الطين بلة حيث نسب إلى الدارقطني .

والحديث مع ذلك لم ينفرد به يحيى بن معين كما قال ابن عدى .

قال المؤمل بن إهاب في جزئه :

ثنا مالك بن سعير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : « من أقال أخاه أقاله الله عشرته يوم القيامة » .

وقال الطبراني في مكارم الأخلاق [ص ٣٣٣ ، رقم ٦٠] :

حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا إسحاق بن محمد^(١) الفروي ثنا مالك بن أنس عن سمى عن أبي صالح به : « من أقال نادماً عشرته أقاله الله عز وجل عشرته يوم القيامة » .

وقال الدينوري في المجالسة :

(١) في الأصل محمد بن إسحاق والصواب ما أثبتناه .

حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ثنا إسحاق بن محمد الفروي ثنا مالك بن أنس به .

وقال أبو نعيم في الحلية [٦ / ٣٤٥] :

حدثنا محمد بن أحمد بن علي بن مخلد ثنا عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي ثنا إسحاق الفروي ثنا مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي صالح به : « من أقال مسلماً عشرته أقاله الله يوم القيامة » .

قال أبو نعيم : تفرد به عبد الله عن إسحاق من حديث سهيل ، وتفرد أيضاً إسحاق عن مالك عن سمى عن أبي صالح فقال : « من أقال نادماً » .

وقال الحاكم في علوم الحديث [ص ١٨] :

حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني بمكة ثنا الحسن بن عبد الأعلى الصنعاني ثنا عبد الرزاق عن معمر بن محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة به : « من أقال نادماً أقاله الله نفسه يوم القيامة ، ومن كشف عن مسلم كربة كشف الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه » .

قال الحاكم : هذا إسناد من نظر فيه من غير أهل الصنعة لم يشك في صحته وسنده ، وليس كذلك ، / فإن معمر بن راشد الصنعاني ثقة مأمون ، ولم يسمع من محمد بن واسع ، ومحمد بن واسع ثقة مأمون ولم يسمع من أبي صالح .

قلت : وإن ثبت هذا فلا يضر فالحديث مشهور ثابت عن أبي صالح .

أما رواية يحيى بن معين فأخرجها أيضاً أبو يعلى قال :

حدثنا يحيى بن معين ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح به ^(١) .

(١) انظر معجم شيخ أبي يعلى (ص ٣٤٤ ، رقم ٣٢٦) .

ورواه أبو عمرو بن حمدان فى فوائده الحاج ، قال : أخبرنا أبو يعلى به .
وفى آخره قال أبو يعلى : لم أفهم عن يحيى أبا هريرة كما أريده ، ومن
أجل هذه الكلمة التى قال أبو يعلى أخرجه الخطيب فى الكفاية فى باب :
ما جاء فىمن سمع حديثاً فسخفى عليه فى وقت السماع حرف منه لإدغام
المحدث إياه ، ما حكمه؟ [ص ١٢٣] ثم أسنده من طريق أبى بكر بن المقرئ :
ثنا أبو يعلى أحمد بن على بن المثنى الموصلى ثنا يحيى بن معين أبو زكريا به .
وأخرجه البندهى فى شرح المقامات ، قال :

أخبرنا أبو الفرج بن أبى سعد بن على بقراءتى عليه عن أبى الحسن أحمد بن
محمد بن أحمد السبزاز أنا أبو الحسن على بن عمر الحربى السكرى أنا أبو
عبد الله أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصيرفى ثنا أبو زكريا يحيى بن معين
به .

وأخرجه الدينورى فى المجالسة ، قال : حدثنا أحمد بن محمد بن يزيد الوراق
ثنا يحيى بن معين به .

٣٣٢٢ / ٨٤٩٧ - « مَنْ أَقَالَ نَادِمًا أَقَالَه اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(حق) عن أبى هريرة

قال فى الكبير : فيه عبد الله بن جعفر والد على بن المدينى مجمع على ضعفه
كما بينه فى الميزان ، وأورد هذا الخبر من مناكيره وأعاده فى محل آخر ونقل
تضعيفه عن الدارقطنى .

قلت : أهل الحديث يتكلمون على الأسانيد ، فينقل الشارح كلامهم إلى المتن
من غير أن يدرك الفرق فى ذلك ، فالمتن صحيح من رواية أبى صالح عن أبى
هريرة ، وعبد الله بن جعفر الضعيف انفرد بروايته عن العلاء عن / أبىه عن أبى
هريرة ، فهم يتكلمون على ضعف هذا الإسناد لا على المتن الصحيح ،

١٥٧

٦

والمصنف إنما أعاده على قاعدته فى اختلاف الألفاظ بحسب ما وقع عند المخرجين ، وقد قدمنا هذا اللفظ نفسه من رواية أبى صالح عن أبى هريرة بسند صحيح فى الذى قبله .

٨٤٩٨/٣٣٢٣ - « مَنْ أَقَامَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ فَقَدْ بَرِثَ مِنْهُ الذِّمَّةُ » .

(طب . حق) عن جرير

قال الشارح : وإسناده حسن ، وقول المؤلف صحيح ، غير صحيح .

وقال فى الكبير : رمز المصنف لصحته وليس كما قال ، ففیه حجاج بن أرطاة ، أورده الذهبى فى الضعفاء وقال : متفق على تليينه ، قال أحمد : لا يحتج به ، وقال يحيى : ضعيف ، وقال النسائى : ليس بالقوى ... إلخ ، وفيه قيس ابن أبى حازم ، وثقه قوم ، وقال ابن المدينى عن القطان : منكر الحديث ، وأقره الذهبى .

[فى الكلام عن قيس بن أبى حازم]

قلت : قيس بن أبى حازم لا يذكره معللاً به الحديث إلا جاهل بمرة لا يعلم عن الحديث خبراً أصلاً ، لأن الرجل ثقة إمام من رجال الصحيحين الذين أجمعت الأمة على ثقتهم وصحة حديثهم ، ثم هو مع ذلك من كبار التابعين الذين أدركوا أبا بكر وعمر والخلفاء الراشدين رضى الله عنهم ، وإنما تكلم فيه قوم لأجل المذهب أو لخطأ فيما قال ، ولذلك ذكره الذهبى [٣/٣٩٢ ، رقم ٦٩٠٨] على قاعدته ، ولكنه قال : قيس بن أبى حازم عن أبى بكر وعمر ثقة حجة كاد أن يكون صحابياً ، وثقه ابن معين والناس ، وقال على بن عبد الله عن يحيى بن سعيد : منكر الحديث ، ثم سمي له أحاديث

استنكرها فلم يصنع شيئاً ، بل هي ثابتة لا ينكر له التفرد في سعة ما روى ،
من ذلك حديث « كلاب الحوآب » ، ثم قال الذهبي : أجمعوا على
الاحتجاج به ، / ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه نسأل الله العافية وترك الهوى ،
فقد قال معاوية ابن صالح عن ابن معين : كان قيس أوثق من الزهري اهـ .

فأعجب بعد هذا لقول الشارح : إن الذهبي أقر ابن القطان على قوله في قيس
أنه منكر الحديث ، وهكذا الحال فيما حكاه عنه من حكاية الاتفاق على تليينه ،
فإنه قال : فيه حجاج بن أرطاة الفقيه أبو أرطاة النخعي أحد الأعلام على لين
فيه ، ثم ذكر أنه روى عنه سفيان وشعبة وعبد الرزاق وطائفة ، وقال الثوري :
ما بقي أحد أعرف بما يخرج من رأسه منه ، وقال أحمد : كان من الحفاظ ،
وقال ابن معين : ليس بالقوي وهو صدوق يدلّس ، وقال أبو حاتم : إذا قال
أبناؤنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه ، قال : وخارج له مسلم مقروناً
بآخر . . . إلخ ، فكيف يحكى الاتفاق على تليينه وهو يحكى ما سمعت ؟ .

وبعد ، فالحديث صحيح كما قال المصنف لأن الحجاج بن أرطاة حديثه
حسن ، ولكنه ورد من طريق آخر رجاله رجال الصحيح ، إلا أن المصنف لم
يعزه إلى من خرجه للاختلاف في لفظ الحديث الذي لا يصح له ذكره هنا لأنه
مصدر بحرف "الألف" قال أبو داود [٤٦/٣] ، رقم [٢٦٤٥] والترمذي
[١٥٥/٤] ، رقم [١٦٠٤] كلاهما :

حدثنا هناد ثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن
جزير بن عبد الله « أن رسول الله ﷺ : بعث سرية إلى خثعم واعتصم ناس
بالسجود ، فأسرع فيهم القتل ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فأمر لهم بصف العقول
وقال : أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين ، قالوا : يا رسول الله
ولم ؟ قال : لا تراءى ناراهما » .

فهذا سند رجاله رجال الصحيح وإن اختلف في إرساله ووصله ، إلا أن المقدم

هو من أوصله، وتأييد ذلك بحديث حجاج بن أرطاة الذي حديثه وحده حسن،
إلا أن المتن صحيح على كل حال / فالحق ما قال المصنف .

١٥٩

٦ - « مَنْ أَقْرَضَ وَرَقًا مَرَّتَيْنِ كَانَ كَعَدْلِ صَدَقَةٍ مَرَّةً » .

(هق) عن ابن مسعود

قال فى الكبير : وفى رواية لابن حبان فى صحيحه : « من أقرض مسلماً
درهماً مرتين كان له كأجر صدقة مرة » قال : ثم قال البيهقى : إسناده
ضعيف ، ورواه بإسناد آخر قال الذهبى : فيه قيس مجهول ، وأبو الصباح
مجمع على ضعفه ، وهذا الحديث قد رواه ابن حبان فى صحيحه كما تقرر ،
فعدول المؤلف عن الصحيح وإيراد الضعيف من سوء التصرف .

قلت : لفظ ابن حبان [١١ / ٤١٨ ، رقم ٥٠٤٠] : « ما من مسلم يقرض مسلماً
قرضاً مرة إلا كان كصدقتها مرتين » .

وكذلك رواه بهذا اللفظ ابن ماجه [٢ / ٨١٢ ، رقم ٢٤٣٠] وهذا موضعه
حرف " ما " لا هذا الحرف ، وقد ذكره المصنف فى الكبير وفى الذيل على
الصغير فى هذا الحرف أعنى : « ما من مسلم » .

٨٥٠٦ / ٣٣٢٥ - « مَنْ اِكْتَحَلَ بِالْاِثْمِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ لَمْ يَرْمَدْ اَبَدًا »

(هب) عن ابن عباس

قلت : المصنف ملوم على إيراد هذا الحديث الموضوع فى الكتاب الذى صانه
عما انفرد به الوضاعون والكتابون كجوير راوى هذا الحديث ، وفى هذا
الموضع كان يحق للشارح الانتقاد على المصنف فىكون مصيباً فى كلامه ولكن
الله تعالى يصرفه عن الصواب .

٨٥٠٨ / ٣٣٢٦ - « مَنْ أَكْثَرَ مِنَ الْاسْتِغْفَارِ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرَجًا وَمِنْ كُلِّ ضِيقٍ مَخْرَجًا ، وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ » .

(حم . ك) عن ابن عباس

قال فى الكيسر: قال الحاكم : صحيح ، ورده الذهبى بأن فيه الحكم بن مصعب فيه جهالة ، وقال فى المهذب : مجهول ، وظاهر صنيع / المصنف أن هذا لم يخرج أحد من الستة وليس كذلك ، بل خرجه أبو داود والنسائى فى اليوم واللييلة ، قال الحافظ العراقى : وضعفه أبو حاتم ، وقال الصدر المناوى : فيه الحكم بن مصعب لا يحتج به .

قلت : فيه أمور ، الأول : التكرار الذى لا معنى له إلا تسويد الورق .

الثانى : التجاهل والتعمامى عن صنيع المصنف فى كتابه ، فإن أبا داود خرجه الحديث [١٧٨ / ٢ ، رقم ٥١٨] بلفظ : « من لزم الاستغفار » وهذا موضعه حرف " من " مع " اللام " وقد ذكره المصنف كذلك فى الذيل .

الثالث : أن " عمل اليوم واللييلة " [ص ٣٣٠ ، رقم ٤٥٦] للنسائى ليست من الكتب الستة ، والمراد بالستة الكتب لا أصحابها .

الرابع : أن العزو إلى عمل اليوم واللييلة يدل على أنه لم يخرج فى السنن مع أنه خرجه فى الكبرى [١١٨ / ٦ ، رقم ١٠٩٠] .

الخامس : أن الحديث فى سنن ابن ماجه [١٢٥٤ / ٢ ، رقم ٣٨١٩] الذى هو من الكتب الستة ولكن باللفظ الذى خرجه به ابن حبان وأبو داود والنسائى فى الكبرى وأخرجه أيضاً الحكيم فى نوارى الأصول [٨ / ٢] فى الأصل الرابع والخمسين ومائة ^(١) وابن السنى فى اليوم واللييلة [ص ١١٨ ، رقم ٣٥٨]

(١) هو فى الأصل الثالث والخمسين ومائة من المطبوع .

وابن شاهين في الترغيب [٢٠٤/١، رقم ١٧٦] وأبو نعيم في الحلية [٢١١/٣] وعمشليق في جزئه وابن حبان في الضعفاء [٢٤٩/١] .
٨٥١٠ / ٣٣٢٧ - « مَنْ أَكْثَرَ ذَكَرَ اللَّهَ أَحَبَّهُ اللَّهُ تَعَالَى » .

(فر) عن عائشة

قال في الكبير : فيه أحمد بن سهيل الواسطي ، قال الذهبي : قال الحاكم : له مناكير .

قلت : هذا يوهم أن الحاكم هو أبو عبد الله لأنه المعروف عند الإطلاق ، مع أن الذهبي قال : قال أبو أحمد الحاكم ، ثم إنه لم يقل : له مناكير كما نقل الشارح ، بل قال : في حديثه بعض المناكير ، والأمانة في النقل تنافي هذا .

والحديث خرجه ابن شاهين في الترغيب [١٩١/١، رقم ١٥٨] قال :

حدثنا علي بن عبد الله بن مبشر الواسطي ثنا أحمد بن سهيل ثنا نعيم بن المورع ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به .

٨٥١٢ / ٣٣٢٨ - « مَنْ أَكْرَمَ امْرَأً مُسْلِمًا فَإِنَّمَا يُكْرِمُ اللَّهُ تَعَالَى » .

١٦١

(طس) عن / جابر

٦

[قال في الكبير] : قال في الميزان : خبر باطل اهـ . لكن قال الحافظ العراقي : حديث ضعيف ، وقال تلميذه الهيثمي : فيه بحر بن كثير وهو متروك اهـ .

قلت : هكذا قال : بحر بن كثير بالثاء المثلثة وآخره راء مهملة ، وإنما هو كئيز بالنون وآخره زاي معجمة تصغير كتر .

والحديث ذكره الذهبي في ترجمة يحيى بن مسلم [٤٠٨/٤] وقال عنه : شيخ من أشياخ بقية ، لا يعرف ولا يعتمد عليه ، وخبره باطل ، قال أبو همام السكوني : حدثنا بقية ثنا يحيى بن مسلم ثنا أبو الزبير عن جابر

فذكره، وأقره الحافظ في اللسان [٢٧٧/٦ ، رقم ٩٧٥] ولم يزد .
وعندى أن هذا الرجل هو بحر بن كنيز تحرف اسم " بحر " بـ " يحيى " ،
ودلس بقية والده كنيز فسماه مسلماً بوصفة الإسلام ، وكان بقية كثير
التدليس متفنناً فيه ، وقد روى عنه مرة - أعنى عن بحر المذكور - فكانه أبا
الفضل ولم يسمه .

وقد ورد الحديث من حديث أبي بكر الصديق أخرجه أبو نعيم في الحلية [٣/
٥٧] والتاريخ [٢٩٤/٢] معاً من رواية محمد بن إسحاق العكاشي وهو
كذاب وضاع .

٨٥١٤/٣٣٢٩ - « مَنْ أَكَلَ الطَّيْنَ فَكَأَنَّمَا أَعَانَ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ » .
(طب) عن سلمان

قال في الكبير بعدما نقل كلام الناس في الحديث وحكمهم بوضعه : وقضية
صنيع [المصنف] أنه مما لم يتعرض أحد من الستة لتخريجه والأمر بخلافه
، فقد خرج ابن ماجه باللفظ المزبور عن أبي هريرة .

قلت : لا أصل لهذا ، والحديث موضوع يلام المصنف على ذكره ، وليس
في الكتب الستة ذكر لشيء من هذا الباطل .

٨٥١٦/٣٣٣٠ - « مَنْ أَكَلَ بِالْعِلْمِ طَمَسَ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ وَرَدَّهُ عَلَى
عَقْبِيهِ وَكَانَتِ النَّارُ أَوْلَىٰ بِهِ » .

الشيرازي عن أبي هريرة

قال في الكبير : ورواه عنه أيضاً أبو نعيم والديلمى .

قلت : إطلاق العزو إلى أبي نعيم غير جيد فإن لأبي نعيم مؤلفات كثيرة
وأجزاء حديثية متعددة من / أشهرها " حلية الأولياء " و " تاريخ أصبهان "
و " رياضة المتعلمين " و فضل العالم العفيف على الجاهل الشريف
و " المسند " و " العوالي " و " الفوائد " وغيرها ، ففي أيها خرج أبو نعيم ؟

١٦٢

والواقع أن الشارح رأى الديلمي أسنده [٢٤٣/٤ ، رقم ٦٢٦٥] من طريق
أبي نعيم فزاه إليه بدون أن يعرف في أي كتاب خرج .

٨٥١٧/٣٣٣١ - « مَنْ أَكَلَ فَشَيْعَ وَشَرِبَ فَرُوِيَ فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي أَطْعَمَنِي وَأَشْبَعَنِي وَسَقَانِي وَأَرَوَّانِي ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ
وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » .

(ع) وابن السني عن أبي موسى

قال في الكبير : قال الهيثمي : فيه من لم أعرفه ، وقال ابن حجر : سنده
ضعيف اهـ . ووجهه أن فيه محمد بن إبراهيم الشامي ، قال الذهبي في
الضعفاء : قال ابن حبان : يضع الحديث ، وحرب بن شريح ، قال الذهبي :
لينه بعضهم .

قلت : كأن الحافظ الهيثمي انقلب عليه إسناد هذا الحديث وإلا فالواقع ما قاله
الشارح لأن ابن السني أخرجه [ص ١٥١ ، ٤٦٧] عن أبي يعلى قال (١) :

حدثنا محمد بن إبراهيم الشامي ثنا إبراهيم بن سليمان ثنا حرب بن شريح عن
حماد بن أبي سليمان عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى به .

ولكن الشارح أخطأ في موضعين ، أحدهما : في ذكره حرب بن شريح فإنه لا
لزوم لذكره مع أن من قبله متهم بالوضع .

وثانيهما : أنه بعد كل هذا اقتصر في الصغير على قوله : قال الهيثمي : فيه
من لم أعرفه ، وهذا صنيع موهم قوة السند لأنه لا يلزم من كون الهيثمي لم
يعرف بعض رجاله أن يكون ضعيفاً في الواقع ، بخلاف ما لو صرح بوجود
المتهم الكذاب فيه ، بل لو اقتصر على قول الحافظ : إسناده ضعيف ، لكان
قد أتى بالفائدة المطلوبة ، ولكن هكذا الشارح .

(١) انظر مسند أبي يعلى (٢٢١/٣ ، رقم ٧٢٤٦) .

٨٥١٩/٣٣٣٢ - « مَنْ أَكَلَ فِي قَصْعَةٍ ثُمَّ لَحَسَهَا ، اسْتَفْغَرَتْ لَهُ الْقَصْعَةُ » .

(حم . ت . ه) عن نبيشة

١٦٣

قال في الكبير : وكذا رواه عنه الدارمي وابن شاهين والحكيم وغيرهم .

قلت : لكل من ابن شاهين والحكيم الترمذي كتب متعددة ، ففي أيها خرجا الحديث ، فالعزو بهذه الطريقة باطل ، كلا عزو .

وقد خرج أيضاً البخاري في التاريخ الكبير [١٢٧ / ٨] ، رقم ٢٤٤٥ [في ترجمة نبيشة والدولابي في الكنى والأسماء [١٦٨ / ٢] فيمن كنيته أبو اليمان آخر الكتاب ، وأسلم بن سهل الواسطي بحشل في تاريخ واسط [ص ٤٧] .

٨٥٢١/٣٣٣٣ - « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ اللَّحْمِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ مِنْ رِيحِ وَضْرِهِ ، لَا يُؤْذِي مَنْ حِذَّاهُ » .

(ع) عن ابن عمر

قال في الكبير : قال الهيثمي : فيه الوازع بن نافع وهو متروك ، وقال الحافظ العراقي : في سنده ضعيف وذلك لأن فيه محمد بن سلمة ، فإن كان ابن كهيل فهو واهي الحديث أو البناني فتركه أحمد عن الوازع بن نافع ، قال أحمد وغيره : غير ثقة .

قلت : هذا تكرار لا معنى له ولا فائدة فيه إلا تسويد الورق ، ثم إنه بعد ما نقل عن أهل الفن ضعف الحديث وتعيين سببه وهو الوازع بن نافع ، فما وجه التعرض لمحمد بن سلمة الذي لم يعرفه وبقي حائراً متردداً فيه هل هو ابن كهيل أو البناني؟ ومن عرفه أنهما في طبقة واحدة؟ ولم لا يكون المذكور في السند غيرهما ممن هو ثقة؟ فإن في الرواة ممن اسمه محمد بن سلمة وهو ثقة نحو خمسة أو ستة ، ثم لم لا يكون من الضعفاء غير من سمي أيضاً؟ فإن في الرواة ممن اسمه محمد بن سلمة وهو ضعيف أربعة آخرون غير من

ذكرهما ، والقاعدة أن السند إذا كان فيه راوياً مشهوراً بالضعف معروفاً بالنكارة
في حديث لا يعلل الحديث بغيره لاسيما مع عدم معرفته والتحقيق من عبته .
٨٥٢٤ / ٣٣٣٤ - « مَنْ أَلْفَ الْمَسْجِدِ أَلْفَهُ اللَّهُ تَعَالَى » .

(طس) عن أبي سعيد

١٦٤
قال في الكبير : قال الحافظ العراقي : سنده ضعيف ، وعزاه / إلى
الأوسط لا إلى الأصغر ، وقال تلميذه الهيثمي : فيه ابن لهيعة وهو ضعيف .
قلت : المؤلف عزاه إلى الأوسط لا إلى الصغير كما في النسخ المتعددة ،
وإنما الذي وهم عليه هو الشارح ، فعزاه إلى الصغير كما فعل في الشرح
الصغير على عادته في كون الوهم أسبق إلى قلمه من الصواب .

والحديث خرجه الطبراني في الأوسط [رقم ٦٣٨٣] قال :

حدثنا محمد بن عمرو بن خالد الحراني [ثنا أبي] ^(١) ثنا ابن لهيعة عن دراج
عن أبي الهيثم عن أبي سعيد .

وكذلك رواه ابن عدي في الكامل [١٥٢ / ٤] من طريق ابن لهيعة .

٨٥٢٥ / ٣٣٣٥ - « مَنْ أَلْفَى جِلْبَابَ الْحَيَاءِ فَلَا غِيْبَةَ لَهُ » .

(هق) عن أنس

قلت : انظر مستخرجنا على مسند الشهاب سواء " الإسهاب " أو " وشى
الإهاب " في هذا الحديث ، وحديث : « ليس لفاسق غيبة » تستفد .

٨٥٢٦ / ٣٣٣٦ - « مَنْ أَمَاطَ أذَى عَنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ كُتِبَ لَهُ
حَسَنَةٌ ، وَمَنْ تَقَبَّلَتْ مِنْهُ حَسَنَةٌ دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

(خد) عن معقل بن يسار

قال في الكبير : من حديث المستنير بن أخضر بن معاوية بن قره عن أبيه عن

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من المعجم الأوسط للطبراني .

جده عن معقل بن يسار ، قال معاوية : كنت مع معقل فى بعض الطرقات فمر بأذى فأماطه فرأيت مثله فنحيتة فقال : ما حملك على ذلك ، قلت : رأيتك صنعت فصنعت ، فقال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول » فذكره ، قال الهيثمى : سنده حسن اهـ . ومن ثم رمز المصنف لحسنه .

قلت : هذا خطأ من وجوه ، أحدها : قال البخارى [ص ٢٠٥ ، رقم ٥٩٣] : حدثنا عبد الله بن محمد ثنا الخليل بن أحمد ثنا المستير بن أخضر ثنا معاوية ابن قرة قال : كنت مع معقل الزنى . . . الحديث .

فهو عند البخارى من رواية المستير عن جده معاوية لا عن أبيه عن جده . ثانيها : أن الذى وقع ذلك عنده هو الطبرانى [٢٠ / ٢١٧ ، رقم ٥٠٢] ، فحمل الشارح رواية البخارى على روايته بدون تحقيق ، ولما ذكره الحافظ المنذرى ١٦٥
[٣ / ٦١٨ ، رقم ٩] كذلك قال : هكذا رواه الطبرانى ثم ذكر رواية /
البخارى وقال : هذا هو الصواب . ٦

ثالثها : قوله : ومن ثم رمز المصنف لحسنه ، فإنه تقول باطل ، بل رمز لحسنه على حسب ما اقتضاه نظره أو تقليداً للحافظ المنذرى أو غيره ، فمن أين جزم بأنه حكم بذلك تبعاً للنور الهيثمى ؟

فائدة

ورد هذا الحديث من وجه آخر من حديث معاذ بن جبل ، قال أبو بكر يعقوب ابن أحمد الصيرفى فى قوائده :

حدثنا أبو عمرو محمد بن أحمد البحرى الحافظ ثنا أبو محمد عبد الله بن محمد الصيدلاتى ثنا محمد بن غالب تمام ثنا السنصر بن شميل^(١) ثنا يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب عن معاذ بن جبل قال : « سمعت رسول

(١) كتب المؤلف على حاشية الصفحة " بشير " ووضع فوقه رمز كأنه ضبة .

الله ﷺ يقول : من أطاق أذى عن طريق المسلمين كتب الله له حسنة ، ومن كتب الله له حسنة أدخله الجنة » .

« مَنْ أَمَّ قَوْمًا وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَقْرَأُ مِنْهُ لِكِتَابِ اللَّهِ وَأَعْلَمَ لَمْ يَزَلْ فِي سِفَالٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

(عق) عن ابن عمر

قال فى الكبير وقد حرف كلمة سفال ما نصه : بكسر الراء المثلثة وفتح الفاء ، أى هبوط ، ثم قال : هو من حديث الهيثم بن عتاب عن ابن عمر ، قال فى الميزان : لا يعرف ، وقال عبد الحق : مجهول ، وقال العقبلى : حديث غير محفوظ ، ثم ساق له هذا الخبر ، فما أوهمه المصنف أن مخرجه العقبلى خرجة وسلمه غير جيد .

قلت : العقبلى كتابه خاص بالرجال الضعفاء ، ولا يذكر فيه إلا الأحاديث الضعيفة ، فالعزو إليه يغنى عن البيان ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالمصنف له قاعدة فى كتابه هذا أنه لا يتعرض لنقل كلام المخرجين ، ثم من جهة ثالثة قد رمز لضعفه وذلك يكفى عن التعرض لو كان ذلك من شرطه أو من شرط / العقبلى ، فلو أعرض الشارح عن هذه المشاغبات الباطلة وأقبل على ما يهمه لما وقع فى هذه الأخطاء الفاحشة التى ابتلى بها حتى فى الضروريات من اللغة العربية ، إذ لا يحرف " سفال " بـ " ثفال " إلا من بلغ النهاية فى ذلك ، رزقنا الله حسن الأدب آمين .

« مَنْ أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ فَلْيَكُنْ أَمْرُهُ بِمَعْرُوفٍ » .

(هب) عن ابن عمرو

قال الشارح فى الكبير بعد أن حرف رمز الشعب إلى رمز السنن ، فأتى بطامة توقع الناظر فى الخطأ الفاحش ما نصه : رواه البيهقى من طريق الحاكم ، وفيه سلام بن ميمون . . . إلخ ما قال .

وهذا التعبير خطأ فإن الحاكم شيخ البيهقي، فالقاعدة أن يقول: عن الحاكم،
لأن قوله: من طريق الحاكم يوهم أن بينهما وسائط، مع أنه يعكس أحياناً
فيعبر عن بينه المخرج وبينه وسائط بقوله: عن فلان.

ثم إن الحديث له طريق آخر أنظف من هذا خرجه القضاعي في مسند الشهاب
[٢٨٥/١، رقم ٤٦٥] من طريق علي بن معبد في الطاعة والمعصية:

ثنا بقرية بن الوليد عن إسحاق بن مالك الحضرمي عن أبي برزة عن النبي
ﷺ به.

وهذا الطريق وإن كان ضعيفاً إلا أنه أقوى من طريق البيهقي [٩٩/٦، رقم
٧٦٠٣]، والشارح يلوم المصنف كثيراً في مثل هذا، فلم لم يستدرك هذا
الطريق لاسيما وقد رتب هو أحاديث مسند الشهاب، لكنه لما لم يكن حافظاً
ولا من أهل الفن لم يعرف كيف يكشف عن الحديث من كتاب، لأن لفظه:
« من كان أمراً بمعروف فليكن أمره ذلك بمعروف »، فليس هذا في حرف
من « مع » الألف، ولكنه مع « الكاف »، فلذلك خفي عليه.

٨٥٣٣/٣٣٣٩ - « مَنْ أَمْسَكَ بِرِكَابِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ لَا يَرْجُوهُ وَلَا
يَخَافُهُ غُفْرَ لَهُ ».

(طب) عن ابن عباس

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه / حفص بن عمر المازني ولم أعرفه، وبقرية
رجاله ثقات.

١٦٧

٦

قلت: خرج له الدارقطني، وقال: الياسوفي لا يعرف.

والحديث رواه أبو نعيم في الحلية عن الطبراني [٢١٢/٣]:

حدثنا أحمد بن داود المكي ثنا حفص بن عمر المزني ثنا جعفر بن سليمان حدثني
أبي سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده ابن عباس به.

ثم قال أبو نعيم : تفرد به علي وعنه سليمان وعنه ابنه جعفر ، ما كتبه إلا من حديث حفص بن عمر المزني .

قلت : كذا وقع في الأصل المزني بدون ألف ، ولم ينفرد به كما يوهمه كلام أبي نعيم الحافظ ، بل تابعه حسين المقرئ فسقد رواه الدولابي في الكنى [٩٩/٢] في حرف ' العين ' عن النسائي ، ولعله قد كناه أيضاً قال :
أنا الفضل بن سهل حدثني أبو محمد عبد الله بن حرب ثنا حسين المقرئ عن جعفر بن سليمان به .

٨٥٣٤ / ٣٣٤ - « مَن انتَسَبَ إِلَى تِسْعَةِ آبَاءِ كُفَّارٍ يُرِيدُ بِهِمْ عِزًّا وَكِرَامًا كَانَ عَاشِرَهُمْ فِي النَّارِ » .

(حم) عن أبي ريحانة

قال في الكبير : أبو ريحانة اثنان : مدني وسعدي ، فكان ينبغي تمييزه .
قلت : ولم لم تميزه أنت وأنت الشارح وتلك وظيفتك لا وظيفة لك غيرها ، فإذا عجزت ولم تعرف أيهما هو ، لأنه كذلك وقع في الحديث ، فالتمس مثل ذلك لغيرك .

ثم قال : قال الهيثمي : رجاله ثقات ، ومن ثم رمز المصنف لحسنه .
قلت : ومن قال لك أنه رمز لحسنه تقليداً للهيثمي لا اجتهداً منه ، هذا لعجب .
ويعد فأبو ريحانة هو شمعون الأنصاري ، وهو معروف مشهور لا يلتبس بغيره إلا على الشارح .

والحديث خرجه أيضاً البخاري في التاريخ الكبير [٣٥٥/٢ ، رقم ٢٧٢٣] وأبو نعيم في موضعين من تاريخ أصبهان [٣٢٥/١ و ٣٦٣/٢] ، وأبو سعيد النقاش في فوائد العراقيين ، كلهم من / طريق حميد الكندي عن عبادة بن

نسى عن أبي ريحانة به .

وقال البخارى : لا أراه إلا مرسلأ ، يريد أنه منقطع وأن عبادة بن نسي لم يدرك أبا ريحانة .

٨٥٣٦/٣٣٤١ - « مَنْ انْتَهَبَ فَلَيْسَ مِنَّا » .

(حم . ت) والضياء عن أنس ، (حم . د . هـ) والضياء عن جابر

قال فى الكبير : قال الديلمى : وفى الباب عمران بن حصين وغيره .

قلت : أخرجه الطحاوى فى مشكل الآثار (٢ / ١٣٠) من حديث عمران بن حصين [٣٥٦/٣ ، رقم ١٣١٢] ومن حديث عبد الرحمن بن سمرة [٣٥٥ ، رقم ١٣١١] ومن حديث جابر بن عبد الله [٣٥٧/٣ ، رقم ١٣١٣] ومن حديث أنس بن مالك [٣٥٨/٣ ، رقم ١٣١٧] .

٨٥٣٨/٣٣٤٢ - « مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِراً إِلَى مُيَسَّرَتِهِ أَنْظَرَهُ اللَّهُ بِذَنْبِهِ إِلَى تَوْبَتِهِ » .

(طب) عن ابن عباس

قال الشارح : وضعفه الأزدي .

قلت : هذا خطأ فاحش يوهم أن الحديث خرجه الأزدي وضعفه ، والواقع أن الأزدي ما ذكر الحديث ولا تعرض له أصلاً ، وإنما ضعف راوياً وقع فى سند هذا الحديث ، والشارح نفسه نقل ذلك فى الكبير فقال : قال الهيثمى [١٣٤ / ٤] : فيه الحكم بن الجارود ، وقد ضعفه الأزدي ، وشيخ الحكم وشيخ شيخه لم أعرفهما اهـ . فانظر إلى هذا التهور الغريب .

وبعد ، فالحديث له طريق آخر من حديث جابر بن عبد الله ، قال الدينورى فى المجالسة :

حدثنا علي بن سعيد بن عثمان البغدادي ثنا أبو الأشعث ثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله : أن النبي ﷺ قال : « من أنظر معسراً إلى ميسرة أنظره الله من ذنبه إلى توبته » .

٨٥٤٠ / ٣٣٤٣ - « مَنْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ نِعْمَةً فَلِيَحْمَدِ اللَّهَ وَمَنْ اسْتَبَطَّ الرِّزْقَ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ ، وَمَنْ حَزَبَهُ أَمْرٌ فَلْيَقُلْ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » .

١٦٩
/ (هب) عن علي

قال في الكبير : رواه السيهقي من حديث سعيد بن داود الزنبري عن ابن أبي حازم عن عبدالعزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي به ، قال ابن أبي حازم وعبد العزيز : كنا جلوساً فدخل الثوري فقال له جعفر : إنك رجل يطلبك السلطان وأنا يتبعني السلطان ، فقم غير مطرود ، قال سفيان : فحدث لأقوم ، قال جعفر : أخبرني أبي عن جدي فذكره ، قال الشارح : وظاهر صنيع المصنف أن البيهقي أخرجه وسلمه ، والأمر بخلافه بل عقبه ببيان حاله فقال : تفرد به الزنبري عنه ، والمحموظ أنه من قول جعفر ، وقد روى من وجه آخر ضعيف اهـ . قال : والزنبري هذا أورده الذهبي في الضعفاء وقال : ضعفه أبو زرعة وغيره ، وقال أبو زرعة : ساء الحفظ . قلت : فيه أمور ، الأول : الزنبري هو بفتح الزاي المعجمة والباء الموحدة وبينهما نون ساكنة وآخره راء مهملة ، والشارح ذكره مراراً باسم بلفظ النسبة إلى الزبير ، وإن كان في الأصل المطبوع حرف بلفظ : الزبيدي آخره دال مهملة نسبة إلى زيد .

الثاني : قال في الإسناد : عن ابن أبي حازم عن عبد العزيز ، فجعل الثاني شيخاً للأول ، ثم قال : قال ابن أبي حازم وعبد العزيز : كنا جلوساً ، وهذا حقه أن يقول في الإسناد عن ابن أبي حازم وعبد العزيز بواو العطف ، ثم قال في آخر الكلام : وعبد العزيز قال أبو زرعة : ساء الحفظ ، وهذا يدل على

أحد الغلطين ، إما غلط صناعي لأنهما إذا رويا القصة معاً وشاهداها فلا وجه لتضعيف الراوى مع مشاركة غيره له ، وإما أن يكون الواقع أن عبد العزيز بن أبى حازم رواه عن عبد العزيز بن محمد ، فيكون هذا من الخبط والتخليط .

الثالث : قوله : وظاهر صنيع المصنف أن البيهقى خرج [٤٤١/١] ، رقم [٦٥١] وسلمه / سخافة سود بها الكتاب من أوله إلى آخره ، والواقع أن المصنف لا ينقل كلام المخرجين ولا يلزمه ذلك لا فى هذا الكتاب ولا فى غيره وإنما هذا الرجل يكرر ذلك ويلزمه ما لا يلزمه ويأتى بهذا الباطل فى صورة اعتراض .

الرابع : أن كلام البيهقى ليس وحياً يتلى حتى يلتزم المصنف اتباعه فيه ، بل قد يكون البيهقى واهماً فى كثير من أحكامه على الأحاديث ، فلا يعتبره الحفاظ الذين منهم المصنف ، ومن ذلك كلامه على هذا الحديث .

الخامس : تعرضه لجرح عبد العزيز بن محمد من قبيل الجهل التام بالحديث ، فإنه الإمام الحافظ الكبير الدراوردى الثقة المستفق على ثقته ، وأخرج حديثه فى الصحيحين وغيرهما من كتب الصحة ، وهو قرين الإمام مالك فى السنن والحفظ والمعرفة ، وقد أثنى عليه مالك ووثقه ، فذكر كلام أبى زرعة فيه جهل تام وبعد كلى عن معرفة صناعة الحديث فلو لم يدخل نفسه هذا الشارح فى الفضول واقتصر على التقليد ونقل كلام الحفاظ لكان أولى به .

السادس : للحديث طريق آخر ، قال أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده فى مسند إبراهيم بن أدهم :

أخبرنا محمد بن سعيد بن عبد الرحمن الإخميمى بمصر ثنا غسان بن سليمان ثنا عبد الله بن عبد الرحمن الجزرى عن سفيان عن إبراهيم بن أدهم عن محمد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام به مثله ، وعبد الله بن عبد الرحمن الجزرى اتهمه ابن حبان [٣٥ / ٢] .

٨٥٤٢ / ٣٣٤٤ - « مَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كُتِبَتْ لَهُ سَبْعُمِائَةٍ
ضِعْفٍ » .

(حم . ت . ن . ك) عن خريم بن فاتك

١٧١

وحرفه الشارح في الشرحين / معاً .

٦ وقال في الكبير : خزيم بضم الخاء وفتح الزاي المعجمتين بغير هاء ، قال :
وهو خزيم بن الأخزم بن شداد ... إلخ .

قلت : وهذا من العجائب ، وكان والله من حق من يجهل مثل هذا الاسم
الذي يعرفه صغار طلبة الحديث ، بل وبعض المتنورين من العوام ألا يتجاسر
بالانتقاد ولا سيما بالباطل على أكابر الحفاظ والعلماء كالمصنف ، فالصحابي
مشهور جداً وهو خريم بالراء المهملة ، وكذلك والده أخرم بالراء المهملة ،
لا يشك فيه طالب علم .

٨٥٤٣ / ٣٣٤٥ - « مَنْ أَهَانَ قُرْشِيَا أَهَانَهُ اللَّهُ » .

(حم . ك) عن عثمان

قال في الكبير : وكذا رواه الطبراني وأبو يعلى والبخاري ، قال الهيثمي :
ورجالهم ثقات ، وفي الحديث قصة ، ورواه الترمذي باللفظ المزبور وكان
المصنف ذهل عنه .

قلت : ما رواه الترمذي أصلاً ، لا باللفظ المزبور ولا بغيره^(١) ، وما ذهل
المصنف ، ولكن جهل الشارح من كون الحافظ الهيثمي ذكر الحديث في مجمع
الزوائد [٢٧ / ١٠] كما نقل هو نفسه كلامه على إسناده ، والهيثمي لا يذكر

(١) أخرجه الترمذي (٧١٤ / ٥ ، رقم ٣٩٠٥) عن محمد بن سعد عن أبيه مرفوعاً

بلفظ : « من يرد هوان قرش أهانه الله » .

إلا الزوائد على الكتب الستة ، ولا يورد حديثا وقع فيها إلا سهوا ، فكيف لو راجع الأطراف ، أو اعتمد عزو المصنف الحافظ ، ثم إن قوله : وفي الحديث قصة ، يوهم أنها وقعت في نفس الحديث مع النبي ﷺ ، فكانت هي سبب وروده ، أو نحو ذلك ، والواقع بخلافه ، فإنها وقعت في سند الحديث ، فإن عبيد الله بن عمر بن موسى « قال : كنت عند سليمان بن علي ، فدخل شيخ من قريش ، فقال سليمان : انظر الشيخ فأقعده مقعدا صالحا ، فإن لقريش حقا ، فقلت : أيها الأمير ألا أحدثك بحديث بلغني عن رسول الله ﷺ قال : قلت : بلى ، قلت : بلغني أن رسول الله ﷺ قال : « من أهان قريشا أهانه الله » ، قال : سبحان الله ما أحسن هذا ، من حدثك هذا ؟ ، قال : قلت : حدثني ربيعة بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن عمرو بن عثمان ابن عفان قال : قال أبي : يا بني إن وليت من أمر الناس شيئا فأكرم قريشا ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أهان قريشا » الحديث .

١٧٢
٦
٨٥٤٤ / ٣٣٤٦ - « مَنْ أَهَلَ بِحُمْرَةِ مِنْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ عُفِرَ لَهُ » .

(ه) عن أم سلمة

قال الشارح : إسناده حسن .

وقال في الكبير : وقضية صنيع المصنف أن هذا هو الحديث بكامله ، والأمر بخلافه ، بل بقيته عند أبي داود « ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجبت له الجنة » ، فحذفه غير جيد ، ثم إن المصنف رمز لحسنه ، وفيه محمد بن إسحاق ، وفيه كلام ولفظ رواية ابن ماجه فيما وقفت عليه « كانت كفارة لما قبلها من الذنوب » ، ثم إن عزوه لابن ماجه يؤذن بأنه تفرد به عن الستة ، وليس كذلك ، بل رواه أبو داود بالسلف الممزبور عن أم سلمة ، وكان رمز المصنف بالهاء سبق قلم من الدال ، ثم إن فيه يحيى بن سفيان الخنسي ، قال

أبو حاتم : ليس يحتج به ، وقال الذهبي : وثق ، وقال المنذرى : اختلف فيه
يعنى فى إسناده ومثته .

قلت : فى أمور ، الأول : قوله : وقضية صنيع المصنف أن هذا هو الحديث
بكماله ، والأمر بخلافه ، بل بقية عند أبى داود . . . إلخ . هدرمة فارغة ،
فإن المصنف لم يعز الحديث لأبى داود ، بل عزاه لابن ماجه [٢ / ٩٩٩ ، رقم
٣٠٠١] فكيف يدخل حديثا فى حديث ورواية فى رواية ويعزو إلى ابن ماجه
ما لم يخرج به ، فيكون كأنه المناوى الشارح - سامحه الله - والمصنف أجل
وأعلا من ذلك ، وقد برأه الله تعالى بما هو دون ذلك بألف مرحلة ، فكيف
بهذا !؟ .

الثانى : قوله : « ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، ووجبت له الجنة » ، هكذا
١٧٣
/ ذكره بواو العطف ، والحديث عند أبى داود [٢ / ١٤٣ ، رقم ١٧٤١]
بأو التى للشك ، مع التصريح بذلك من الراوى ، وهو قوله : « غفر له
ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، أو وجبت له الجنة » ، شك عبد الله أيتهما
قال ، فخلط هذا بذلك وقلب متن الحديث هو الذى ليس بجيد لا اتباع
المصنف للواجب عليه وتحرى الصواب كما يريد منه الشارح أن يدخل
حديثا فى حديث ، ورواية أبى داود فى رواية ابن ماجه ، مع أنه لم يذكر
أبا داود .

الثالث : قوله : رمز لحسنه وفيه محمد بن إسحاق وفيه كلام ، فضول من
جهة ، وكلام لا يقصد منه حقيقة ، وإنما يراد به الإكثار من تخطئة المصنف
بالباطل ، وإلا لما اقتصر هو فى الصغير على تحسينه ، وأيضا فابن إسحاق ثقة ،
وأوثق من الثقة ، وحديثه صحيح ، وقد صححه الحافظ المنذرى فى الترغيب
[٢ / ١٩٠ ، رقم ١ ، ٢ ، ٣] .

الرابع : قوله : ولفظ رواية ابن ماجه فيما وقفت عليه : « كانت كفارة لما قبلها من الذنوب » لا يخلو أن يكون وقف عليه في سنن ابن ماجه نفسه ، أو في غيره ، فإن كان الأول فهو كذب أو تليس ولا بد ، وإن كان الثاني فلا معنى للتعقب بما لم يتحقق منه بالوقوف عليه في أصله ، والواقع أن ابن ماجه خرج اللفظين فقال أولا [٩٩٩/٢ ، رقم ٣٠٠١] :

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق حدثني سليمان بن سحيم عن أم حكيم بنت أمية عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال : من أهل بعرة من بيت المقدس غفر له .
ثم قال [٩٩٩/٢ ، رقم ٣٠٠٢] :

حدثنا محمد بن المصنف الحمصي ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن إسحاق عن يحيى بن أبي سفيان عن أمه أم حكيم بنت أمية عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت : « قال رسول الله ﷺ : من أهل بعرة من بيت المقدس كانت [له] ^(١) كفارة لما قبلها من الذنوب » ، قالت : فخرجت أمي من بيت المقدس / بعرة . فابن ماجه خرج اللفظين ، والمصنف إنما أراد اللفظ الأول ، فلا وجه للتعقب عليه .

الخامس : قوله : ثم إن عزوه لابن ماجه يؤذن بأنه تفرد به عن الستة ... إلخ باطل ، فإن المصنف ذكر في الأصل - الذي هو الجامع الكبير - رواية أبي داود بلفظ : « من أهل بحج أو عمرة » بالشك ، وعزاها لأحمد وأبي داود ، ثم ذكر الرواية المذكورة هنا ، وعزاها لابن ماجه ، ثم ذكر رواية ابن ماجه الثانية ، وعزاها له أيضا ، ولكنه في

(١) الزيادة من سنن ابن ماجه .

هذا الكتاب المختصر اقتصر على رواية ابن ماجه الأولى فقط ، فلا وهم ولا ذهول ، والعجب أن الشارح ما رأى هذه الروايات الثلاث إلا فى كتاب الجامع الكبير للمصنف ، ومنه ينقل ، ثم يرجع فينسب إليه الوهم والذهول .
السادس : قوله : وكأن رمز المصنف بالهاء سبق قلم من الدال ، كلام فى غاية السقوط ، فإنه كان يكون كذلك لو لم يخرج ابن ماجه أصلا ، وإنما خرج أبو داود ، أما والحديث خرج ابن ماجه باعترافه كما يقول : أنه وقف عليه ، فلا معنى لما يقول .

السابع : قوله : ثم إن فيه يحيى بن سفيان ، باطل أيضا ، فإن يحيى المذكور لا وجود له فى سند الرواية المذكورة هنا كما سبق ، وإنما هو فى سند الرواية الأخرى كما ذكرته أيضا .

الثامن : قوله : يحيى بن سفيان بدون أداة الكنية فى الأب غلط ، وإنما هو يحيى بن أبى سفيان .

التاسع : قوله : الخنسى ، غلط بل هو الأخنسى بالالف نسبة إلى جده أخنس .

العاشر : قوله : قال : أبو حاتم لا يحتج به ، باطل لا أصل له ، ولم يقل أبو حاتم ذلك ، بل قال : شيخ من شيوخ المدينة ، ليس بالمشهور ، فحرف الشارح هذا إلى قوله : ليس بحجة ليتم له ما أراد من معارضة حكم المصنف ولو بالكذب ، والرجل قد ذكره ابن حبان فى الثقات ، ولم يذكره الذهبى / فى الميزان .

١٧٥

٦ الحادى عشر : قوله : وقال المنذرى : اختلف فيه - يعنى فى إسناده - ، ومثته هو كما قال ، وهذا الكلام ذكره فى اختصار سنن أبى داود ، الذى يتكلم فيه على الإسناد ، ولكنه صححه فى الترغيب ، واعتمد تصحيح من صححه ، وهو أقرب إلى الشارح من اختصار السنن ، والنقل منه أولى لأنه من مشهور

الكتب ، ومما ألف الحافظ المنذرى متأخرا ، وقد صدر رواية ابن ماجه المذكورة هنا مختصرة ، وقال : رواه ابن ماجه بإسناد صحيح .

قال : وفى رواية له : « من أهل بعمرة من بيت المقدس كان كفارة لما قبلها من الذنوب » .

قال : ورواه ابن حبان فى صحيحه [١٤/٩ ، رقم ٣٧٠١] ، ولفظه : « من أهل من المسجد الأقصى بعمرة غفر له ما تقدم من ذنبه » .

قال : ورواه أبو داود والبيهقى [٣٠ / ٥] ، ولفظهما : « من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، أو وجبت له الجنة » ، شك الراوى . . . إلخ .

فكان الأولى نقل هذا واعتماده دون كلامه فى اختصار السنن ، أو الجمع بينهما على الأقل ، ثم إن الحافظ المنذرى أشار بالاختلاف إلى ما ذكره البخارى فى " التاريخ الكبير " فى ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن يحيى ، فهو الذى أشار إلى طرقه واختلاف الرواة فيه ، فانظره إن شئت (١ / ١٦٠) من الجزء الأول .

٨٥٤٥ / ٣٣٤٧ - « مَنْ بَاتَ عَلَى طَهَارَةٍ ثُمَّ مَاتَ مِنْ لَيْلَتِهِ مَاتَ شَهِيدًا » .

ابن السنن عن أنس

قلت : سكت الشارح فى الشرحين على هذا الحديث ، ولم يتعرض لرمز المصنف له بعلامة الضعيف ، كأنه لم يجد ما يغمز به كلامه ، والحديث فيه ضعيفان ، سليمان بن سلمة الخبائرى ، وشيخه يونس بن عطاء الصدائى فكلاهما متروك بل متهم .

١٧٦ / « مَنْ بَاتَ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ لَيْسَ عَلَيْهِ حِجَابٌ فَقَدْ
بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ » .
٦

(خد . د) عن علي بن شيبان

قال الشارح : وفيه مجهولان .

وقال في الكبير : رمز المصنف لحسنه ، وفيه كما قال الذهبي : أبو عمران
الجوني ، لا يعرف ، وفيه عبد الرحمن بن علي هذا ، قال ابن القطان : هو
مجهول .

قلت : كل هذا باطل لا أصل له ، فالذهبي لو سكر وغاب عقله لما قال في
أبي عمران الجوني : لا يعرف ، بل لا يصدر هذا من إنسان شم رائحة العلم ،
بل ممن يتكلم وعقله حاضر معه وهو يتطق ويعرف ما يقول ، بل لا يصدر
هذا إلا من المناوى وحده ، فأبو عمران الجوني إمام مشهور ثقة أشهر بين
أهل الحديث من نار علي علم ، احتج به الستة كلهم وهو من سادات التابعين
أدرك جماعة من الصحابة ، وروى عنه الأئمة مثل شعبة والحمادان وطبقتهم
، ووثقه يحيى بن معين وأبو حاتم والنسائي وابن سعد وابن حبان ، وذكره
أبو نعيم في الحلية ووصفه بقوله : ومنهم الواعظ اليقظان موقظ الوسنان
ومنفر الشيطان الجوني أبو عمران ... إلخ ما قال .

فعجبا لهذا الشارح ، ما أشد غفلته؟! .

والعجب أنه نفسه ترجم لأبي عمران الجوني في طبقات الصوفية ، ثم هو الآن
ينسب لإمام العلماء بالرجال أنه يقول عن أشهر مشاهيرهم : إنه لا يعرف ،
وبعد هذا كله فاعلم أن أبا عمران لا يوجد في سند هذا الحديث (١) .

وأما عبد الرحمن بن علي فباطل أيضا ما حكاه فيه ، فقد ذكره ابن حبان في

(١) يوجد هنا كشط في المخطوطة مقداره نصف سطر .

الثقات ، واحتج به فى صحيحه ، وقال العجلي : تابعى ثقة ، ووثقه أيضا أبو
العرب التميمى ، وابن حزم - شيخ المتشددين - فى الرجال ، وهو الذى لا
يعدو كلامه ابن القطان ، فكيف يقول : فيه / مجهول ؟

١٧٧

وكيف يكون مجهولا ، وقد روى عنه ابنه يزيد ، وعبد الله بن بدر الحنفى ،
ووعلة بن عبد الرحمن ، والجهالة ترتفع برواية اثنين ، فكيف مع انضمام
توثيق الحفاظ المتعددين له .

ثم إن الحديث له طريق آخر مرفوع ، أخرجه البخارى فى " الأدب المفرد "
أيضا قال [ص ٣٩٥ ، رقم ١١٩٩] :

حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا الحارث بن عمير قال : حدثنى أبو عمران عن
زهير عن رجل من أصحاب النبى ﷺ عن النبى ﷺ قال : « من بات على
إجار فوق منه فمات برئت منه الذمة ، ومن ركب البحر حين يرتج - يعنى
يغتم (١) - فهلك برئت منه الذمة » .

وهكذا رواه أحمد [٧٩/٥] والبيهقى فى الشعب [١٧٩/٤ ، رقم ٤٧٢٥] ،
وحسنه الحفاظ المنذرى [٥٦/٤ ، رقم ٤] ، وهذا الحديث هو الذى فى سننه
أبو عمران الجونى ، أما حديث المتن الذى زعم الشارح أنه من رواية أبى
عمران فقال البخارى [ص ٣٩٥ ، رقم ١١٩٧] :

حدثنا محمد بن المشنى ثنا سالم بن نوح أخبرنا عمر - رجل من بنى حنيفة -
هو ابن جابر عن وعلة بن عبد الرحمن بن وثاب عن عبد الرحمن بن على عن
أبيه به .

وبهذا السند رواه أبو داود [٣١١/٤ ، رقم ٥٠٤٠] عن محمد بن المثنى أيضا ،
وله شاهد موقوف على أبى أيوب الأنصارى .

أخرجه البخارى فى " الأدب المفرد " [ص ٣٩٥ ، رقم ١١٩٨] أيضا من حديث

(١) فى القاموس المحيط : ' اغتم ' : ' هاج ' .

على بن عمارة قال : جاء أبو أيوب الأنصاري فصعدت به على سطح أفلح فتزل
وقال : كدت أن أبيت الليلة ولا ذمة لي .

٨٥٤٨ / ٣٣٤٩ - « مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ غَمْرٌ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يَلُومَنَّ
إِلَّا نَفْسَهُ » .

(خ د . ت . ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير : وقضية تصرف المصنف أن الترمذي تفرد بإخراجه من بين
السة والأمر بخلافه ، بل رواه أبو داود ، قال ابن حجر : بسند صحيح على
شروط مسلم عن أبي هريرة رفعه ، « من بات وفي يده غمر لم يغسله فأصابه
شئ فلا / يلومن إلا نفسه » ، فزاد على الترمذي قوله : « ولم يغسله » مع
صحة إسناده ، والقاعدة عندهم أن أبا داود مقدم في العزو إليه على الترمذي
فإهماله العزو إليه مع صحة إسناده وزيادة متنه من سوء التصرف .

قلت : المصنف له وضع مخصوص في كتابه وهو مراعاة الحروف في أوائل
الأحاديث وأوائل الكلمات ، فرواية الترمذي [٢٨٩ / ٤ ، رقم ١٨٥٩] المذكورة
هنا بلفظ : « من بات » فذكرها في حرف " من " بعدها " باء " بعدها
" ألف " ، وأما رواية أبي داود فهي بلفظ : « من نام » فموضعها حرف
" من " بعدها " نون " ، وكذلك فعل المصنف في الكبير وفي ذيل الصغير
أيضاً ، فذكر هذا ثم أعاده في حرف " من " مع " النون " وعزاه لأحمد
[٢٦٣ / ٢] وأبي داود ، والشارح يعرف هذا جيداً ويتحققه يقيناً ولكنه يتغافل .

ثم هو يهرب من نقل الحديث من مصدره ، والمؤلف الذي خرج فيه وهو
" سنن أبي داود " ، لأنه لو نقله منه لافتضح ، وكذلك لا ينقله عن يراعى
الألفاظ غالباً كالحافظ المنذرى في الترغيب وينقب عن يراعى إلا متن
الحديث ويحمل رواية بعض المخرجين على البعض الآخر ، فيلبس بذلك
على القارئ ، كما نقل هذا الحديث عن الحافظ وترك نقله من السنن أو من
الترغيب للمنذرى .

ثم ما زعمه من القاعدة اختلاق وكذب لا أصل له ، وإنما المحدثون يراعون
التقديم عند الجمع باعتبار الأقدمية في الوفاة ، وليس ذلك واجبا وإنما هو
تدقيق في الترتيب ، أما عند الانفراد فسواء العزو إلى الترمذى أو إلى أبى
داود ، / وإنما العمدة على الإسناد ، قال أبو داود [٣٦٦/٣ ، رقم ٣٨٥٢] :
ثنا أحمد بن يونس ثنا زهير ثنا سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة
قال : قال رسول الله ﷺ : « من نام وفى يده غمر ولم يغسله . . . »
الحديث .

١٧٩

٦

تنبه على غلط آخر : كتب الشارح فى الكبير على رمز الترمذى أنه خرجه
فى كتاب الزهد وهو غلط فاحش ، بل خرجه فى كتاب الأطعمة وهو آخر
حديث فيه .

فائدة

فى الباب عن ابن عباس وعائشة وعمران بن حصين قال أبو نعيم فى تاريخ
أصبهان [٣٤٨/٢] :

حدثنا أبو بكر الطلحى ثنا أبو يعقوب يوسف بن يحيى بن عبد الله بن يزيد
الشبائى ثنا أبو إسحاق عبد الوهاب بن فليح المقرئ ومحمد بن ميمون
الخياط قالا : حدثنا سفيان عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس قال : قال
النبي ﷺ : « من بات وفى يده غمر فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه » .

وقال الدولابى فى الكنى [١٧٢/١] :

حدثنا عباس بن محمد قال : قال يحيى : روى عبد الملك بن عمير عن شبيب
أبى روح ثنا عمران بن بكار البراد ثنا عبد العزيز بن موسى أبو روح الأخولى
ثنا عمر بن على بن مقدم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : أن رسول
الله ﷺ قال : « من بات وفى يده ريح غمر فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه »

٨٥٥١/٣٣٥٠ - « مَنْ بَاعَ عَيْبًا لَمْ يَبِينَهُ لَمْ يَزَلْ فِي مَقْتِ اللَّهِ وَكَمْ
تَزَلُ الْمَلَائِكَةُ تَلْعَنُهُ » .

(ه) عن وائلة

قال في الكبير : رواه ابن ماجه من حديث ابن سباع عن وائلة بن الأسقع ،

قال ابن سباع : اشتريت ناقة من دار وائلة ، فلما خرجت بها أدركني يجر

١٨٠

/رداءه ، قال : اشتريت ؟ قلت : نعم ، قال : هل بين لك ما فيها ؟ قلت :

٦

وما فيها ؟ إنها لظاهرة الصحة ، قال : أردت بها لحماً أو سرفاً ؟ قلت : بل

الحج ، قال : فإن بخفها نقبا سمعت رسول الله ﷺ وذكره .

قلت : كل هذا لا أصل له ولم يخرج ابن ماجه منه حرفاً واحداً ولا روى

لابن سباع في سننه أصلاً ، قال ابن ماجه [٧٥٥/٢ ، رقم ٢٢٢٤٧] :

حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك ثنا بقرية بن الوليد عن معاوية بن يحيى عن

مكحول وسليمان بن موسى عن وائلة بن الأسقع قال : « سمعت رسول الله

ﷺ » وذكره .

فما أدري من أين نقله الشارح وألزقه بابن ماجه ؟ وسند الحديث ساقط جداً

كأنه من الموضوع .

٨٥٥٨/٣٣٥١ - « مَنْ بَدَأَ جَفَاً وَمَنْ اتَّبَعَ الصَّيْدَ غَفَلَ وَمَنْ أَتَى

أَبْوَابَ السُّلْطَانِ افْتَتَنَ » .

(طب) عن ابن عباس

قال في الكبير : ظاهر حال صنيع المصنف أنه لم يره لأحد أعلى من الطبراني

ولا أحق بالعزو وهو عجيب ، فقد خرج باللفظ المزبور أحمد عن أبي هريرة

وعن ابن عباس ، قال المنذرى والهيثمي : وأحد إسنادى أحمد رجاله رجال

الصحيح خلا الحسن بن الحكم النخعي وهو ثقة اهـ . وفي سند الطبراني

وهب بن منبه، أورده الذهبي في الضعفاء وقال : ثقة مشهور ضعفه الفلاس .
قلت : كلام [الشارح] كله خبط وتخليط وجهل كما يتضح من وجوه ،
الأول : أن حديث أبي هريرة غير حديث ابن عباس عرفاً واصطلاحاً ، وهو
استدرك بحديث أبي هريرة على حديث ابن عباس ، ثم أدخل حديثاً في
حديث .

الثاني : أنه كذب في قوله : باللفظ المزبور ، بل لفظه عند أحمد
[٢ / ٣٧١ ، ٤٤٠] : « من سكن البادية » وقد ذكره المصنف في موضعه من
هذا الكتاب / وهو حرف " من " مع " السين " كما سيأتي ، وهذه الرواية
موضعها حرف " من " مع " الباء " .

١٨١
٦

الثالث : أن العزو إلى الكتب الستة وأصحابها مقدم على العزو لأحمد ،
والشارح دائماً يتقصد المصنف بهذا الباطل وهو منتقد بالحق ، فإن حديث ابن
عباس الذي استدركه وعزاه لأحمد وحده قد خرجه أهل السنن الأربعة أيضاً إلا
ابن ماجه ، وكذلك فعل المصنف فعزاه لأحمد ولهم كما سيأتي .

الرابع : أنه خلط إسناد حديث ابن عباس بحديث أبي هريرة ، فالمصنف أورد
حديث ابن عباس وهو نقل عن المنذرى والهيثمي أنهما قالا في أحد إسنادي
أحمد : رجاله رجال الصحيح غير الحسن بن الحكم النخعي وهو ثقة ، والحسن
المذكور إنما هو في سند حديث أبي هريرة الذي ما ذكره المصنف ولا عرج عليه
فلا يُعَلَّل حديث ابن عباس بمن في حديث أبي هريرة إلا من لا يعرف ما
يخرج من رأسه ولا يدري ما يقول .

الخامس : قوله : وفي سند الطبراني [٥٧ / ١١] ، رقم ١١٠٣٠] وهب بن منبه
هذا رجوع إلى سند حديث ابن عباس ، ثم تخصيصه الطبراني يفيد أن وهباً
إنما وقع في سنده ، والحديث من رواية وهب بن منبه عن ابن عباس عند
جميع من خرجه ، قال أحمد [١ / ٣٥٧] :

حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان عن أبي موسى عن وهب بن منبه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « من سكن البادية جفا » الحديث .

وقال أبو داود [٣ / ١١٠ ، ١١١] : حدثنا مسدد حدثنا يحيى (ح) .

وقال الترمذي [٤ / ٥٢٣ ، رقم ٢٢٥٦] : حدثنا محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن بن مهدي (ح) .

وقال النسائي [٧ / ١٩٥] :

أخبرنا إسحاق بن إبراهيم أنبأنا عبد الرحمن - يعني ابن مهدي - (ح) .

وقال الطبراني : حدثنا محمد بن الحسن بن كيسان ثنا أبو حذيفة (ح) (١) .

ورواه ابن عبد البر في العلم من طريق ابن مهدي ووكيع ومصعب بن ماهان ، خمستهم قالوا : حدثنا سفيان به .

١٨٢

السادس : تعرضه لجرح وهب بن منبه يدل على أنه من العوام ، ومن طبقة
البلدء منهم خاصة ، وإلا فأذكياء العوام لا ينزلون إلى هذا الخسيس .

٨٥٦٢ / ٣٣٥٢ - « مَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ فَضِيلَةٌ فَلَمْ يَصِدِّقْ بِهَا لَمْ يَنْلَهَا »

(طس) عن أنس

قال في الكبير : ورواه عنه أبو يعلى أيضاً ، قال الهيثمي : وفيه بزيع أبو الخليل وهو ضعيف اهـ . وحكم ابن الجوزي بوضعه بعدما أورده من حديث أنس وقال : فيه بزيع متروك ، ومن حديث جابر وقال : فيه البياضى كذاب ، وإسماعيل بن يحيى كذاب اهـ . وأقره المصنف ، وفي المقاصد عن ابن حجر : هذا لا يصح .

(١) رواه في الكبير (١١ / ٥٦ ، رقم ١١٠٣٠) قال : حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا

أبو نعيم ثنا سفيان عن أبي موسى به .

قلت : فى هدا عحائ ، الأولى : أن هذا الحديث لم يذكره ابن الجوزى فى
، سموعات أصلاً .

شابهة : أنه ذكر حديثاً بمعنى آخر فيه كلمة . « من بلغه عن الله شيء » ،
ولكنه مشرق وحديث الباب مغرب ، شتان بين مشرق ومغرب ، فأسند ابن
الجوزى [٢٥٨/١] من طريق الحسن بن عرفة فى جزئه :

ثنا خالد بن حيان الرقى أبو زيد عن فرات بن سليمان وعيسى بن كثير كلاهما
عن أبى رجاء عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن جابر
ابن عبد الله مرفوعاً : « من بلغه عن الله شيء فيه فضيلة فأخذ به إيماناً رجاء
ثوابه أعطاه الله ذلك ولم يكن كذلك » ، ثم قال : لا يصح أبو رجاء كذاب .
ومن طريق الدارقطنى [١٥٢/٣ ، ١٥٣] :

حدثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث ثنا على بن الحسن المكتب ثنا إسماعيل
ابن يحيى ثنا مسعر عن عطية عن ابن عمر مرفوعاً : « من بلغه عن الله فضل
شئ من الأعمال يعطيه عليه ثواباً فعمل ذلك العمل رجاء ذلك الثواب أعطاه
الله ذلك الثواب وإن لم يكن ما بلغه حقاً » ، ثم قال : إسماعيل كذب .
ومن طريق ابن حبان فى الضعفاء [١٥٣/٣] :

ثنا أحمد بن يحيى بن زهير ثنا أحمد / بن يحيى الأزدي ثنا الهيثم بن خارجة
ثنا بزيع أبو الخليل عن محمد بن واسع وثابت عن أبان عن أنس مرفوعاً :
« من بلغه عن الله أو عن النبى فضيلة كان منى أو لم يكن فعمل بها رجاء
ثوابها أعطاه الله ثوابها » ، ثم قال : بزيع متروك .

فهذا ما أورده ابن الجوزى ، وهو كما ترى بعيد عن حديث الباب لا ارتباط له
به إلا فى بعض الألفاظ .

الثالثة : أن المصنف لم يقره كما قال الشارح ، بل تعقبه بأن لحديث أنس طرقاً
أخرى ، ثم أتى بها من عند أبى القاسم البغوى فى معجمه ومن عند ابن

عبدالبر فى العلم ، وأورد لحديث ابن عمر طريقاً آخر من عند سموهى فى فضل العلم ، ثم عزز للخلى فى فوائده بإسناده إلى حمزة بن عبد المجيد قال : « رأيت رسول الله ﷺ فى النوم فى الحجر ، فقلت : بأبى أنت وأمى يا رسول الله إنه قد بلغنا عنك أنك قلت : من سمع حديثاً فيه ثواب فعمل بذلك الحديث رجاء ذلك الثواب أعطاه الله ذلك الثواب وإن كان الحديث باطلاً ، فقال : إى ورب هذه البنية إنه عنى وأنا قلته » اهـ .

ومع كل هذا يدعى الشارح أن المصنف أقر ابن الجوزى .

الرابعة : وهى من الدلائل على سوء نيته أنه دائم النقل من اللآئى المصنوعة ، والمصنف قد تعقب ابن الجوزى فى اللآئى [٢١٤ / ١ ، ٢١٥] ، ولكنه فى اختصارها كأنه ييض للتعقب ونسبه فلم يذكر شيئاً ، فانتقل الشارح من العزو إلى اللآئى الذى فيه التعقب إلى التعقبات ولم يشر إلى اللآئى أصلاً .

الخامسة : ما نقله من المقاصد عن الحافظ لا وجود له فى المقاصد أصلاً .

٨٥٦٣ / ٣٣٥٣ - « مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِداً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ » .

(هـ) عن على

١٨٤

قال الشارح : خرجه الشيخان فذهل / المؤلف .

وقال فى الكبير : ظاهره أن هذا مما لم يتعرض أحد الشيخين لتخريجه وهو ذهول ، فقد خرجه معاً عن عثمان فى الصلاة ، كما عزاه لهما الصدر المناوى وغيره ، والعجب أن المصنف نفسه عزاه لهما معاً فى الأحاديث المتواترة وعد هذا منها .

قلت : لا يخلو أن يكون الشارح أبلد خلق الله وأشدهم ذهولاً وغفلة ، فالمصنف ذكر حديث عثمان بعد هذا مباشرة بدون أى فاصل بلفظ : « من بنى مسجداً يتسقى به وجه الله بنى الله له مثله فى الجنة » ، وعزاه لأحمد [٦١ / ٧٠] والبخارى [١٢٢ / ١ ، رقم ٤٥٠] ومسلم [٣٧٨ / ١ ، رقم ٥٣٣ /

٢٤ ، ٢٥] والترمذى [١٣٤ / ٢ ، رقم ٣١٩] وابن ماجه [٢٤٣ / ١ ، رقم ٧٣٦] ،
وبلا شك أن الشارح كتبهما في مجلس واحد بل في ساعة ، فكيف جاز له
أن يسطر بيده هذا الباطل في الوقت الذي يسطر بيده عزو المصنف الحديث إلى
الشيخين والحديثان متلاصقان ، لذلك كان الواقع ما ذكرت ولا زائد غيره .
٨٥٦٨ / ٣٣٥٤ - « مَنْ بَنَى بِنَاءً فَوْقَ مَا يَكْفِيهِ كُفِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ
يَحْمِلَهُ عَلَى عُنُقِهِ » .

(طب . حل) عن ابن مسعود

قال الشارح : قال الذهبي : حديث منكر .

قلت : ذكر ابن أبي حاتم في العلل أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال : هو
حديث باطل لا أصل له بهذا الإسناد راجعه (ص ١١٩ من الجزء الثاني) (١) .
٨٥٦٩ / ٣٣٥٥ - « مَنْ بَنَى فَوْقَ عَشْرَةِ أَذْرَعٍ نَادَاهُ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ
يَأْعِدُو اللَّهَ إِلَى أَيْنَ تَرِيدُ ؟ » .

(طب) عن أنس

قال في الكبير : فيه الربيع بن سليمان الجيزي ، أورده الذهبي في ذيل الضعفاء
وقال : كان فقيها ديناً لم يتقن السماع من ابن وهب .

قلت : / الربيع ثقة أجل من أن يعلل به الحديث لاسيما مثل هذا الباطل
الموضوع ، وإنما علته الوليد بن موسى القرشي شيخ الربيع فيه ، فإنه متهم
بالوضع ، ولما رواه أبو نعيم في الحلية [٧٥ / ٣] عن الطبراني عن علي بن
سعيد الرازي عن الربيع عن هذا (٢) عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن

(١) انظر علل الحديث (١١٥ / ٢) ط دار السلام بحلب .

(٢) وقع في الأصل المطبوع للحلية : " عن الربيع بن سليمان الجيزي قال : ثنا الوليد =

الحسن عن أنس بلفظ : « إذا بنى الرجل المسلم سبعة أو تسعة أذرع ناداه مناد من السماء أين تذهب يا أفسق الفاسقين » ، قال : غريب من حديث الحسن ويحيى والأوزاعي ، تفرد به الوليد بن موسى القرشى وهو ضعيف لين (١) كالوليد بن مسلم الدمشقى .

٨٥٧٧/٣٣٥٦ - « مَنْ تَحَلَّمَ كَاذِبًا كُفِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَكِنْ يَعْقِدُ بَيْنَهُمَا » .

(ت . ه) عن ابن عباس

قال فى الكبير : ظاهر صنيع المصنف أنه لم يخرج فى الصحيحين ولا أحدهما وهو ذهول ، بل هو فى البخارى فى التعبير ولفظه : « من تحلم بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين ولن يفعل » اه .

قلت : كذا قال : انتهى - يعنى لفظ الحديث - وليس كذلك قال البخارى [٧٠٤٢ / ٥٤ / ٩] :

حدثنا على بن عبد الله حدثنا سفيان عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبى ﷺ قال : « من تحلم بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين ولن يفعل ، ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرون منه صب فى أذنه الآنك يوم القيامة ، ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها وليس بنافخ » .

فانظر إلى قوله عقب القطعة الأولى : اه وتعجب من تدليسه وتليسه سامحنا الله وإياه ، وطول الحديث هو الذى حمل المؤلف على عدم عزوه إليه ، وقد ذكره على انفراده فى الكبير .

=ابن مسلم الدمشقى " وليس الوليد بن موسى ، وإنما ذكر أبو نعيم الوليد بن موسى عند قوله الآتى : تفرد به الوليد بن موسى .

(١) كذا فى الاصل وفى الخلية " ليس كالوليد بن مسلم " بدل " لين كالوليد بن مسلم .

١٨٦
٦
٨٥٩١ / ٣٣٥٧ - « مَنْ تَزَوَّجَ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ نِصْفَ الْإِيمَانِ ، فَلَيْتَنِي
/ اللهُ فِي النِّصْفِ الْبَاقِيِ » .

(طس) عن أنس

هكذا رمز المصنف للطبراني في الأوسط .

أما الشارح فحرفه إلى رمز الطبراني في الكبير في كلا الشرحين ، ثم زاد أن
الطبراني رواه في المعاجم الثلاثة ثم قال : قال الهيثمي : رواه الطبراني
بإسنادين وفيهما يزيد الرقاشي وجابر الجعفي وكلاهما ضعيف وقد وثقا ، وقال
الحافظ العراقي : سنده ضعيف اهـ . وذلك لأن فيه عمرو بن أبي سلمة ،
أورده الذهبي في الضعفاء وقال : ثقة ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به اهـ .
وقال ابن الجوزي : حديث لا يصح وفيه آفات .

قلت : وفيه أمور ، الأول ، كما قدمناه أن المصنف عزاه للأوسط وهو عزاه
للـكبير .

الثاني : أنه راد العزو إلى الثلاثة وذلك باطل ما خرج الطبراني إلا في
الأوسط ، فقد قرأت الصغير بتمامه فلم أجده فيه ، وقد اقتصر على عزوه إلى
الأوسط الحافظان الهيثمي في الزوائد والزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف .

الثالث : قوله : لأن فيه عمرو بن أبي سلمة ... إلخ هو فضول من جهة
وتعرض لما لا أصل له من [جهة] أخرى ، لاسيما بعد أن نقل عن الحافظ
الهيثمي بيان علته وهو جابر الجعفي ويزيد الرقاشي ، فلو كان عمرو بن أبي
سلمة علة له لذكره الحافظ المذكور .

الرابع : قال الطبراني في الأوسط [٧٦٤٧] :

ثنا محمد بن موسى الإصطخري ثنا محمد بن سهل بن مخلد الإصطخري ثنا
عصمة بن المتوكل ثنا زافر بن سليمان عن إسرائيل بن يونس عن جابر الجعفي

عن يزيد الرقاشي عن أنس به .

فليس فيه عمرو بن أبي سلمة كما زعم ، وإنما فيه ما قال الحافظ الهيثمي .
الخامس : كلام ابن الجوزي في العلل في سند آخر لهذا الحديث فإنه أسنده
من طريق أبي الفتح الأزدى عن مالك بن سليمان [١٢٢/٢] : ثنا هياج بن
بسطام عن خالد الحذاء عن يزيد الرقاشي به .

١٨٧

ثم قال : هذا لا يصح وفيه آفات ، يزيد الرقاشي قال أحمد : / منكر
الحديث ، وقال النسائي : متروك ، وهياج قال أحمد والنسائي : متروك
الحديث ، ومالك بن سليمان قدحوا فيه اهـ .

٨٦٠٢/٣٣٥٨ - « مَنْ تَقَحَّمْ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ يَتَقَحَّمُ فِي النَّارِ » .

(هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير : قضية كلام المصنف أن مخرجه البيهقي خرجه وسلمه والأمر
بخلافه ، فإنه تعقبه بما نصه : قال أبو حاتم : تفرد به حفص بن عمر المهرقاني
عن يحيى بن سعيد .

قلت : مسكين الشارح لبعده عن معرفة هذا العلم ظن أن هذا من البيهقي
تعقب وتضعيف والانفراد لا يدل على ضعف الحديث إلا إذا كان الراوي
المنفرد ضعيفا ، وحفص بن عمر المذكور ثقة ، فسواء تفرد أو توبع فلا ضير
منه في الحديث ، وكم حديث تفرد به كبار الثقات كمالك وشعبة وسفيان
وأضرابهم حتى ألف الدارقطني كتاب الأفراد في مجلدين ضخمين ، والمعجم
الأوسط هو من هذا القبيل ، وكم ينص في الصغير أيضا على ذلك ، وكذلك
يفعل أبو نعيم في الحلية بل وجل الحفاظ .

والحديث أخرجه أيضا أبو يعلى الخليلي في الإرشاد قال :

أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد العماري بالري ثنا إسماعيل
ابن نجيد السلمى ثنا محمد بن عمار بن عطية الرازي ثنا حفص بن عمر ثنا

يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به .
ومن طريق أبي يعلى أخرجه المسعودى والبندهي في شرح المقامات .
٨٦٠٥ / ٣٣٥٩ - « مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ » .

(حل) عن أبي هريرة

زاد الشارح في الكبير : وكذا القضاعى عن أبي هريرة .

١٨٨
قال في الكبير : قال الحافظ / العراقى : رواه ابن ماجه بلفظ : « من تواضع
للله رفعه الله ، ومن تكبر وضعه الله » قال العراقى : وإسناده حسن ، ورواه
أحمد والبخارى عن عمر بلفظ : « من تواضع لله رفعه الله وقال : انتعش
نعشك الله ، فهو فى أعين الناس عظيم وفى نفسه كبير » قال الهيثمى :
رجالهما رجال الصحيح ، وقال ابن حجر فى الفتح : أخرجه ابن ماجه من
حديث أبي سعيد رفعه بلفظ : « من تواضع لله رفعه الله حتى يجعله فى أعلى
عليين » ، قال : وصححه ابن حبان بل أخرجه مسلم فى الصحيح والترمذى
فى الجامع بلفظ : « ما تواضع أحد لله إلا رفعه الله » هكذا أخرجاه معا عن
أبي هريرة رفعه ، فالضرب عن ذلك كله صفحا وعزوه إلى أبي نعيم وحده مع
لين سنده من العجب العجيب .

قلت : بل البلادة والتغافل قصد إذائة الأكاير وتنقيصهم بالباطل هو العجب
العجاب حقا لا سيما ممن يتسبب إلى العلم ، فهذا الكلام كله من قبيل الهراء
وإدخال موضوع فى موضوع وحديث فى حديث مع التكرار السخيف الممل ،
وإظهار الكبرياء حتى على من هو أكبر من المصنف وأجل وهو الحافظ [ابن
حجر] ، فإن هذا الشارح لا يصفه بالحافظ أصلا ولا يذكره إلا بابن حجر ، مع
أنه لا يذكر جده لأمه العراقى إلا بالحافظ ، فكأن المستحق لذلك هو جده
لأمه الحافظ العراقى وجده الصدر المناوى .

وإليك ما فى كلامه من التخليط وذلك من وجوه ، الأول : قوله : وكذا

القضاعي عن أبي هريرة ، كذب فإن القضاعي ما خرج الحديث عن أبي هريرة ولا بهذا اللفظ ، بل رواه من حديث عمر بن الخطاب مطولا ، قال القضاعي [٢١٩ / ١ ، رقم ٣٣٥] :

١٨٩
٦
أخبرنا أبو سعد أحمد بن محمد الماليني ثنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا محمد ابن يونس بن موسى ثنا سعيد بن سلام العطار ثنا سفيان الثوري عن الأعمش عن / إبراهيم عن عابس بن ربيعة قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو على المنبر : يا أيها الناس تواضعوا فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من تواضع لله رفعه الله ، فهو في نفسه صغير وفي أعين الناس عظيم ، ومن تكبر وضعه الله فهو في نفسه كبير وفي أعين الناس صغير ، حتى لهو أهون عليهم من كلب أو خنزير » .

الثاني : قوله : قال الحافظ العراقي : رواه ابن ماجه ، خطأ على العراقي وعلى الفن والكتاب ، فالعراقي يتكلم على الحديث الذي يذكره الغزالي بدون صحايه فيعزو متن الحديث ، والمصنف ذكر حديث أبي هريرة بخصوصه فقال الشارح : رواه ابن ماجه ، مع أن ابن ماجه لم يرو حديث أبي هريرة قط ، وإنما رواه من حديث أبي سعيد الخدري قال ابن ماجه [١٣٩٨ / ٢ ، رقم ٤١٧٦] :

حدثنا حرملة بن يحيى ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن دراجا حدثه عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ قال : « من تواضع لله سبحانه درجة يرفعه الله به درجة ، ومن يتكبر على الله درجة يضعه الله به درجة حتى يجعله في أسفل سافلين » .

الثالث : قوله : قال الحافظ العراقي : رواه ابن ماجه بلفظ : « من تواضع لله رفعه الله » إلخ . خطأ أيضا ، فأنت رأيت لفظ ابن ماجه ، والحافظ العراقي يقصد أصل الحديث ولا يدقق في لفظه عند العزو ، فإذا ذكر الغزالي حديثا

بلفظ ، عزاه العراقي إلى من روى أصل ذلك الحديث ولو كان فيه خلاف في اللفظ ، فحمل الشارح لفظ ابن ماجه على لفظ الغزالي والواقع خلافه .
الرابع : قوله : قال ابن حجر في الفتح : خرج ابن ماجه ، تكرار لا معنى له ولا فائدة فيه فهو عين ما سبق عن العراقي .

الخامس : قوله : بل خرج مسلم في الصحيح والترمذى في الجامع بلفظ : « ما تواضع أحد لله إلا رفعه الله » هكذا خرجاه معا . . الخ هرائه كذب صراح ، بل لفظهم : « ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبدا / بعفو إلا عزا ، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله » (١) ، فهذا كما ترى قطعة من آخر الحديث لا الحديث كله .

السادس : وهب أنه كذلك خرج المذكورون ، فأين ترتيب الكتاب على الحروف ، فهذا موضع حرف " من " مع " التاء " ، والشارح ذكر الحديث بلفظ " ما " ، فأين هذا من ذلك ؟

السابع : أن الحديث سبق للمصنف في حرف " ما " مع " النون " باللفظ الذي ذكرته وعزاه لأحمد ومسلم والترمذى فبان من هذا أن السعجب العجيب إنما هو من الشارح .

٨٦٠٦/٣٣٦ - « مَنْ تَوَضَّأَ كَمَا أُمِرَ وَصَلَّى كَمَا أُمِرَ غُفِرَ لَهُ مَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلٍ » .

(حم . ن . ه . ح) عن أبي أيوب ، وعقبة بن عامر

زاد الشارح في الشرحين بعد قوله عن أبي أيوب : وعن عقبة بن عامر ، أى : زاد كلمة عن .

ثم قال في الكبير : قال الهيثمي : رجاله موثقون .

(١) مسلم (٤/٢٠٠١ ، رقم ٦٩/٢٥٨٨) ، والترمذى (٤/٣٧٦ ، رقم ٢٠٢٩)

كلاهما عن أبي هريرة .

قلت : زيادته لكلمة " عن " تنبىء عن عدم معرفته بفن الحديث ، وتوقع العارف به فى خطأ ، وذلك أن القاعدة إذا كان الحديث مرويا عن صحابين فأكثر بسند واحد كأن يقول التابعى : حدثنى أبو هريرة وأبو سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال كذا ، أو قال التابعى : حدثنى أبو سعيد وأبو هريرة : « ماضر بصدقه » ونحو ذلك ، قال المحدثون : رواه فلان عن فلان وفلان بواو الجمع كما فعل المصنف هنا ، وإن رواه عن صحابين بإسنادين مستقلين قالوا : رواه فلان عن فلان وعن فلان بزيادة عن حتى تعرف أن كل واحد مروى عنه الحديث بإسناد مستقل .

وحديث الباب إنما هو بسند واحد عن أبى أيوب الأنصارى رضى الله عنه حدث به وكان فى المجلس عقبه بن عامر فقال له أبى أيوب : ليس كذلك ؟ قال : نعم فأصبح الحديث حديثهما معا ، والشارح زاد كلمة " عن " بدون تحقيق ولا معرفة فأتى بخطأ موقع فى خطأ .

والحديث خرجه أيضا البخارى فى التاريخ الكبير [٤٢/٧] مختصرا فى ترجمة علقمة بن سفيان بن عبد الله الثقفى وذلك من روايته عن أبى ثابت :

ثنا عبد العزيز بن أبى حازم عن إبراهيم بن إسماعيل [عن أبى الزبير] عن ابن ١٩١ / سفيان بن عبد الله قال : لقينى أبو أيوب فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من توطأ كما أمر ثم صلى كما أمر غفر له ما تقدم من ذنوبه » ثم قال : كذلك يا عقبه ؟ قال : نعم .

هكذا رواه البخارى مختصرا وفى إسناده اختلاف .

قال النسائى [٩٠ / ١ ، ٩١] :

أخبرنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث عن أبى الزبير عن سفيان بن عبد الرحمن عن عاصم بن سفيان الثقفى أنهم غزوا غزوة السلاسل فقاتهم الغزوة فرابطوا ثم رجعوا إلى معاوية وعنده أبو أيوب وعقبه بن عامر ، فقال عاصم : يا أبا أيوب

فاتنا الغزو العام ، وقد أخبرنا أنه من صلى في المساجد الأربعة غفر له ذنبه
فقال : يا ابن أخي أدلك على أيسر من ذلك ؟ إني سمعت رسول الله ﷺ
يقول : « من توضأ كما أمر وصلى كما أمر غفر له ما قدم من عمل » ، أكذالك
يا عقبة ؟ قال : نعم .

ثم إن قوله : قال الهيثمي : رجاله موثقون ينبغي مراجعته فإن الحديث ليس
من الزوائد حتى يذكره الحافظ الهيثمي .

٨٦٠٧/٣٣٦١ - « مَنْ تَوَضَّأَ عَلَيَّ طَهَّرَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ »

(د . ت . ه) عن ابن عمر

قال الشارح في الكبير : فائدة ، سئل المؤلف عن حديث « الوضوء على
الوضوء نور على نور » ، فنقل عن المنذرى والعراقي أنهما لم يريا من
خرجه ، وأن ابن حجر ذكر أن رزينا أورده في كتابه اهـ .

وقال في الصغير : تنبيه ، حديث « الوضوء على الوضوء نور على نور »
أخرجه رزين ، ولم يطلع عليه العراقي - كالمندري - فقال : لم نقف عليه .
قلت : بين كلامه الأول والثاني تناقض والثاني كله غلط بخلاف الأول فيه
حق وباطل ، فإنه أراد أن يتصرف فلم يعرف لأن الحافظ قال : أورده رزين
، والشارح قال في الصغير : أخرجه رزين ، ويون كبير بين أخرجه وأورده ،
فالأولى تفيد أنه رواه بإسناده ، / والثانية معناها أنه ذكره بدون إسناد وهو
الواقع ، وذكر الحديث معلقا بدون إسناد كالعدم .

١٩٢

٦

٨٦٠٨/٣٣٦٢ - « مَنْ تَوَضَّأَ بَعْدَ الْغُسْلِ فَلَيْسَ مِنَّا » .

(طب) عن ابن عباس

قال في الكبير : قال في الميزان غريب جدا ، وفيه أبان بن عياش واه ،

ويوسف بن خالد السمتي قال يحيى : كذاب .

قلت : فيه أمور ، الأول : أن هذا باطل لم يقله الذهبي في الميزان ، وذلك أنه ذكره [١٩٤ / ١ ، ١٩٥] في ترجمة سليمان بن أحمد الواسطي الجرشى - صاحب الوليد بن مسلم - ونقل تكذيبه عن يحيى وتضعيفه عن النسائي وتوثيقه عن عبدان ثم ذكر أن ابن عدى أو غيره روى من طريقه :

ثنا الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن أبان بن تغلب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا : « من توضأ بعد الغسل فليس منا » ، ثم قال : غريب جدا ، وقد رواه عن الوليد غير سليمان اهـ .

فلم يقل : وفيه أبان بن أبي عياش ، ويوسف بن خالد كما ترى .

الثانى : وإن كان ذلك من عند المناوى نفسه ، فهو باطل إذ لا وجود فيه ليوسف بن خالد السمتي ولا لأبان بن أبي عياش وإن كان هذا قد ذكره بعضهم
١٩٣
فهو في إسناد آخر / كما سأذكره ، والشارح كثير النقل عن الحافظ الهيثمي في
٦
مجمع الزوائد ، والحافظ المذكور قال عن هذا الحديث : رواه الطبرانى فى
الكبير والأوسط والصغير ، وفى إسناد الأوسط سليمان بن أحمد كذبه ابن
معين وضعفه غيره ووثقه عبدان اهـ .

قلت : بل سليمان المذكور موجود فى سند الصغير أيضا ، فإن الطبرانى قال
فيه [١٨٦ / ١ ، رقم ٢٩٤] :

حدثنا أسلم بن سهل الواسطي ثنا سليمان بن أحمد الواسطي بسنده السابق ،
ثم قال : لم يروه عن أبان بن تغلب إلا سعيد بن بشير ولا عن سعيد إلا
الوليد ، تفرد به سليمان بن أحمد الجرشى الشامى سكن واسط .

قلت : ودعوى تفرد الواسطي عن الوليد مردودة بأنه توبع كما سبق
عن الذهبي ، والحديث عند أسلم بن سهل الواسطي فى تاريخ واسط

[ص ٢٤٣] بهذا الإسناد ، إلا أنه قال في المتن : « ليس منا من توضأ بعد الغسل » .

الثالث : قد روى هذا الحديث خالد بن يوسف السمطي عن أبان بن أبي عياش عن عكرمة عن ابن عباس به ، أورده الذهبي في ترجمة يوسف بن خالد السمطي وقال [٤/ ٤٦٣] : أبان واه ، فجمع الشارح بين كلاميه في ترجمة سليمان بن أحمد وفي ترجمة يوسف بن خالد ، ثم إن الحديث لأبان بن تغلب فيما يظهر ، إلا أن الرواة اختلفوا فيه في تسمية أبيه وفي سنده .

فرواه أبو نعيم في الحلية من طريق كثير بن عبيد [٨/ ٥١ ، ٥٢] :

ثنا بقرية عن إبراهيم بن أدهم حدثني أبان عن يزيد الضبي قال : قال رسول الله ﷺ : « من توضأ بعد الغسل فليس منا » ، قال أبو نعيم : أبان هذا هو ابن أبي عياش ، ويزيد الضبي ليس بصحابي ، والحديث فيه إرسال وأبان هو متروك الحديث .

وهكذا رواه أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده في مسند إبراهيم بن أدهم ، وترجم عليه إبراهيم بن أدهم عن أبان بن أبي عياش / ثم قال :

أخبرنا إبراهيم بن محمد ثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث ثنا كثير بن عبيد ثنا بقرية بن الوليد عن إبراهيم عن أبان عن يزيد بن الضبي به ، فأبان لم يقع مسمى إلا في الإسناد وإنما عينه ابن منده وأبو نعيم ، فإن كان هو ابن أبي عياش فلم يقع في حديث ابن عباس إلا أبان بن تغلب وهو ثقة لا أبان بن عياش إلا في رواية يوسف بن خالد السمطي الكذاب .

٨٦١٣/٣٣٦٣ - « مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ » .

(د) عن سمرة

قال في الكبير : رمز المصنف لحسنه ، وفيه سليمان بن موسى الأموي

الأشديق ، قال فى الكاشف : قال النسائى : ليس بالقوى ، وقال البخارى : منكر الحديث .

قلت : فى أمران ، أحدهما : أن هذا الرجل وهو موسى بن سليمان الأشديق غير موجود فى سند الحديث ، قال أبو داود [٩٣/٣ ، رقم ٢٧٨٧] :

حدثنا محمد بن داود بن سفیان حدثنى يحيى بن حسان أنا سليمان بن موسى أبو داود قال : حدثنا جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب حدثنى خبيب بن سليمان عن أبيه سليمان بن سمرة عن سمرة بن جندب به .

فموسى بن سليمان هذا كنيته أبو داود ، والأشديق الذى ذكره الشارح كنيته أبو أيوب ويقال : أبو الربيع ويقال : أبو هشام وهو شامى دمشقى ، وهذا المذكور فى السند كوفى أصله خراسانى ، والأشديق متقدم تابعى يروى عن الصحابة ، وهذا أحضر منه يروى عن الزهرى .

ثانيهما : أن الأشديق ثقة إمام الشام فى عصره ولا يضره مثل ما نقله الشارح عن النسائى والبخارى ، وكأن الشارح لبعده عن الفن ظن أنه لا يصح الحديث أو يحسن حتى يكون راويه مبرأ لم يقل فيه شيء ولو كان الأمر هكذا لما صح فى الدنيا حديث أصلا ، فلو اقتصر الشارح فى شرحه هذا على نقل كلام الناس دون الانفراد لكان أستر لمنصبه وأبعد عن / فضيخته ، إذ لو سلم ^{١٩٥} _٦ للحافظ المصنف العارف بالفن حكمه بالحسن لكان بعيدا عن الوقوع فى مثل هذه المهاوى .

٨٦١٧/٣٣٦٤ - « مَنْ جَلَبَ عَلَى الْحَيْلِ يَوْمَ الرَّهَانِ فَلَيْسَ مِنَّا » .

(طب) عن ابن عباس

قال الشارح : وإسناده لا بأس به .

وقال فى الكبير : ورواه عنه ابن أبى عاصم أيضا ، وقال ابن حجر بعد إيراده

عنه وعن الطبراني : إسناده ابن أبي عاصم لا بأس به ، أي وطريق الطبراني مضعف ، وذلك لأن فيه عنده ضرار بن سرد ، قال النسائي : متروك وبه يعرف أن المصنف لم يصب في عدوله عن ابن أبي عاصم واقتصاره على الطبراني .

قلت : ليس المصنف علمه محيطاً بكل شيء ، ولا يلزمه ما تلزمه ، ولا ذلك بلازم لأحد من الحفاظ حتى من هو أكبر من المصنف وأحفظ ، وكتاب ابن أبي عاصم نادر ، قد لا يقف عليه (١) إلا أفراد ممن يسر له ، وكم جزء غريب وقفنا عليه لم يقف عليه كبار الحفاظ كالعراقي وابن حجر والسخاوي والمصنف ، وعزونا إليه الأحاديث التي عزوها لغيره ، فلم يخطر بالبال لومهم ولا ذلك مما يخطر ببال عاقل سلمنا ، فقد اعترف الشارح في كبره بأن سند الطبراني ضعيف ، وفيه متروك فلما كتب عليه بعد ذلك في الشرح الصغير " إسناده لا بأس به " ، ونقل وصف سند ابن أبي عاصم إلى سند الطبراني [٢٢٢ / ١١] رقم ١١٥٥٨] فوهم الوهم الفاحش ، وعرض غيره ممن يغتر به في الوقوع في ذلك الوهم الفاحش .

٨٦١٨ / ٣٣٦٥ - « مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ فَقَدْ آتَى بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْكِبَائِرِ » .

(ت . ك) عن ابن عباس

قال في الكبير : قال الحاكم : خشن - يعني راويه عن عكرمة عن ابن عباس - ثقة ، ورده الذهبي في تلخيصه بأنهم ضعفوه ، قال في تنقيح التحقيق : لم يتابع الحاكم / على توثيقه ، فقد كذبه أحمد والنسائي والدارقطني ، وقال البيهقي : تفرد به خشن أبو علي الرحبي (٢) متروك ، وقال ابن حجر - يعني

١٩٦

٦

(١) في الأصل * على * والصواب ما أثبتناه .

(٢) في المطبوع من فيض القدير الرجبي انظر (١١٣ / ٦) .

الحافظ : خرج الترمذى وفيه خنث أبو قيس وهو واه جدا ، وحكم ابن الجوزى بوضعه ، ونوزع بما هو تعسف للمصنف ، فإن سلم عدم وضعه فهو واه جدا .

قلت : خنث قد وثقه غير الحاكم ، فقال أبو محصن حصين بن نمير :

حدثنا حسين بن قيس أبو على الرحبى ، وهو شيخ صدوق ، فوصفه بالصدق ، وهو قد عاشره ، وروى عنه ، فقوله : مقدم على من ضعفوه لمجرد خلافه فى الأحاديث ، فإنهم يفعلون ذلك بناء على أن حديثه منكر لكونهم لم يعرفوا معناه ولا الجمع بينه وبين الأحاديث الصحيحة كهذا الحديث ، فإن أول من صرح بأنه لا أصل له ذاك العقيلى ، الذى لا يعرف إلا الحديث والرجال ، ولا قدم له فى العلم ، فإنه استدل على كونه لا أصل له بقوله : وقد صح عن ابن عباس أنه رضي الله عنه جمع بين الصلاتين ، فبهذا استدل على بطلانه ، ولم يتابعه على ذلك إلا ابن الجوزى ، الذى هو مثله بعيد عن النظر والفهم فى الجمع بين الأحاديث المتعارضة ظاهرا ، ولا تعارض لحمل هذا على جمع الصلاتين التى لم يأت الشرع بجواز الجمع بينها ، كالصبح والظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ، وحديث ابن عباس فى الجمع على العذر ، ولو كان ضعيفا كما فصلنا فى " إزالة الخطر فى الجمع بين الصلاتين فى الحضر " ، وبذلك يندفع التعارض والمصنف لم يتعسف ولا صرح بصحته أو حسنه ، بل ذكر فى تعقبه على ابن الجوزى - الذى أتى به من عند ابن شاهين - أن الحديث خرج الترمذى وضعفه ، ثم قال : والعمل على هذا عند أهل العلم وأخرجه وقال : حسين أبو على الرحبى من أهل اليمن سكن / الكوفة ثقة ، وإن الدارقطنى [٣٩٥ / ١] والبيهقى [١٦٩ / ٣] خرجاه أيضا فى سنتيهما وضعفاه ، فهو حكم من كبار الحفاظ إما بصحته أو بضعفه لا بوضعه الذى انفرد به العقيلى وتبعه ابن الجوزى ، ثم أورد له شاهدا من كلام عمر بن

الخطاب - رضى الله عنه - أنه قال : « الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر » رواه عبد الرزاق [٥٥٢/٢ ، رقم ٤٤٢٢] والبيهقى [١٦٩/٣] ، فأى تعسف فى هذا لولا جور الشارح وبعده عن الإنصاف نسال الله العافيه .
٨٦١٩/٣٣٦٦ - « مَنْ جَمَعَ الْمَالَ مِنْ غَيْرِ حَقِّهِ سَلَطَهُ اللَّهُ عَلَى الْمَاءِ وَالطَّيْنِ » .

(هب) عن أنس

قال فى الكبير : وظاهر صنيع المصنف أن مخرجه البيهقى خرجة وأقره والأمر بخلافه . . . إلخ هراته .

قلت : هذا كذب على ظاهر صنيع المصنف من وجهين ، أحدهما : أنه رمز له بعلامة الضعيف .

ثانيهما : أن صنيع المصنف من أول الكتاب إلى آخره عدم نقل كلام المخرجين ، ولكن ظاهر حال الشارح أنه فاضل والأمر بخلافه .

٨٦٢١/٣٣٦٧ - « مَنْ جَهَّزَ غَارِيًّا حَتَّى يَسْتَقِلَّ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يَرْجِعَ » .

(ه) عن عمر

قال فى الكبير : رمز المصنف لحسنه ، ورواه عنه أيضا أبو يعلى والبزار ، قال الهيثمى بعدما عزاه لهما : وفيه صالح بن معاذ شيخ البزار ، وبقية رجاله ثقات .

قلت : فيه أمور ، أولها : أن الحافظ الهيثمى لا يذكر إلا الزوائد على الكتب الستة ، ولا يذكر حديثا فيها إلا إذا كان مشتملا على زيادة ، والشارح أتى بما يوهم خلاف هذا ويوقع غيره فى الوهم .

ثانيهما : أن الهيثمى عزاه لأحمد أيضا ، فلا أدري لم ترك ذكر أحمد ؟ .

ثالثهما : أن ما ذكره في صالح بن معاذ كلام غير معقول ولا مفهوم ، وهو ١٩٨
محرف عن كلام / الحافظ الهيثمي ، ونصه المبين لهذه الأوهام قوله : وعن
عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله ﷺ : « من أظلم رأس غاز أظلم الله يوم
القيامة يوم لا ظل إلا ظله ، ومن جهز غازيا حتى يستقل كان له مثل أجره » .

روى ابن ماجه طرفا من آخره ، رواه أحمد وأبو يعلى والبزار وصالح بن
معاذ شيخ البزار لم أعرفه ، وبقيّة رجاله ثقات ، وإسناد أحمد منقطع ، وفيه
ابن لهيعة اهـ .

رابعها : أن ابن ماجه - الذي اقتصر المصنف على العزو إليه - ليس عنده هذا
الرجل ، فأى وجه لذكره ؟ .

قال ابن ماجه [٢ / ٩٢١ ، ٩٢٢ ، رقم ٢٧٥٨] :

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يونس بن محمد ثنا ليث بن سعد عن يزيد بن
عبد الله بن الهاد عن الوليد بن أبي الوليد عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن
عمر بن الخطاب به .

قال البوصيري في الزوائد : إسناده صحيح إن كان عثمان بن عبد الله سمع من
عمر بن الخطاب ، فقد قال في التهذيب : إن روايته عنه مرسله اهـ .

قلت : هو ابن بنت عمر - رضی الله عنه - ، وهو لم يدركه ، فيحمل على
أنه سمعه من أمه وأهل بيته .

٨٦٢٤ / ٣٣٦٨ - « مَنْ حَافِظَ عَلَى الْأَذَانِ سَنَةً وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » .

(هب) عن ثوبان

قال في الكبير : وفيه أبو قيس الدمشقي عن عبادة بن نسي ، أورده الذهبي في
الضعفاء والمتروكين ، وقال : كأنه المصلوب متهم .

قلت : الحديث خرجه البخاري في الكنى [٦٨ / ٨] في ترجمة أبي مريم عن

ثوبان ، فقال : قاله محمد بن سعيد عن أبي معاوية عن أبي قيس الدمشقي عن عبادة بن نسي عن أبي مريم ، وذكر قبل ذلك [٦٤ / ٨] أبا قيس الدمشقي ، فقال : يروى عن عبادة بن نسي وعنه أبو معاوية ولم يزد على هذا ، المصلوب اسمه محمد بن سعيد ، فالله أعلم .

٨٦٢٥ / ٣٣٦٩ - « مَنْ حَاوَلَ أَمْرًا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ كَانَ أَبْعَدَ لِمَا رَجَا ،
/ وَأَقْرَبَ لِمَجِيءِ مَا اتَّقَى » .

(حل) عن أنس

قال الشارح : بإسناده واه ، ونقل في الكبير كلام أبي نعيم بعد تخريجه .
قلت : ظاهر صنيع المصنف في عدم استدراك مخرج آخر غير أبي نعيم أنه لم يره لغيره ، وهو عجيب ، فقد خرجه أيضا على بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية ، والعسكري في الأمثال ، والدارقطني في غرائب مالك ، والقضاعي في مسند الشهاب [٣٠٦ / ١] ، رقم [٥١٣] مع أن الشارح قد رتبته على حروف المعجم .

٨٦٢٦ / ٣٣٧٠ - « مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ
وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » .

(حم . خ . ن . ه) عن أبي هريرة

قال في الكبير : ظاهر صنيع المصنف أنه من تفردات البخاري عن صاحبه والأمر بخلافه ، فقد عزاه لهما جمع منهم الصدر المناوي .

قلت : للمصنف اصطلاح خاص في مراعاة ألفاظ المخرجين ، ومسلم رواه بلفظ [٩٨٣ / ٢] ، رقم [٤٣٨ / ١٣٥٠] : « من أتى هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كما ولدته أمه » ، وقد ذكره في الكبير وفي الذيل على الصغير في

حرف ' من ' مع ' الألف ' بعده ' التاء ' ، وعزاه لمسلم وحده أيضا .
٨٦٣٠ / ٣٣٧١ - « مَنْ حَجَّ عَنْ وَالدَّبِّهِ أَوْ قَضَى عَنْهُمَا مَغْرَمًا بَعَثَهُ اللَّهُ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَبْرَارِ » .

(طس . قط) عن ابن عباس

قال في الكبير : قال الهيثمي : فيه صلة بن سليمان العطار متروك ، وفي
الميزان قال النسائي : متروك ، والدارقطني : يترك حديثه ، قال : ومن مناكيره
هذا الخبر ا هـ ، وقال الغرياني في اختصار الدارقطني : فيه صلة بن سليمان
عن ابن جريج تركوه ، قال ابن عدى : عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، وقال
ابن معين : ليس بثقة وقال مرة : كذابا ترك الناس حديثه ا هـ . فما أوهمه
صنيع المصنف أن مخرجه الدارقطني خرجه وسلمه غير جيد .

٢٠٠

قلت : فيه من البلايا / أمور ، الأول : التكرار السخيف الممل الذي لا فائدة
فيه أصلا .

الثاني : أنه لم يستقل عن الدارقطني أنه تعقب الحديث ^(١) وإنما نقل التعقب
عن الغرياني في اختصاره ونقل كلام الدارقطني في الرجل الذي نقله الذهبي
من الضعفاء للدارقطني لا من السنن .

الثالث : وذلك هو الواقع أيضا ، فإن الدارقطني ما تعقب الحديث بحرف
أصلا بل قال [٢٦٠ / ٢] :

حدثنا علي بن عبد الله بن مبشر ثنا محمد بن حرب النسائي ثنا صلة بن
سليمان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ :

(١) قال الذهبي في الميزان (٢ / ٣٢٠ ، رقم ٣٩١٨) : قال الدارقطني : يترك حديثه
يعني صلة بن سليمان عن ابن جريج وشعبة ، ويعتبر بحديثه عن أشعث الحمراني ،
ومن مناكيره عن ابن جريج وشعبة عن عطاء عن ابن عباس . . وساق الحديث .

«من حج عن أبويه أو قضى عنهما مغرما بعث يوم القيامة مع الأبرار» .

الرابع : وهب أن الدارقطني تعقب الحديث ، فالمصنف من شرطه أن لا ينقل كلام المخرجين وذلك هو حال جل الحفاظ أو كلهم إلا القليل النادر .

الخامس : أن المصنف على فرض أن الدارقطني تعقب الحديث ، فقد رمز لضعفه الذي يقوم مقام التصريح بالنقل ، فكيف وهو لم يتعقبه أصلا ؟ .

والحديث خرجه أيضا ابن شاهين في الترغيب [ص ٢٨٤ ، رقم ٣٠٢] عن علي بن عبد الله بن مبشر شيخ الدارقطني به .

وكذلك خرجه ابن حبان في الضعفاء [٣٧٢ / ١] .

٨٦٣١ / ٣٣٧٢ - « مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ » .

(حم . م . ه) عن سمرة

قال في الكبير عقب قول الحديث : « من حدث عني » ، وفي رواية ابن ماجه « من روى عني حديثا » ، ثم قال : رواه ابن ماجه عن سمرة من طريقين ، وعن علي من طريقين ، وعن المغيرة من طريق واحد .

قلت : فيه أمران ، أحدهما : قوله : وفي رواية ابن ماجه « من روى عني » يوهم أنه كذلك رواه من حديث سمرة المتكلم عليه في المتن ، والواقع أن تلك الرواية وقعت عنده من حديث علي الذي لم يذكره المصنف .

٢٠١

/ ثانيهما : قوله : رواه ابن ماجه عن سمرة من طريقين ، وعن علي من طريقين باطل لا أصل له ، بل كل من حديث سمرة وحديث [علي] (١) مروى من طريق واحد ، إما لاختلاف وقع من الراوى ، وإما لكونه سمع الحديث منهما معا ، والسند إنما اختلف في الأول وذلك لا يعد طريقا آخر .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

قال ابن ماجه [١٥/١ ، رقم ٣٩] :

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع (ح) .

وحدثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر قالوا : حدثنا شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن سمرة به .

ثم قال [١٥/١ ، رقم ٤٠] :

حدثنا محمد بن عبد الله أنبأنا الحسن بن موسى الأشيب عن شعبة به ، بالسند السابق .

وقال أيضا [١٤/١ ، رقم ٣٨] :

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي عن النبي ﷺ به .

ثم قال [١٥/١ ، رقم ٤٠] :

حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا محمد بن فضيل عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي به .

فالحديثان حديث سمرة وحديث علي - كلاهما من رواية الحكم عن ابن أبي ليلى ، فأين الطريقان لهما فضلا عن كل واحد منهما ؟! وبهذا تعلم أن الشارح لاحظ له في معرفة هذا الفن ولا نصيب أصلا ، وإنما جراته كانت تحمله على الدخول فيما ليس هو من فنه ، والعجب أنه شرح شرح النخبة للحافظ وكتب على كثير من كتب الحديث .

٨٦٣٢ / ٣٣٧٣ - « مَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ فَعَطَسَ عِنْدَهُ فَهُوَ حَقٌّ » .

الحكيم عن أبي هريرة

قال في الكبير : وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره مخرجا لأشهر من الحكيم وهو عجب ، فقد خرج الطبراني في الأوسط ، وأبو يعلى باللفظ المذكور .

قلت : نعم ، وهو عالم بذلك ومنه نقنت أنت ذلك وعرفت أنهما خرجاه كما
سأذكره ، ثم ظهر له أنه لا يعزوه في هذا الكتاب إلا إلى الحكيم إما لغرض
٢٠٢
وإما اعتباطا ، فكان ماذا ؟ وأى شيء في ذلك ؟ / وهل عابه أحد من أهل
العلم ؟ أو خطر ببال أحد أن يتعقب به إلا لهذا الشارح البعيد عن الفضل
القريب من الجهل ؟ ، ثم إنه نقل نقولا في الحديث ، ثم قال : وبالجملته هو
حديث ضعيف لاموضوع كما قال ابن الجوزي ويكفى ، في رده قول النووي
في " فتاويه " : له أصل أصيل .

قلت : انظر كيف ضرب عن تعقب المصنف على ابن الجوزي صفحا ، كأنه لا
علم له به ، لأن المصنف أطال في التعقب على ابن الجوزي ، ومنه نقل هذا
المخلوق ما عزاه وخرجه به ، ولو كان المصنف قصر في التعقب لقال الشارح :
وتعقبه المصنف فلم يأت بطائل على عادته ، هكذا يقول بكل جرأة ووقاحة
ولكنه اليوم في مثل هذه المواطن يسكت ولا يشير إلى التعقب أصلا ، فاسمع
تعقب المصنف حتى تعلم أن كل ما زين هذا الرجل به شرحه هو عند المصنف
في اللآلئ [٢٨٦/٢] ، ومع ذلك انتقده مظهرا قصوره وأنه لا علم له بأن
الحديث عند الطبراني وأبي يعلى ، وأنه لم يتعقب ابن الجوزي ، أسند ابن
الجوزي من طريق ابن شاهين [٧٧/٣] :

حدثنا البغوي ثنا حاجب بن الوليد بن أحمد الأعور حدثنا بقرية بن الوليد عن
معاوية بن يحيى عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به ، ثم قال : باطل
تفرد به معاوية وليس بشيء ، وتابعه عبد الله بن جعفر المديني أبو علي عن
أبي الزناد ، وعبد الله متروك اهـ .

فتعقبه المصنف بقوله [٢٨٦/٢ ، ٢٨٨] : أخرجه الحكيم الترمذي وأبو يعلى
والطبراني في " الأوسط " من طريق معاوية ، وقال الطبراني :

حدثنا جعفر ثنا إبراهيم بن عبد العزيز بن مروان بن شجاع الخراسي ثنا

الخضرم بن محمد بن شجاع ثنا عفیف بن سالم عن عمارة بن راذان عن ثابت
عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « أصدق الحديث ما عطس عنده » .

٢٠٣

وقال الحكيم الترمذى : حدثنا عمر بن / أبى عمر ثنا عمر بن عمر الربعى عن
عثمان بن عطاء عن أبيه قال : العطسة الواحدة شاهد عدل ، والعطستان
شاهدان ، وما زاد فبحساب ذلك ، وقال أيضا : حدثنا عمر ثنا عبد الغفار بن
داود الحرانى عن ابن لهيعة عن يزيد ابن أبى حبيب عن أبى الخير عن أبى رهم
السمعى قال : إن مما يسعد به العطاس عند الدعاء .

وقال أيضا :

ثنا عمر بن أبى عمر عن أبى قتادة الليثى عن يزيد بن زريع عن سهيل عن قتادة
قال : قال عمر بن الخطاب : « لعطسة واحدة عند حديث أحب إلى من شاهد
عدل » ، وقال أيضا : حدثنا محمد عن بقية عن رجل سماه قال : حدثنى
الرويهب السلمى قال : قال رسول الله ﷺ : « الفأل مرسل ، والعطاس
شاهد » .

قال الحكيم الترمذى : إن هذه الأشياء مما يرسله الله حتى يستقبلك كالبشير
قال : والعطسة تنفس الروح وتحننه إلى الله تعالى لأنها من الملكوت ، فإذا
تحرك عاطسا عند حديثه ، فهو شاهد يخبرك عن صدقه ، وقد صح من حديث
أبى هريرة مرفوعاً : « إن الله يحب العطاس ، ويكره التثاؤب » .

وحدثنا الفضل بن محمد ثنا سليمان بن سلمة بن عبد الجبار الحمصى ثنا
يعقوب بن الجهم الخراسانى ثنا عمر بن جرير عن عبد العزيز عن أنس بن مالك
قال : « عطس عثمان بن عفان عند رسول الله ﷺ : ثلاث عطسات متواليات
فقال له رسول الله ﷺ : يا عثمان ألا أبشرك هذا جبريل يخبرنى عن الله تعالى :
ما من مؤمن يعطس ثلاث عطسات متواليات إلا كان الإيمان فى قلبه ثابتا » .

قال الحكيم الترمذى : للروح كثيف غطاء عن الملكوت ، وذكر ما هنالك ، فإذا

تحرك ذلك الغطاء كان ذلك الوقت وقت تحقق الحديث واستجابة الدعاء. اهـ .

وسئل الشيخ محي الدين النووي عن هذا الذي يقوله الناس عند الحديث :
/ إذا عطس إنسان إنه تصديق للحديث ، هل له أصل ؟ فأجاب نعم له أصل
أصيل ، روى أبو يعلى في مسنده بإسناد جيد حسن عن أبي هريرة قال : قال
رسول الله ﷺ : « من حدث حديثاً فعطس عنده فهو حق » ، إسناده كله ثقات
مقنون إلا بقية بن الوليد فمختلف فيه وأكثر الحفاظ والأئمة يحتجون بروايته
عن الشاميين ، وهو يروى هذا الحديث عن معاوية بن يحيى الشامي اهـ (١) .
وقال الطبراني :

حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي ثنا هشام بن عمار ثنا معاوية ابن يحيى
الأطرابلسي عن معاوية بن سعيد عن يزيد بن أبي حبيب حدثني أبو الخير مرثد
ابن عبد الله اليزني عن أبي رهم السمعي قال : قال رسول الله ﷺ : « إن مما
يستجاب به عند الدعاء العاطس » .

وقال أبو الفتح الصابوني في " الأربعين " :

أبانا أبو الحسن علي بن المبارك ابن علي المعروف بابن الفاعوس أبانا أبو
منصور عبد الباقي بن محمد بن غالب العطار ثنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن
عمران الجندی ثنا إبراهيم بن جعفر بن محمد التسري ثنا أبو الأشعث
أحمد بن المقدم ثنا أصرم بن حوشب ثنا عبد الله بن إبراهيم عن ثابت
عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « ما عطس عاطس في قوم قط إلا نزلت
عليهم سكينه ، وكان فيهم رجل مستجاب الدعوة » ، أخرجه الديلمي من

(١) انظر الفتاوى المشورة (ص ٣٦ ، ٣٧) .

طريق ابن الجندی .

قلت : وهذا موضوع ، ثم قال المصنف : وقال أبو نعيم :

حدثنا الطبراني ثنا القاسم بن محمد الدلال ثنا إبراهيم بن ميمون ثنا أبو سعد رجل من آل عنيسة عن عتبة بن طويح عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد الزني عن أبي رهم قال : « قال رسول الله ﷺ من سعادة المرء العطاس عند الدعاء .

وقال البيهقي في شعب الإيمان [٧ / ٣٥ ، رقم ٩٣٦٩] :

أبانا أبو طاهر الفقيه أنبأنا أبو بكر القطان / ثنا محمد بن معروف أبو عبد الله
ثنا محمد بن أبي أمية اليساري ثنا محمد بن عبد ربه عن سليمان بن عبد
الله عن إسحاق بن عبدالله عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ :
« من السعادة العطاس عند الدعاء » ، قال البيهقي : هذا إسناد فيه ضعف اهـ .
والله أعلم اهـ .

هذا كله تعقب المصنف المفيد ، وقد اضرب عنه الشارح صفحا حتى لا يشير إلى
ما فيه فضله .

٨٦٣٣ / ٣٣٧٤ - « مَنْ حَسَبَ كَلَامَهُ مِنْ عَمَلِهِ قَلَّ كَلَامُهُ إِلَّا فِيمَا
يَعْنِيهِ » .

ابن السني عن أبي ذر

قلت : رمز المصنف لضعفه ولم يتعرض الشارح لذلك لأنه لم يجد من يفيد
عنه ، وعلته أنه من رواية الحسين بن المتوكل شيخ شيخ ابن السني فيه وهو
المعروف بالحسين بن أبي السري كذبوه ، ولاسيما قرابته كأخيه وابن ولد أخته
أبي عروبة الحراني ، لكن الحديث له طريق آخر عن أبي ذر في حديثه الطويل

المعروف بالحسين بن أبي السرى كذبوه ، ولاسيما قرابته كأخيه وابن ولد أخته
أبي عروبة الحراني ، لكن الحديث له طريق آخر عن أبي ذر في حديثه الطويل
المعروف ، الذي خرجه ابن حبان في صحيحه [٧٦/٢ ، رقم ٣٦١] وغيره ،
وضعفه بعضهم وحسنه آخرون ، وهو حديث طويل في نحو ورقتين جاء فيه :
« قلت : يا رسول الله فما كانت صحف إبراهيم ؟ قال : كانت أمثالا كلها ،
أيها الملك المسلط المبتلى المغرور فإني لم أبعثك لتجميع الدنيا بعضها إلى
بعض ، ولكن بعثتك لترد عني دعوة المظلّم فإني لا أردّها ولو كانت من كافر ،
وكان فيها أمثال علي العاقل ما لم يكن مغلوبا على عقله أن تكون له ساعات
ساعة يناجي فيها ربه عز وجل وساعة يحاسب فيها نفسه ، وساعة يفكر فيها في
صنع الله عز وجل وساعة يخلو فيها بحاجته من المطعم والمشرب وعلي
العاقل أن لا يكون ظاعنا إلا لثلاث : تزود لمعاد أو مرمّة لمعاش أو لذة في غير
محرم ، وعلي العاقل أن يكون بصيرا بزمانه ، مقبلا على شأنه ، حافظا
للسان ، ومن حسب كلامه من عمله قل كلامه إلا فيما يعنيه » الحديث ،
وقد أطلت في طرقه وأسانيده في نحو خمس ورقات في مستخرجي علي مسند
الشهاب في حرف " القاف " في حديث : « قل الحق وإن كان مرا » .

٢٠٦

٦

وقال ابن المبارك في الزهد [ص ١٢٩ ، رقم ٣٨٣] : أخبرنا وهيب أو غيره
قال : قال عمر بن عبد العزيز : « من عدّ كلامه من عمله قل كلامه » .

٨٦٣٨ / ٣٣٧٥ - « مَنْ حَفِظَ مَا بَيْنَ قَقْمِيهِ وَرِجْلَيْهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

(حم . ك) عن أبي موسى

قال في الكبير : وكذا رواه أبو يعلى والطبراني ، وقال الهيثمي : رجال
الطبراني وأبي يعلى ثقات ، والظاهر أن الراوي الذي سقط عند أحمد
« سليمان بن يسار » .

قلت : فى هذا الكلام خلل ، والواقع أن الهيشمى قال [٢٩٨/١٠] : رواه أحمد [٣٩٨/٤] وأبو يعلى [٢٥٨/١٣] ، وقم [٧٢٧٥] والطبرانى [٣١١/١] ، رقم ٩١٩ [بنحوه ، ورجال الطبرانى وأبى يعلى ثقات ، وفى رجال أحمد راو لم يسم وبقيّة رجاله ثقات ، والظاهر أن الراوى الذى سقط عند أحمد سليمان بن يسار اهـ .

قلت : وبيان ذلك أن أحمد قال [٣٩٨/٤] :

حدثنا أحمد بن عبد الملك حدثنا موسى بن أعين عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن رجل عن أبى موسى الأشعري به .

وقد رواه ابنه عبد الله فى روائد كتاب الزهد ، فذكر الساقط وبينّ المبهم ، فقال [ص ٣١٠ ، رقم ١١٩٦٠] :

ثنا أبو بكر بن أبى شيبة ثنا معلى بن منصور عن موسى بن أعين ثنا عبد الله بن محد بن عقيل عن سليمان بن يسار عن عقيل مولى ابن عباس عن أبى موسى « قال : كنت أنا وأبو الدرداء عند النبى ﷺ فقال « وذكره .

وهكذا رواه البخارى فى " التاريخ الكبير " [٥٤/٧] عن على بن المدينى عن معلى الرازى عن موسى بن أعين مثله ، إلا أنه لم يذكر أبا الدرداء .

ورواه إسماعيل بن محمد الصفار فى الأول من فوائده قال :

حدثنا / محمد بن إسحاق الصاغانى أبو بكر ثنا معلى بن منصور ثنا موسى بن

أعين به ، لكنه وقع عنده عن عقيل عن ابن عباس عن أبى موسى ، وفى نسخة عن عقيل مولى ابن عباس عن أبى أمامة .

ورواه أبو على الحسن بن أحمد البنا فى " الرسالة المغنية فى السكوت ولزوم البيوت " ، فقال : أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عبيد الله السمسار الحربى أنا أحمد بن سلمان النجاد أنا هلال بن العلاء أنبأنا عمرو بن عثمان ثنا موسى

ابن أعين عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله به .

فهذا اضطراب من محمد بن عقيل ، لكن للحديث طرق أخرى من حديث جماعة من الصحابة .

٨٦٤٨ / ٣٣٧٦ - « مَنْ حَمَلَ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعِ غُفِرَ لَهُ أَرْبَعُونَ كَبِيرَةً » .

ابن عساكر عن وائلة

قال في الكبير : ورواه عنه أيضا الطبراني في الكبير والأوسط ، وفيه علي بن سارة وهو ضعيف - كما قال الهيثمي - .

قلت : فيه أمور ، الأول : أن الطبراني لم يرو حديث وائلة ، وإنما روى حديث أنس ، وهو الذي قال فيه الهيثمي ما قال .

قال الطبراني في الأوسط [٥٩٢٠] :

حدثنا محمد بن محمد التمار ثنا محمد بن عقبة السدوسي ثنا علي بن أبي ساره سمعت ثابتا البناني يقول : سمعت أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ حَمَلَ جَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعِ كَفَرَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْبَعِينَ كَبِيرَةً » .

الثاني : أن الموجود في السند علي بن أبي ساره بأداه الكنية في الأب .

الثالث : أن الحديث لم يخرج الطبراني في الكبير ، إنما خرج في الأوسط .

٨٦٥٠ / ٣٣٧٧ - « مَنْ حَمَلَ سَلِحَتَهُ فَقَدْ بَرِيَ مِنَ الْكِبَرِ » .

(هب) عن أبي أمامة

قال في الكبير : قضية صنيع المصنف أن مخرجه البيهقي خرج وأقره والأمر بخلافه ، بل تعقبه بقوله : في إسناده ضعف .

٢٠٨ / قلت : هذا كذب على صنيع المصنف ، فإنه رمز له بعلامة الضعيف كما
يرمز لأسماء المخرجين ، أما كلامهم فغير لازم من جهة ، ومن
جهة [أخرى] فهو مخالف لاصطلاحه وشرطه في كتابه .

ثم قال الشارح : وذلك لأن فيه سويد بن سعيد وهو ضعيف عن بقية ، وهو
مدلس عن عمرو بن موسى الدمشقي ، قال في الميزان : لا يعتمد عليه ،
ولا يعرف ، ولعله الوجيبي .

قلت : سويد بن سعيد لا يعلل به الحديث لأنه ثقة تكلم فيه بالباطل ،
ولذلك احتج به مسلم ولو قرن به غيره اتقاء لكلام الناس ، وهو ممن اتهمه
ابن معين بدون تثبت وتبعه غيره ، وبقية ثقة بلا خلاف وإنما هو مدلس ،
فإذا لم يعنعن وصرح بالتحديث فهو ثقة ، وعمر بن موسى هو الوجيبي جزماً ،
وهو كذاب إلا أن هذا الكلام الذي نقله الشارح عن الذهبي في الميزان
أن لا وجود له فيه .

والحديث له طريق آخر من حديث جابر بن عبد الله ، قال أبو نعيم في
تاريخ أصبهان " [١٦٥ / ١] :

حدثنا أحمد بن عبد الرحيم بن يعقوب الفسوي ثنا محمد بن الحسن بن
الفرج أبو بكر الأنباري ثنا أبو عيسى مسلم بن عيسى بن مسلم ثنا أبي ثنا سفيان
ابن عيينة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « من
حمل سلحته فقد برئ من الكبر » .

ورواه القضاعي في مسند الشهاب [٢٤٧ / ١ ، رقم ٣٩٧] من هذا الوجه
أيضاً .

١٦٥١ / ٣٣٧٨ - « مَنْ حَمَلَ أَخَاهُ عَلَى شَيْءٍ فَكَأَنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى دَابَّةٍ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

(خط) عن أنس

قال في الكبير : وفيه محمد بن حبان ، قال الخطيب : يحدث بمناكير اهـ .
وفيه أبو معمر مجهول ، وعبد الواحد بن زيد متروك ، وقال ابن الجوزي :
حديث لا يصح .

قلت : ليس القائل بذلك الخطيب ، بل نقله عن عبد الغنى بن سعيد ، قال
الخطيب [٢٣٢ ، ٢٣١ / ٥] :

٢٠٩
أخبرنا أبو بكر البرقاني قال : سمعت أبا القاسم عبد الله بن إبراهيم / الأبتدوني
يقول : محمد بن حبان بن الأزهر العتزي كان لا بأس به - إن شاء الله - ،
أخبرنا القاضي أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي المصري بمكة أخبرنا عبد
الغنى بن سعيد الحافظ قال : محمد ابن حبان بصرى يحدث بمناكير... إلخ .
والحديث له طريق آخر من حديث أبي الدرداء ، قال مسلم الكشي :

حدثنا الهذيل بن إبراهيم ثنا عثمان بن عبد الرحمن عن مكحول عن أبي
الدرداء « عن النبي ﷺ قال : من حمل أخاه على شئ فكأنما حمله على دابة
في سبيل الله » .

ورواه أبو نعيم في " الحلية " [٨٩ / ٥] من طريق هناد بن السرى ثنا أبو
معاوية عن حجاج عن مكحول به مرسلًا دون ذكر أبي الدرداء .

١٦٥٣ / ٣٣٧٩ - « مَنْ خَافَ أَدْلَجَ ، وَمَنْ أَدْلَجَ بَلَغَ الْمَنْزِلَ ، أَلَا إِنَّ
سِلْعَةَ اللَّهِ غَالِيَةٌ ، أَلَا إِنَّ سِلْعَةَ اللَّهِ الْجَنَّةُ » .

(ت . ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير : قال الترمذي : حسن غريب ، وقال الحكيم : صحيح وأقره

الذهبي ، لكن تعقبه الصدر المناوي بأن فيه عندهما يزيد بن سنان ضعفه أحمد وابن المديني اهـ .

قلت : هذا وهم من الصدر المناوي ، تحرف عليه برد بن سنان بالباء الموحدة في برد وبالراء المهملة بعدها دال دون ياء بيزيد بن سنان ، أوله ياء بعدها زاي معجمة ثم ياء ثم دال ، فالأول ثقة وهو الموجود في سند هذا الحديث ، والثاني ضعيف ، وكلاهما يروى عن بكير بن فيروز كما في سند هذا الحديث .
فالحديث ثابت حسن أو صحيح كما قال الترمذي [٦٦٣ / ٤] ، رقم [٢٤٥٠]
والحاكم [٣٠٨ / ٤] ، رقم [٧٨٥١] والذهبي والمصنف لا كما وهم فيه جدك المناوي .

وللحديث مع ذلك طريق آخر من حديث أبي بن كعب أخرجه الحاكم في المستدرک [٣٠٨ / ٤] ، رقم [٧٨٥٢] وأبو نعيم [٣٧٧ / ٨] كلاهما من رواية الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه /
٢١. عن النبي ﷺ به مثله ، وزاد في آخره : « جاءت الراجفة تتبعها الرادفة ،
جاء الموت بما فيه » .

٨٦٥٤ / ٣٣٨٠ - « مَنْ خَبِبَ زَوْجَةً أَمْرِيٍّ أَوْ مَمْلُوكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا » .

(د) عن أبي هريرة

قال في الكبير : وفيه هارون بن محمد أبو الطيب ، قال في الميزان : قال ابن معين : كذاب ، ثم أورد له هذا الخبر .

قلت : لا وجود لهارون بن محمد في سند حديث أبي داود كما سأذكره ، وإنما الشارح كان رتب أحاديث الميزان على حروف المعجم ، وجعله مصدرا يرجع إليه لمعرفة مراتب الأحاديث ، فلما رأى هذا الحديث قد ذكره الذهبي في ترجمة هارون بن محمد ، ظن أن أبا داود أخرجه من طريقه ، فنسبه إليه بدون تحقق من سند أبي داود ولا نظرة فيه ، فأخطأ خطأ فاحشا .

أما الذهبي فإنما يقصد نكارة الحديث من جهة الإسناد الذي جاء به هارون ، فإنه رواه عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب عن أبي هريرة ، والحديث معروف من طريق آخر ، قال أبو داود [٣٤٥ / ٤] ، رقم ٥١٧٠ :

حدثنا الحسن بن علي ثنا زيد بن الحباب عن عمار بن رزيق عن عبد الله بن عيسى عن عكرمة عن يحيى بن يعمر عن أبي هريرة .

ورواه البخاري في " التاريخ الكبير " [٣٩٦ / ١] : حدثني علي قال : حدثنا زيد بن الحباب به مثله .

ورواه أيضا عن أبي ثابت :

ثنا الدراوردي عن ثور بن زيد عن إسحاق بن جابر العدوي عن عكرمة عن النبي ﷺ رسلاً .

ورواه أحمد [٣٩٧ / ٢] والبزار وابن حبان في صحيحه [٤٣٣٤ / ٧] ، والدولابي في الكنى [٣٧ / ٢] فيمن كنيته أبو عمارة من حديث بريدة ، وسنده صحيح ، وورد من حديث ابن عمر بسند ضعيف .

قال الدارقطني في " غرائب مالك " :

حدثنا أبو بكر النيسابوري ثنا الحسن بن سليمان المعروف بقبيلة بمصر ثنا محمد ابن عثمان بن ربيعة بن عبد الرحمن ثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر مرفوعا من خيب عبدا على مولاه فليس منا .

قال الدارقطني : / تفرد به قبيلة ، وهو عندي منكر بهذا الإسناد ، ومحمد ابن عثمان ضعيف ، وكذلك رواه الخطيب في الرواة عن مالك .

٢١١

٦

٨٦٥٥ / ٣٣٨١ - « مَنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ أَوَّلَ النَّهَارِ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ حَتَّى يُمْسِيَ ، وَمَنْ خَتَمَهُ آخِرَ النَّهَارِ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ حَتَّى يُصْبِحَ » .

(حل) عن سعد

قال فى الكبير : وفيه هشام بن عبيد الله قال الذهبى فى الضعفاء : قال ابن حبان : كثرت مخالفته للأبواب ، ثم روى له حديثين موضوعين ، ومصعب بن سعد قال - اعنى الذهبى - : جرحه ابن عدى .

قلت : هذا من عجائب هذا الرجل فى الأوها التى انفرد بها بين الأمة ، فمصعب بن سعد ثقة باتفاق ما جرحه أحد وهو من رجال الصحيح والجمع ، وهو المذكور فى السند .

وأما الذى جرحه ابن عدى فهو مصعب بن سعيد بزيادة ياء فى سعيد ، فهو رجل آخر لا وجود له فى سند هذا الحديث ، ولا يلتبس للشارح عذر بأنه تحرف عليه سعيد بسعد لأمرين أحدهما : أن مصعب بن سعد من مشاهير الثقات فلا يمكن أن يظن به أنه ضعيف .

وثانيهما وهو أهم : كون مصعب بن سعد تابعى قديم يروى عن أبيه سعد بن أبى وقاص ، والذى جرحه ابن عدى متأخر من طبقة أحمد والبخارى .

وقد قال الذهبى فى الميزان عنه ما نصه [١١٩ / ٤] ، رقم ٨٥٦١ : مصعب ابن سعيد أبو خيثمة المصيصى صاحب حديث سمع زهير بن معاوية وابن المبارك وعيسى بن يونس ، وعنه أبو حاتم وأبو الدرداء بن منيب والحسن بن سفيان وخلف ... إلخ .

والشارح رأى سند الحديث فى الحلية لأبى نعيم هكذا [٢٦ / ٥] :

حدثنا عبد الله بن محمد ثنا محمد بن شعيب التاجر ثنا محمد بن عاصم الرازى

ثنا هشام بن عبيد الله عن محمد - يعنى ابن جابر - عن ليث عن طلحة [بن] (١) مصرف عن مصعب بن سعد / عن سعد عن النبي ﷺ .

فكيف يشبهه رجل تابعى كبير يروى عن الصحابة برجل يروى عنه الحسن بن سفيان صاحب المسند وأبو حاتم الرازى وطبقتهما من أهل القرن الثانى، ويروى هو عن ابن المبارك وطبقته من أهل القرن الثانى ؟ حتى ولو فرضنا أن اسم والده "سعيد" تحرف بـ "سعد" بدون ياء .

٨٦٥٦ / ٣٣٨٢ - « مَنْ خْتَمَ لَهُ بِصِيَامِ يَوْمٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

البزار عن حذيفة

قال الشارح : إسناده صحيح .

وقال فى الكبير : قال الهيثمى : رجاله موثقون .

قلت : قاعدة الحافظ الهيثمى أن الرواة إذا كانوا ثقات بإطلاق عبر بقوله : ثقات ، وإن كانوا مختلفا فيهم والمرجح عنده التوثيق عبر بقوله : موثقون ، وإذا كان كذلك فغاية الحديث أنه حسن ، لكن له طرق متعددة عن حذيفة ، والحديث طويل اختصره بعضهم كالبزار أو أحد رواة ، فاقصر على ذكر الصيام منه واقصر غيره على ذكر خصلة أخرى كما سأذكره ورواه بعضهم بتمامه .

قال أبو نعيم فى " تاريخ أصبهان " [٢١٨ / ١ ، ٢١٩] :

حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا أبو يعقوب إسحاق بن محمد ابن على المدينى ثنا عمر بن شبة ثنا عمر بن على بن مقدم ثنا هشام بن القاسم - وهو أخو روح بن القاسم وهو أنبل من روح - سمعت نعيم بن أبى هند يحدث عن حذيفة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من ختم له بإطعام مسكين محتسبا على الله عز وجل دخل الجنة ، ومن ختم له بصوم يوم

(١) فى المخطوط " عن " والمثبت من المطبوع من الحلية .

محتسبا على الله عز وجل دخل الجنة ، ومن ختم له بقول : لا إله إلا الله
محتسبا على الله دخل الجنة .

ورواه في " الحلية " [٢٠٨/٥] من وجه آخر عن نعيم بن أبي هند بأطول
من هذا وزاد في الإسناد عن أبي سهل وذلك من طريق داود بن أبي الفرات
عن محمد بن سيفه أبي رجاء الأسدي عن عطاء الخراساني عن نعيم / بن أبي
٢١٣
هند عن أبي سهل عن حذيفة قال : « دخلت على النبي ﷺ في مرضه الذي
توفى فيه وعلى يسنده إلى صدره فقلت : بأبي أنت وأمي يا رسول الله كيف
تجدك ؟ قال : صالح ، قل لعلني : ألا تدعني فأسند رسول الله ﷺ إلى
صدرى فإنك قد شهدت وأعييت ، فقال رسول الله ﷺ : لا هو أحق بذلك ،
يا حذيفة ادن مني فدنوت منه ، فقال : يا حذيفة من ختم له بصدقة أو بصوم
يبتغى وجه الله أدخله الله الجنة ، قلت : بأبي وأمي وأعلن أم أسر قال : بل
أعلن » . قال أبو نعيم : مشهور من حديث نعيم غريب من حديث عطاء ،
تفرد به داود .

قلت : ورواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده من وجه آخر بهذا السياق
وأطول فقال :

حدثنا الحسن بن قتيبة ثنا حفص بن عمر المقرئ عن ابن عجلان عن حذيفة
وقد أدركه قال : « قال حذيفة : دخلت على رسول الله ﷺ في مرضه الذي
مات فيه » فذكر السقصة ، وفيه « من ختم له بقول : لا إله إلا الله قبل موته
دخل الجنة أو غفر له ، يا حذيفة من ختم له بصيام يوم يبتغى به وجه الله قبل
موته دخل الجنة أو غفر له ، يا حذيفة من ختم له بإطعام مسكين قبل موته
يبتغى به وجه الله غفر له أو دخل الجنة ، قال : فقلت يا رسول الله أخفى هذا
أعلمه ؟ قال : بل أعلمه » (١) .

(١) انظر بغية الحارث (١ / ٣٦٠ رقم ٢٥٨) .

قَالَ أَسْلَمُ الْوَاسِطِيُّ فِي ' تَارِيخِ وَاسِطٍ ' [ص ١٠٨] :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خَلَادٍ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ثَنَا الْجِرَّاحُ بْنُ مِنْهَالٍ
عَنْ أَبِي حَالِدٍ الْوَاسِطِيِّ عَنْ أَبِي مَسْهَرٍ - وَكَانَ مِنْ جُلَسَاءِ حَذِيفَةَ - عَنْ
عَدِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ خَتَمَ لَهُ بِلَا
ئِهِ إِلَّا اللَّهَ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » .

٢١٤

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَيِّدِكْرَةَ الْمَصْنُفِ بِلَفْظٍ : « مَنْ وَافَقَ / مَوْتَهُ
انْقِضَاءَ رَمَضَانَ » الْحَدِيثُ .

٦

٨٦٥٧/٣٣٨٣ - « مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى
يَرْجِعَ » .

(ت) وَالضِّيَاءُ عَنْ أَنَسٍ

قَالَ فِي الْكَبِيرِ : وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ بَعْضُهُمْ فِيهِ
خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ اللَّوْلُؤِيُّ ، قَالَ الْعَقِيلِيُّ : لَا يَتَابِعُ عَلِيٌّ كَثِيرٌ مِنْ حَدِيثِهِ ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ
هَذَا الْخَبِيرُ ، قَالَ الذَّهَبِيُّ : وَاهٍ مَقَارِبٌ .

قُلْتُ : هَذَا تَعْيِيرٌ غَرِيبٌ وَكَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ ، فَإِنَّ الْوَاهِيَّ لَا يَكُونُ مَقَارِبًا وَالْوَاقِعُ
أَنَّ الذَّهَبِيَّ لَمْ يَقُلْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، وَنَصَّهُ فِي تَرْجُمَةِ خَالِدِ الْمَذْكُورِ
[٦٤٨/١ ، رَقْمٌ ٢٤٨٤] ، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ : لَيْسَ بِهِ بِأَسٍ ، وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ : لَا
يَتَابِعُ عَلِيٌّ كَثِيرٌ مِنْ حَدِيثِهِ ، ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ حَدِيثًا وَاحِدًا مَقَارِبًا ، وَحَسَنُ التِّرْمِذِيُّ
حَدِيثَهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الرَّازِيِّ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا ، فَذَكَرَ هَذَا
الْحَدِيثُ ، وَمِنْ هُنَا تَعَلَّمَ الْفَرْقَ بَيْنَ كَلَامِ الذَّهَبِيِّ وَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الشَّارِحُ .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَيْضًا الْأَجْرِيُّ فِي " الْعِلْمِ " وَأَبُو نَعِيمٍ فِي " تَارِيخِ
أَصْبَهَانَ " [١٠٢/١ ، ١٠٣] وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْعِلْمِ وَجَمَاعَةٌ كُلُّهُمْ مِنْ
طَرَفِ خَالِدِ الْمَذْكُورِ ، وَسَيَعِيدُهُ الْمَصْنُفُ فِي " مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ " مِنْ عِنْدِ أَبِي
نَعِيمٍ فِي " الْحَلِيَّةِ " [٢٩٠/١٠] .

٨٦٥٨ / ٣٣٨٤ - « مَنْ خَضَّبَ بِالسَّوَادِ سَوَّدَ اللَّهُ وَجْهَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(طب) عن أبي الدرداء

قال في الكبير : من رواية الوضين عن جنادة عن أبي الدرداء ، قال الزين العراقي في شرح الترمذي : فيه الوضين بن عطاء ضعيف ، وقال ابن حجر يعني الحافظ في الفتح : عنده لين ، وقال في الميزان : قال أبو حاتم : هذا حديث موضوع اهـ . وذلك لأن فيه جعفر بن محمد بن فضال وهو الدقاق ، قال الذهبي : كذبه الدارقطني ، ومحمد بن سليمان بن أبي داود قال أبو حاتم : منكر الحديث ، وجنادة ضعفه أبو زرعة .

٢١٥

قلت : من العجيب أن ينقل عن/الحفاظ الكبار كلامهم على سند الحديث
ثم يزيد هو من عنده ما لم يذكره كأنه أعرف منهم بذلك ، فهل يعقل أن يعلل
الحافظ العراقي الحديث بالوضين بن عطاء ويكون فيه غيره من الضعفاء ولا
يذكرهم أو يشير إليهم على الأقل !؟

وهل يعقل أيضا أن يقول الحافظ عن الحديث أن سنده لين مع أن فيه راويا
كذابا وآخر منكر الحديث على ما يزعمه الشارح ، إذا فقد سقطت منزلة
الحافظين ونزلت إلى الحضيض الأسفل من الجهل بالحديث ، ومعاذ الله أن
يكون شيء من ذلك ، ولكنه الفضول من الشارح ، والعجب أيضا أنه لا يغفل
النقل عن الحافظ الهيثمي في كل حديث معزو إلى أصل من أصوله ، وهنا
أضرب عنه صفحا مع أنه قال عن الحديث [١٦٣ / ٥] : رواه الطبراني وفيه
الوضين بن عطاء وثقه أحمد وابن معين وابن حبان وضعفه من هو دونهم في
المنزلة ، وبقية رجاله ثقات اهـ .

فيكف يكون بقیته ثقات ، وفيهم على زعم الشارح كذاب ومستروك وضعيف
آخر غير الوضين ، بل هذا في نهاية الضعف والسقوط ، والشارح بلا شك
وقف على كلام الحافظ الهيثمي ولكنه أضرب عنه صفحا ليتسنى له هذا التعقب

المظهر لمعرفته واطلاعه وتقدمه على الحافظين الكبارين العراقي وتلميذه ابن حجر ، وأغرب من هذا أن جعفر بن محمد بن الفضل الدقاق الذى كذبه الدارقطنى أصغر من الطبرانى مخرج الحديث ، وتأخرت وفاته عنه بنحو ثلاثين سنة ، والواقع أنه تحرف عليه زهير بن محمد بجعفر بن محمد ، فإن ابن أبى حاتم فى العلل ذكر أنه سأل أباه عن حديث رواه محمد بن سليمان ابن أبى داود عن زهير بن محمد عن الوضيين عن جنادة عن أبى الدرداء / فذكر الحديث ، قال أبى : هو حديث موضوع اهـ .

٢١٦

٦

وأعجب من هذا كله أن الشارح لم يقف على علل ابن أبى حاتم ، وإنما نقل ذلك بواسطة الذهبى فى الميزان كما صرح به والذهبي ذكر ذلك فى ترجمة زهير بن محمد ، فما الذى نقل الشارح من هذه الترجمة إلى ترجمة جعفر بن محمد الدقاق !؟

وبعد ، فهذا طريق آخر اتهم فيه زهير بن محمد بالحديث ، ولم يعرف أبو حاتم ولا الذهبى أنه ورد من غير طريقه بسند رواه ثقات إلى الوضيين ابن عطاء كما عند الطبرانى ، ثم بعد هذا كله تأتى طامة جنادة ، فجنادة المذكور فى سند الحديث هو جنادة بن أبى أمية الزهرانى أبو عبد الله الشامى تابعى كبير بل مختلف فى صحبته ، وهو ثقة متفق عليه مخرج له فى الصحيحين ، وبنو زرعة الذى ضعفه أبو زرعة هو جنادة بن سلم بن خالد ابن جابر بن سمرة العامرى السوائى أبو الحكم الكوفى ، متأخر(١) من طبقة مالك يروى عن هشام بن عروة ولم يخرج له إلا الترمذى ، فهو الذى ضعفه أبو زرعة وغيره ، ووثقه ابن خزيمة وابن حبان [١٦٥/٨] وغيرهما(٢) ، فلو وقف الشارح عند حده واقتصر على نقل كلام الحفاظ

(١) كشط بالمخطوطة .

(٢) انظر التاريخ الكبير (١ / ٢ / ٢٣٤) ، وتقريب التهذيب (ص ١٤٢ ، رقم ٩٧٤) .

لسلم من هذه المخازى .

٨٦٦٥/٣٣٨٥ - « مَنْ دَعَا عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ فَقَدْ اَنْتَصَرَ » .

(ت) عن عائشة

قلت: من الطرف شرح الشارح لهذا الحديث ونصه : « فقد انتصر » أى أخذ من عرض الظالم فنقص من ألمه فنقص ثواب المظلوم بحسبه اهـ .

وقد ذكرنى هذا بقول النصارى فى تخريفهم المضحك : إن الله تعالى يحبنا

وحين عصاه أبونا آدم اقتضى حبه لنا أن يرسل لنا ولده عيسى - تعالى الله عن

٢١٧

قولهم علوا كبير - فنقتله ليفقر لنا خطيئة أبينا آدم ، / فمن فهم تخريفهم هذا

فهم كلام الشارح هنا، وأنا لست بصدد ذكر أوهامه فى المعنى ، وإنما هى طرفة

الفتت نظرى إلى تزيين الكتاب بها .

والحديث أخرجه أيضا أبو نعيم فى " تاريخ أصبهان " [٣٣٩/١ ،

٨٩/٢] وابن أبى يعلى فى طبقات الحنابلة ، وأسنده الذهبى فى ترجمة حرب

الكرمانى صاحب أحمد من تذكرة الحفاظ من طريق أبى عمرو بن منده ،

وذكره فى الميزان فى ترجمة ميمون أبى حمزة .

٨٦٦٦/٣٣٨٦ - « مَنْ دَعَا رَجُلًا بِغَيْرِ اسْمِهِ لَعَنَتْهُ الْمَلَائِكَةُ » .

ابن السنى عن عمير بن سعد

قال فى الكبير : هما فى الصحابة اثنان أنصارى وعبدى ، فكان ينبغى

تمييزه .

قلت : لا شىء من هذا ، بل عمير بن سعد معروف مشهور غير مشتبه ، ثم

لا وجود لهذا العبدى ولا وجود إلا لعمير بن سعد الأنصارى ، وأما الثانى

فمشهور بعمير بن جودان .

والحديث خرجه ابن السنى [ص ١٢٧ ، رقم ٣٨٨] من طريق بقية بن الوليد
عن أبى بكر بن أبى مريم عن حبيب بن عبيد عن عمير بن سعد ، وأبو بكر
ابن أبى مريم ضعيف عندهم مع صلاحه وعبادته .

٨٦٦٧/٣٣٨٧ - « مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهَا فَلْيُجِبْ » .

(م) عن ابن عمر

قال فى الكبير : ورواه عنه أبو داود أيضا .

قلت : لا يخلو أن يكون مراده أن أبى داود رواه بهذا اللفظ أو رواه بمعناه ،
فإن كان الأول فباطل ، فإن أبى داود رواه بلفظ [٣ / ٣٣٩ ، رقم ٣٧٣٦] :
« إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها » .

وإن كان الثانى فلم يروه أبو داود وحده ، بل رواه من هو أحق بالعزو منه ،
وهو البخارى [٣١ / ٧ ، رقم ٥١٧٣] ، وكذلك رواه النسائى ^(١) ، فما وجه
اختصاص أبى داود وحده .

٨٦٦٨ / ٣٣٨٨ - « مَنْ دَفَعَ غَضَبَهُ دَفَعَ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ ، وَمَنْ حَفِظَ
لِسَانَهُ سَتَرَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ » .

(طس) عن أنس

قال فى الكبير : وكذلك رواه / فى الأوسط ، وضعفه المنذرى ، وقال
الهيثمى : فيه عبد السلام بن هلال وهو ضعيف .

قلت : كأن الشارح تخيل أن الرمز رمز الطبرانى فى الكبير أو الصغير فقال :
وكذا فى الأوسط ، مع أن الرمز إنما هو له فى الأوسط ، وقد نقل كلام الحافظين

(١) رواه النسائى فى الكبرى (٤ / ١٤٠ ، رقم ٦٦ / ٨) من حديث ابن عمر ، و (٢ /
٢٤٣ ، رقم ٣٢٧٠) و (٤ / ١٤١ ، رقم ٦٦١١) عن أبى هريرة ، و (٦ / ٨٢ ، رقم
١٠١٣٢) عن ابن مسعود .

المنذرى والهيثمى وكلاهما عزاه للأوسط ، ثم إن الهيثمى قال [٨ / ٦٨ ،
 ٧٠] : وفيه عبد السلام بن هاشم ، والشارح حرفه بعبد السلام بن هلال .
 والحديث رواه أيضا أبو نعيم فى " تاريخ أصبهان " [٢ / ١١١] من طريق عبد
 الرحمن بن محمد بن سنده المدينى : ثنا أبو الربيع ثنا عبد السلام بن هاشم ثنا
 خالد بن برد عن أبيه عن أنس به .
 ٨٦٧١ / ٣٣٨٩ - « مَنْ ذَبَّ عَنْ عَرَضِ أَخِيهِ بِالْغَيْبَةِ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ
 أَنْ يُقِيَهُ مِنَ النَّارِ » .

(حم . طب) عن أسامة بن زيد

قلت : كذا كتبه الشارح أسامة بن زيد ، والصواب أسماء بنت يزيد - كما كتبه
 نفسه فى الكبير ، ثم قال : قال المنذرى : إسناد أحمد حسن ، وقال الهيثمى :
 إسناده حسن ، وقال الصدر المناوى : إسناده ضعيف ، والمؤلف رمز لحسنه .
 قلت : وهو الصواب ، والصدر المناوى واهم كعادته ، إذ غاية الحديث أنه
 من رواية شهر بن حوشب ، وهو إذا لم يخالف فحديثه حسن .
 والحديث أخرجه أبو نعيم فى " الحلية " [٦ / ٦٧] فى ترجمة شهر بن
 حوشب فى الجزء السادس .

٨٦٧٢ / ٣٣٩٠ - « مَنْ ذَبَّحَ لِأَخِيهِ ^(١) ذَبِيحَةً كَانَتْ فِدَاءَهُ مِنَ النَّارِ » .

(ك) فى تاريخه عن جابر

قال فى الكبير : رواه (ك) من حديث أبي عوانة عن عامر بن شعيب عن عبد
 الوهاب السقفى عن جده عن الحسن عن جابر ، ثم قال الحاكم : عامر بن
 شعيب روى أحاديث منكورة ، بل أكثرها موضوع اه ، فعزو المصنف الحديث
 لمخرجه مع سكوته عما عقبه به من بيان القادح ليس كما ينبغى .

(١) فى المطبوع من الفيض : « من ذبح أضيفه » .

قلت : لم يسكت المصنف / بل رمز له بعلامة الضعيف الذي هو شرطه في كتابه ، فإنه لا ينقل كلام المخرجين ولا يذكرهم إلا بالرموز .
٢
٨٦٧٧ / ٣٣٩١ - « مَنْ ذَكَرَ رَجُلًا بِمَا فِيهِ فَقَدْ اغْتَابَهُ » .

(ك) في تاريخه عن أبي هريرة

قال في الكبير : فيه أبو بكر بن أبي بسرة المدني ، قال في الميزان : ضعفه البخارى وغيره ، وقال أحمد : كان يضع الحديث ، وقال ابن عدى : ليس بشئ ثم ساق له أخبارا هذا منها .

قلت : قد روى من غير طريقه على اختلاف في إسناده كما سأذكره .

والحديث خرجه من طريقه أيضا أبو الشيخ في " التويخ " قال :

حدثنا عبد الله بن محمد الرازى ثنا أبو زرعة ثنا إبراهيم بن موسى ثنا هشام بن يوسف عن أبي بكر بن أبي بسرة عن سلمة بن أبي مسريم عن أبي صالح عن أبي هريرة به ، وزاد : « ومن ذكر امرأ بما ليس فيه فقد بهته » .

وقال أبو نعيم في " تاريخ أصبهان " [٤٥ / ٢] :

حدثنا محمد بن المظفر ثنا محمد بن محمد بن سليمان ثنا المسيب بن واضح ثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي مریم عن أبي صالح به مثل الذى قبله ، ثم قال : رواه روح بن عبادة وأبو عاصم عن ابن جريج عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي مریم عن عبد الله بن أبي مریم - يعنى الاموى - مثله .

ورواه هشام بن يوسف عن أبي بكر بن أبي بسرة عن مسلم بن أبي مریم عن أبي صالح مثله .

٨٦٧٨/٣٣٩٢ - « مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ فَقَدْ شَقِيَ » .

ابن السنن عن جابر

قال الشارح : وإسناده ضعيف كما في الأذكار فقول المؤلف : حسن ممنوع .
وقال في الكبير : رمز المصنف لحسنه وليس كما زعم ، فقد جزم النووي في
"الأذكار" بضعف إسناده .

قلت : ليت شعري لم لم يكن الحال بالعكس في نظر الشارح فيقول : ضعفه
النووي وليس كما زعم ، فقد حسنه المؤلف ؟ وما الباعث على ترجيح / كفة
النووي على المصنف مع أن كلاهما مجتهد ؟ والواقع أن كلا منهما مصيب في
حكمه إلا أن المصنف أحق وأكثر صوابا ، فإن النووي - رحمه الله - نظر إلى
سند الحديث بمفرده ورجح جانب من ضعف راوي الحديث وهو الفضل ابن
مبشر راويه عن جابر ، فقد اختلف فيه قول ابن معين ، فقال إسحاق ابن
منصور عنه : ضعيف ، وقال الدوري عنه : لا بأس به .

وقال أبو زرعة : لين ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي يكتب حديث ، وقال
العجلي : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو داود
والنسائي : ضعيف ، فهذا وحده من شرط الحسن ، فكيف مع انضمام طرقه
وشواهد ، فقد ورد هذا المعنى من حديث تسعة من الصحابة .

وحديث جابر نفسه ورد من وجه آخر ، فقد أخرجه البيهقي في " شعب
الإيمان " قال :

أخبرنا أبو عبدالله الحافظ أنا أبو بكر بن محمد بن جعفر القاري ببغداد ثنا عبدالله
ابن أحمد بن إبراهيم الدورقي ثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي ثنا أبو يحيى
صاحب الطعام واسمه محمد بن عيسى العبدى عن محمد بن المنكدر عن جابر .
وله طريق ثالث بمعناه عند البخاري في " الأدب المفرد " [ص ٢٢٠ ،

رقم [٦٤٤] وغيره فالحديث حسن كما قال المصنف ولا بد .

٨٦٨٦/٣٣٩٣ - « مَنْ رَأَى مُبْتَلَى فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ ، وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِهِ تَفْضِيلًا لَمْ يُصِبْهُ ذَلِكَ الْبَلَاءُ » .

(ت) عن أبي هريرة

قال في الكبير : وقال (ت) : غريب ، ورمز المصنف لحسنه ، قال الصدر

الناوى : فيه عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير بصرى ليس بقوى .

قلت : لا أدري ما أقول فى هذا الرجل إلا أنه بلية ابتلى الله به الحديث

وأهله ، فعمر بن دينار قهرمان آل الزبير ليس فى حديث أبى هريرة ، بل فى

حديث عمرو بن الخطاب - رضى الله عنه - ، والترمذى هو الذى قال فيه

ما نقله الشارح / عن الصدر الناوى .

٢٢١

أما حديث أبى هريرة الذى ذكره المصنف فقال عنه الترمذى : حديث غريب

كما رمز له المصنف ، وإليك كلا الحديثين من عند الترمذى ، أما حديث أبى

هريرة فقال فيه [٤٩٤/٥ ، رقم ٣٤٣٢] :

حدثنا أبو جعفر السمنانى وغير واحد قالوا : حدثنا مطرف بن عبد الله المدنى

ثنا عبد الله بن عمر العمري عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة

قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ رَأَى مُبْتَلَى وَذَكَرَهُ ، ثُمَّ قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ

حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وكذلك رواه ابن أبى الدنيا فى الشكر قال :

حدثنى القاسم بن هاشم ثنا محمد بن سنان العوفى ثنا عبد الله بن عمر عن

سهيل به ، إلا أنه قال : « فقد أدى شكر تلك النعمة » بدل قوله : « لم يصبه

ذلك البلاء » .

فهذا كما ترى لا وجود لعمر بن دينار فيه ، وإنما هو فى حديث عمر ، قال

الترمذى [٤٩٣/٥ ، رقم ٣٤٣١] :

حدثنا محمد بن عبد الله بن بزيع ثنا عبد الوارث بن سعيد عن عمرو بن دينار مولى آل الزبير عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر عن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « من رأى صاحب بلاء فقال : الحمد لله الذى عافانى مما ابتلاك به ، وفضلنى على كثير من خلقه تفضيلا إلا عوفى من ذلك البلاء كائنا ما كان ما عاش » ، ثم قال الترمذى : هذا حديث غريب ، وعمرو بن دينار قهرمان آل الزبير هو شيخ بصرى وليس بالقوى فى الحديث .

ورواه أيضا أبو داود الطيالسى فى المسند [ص ٤ ، رقم ١٢] عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار المذكور .

ورواه أبو نعيم فى " الحلية " [٢٦٥ / ٦] : ثنا محمد بن إسحاق بن أيوب ثنا جعفر الفريابى ثنا المقدمى حدثنا حماد بن زيد به .

ورواه فى " تاريخ أصبهان " [٢٧١ / ١] من طريق مهران بن أبى عمر عن سفيان عن أيوب السختياني عن عمرو بن دينار به ، لكنه لم يتجاوز ابن عمر .

٢٢٢

وكذلك رواه الثقفى فى الخامس من الثقفيات من طريق / أبى بكر الشافعى :

٦

ثنا أبو عمران موسى بن سهل بن كثير الوشا ثنا إسماعيل بن عليه ثنا عمرو ابن دينار البصرى به مثله عن ابن عمر .

وقد ورد عن ابن عمر من غير طريقه ، قال أبو نعيم فى " تاريخ أصبهان " [١ / ٢٧١] فى ترجمة الحسن بن سعيد ابن جعفر بن الفضل المرقى :

حدثنا الحسن بن سعيد بن جعفر ثنا جعفر الفريابى ثنا محمد بن عبد الله بن بكار الدمشقى ثنا مروان بن محمد ثنا الوليد بن عتبة ثنا محمد بن سوقه عن نافع عن ابن عمر به .

ورواه فى " الحلية " [١٣ / ٥] فى ترجمة محمد بن سوقه عن ثلاثة ثالثهم

٨٦٩٦/٣٣٩٤ - « مَنْ رَبِّي صَغِيرًا حَتَّى يَقُولَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَمْ يُحَاسِبْهُ اللَّهُ » .

(طس . عد) عن عائشة

قال فى الكبير : رواه (طس) عن أبى عمير عبد الكبير بن محمد عن الشاذكونى عن عيسى بن يونس عن هشام عن عروة عن عائشة ، ورواه ابن عدى عن قاسم بن على الجوهري عن عبد الكبير عن الشاذكونى عن عيسى عن هشام عن عروة عن عائشة ، ثم قال مخرجه ابن عدى : لا يصح ولعل البلاء فيه من أبى عمير ، قال : وقد رواه إبراهيم بن البراء عن الشاذكونى وإبراهيم حدث بالأباطيل ، وقال الهيثمى : فيه سليمان بن داود الشاذكونى ضعيف اهـ . وقال فى الميزان : متنه موضوع ، وقال فى اللسان : خبر باطل والشاذكونى هالك .

قلت : الحديث أورده ابن الجوزى فى الموضوعات [١٧٨ / ٢] ، ومن اللائىء المصنوعة للمصنف نقل الشارح سند الطبرانى وابن عدى ولم يشر إلى ذلك ولا إلى تعقب المصنف بذكره طريقا آخر للحديث .

والحديث خرجه الطبرانى أيضا فى كتابه مكارم الأخلاق [ص ٣٥٣ ، رقم

١١٠] بسنده المذكور ، إلا أنه لم يسم عبد الكبير بل قال : حدثنا أبو

عمير الأنصارى المصرى بمصر وهو عبد الكبير بن محمد ، ضعفه ابن عدى

الذى أخرج الحديث / فى ترجمة سليمان بن داود الشاذكونى ، ثم قال : هذا

الحديث منكر بهذا الإسناد ، ولعل البلاء فيه من أبى عمير هذا فإنه ضعيف كذا

قال ، مع أن الطبرانى روى عنه ولم يسمه بضعف ، ثم إنه لم ينفرد بالحديث ،

بل تابعه إبراهيم بن البراء عن الشاذكونى فزالت تهمة ، ثم إن الذهبى ضعف

إبراهيم المذكور بدون حجة سوى روايته لهذا الحديث ، وقال عنه : باطل

والشاذكونى هالك ، فالذهبي هو قائل هذا لا الحفاظ كما زعمه الشارح ، ثم إن الشاذكونى من كبار الحفاظ وغايته أنهم طعنوا فيه من جهة الديانة ، وأخاف أن يكونوا حسدوه لفرط حفظه وسعة روايته ، ومع ذلك فقد توبع ، فقد رواه الخلعى فى فوائده من طريق الحسن بن على السامرى الأعسم عن أشعث بن محمد الكلاعى عن عيسى بن يونس به ، فزالته تهمة الشاذكونى ، لكن الحسن بن على السامرى ذكره الحفاظ فى اللسان ، وقال : وقع لى حديثه فى الخلعيات حديثه المرفوع الموضوع منه : « من رى صيبا » الحديث ، وشيخه أشعث بن محمد ذكره الذهبى فى الميزان [١ / ٢٦٩] ، رقم [١٠٠٥] بهذا الحديث أيضا ، وقال : أتى بحديث موضوع ، وكل هذا باطل لا أصل له ، لأنه رجم بالظن واعتماد على استبعاد معنى الحديث ومخالفته للواقع ، لأن جل الناس يربى الصبيان حتى يقولوا : لا إله إلا الله فليزيم عليه أن لا يحاسب الله أحد ، أو إلا القليل جداً ممن لم يلد ولم يرب صيبا ولا صيبة ، وهذا غير لازم لأنه قد يكون المراد ربي صيبا لغيره لا صيبا له ، وهذا لا يقع إلا نادرا ، ويكون الشارع رغب بهذا الثواب فى تربية الأيتام ، ومن لا أب له ، هذا هو الذى فهمه الطبرانى أيضا حيث ترجم لهذا الحديث فى مكارم الأخلاق بباب فضل تربية المنبوذين والإنفاق عليهم حتى يكبروا وعلى / هذا

٢٢٤

٦

فلا غرابة فيه ولا نكارة ، بل هو بمعنى الحديث الصحيح المجمع على صحته : « أنا وكافل اليتيم كهاتين فى الجنة » (١) ، وفى رواية فى الصحيح أيضا : « كافل اليتيم له أو لغيره أنا وهو كهاتين فى الجنة » (٢) وقد روى على بن معبد عن الأشعث عن عبد الله بن نزار عن أنس قال : « قال رسول الله ﷺ : من

(١) البخارى (٦٨ / ٧) ، رقم ٥٣٠٤) و (١٠ / ٨) ، رقم ٦٠٠٥) عن سهل بن

سعد .

(٢) مسلم (٤ / ٢٢٨٧) ، رقم ٤٢ / ٢٩٨٣) من حديث أبى هريرة .

ولد له مولود في الإسلام فبلغ أن يقول : لا إله إلا الله أدخل الله أبويه الجنة»^(١) .

ورواه أبو نعيم في " تاريخ أصبهان " [٢٩٥ / ٢] من طريق علي بن معبد .
٨٦٩٨ / ٣٣٩٥ - « مَنْ رَدَّ عَنْ عَرَضِ أَخِيهِ رَدَّ اللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(حم . ت) عن أبي الدرداء

قال في الكبير : قال الترمذي : حسن ، قال ابن القطان : ومانعه من الصحة
أن فيه مرزوق التيمي ، وهو والد يحيى بن بكير وهو مجهول الحال .
قلت : يأتي الكلام عليه في الذي بعده .

٨٦٩٩ / ٣٣٩٦ - « مَنْ رَدَّ عَنْ عَرَضِ أَخِيهِ كَانَ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ »

(هق) عن أبي الدرداء

قال في الكبير : فظاهر صنيع المصنف أنه لا يوجد في أحد دواوين الإسلام
السته مع أن الترمذي خرجه .

قلت : انظر إلى هذا وتعجب ، فهما حديثان متلاصقان عزا المصنف أولهما
لاحمد والترمذي وثانيهما لليهقي ، وهما حديث واحد كرهه المصنف
للاختلاف الواقع في لفظه ، لأن صنيعه في الكتاب ألا يورد الألفاظ المختلفة
إلا باعتبارها حديثا مستقلا تفاديا من إدخال كلامه في المتن ، ومع كل هذا
يقول الشارح ما يقول ، ويذكر تلك العبارة السخيفة التي أسخف بها من أول
الكتاب دون ملل ولا حجل .

والحديث له عن أبي الدرداء طرق ، الأول : من رواية مرزوق أبي بكر التيمي

(١) أخبار أصبهان (٢ / ٢٩٥) ، العلل المتناهية (٢ / ١٤٦)

عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أخرجه أحمد [٤٥٠ / ٦] والترمذى [٤] /
٣٢٧ ، رقم [١٩٣١] والطبرانى فى الكبير [١٧٦ / ٢٤] ، رقم [٤٤٢] والبيهقى
فى شعب الإيمان [٦ / ١١٠] ، رقم [٧٦٣٤] .

الثانى : من رواية ابن أبى لىلى محمد بن عبد الرحمن عن الحكم بن عتيبة
/ عن ابن أبى الدرداء عن أبيه « قال : نال رجل من رجل عند رسول الله ﷺ
فرد عليه رجل فقال رسول الله ﷺ : من رد عن عرض أخيه كان له حجابا من
النار » .

٢٢٥

رواه ابن السنى فى اليوم والليلة [ص ١٣٧ ، رقم ٤٢٣] ، والبيهقى
فى السنن [١٦٨ / ٨] والطوسى فى أماليه ، ورواه أسلم بن سهل فى
تاريخ واسط [ص ١٦٢] من رواية الأعمش عن الحكم فقال : عن أم ذر
عن أبى ذر ، وهو وهم من أبى شيبة إبراهيم بن عثمان الفسى راويه عن
الأعمش ، فإنه ضعيف متهم بالكذب .

الثالث : من رواية عبد الله بن حكيم عن مسعر بن كدام عن عوف بن عبد الله
عن أم الدرداء عن أبى الدرداء ، رواه أبو نعيم فى الحلية [٧ / ٢٥٨] .

الرابع : من رواية شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبى الدرداء ، رواه أحمد
[٤٤٩ / ٦] عن إسماعيل عن ليث عنه ، وكذلك رواه الطبرانى فى الكبير وابن
أبى حاتم وابن مردويه فى التفسير بزيادة ثم قرأ : ﴿ وكان حقا علينا نصر
المؤمنين ﴾ ، لكن اختلف فيه على شهر ، فقليل عنه هكذا ، وقيل عنه عن
أسماء بنت يزيد عن النبى ﷺ بلفظ : « من ذب » كما مر قريبا .

أخرجه إسحاق بن راهوية ، وعبد بن حميد^(١) وأبو يعلى ،

(١) انظر المنتخب (٣ / ٢٦٦ ، رقم ١٥٧٧) ، ورواه (١ / ٢١٤) ، رقم (٢٠٦)

باللفظ الذى أورده به السيوطى .

والطبرانى [١٧٥ / ٢٤ ، ١٧٦ ، رقم ٤٤٢ ، ٤٤٣] ، وابن عدى فى
الكامل [٣٢٨ / ٤] ، وأبو نعيم فى " الحلية " [٦٧ / ٦] كلهم من رواية
عبيد الله ابن أبى زياد القداح عنه ، وأعله ابن عدى بالقداح لأنه لين ، وإن
قال : لم أر له شيئا منكرا ، وقيل عنه عن أبى هريرة ، أخرجه ابن مردويه من
طريق ليث ابن أبى سليم أيضا .

٨٧٠١ / ٣٣٩٧ - « مَنْ رَدَّتْهُ الطَّيْرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ فَقَدْ أَشْرَكَ » .

(حم . طب) عن ابن عمرو

قال فى الكبير: وظاهر صنيع المؤلف أن هذا هو الحديث بتمامه والأمر
بخلافه، بل بقيته عند مخرجه أحمد: « قالوا : يا رسول الله ما كفارة
ذلك؟ قال : يقول أحدكم : اللهم لا خير إلا خيرك ، ولا طير إلا طيرك ،
ولا إله غيرك » .

٢٢٦ _____ قلت : من صنيع المصنف المعروف للشارح ولكل الناس أنه لا يذكر

المراجعات التى تقع / فى الحديث ، ويقتصر على الألفاظ النبوية المجردة .

والحديث رواه ابن وهب فى جامعه عن ابن لهيعة بهذا الإسناد ، وبسند آخر
لابن لهيعة ، فإنه رواه عن عياش بن عباس عن أبى الحصين عن فضالة بن
عبيد صاحب النبى ﷺ أنه قال : « من ردت الطيرة فقد قارف الشرك » .

قال ابن وهب : وأخبرني الليث بن سعد عن عياش بن عباس عن عمران
ابن عبدالرحمن بن شرحبيل بن حسنة عن أبى خراش الحميرى عن فضالة بن عبيد .

٨٧٠٢ / ٣٣٩٨ - « مَنْ رَزِقَ فِي شَيْءٍ فَلْيَلِزْمَهُ » .

(هب) عن أنس

قال الشارح : وإسناده حسن .

وقال فى الكبير : فيه محمد بن عبد الله الأنصارى ، قال الذهبى : اتهم
بالوضع وهو ضعيف عن فروة بن يونس الكلابى وقد ضعفه الأزدي عن هلال

ابن جبیر قال الذہبی : فیہ جہالة .

ورواه عنه أيضا ابن ماجه ، قال الحافظ العراقي : بسند حسن ، فما أوهمه
صنيع المصنف أنه لم يخرجہ أحد من الستة غير جيد ، وممن خرجہ لابن
ماجه الديلمي وغيره .

قلت : فیہ أمور ، الأول : قوله : إسناده حسن مع ذكره فی الكبير وجود
وضاع وضعيفين فی إسناده من التناقض الغريب والكلام المضطرب المتهافت .

الثاني : أن محمد بن عبد الله الأنصاري الموجود فی سند الحديث هو محمد
ابن عبد الله بن المثنى الأنصاري ثقة من رجال الصحيح ، والذي ذكره الشارح
وألصقه بهذا الحديث هو محمد بن عبد الله الأنصاري أبو سلمة الكذاب
الوضاع الذي لم يرو له أحد من الستة .

الثالث : قال الذہبی هلال بن جبیر عن أنس بن مالك مقل لا يكاد يعرف ،
وذكره ابن حبان فی الثقات [٥٠٥ / ٥] ، وقال : إن كان سمع من أنس ، وقد
روى عنه اثنان اهـ . فهذا كلام الذہبی لا ما نقله الشارح .

الرابع : لفظ الحديث عند ابن ماجه [٧٢٦ / ٢ ، رقم ٢١٤٧] : « من أصاب
من / شيء » ، وقد ذكره المصنف سابقا فی حرف " من مع الهمزة " وعزاه لابن
ماجه ، فبدلا من أن يتعب الشارح نفسه بمراجعة الديلمي والعراقي كأن يراجع
المتن المشروح له حيث إنه لا يحفظ فيعرف أن المصنف عزاه لابن ماجه .

ثم إن الحديث خرجہ أيضا القضاعي فی " مسند الشهاب " [٢٣٨ / ١] ، رقم
٣٧٥ [الذي رتبہ الشارح على الحروف ، فما أدري كيف ذهل عنه ؟]

وأخرجه أيضا الدولابي فی الكنى عن شيخ ابن ماجه فيه ، وهو محمد بن
بشار .

وله شاهد من حديث عائشة أخرجه أحمد والبخاري فی التاريخ الكبير
[٢٠٦ / ٨] وابن ماجه [٧٢٧ / ٢ ، رقم ٢١٤٨] من حديث نافع ، قال :

كنت أجهز إلى الشام وإلى مصر فجهزت إلى العراق فأتيت عائشة أم المؤمنين فقلت لها : يا أم المؤمنين كنت أجهز إلى الشام فجهزت إلى العراق فقالت : لا تفعل مالك ولم تجرك ، « فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا سبب الله لأحدكم رزقا من وجه فلا يدعه حتى يتغير له أو يتنكر له » ، قال البخاري [٨/ ٨٥] : نافع هذا ليس هو مولى ابن عمر .

قلت : وهو غير معروف .

٨٧٠٥ / ٣٣٩٩ - « مَنْ رَضِيَ مِنَ اللَّهِ بِالْيَسِيرِ مِنَ الرَّزْقِ رَضِيَ اللَّهُ مِنْهُ بِالْقَلِيلِ مِنَ الْعَمَلِ » .

(هـ) عن علي

قال في الكبير : وفيه إسحاق بن محمد الفروي . . . إلخ .

قلت : قد ورد من غير طريقه كما سأذكره .

وقد أخرج من طريقه أيضا ابن شاهين في الترغيب [١٨٦ / ٢] ، رقم [٣٠٧] قال :

حدثنا محمد بن يوسف بن يعقوب القاضي ثنا عبد الله بن شبيب الربيعي ثنا إسحاق الفروي حدثني سعيد بن مسلم بن بانك ، أنه سمع علي بن الحسين عن أبيه علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ به .
ورواه الطوسي في أماليه من طريق أبي الحسين محمد بن محمد بن بكر الهزاني :

ثنا ابن مقبل ثنا عبد الله بن شبيب به ، وزاد : « وانتظار الفرج عبادة » .

٢٢٨ — ورواه / أبو نعيم في « الحلية » [١٩١ / ٣] من وجه آخر من طريق أهل البيت مطولا فقال :^٦

حدثنا محمد بن عمر بن سلم ثنا القاسم بن محمد بن جعفر بن محمد بن

عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب قال : حدثني أبي عن أبيه عن أبي عبد الله جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن علي بن الحسين بن علي عن علي قال : « قال رسول الله ﷺ : من نقله الله عز وجل من ذل المعاصي إلى عز التقوى أغناه بلا مال وأعزه بلا عشيرة وأتسه بلا أنيس ، ومن خاف الله أخاف الله تعالى منه كل شيء ، ومن لم يخف الله أخافه الله تعالى من كل شيء ، ومن رضى من الله تعالى باليسير من الرزق رضى الله تعالى منه باليسير من العمل ، ومن زهد في الدنيا ثبت الله الحكمة في قلبه ، وأنطق الله بها لسانه ، وأخرجه من الدنيا سالما إلى دار القرار » ، ثم قال أبو نعيم : هذا حديث غريب ، لم يروه مرفوعا مسندا إلا العترة الطيبة خلفها عن سلفها ، وما كتبناه إلا عن هذا الشيخ .

قلت : ونور النبوة ظاهر على هذا الحديث .

٣٤٠ / ٨٧١٠ - « مَنْ رَكَعَ عَشْرَ رَكَعَاتٍ فِيمَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بُنِيَ لَهُ قَصْرٌ فِي الْجَنَّةِ » .

ابن نصر عن عبد الكريم بن الحارث مرسلا

وعين الشارح الكتاب فقال : رواه ابن نصر في كتاب الصلاة .

قلت : وليس كذلك ، بل رواه في كتاب قيام الليل ، فإن له كتاب الصلاة في مجلد رأيته وله كتاب قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر ، وهو المطبوع اختصاره للمقریزی ، وفي هذا الأخير روى الحديث فقال :

حدثنا الحسن بن عيسى أخبرنا ابن المبارك أخبرنا يحيى بن أيوب حدثني محمد ابن أبي الحجاج أنه سمع عبد الكريم بن الحارث يحدث أن رسول الله ﷺ قال وذكره ، وزاد : « فقال / عمر بن الخطاب : « إذا تكثر قصورنا أو بيوتنا يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ : أكثر وأطيب » .

وهو عند ابن المبارك في الزهد [ص ٤٤٦ ، رقم ١٢٦٤] في باب الصلاة بين المغرب والعشاء آواخر الكتاب (١) والحديث معضل فيما أرى .

١ - ٣٤٠ / ٨٧١١ - « مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ لَهُ عَدْلٌ مُحَرَّرٌ »
(ت . ن . ك) عن أبي نجیح

قال الشارح : السلمي أو العبسي .

وقال في الكبير : أبو نجیح السلمي أو هو العبسي ، فلو ميزه لكان أولى ... إلخ .

قلت : المشهور بأبي نجیح في الصحابة اثنان كلاهما سلمي وهما : العرياض ابن سارية وعمرو بن عبسة ، أما أبو نجیح العبسي فغلط كما نبه عليه الحافظ . وصحابي هذا الحديث هو عمرو بن عبسة كما نص عليه الترمذي وصرح به غيره ممن روى هذا الحديث ، فقال بدل أبي نجیح : عمرو بن عبسة ، ومنهم أحمد بن حنبل في مسنده [٤ / ٣٨٤] ، وأبو داود في سننه [٤ / ٢٩] ، رقم ٣٩٦٥ ، وقد خرجه أيضا النسائي [٦ / ٢٨] ، رقم ٣١٤٥ ، وابن ماجه [٢ / ٩٤٠] ، رقم ٢٨١٢ ، والباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز ، والبغوي في التفسير ، والوحاظي يحيى بن صالح في نسخته ، وآخرون بعضهم مختصرا و بعضهم مطولا بزيادة ، ولذلك لم يعزه المصنف إلى أبي داود وابن ماجه ، لأنه وقع عندهم بلفظ لا يدخل في هذا الحرف ، ولو علم الشارح ذلك لاسخف على عادته ، ولكن الله سلم .

٢ - ٣٤٠ / ٨٧١٣ - « مَنْ رَمَانَا بِاللَّيْلِ فَلَيْسَ مِنَّا » .

(حم) عن أبي هريرة

زاد الشارح في الكبير : وكذا القضاعي عن أبي هريرة

قلت : هذا خطأ فاحش من الشارح ، فإن القضاعي لم يخرج عن أبي

(١) هو في الجزء العاشر من رواية المروزي ، وليس فيه هذا التبويب .

هريرة بل عن ابن عباس ، فقال [٢٢٩ / ١ ، رقم ٣٥٥] :

أخبرنا عبد الرحمن بن عمر الشاهد ثنا أحمد بن إبراهيم بن جامع ثنا علي بن عبد العزيز ثنا سعيد بن منصور ثنا عبد العزيز بن محمد عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ به .

٢٣٠

وكذا رواه من حديث ابن عباس أيضا إسحاق بن راهويه / في مسنده ،
والطحاوي في " مشكل الآثار " [٣ / ٣٦٤ ، رقم ١٣٢٦] .

أما حديث أبي هريرة الذي ذكره المصنف فخرجه أيضا البخاري في الأدب المفرد [ص ٤٢٢ ، رقم ١٢٨٤] والطحاوي في مشكل الآثار [٣ / ٣٦٤ ، رقم ١٣٢٧] كلهم أعنى هما وأحمد بن حنبل [٢ / ٣٢١] من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ :

ثنا سعيد بن أبي أيوب حدثني يحيى بن أبي سليمان عن سعيد بن أبي سعيد المقرئ عن أبي هريرة به .

ثم قال البخاري : في إسناده نظر ، أي لأن يحيى بن أبي سليمان يرى البخاري فيه أنه منكر الحديث ، والمقصود أن الشارح خلط حديث ابن عباس بحديث أبي هريرة في العزو كما ترى .

٣٤٠٣ / ٨٧١٤ - « مَنْ رَوَعَ مُؤْمِنًا لَمْ يُؤْمِنْ اللَّهَ رُوَعَتْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ سَعَى بِمُؤْمِنٍ أَقَامَهُ اللَّهُ مَقَامَ ذَلٍّ وَخِزْيٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(هب) عن أنس

قال في الكبير : ثم قال البيهقي : تفرد به مبارك بن سليم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس ، ومبارك هذا أورده الذهبي في المتروكين ، وقال : قال أبو زرعة : ما أعرف له حديثا صحيحا ، وعبد العزيز ضعفه ابن معين وغيره . قلت : هذا بالنسبة لعبد العزيز بن صهيب باطل لا أصل له ولا وجود لحرف

منه ، فعبد العزيز بن صهيب ثقة وفوق الثقة من رجال الصحيح ، ما تكلم فيه أحد بحرف ولا ذكره الذهبي في الضعفاء ، وفي التهذيب قال القطان عن شعبة : عبد العزيز أثبت من قتادة وهو أحب إلي منه ، وقال أحمد : ثقة ثقة وهو أوثق من يحيى بن أبي إسحاق ، وأخطأ فيه معمر ، فقال : عبد العزيز مولى أنس وإنما هو مولى لبنانه ، وقال ابن معين : ثقة ... إلخ .

فما أبعد الشارح عن الثقة بنقله والاعتماد على قوله .

٨٧١٦/٣٤٠٤ - « مَنْ زَارَنِي بِالْمَدِينَةِ مُحْتَسِبًا كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا وَشَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(هب) عن أنس

٢٣١

قال في الكبير : رمز المصنف / لحسنه وليس بحسن ، ففيه ضعفاء منهم أبو المثنى سليمان بن يزيد الكعبي ، قال أبو حاتم : منكر الحديث .

٦

قلت : كلا ليس فيه ضعفاء إنما فيه أبو المثنى المذكور ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات .

والحديث له عنه طرق متعددة عند البيهقي [٢٤٥ / ٥] ، وحمزة بن يوسف السهمي في تاريخ جرجان وابن عساكر وغيرهم ، وأسنده التقى السبكي من ثلاثة طرق عن ابن أبي فديك : ثنا سليمان بن يزيد الكعبي عن أنس .

ثم قال : هذه الأسانيد الثلاثة دارت على محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ، وهو مجمع عليه يعني محتجاً به في الصحيحين ، وسليمان بن يزيد ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم الرازي : إنه منكر الحديث ليس بقوى اهـ .

ومع هذا فله شواهد من حديث جماعة من الصحابة ، يصل بمجموعها إلى درجة الحسن ، بل إلى الصحيح .

قال حمزة بن يوسف السهمي في " تاريخ جرجان " :

حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن إسماعيل الصرامي حدثنا أبو عوانة موسى ابن يوسف القطان ثنا عباد بن موسى الختلى ثنا ابن أبي فديك عن سليمان بن يزيد الكعبي عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ قال : من زارني بالمدينة محتسبا كنت له شهيدا أو شفيعا يوم القيامة » .

وقال البيهقي في شعب الإيمان في الحج [٣ / ٤٩٠ ، رقم ٤١٥٨] :

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا علي بن عيسى ثنا أحمد بن عبدوس ثنا حمدويه الصفار النيسابوري ثنا أيوب بن الحسن ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك به بلفظ : « من مات في أحد الحرمين بعث يوم القيامة من الآمنين ، ومن زارني محتسبا إلى المدينة كان في جوارى يوم القيامة » .

وقال أيضا [٣ / ٤٩٢ ، رقم ٤١٦٨] :

أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو أنا محمد بن عبد الله الصفار ثنا ابن أبي الدنيا حدثني سعيد بن عثمان الجرجاني ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك به .

وله طريق / آخر عن أنس إلا أن فيه شيئا لم يسم .

قال إسحاق بن راهوية في مسنده :

أخبرنا عيسى بن يونس ثنا ثور بن يزيد حدثنا شيخ عن أنس عن النبي ﷺ .

٨٧١٧/٣٤٠٥ - « مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَرَأَ عِنْدَهُ يَسَّ غُفِرَ لَهُ » .

(عد) عن أبي بكر

ثم قال ابن عدى هذا الحديث بهذا الإسناد باطل ، وعمرو بن زياد متهم بالوضع اهـ . ومن ثم اتجه حكم ابن الجوزي عليه بالوضع ، وتعقبه المصنف بأن له شاهدا وهو الحديث التالي لهذا ، وذلك غير صواب لتصريحهم - حتى هو - بأن الشواهد لا أثر لها في الموضوع بل في الضعيف ونحوه .

[قاعدة جلييلة فى المتابعات والشواهد]

قلت : هذا باطل ، بل لا شىء من هذا عندهم أصلا وهم أعلا وأجل من أن ينطقوا بمثل هذا الباطل المخالف للعقل والنقل ، فإن الكذاب إذا روى خبرا ظن كذبه ولم يقبل منه ، فإذا وافقه عليه ثقه معروف بالصدق زال ما كان يخشى من كذبه ، وصار الخبر مقبولا صحيحا عقلا ، لأنه إذا كان خبر الصادق مقبولا بدون موافقة الكذاب فلا تفيده موافقة الكذاب ردا ، بل تزيده قوة ، وهذا هو المنقول عن أهل الحديث والأصول ، وكم حديث رواه الموضوعون وهو مخرج فى الصحيحين من غير طريقةهم ؟ فتجد الحديث الواحد المذكورا فى كتب الضعفاء محكوما على راويه بأنه كذاب ، مع أن الحديث نفسه فى صحيح البخارى ، إما من ذلك الوجه الذى أتى به ذلك الكذاب أو من وجه آخر إلا أن المتن واحد ، وكم حديث حكم ابن الجوزى بوضعه واتهم به راويا كذابا فتعقبه الحفاظ بأنه قد تابعه الثقات عليه ، والمقصود أن ما قاله الشارح من أبطل الباطل الدال على أنه أبعد خلق الله عن معرفة هذا الفن ، فلا أدرى كيف اجترأ على كتابة شرح على شرح النخبة للحفاظ مع الجهل التام بالفن ، والواقع / أنه سمع شيئا ولم يتقنه ولا عرف المراد منه فاشتبه الأمر فيه عليه ، وذلك أن المقرر عندهم فى المتابعات والشواهد أنها تفيد الحديث قوة إذا كان التابع بالكسر أقوى من التابع بالفتح ، أما إذا كان كل منهما فى درجة واحدة أو كان التابع بالكسر أضعف من التابع فلا ، فإذا روى الحديث كذاب وضاع عن مالك عن نافع مثلا والتمسنا له متابعا فوجدنا وضاعا آخر مثله رواه عن مالك أيضا أو عن الليث عن نافع فهذه المتابعة لا تفيد شيئا ، لأن الموضوعين يسرقون الأحاديث ويركبون لها أسانيد

٢٣٣

٦

أخرى فلا يعتبر بمتابعتهم ولو تعددت ، وإنما يعتبر بمتابعة الضعيف الذي لم يتهم
بكذب بل بسوء حفظ ونحوه .
والمصنف ذكر لحديث الباب شاهدين ضعيفين قد نقلهما الشارح بعد هذا مع
الحديث الذي ذكره في المتن فأتى بالصواب واتبع ما هو المقرر لتقوية
الأحاديث .

٦٠٣٤ / ٣٤ - ٨٧٢٣ - « مَنْ زَنَى زُنَى بِهِ وَكَوَّ بِحَيْطَانِ دَارِهِ » .

ابن النجار عن أنس

قلت : وقع في بعض النسخ المطبوعة من المتن رمز الصحة على هذا الحديث ،
وذلك باطل بل لم يرمز له المصنف بشيء .

والحديث منكر ، وقد ورد في معناه حديث إلا أنه موضوع لأنه من رواية
وضاع ، قال أبو نعيم في ترجمة الحسين بن عبد الله بن حمران الرقي (١) :
حدثنا محمد بن علي بن عاصم ثنا عبد الله بن محمد بن الحسين المعدل
الأصبهاني ثنا الحسين بن عبد الله بن حمران ثنا إسحاق بن نجيح ثنا ابن جريج
عن عطاء عن ابن عباس قال : « قال رسول الله ﷺ : ما زنى عبد فأدمن على
الزنا إلا ابتلى به أهل بيته » ، فإسحاق بن نجيح الملطي كذاب .

٢٣٤ / ٣٤ - ٨٧٢٤ - « مَنْ زَنَى أُمَّةً لَمْ يَرَهَا تَزْنِي جَلْدُهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
/ بسوطٍ مِنْ نَارٍ » .

٦

(حم) عن أبي ذر

قال في الكبير : رمز لحسنه ، وفيه عيب الله بن أبي جعفر ، أورده الذهبي في
الضعفاء وقال : قال أحمد : ليس بقوى .

(١) انظر أخبار أصبهان (١ / ٢٧٨) .

قلت : الذهبى لم يقل فيه ذلك ، بل قال : صدوق موثق ، وقال أحمد :
ليس بقوى ، وروى عبد الله بن أحمد عن أبيه : ليس به بأس كان يتفقه ،
وقال أبو حاتم والنسائى وغيرهما : ثقة ، وقال ابن يونس : كان عالما زاهدا
عابدا اهـ .

فهذا الرجل إذا من شرط الصحيح لا من شرط الحسن ، وهو متفق على
الاحتجاج به ، روى له الشيخان والأربعة ، ولكن الشارح لبعده عن معرفة
الفن يظن أن الحديث لا يحكم له بالحسن فضلا عن الصحة حتى لا يقال فى
راويه أدنى كلمة جرح ، وذلك تقريبا غير موجود فى رجال الحديث إلا نادرا
جدا .

والمصنف لم يقتصر على الحكم بحسنه لأجل هذا ، فإنه من رجال الصحيح
كما ذكرت لك ، ولكن شيخه الحمصى وشيخ شيخه أبا طالب لا يعرفان ،
وهذا على ما وقع فى مسند أحمد فإنه قال [١٥٥ / ٥] :

حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث بن سعد عن عبيد الله بن أبى جعفر عن الحمصى
عن أبى طالب عن أبى ذر .

لكن رواه البخارى فى الكنى من التاريخ الكبير عن يحيى بن بكير [٤٥ / ٨] :
ثنا الليث عن عبيد الله بن أبى جعفر عن أبى طالب ، بدون ذكر الحمصى
بينهما .

وقد ذكر الحافظ فى التعجيل أبا طالب عن أبى ذر قال : وعنه الحمصى ، ثم
قال : كذا رأيت فى المسند ، ووقع فى الكنى لأبى أحمد تبعا للبخارى
الجهضمى ، ولم يذكر له اسما ولا حالا ولا لأبى طالب ، وفى الثقات لابن
حيان : أبو طالب الضبعى عن ابن عباس وعنه قتادة ، فما أدرى هو هذا
أو غيره اهـ .

قلت : البخارى لم يقل فى أبى طالب لا الجهضمى ولا غيره ، فكأن الحافظ

لم يقف على كنى البخارى ، وإنما الذى ذكره بـ " الضبعى " هو الدولابى فى

٢٣٥

/ الكنى وسماه ديناراً ثم قال : سمعت العباس بن محمد يقول : سمعت

٦

يحيى بن معين يقول : اسم أبى طالب الذى يروى عنه قتادة " دينار " ، وفى

موضع آخر قال : سمعت يحيى يقول : وقيل أن قتادة يقول : حدثنى

أبو طالب الحجام ، فقال : نعم هكذا كان يقول : حدثنى أبو طالب الضبعى

وكان حجاماً اهـ .

قلت : وفى مصنف ابن أبى شيبة عن وكيع عن شعبة عن قتادة عن أبى طالب

الحجام وكان ثقة عن ابن عباس فذكر حديثاً ، فالظاهر أنه هو وأن الحمصى

تحرف عن الضبعى ، والواقع تقديم النسبة على الكنية ، فكأنه قال : عن

الضبعى أبى طالب فحرف الضبعى بالحمصى وزيدت كلمة " عن " - أعنى

فى المسند - بدليل سلامة سند البخارى من ذلك .

٨٠٣٤ / ٨٧٢٥ - « مَنْ زَهَدَ فِي الدُّنْيَا عَلَّمَهُ اللهُ بِلا تَعَلَّمَ ، وَهَدَاهُ

بِلا هِدَايَةٍ ، وَجَعَلَهُ بَصِيرًا وَكَشَفَ عَنْهُ الْعَمَى » .

(حل) عن على

قال الشارح : وفيه ضعيف .

قلت : هذا من تهور الشارح ، فإنه لما رأى المصنف رمز له بعلامة الضعيف

قال : وفيه ضعيف ، وإلا فهو قد وقف على إسناده فى الحلية لأنه عين فى

الكبير موضعه من الحلية ، وحيث أنه وقف على إسناده فلو عرف أن فيه

ضعيفاً لسماه على عادته ، والواقع أن جل رجال سند الحديث لا يعرفون لا

بضعف ولا بغيره ، قال أبو نعيم [٧٢/١] :

حدثنا أبو ذر محمد بن الحسين بن يوسف الوراق ثنا محمد بن الحسين بن حفص ثنا علي بن حفص العباسي ثنا نصير بن حمزة عن أبيه عن جعفر بن محمد عن آبائه متصلا إلى علي - عليه السلام - .

ثم إن هذا الحديث له شواهد متعددة تدل على ثبوته ، قال أبو نعيم في الحلية [١٣٥/٨] :

حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا عبد الله بن محمد بن العباس ثنا سلمة ابن شبيب ثنا إسماعيل / بن عاصم ثنا إبراهيم بن الأشعث عن فضيل بن عياض عن عمران بن حسان عن الحسن قال : « خرج رسول الله ﷺ على أصحابه ذات يوم فقال : هل منكم أحد يريد أن يذهب الله عنه العمى ويجعله بصيرا ، ألا من رغب في الدنيا وطال أمله فيها أعمى الله قلبه على قدر ذلك ، ومن زهد في الدنيا وقصر أمله فيها أعطاه الله تعالى علما غير تعلم وهدى غير هداية » الحديث ، فهذا مما سمعه الحسن البصري عن علي - عليه السلام - كما ورد عنه أن كل ما لم يسم فيه صحابه فهو مما سمعه من علي .

وقال أبو نعيم عقب الحديث : لا أعظم رواه بهذا اللفظ إلا الفضيل عن عمران ، وعمران يعد في أصحاب الحسن لم يتابع علي هذا الحديث كذا قال ، وتبعه الحافظ فذكر عمران بن حسان في اللسان ، ونقل كلام أبي نعيم فيه ولم يزد سوى قوله : وإبراهيم راويه عن فضيل ضعيف اهـ .

وهذا غريب منهما ولاسيما أبي نعيم ، فإن هذا الرجل انقلب اسمه عليه ، فإنه ذكره قبل ذلك باسم حسان بن عمران ، فقال في الجزء السادس بعد ترجمة علي بن علي الرفاعي ما نصه [٣١٢/٦] : وقد روى عن عدة من كبار أهل البصرة ، كان المنظور إليهم في العبادة والترهب ، والتشمر للعقبى والتأهب ، لم ينقل كلامهم ولا انتشر في ديوان الناقلين أحوالهم ، منهم من تقدم ذكرهم ، ومنهم من تأخر مثل حسان بن عمران ، ثم قال :

حدثنا محمد بن أحمد بن أبان حدثني أبي ثنا أبو بكر بن سفيان ثنا محمد بن
علي بن شقيق ثنا إبراهيم بن الأشعث ثنا الفضيل بن عياض عن حسان بن
عمران عن الحسن قال : « خرج النبي ﷺ على أصحابه ذات يوم » فذكر
الحديث نفسه ، ثم قال : غريب من حديث الحسن ، لم يروه عنه إلا حسان
/ مرسلا ، ولا أعلم عنه راويا إلا الفضل بن عياض .

٢٣٧

٦

وقال الديلمي في " مسند الفردوس " [٣٦٠ / ٤] ، رقم [٦٥٨٠] :

أخبرنا أحمد بن نصر أخبرنا طاهر بن ماهلة أخبرنا صالح بن أحمد بإجازة ،
ذكر عبد الرحمن بن الحسن وجدت في كتاب جدي أحمد بن محمد بن عبيد
حدثنا أبي ثنا بشير بن زاذان ثنا عمر بن صبح عن سعيد بن المسيب عن أبي ذر
رفعه : « ما زهد عبد في الدنيا إلا أثبت الله الحكمة في قلبه ، وأنطق بها
لسان ، وبصره عيب الدنيا داءها ودواءها ، وأخرجه منها سالما إلى دار السلام » .

وقال أبو نعيم في " التاريخ " [١٢٧ / ١] :

حدثنا أبو سعيد الحسين بن محمد بن علي ثنا أحمد بن محمد بن مسعدة
الفزاري الأصبهاني ببغداد ثنا يوسف بن حمدان القزويني ثنا عبد الله بن زياد
بقزوين ثنا إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن عبد الله اللخمي عن مهاجر عن
عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من رغب في الدنيا وأطال
فيها رغبته أعمى الله قلبه على قدر رغبته فيها ، ومن زهد في الدنيا وقصر فيها
أمله أعطاه الله علما من غير تعلم ، وهدى من غير هداية » .

وقال في " التاريخ " أيضا [٣٥٣ / ٢] :

حدثنا أبي حدثنا أحمد بن جعفر بن هاني ثنا أبو محمد يعقوب بن يوسف بن
معدان ثنا أبو عبيدة السري بن يحيى بن السري ثنا شعيب بن إبراهيم التيمي ثنا
سيف بن عمر الأسدي عن سهل بن يوسف عن أبيه عن عبيد بن صخر بن
لوذان السلمى الأنصاري ، وكان فيمن بعثه النبي ﷺ مع عماله إلى اليمن أن

النبي ﷺ أوصى معاذ بن جبل حين بعثه وقال له : « تواضع يرفعك الله ،
واستدق الدنيا يسلقك الحكمة فإنه من تواضع لله واستدق الدنيا أظهر الله
الحكمة من قلبه على لسانه ، واحذر الهوى فإنه قابد الأشقياء إلى / النار » .
٢٣٨
٦
٨٧٢٦ / ٣٤٠٩ - « مَنْ سَاءَ خُلُقُهُ عَذَّبَ نَفْسَهُ ، وَمَنْ كَثُرَ هَمُّهُ سَقَمَ
بَدَنُهُ ، وَمَنْ لَاحَى الرَّجَالَ ذَهَبَتْ كِرَامَتُهُ وَسَقَطَتْ مُرُوَّتُهُ » .

الحارث وابن السنن وأبو نعيم

قال الشارح في الكبير : كلاهما في الطب .

ثم قال في الصغير : ابن السنن في عمل اليوم والليلة ، وأبو نعيم في
الطب .

وقال في الكبير : فيه سلام أو أبو سلام الخراساني ، قال أبو حاتم : متروك .
قلت : أما قوله في الصغير : ابن السنن في عمل اليوم والليلة فباطل ،
بل الحديث ليس من موضوع اليوم والليلة ، وإنما خرج ابن السنن كأبي نعيم
في الطب النبوي .

وأما سلام أو أبو سلام فهو كذلك في الإسناد إلا أنه عن أبي هريرة والذي قال
فيه أبو حاتم : متروك هو سلام الطويل ، وهو متأخر إلا أن يكون في هذا
انقطاع .

قال الحارث بن أبي أسامة [٨١٩ / ٢ ، رقم ٨٥٣] :

حدثنا الخليل الحنظلي التميمي البصري ثنا حفص بن عمر عن سلام أو أبي
سلام الخراساني عن أبي هريرة به ، وحفص ابن عمر فيه مقال .
وقد رواه الطوسي في أماليه من طريق حفص بن عمر بن ميمون القرشي بسند
آخر من حديث علي عليه السلام ، فإن كان المذكور في سند الحارث غير
حفص بن عمر القرشي هذا وإلا فهو اضطراب منه .

قال الطوسي :

أخبرنا جماعة عن أبي الفضل قال : حدثنا أبو الطيب النعمان بن أحمد بن نعيم
القاضي الواسطي ثنا محمد بن شعبة بن خوال ثنا حفص بن عمر بن ميمون
القرشي الأبلق أخبرنا عبد الله بن محمد بن عمر بن أبي طالب أخبرني أبو
جعفر محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن آبائه عن علي - عليه السلام - به
مثله ، وزاد : ثم قال عليه السلام : « لم يزل جبريل ينهاني عن ملاحاتي الرجال كما
ينهاني عن شرب الخمر وعبادة / الأوثان » ، ولينظر في رجاله .

٢٣٩

٦
٨٧٢٧ / ٣٤١ - « مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ بَلَغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ
الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ » .

(م . ٤) عن سهل بن حنيف

قال في الكبير : رواه هؤلاء في الجهاد من حديث سهل بن أسعد بن سهل بن
حنيف عن أبيه عن جده سهل بن حنيف ، ولم يخرج البخاري واستدركه
الحاكم فوهم ، وسهل هذا تابعي ثقة واسم أبيه أسعد صحابي ولد في حياة
المصطفى عليه السلام وسماه باسم جده لأمه أبي أمية أسعد بن زرارة ، وكناه
بكنيته ، وجده سهل بن حنيف شهد بدرًا ، وليس في الصحابة سهل بن
حنيف غيره ، ومن لطائف إسناد الحديث أنه من رواية الرجل عن أبيه عن
جده أم .

ثم بعد هذا قال في الصغير : عن سعد بن حنيف وهو تابعي خلافا لما يوهمه
صنيع المؤلف .

قلت : فانظر إلى هذا وتعجب ، فلو لم يكن إلا أنه كتب بيده عزو الحديث إلى
صحيح مسلم لمنع ذلك من أن يظن أنه مرسل ويوهم المؤلف بالباطل ، فكيف
وهو كتب في الكبير سند الحديث وترجم لصحابيه ، ولكن حبك الشيء يعمي
ويصم ، فحبه الانتقاد على المؤلف بالباطل أعماه عن رؤية الصواب .

٢٩٩

وفى الباب عن أنس قال الأبنوسى فى فوائده :

أخبرنا أبو القاسم على بن عبد الرحمن بن الحسن بن على بن عليك ثنا والدى أبو سعيد حافظ وقته ثنا أبو طاهر بن خزيمة أنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن حسنون البزار أنا أبو القاسم موسى بن عيسى بن عبد الله السراج ثنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندى ثنا شيبان بن فروخ الأيلى ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البنانى عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ « من سأل الله الشهادة أعطيتها ولو على فراشه » .

٢٤٠ / —————
ورواه مسلم فى الصحيح [١٥١٧/٣ ، رقم ١٥٦/١٩٠٨] عن شيبان بن فروخ بلفظ : « من طلب » ، وكذا أحمد [٢٤٤/٥] ، وسيأتى للمصنف .
٦
١١٤١١ / ٣٤١١ - « مَنْ سَأَلَ مِنْ غَيْرِ فَقَدْ كَانَتْهُمُ يَأْكُلُ الْجَمْرَ » .

(حم) وابن خزيمة والضياء عن حبشى بن جنادة

قال فى الكبير : قال الهيثمى : رجاله رجال الصحيح .

وقال فى الصغير : إسناده صحيح .

قلت : لا يلزم من قول الحافظ الهيثمى : رجاله رجال الصحيح أن يكون سنده صحيحا لأن بينهما فرقا ، ولذلك يعدل الحافظ المذكور عن قوله فى الأحاديث : سنده صحيح إلى قوله : رجاله رجال الصحيح ليقى فى حل من تبة العلل التى تضعف الحديث وتسقطه ولو مع ثقة الرجال ، وهذا الحديث قال فيه البخارى : فيه نظر ، فقال فى ترجمة حبشى بن جنادة [١٢٧/٣ ، ١٢٨] : قال مالك بن إسماعيل :

حدثنا إسرائيل عن أبى إسحاق عن حبشى بن جنادة ، فذكر الحديث ، ثم قال : وقال مالك : حدثنا شريك ، قلت : لأبى إسحاق أين سمعت من حبشى ؟ قال : وقف على مجلسنا فحدثنا ، قال البخارى : فى إسناده نظر .

٣٤١٢ / ٨٧٣٢ - « مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمِ فَكَنَّمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ » .

(حم . ٤ . ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير : قال الترمذى : حسن ، وقال الحاكم : صحيح ، وقال
المنذرى : فى طرقة كلها مقال : إلا أن طريق أبي داود حسن ، وأشار ابن
القطان إلى أن فيه انقطاعا ، وللحديث عن أبي هريرة طرق عشرة سردها ابن
الجوزى ووهاها ، وفى اللسان كالميزان عن العقيلي هذا الحديث لا يعرف إلا
لحماد بن محمد وأنه لا يصح اهـ .

قال الذهبى فى الكبائر : إسناده صحيح رواه عطاء عن أبي هريرة ، وأشار
بذلك إلى أن رجاله ثقات ، لكن فيه انقطاع . . . إلخ .

قلت : فيه خبط وخلط وقلب للحقائق فى كلام الحفاظ وتناقض واضطراب
يوجب حيرة الناظر فلا يعرف صواب القول من خطئه ولا حقه من باطله ،
/ وبيان ذلك من وجوه ، الأول : عبارة المنذرى فى مختصر السنن ، وقد
روى عن أبي هريرة من طرق فيها مقال .

والطريق الذى خرج به أبو داود الحديث طريق حسن ، فإنه رواه
[٣/٣٢١ ، رقم ٣٦٥٨] عن التبوذكى ، وقد احتج به البخارى ومسلم عن حماد
ابن سلمة ، وقد احتج به مسلم واستشهد به البخارى عن على بن الحكم
البناتى .

قال الإمام أحمد : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم الرازى : لا بأس به صالح
الحديث عن عطاء بن أبي رباح ، وقد اتفق الإمامان على الاحتجاج به ، وقد
روى هذا الحديث أيضا من رواية عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
وعبد الله بن عمرو بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبى سعيد

الخدري وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وعمرو بن عبسة وعلى بن طلق ،
وفي كل منهما مقال اهـ .

الثاني : قوله : وأشار ابن القطان إلى أن فيه انقطاعا ، يوهم أنه قال ذلك
وأطلق ، مع أنه بين فسى كلامه وفصل وأتى بطريق آخر غير منقطع ، ونصه
في كتاب " الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام " لابن القطان :
ذكر عبد الحق هذا الحديث في أحكامه من جهة أبي داود ، وسكت عنه ،
وفيه علة ، وذلك أن أبا داود رواه من حديث حماد بن سلمة [٣ / ٣٢١ ،
رقم ٣٦٥٨] :

أنا علي بن الحكم عن عطاء عن أبي هريرة .

وقد تابع حماد بن سلمة على هذا عمارة بن زاذان كما هو عند
الترمذي [٢٩ / ٥ ، رقم ٢٦٤٩] وابن ماجه [١ / ٩٦ ، رقم ٢٦١] ، وخالفهما
عبد الوارث بن سعيد ، وهو ثقة ، فرواه عن علي بن الحكم عن رجل عن
عطاء عن أبي هريرة ، فأدخل بين علي بن الحكم وعطاء رجلا مجهولا يقال أنه
حجاج بن أرطاه .

وهذا ظاهر الانقطاع ، إذ لو سمعه علي بن الحكم من عطاء ، ما رواه عن
رجل عنه إلا أن يكون قد صرح بسماعه من عطاء / بأن يقول : حدثنا
أو أخبرنا أو سمعت ونحو ذلك ، فحيث نقول : إنه سمعه منه مرة ورواه
أخرى بواسطة ، فحدث به علي الوجهين ، أما إذا كان الأول معننا فإن
زيادة رجل بينهما دليل انقطاعه ، قال : وحديث أبي هريرة هذا حسن
الإسناد ، رواه قاسم بن أصبغ في كتابه :

حدثنا محمد بن الهيثم أبو الأحوص ثنا محمد بن أبي السرى العسقلاني ثنا
معتز بن سليمان عن أبيه عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعا ، فذكره . قال :
وهؤلاء كلهم ثقات اهـ .

ولم يتنبه ابن القطان لتصريح على بن الحكم بالسماع في رواية ابن ماجه إلا أن يكون لم يقف عليه .

الثالث : قوله : وفي اللسان كالميزان عن العقيلي هذا الحديث لا يعرف إلا لحماد . . . الخ ، يوهم أن العقيلي يقول هذا عن حديث أبي هريرة المتحدث عنه ، والواقع أنه يقوله عن حديث طلق بن علي ، ولذلك جاء التناقض بين الكلامين ، كلام الشارح الذي حكاه عن ابن الجوزي أنه أورده من عشرة طرق ، وكلام العقيلي الذي يقول : لا يعرف إلا لحماد ، قال الذهبي : حماد ابن محمد عن مبارك بن فضالة ضعفه صالح بن محمد الحافظ ، وقال العقيلي [٣١٣/١ ، رقم ٣٨٤] : حماد بن محمد الفزاري لم يصح حديثه لا يعرف إلا به :

ثناه معاذ بن الثني وسعد بن إسرائيل والحسن بن علي الفارسي قالوا : حدثنا حماد بن محمد ثنا أيوب بن عتبة عن قيس بن طلق بن علي عن أبيه أن النبي ﷺ قال : « من سئل عن علم فكتمه أجم يوم القيامة بلجام من نار » ، فكلام العقيلي في حديث آخر غير الحديث الذي يتكلم الشارح عليه .

الرابع : قوله عقب قوله العقيلي : وإنه لا يصح ، قال الذهبي في الكبائر : إسناده صحيح ، من إصاق التناقض بالذهبي ، فإنه الحاكى عن العقيلي لا يصح والمقر له على ذلك ، فكيف / يقول في الكبائر : إنه صحيح ؟

والواقع هو ما قررناه وأن ذلك من حديث آخر غير حديث أبي هريرة ، فذاك غير صحيح من رواية طلق ، وهذا صحيح من رواية أبي هريرة .

الخامس : قوله : وأشار - يعنى الذهبي - بذلك إلى أن رجاله ثقات ، لكن فيه انقطاع ، يضيق الصدر عن التعبير بما يلزم الشارح على هذا الهراء ، فقول الحافظ في الحديث : إسناده صحيح معناه أن رجاله ثقات ، وأنه سالم من العلل كلها لا يوجد فيه انقطاع ولا إرسال ولا اضطراب ولا شذوذ ،

بخلاف ما لو قالوا: رجاله ثقات أو رجال الصحيح ولم يصرحوا بصحة السند، فإن الأمر يبقى محتملا والمجال واسعا لأن توجد فيه علة أو علة مع ثقة الرجال ، فكيف يظن بالذهبي أنه صرح بصحة إسناده مع اعترافه بانقطاعه ؟

وحيث جرى ذكر رواية هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ، بل إحدى عشر بزيادة عائشة - رضى الله عنها - على ما سبق في كلام الحافظ المنذرى ، فلنشر إلى تخريجها باختصار تكميلا للفائدة . وأما الأسانيد فذكرناها في الجزء الذى خصصناه لطرق هذا الحديث (١) .

فحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رواه الطبرانى فى " الأوسط " [٥٠٢٧] و " الكبير " [٢٠/١٣] ، رقم [٣٣] ، وابن حبان فى الصحيح [٢٩٨/١] ، رقم [٩٦] والحاكم فى " المستدرک " [١٠٢/١] ، رقم [٣٤٦] ، وصححه على شرطهما ، وقال : ليس له علة ، والخطيب فى " التاريخ " [٣٨/٥] ، وابن عبد البر فى " العلم " [١٠/١] ، رقم [٨] .

وحديث عبد الله بن عباس رواه أبو يعلى [٤٥٨/٤] ، رقم [٢٥٨٥] ، والخطيب فى التاريخ [١٦٠/٥] ، [٤٠٦/٧] من طريقين عن أبى عوانة عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس ، وله طرق أخرى عند الطبرانى [٥/١١] ، رقم [١٠٨٤٥] ، [١٤٥/١١] ، رقم [١١٣١٠] ، وأبى نعيم فى الرياضة ، والعقيلي فى الضعفاء [٢٠٦/٤] ، وابن عبد البر فى " العلم " [٢٠/١] ، رقم [١٢] .

وحديث أبى سعيد رواه ابن ماجه فى السنن [٩٧/١] ، رقم [٢٦٥] ، وفيه
 ٢٤٤ / محمد بن داب ، كذبه ابن حبان وغيره .

وحديث جابر رواه أبو عمرو بن حمدان فى الثانى من فوائد الحاج ، والخطيب

(١) للمؤلف رحمه الله جزء فى هذا الحديث سماه : « رفع النار لحديث من سئل عن علم فكتمه الجم بلجام من نار » .

فى " التاريخ " [(١٩٨/٧) ، (٩٢/٩)] ، وابن عساكر فى " تبين كذب
المفتىرى " والعقيلى فى " الضعفاء " [٤٢٦/٣] ، وأبو نعيم فى " تاريخ
أصبهان " [٢٩٧/١] .

وحدىث أنس رواه النسائى ، وأبو نعيم فى " الخلية " ، وفى " التاريخ "
[٢٩٧/١] ، وابن الجوزى فى " العلل " [٩٢/١] ، رقم [١٢٦] من طرق كلها
ضعيفة .

وحدىث عبد الله بن عمر بن الخطاب أخرج الطبرانى فى " الأوسط " ، وابن
عدى فى " الكامل " [٣٧٢/٢] ، وابن الجوزى فى العلل [٩٠/١] ، رقم
[١٢١] ، وهو عنده من وجه آخر غير الوجه الذى خرج منه الطبرانى وابن
عدى .

وحدىث عبد الله بن مسعود رواه الطبرانى فى " الكبير " [١٢٥/١٠] ،
رقم [١٠٠٨٩] ، وابن عدى فى الكامل [٢٠٦/٣] ، والخطيب فى التاريخ
[٧٧/٦] ، وفيه سوار بن مصعب متروك ، ورواه الطبرانى فى " الأوسط " ،
والطوسى فى أماليه ، وابن الجوزى فى العلل [٨٨/١] ، رقم [١١٥] من وجوه
أخرى .

وحدىث عمرو بن عبسة رواه ابن الجوزى [٩٣/١] ، رقم [١٢٩] .

وحدىث طلق بن على أخرج الطبرانى [٤٠١/٨] ، رقم [٨٢٥١] ،
والعقيلى [٣١٣/١] ، وابن عدى [٣٥٣/١] ، والخطيب [١٥٦/٨] ، وسبق
الكلام عليه .

وحدىث عائشة رواه العقيلى فى " الضعفاء " [٢٣٤/١] من رواية الحسن بن

على السنوى^(١)، وقال : إنه مجهول بالنقل عن عطاء عن عائشة .

٨٧٣٣ / ٣٤٥٣ - « مَنْ سَبَّ الْعَرَبَ فَأَلَّتْكَ هُمُ الْمُشْرِكُونَ » .

(هب) عن عمر

قال فى الكبير : رواه (هب) من حديث مطرف بن معقل عن ثابت البنانى عن عمر بن الخطاب ، فظاهر صنيع المصنف أن البيهقى خرجة وأقره ، والأمر بخلافه ، فإنه عقبه بقوله : تفرد به معقل هذا وهو منكسر الإسناد ، هذا لفظه ، وفى كلام الذهبى إشارة إلى أن هذا الخبر موضوع ، فإنه قال فى الضعفاء والمناكير : مطرف بن معقل عن ثابت له حديث موضوع ، ثم رأته صرح / بذلك فى الميزان فقال : مطرف بن معقل له حديث موضوع ، ثم ساق هذا الخبر بعينه .

٢٤٥

٦

قلت : فيه أمور ، الأول : الكذب على ظاهر صنيع المصنف ، فإنه رمز له بعلامة الضعيف كما رمز لاسم مخرجه .

الثانى : أن شرطه فى الكتاب أنه لا ينقل كلام المخرجين .

الثالث : أن قوله : من حديث مطرف بن معقل عن ثابت البنانى عن عمر خطأ فاحش ، فإن ثابتا البنانى ما أدرك عمر ولا روى عنه .

الرابع : أن الحديث ذكره الذهبى فى الميزان [١٢٦/٤] من رواية ثابت عن أنس عن النبى ﷺ ، والمصنف رواه من حديث عمر بن الخطاب .

الخامس : أن الحديث من رواية مطرف بن معقل عن ثابت ، فكيف يقبول البيهقى : تفرد به معقل ، وهو ما رواه ولا سمه ، وإنما رواه ولده مطرف ؟

(١) فى المطبوع من الضعفاء للعقلى : الحسن بن على الشروى .

السادس : أنه ذكر مغفلا بالغيين المعجمة والفاء ، وإنما هو معقل بالعين المهملة والقاف .

السابع : أن الحافظ تعقب الذهبي في الميزان ، فإن الذهبي قال : مطرف بن معقل عن ثابت البناني له حديث موضوع ، معمر بن محمد بن معمر البلخي : ثنا مكى بن إبراهيم ثنا مطرف بن معقل عن ثابت عن أنس مرفوعا : «من سب العرب فأولئك هم المشركون» ، قال معمر : خصنى مكى بهذا الحديث اهـ .

فقال الحافظ في اللسان [٤٨/٦ ، ٤٩ ، رقم ١٨٣] : هكذا أورده العقيلي [٢١٧/٤] من رواية معمر ، وقال : إنه منكر الحديث ، وكذا ابن عدي [٣٧٩/٦] وقال : إنه منكر ، ونقل عن ابن عقدة أنه بصرى شقري وذكر له حديث آخر ، وقال : لا أعرف له غيرهما ، وفي الثقات لابن حبان مطرف بن معقل الأشقري عن الشعبي والحسن وعنه النضر بن شميل ، فيحتمل أن يكون هو ذا ، ثم تبين أنه هو ، وهو بصرى يكنى أبا بكر ، وروى أيضا عن الحسن وابن سنان والشعبي وقتادة ، وروى عنه ابن عيينة وابن مهدي / وعبد الصمد ابن عبد الوارث ومسلم بن إبراهيم وغيرهم ، قال يحيى بن معين : ثقة .

وقال عبد الله بن أحمد : حدثنا أبي أخبرنا سهل بن يوسف عن مطرف بن معقل الشقري - وكان ثقة - وذكر مجاهد أنه قرأ على عبد الله بن كثير ومعروف بن مشكان صاحب ابن كثير وغيرهما ، وأخذ عند القراءة نصر بن علي الجهضمي . وغيره إذا تقرر هذا فالآفة في ذلك الحديث من غيره اهـ .
كلام الحافظ في اللسان .

وقد غفل عن كون الذهبي نفسه حكى توثيق « مطرف » المذكور وذلك في ترجمة معمر بن محمد العوفي فإنه قال : معمر بن محمد بن معمر أبو شهاب العوفي البلخي عن عمر شهاب بن معمر ومكى بن إبراهيم ، وعاش

دهرا وهو صدوق إن شاء الله وله ما ينكر ، قال النسائي : أنكروا عليه حديثه
عن مكى عن مطرف بن معمر عن ثابت عن أنس عن عمر مرفوعا : « من
سب العرب فأولئك هم المشركون » ، مطرف وثق اهـ .

ثم لما نقل الحافظ هذا فى اللسان قال : وقد تقدم هذا الحديث فى ترجمة
مطرف وحكم عليه المؤلف بالوضع ، وما ذكر من وثق مطرفا ، وقد ذكرنا
بالظن أن ابن حبان ذكره فى الثقات ، وأما معمر فذكره أيضا ابن حبان فى
الثقات اهـ .

قلت : ونسى الحافظ أنه جزم بثقته ، وأنه هو الذى ذكره ابن حبان فى
الثقات ، ووثقه أيضا ابن معين وغيره ، والمقصود أن من طعن فى الحديث
فإنما يطعن فيه بالوهم ويرجم بالظن لاستبعاده معنى الحديث وذلك باطل ، بل
الحديث صحيح لا غبار عليه ورجاله ثقات كلهم .

وقد أخرجه أيضا الخطيب فى « التاريخ » [٢٩٥/١٠] عن شيخه على بن
أحمد الرزاز عن أبى القاسم عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن متويه البلخى
وكان ثقة :

حدثنا أبو شهاب معمر بن محمد العوفى به ، فرجاله كلهم ثقات ، فلا معنى
للقول بضعفه / فضلا عن نكأته ووضع مع النقل والعقل يشهدان له ، فقد
روى أحمد [٥/٤٤٠ ، ٤٤١] والترمذى [٥/٧٢٣ ، رقم ٣٩٢٧] وحسنه ،
والحاكم [٤/٨٦ ، رقم ٦٩٩٥] وقال : صحيح الإسناد من حديث سلمان
الفارسى - رضى الله عنه - قال : قال لى رسول الله ﷺ : « يا سلمان لا
تبغضى فتفارق دينك ، قلت : يا رسول الله كيف أبغضك وبك هدانى الله؟
قال : تبغض العرب فتبغضى » . فهذا حديث ثابت يخبر فيه النبى ﷺ أن

بغض العرب بغض له ، وأن في ذلك مفارقة الدين وهي الكفر والشرك بالله
كما في الحديث الآخر فهما متفقان .

وأما من جهة العقل فإن من يسب العرب لا يخلو أن يسبهم لأجل ظهور هذا
الدين الخفيف على يدهم ، فلا يشك في كفره حتى الكفرة والمجوس ،
أو لضرر آخر فيدخل فيهم النبي ﷺ فيكفر أيضا ، فمعنى الحديث ظاهر
لا نكارة فيه ، وإنما المحدثون قوم لا يفهمون .

٨٧٣٤ / ٣٤١٤ - « مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ
أَجْمَعِينَ » .

(طب) عن ابن عباس

قال الشارح : بإسناد ضعيف ، ورمز المصنف لحسنه ممنوع .
وقال في الكبير : رمز لحسنه ، قال الهيثمي : فيه عبد الله بن خراش ، وهو
ضعيف .

قلت : عبد الله بن خراش وثقه ابن حبان ، ومع ذلك فأحاديث « لعن من
سب أصحاب النبي ﷺ » وردت من طرق متعددة ، كادت تبلغ حد التواتر ،
فإنها رويت أيضا من حديث جابر وابن عمر وأنس وعائشة وأبي سعيد الخدري
وأبي هريرة وعويم بن ساعدة وعمر بن الخطاب وعطاء مرسلا وغيرهم ، وكلها
شاهدة لابن عباس .

٨٧٤١ / ٣٤١٥ - « مَنْ سَتَرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ فِي الدُّنْيَا فَلَمْ يَفْضَحْهُ سَتْرَهُ
اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(حم) عن رجل

قال في الكبير : وقضية تصرف المصنف أن ذا محالم يخرج في أحد الصحيحين
وليس كذلك ، / بل هو في البخاري في " المظالم والإكراه " ، ومسلم في

«الأدب» ولفظهما عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ: «ستره الله فى الدنيا والآخرة».

وكذا أبو داود والنسائي فى الرجم ، فضرب المؤلف عن ذلك كله صفحا ، واقتصره على أحمد غير جيد ، على أن فيه عند أحمد مع كون صحابه مجهولا مسلم بن أبى الدبال عن أبى سنان المدنى ، قال البيهقى : ولم أعرفهما وبقيّة رجاله ثقات .

قلت : فيه أمور ، الأول : أنه لم يخرج أحد من ذكر باللفظ الذى ذكر ولا باللفظ المذكور هنا ، وإنما هذا كله من تليس الشارح وتدليسه .

قال البخارى فى «المظالم» [١٦٨/٣ ، رقم ٢٤٤٢] :

حدثنا يحيى بن بكير ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن سالما أخبره أن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - أخبره أن رسول الله ﷺ قال : «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ، ومن كان فى حاجة أخيه كان الله فى حاجته ، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة ، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة» .

فحديث الباب وقع قطعة فى آخر هذا الحديث الذى هو حديث آخر من رواية صحابى آخر ، وهكذا هو عند مسلم ومن ذكرهم الشارح .

وذكره البخارى فى الإكراه [٢٨/٩ ، رقم ٦٩٥١] بهذا السند ، إلا أنه لم يسقه بتمامه ولا ذكر القطعة الأخيرة منه الموجودة هنا حديثا مستقلا ، فليس هو فى الإكراه كما يزعم الشارح .

الثانى : قوله : فليس فيما آثره . . . إلخ^(١) ، كذب من جهة وتدليس من أخرى ، فاللفظ المذكور هنا إن راعينا الزيادة فى الألفاظ كما أراد الشارح أن

(١) انظر فيض القدير (١٤٩/٦) .

يفهم الناس أنه فهمه كذلك ، ففيه من الزيادة ذكر « الأخ » وذكر « الدنيا » وذكر « فلم يفضحه » .

وأما التدليس ، فهو يعلم أن المقصود خلاف هذا ، وأن المراد أن هذا حديث مستقل هكذا رواه الراوى ، وذلك قطعة من آخر الحديث لا يمكن أن يذكره هكذا حديثا مستقلا ولا الشارح فى كتبه المسروقة / من كتب المصنف كالجامع الأزهر وكنوز الحقائق ونحوها ولكنه يريد أن يلزم المؤلف بما لا يصح أن يصدر من عاقل .

الثالث : قوله : وممن رواه أيضا من الستة الترمذى فى الحدود عن أبى هريرة بلفظ : « ستره الله فى الدنيا والآخرة ... إلخ » ، تدليس وتلبيس .

قال الترمذى [٣٤/٤ ، رقم ١٤٢٥] : ثنا قتيبة ثنا أبو عوانة عن الأعمش (ح) وقال أبو داود [٢٨٧/٤ ، رقم ٤٩٤٦] :

حدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبى شيبة المعز قالوا : حدثنا أبو معاوية زاد عثمان وجرير الرازى (ح)

وثنا واصل بن عبد الأعلى ثنا أسباط عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسر على معسر يسر الله عليه فى الدنيا والآخرة ، ومن ستر مسلما ستر الله عليه فى الدنيا والآخرة ، والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه » .

فحديث الباب وقع قطعة فى وسط هذا الحديث ، والمصنف لا يذكر إلا الأحاديث المستقلة باللفظ التى وقعت به عند مخرجها .

الثالث : كثيرا ما يطيل الشارح ويزمر بمسألة العزو إلى الصحيحين أو أحدهما

وأنه مقدم على غيرهما ، وهذا الحديث في صحيح مسلم ووجوده عنده أشهر من نار على علم بين أهل الحديث .

قال مسلم [٤/٢٠٧٤ ، رقم ٣٨/٢٦٩٩] :

حدثنا يحيى بن يحيى التميمي وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء الهمداني ، واللفظ ليحيى قالوا : أنا أبو معاوية عن الأعمش به مثله ، وزاد بعد قوله : « والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه » « ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله به طريقا إلى الجنة ، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده ، ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » .

الرابع : ليس في سنن النسائي الصغرى التي هي من الكتب الستة ، كتاب الرجم أصلا .

٢٥٠ / الخامس : الخطب والتخليط ، فالمصنف ذكر حديث الرجل من الصحابة ، وهو تعقب عليه بحديث ابن عمر ولم يسمه تدليسا ، ثم بحديث أبي هريرة ، فهي ثلاثة أحاديث متباينة عند أهل الحديث .

السادس : قوله : مع كون صحابيه مجهولا جهل بما عند أهل الحديث والأصول من أن جهالة الصحابي لا تضر لأنهم كلهم ثقات عدول .

السابع : قوله : على أن فيه عند أحمد مسلم بن أبي الدبال عن أبي سنان المدنى ... إلخ ، باطل ما فيه هذان الرجلان ، ولا ذكر ذلك الحافظ الهيثمي بل قال ذلك عن حديث شهاب المذكور في المتن قبل هذا مباشرة ونصه : وعن شهاب رجل من أصحاب النبي ﷺ أنه سمع النبي ﷺ يقول : « من ستر على مؤمن عورة فكأنما أحيا ميتا » .

رواه الطبراني من طريق مسلم بن أبي الدبال عن أبي سنان المدني ولم
أعرفهما، وبقية رجاله ثقات اهـ .

أما سند هذا الحديث عند أحمد فهو قوله [٣٧٥/٥] :

حدثنا مؤمل بن إسماعيل أبو عبد الرحمن ثنا حماد ثنا عبد الملك بن عمير
عن هبيب عن عمه عن رجل من أصحاب النبي ﷺ إلا أنه ليس فيه « فلم
يفضحه » في الموضع الذي رأيت فيه من المسند ، ولعله ذكره في موضع آخر .

٨٧٤٤ / ٣٤١٦ - « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُحِبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَلْيُقْرَأْ فِي
المصحفِ » .

(حل . هب) عن ابن مسعود

قال في الكبير : ظاهر صنيع المصنف أن مخرجه البيهقي خرجه ،
وسكت عليه والأمر بخلافه ، فإنه ذكره مقرونا بحاله فقال : هذا منكر
تفرد به أبو سهل الحر بن مالك عن شعبة ... إلخ .

قلت : هذا كذب على ظاهر صنيع المصنف ، فإنه رمز له بعلامة الضعيف كما
ذكرناه عند كل سخافة مثل هذه .

٢٥١

والحديث خرجه أيضا ابن شاهين / في الترغيب [٢/٢١٢ ، رقم ١٩٠] قال :

ثنا محمد بن مخلد العطار ثنا إبراهيم بن جابر أنبأنا الحر بن مالك بن سهل
البصري ثنا شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود به .

٨٧٤٥ / ٣٤١٧ - « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَجِدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ فَلْيُحِبَّ الْمَرْءَ لَا
يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ » .

(حم . ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير : رواه (ك) من حديث شعبة عن أبي بلج عن أبي هريرة ، ثم
قال : صحيح احتج مسلم بأبي بلج ، قال الذهبي : قلت : لم يحتج به وقد

وثق ، وقال البخارى فيه : نظر اهـ . وقال الحافظ العراقى فى أماليه :
حديث أحمد صحيح ، وهو من غير طريق الحاكم .

قلت : هذا باطل لا يقوله الحافظ العراقى جزما ، فإن الحديث سنده عندهما
واحد .

قال أحمد [٢٩٨ / ٢] : حدثنا محمد بن جعفر وهاشم قالا : حدثنا شعبة
عن يحيى بن سليم عن عمرو بن ميمون عن أبى هريرة .

وقال الحاكم [١ / ٣ ، رقم ٣] : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا
إبراهيم بن مرزوق ثنا أبو داود ثنا شعبة عن أبى بلج (ح)

وأخبرنا أحمد بن يعقوب الثقفى ثنا عمر بن حفص السدوسى ثنا عاصم بن
على ثنا شعبة عن يحيى بن سليم - وهو بلج - به .

وهكذا رواه أبو داود الطيالسى فى مسنده [ص ٣٢٦ ، رقم ٢٤٩٥] عن
شعبة ، وأبو نعيم فى " الحلية " [٤ / ١٥٣ ، ١٥٤] من طريق إبراهيم بن
إسحاق الحرى : ثنا عاصم بن على ثنا شعبة به .

ورواه القضاعى فى مسند الشهاب [١ / ٢٧٠ ، رقم ٤٤٠] من طريق على بن
الجعدي : ثنا شعبة به ، فليس له إلا سند واحد ، فكيف يقول العراقى ما نقله
عنه الشارح من الباطل ؟ كلا لقد أعاده الله منه .

٨٧٤٦ / ٣٤١٨ - « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْلَمَ فَلْيَلْزِمِ الصَّمْتَ » .

(هب) عن أنس

قال فى الكبير : قال العراقى كالمندرى : إسناده ضعيف ، وذلك لأن فيه محمد

ابن إسماعيل بن أبى فديك ، قال ابن سعد : ليس بحجة ، وقال / الهيثمى :

فيه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصى وهو متروك ، وفى الميزان عن الأزدي :

عمر الوقاصى منكر الحديث ، وعن أبى حاتم : مجهول ، وله حديث باطل ،

وساق هذا الخبر .

٢٥٢

٦

قلت : تعرض الشارح للكلام على الإسناد فضول منه لاسيما بعد أن ينقل كلام الحفاظ على سند الحديث ، فمحمد بن إسماعيل بن أبي فديك ثقة متفق عليه من رجال الستة لا يعلل به الحديث في مثل هذا الموطن ، والغريب أن يرى ثناء الذهبي عليه وتوثيقه له وحكايته ذلك عن الجمهور ، ثم يذكر ما قيل فيه مع ذلك لظنه أن الثقة هو الذي لم يتكلم فيه ببنت شفة كأنه ملك ، فالذهبي قال فيه : صدوق مشهور محتج به في الكتب الستة ، قال ابن سعد وحده : ليس بحجة ووثقه جماعة ، وعمر الوقاصي لا وجود له في الرجال وإنما الموجود في سند الحديث عمر بن حفص شيخ ابن أبي فديك والراوى عن عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي .

وقد ذكر ابن أبي حاتم في العلل [٢ / ٢٣٩ ، رقم ٢٢٠٧] أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال : عمر بن حفص مجهول ، والحديث باطل اهـ .

وهذا تعنت من أبي حاتم وتسرع إلى الحكم بالبطلان بدون موجب ، إذ لا يلزم من كون الراوى مجهولا أن يكون حديثه باطلا ، فقد توبع عليه ، قال أبو سعيد النقاش في فوائد العراقيين :

أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الحافظ ثنى أحمد بن الخطاب بن مهران ثنا معمر بن سهل ثنا عمر بن مهران القاضي عن الوقاصي به .

فلم يبق مما يعلل به الحديث إلا هو فإنه متروك ، كما فعل الحفاظ الهيشمي العارف بالفن ، فكان مقتضى العقل والحكمة أن الشارح ينقل كلامه ولا يزيد من عنده ما يظهر المعرفة أكثر منه فيوقع نفسه في هذه المهوى المهلكة .

٢٥٣

ثم إنه استدرك من المخرجين أيضا أبو / الشيخ وابن أبي الدنيا ، ولم يبين اسم الكتاب المخرج فيه لهما ، أما ابن أبي الدنيا فقد يدرك العارف المطلع معرفة الكتاب وهو كتاب الصمت له [ص ٣٩ ، رقم ١١] ، وأما أبو الشيخ فلا .

ثم إنه ترك عزوه إلى مسند الشهاب للقضاعي الذي سبق له هو أن رتب أحاديثه على حروف المعجم ، فإنه خرج هذا الحديث أيضا من طريق علي بن عبد العزيز البغوي في معجمه ، قال :

حدثنا هارون بن عبد الله ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن عمر بن حفص عن عثمان بن عبد الرحمن الواقصي عن الزهري عن أنس به .

٨٧٤٧/٣٤١٩ - « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى سَيِّدِ شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى الْحَسَنِ » .

(ع) عن جابر

قال في الكبير : رمز المصنف لصحته وليس بمسلم ، ففيه الريع بن سعد الجعفي ، قال في الميزان : كوفي لا يكاد يعرف ، ثم أورد هذا الخبر مما خرجه أبو يعلى وابن حبان .

[في الكلام عن الربيع بن سعد الجعفي]

قلت : السكوت عن تقييد ابن حبان في هذا الموطن يوهم أنه خرجه في الضعفاء لأنه هو موضوع كتاب الميزان ، والواقع أن الذهبي صرح في الميزان بأن ابن حبان خرجه في صحيحه [١٥ / ٤٢١ رقم ٦٩٦٦] ، وزاد الحافظ في اللسان : أنه ذكره في الثقات وأنه روى عنه أيضا مروان بن معاوية ووكيع - أي مع ابن نمير - الذي روى عنه هذا الحديث ، فهو معروف العين برواية هؤلاء الأكابر عنه ، وكذا العدالة لروايتهم أيضا ، ولأنه لم يأت بمنكر بل أتى بما رواه غيره ووافقه عليه الثقات ، فإن كون الحسن عليه السلام سيد شباب أهل الجنة مما تواتر عن رسول الله ﷺ وكذا الحسين عليه السلام فتصحيح المصنف مع كونه تابعا أو موافقا لتصحيح ابن حبان هو مسلم من جهة القواعد والشارح يهرف بما لا يعرف .

(طب) عن أبي موسى

قال في الكبير : رمز المصنف لحسنه ، وليس كما قال ، فقد قال الهيثمي : فيه موسى بن عتيك ، وهو هالك في الضعف ، نعم رواه الطبراني عن أبي أمامة باللفظ المذكور ، وقال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح ، فعدول المصنف عن الطريق الصحيحة واقتصاره على الضعيفة من سوء التصرف ، ثم ظاهر صنيعه أيضا أن ذا لم يخرج في أحد دواوين الإسلام الستة ، وإلا لما عدل عنه وهو ذهول ، فقد خرج النسائي في الكبرى باللفظ المزبور عن عمر فساق بإسناده إلى جابر بن سمرة أن عمر خطب الناس ، فقال : « قال رسول الله ﷺ : من سرته » إلخ ما هنا ، قال الحافظ العراقي في أماليه : صحيح على شرط الشيخين .

وأخرجه أحمد في المسند بلفظ : « من ساءته سيئته وسرته حسنته فهو مؤمن » ، قال - أعنى العراقي - : حديث صحيح .

قلت : فيه من عجره وبجره أمور ، الأول : أنه اعترف بصحة متن الحديث من طريقين ، من طريق أبي أمامة ومن طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ومع هذا رجح فكتب في الصغير أن إسناده ضعيف بناء على غلظه الفاحش في نقل رجل ضعيف من إسناده إلى إسناده كما ستره .

الثاني : قوله : قال الهيثمي [٨٦ / ١] : فيه موسى بن عتيك ، كذب على الهيثمي ما قال شيئا من ذلك في حديث أبي موسى ، إنما قاله في حديث علي ابن أبي طالب ، وأجزم بأنه كذب لا غلط من سبق النظر إلى حديث آخر ، لأن ذلك عادة يكون إذا كان الحديثان متلاصقين ، والواقع أن بين حديث أبي موسى وحديث علي الذي قال فيه الهيثمي ما قال حديث أبي أمامة بروايته

٢٥٥ في نحو ستة أسطر أو سبعة ، فلا معنى للخلط وسبق النظر من حديث في آخر
الورقة إلى حديث / في أولها تقريبا ، وإليك نصه بتمامه :

عن أبى موسى رضى الله عنه قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : من
عمل حسنة فسر بها وعمل سيئة فسأته فهو مؤمن » .

رواه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير ، ورجاله رجال الصحيح ما خلا
المطلب بن عبد الله فإنه ثقة ولكنه يدلس ولم يسمع من أبى موسى ، فهو
منقطع .

وعن أبى أمامة رضى الله عنه أن رجلا قال : « يا رسول الله ما الإيمان ؟
قال : إذا سرتك حسنتك وسأتهك سيئتك فأنت مؤمن » ، رواه الطبراني في
"الكبير" ، وله في الأوسط أيضا قال :

قال رجل : « ما الإثم يا رسول الله ؟ قال : ما حاك في صدرك فدعه ، قال :
فما الإيمان ؟ قال : من سأته سيئته فهو مؤمن » .

رواه الطبراني في الأوسط وفيه موسى بن عبيدة وهو هالك في الضعف اهـ .
الثالث : أن المصنف عزا الحديث للطبراني في الكبير ، وحديث على عزاه
الهيثمى للطبراني في الأوسط .

الرابع : أن اسم الراوى الضعيف « موسى بن عبيدة » ، تصغير عبدة ،
والشارح حرفه إلى « عتيك » بالتاء المثناة من فوق بعدها ياء ثم آخره كاف .

الخامس : قوله : نعم رواه الطبراني عن أبى أمامة باللفظ المذكور ، كذب
سواء على لفظ الكبير الذى هو : « إذا سرتك حسنتك » أو على لفظ الأوسط
الذى هو : « من سأته » كما تقدم ، لأن هذا على ترتيب الحروف يجب أن
يكون فى حرف " من " مع " السين " بعدها ألف ثم همزة ، وهذا موضع
فيه " ليس " بعدها " الراء " .

/ السادس : قوله : ثم ظاهر صنيع المصنف أيضا أنه لم يخرج في أحد
 دواوين الإسلام الستة . . . إلخ يقتضى أن السنن الكبرى للنسائي من الكتب
 الستة وليس كذلك كما هو معلوم ، وإنما الذى من الستة مختصره الذى هو
 المجتبى المعروف بالسنن الصغرى أيضا والحديث لم يخرج فيه .

السابع : أن حديث عمر طويل ، وهو الحديث المشهور فى خطبة الجابية
 وهذا اللفظ وقع أثناءه لا فى أوله ، والمصنف إنما يورد الحديث بتمامه على
 حسب ما وقع عند المخرجين ، ولفظ خطبة عمر رضى الله عنه بالجابية :

« أيها الناس إنى قمت فيكم كمقام رسول الله ﷺ فينا ، فقال : أوصيكم
 بأصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب حتى يحلف
 الرجل ولا يستحلف ويشهد ولا يستشهد ، ألا لا يخلون رجل بامرأة إلا كان
 ثالثهما الشيطان ، عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة ، فإن الشيطان مع الواحد
 وهو مع الاثنين أبعد ، من أراد بحبوبة الجنة فليلزم الجماعة ، من سرت
 حسنته وساءت سيئته فذالكم المؤمن » .

فهو يقتطع المصنف هذه القطعة من آخر الحديث ويأتى بها على أنها هى
 الحديث بكامله ، فينتقده الشارح أيضا على هذا الصنيع ، إن هذا لعجب .

الثامن : عزوه الحديث للسنن الكبرى [٣٨٩/٥] ، رقم [٩٢٢٥] مع أنه ليس
 من الستة يفيد أنه ليس عند غيره من الستة مع أنه فى سنن الترمذى من رواية
 ابن عمر عن عمر ، وفى سنن ابن ماجه من نفس رواية جابر بن سمرة عن
 عمر ، قال ابن ماجه فى كتاب الشهادات من سننه [٧٩١/٢] ، رقم [٢٣٦٣]:

ثنا عبد الله بن الجراح ثنا جرير عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة
 قال : خطبنا عمر بالجابية ، فذكر الحديث .

وقال الترمذى [٤٦٥/٤] ، رقم [٢١٦٥] :

حدثنا أحمد بن منيع ثنا النضر بن / إسماعيل أبو المغيرة عن محمد بن سوقة

عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : خطبنا عمر بالجابية ، فذكر الحديث بطوله ، وقد اطلت في ذكر أسانيد هذا الحديث في " وصى الإهاب " .
٨٧٥٣/٣٤٢١ - « مَنْ سَكَنَ الْبَادِيَةَ جَفَا ، وَمَنْ أَتَبَعَ الصَّيْدَ غَفَلَ
وَمَنْ أَتَى السُّلْطَانَ افْتَنَّ » .

(حم ٣) عن أبي عباس

قال الشارح : قال (ت) : حسن ، ونوزع بأن فيه مجهولا .

قلت : سبق هذا الحديث بلفظ : « من بدا جفا » وعزاه المصنف إلى الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس فكتب عليه الشارح : إسناده حسن وهنا ينازع الترمذي في تحسينه مع [أن] سند الحديث واحد عند الطبراني وعند هؤلاء المذكورين هنا ، قال أحمد [٣٥٧/١] : حدثنا روح ثنا إسحاق ثنا عمرو ابن دينار (ح) .

وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان عن أبي موسى عن وهب بن منبه عن ابن عباس به .

وقال أبو داود [١١١ / ٣ ، رقم ٢٨٥٩] : ثنا مسدد حدثنا يحيى (ح)

وقال الترمذي [٥٢٣ / ٤ ، رقم ٢٢٥٦] : حدثنا محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن بن مهدي (ح)

وقال النسائي [١٩٥ / ٧] : أخبرنا إسحاق بن إبراهيم أنبأنا عبد الرحمن (ح)

وأنبأنا محمد بن المشي أنا عبد الرحمن (ح)

وقال الطبراني [٥٦ / ١١ ، رقم ١١٠٣٠] : حدثنا محمد بن الحسن بن

كيسان ثنا أبو حذيفة ، كلهم عن سفيان^(١) عن أبي موسى به .

(١) لم يخرج الطبراني من طريق محمد بن الحسن بن كيسان ، وسند الطبراني هو :

فسندهم واحد كما ترى والمجهول المذكور هو أبو موسى شيخ سفيان الثوري .
٨٧٥٦ / ٣٤٢٢ - « مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ
طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ » .

(ت) عن أبي هريرة

قال في الكبير : قضية صنيع المصنف أن هذا مما لم يخرج في أحد
الصحيحين ، وهو عجب من هذا الإمام المطلع ، فقد خرجه مسلم بلفظه إلا
أنه قال بدل : « يلتمس » ، « يطلب » ، وما أراه إلا ذهل عنه .

٢٥٨

قلت : ما ذهل عنه المؤلف فإن صغار طلبة الحديث يعرفون أن هذا الحديث
خرجه مسلم ، / ولكنه أثناء حديث طويل ، وقاعدة المصنف إيراد الأحاديث
بتمامها على حسب ما وقعت عند المخرجين ، وهذه القطعة خرجه الترمذي
على أنها حديث مستقل ، فقال [٢٨ / ٥ ، رقم ٢٦٤٦] :

حدثنا محمود بن غيلان ثنا أبو أسامة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي
هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ : من سلك . . . » وذكره .

أما مسلم فقال [٤ / ٢٠٧٤ ، رقم ٢٦٩٩ / ٣٨] :

ثنا يحيى بن يحيى التميمي وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء الهمداني
-واللفظ ليحيى- قال يحيى : أنا وقال الآخرون : ثنا أبو معاوية عن الأعمش
عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ : من نفس عن
مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسر
على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، ومن ستر مسلما ستره الله في
الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ، ومن سلك

=حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو نصيم ثنا سفيان عن أبي موسى اليماني عن وهب بن
منبه عن ابن عباس رفعه : « من بدأ جفا . . . » الحديث .

طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة ، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده ، ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه .

وبهذا تعلم أن قول الشارح : إلا أن مسلما قال بدل : « يلتمس » ، « يطلب » باطل ، فإن لفظه كما في المتن وإنما الفرق ما ذكرناه .

وقد أخرجه أيضا أبو داود [٣١٧/٣ ، رقم ٣٦٤١] كما قدمناه قريبا في حديث : « من ستر أخاه المسلم » ، عندما أسخف الشارح على المصنف بنحو هذه السخافة .

٨٧٥٧/٣٤٢ - « مَنْ سَلَّمَ عَلَيَّ قَوْمٍ فَقَدْ فَضَّلَهُمْ بِعَشْرِ حَسَنَاتٍ وَإِنْ رَدُّوا عَلَيْهِ » .

(عد) عن رجل

قال في الكبير : رواه (عد) من حديث رجاء بن وداع الراسبي عن غالب عن الحسن عن رجل ، قال غالب : « بينما نحن جلوس مع الحسن إذ جاء أعرابي بصوت له جهورى / كأنه من رجال شنوءة ، فقال : السلام عليكم حدثني أبي عن جدى قال : « قال رسول الله ﷺ » فذكره ، قال ابن عدى : لم يحضرني له غير هذا الحديث ، وضعفه .

٢٥٩

٦

قلت : هذا كلام غير مفهوم ولا معقول ، فإنه جعل الحديث من رواية غالب عن الحسن عن رجل ، ثم ذكر بعد ذلك أن الحديث من رواية غالب عن رجل عن أبيه وإنما الحسن كان حاضرا فى المجلس ، ثم نقل عن ابن عدى أنه قال : لم يحضرني له غير هذا الحديث ، ولم يسم الراوى الذى قال فيه ابن عدى

ذلك ، فإن كان رجاء^(١) بن وداع فإن هذا الاسم غير موجود في الضعفاء وأظنه لم يخلق بعد ، وإن كان ذلك في غالب القطان ، فالواقع أن ابن عدى روى له أحاديث لا حديثا واحدا ، قال الذهبي : غالب بن خطاف القطان البصرى صدوق مشهور روى عن الحسن وابن سيرين ، وعنه بشر بن المفضل وابن عليه ، قال أحمد : ثقة ثقة ، وقال ابن معين : لا أعرفه ساق ابن عدى له أحاديث ، وقال : الضعف على أحاديثه بين وفي حديثه النكرة ، ثم أورد له أحاديث منها حديث موضوع فقال الذهبي : الآفة فيه من الراوى عنه عمر ابن مختار فإنه متهم بالوضع ، فما أنصف ابن عدى في إحصائه هذا الحديث في ترجمة غالب ، وغالب من رجال الصحيحين وقد [قال] فيه أحمد كما قدمناه : ثقة ثقة اهـ .

فلا أدري بعدها ما يقول الشارح ولا من أين أتى بما قال .

والحديث أخرجه أيضا ابن السني في عمل اليوم والليلة [ص ٧٣ ، رقم ٢٠٩] قال :

أخبرنا أبو يعلى ثنا إبراهيم بن الحجاج الشامي ثنا أبو عوانة عن غالب القطان حدثني رجل على باب الحسن - قد كنت أحفظ اسمه - قال : سلم علينا ثم جلس ، قال : ما تدخلون حتى يؤذن لكم قال : قلنا لا قال : حدثني أبي عن جدى عن رسول الله ﷺ ، / فذكره بدون قوله : « وإن ردوا عليه » ، ولا وجود لرجاء في سنده .

٢٦٠

٦

(١) بل صوابه : " مرجى بن وداع بن الأسود " وقد ترجم له ابن عدى في الكامل (٤٤٦/٦) وذكر له الحديث وقال : ومرجى هذا لم يحضرني له غير هذا اهـ . والله أعلم .

٣٤٢٤ / ٨٧٥٩ - « مَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ ، وَمَنْ رَأَى رَأَى اللَّهَ بِهِ » .

(حم . م) عن ابن عباس

قال في الكبير : قضية تصرف المصنف أن ذا مما تفرد به مسلم عن صاحبه ، وهو وهم ، فقد خرجه البخاري في الرقاق .

قلت : البخاري خرج حديث جندب لاحديث ابن عباس ، وهما في عرف أهل الحديث حديثان ، فلو كان المصنف جاهلا بالفرن وعزا الحديث إلى البخاري ومسلم لآتى بأعجوبة ، وكان من الكاذبين ، نعم كان في إمكانه أن يرمز له بعد ابن عباس بعلامة البخاري عن جندب كما يفعل كثيرا ، لكنه لم يفعل هنا ، فكان ماذا ؟

قال البخاري [٨ / ١٣٠ ، رقم ٦٤٩٩] :

حدثنا مسدد ثنا يحيى عن سفيان حدثني سلمة بن كهيل وحدثنا أبو نعيم ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل قال : « سمعت جندبا يقول : قال النبي ﷺ : من سمع سمع الله به ومن يرائى يراءى الله به » .

رواه أيضا مسلم [٤ / ٢٢٨٩ ، رقم ٤٨ / ٢٩٨٧]^(١) وأبو نعيم في [٤ / ٣٠١] .

وفي الباب عن أبي سعيد الخدري ، قال أبو نعيم في مسند فراس :

ثنا أبو بكر الطلحي ثنا علي بن العباس ثنا محمد بن العلاء (ح)

وثنا سليمان بن أحمد ثنا محمد بن محمد بن عقبة ثنا أبو كريب (ح)

وثنا أبو بكر بن مالك ثنا عبد الله بن أحمد حدثني أبي (ح)

وثنا نذير بن جناح ثنا محمد بن محمد بن عقبة ثنا محمد بن العلاء (ح)

(١) بلفظ : « من يسمع يسمع الله به ... » .

وحدثنا أحمد بن سليمان بن شعيب السولاءى ثنا على بن سعيد العسكري ثنا حميد بن الربيع قالوا : حدثنا معاوية بن هشام ثنا شيان عن فراس عن عطية عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال : « من سمع سمع الله به ، ومن رآنا رآنا الله به » .

وعن أبي بكره مثله ، رواه أحمد [٤٥ / ٥] والبزار والطبراني [٢٧ / ١٢] ، رقم [١٢٣٧١] بأسانيد حسان وعن غيرهم .

٨٧٦٧ / ٣٤٢٥ - « مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ آتَى عَطْشَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

٢٦١
٦
(حم) عن / قيس بن سعد وابن عمرو

قال في الكبير : عن قيس بن سعد وعن ابن عمرو ، ثم قال : رمز لحسنه ، قال الزين العراقي : فيه من لم يسم ، وقال تلميذه الهيثمي : فيه من لم أعرفهم .

قلت : فيه أمران ، أحدهما : زيادته كلمة " عن " بين الصحابين تفيد على اصطلاح أهل الحديث أن أحمد وأبا يعلى - الذي زاده هو - خرجاه بإسنادين [مختلفين] عن الصحابين ، والواقع ليس كذلك ، بل الحديث بإسناد واحد عن الصحابين كما سأذكره .

وثانيهما : أن الهيثمي لم يقل ما نقله عنه الشارح ، بل قال [٧٠ / ٥] ما نقله الشارح عن العراقي ، وأخشى أن يكون العراقي لم يقل شيئا ، وإنما هو مقال الهيثمي ، ولفظه عن أبي تميم الجيشاني أنه سمع قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري وهو على مصر يقول : « سمعت رسول الله ﷺ » ، فذكر الحديث ، قال : وسمعت عبد الله بن عمرو بعد ذلك يقول مثله .

رواه أحمد [٤٢٢ / ٣] وأبو يعلى [٢٦ / ٣] ، رقم [١٤٣٦] ، وفيه رواه لم يسم اهـ .

٣٤٢٦ / ٨٧٦٨ - « مَنْ شَرِبَ خَمْرًا خَرَجَ نُورُ الْإِيمَانِ مِنْ جَوْفِهِ » .

(طس) عن أبي هريرة

قال في الكبير : لفظ رواية الطبراني : « أخرج الله نور الإيمان » ، ثم قال : قال الزين العراقي في شرح الترمذي : إسناده ضعيف ، وقال الهيثمي : فيه من لم أعرفهم ، وقال المنذرى : ضعيف ، وبه يعرف ما في رمز المؤلف لحسنه . قلت : أولا : لفظ الحديث عند الطبراني كما ذكره المصنف لا كما زعمه الشارح وكذلك نقله الحافظ المنذرى في الترغيب ، والحافظ الهيثمي في الزوائد .

وثانيا : المصنف رمز لهذا الحديث بعلامة الضعيف على ما في النسخ المطبوعة .

وثالثا : وحتى لو فرضنا أنه رمز له بعلامة الحسن ، فهو كذلك وفوق ذلك لشواهده الصحيحة ، منها الحديث المتواتر : « لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » ، ومنها حديث أبي هريرة أيضا : « من زنى أو شرب الخمر ٢٦٢ / نزع الله منه الإيمان كما يخلع الإنسان القميص من رأسه » .

صححه الحاكم [١ / ٢٢ ، رقم ٥٧] .

وقال أبو الحسين علي بن محمد بن بشران في الأول من فوائده :

حدثنا علي بن محمد المصري ثنا محمد بن عمرو بن خالد ثنا سعيد بن المسيب ابن موسى ثنا مؤمل عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال : « من شرب الخمر فقد كفر بالله عز وجل » .

« مَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا مَا كَانَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً
أَرْبَعِينَ صَبَاحًا » .

(طب) عن السائب بن يزيد

قال في الكبير : وفيه يزيد بن عبد الملك النوفلي ، وهو متروك ، وبه يعرف
ما في رمز المصنف لحسنه ، وقضية تصرف المصنف حيث عدل للطبراني
واقْتَصَرَ عليه أنه لم يروه مخرجا في شيء من دواوين الإسلام الستة وهو
ذوول ، فقد خرج الترمذي والنسائي وابن ماجه في الأشربة الأول عن ابن
عمرو بن العاص الكل مرفوعا بلفظ : « من شرب الخمر لم يقبل الله له صلاة
أربعين صباحا ، فإن تاب تاب الله عليه » هذا لفظهم ، ثم زادوا فيه بعده .

قلت : فيه أمور ، الأول : قوله : وفيه يزيد بن عبد الملك متروك وبه
يعرف . . . إلخ ، باطل من وجهين ، أحدهما : أن يزيد بن عبد الملك قال
فيه ابن معين : ما كان به بأس رواه عثمان الدارمي عنه ، وقال ابن سعد :
كان جلدا صارما ثقة ، وروى له ابن حبان في الصحيح مقرونا وإن ذكره في
الضعفاء .

ثانيهما : أن الحديث له طرق متعددة بلغت حد التواتر على شرط من يكتفى
فيه بعشرة ، فقد روى أيضا من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله
ابن عمرو بن العاص وأبي سعيد الخدري وأنس بن مالك وابن عباس وأسماء
بنت يزيد وأبي ذر الغفاري وعياض بن غنم ولبعض هؤلاء طرق متعددة
عنهم ، فمن نظر إلى هذه الطرق مع توثيق ابن سعد وابن معين ليزيد بن عبد
الملك ، جزم / بصحة الحديث فضلا عن حسنه .

فحديث ابن عمر ورد عنه من طرق ، من رواية عبيد بن عمير ومجاهد وخيثمة
ابن عبد الرحمن ونافع مولاة .

فرواية عبيد بن عمير رواها أبو داود الطيالسي [ص ٢٥٨ ، رقم ١٩٠١] :
ثنا همام عن عطاء بن السائب عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبيه عن ابن
عمر قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : من شرب الخمر لم تقبل له صلاة
أربعين ليلة ، فإن تاب تاب الله عليه ، فإن عاد لم تقبل له صلاة أربعين
ليلة ، فإن تاب تاب الله عليه ، وإن عاد لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، فإن تاب
تاب الله عليه ، فإن عاد الرابعة لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، فإن تاب تاب
الله عليه وكان حقا على الله أن يسقيه من طينة الخبال ، قال : يا أبا عبد
الرحمن وما طينة الخبال ؟ قال : صديد أهل النار » .

ورواه أحمد عن عبد الرزاق [٣٥ / ٢] :

ثنا معمر عن عطاء بن السائب به مختصرا ، لم يذكر الثانية والثالثة والرابعة ،
بل قال من أول مرة : « فإن تاب تاب الله عليه ، فإن عاد كان حقا على الله »
الحديث ، ووقع عنده في الإسناد عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن عمر
دون ذكر أبيه .

ورواه الترمذي عن قتيبة بن سعيد [٢٩٠ / ٤ ، رقم ١٨٦٢] :

ثنا جرير عن عطاء بن السائب به مطولا ، ثم قال : حديث حسن .
ورواية مجاهد وردت عنه من أربعة طرق ، الأول : من رواية يزيد بن أبي
زياد .

قال الطبراني :

حدثنا معاذ بن المشتى ثنا مسدد حدثنا خالد عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد
عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من شرب الخمر فجعلها في
بطنه لم تقبل له صلاة سبعا ، فإن مات فيهن مات كافرا ، فإذا أذهبت عقله

عن شيء من الفرائض لم تقبل منه صلاة أربعين يوما ، وإن مات فيها مات كافرا (١) .

يزيد بن أبي زياد ، وقد قيل : عنه عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص كما سيأتي .

٢٦٤

٦

الثاني : / من رواية الأعمش .

قال الدارقطني في " العلل " أو " الأفراد " :

حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا ثنا عباد بن يعقوب أنبأنا عمرو بن ثابت عن الأعمش عن مجاهد به مرفوعا : « من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوما ، فإن مات فيها مات كافرا ، ما دام في عروقه منها شيء » ، إسناده لا بأس به ، وإن تكلم في عباد وشيخه من أجل التشيع والرفض .

الثالث : يونس بن خباب ، قال البزار :

حدثنا عمر بن محمد بن الحسن الأسدي ثنا أبي ثنا فطر بن خليفة عن يونس ابن خباب عن مجاهد به ، بلفظ : « من سكر من الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوما ، فإن مات فيها مات كعابد الوثن » (٢) ، يونس بن خباب ضعفه لأجل الرفض أيضا .

الرابع : فضيل بن عمرو ، لكنه وقفه .

قال النسائي [٣١٦ / ٨] : أخبرنا أبو بكر بن علي ثنا سريج بن يونس ثنا يحيى

(١) لم أجده عن معاذ بن المثنى ، وإنما هو (٤٠٤ / ١٢) ، رقم (١٣٤٩٢) عن الحسين ابن إسحاق التستري ، ثنا واصل بن عبد الأعلى ، ثنا محمد بن فضيل ، عن يزيد بن أبي زياد به .

(٢) انظر كشف الأستار (٣ / ٣٥٣ ، رقم ٢٩٢٤) ، مختصر الزوائد (١ / ٦٢٦ ، رقم ١١٢٣) .

ابن عبد الملك عن العلاء ، وهو ابن المسيب عن فضيل عن مجاهد عن ابن عمر قال : « من شرب الخمر فلم ينتش لم تقبل له صلاة مادام في جوفه أو عروقه منها شيء ، وإن مات مات كافرا ، وإن انتشى لم تقبل له صلاة أربعين ليلة وإن مات فيها مات كافرا » .

ورواية خيشمة بن عبد الرحمن خرجها الدارقطني أيضا ، قال :

أنبأنا عبد الله بن محمد ثنا منصور بن مزاحم ثنا أبو شيبة عن الحكم عن خيشمة ابن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر مرفوعا : « من شرب الخمر ظل يومه مشركا ومن سكر منها لم تقبل له صلاة أربعين يوما ، فإن مات مات كافرا » ، أبو شيبة هو جد الحافظ أبي بكر بن أبي شيبة ضعفه لتشيحه .

ورواية نافع قال أبو سعيد بن الأعرابي في معجمه :

حدثنا جعفر بن برد ثنا محمد بشار العدني بصنعاء عن بكر بن الشروذ عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا : « من شرب مسكرا لم تقبل صلاته مادام في بطنه منه قطرة » ، بكر بن الشروذ كذبوه .

٢٦٥ / وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ورد عنه من طرق من رواية الوليد بن عبادة وابن السديلمي ونافع بن عاصم وعمرو بن شعيب عن أبيه ، ومجاهد^٦ وفضيل بن عمرو موقوفا فرواية الوليد بن عبادة قال الدارقطني في السنن [٢٤٧ / ٤] :

حدثنا أبو بكر النيسابوري وأبو عمر القاضي قالا : حدثنا علي بن أشكاب ثنا محمد بن ربيعة ثنا الحكم بن عبد الرحمن ثنا ابن أبي نعم عن الوليد بن عبادة قال : سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول : « قال رسول الله ﷺ : الخمر أم الخبائث ومن شربها لم يقبل الله منه صلاة أربعين يوما ، فإن مات وهي في بطنه مات ميتة الجاهلية » ، واللفظ لأبي عمر القاضي .

ورواه القضاعى فى مسند الشهاب من طريق الدارقطنى [٦٨/١ ، رقم ٥٧]
فقال : أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد إجازة أنا الدارقطنى به ، لكنه اقتصر على
قوله : « الخمر أم الخبائث » .

ورواه الطبرانى فى الأوسط :

حدثنا شهاب بن صالح ثنا محمد بن حرب النسائى حدثنا محمد بن ربيعة
الكلابى عن الحكم بن عبد الرحمن به .

ورواية ابن الديلمى قال أحمد [١٩٧/٢] :

حدثنا أبو المغيرة ثنا محمد بن مهاجر أخبرنا عروة بن رويم عن ابن الديلمى
الذى يسكن بيت المقدس عن عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله ﷺ
يقول : « لا يشرب الخمر أحد من أمتى فيقبل الله منه صلاة أربعين صباحا » .

رواه الدارمى [١١١/٢] من طريق الأوزاعى عن ربيعة بن يزيد عن عبد الله
ابن الديلمى به مطولا .

وكذلك رواه ابن ماجه [٢ / ١١٢٠ ، رقم ٣٣٧٧] عن عبد الرحمن بن
إبراهيم الدمشقى : ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعى به مطولا أيضا .

وقال أبو شعيب الحرانى حدثنا يحيى بن أبى كثير ثنا الأوزاعى به .
ورواه الطبرانى فى الكبير :

حدثنا محمد بن نصر العطار ثنا هشام بن عمار ثنا عمرو بن واقد حدثنى يحيى
ابن سليم / عن أبى سلام الحبشى عن ابن الديلمى به .

ورواية نافع بن عاصم قال الطبرانى أيضا : حدثنا على بن عبد العزيز ثنا عفان
ثنا حماد بن سلمة ثنا يعلى بن عطاء عن نافع بن عاصم عن عبد الله بن عمرو
به .

ورواية عمرو بن شعيب أخرجها المحاملى فى أماليه من طريق يزيد بن هارون :
أنبأنا محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده به .

ورواية مجاهد أخرجها النسائى [٣١٦/٨] من طريق يزيد بن أبى زياد عن
مجاهد عن عبد الله بن عمرو به .

ورواية فضيل بن عمرو أخرجها الطبرانى فى الكبير :

من طريق جرير بن حازم عن مغيرة عنه عن عبد الله بن عمرو قال : إنى أجد
فى الكتاب المنزل : « من شرب الخمر فلم يسكر لم تقبل له صلاة سبعا ، فإن
مات فيها مات كافرا » ، هكذا وهو منقطع ، وقد سبق أنه رواه عن مجاهد عن
ابن عمرو .

وحديث أبى سعيد الخدرى قال أبو نعيم فى تاريخ أصبهان [١٤٠ / ٢] :

حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا أبو العباس الحمال ثنا العباس بن الوليد
ابن مرداس ثنا يحيى بن سعيد عن خالد بن حيان عن بدر بن راشد عن الحسن
عن أبى سعيد قال : « قال رسول الله ﷺ من شرب مسكرا نجس ونجست
صلاته أربعين يوما فإن تاب تاب الله عليه ، فإن عاد فى الرابعة كان حقا على
الله أن يسقيه طينة الخبال ، قيل : وما طينة الخبال ؟ قال : صديد أهل النار . »

طريق آخر للحديث بنحو معناه قال عبد بن حميد [٣٠٣/٢ ، رقم ٩٨٣] :

ثنا خالد بن مخلد ثنا سليمان بن بلال حدثنى إسماعيل بن رافع عن سليمان
مولى سعيد عن أبى سعيد مرفوعا « لا يقبل الله لشارب الخمر صلاة ما دام فى
جسده منها شىء » .

وحديث أنس ، قال أبو طاهر المخلص :

حدثنا أبو علي إسماعيل بن العباس الوراق ثنا حفص بن عمر أبو عمر الربالي ٢٦٧
/ البصرى ثنا أبو سحيم المبارك بن سحيم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس
مرفوعا : « من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، فإن تاب تاب الله
عليه ، فإن عاد الثانية لم تقبل له صلاة أربعين ليلة » ، الحديث إلى أن قال :
« فإن عاد الرابعة كان حقا على الله أن يسقيه من طينة الخبال » . المبارك بن
سحيم ضعيف .

وحديث ابن عباس ورد عنه من طريقين ، أحدهما : من رواية شهر بن
حوشب ، والثاني : من رواية عطاء بن أبي رباح .

قال الطبراني [١٢ / ٢٤٩ ، رقم ١٣٠١٥] : حدثنا عبدان بن أحمد ثنا عمرو
ابن عثمان ثنا بقية حدثني عتبة بن أبي حكيم عن شهر بن حوشب عن ابن
عباس به مرفوعا .

وقال أيضا [١١ / ١٩٢ ، رقم ١١٤٦٥] : حدثنا الحسين بن إسحاق التستري
ثنا إسماعيل بن إبراهيم الترجماني ثنا حكيم بن نافع عن خصيف عن عطاء عن
ابن عباس به .

وحديث أسماء بنت يزيد قال أحمد [٦ / ٤٦٠] :

حدثنا داود بن مهراة الدباج ثنا داود - يعني العطار - عن ابن خيثم عن شهر
ابن حوشب عن أسماء بنت يزيد أنها سمعت رسول الله ﷺ ولفظه : « من
شرب الخمر لم يرض الله عنه أربعين ليلة ، فإن مات مات كافرا ، وإن تاب
تاب الله عليه ، وإن عاد كان حقا على الله أن يسقيه من طينة الخبال ، قالت :
قلت : يا رسول الله وما طينة الخبال ؟ قال : صديد أهل النار » .

وقال أبو القاسم المؤمل بن أحمد الشيباني في فوائده :

ثنا ابن صاعد ثنا محمد بن منصور الجرار المكي ثنا يحيى بن سليم عن

عبدالله بن عثمان بن خيثم به ، ثم قال : هذا حديث عال حسن الإسناد .

وقال أبو الليث السمرقندي في " تنبيه الغافلين " [ص ١١٧ رقم ٣٥٦] :

حدثنا منصور بن جعفر ، وهو أبو نصر الدبوسى بسمرقند حدثنا أبو القاسم أحمد بن محمد حدثنا عيسى بن أحمد ثنا على بن عاصم عن عبد الله بن عثمان بن خيثم به .

٢٦٨

وحدِيث أبي ذر / قال أحمد [١٧١/٥] :

حدثنا مكى بن إبراهيم ثنا عبيد الله بن أبي زياد عن شهر بن حوشب عن ابن عم لأبى ذر عن أبي ذر مرفوعا : « من شرب الخمر لم يقبل الله له صلاة أربعين ليلة ، فإن تاب تاب الله عليه » الحديث ، وكذا رواه البزار والطبرانى .

وحدِيث عياض بن غنم قال أبو يعلى [٢٠٧/١٢ ، رقم ٦٨٢٧] :

حدثنا الحكم بن موسى ثنا هقل بن زياد عن المثني عن أبي الزبير عن شهر بن حوشب عن عياض بن غنم به مرفوعا ، والمثني بن الصباح متروك .

وحدِيث أبي هريرة رواه الرشاطى فى الانتساب من طريق أبى مسلم الكشى :

أنا محمد بن أبى بكر المقدمى ثنا محمد بن على الساجى ثنا أبو عمران الجونى عن رجل عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة بن عبدالرحمن عن أبى هريرة به ، وفيه قصة طويلة ، لعلها مركبة ، وقد ذكرها ابن الأبار فى معجم أصحاب الصدقى فى ترجمة الرشاطى بسنده إليه ، ثم قال : وهذا الخبر أورده الرشاطى - كما سقته - فى باب الخبلى من كتابه ، وهو مما نقد ابن عطية فى أشباه له عليه ، واعتقد جميعها فكاهات نسبها إليه ، بل جعلها حكايات غثة ، وقال : هى لغو وسقط ، لا يحل أن تقرأ فى جوامع المسلمين .

الثانى : قول الشارح : وقضية تصرف المصنف ... إلخ باطل أيضا ، فإنه لم

يخرجه أحمد بهذا اللفظ أصلا ، وصنيع المصنف قدمناه أكثر من ألف مرة
أنه يقتصر في العزو على من خرج اللفظ المذكور .

الثالث : قوله : فقدخرجه الترمذى . . . إلخ باطل ، فإن الترمذى لم
يخرجه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، إنماخرجه من حديث عبد
الله بن عمر بن الخطاب - كما قدمناه - .

الرابع : قوله : وابن ماجه فى الأشربة الأول ، كلام باطل لا معنى له ، فإنه
ليس لابن ماجه فى سنته إلا كتاب واحد للأشربة ، هو الأول والآخر .

الخامس : قوله : هذا لفظهم ثم زادوا فيه بعده ، كلام / غير معقول ،
ولا متصور معناه ، بل هو من الطرف والمضحكات .

٢٦٩
٦
٨٧٧٦ / ٣٤٢٨ - « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ
مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ » .

(خ) عن ابن عباس

قال فى الكبير : ورواه أيضا أحمد والطبرانى بهذه الزيادة ، قال الهيثمى : ورجاله
موثقون إلا أن حمادا شك فى وصله وإرساله ، وقال فى اللسان فى ترجمة
عبد الله العمري بعد ما نقل عن النسائى أنه رماه بالكذب : ومن مناكيره هذا
الخبير ، قال : تفرد العمري بقوله : « وما تأخر » ، وقد رواه الناس بدونها .

قلت : فيه خبط وتخليط ، وذكر ما ليس له أصل ، وذلك يتضح من وجوه ،
الأول : أن أحمد والطبرانى لم يخرجا حديث ابن عباس ، وإنما خرج حديث
أبى هريرة ، وهما حديثان متغايران فى عرف أهل الحديث ، حتى إنهم
يحكمون على الحديثين من هذا القبيل بأن أحدهما صحيح والآخر موضوع مع
أن المتن واحد ، وما ذلك إلا لاعتبارهم التباين التام بينهما من جهة الإسناد .

الثانى : أن عبد الله العمرى الموهوم المزعوم لا وجود له فى سند الحديث أصلا ، لا حديث ابن عباس الذى ذكره المصنف ، ولا حديث أبى هريرة الذى أشار إليه الشارح .

أما حديث ابن عباس فقال الخطيب [١٨١ / ٦ ، ١٨٢] :

أخبرنى الحسن بن محمد الخلال حدثنا أحمد بن جعفر القطيعى إملأ حدثنا بشر بن موسى ثنا إبراهيم بن منصور بن موسى السامرى ثنا على بن سعيد الباهلى ثنا حماد بن أبى سليمان عن الضحاك بن مزاحم عن عبد الله بن عباس به .

وأما حديث أبى هريرة فقال أحمد [٣٨٥ / ٢] :

حدثنا عفان ثنا حماد بن سلمة أنبأنا محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة « أن رسول الله ﷺ » ، قال حماد وثابت : عن الحسن عن النبى ﷺ قال : « من حام » وذكره ، هكذا وقع فى الأصل المطبوع : قال حماد وثابت بواو العطف ، ولكن الحافظان / المنذرى والهيثمى حكيا أن حمادا شك فى وصله وإرساله ، فكأنه ساقط من الأصل المطبوع الألف أو زيد فى أصلهما والله أعلم .

الثالث : أن عبد الله العمرى هذا غير موجود فى اللسان أيضا ، فليس فيه ترجمة لمخلوق اسمه عبد الله العمرى ذكر فيه هذا الحديث^(١) ، والكلام عليه فلا أدرى من أى كتاب أتى به الشارح ولا من أى ترجمة ، وعلى كل فهو أجنبى عن هذا الحديث .

الرابع : لا أدرى كيف يجترئ الشارح على مثل هذه الأغاليط بعد أن يتقل عن

(١) بل ذكره فى اللسان (٤/١١٢ ، رقم ٢٢٩) واسمه عبيد الله بن محمد بن عبد العزيز العمرى ، وذكر له هذا الحديث ، وذكر مانقله عنه الشارح بتمامه .

مثل الحافظ الهيثمي أن رجال الحديث موثقون ١؟ وهو يزعم أن فيه عبد الله العمري الذي رماه النسائي بالكذب .

الخامس : ذكر أسماء الرجال هكذا مقتطعة بدون أسماء الأبناء دليل على عدم الإتيان لما يقال وأن الرجل ليس له حظ في التحقيق ، هذا وحديث أبي هريرة ورد بزيادة « وما تأخر » من غير طريق حماد الذي شك في وصله وإرساله .

قال أبو نعيم في " تاريخ أصبهان " [١٣٢/١] :

ثنا محمد بن أحمد بن يعقوب أبو بكر ثنا أحمد بن الحسين الأنصاري ثنا محمد ابن زبور أبو صالح الأبطحي ثنا إسماعيل بن جعفر ثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة به .

٨٧٧٧/٣٤٢٩ - « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ » .

(حم . م . ٤) عن أبي أيوب

قال في الكبير : قال الصدر المناوي : وطعن فيه من لا علم عنده ، وغره قول الترمذي : حسن ، والكلام في راويه سعد بن سعيد ، واعتنى العراقي بجمع طرقه ، فأسنده عن بضعة وعشرين رجلا ، روه عن سعد بن سعيد ، أكثرهم حفاظا أثبات .

قلت : الترمذي قال عن الحديث : حسن صحيح - كما في نسختنا - وسعد ابن سعيد تابعه عليه أخواه عبد ربه ويحيى وصفوان بن سليم وزيد بن أسلم ومحمد بن عمرو على اختلاف في ذلك ، وله شواهد من حديث جابر / وثوبان وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر وغنام والبراء بن عازب وشداد بن أوس وأنس بن مالك وأسماء بنت حارثة ، وقد ذكر المصنف أقل من هذا العدد ، وحكم عليه لأجلهم بالتواتر .

أما الرواة الذين رووه عن سعد بن سعيد فوقع لى منهم نحو ما وقع لى للحافظ العراقى على قلة الاصول فى هذا الوقت ، فقد وجدته من طريق أبى معاوية ، وورقاء بن عمر ، وعبد الله بن نمير ، وعبد العزيز الدراوردى ، والحسين بن حى ، وسفيان الثورى ، وروح بن القاسم ، وعبد ربه بن سعيد ، وقرّة بن عبد الرحمن ، وسفيان بن عيينة ، وحفص ابن غياث ، وابن جريج ، ويحى بن سعيد ، وحمزة بن ثابت ، وعتبة بن خالد ، وإسماعيل بن جعفر ، وابن المبارك ، ومحاضر بن المورع .

فرواية أبى معاوية عند أحمد [٤١٧/٥] والترمذى [١٢٣/٣] ، رقم [٧٥٩] .

ورواية وورقاء عند أبى داود الطيالسى [ص ٨١ ، رقم ٥٩٤] ، ومحمد بن يحيى الذهلى فى جزئه عنه ، والطحاوى فى 'مشكل الآثار' (١١٧/٣) (١٢١/٦) ، رقم [٢٣٤٠] ، وأبى نعيم فى الامالى .

ورواية ابن نمير عند أحمد [٤١٩/٥] ومسلم [٨٢٢/٢] ، رقم [٢٠٤ / ١١٦٤] وابن ماجه [٥٤٧/١] ، رقم [١٧١٦] .

ورواية الدراوردى عند الدارمى [٢١/٢] وأبى داود [٣٣٦/٢] ، رقم [٢٤٣٣] ورؤية الحسن بن حى وسفيان الثورى عند الخطيب فى التاريخ (٥٧/٣) . ورؤية روح بن القاسم عند الطبرانى فى الصغير فى عيد الله بن عبد الرحمن ^(١) [٣٩٧/١] ، رقم [٦٦٤] .

ورؤية عبد ربه بن سعيد ، وقرّة بن عبد الرحمن ، وسفيان بن عيينة ، وحفص بن غياث كلها عند الطحاوى فى 'مشكل الآثار' ^(٢) .

(١) زواه فى عيد الله بن محمد بن شبيب ، وليس فى عيد الله بن عبد الرحمن ، وعبيد الله بن عبد الرحمن فى الحديث الذى قبله .

(٢) رواية عبد ربه بن سعيد (١١٩/٦) ، رقم [٢٣٣٧] ، و (١٢٤/٦) ، رقم [٢٣٤٧] ، ورواية قرّة (١٢١/٦) ، رقم [٢٣٤١] ، ورواية سفيان (١٢٢ / ٦) ، رقم [٢٣٤٢] ، ورواية حفص (١٢٣/٦) ، رقم [٢٣٤٥] .

ورواية ابن جريج ، ويحيى بن سعيد ، وحزمة بن ثابت ذكرها أبو نعيم في
الأمالي .

ورواية عتبة بن خالد عند عبد العزيز بن مردك في فوائده تخريج الدارقطني .

ورواية إسماعيل بن جعفر ، وابن المبارك عند مسلم في الصحيح^(١) .

ورواية محاضر بن المورع عند البيهقي في السنن [٢٩٢ / ٤] .

٣٢ أما / المتابعون لسعد بن سعيد ، فمتابعة صفوان بن سليم عند

الدارمي [٢١ / ٢] ، وأبي داود [٣٣٦ / ٢] ، رقم ٢٤٣٣] ، وأبي نعيم في
الأمالي ، وابن النور في فوائده ، ومتابعة الباقيين كلها عند الطحاوي في
" مشكل الآثار " .^(٢)

٨٧٨١ / ٣٤٣ - « مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ سِتِّينَ ، سَنَةً
أَمَامَهُ ، وَسَنَةً خَلْفَهُ » .

(ه) عن قتادة بن النعمان

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته مع أن فيه هشام بن عمار، وفيه مقال
سلف ، وعياض بن عبد الله قال في الكاشف : قال أبو حاتم : ليس بقوى .

قلت : فيه أمور ، الأول : أن هشام بن عمار ثقة من رجال الصحيح احتج به
البخاري في صحيحه .

الثاني : أن عياض بن عبد الله المذكور في سند هذا الحديث غير عياض بن
عبد الله الذي قصد الشارح ، فالمذكور في السند عياض بن عبد الله بن سعد
ابن أبي سرح ، تابعي ثقة متفق عليه احتج به الجميع ، والذي قصد الشارح

(١) رواية إسماعيل بن جعفر ٢ / ٨٢٢ ، رقم ١١٦٤ / ٢٠٤) .

(٢) المشكل (٦ / ١٢٢ ، ١٢٣ ، رقم ٢٣٤٣ ، ٢٣٤٤) .

عياض بن عبد الله بن عبد الرحمن الفهرى ، متأخر عن الأول ، يروى عن
الزهري وطبقته ، وهو وإن قال فيه أبو حاتم : ليس بقوى ، فهو ثقة احتج
به مسلم فهو من رجال الصحيح أيضا .

الثالث : وهو من العجائب ، أن فى السند رجلا مشهور بالضعف ، وهو
إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة ، لم يتعرض له الشارح بسوء .
قال ابن ماجه [١ / ٥٥١ ، رقم ١٧٣١] :

حدثنا هشام بن عمار ثنا يحيى بن حمزة عن إسحاق بن عبد الله عن عياض بن
عبد الله عن أبى سعيد الخدرى عن قتادة بن النعمان . فأخذ الشارح هشام بن
عمار الثقة ، ثم طفر الى ابن عياض بن عبد الله الثقة ، وترك ما بينهما ، وهو
إسحاق بن عبد الله الضعيف ، وهكذا الفضول ودخول المرء فيما لا يعرف .

٢٧٣

٨٧٨٣ / ٣٤٣١ - « مَنْ صَامَ يَوْمًا تَطَوُّعًا لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ / لَمْ
يَرْضَ اللَّهُ لَهُ بِثَوَابِ دُونَ الْجَنَّةِ » .

٦

(خط) عن سهل بن سعد

قال فى الكبير : وفيه عصام بن الوضاح . قال الذهبى : له مناكير ، قال ابن
حبان : لا يجوز الاحتجاج به .

قلت : هذا مثل الذى قبله تقريبا ، فعصام المذكور روى هذا الحديث عن أحد
مشاهير الوضاعين الذين يعرفهم طلبة الحديث وهو سليمان بن عمرو النخعى
الوضاع ، فترك الشارح تعليل الحديث به وعلمه بالراوى عنه ، نعم ورد
الحديث من غير طريقهما معا من حديث أبى هريرة ، وإن كان عصام رواه
أيضا عن سليمان بن عمرو النخعى عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى الخير
اليزنى عن أبى هريرة بنفس سند الخطيب الذى روى به حديث سهل بن
سعد ، قال أبو نعيم فى " تاريخ أصبهان " [٢ / ٣٦٠] :

ثنا الحسن بن إسحاق بن إبراهيم ثنا محمد بن أحمد بن يزيد ثنا يحيى بن حاتم
العسكري ثنا أبي ثنا بشر بن مهرا عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة
عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من صام يوماً سرا لا يعلم به أحد لم
يرض الله له ثواباً إلا الجنة، ومن صلى على عشرة كتب له به براءة من النار » .

٨٧٨٥ / ٣٤٣٢ - « مَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ شَهْرِ حَرَامٍ : الْحَمِيسَ
وَالْجُمُعَةَ وَالسَّبْتَ كُتِبَ لَهُ عِبَادَةٌ سِتِّينَ » .

(طس) عن أنس

قال في الكبير : رواه (طس) من حديث يعقوب بن موسى المدني عن مسلمة
عن أنس . قال الهيثمي : ويعقوب مجهول ، ومسلمة إن كان الخشني ، فهو
ضعيف ، وإن كان غيره فلم أعرفه .

قلت : ما قال الحافظ الهيثمي هذا ، بل قال [٣ / ١٩١] : ومسلمة هو ابن

راشد الحماني ، قال فيه أبو حاتم : مضطرب الحديث ، وقال الأزدي :

نجيح في الضعفاء لا يحتج به ، وأورد له هذا الحديث ، وأبوه راشد بن

نجيح أبو محمد الحماني أخرج له ابن ماجه ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ،

٢٧٤

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : / ربما أخطأ ، وقال ابن الجوزي : إنه

٦

مجهول ، وليس كما قال ، فقد روى عنه حماد بن يزيد وابن المبارك وأبو

نعيم الفضل بن دكين وآخرون ، هذا كله كلام الحافظ الهيثمي في باب

« الصيام في شهر الله المحرم والأشهر الحرم » ، فلا أدري من أين نسب إليه

الشارح ما حكاه عنه ؟ (١) .

(١) قال الهيثمي في المجمع (٣ / ١٩١) بعد أن ذكر الحديث عن أنس : رواه الطبراني

في الأوسط عن يعقوب بن موسى المدني عن مسلمة ، ويعقوب مجهول ، ومسلمة هو =

ثم إن مسلمة بن راشد رواه عن أبيه كما ترى الهيمى يتكل عليهما معا ،
والشارح زعم أنه رواه عن أنس ، هذا وما جزم به الحافظ الهيمى من أن
المذكور فى سند هذا الحديث هو ابن راشد الحماني كذلك فى الميزان ولسانه
عن كتب الأقدمين أن يعقوب بن موسى يروى عن مسلمة بن راشد الحماني ،
ولكنى وجدت الحديث فى " تاريخ واسط لاسلم بن سهل " ، صرح فيه
بخلاف ذلك ، فقال [ص ٥٨] :

حدثنا محمد بن يحيى بن ضريس ثنا يعقوب بن موسى ثنا مسلمة بن راشد بن
معبد عن أبيه عن أنس به . وقال : « كتب له عبادة سنة » ، قال راشد : صمت
أذنأى إن لم أكن سمعته من أنس ، وقال أنس : صمت أذنأى إن لم أكن
سمعته من رسول الله ﷺ .

وراشد بن معبد هذا اختلفوا فيه ، وتناقض فيه ابن حبان فذكره فى الثقات
وفى الضعفاء ، وقال : روى موضوعات ، وقال أبو داود : لا بأس به ،
وقال الحاكم : روى عن أنس أحاديث موضوعة ، وضعفه آخرون ، ولم
يذكروا من الرواة عنه ابنه مسلمة ، فلا أدري كيف وقع فى هذا إن لم يكن
لفظ ابن معبد سبق لسان من بعض الرواة ؟

=ابن راشد . إلخ اهـ . فالظاهر أن الشارح نقل كلام الهيمى فى يعقوب فقط ثم أردفه
بتعليته هو ، والله أعلم .

٣٤٣٣ / ٨٧٨٧ - « مَنْ صَبَرَ عَلَى الْقُوْتِ الشَّدِيدِ صَبْرًا جَمِيلًا أَسْكَنَهُ
اللَّهُ مِنَ الْفِرْدَوْسِ حَيْثُ شَاءَ » .

أبو الشيخ عن البراء

قال في الكبير : فيه إسماعيل بن عمرو البجلي ، قال الذهبي : ضعفه ،
وفضيل بن مرزوق ضعفه ابن معين وغيره ، فظاهر صنيع المصنف أنه لم
يخرجه غير أبي الشيخ ، مع أن الطبراني خرجه باللفظ المزبور عن البراء
المذكور ، / قال الهيثمي : وفيه إسماعيل البجلي ضعفه الجمهور ، وبقيّة
رجاله رجال الصحيح .

٢٧٥

٦

قلت : فضيل بن مرزوق [من] رجال مسلم ، والحديث لم يخرج الطبراني
باللفظ المذكور .

٣٤٣٤ / ٨٧٩٦ - « مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَقَدْ أَخَذَ بِحَظِّهِ مِنْ
لَيْلَةِ الْقَدْرِ » .

(طب) عن أبي أمامة

قال الشارح : بإسناد ضعيف خلافا للمؤلف .

وقال في الكبير : مستنده في هذا التعقب ، بأن فيه مسلمة بن علي وهو
ضعيف .

قلت : وهو وإن كان ضعيفا إلا أن حديثه هذا حسن المتن ، لوروده من
وجوه أخرى قد ذكر الشارح بعضها منها أنه في الموطأ بلاغا عن سعيد بن
المسيب ، ومنها أن الخطيب أخرجه في " التاريخ " [٥ / ٣٣٠] في ترجمة
محمد بن سويد الزيات من طريق الصلت بن الحجاج الأسدي :

حدثنا محمد بن جحادة عن أنس مرفوعا : « من صلى ليلة القدر العشاء
والفجر في جماعة فقد أخذ من ليلة القدر بالنصيب الأوفر » .

ومنها ما أخرجه الذهبي في الميزان من طريق محمد بن عبد الملك الدقيقي :
ثنا أبو علي الحنفي أنبأنا فرقد بن الحجاج سمعت عقبة بن أبي الحسن سمعت
أبا هريرة مرفوعا : « من صلى في رمضان عشاء الآخرة في جماعة فقد أدرك
ليلة القدر » .

قال الذهبي بعد أحاديث بهذا الإسناد : هذه نسخة حسنة وقعت لي ، وغالب
أحاديثها محفوظة اهـ .

فلئن إذا حسن كما قال المصنف .

٣٤٣٥ / ١ - ٨٨ - « مَنْ صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ »

(طب) عن ابن عمر

قال في الكبير : رمز لحسنه ، قال الهيثمي : فيه أبو عبد الكريم ضعيف ،
وعزاه في موضع آخر إلى أوسط الطبراني ، وقال : فيه حجاج بن نصير
الأكثر على ضعفه .

قلت : الحديث من رواية حجاج بن نصير عن اليمان بن المغيرة عن
عبد الكريم أبي أمية عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو به مطولا في " فضل لا
إله إلا الله " ، / وهو حديث حسن كما قال الشارح لأن حجاجا المذكور صدوق
فحديثه حسن وعبد الكريم من شيوخ مالك لم يتهم بالكذب ، وقد روى له
البخاري تعليقا ومسلم متابعة فحديثه إلى الحسن أقرب ، فإذا وردت له شواهد
ومتابعات ارتقى إلى الحسن ولا بد .

ولهذا الحديث شواهد كثيرة حسنة وصحيحة وفيها مقال وكلها شاهدة للحديث
ومن ذلك ما قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١٧٥ / ٢] :

حدثنا أبو محمد بن حيان ثنا محمد بن إبراهيم بن عامر ثنا أبي [ثنا محمد بن

٢٧٦

٦

إبراهيم المدنى أبو عبد الرحمن حدثنى أبى [(١) عن عبد الله بن جعفر عن على
قال : « سمعت النبى ﷺ يقول : أربع ركعات من صلاه من قبل العصر حرمه
الله على النار » .

٣٤٣٦ / ٢ - ٨٨٠ - « مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ كُتِبَتْ
فِي عِلِّيْنِ » .

(عب) عن مكحول مرسلا

قال فى الكبير : ورواه عنه أيضا ابن أبى شيبة وعبد الرزاق ، ورواه فى مسند
الفردوس مسندا عن ابن عباس . . . إلخ .

قلت : قوله : ورواه أيضا ابن أبى شيبة وعبد الرزاق ، لا يخفى ما فيه وكأنه
ذهول ، فإن المصنف عزاه لعبد الرزاق فلا معنى لاستدراكه .

والحديث خرجه أيضا محمد بن نصر المروزى فى " قيام الليل " قال :

حدثنا محمد بن يحيى أخبرنا أبو صالح حدثنى الليث حدثنى يحيى بن عبد
الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن عبد العزيز عن مكحول أنه بلغه
أن رسول الله ﷺ قال : وذكره .

ورود موصولا من حديث أنس ، رواه الدارقطنى فى غرائب مالك عن الحسن
ابن إسماعيل الضراب :

ثنا على بن عبد الله بن أبى مطر ثنا رزق الله بن يوسف الإسكندراني ثنا الحسن
ابن الليث بن حاجب ثنا أحمد بن سليمان الأسدى عن مالك عن الزهرى عن
أنس به .

قال الدارقطنى : من دون مالك فى الإسناد ضعفاء كلهم .

(١) الزيادة من تاريخ أصبهان .

« مَنْ صَلَّى مَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، فَإِنَّهَا صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ » . / - ٨٨٠٤ / ٣٤٣٧

ابن نصر ومحمد بن المنكدر مرسلا

زاد الشارح في الكبير في كتاب عن محمد بن المنكدر مرسلا ، قال : ورواه عنه أيضا ابن المبارك في " الرقائق " .

قلت: زيادة الشارح قوله: في الصلاة غلط فإن لمحمد بن نصر كتاب الصلاة، وكتاب " قيام الليل " ، وهذا الحديث خرجه في كتاب " قيام الليل " لا في كتاب " الصلاة " ، فإن موضوعه " أحكام الصلاة " ، قال محمد بن نصر في " قيام الليل " :

حدثنا الحسن بن عيسى أخبرنا ابن المبارك أخبرنا حيوة بن شريح حدثني أبو صخر أنه سمع محمد بن المنكدر به .

وهو عند ابن المبارك في " الزهد " [ص ٤٤٥ ، رقم ١٢٥٩] في باب الصلاة بين المغرب والعشاء في أواخر الكتاب تقريبا قبل ثلثه .

٨٨٠٥ / ٣٤٣٨ - « مَنْ صَلَّى بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ عِشْرِينَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ » .

(ه) عن عائشة

قلت : سكت عنه الشارح وهو حديث موضوع ، فيه يعقوب بن الوليد المدني كذاب وضاع بل قال أحمد : إنه من الضاعين الكبار .

٨٨١٢ / ٣٤٣٩ - « مَنْ صَلَّى عِنْدَ قَبْرِي سَمِعْتُهُ ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ نَائِبًا أَبْلَغْتُهُ » .

(هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير : قال ابن حجر يعني الحافظ في الفتح : سنده جيد وهو غير

جيد ، فإن البيهقي رواه من حديث محمد بن مروان عن الأعمش عن أبي هريرة . . . إلخ .

قلت : ما كنت أظن أن الغفلة والجرأة تصل بالشارح إلى حد الانتقاد على شيخ الفن بالجهل والتهور ، فالحافظ أورد الحديث من عند أبي الشيخ في كتاب الصلاة على النبي ﷺ الذي قال :

حدثنا عبد الرحمن بن أحمد الأعرج ثنا الحسين بن الصباح ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به .

فهذا سند نظيف لا وجود لمحمد ابن مروان/السدّي فيه بخلاف سند البيهقي،
فإنه قال [٢/٢١٨، رقم ١٥٨٣]:

[أخبرنا] علي بن محمد بن بشران : أنبأنا أبو جعفر الرازي ثنا عيسى بن عبد الله الطيالسي ثنا العلاء بن عمرو الحنفي ثنا أبو عبد الرحمن عن الأعمش به ، ثم قال : أبو عبد الرحمن هذا محمد بن مروان السدي فيما أرى ، وفيه نظر وقد مضى ما يؤكد اهـ .

فاعجب لغباوة الشارح التي تحمله على الاعتقاد بأن الحافظ قد يغلط مثل هذه الغلطة الفاحشة ، لأن محمد بن مروان السدي مشهور يعرفه صغار طلبة الحديث فكيف يخفى أمره على شيخ شيوخ متقني الفن الحافظ!؟ .

٨٨١٥ / ٣٤٤٠ - « مَنْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ فَلْيَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » .

(طب) عن عبادة بن الصامت

قال في الكبير: رمز لحسنه وفيه سعيد بن عبد العزيز ، قال الذهبي: نكرة . قلت : لا شيء من هذا واقع ، والحديث أصله في الصحيح^(١) وهو معروف وقد ذكره الحافظ الهيثمي في الزوائد وقال : رجاله موثقون فليتنق الله الشارح وليترك هذه المغالطات .

(١) البخاري (١ / ١٩٢ ، رقم ٧٥٦) ، مسلم (١ / ٢٩٥ ، رقم ٣٩٤ / ٣٤) .

٨٨١٦/٣٤٤١ - « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِائَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ غُفِرَ لَهُ » .

(ه) عن أبي هريرة

قال في الكبير : ورواه عنه أبو الشيخ وغيره .

قلت : سكت عن الكلام على إسناده وهو حديث صحيح وأصله في صحيح مسلم من حديث عائشة (١) .

وقد أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار [٢٤٥ / ١] ، رقم ٢٧٠ ، وأبو نعيم في الحلية [٢٢٨ / ٧] ، وتاريخ أصبهان [٣٦٠ / ١] .

٨٨١٨/٣٤٤٢ - « مَنْ صَلَّى صَلَاةً فَرِيضَةً فَلَهُ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ ، وَمَنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ فَلَهُ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ » .

(طب) عن العرياض بن سارية

٢٧٩

/ قال الشارح : فيه عبد الرحمن بن سليمان ضعيف .

٦

وقال في الكبير : قال الهيثمي : فيه عبد الحميد بن سليمان وهو ضعيف .

قلت : هكذا اختلف في اسم الرجل والصواب عبد الحميد ، أما عبد الرحمن فتحريف منه على عادته ، وعبد الحميد بن سليمان هو أخو فليح بن سليمان ، تكلموا فيه ، بل وفي أخيه أيضا مع أنه من رجال الصحيحين .

٨٨٢٠ / ٣٤٤٣ - « مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ : جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ، فَقَدْ أْبْلَغَ فِي الشَّنَاءِ » .

(ت . ن . ح) عن أسامة بن زيد

قال في الكبير : رواه النسائي في اليوم واللييلة . . . إلخ .

قلت : ذكر يوم وليلة عقب رمز المصنف للنسائي غريب مضحك ، فإن المصنف يرمز للمخرجين بتقييد الكتب التي خرجوا فيها الحديث لها بإطلاق ،

(١) مسلم (٢ / ٦٥٤ ، رقم ٩٤٧ / ٥٨) .

فالتون هو رمز النسائي في السنن ، فقول الشارح : في اليوم واللييلة تناقض ومخالفة لرمز المصنف ، فإنه لو قصد اليوم واللييلة لصرح بذلك على قاعدته . ومن الغريب أيضا أن المصنف وهم في هذا الرمز لأن النسائي لم يخرج الحديث المذكور في المجتبى الذي هو أحد الكتب الستة ، وإنما خرج في الكبرى [٥٣/٦، رقم ١٠٠٠٨] ، والقاعدة أن اطلاق العزو إليه إنما ينصرف إلى المجتبى فغفل الشارح ، بل لم يدر هذا مطلقا ، وإلا فهو لا يغفل عما فيه أدنى ما يشير إلى وهم المصنف .

والحديث خرج أيضا ابن السنن في اليوم واللييلة [ص ٩١ ، رقم ٢٧٠] عن النسائي :

ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري ثنا الأحواص بن جواب ثنا سعيد بن الخمس عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد .

ورواه الطبراني في الصغير [٢/٢٩١، رقم ١١٨٣] :

ثنا يزيد بن إبراهيم الرفاعي الأصبهاني عن أحمد بن يونس الضبي ثنا أبو الجواب الأحواص بن جواب به .

ثم قال الطبراني [١/٢٩١، رقم ١١٨٤] :

ثنا أبو مسلم الكشي ثنا سعيد بن سلام العطار ثنا موسى ابن عبيدة الربذي عن محمد بن ثابت عن أبي هريرة مرفوعا : « إذا قال الرجل : / جزاك الله خيرا فقد أبلغ الثناء » .

حدثنا [١/٢٩١، رقم ١١٨٥] إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق قراءة عن الثوري عن موسى بن عبيدة به مثله .

هكذا أتى به الطبراني في غير محله شاهد للأول .

ورواه - أئنى ءءءء الباء - أبو نءءم فى ءارىء اصبهان [٣٤٢/٢] فى ءرءمة ىزىء بن ىواهم عن الطبرانى .

٣٤٤٤ / ٨٨٢٠ - « مَنْ صَنَّ صَنِيعَةً إِلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْفِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ فِي الدُّنْيَا فَعَلَى مَكَافَأَتِهِ إِذَا لَقِيَنِى » .

(ءط) عن عثمان

قال فى الكىبر : رواه (ءط) فى ءرءمة عبد الرحمن بن أبى كامل الفزارى ، وفى عبد الرحمن بن أبى الزناد ضعفه النسائى ، وأبان بن عثمان متكلم فى ... إلء .

قلت : فىه أمران ، أءءهما : أن الءطىب ءرء الءءءء [١٠٣/١٠] فى ءرءمة عبد الله بن محمد بن أبى كامل الفزارى لا عبد الرحمن بن أبى كامل ءانىهما : أن أبان بن عثمان الذى فى سنء هذا الءءء هو أبان بن عثمان بن عفان رضى الله عنه ءابى ءقة من رجال الصءىء هذا ، فإن عبد الرحمن بن أبى الزناد رواه عن أبىه عن أبان بن عثمان بن عفان عن أبىه ، وأبان بن عثمان الذى ءكلم فىه هو رجل آءر ءءآءر ىروى عن أبان بن ءلب ، قال الذهبى : ءكلم فىه ولم ىءرك بالكلية ، وأما العقىلى ءاءهمه اه .

وهذه ءضلة من الشارء ءسقط ءءره عن ءرءة الاءءبار مع إءشاره ءءاً من ءئل هنا فى الرجال ، فما أءرى الءامل له على الءءول فىما لا ىعنىه ولا ىءره .

٣٤٤٥ / ٨٨٣١ - « مَنْ ضَمَّ يَتِيماً لَهُ أَوْ لَغَيْرِهِ حَتَّى يُغْنِيَهُ اللَّهُ عَنْهُ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » .

(طس) عن عءى بن ءاءم

قال الشارء : وإسناءه ضعفاء ووهم المؤلف .

قلت : ما وهم المؤلف لأنه لا يقصد الإسناد وإنما يقصد المتن ، والتمت
حسن وفوق الحسن ، بل صحيح لوروده من طرق متعددة ، ذكر الشارح نفسه
في الكبير منها طريقين حسنها الحافظ الهيثمي .

٢٨١
٦
٨٨٣٢ / ٣٤٤٦ - / « مَنْ ضَنَّ بِالْمَالِ أَنْ يُنْفِقَهُ ، وَيَاللَّيْلَ أَنْ يَكَابِدَهُ
فَعَلَيْهِ بِسُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ » .

أبو نعيم في المعرفة عن عبد الله بن حبيب

قال في الكبير : قال الذهبي في الصحابة : مجهول عن عبيد الله بن عمير ،
وفي التقريب : عبد الله بن حبيب بن ربيعة بن عبد الرحمن السلمى الكوفى
المقرى مشهور بكنيته ولأبيه صحبة ، وفيه عبيد الله بن سعيد بن كثير ، قال
الذهبي : فيه ضعف عن أبيه سعيد ... إلخ .

قلت : فيه أمور ، الأول : قوله : صحابى مجهول عن عبيد الله بن عمير ،
كلام غير مفهوم ولا معقول أن يكون صحابى الحديث رواه عن غيره ثم
لا يذكر في الإسناد .

والواقع أن الحديث مروى من طريق صفوان بن سليم عن عبد الله بن كعب
عن عبيد الله بن عمير عن عبد الله بن حبيب ، فعبيد الله بن عمير هو الراوى
عن عبد الله بن حبيب .

الثانى : أن عبد الله بن حبيب الذى ذكره الحافظ في التقريب غير هذا ، لأن
هذا صحابى وذاك يقول عنه : لأبيه صحبة - يعنى لا له - فهو تابعى ، وهذا
مجهول لا يعرف ، وذاك له ترجمة حافلة فى التهذيب فهو معروف مشهور ،
روى عنه إبراهيم النخعى وعلقمة بن مرثد وسعد بن عبيدة وأبو إسحاق
السبيعى وسعيد بن جبير والكبار ممن يطول ذكره ، وروى هو عن عمر وعثمان
وعلى وسعد وابن مسعود وحذيفة وأبى موسى الأشعري وأبى هريرة وأبى

الدرء وغيرهم من الصحابة فهو تابعى كبير ، وروى له البخارى ومسلم
والجميع ، وأثنى عليه الناس ووثقوه ووصفوه بالعبادة والتبتل ، فكيف
يجتمع هذا مع ذلك الذى يقول عنه الذهبى : أنه مجهول ؟ !

الثالث : أنه عبد الله بن حبيب بن ربيعة بالتصغير أبو عبد الرحمن لا ابن
عبدالرحمن كما قال الشارح ، فأبو عبد الرحمن كنيته لا اسم جده .
والحديث له شواهد عن جماعة من الصحابة ، قال ابن شاهين فى
"الترغيب" [١٩١ / ١ ، رقم ١٥٧] :

٢٨٢

حدثنا عمر بن الحسن بن على بن مالك أنبأنا أحمد بن الحسين بن مدرك
القصري^(١) ثنا سليمان بن أحمد الواسطى ثنا ابن خلدة حدثنى ابن ثوبان عن
القاسم بن عبد الرحمن عن أبى أمامة قال : « قال رسول الله ﷺ : من هاله
الليل أن يكابده ، ويخل بالمال أن يتفقه ، وجبن عن العدو أن يقاتله : فليكثر
من سبحان الله ويحمده فإنهما أحب إلى الله من جبل ذهب ينفقه فى سبيل الله
عز وجل » .

ورواه الفريابى فى الذكر والطبرانى فى الكبير من هذا الوجه [٢٣٠ / ٨ ، رقم
٧٨٠٠] ، قال الحافظ المنذرى : وهو حديث غريب ولا بأس بإسناده إن شاء
الله .

وقال الحافظ نور الدين فى الزوائد : سليمان بن أحمد الواسطى وثقه عبدان
وضعه الجمهور ، والغالب على بقية رجاله التوثيق .

وقال البخارى فى الأدب المفرد [ص ١٠٤ ، رقم ٢٧٥] :

(١) فى الأصل : « البصرى » والصواب : « القصري » نسبة إلى قصر ابن هبيرة ،
وقد سمع منه جماعة منهم : الطبرانى ، وابن المنادى ، وعمر بن الحسن الشيبانى
 وغيرهم ، وكلهم سمع منه بقصر ابن هبيرة . انظر تاريخ بغداد (٩٦ / ٤) ، واللباب
(٤١ / ٣) اهـ . قاله محقق الترغيب فى هامشة .

ثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن زبيد عن مرة عن عبد الله قال : « إن الله تعالى قسم بينكم أخلاقكم كما قسم بينكم أرزاقكم ، وإن الله تعالى يعطى المال من أحب ومن لا يحب ولا يعطى الإيمان إلا من يحب ، فمن ضمن بالمال أن ينفقه وخاف العدو أن يجاهده وهاب الليل أن يكابده فليكثر من قول لا إله إلا الله وسبحان الله والحمد لله والله أكبر » .

وهذا الحديث قد روى أوله إلى قوله : « ولا يعطى الإيمان إلا من يحب » عن ابن مسعود مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، أخرجه أحمد [٣٨٧/١] والحاكم [٣٣/١] ، رقم ٩٤ [وصححه البخارى فى التاريخ [٣١٣/٤] ، وأشار إلى أن سفيان الثورى انفرد بوقفه .

وقال ابن شاهين أيضاً [١٩٠/١] ، رقم ١٥٦ :

حدثنا الحسين بن محمد بن عفير الأنصارى ثنا أحمد بن محمد بن نيزك ثنا أبو أحمد ثنا إسرائيل عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : « من هاب منكم الليل أن يكابده وخاف العدو أن يجاهده وضمن بالمال أن ينفقه فليكثر من ذكر الله » .

ومن هذا الوجه رواه أيضاً البزار والطبرانى فى الكبير [٨٤/١١] ، رقم [١١١٢١] ، وأبو يحيى المذكور فى السند / هو القنات مختلف فيه ، والباقون ثقات .
٢٨٣
٦
٨٨٣٤ / ٣٤٤٧ - « مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَانَ كَعَتَقِ رَقَبَةٍ » .

(ه) عن ابن عمر

قال فى الكبير : قال ابن الجوزى : حديث لا يصح ، ورواه عنه أيضاً الترمذى وحسنه بلفظ : « من طاف بهذا البيت أسبوعاً فأحصاه كان كعتق رقبة » .

قلت : هو حديث طويل ذكره الترمذى آخر باب الحج [٢٨٣/٣] ، رقم ٩٥٩

وذكره المصنف فى الزوائد وعزاه للترمذى والنسائى [٢٢١/٥] والحاكم
[٤٥٧/٣ ، رقم ٥٩٢٥] وأخرجه أيضا ابن شاهين فى الترغيب [٢٩٧/٢ ،
رقم ٣٣١] .

٨٨٣٥ / ٣٤٤٨ - « مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ خَمْسِينَ مَرَّةً خَرَجَ مَنِ ذُنُوبِهِ
كَيَوْمٍ وُلِدَتْهُ أُمُّهُ » .

(ت) عن ابن عباس

قال فى الكبير : قال ابن الجوزى : فيه يحيى بن يمان ، قال أحمد : ليس
حجة ، وابن المدينى : تغير حفظه ، وأبو داود : يخطئ فى الأحاديث
ويقلمها .

قلت : هو مع كونه من رجال الصحيح روى له مسلم ، فلم ينفرد بل تابعه
عبد الله بن المبارك عن شريك ، قال ابن شاهين فى الترغيب [٢٩٨/٢ ،
رقم ٣٣٣] :

حدثنا محمد بن يعقوب بن الخصيب ثنا أحمد بن محمد بن عمر اليمامى ثنا
عبد الرزاق أنبأنا ابن المبارك عن شريك عن أبى إسحاق عن عبد الله بن
سعيد عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً : « من طاف بهذا البيت خمسين أسبوعاً
غفر له » .

٨٨٣٨ / ٣٤٤٩ - « مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ تَكَفَّلَ اللَّهُ لَهُ بِرِزْقِهِ » .

(خط) عن زياد بن الحارث الصدائى

قال فى الكبير : وفيه يونس بن عطاء ذكره الذهبى فى الضعفاء ، وقال عن ابن
حبان : لا يجوز الاحتجاج به .

قلت : الحديث أخرجه أيضاً القضاعى فى مسند الشهاب [٢٤٥/١ ، رقم ٣٩١]

من طريق يونس بن عطاء المذكور عن سفيان الثورى عن أبيه عن جده عن زياد ٢٨٤

ابن الحارث به ، وقال الخطيب بعده [١٨/٣] : غريب من / حديث الثورى

عن أبيه عن جده ، لا أعلم رواه إلا يونس بن عطاء .

غير أن أحمد بن يحيى بن زكريا المصري قد حدث به عن إسحاق بن إبراهيم
ابن موسى عن أبي زفر سعيد بن يزيد قرابة حجاج الأعور عن أبي ناشزة عن
الثوري ، ولعل أبا ناشزة هو يونس بن عطاء فالله أعلم .

وكذا قال الذهبي تبعاً للخطيب وتعقبه الحافظ بأن الضمير في قوله : عن جده ،
ليونس لا لالثوري ، لأن يونس المذكور هو ابن عطاء بن عثمان بن ربيعة بن
زياد ابن الحارث الصدائي .

٨٨٣٩ / ٣٤٥٠ - « مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ » .
(حل) عن أنس

قال في الكبير : وفيه خالد بن يزيد مضعف .

قلت : خالد بن يزيد في الضعفاء نحو عشرة ، فمن منهم المراد ؟

والواقع أنه خالد بن يزيد اللؤلؤي .

والحديث خرجه الترمذي [٢٩/٥ ، رقم ٢٦٤٧] وجماعة بلفظ : « من خرج
يطلب العلم » الحديث ، وقد سبق للمصنف ، ولكن الشارح لم يعلم بذلك ،
وقد تكلمنا على الحديث في الموضوع السابق لغريبة أتى بها الشارح فيه .

٨٨٤٠ / ٣٤٥١ - « مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ
السُّفَهَاءَ أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وَجْهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ » .

(ت) عن كعب بن مالك

زاد الشارح في الكبير : عن أبيه رفعه ، رمز المصنف لحسنه وقال : غريب ،
وفيه إسحاق بن يحيى بن طلحة قال الذهبي في الكباثر : واه ، وقال غيره :
متكلم فيه من قبل حفظه ، وقال في اللسان عن العقيلي : في الباب عن جمع
من الصحب كلها لبنة الأسانيد ، قال : وقال العلائي : هذه الأحاديث بواطيل ،
وقال في المهذب عن الدارقطني : إسحاق متروك .

قلت : فيه أمور ، الأول : الخبط والتخليط .

الثاني : قوله : عن كعب بن مالك عن أبيه ، فإنه من المضحك ، والواقع أن الحديث من رواية ابن كعب بن مالك عن أبيه ، فنقل هو ذلك إلى كعب بن مالك .

الثالث : قوله : رمز المصنف لحسنه وقال : غريب ، وهذا لا يخفى ما فيه .
الرابع : ما نقله عن الحافظ في اللسان أثناء كلامه على إسحاق بن يحيى يفيد أن الحافظ ذكر ذلك في ترجمته مع أن الحافظ لم يذكر إسحاق بن يحيى في اللسان .

٨٨٤٧/٣٤٥٢ - « مَنْ عَالَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ فَأَدَبَهُنَّ وَزَوَّجَهُنَّ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ فَلَهُ الْجَنَّةُ » .

(د) عن أبي سعيد

قال الشارح : وإسناده صحيح ، واقتصار المؤلف على حسنه غير سديد .
قلت : بل سديد وفوق السديد ، فإن في سنده اضطراباً يمنع من صحته اصطلاحاً وإن كان المتن له طرق أخرى .

٨٨٤٨/٣٤٥٣ - « مَنْ عَدَّ غَدًا مِنْ أَجَلِهِ فَقَدْ أَسَاءَ صُحْبَةَ الْمَوْتِ » .

(هـ)

قال في الكبير : وكذا الخطيب عن أنس ، ثم قال : وقضية صنيع المصنف ... إلخ .

قلت : فيه أمران ، أحدهما : الغلط الفاحش في قوله : وكذا الخطيب عن أنس ، فإن الخطيب رواه من وجه آخر من حديث علي عليه السلام فقال [٣/ : [٨٩

أخبرنا محمد بن طلحة بن محمد ثنا أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي إملاء حدثني أبي حدثنا علي بن إبراهيم ثنا علي بن إبراهيم عن

أبيه عن الحسين بن يزيد النوفلي عن إسماعيل بن مسلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه مرفوعاً به مثله .

ثم قال الخطيب : من دون جعفر بن محمد كلهم مجهولون اهـ .

وهذا هو الطريق الذى أشار إليه البيهقي بقوله : وروى من وجه آخر ضعيف .

ثانيهما: أن قوله: فظاهر صنيع المصنف... إلخ ، كذب على صنيع المصنف ، فإنه رمز له بعلامة الضعيف كما رمز لاسم مؤلفه لأنه لا ينقل كلام المخرجين كما يعرف ذلك الشارح .

٢٨٦

٨٨٥١ / ٣٤٥٤ - « مَنْ عَزَى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ » .

٦

(ت . ه) عن ابن مسعود

قلت : كل ما كتبه الشارح فى الكبير على هذا الحديث أخذه من السلائي المصنوعة للمصنف ولم يعز إليه من ذلك حرفاً ، فإن المصنف أطال وأجاد فى التعقب على ابن الجوزى فى هذا الحديث ، ومن تعقبه لخص الشارح ما ذكره وسكت غمطاً لحقه ، ولو قصر المصنف لتعرض الشارح لذلك وقال تلك العبارة المقنونة وتعقبه المصنف فلم يأت بطائل على عادته .

ومما لم يذكره المصنف فى تعقبه من مخرجى الحديث وطرقه ما قال ابن السنى فى اليوم واللييلة [ص ١٨٨ ، رقم ٥٧٩] :

حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس ثنا الحسن بن على بن يزيد الصدائى ثنا حماد بن الوليد عن سفيان الثورى عن محمد بن سوية عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله بن مسعود به .

وقال أبو نعيم فى الحلية [٧ / ١٦٤] :

حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا عمر بن أيوب بن مالك ثنا محمد بن معاوية الأثماطي ثنا عبد الرحمن بن مالك بن مغول (ح)

وحدثنا محمد بن حميد ثنا عبد الله بن محمد بن ناجية ثنا الحسين بن علي الصدائقي ثنا حماد بن الوليد قالاً معاً : حدثنا سفيان الثوري به .

ثم قال : غريب عن الثوري عن محمد ، رواه شعبة ومعمر وإسرائيل وعبد الحكيم بن منصور في آخرين عن محمد بن سوقة ، وقد أطلت في طرق هذا الحديث وشواهده في مستخرجي علي مسند الشهاب بما لعله لا يوجد مجموعاً في كتاب ويستحق أن يفرد في جزء مخصوص والحمد لله .

٨٨٥٢ / ٣٤٥٥ - « مَنْ عَشِقَ فَعَفَّ ثُمَّ مَاتَ مَاتَ شَهِيدًا » .

(خط) عن عائشة

قال في الكبير : وفيه أحمد بن محمد بن مسروق ، قال الذهبي : ليسه الدارقطني ، وسويد بن سعيد فإن كان هو الدقاق فقد قال علي بن عاصم :

منكر الحديث ، وإن كان الذي خرج له مسلم فقد قال أحمد : / متروك
٢٨٧
٦
إلخ .

قلت : الذي روى هذا الحديث هو سويد بن سعيد الحدائقي الذي خرج له مسلم ، وهو مشهور بروايته المذكور في تراجمه ، والثاني لا دخل له في هذا الحديث .

ثم من عجائب حال الشارح في التحريف أن الذهبي قال في ترجمته : روى عن علي بن عاصم خبراً منكراً قاله ابن الجوزي ، فجعل الشارح شيخه علي ابن عاصم هو الذي تكلم فيه وقال : إنه منكر الحديث ، وهكذا لا يكاد ينطق بصواب سواء قائلًا أو ناقلًا .

وبعد ، فحديث الباب قد صححته وأفردت لذلك تأليفاً عجيباً سميته * درء

الضعف عن حديث من عشق فعف فعليك به فإنه مفيد للغاية .

٣٤٥٦ / ٨٨٥٤ - « مَنْ عَفَا عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْحُسْرَةِ » .

(طب) عن أبي أمامة

قال الشارح : وضعفه الهيثمي ، فتحسين المؤلف له ليس في محله .

قلت : المؤلف لم يحسن هذا الحديث بل سكت عليه فلم يرمز له بشيء .

٣٤٥٧ / ٨٨٥٥ - « مَنْ عَفَا عَنْ دَمٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ ثَوَابٌ إِلَّا الْجَنَّةُ » .

(خط) عن ابن عباس

قال في الكبير : وفيه أحمد بن إسحاق البغدادي ، قال الخطيب : روى عنه

أبو عوانة خيراً معللاً : « من عفا . . . إلخ ، فما أوهمه صنيع المؤلف أن

الخطيب خرجه وسلمه غير جيد .

قلت : فيه أمران ، أحدهما : أن الخطيب لم يقل ما نقله عنه الشارح بل قال ما

نصه [٢٩/٤] :

أحمد بن إسحاق البغدادي أخبرنا البرقاني ثنا علي بن الحسن الجويني ثنا أبو

عوانة يعقوب بن إسحاق ثنا أحمد بن إسحاق البغدادي أخبرنا أحمد بن أبي

الطيب - ثقة - ثنا أبو إسحاق الفزاري عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس

عن النبي ﷺ قال : « من عفا عن دم لم يكن له ثواب إلا الجنة » .

٢٨٨

قال أبو عوانة : هذا غريب لا / آمن أن يكون له علة اهـ .

٦

ثانيهما : الكذب على صنيع المصنف فإنه رمز له بعلامة الضعيف كما رمز

لمخرجه ، وهو لا ينقل كلام المخرجين .

٨٨٥٦/٣٤٥٨ - « مَنْ عَفَا عَنْ قَاتِلِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

ابن منده عن جابر الراسبي

قال في الكبير : وهنا أمران ، الأول : أن المصنف أطلق العزو لابن منده فافتضى أنه خرجه ساكتاً على والأمر بخلافه ، بل قال : هذا حديث غريب إن كان محفوظاً اهـ . الثاني : أنه تبعه على قول الراسبي وليس بصواب ، فقد قال أبو نعيم : الراسبي وهم ، وإنما هو الأنصاري .

قلت : وفيه أيضاً أمران ، أحدهما : أن المصنف لا ينقل كلام المخرجين وذلك شرطه في كتابه كما لا ينقله أكثر الحفاظ ، فإلزام الشارح المصنف بهذا من العجور المخترع المقصود لإظهار قصور المصنف وتقصيره بالباطل المجرد الذي لا رائحة فيه للصواب .

ثانيهما : من عرف هذا الشارح أن الحق مع أبي نعيم حتى جعل إقرار المصنف لابن منده غير صواب ؟ ولم لا يكون الحق مع ابن منده وأبو نعيم واهم في تعقبه المقصود ، لما هو معلوم مما كان بين ابن منده وأبي نعيم من العداوة والمنافسة .

٨٨٦٠/٣٤٥٩ - « مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ رَبُّهُ وَأَتَى نَبِيَّهُ مُوقِنًا مِنْ قَلْبِهِ حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » .

البنار عن عمران

قال الشارح : وضعفه الهيثمي بعمران القصير وغيره ، فرمز المؤلف لحسنه ممنوع .

وقال في الكبير : قال الهيثمي : فيه عمران القصير وهو متروك ، وعبد الله بن أبي القلوص .

قلت : عمران القصير مختلف فيه ، وقد روى له البخاري ومسلم فهو من رجال الصحيح ، وعبد الله بن أبي القلوص لم أجد له ذكراً في الضعفاء ، إلا

أن الحافظ الهيثمي لم يقل شيئاً من هذا بل قال : في إسناده عمر بن محمد بن
عمر بن صفوان^(١) وهو واهي الحديث اهـ .

٢٨٩

ومن الغريب أني لم أجد هذا الأخير أيضاً في / الضعفاء لا بهذا الاسم ولا
بالاتم الواقع في سند هذا الحديث عند أبي الشيخ في العوالي والخطيب في
التاريخ وأبي نعيم في الحلية ، فإنهم سمووا جده معدان لا صفوان كما قال
الحافظ الهيثمي فالله أعلم^(١) .

قال أبو الشيخ في العوالي :

حدثنا إبراهيم بن محمد الرازي ثنا محمد بن يوسف السكيلي ثنا أيوب بن
سليمان البصري ثنا عمر بن محمد بن عمر بن معدان عن عمران القصير عن
عبد الله بن أبي القلوص عن مطرف عن عمران به .

وقال أبو نعيم في الحلية [١٨٢/٦] :

حدثنا القاضي أبو أحمد ثنا محمد بن الحسن بن بدينا ثنا عباس بن عبد العظيم
ثنا أيوب بن سليمان بن يسار صاحب الكرا ثنا عمر بن محمد بن معدان به .

وقال الخطيب [٣٠٨/١١] :

(١) قد ذكره البخاري في التاريخ [٦/١٩٠ ، رقم ٢١٣٥] ، وقال : «عمر بن محمد بن
معدان يعد في البصريين ، سمع عمران القصير» اهـ . وذكره أيضاً ابن أبي حاتم في
الجرح والتعديل [٦/١٣٢ ، رقم ٧٢١] وقال : «عمر بن محمد بن عمر بن معدان ، يعد
في البصريين ، سمع عمران القصير» اهـ . وفي كشف الأستار [١٥/١ ، رقم ١٤] ،
ومختصر زوائد مسند البزار [١/٦٤ ، رقم ٧] ابن معدان ، وعند ذكر عمران القصير في
التهذيب [٢٢/٣٥٢ ، رقم ٤٥٠٢] ذكر المزي فيمن روى عنه عمر بن محمد بن معدان
وكذلك في المعجم الكبير للطبراني [١٨/١٢٤ ، رقم ٢٥٣] ذكره بـ : «ابن معدان» ، ولم
يذكره أحد بـ : «صفوان» إلا الهيثمي في المجمع [١/١٩] فالظاهر أنه تصحف من
«معدان» إلى «صفوان» ، وهو ما أثبتته المؤلف - رحمه الله .

أخبرنا أبو عمر الحسن بن عثمان ثنا أبي أبو عمرو عثمان بن أحمد بن الحسين
ابن الفلو ثنا الحسين بن إسماعيل المحاملي ثنا محمد بن شعبة بن جوان ثنا
أيوب بن سليمان بن سيار الشيباني ثنا عمر بن محمد بن عمر بن معدان به .

فالعالم أن الحافظ الهيثمي اشتبه عليه هذا الاسم باسم آخر ، وإلا فمن البعيد
جداً أن يكون هذا الرجل واهي الحديث كما يقول ولا يذكره الذهبي في الميزان
ولا الحافظ في اللسان ، بل الغالب أن الحافظ الهيثمي لم يكن عمدته في
الضعفاء إلا الميزان .

ولهذا فالحديث حسن كما قال المصنف ، ثم هو مع شواهد صحیح ، لأنه من
المقطوع به في الدين بالضرورة .

٨٨٦٦/٣٤٦٠ - « مَنْ عَمَّرَ جَانِبَ الْمَسْجِدِ الْأَيْسَرِ لِقَلَّةِ أَهْلِهِ فَلَهُ
أَجْرَانِ » .

(طب) عن ابن عباس

قال في الكبير : وظاهر صنيع المصنف أنه لم يخرج أحد من الستة مع أن ابن
ماجهخرجه من حديث ابن عمر باللفظ المزبور . ٢٩٠

قلت : المصنف ذكر حديث ابن عمر قبل هذا مباشرة ملاصقا له / وعزاه لابن
ماجه ، ثم بعده ذكر هذا الحديث لأنه حديث آخر اصطلاحا وفيه زيادة غير
موجودة في الأول . ٦

٨٨٦٧/٣٤٦١ - « مَنْ عَمَّرَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ سَنَةً فَقَدْ أَعَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ
فِي الْعُمْرِ » .

(ك) عن سهل بن سعد

قال فى الكبير: وقال الحاكم: على شرط البخارى ولم يخرجاه، قال الزيلعى :
ووهم إذ هو فى البخارى بلفظ : « من عمره الله ستين سنة فقد أعذر إليه فى
العمر » .

قلت : الزيلعى لم يقصد حديث سهل بن سعد فإنه لم يخرج به البخارى ، وإنما
قصد حديث أبى هريرة ومع ذلك فلم يصب أيضا من جهة اللفظ ، وذلك أن
الحاكم روى من طريق الليث عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة مرفوعاً
[٢/٢٤٧ ، رقم ٣٥٩٧] : « إذا بلغ الرجل من أمتى ستين سنة فقد أعذر
الله إليه فى العمر » ثم قال : صحيح على شرط البخارى ولم يخرجاه .

ثم رواه من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة بلفظ
[٢/٤٢٧ ، رقم ٣٥٩٨] : « أعمار أمتى ما بين الستين إلى السبعين وأقلهم من
يجاوز ذلك » ، ثم قال : على شرط مسلم ولم يخرجاه .

ثم رواه من طريق محمد بن عبد الرحمن الغفارى عن أبى هريرة بلفظ
[٢/٤٢٧ ، رقم ٣٥٩٩] : « لقد أعذر الله إلى عبد عمره ستين أو سبعين
سنة ، لقد أعذر الله فى عمره إليه » .

ثم رواه [٢/٤٢٨ ، رقم ٣٦٠٠] من طريق معمر عن شيخ من غفار عن سعيد
المقبرى عن أبى هريرة نحوه .

ثم رواه [٤/٤٢٨ ، رقم ٣٦٠١] من طريق حماد بن زيد عن أبى حازم عن
سهل بن سعد باللفظ المذكور هنا وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم
يخرجاه .

أما الزيلعى فعزا الحديث إلى البزار من رواية عبد العزيز بن أبى حازم عن أبى
عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة ، وإلى ابن مردويه فى التفسير من طريق

حماد بن زيد عن أبي حازم عن سهل بن سعد بلفظ : « العمر الذي أعذر الله فيه لابن آدم ستون سنة » .

٢٩١

/ ثم قال : وهو في البخارى بلفظ آخر ، رواه في الرقاق من حديث معن بن محمد الغفارى عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة مرفوعا : « من عمره الله ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر » ، ووهم الحاكم فرواه في المستدرک وقال : على شرط البخارى ولم يخرجاه اهـ .

٦

فأصاب في التعقب على الحاكم حيث إن البخارى خرج حديث أبى هريرة المذكور لكن لا أدري كيف وقع له فى اللفظ ؟ فإن البخارى قال [٨/ ١١١] ، رقم [٦٤١٩] :

حدثنا عبد السلام بن مطهر ثنا عمر بن علي عن معن بن محمد الغفارى عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « أعذر الله إلى امرئ آخر أجله حتى بلغه ستين سنة » .

والعجب أن الحافظ تبعه على ذلك فى اختصاره

٨٨٦٩/٣٤٦٢ - « مَنْ عَيْرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ » .

(ت) عن معاذ

قال فى الكبير : وقال الترمذى : حسن غريب وليسى إسناده بمتصل اهـ . وفيه محمد بن الحسن بن أبى يزيد ، قال أبو داود وغيره : كذاب ، ومن ثم أورده ابن الجوزى فى الموضوع ولم يتعقبه المؤلف سوى بأن له شاهدا ، وهو قول الحسن : كانوا يقولون : من رمى أخاه بذنب قد تاب منه لم يمت حتى يستليه الله به ، ومن العجب أن المؤلف لم يكتف بإيراده حتى أنه رمز لحسنه أيضا .

قلت : بل من العجب أنك تنقل بنفسك تحسين الترمذى له ثم ترك تعقبه

وتتعقب المصنف التابع له مع أنك دائماً تعيبه بعدم نقل كلام المخرجين ، في حين أنه ينقله رمزاً كما فعل هنا .

وإذا كان محمد بن الحسن كذبه أبو داود وغيره فليس تكذيبهم وحياً من السماء سلمنا فليس كل ما يرويه الكذاب كذباً لاسيما إذا دلت القرائن وشهد الواقع بصدقه كهذا الحديث الذي لا يتخلف مخبره ، فما عاب أحد أحداً وعيره إلا وقع/ في مثل ما عيره به ، هذا مع شاهده الذي ذكره المصنف في ٢٩٢
اللائي عن الحسن أنهم كانوا يقولون . . . إلخ ما حكاه عنه الشارح ، والمراد بهم الصحابة . . . وقد سبق في المتن للمصنف حديث : « الذنب شؤم على غير فاعله إن عير ابتلى به وإن اغتابه أثم وإن رضى به شاركه » .

وفي الحديث أيضاً : « البلاء موكل بالقول » ، قال ابن مسعود : والله لو عيرت رجلاً برضاع كلبه لخشيت أن أكون كلباً .

٨٨٧٢ / ٣٤٦٣ - « مَنْ غَدَا أَوْ رَاحَ وَهُوَ فِي تَعْلِيمِ دِينِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ » .

(حل) عن أبي سعيد

قال في الكبير : وقال : غريب من حديث مسعر عن عطية اهـ . وفيه الفضل ابن الحكم وفيه كلام .

قلت : أبو نعيم زاد بعد ما نقله عن الشارح وقال اهـ ما نصه [٢٥١ / ٧] :

ورواه عنه سفيان بن عيينة موقوفاً وهذا هو محل الفائدة من كلامه .

وقول الشارح : فيه الفضل بن الحكم وفيه كلام ، لا أدري هل هو كذب أم ماذا ؟ فإن الفضل بن الحكم المذكور في سند هذا الحديث لا ذكر له في كتب الرجال ولم يقل أحد فيه كلاماً ، وإنما المذكور في رجال الكتب الستة : الفضل ابن أبي الحكم وهو متقدم على هذا جدا ولا كلام فيه .

والغريب أن الحديث من رواية كذاب وضاع شهير وهو إسماعيل بن يحيى التميمي راويه عن مسعر عن عطية عن أبي سعيد ، فلو أعرض الشارح عن الدخول في هذا الميدان وأقبل على شأنه من علوم الأزهر لكان أرفق به وأبقى على الناس من الوقوع في شبكة أوهامه .

٨٨٧٧/٣٤٦٤ - « مَنْ غَسَلَ مِيْتًا فَسَتَرَهُ سَتَرَهُ اللهُ مِنَ الذُّنُوبِ ، وَمَنْ كَفَنَهُ كَسَاهُ اللهُ مِنَ السُّنْدُسِ » .

(طب) عن أبي امامة

قال في الكبير : وضعفه المنذرى ، وقال الهيثمي : فيه أبو عبد الله الشامي لم ٢٩٣
أجد من / ترجمه اهـ . وأورده ابن الجوزي في الموضوعات فلم يصب فقد
رواه الحاكم في المستدرک والسيهقي في المعرفة بزيادة ولفظه : « من غسل ميتاً
فكنتم عليه غفر له أربعون كبيرة ، ومن كفنه كساه الله من السندس
والإستبرق ، ومن حفر له قبراً فكأنما أسكنه مسكناً حتى يبعث » .

قلت : فيه أمور ، الأول : قوله : وأورده ابن الجوزي في الموضوعات يفيد أنه
أورد حديث أبي امامة المذكور ، والواقع خلافه بل أورد حديث أبي هريرة
[٨٥/٢] من عند الدارقطني ولعله في العلل ، ثم من رواية يوسف بن عطية
عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، ثم
نقل عن الدارقطني أنه قال : تفرد به يوسف وليس بشئ ، قال ابن حبان :
يقلب الأخبار ويلزق المتون الموضوعية بالأسانيد الصحيحة .

الثاني : قوله : فقد رواه الحاكم ... إلخ يفيد أيضاً أنه روى حديث أبي امامة
المذكور في المتن ، والواقع أنه رواه من حديث أبي رافع لا من حديث أبي
امامة ولا من حديث أبي هريرة فقال [١/٣٥٤ ، رقم ١٣٠٧] :

أخبرنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو ثنا عبد الصمد بن الفضل ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا سعيد بن أبي أيوب عن شرحبيل بن شريك المعافري عن علي ابن رباح اللخمي عن أبي رافع عن النبي ﷺ نحوه ، ثم قال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

وعزاه المصنف في اللالكئي إلى عباس الترقفي في جزئه ، والبيهقي في السنن من طريقه ، وغفل عن عزوه إلى الحاكم لا سيما وقد صححه وأقره الذهبي .

الثالث : قوله : والبيهقي في المعرفة ، يوهم أنه لم يخرجنه في السنن الذي جرت القاعدة بتقديم العزو إليه ، مع أنه خرجنه في السنن فقال [٣/٣٩٥] :

أخبرنا أبو محمد عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكري ببغداد أنبأنا إسماعيل ٢٩٤
ابن محمد الصفار ثنا عباس بن عبد الله الترقفي ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ
هو / عبد الله بن يزيد به .

الرابع : أنه ذكر إيراد ابن الجوزي للحديث في الموضوعات وسكت عن تعقب المصنف له ، لأنه أجاد وأتى له بطرق متعددة من حديث أبي أمامة وأبي رافع المذكورين ومن حديث علي ، وقد أتى به من سنن ابن ماجه [١/٤٧٠] ، رقم [١٤٦٢] ومن حديث عائشة من عند الطبراني في الأوسط [٢/٣٤٣] ، رقم [٤١٤] ومن حديث جابر من عنده أيضاً .

ومما لم يذكره من المخرجين ما قال ابن شاهين في الترغيب :

حدثنا أبو عبيد علي بن الحسين بن حرب القاضي ثنا أبو السكين زكريا بن يحيى ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن عباد بن كثير عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي ، بالحديث الذي خرجنه ابن ماجه .

وقال أيضا [٢/٣٤٣] ، رقم [٤١٥] :

حدثنا عمر بن الحسن بن علي بن مالك حدثني أحمد بن سيف ثنا عبد الله بن

محمد البلوى حدثني إبراهيم بن عبد الله ابن العلاء عن أبيه عن زيد بن علي
عن أبيه عن جده عن علي قال : « قال رسول الله ﷺ : أيما امرئ مسلم
غسل أخا له مسلما فلم يقدره ، ولم ينظر إلى عورته ، ولم يذكر منه سوء ،
ثم شيعه وصلى عليه ثم جلس حتى يدلى في حفرة خرج عطلا من ذنوبه » .
وقال أيضاً [٣٤٥ / ٢ ، رقم ٤١٦] :

حدثنا أحمد بن علي بن عبد الله الرازي ثنا سليمان بن المعافى ثنا أبي ثنا موسى
ابن أعين عن الخليل بن مرة عن إسماعيل بن إبراهيم عن جابر بن عبد الله
بالحديث الذي خرجه المصنف من عند الطبراني ، إلا أنه اقتصر على آخره وهو
قوله : « من كفن ميتا كساه الله ثوبا من الجنة » .

ثم قال : حدثنا أحمد بن علي بن عبد الله الرازي ثنا الحسين بن منصور ثنا
المعافى بن سليمان به ، نحو لفظ الطبراني : « من حفر قبراً بنى الله له بيتاً في
الجنة وأجر له مثل أجره إلى يوم القيامة » .

وقال أبو نعيم في الحلية [١٩٢ / ٦] :

حدثنا أبو بكر بن خلاد ثنا الحارث بن أبي أسامة ثنا عباس بن الفضل
البصري / (ح)

وحدثنا محمد بن أحمد بن علي بن مخلد ثنا محمد بن يونس الشامي ثنا يحيى
ابن حماد ثنا سلام بن أبي مطيع ثنا جابر الجعفي عن الشعبي عن يحيى بن
الجزار عن عائشة بالحديث الذي ذكره المصنف من عند الطبراني في الأوسط إلا
أن فيه زيادة ولفظه : « من غسل ميتاً فأدى فيه الأمانة خرج من الذنوب
والخطايا كيوم ولدته أمه ، وليه أقرب الناس منه ، فإن لم يكن له أحد فرجل
ذو حظ من أمانة وورع » .

ثم قال أبو نعيم : غريب من حديث سلام عن جابر ، وروى عن سلام
الكبار ، ورواه حسين بن عمران عن جابر نحوه .

قلت : وكان لفظ الحديث لغير الحارث بن أبي أسامة ، فإن الذى فى مسنده
على ما فى زوائده للحافظ نور الدين بخطه :

حدثنا العباس بن الفضل بسنده المذكور عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ :
« يغسل الميت أدنى أهله إليه إن علم ، فإن لم يعلم فأهل الأمانة والورع » .
٨٨٧٨ / ٣٤٦٥ - « مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَدَأْ بِعَصْرِهِ » .

(هق) عن ابن سيرين مرسلا

قال فى الكبير : ظاهره أن البيهقى لم يذكر له علة سوى الإرسال والأمر
بخلافه ، بل قال : مرسل وراويه ضعيف .

قلت : هذا كذب على صنيع المصنف وعلى ظاهره ، لأنه رمز له بعلامة
الضعيف زيادة على كونه لا ينقل كلام المخرجين .

٨٨٧٩ / ٦٤٦٦ - « مَنْ غَسَّ فَلَيسَ مِنَّا » .

(ت) عن أبي هريرة

قال فى الكبير : ظاهر عدوله للترمذى واقتضاره عليه أنه لم يخرج فى
الصحيحين ولا أحدهما وهو وهم ، فقد خرجه مسلم بلفظ : « من غشنا
فليس منا » ، بل عزاه المصنف نفسه إلى الشيخين معا فى الأزهار المتناثرة وذكر
أنه متواتر .

قلت : أما مسلم فخرجه بلفظين أحدهما [١/٩٩ ، رقم ١٠١/١٦٤] من
رواية سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبي هريرة : « أن النبى ﷺ قال : /
من حمل علينا السلاح فليس منا ، ومن غشنا فليس منا » .

ورواه أيضا [٩٩/١ ، رقم ١٠١/١٦٤] من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن
أبيه عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ مر على صبرة طعام ، فأدخل يده
فيها فنالت أصابعه بللا فقال : ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال : أصابته
السماء يا رسول الله ، قال : أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس ؟ من
غش فليس مني » .

فأول الحديث في الرواية الأولى : « من حمل » ، وأوله في الرواية الثانية :
« أفلا جعلته » فهذا عذر المصنف في عدم عزوه إلى مسلم .

وأما البخاري فما خرج أصله ، والمصنف وأهم في قوله في الأزهار
المتناثرة : أخرجه الشيخان عن أبي هريرة .

٨٨٨٥ / ٣٤٦٧ - « مَنْ فَدَى أَسِيرًا مِنْ أَيْدِي الْعَدُوِّ فَأَنَا ذَلِكَ الْأَسِيرُ » .

(طص) عن ابن عباس

قال الشارح : وإسناده حسن .

وقال في الكبير : قال الهيثمي : فيه أيوب بن أبي حجر ، قال أبو حاتم :
أحاديثه صحاح وضعفه الأزدي وبقية رجاله ثقات .

قلت : الحديث ضعيف كما رمز له المصنف ، والحافظ الهيثمي تبع فيما قال
الذهبي في الميزان ، والذهبي وأهم في نقله عن أبي حاتم كما بينه الحافظ ،
قال الذهبي : أيوب بن أبي حجر الشامي منكر الحديث قاله الأزدي ، وهو
ابن سليمان بن أبي حجر روى عن بكر بن صدقة ، وأما أبو حاتم فقال :
أحاديثه صحاح ، قال الحافظ في اللسان : والذي في كتاب ابن أبي حاتم
سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا : لا نعرفه اهـ .

فبقي قول الأزدي : أنه منكر الحديث ، وإذا كان كذلك وقد انفرد بالحديث
كما قال الطبراني فهو حديث منكر وأه قريب من الموضوع ، بل لا يبعد القول

بوضعه ، وهو الذى يسبق إلى القلب .

٢٩٧
٦

٨٨٨٩/٣٤٦٨ - « مَنْ فَطَرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ / مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْءٌ » .

(حم . ت . ه . ح) عن زيد بن خالد

قال فى الكبير : قال فى اللسان عن العقيلي : ليس يروى هذا من وجه

يثبت .

قلت : مقتضى هذا أن أحد رجال هذا الحديث ضعيف ، ذُكِرَ فى الميزان
ولسانه [٢٠٦/٢] وفى ترجمته قال العقيلي ذلك ، مع أن الحافظ لا يذكر فى
اللسان راوياً خرج له أحد من الستة اكتفاء بما ذكره فى التهذيب ، ثم إن
العقيلي أيضاً لم يقل شيئاً من هذا ، وإنما تكلم على حديث ابن عباس
[٢٢٥/١] ، وتعرض لهذا الحديث وصححه ، وذلك فى ترجمة الحسين بن
رشيد ، فإنه روى من طريقه عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رفعه :
« من فطر صائماً فله مثل أجره » ، قال : ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن
صالح مولى التوأمة عن أبى هريرة .

قال : ولم يبين فيه ابن جريج السماع ، قال : وأظن حجاج بن محمد رواه
عن ابن جريج ، فأدخل بينه وبين صالح إبراهيم بن أبى يحيى .
قال : ورواه عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء عن زيد بن خالد ، وهذا
أولى ^(١) اهـ . ما نقله الحافظ فى اللسان عن العقيلي .

(١) انظر اللسان (٢٠٦/٢) .

٣٤٦٩ / ٨٨٩٠ - « مَنْ فَطَّرَ صَائِمًا أَوْ جَهَّزَ غَارِيًّا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ » .

(هق) عنه ، أى عن زيد بن خالد

قال فى الكبير : وقضىته أنه لم يخرج فى أحد الستة والأمر بخلافه ، فقد رواه النسائى فى الصوم بجملته ، والترمذى وابن ماجه مقطعا فى الصوم والجهاد .

قلت : أما النسائى فلم يخرججه أصلاً فى السنن الصغرى - الذى هو أحد الكتب الستة - لا مجموعاً ولا مقطعاً ، وإنما روى الشرط الثانى وحده فى كتاب الجهاد [٤٦/٦] ، وذلك الشرط رواه أيضاً البخارى [٣٢/٤] ، رقم ٢٨٤٣ [١٥٠٦/٣] ومسلم [١٥٠٦/٣] ، رقم ١٣٥/١٨٩٥ وأبو داود [١١/٣] ، رقم ٢٥٠٩ والباقون (١) ، فكان حقه أن يسخف بذكرهما .

وأما الترمذى وابن ماجه فقد [عزاه] لهما المصنف قبل هذا مباشرة .

٢٩٨
٦
٣٤٧٠ / ٨٨٩٣ - « مَنْ قَادَ أَعْمَى أَرْبَعِينَ خُطْوَةً وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » .

(ع . طب . عد . حل . هب) عن ابن عمر

(غد) عن ابن عباس وعن جابر (هب) عن أنس

قلت : ذكر الشارح فى الكبير أسانيد هؤلاء أو أكثرهم ، نقلها من اللالكى المصنوعة للمصنف ، ثم قال : ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات وتعقبه المصنف فلم يأت بطائل ، مع أن كل ما نقله إنما أتى به من عنده ، وقد أفردت للكلام على طرق هذا الحديث جزءاً مفرداً سميته " نيل الخطوة بقيادة الأعمى أربعين خطوة " ، فأغنى ذلك عن الإطالة هنا .

(١) انظر جامع الترمذى (٤/١٦٩ ، رقم ١٦٢٩) وسنن ابن ماجه (١/٥٥٥ ، رقم

٨٨٩٤ / ٣٤٧١ - « مَنْ قَادَ أَعْمَى أَرْبَعِينَ خُطْوَةً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
ذَنْبِهِ » .

(خط) عن ابن عمر

قال فى الكبير فى ترجمة البخترى عن ابن عمر قال: وفيه عبد الباقي بن قانع ،
قال الدارقطنى : يخطئ كثيراً ، والمعلى بن مهدى قال أبو حاتم : يأتى أحياناً
بالمناكير .

قلت : من عجيب أحوال هذا الرجل أنه يريد أن يستقل بالتصرف فى الحديث
والكلام على إسناده مع عدم معرفته فيأتى بالطامات ، لاسيما مع وقوفه
على كلام الحفاظ فى الحديث ، فهذه الطريق قد ذكرها ابن الجوزى فى
الموضوعات [١٧٤ / ٢] من طريق الخطيب ثم من طريق عبد الباقي بن قانع :

ثنا خلف بن عمرو العكبرى ثنا المعلى بن مهدى ثنا سنان بن البخترى - شيخ
من أهل المدينة - عن عبيد الله بن أبى حميد عن نافع عن ابن عمر به .

ثم قال ابن الجوزى : قوله : عبيد الله بن أبى حميد تدليس ، وإنما هو محمد
ابن أبى حميد وهو منكر الحديث ليس بثقه اهـ .

فترك الشارح هذا وذهب يعلل الحديث بعبد الباقي بن قانع الحافظ صاحب
المعجم وغيره ، مع أنه لم ينفرد به بل تابعه غيره عن شيخه خلف كما نص
عليه الخطيب عقب الحديث ، / ثم بالمعلى بن مهدى الذى قال فيه الذهبى :
هو من العباد الخيرة صدوق فى نفسه ، وذكره ابن حبان فى الثقات .

ثم إن قوله فى ترجمة البخترى من الكلام الغث الذى لا فائدة فيه سوى تسويد
الورق وانشغال الأفكار والإحالة على ما يتعب ، فإن فى تاريخ الخطيب نحو
تسعة آلاف ترجمة بتقديم التاء ، فأى ترجمة وصف صاحبها بالبخترى من هذا
العدد الهائل حتى يمكن الرجوع إليها لمن أراد ذلك ؟

مع أن الواقع أنه خرج في ترجمة سنان بن البختری المديني في نصف المجلد التاسع ، فلو فرضنا أن أحدا أراد الكشف عنه لراجع المجلدات الثمانية كلها ونصف التاسع حتى يعثر على هذا الاسم ، وهذا نهاية ما يمكن من التهور وسوء التصرف فالواجب عليه أن يكتب الاسم الكامل أو يترك التعرض له بالكلية .

٨٨٩٥ / ٣٤٧٢ - « مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ ، يُصِيبُهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ » .

البزار (هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير : ورواه عنه أيضاً الطبراني في معاجيمه باللفظ المزبور ولكنه قال بدل : « يصيبه » إلخ « بعدما يصيبه العذاب » ، قال الطبراني : لم يروه عن موسى الصغير إلا حفص ، تفرد به الحسين بن علي .

قلت : لفظ الحديث عند الطبراني [١/٢٤١ ، رقم ٣٩٣] :

حدثنا الحسين بن محمد بن حاتم العجلي ثنا الحسين بن علي بن يزيد الصدائني ثنا أبي ثنا حفص الغاضري عن موسى الصغير عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ ، وَلَوْ بَعْدَ مَا يُصِيبُهُ الْعَذَابُ » .

ثم قال : لم يروه عن موسى الصغير إلا حفص الغاضري ، تفرد به الحسين ابن علي الصدائني عن أبيه اهـ . وبهذا يعرف ما في نقل الشارح / من الخلل .

والحديث له طريقان آخران عن أبي هريرة ، الأول : قال أبو الحسن أحمد بن عبد العزيز بن ترسال في جزئه :

ثنا أبو القاسم عمر بن محمد بن أحمد بن هارون العسكري الرقا ثنا محمد بن عبد الرحمن بن يونس السراج ثنا عمرو بن خالد ثنا عيسى بن يونس عن سفيان

عن منصور عن هلال بن يساف عن الأغر عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ : من قال لا إله إلا الله أنجته يوماً من دهره ، أصابه قبلها ما أصابه » .

ورواه أبو نعيم في الحلية عن أحمد بن القاسم بن الريان [٤٦/٥] : ثنا أبو الزيناع روح بن الفرج ثنا عمرو بن خالد الحراني به .

ثم قال : غريب من حديث الثوري ومنصور ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه .

الثاني : قال الثقفى في التاسع من فوائده :

حدثنا أبو الفرج عثمان بن أحمد بن إسحاق البرخى ، ثنا محمد بن عمر بن حفص ثنا إسحاق بن إبراهيم شاذان ثنا سعد بن الصلت ثنا أبو طيبة عن هلال بن يساف عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ : قولوا لا إله إلا الله فإنها ترفع صاحبها يوماً من الدهر وإن أصابه قبل ذلك ما أصابه » .

والحديث صحيح خلافاً لقول الشارح أنه حسن ، ولو من الطريق الذى ذكره المصنف وحده فإنه على شرط الصحيح .

٨٨٩٦/٣٤٧٣ - « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

البيزار عن أبي سعيد

قال في الكبير : قال الهيثمى : رجاله ثقات ، لكن من روى عنه البيزار لم أقف له على ترجمة .

قلت : عبارة الهيثمى : رجاله ثقات إلا أن من روى عنهما البيزار لم أقف لهما على ترجمة هكذا بالثنوية ، وهو الواقع فإن البيزار قال :

حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة وعلى بن شعيب قالا : أنا الوليد بن /
٣٠١
٦
القاسم ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عطية عن أبي سعيد به .

ثم قال : لا نعلم رواه عن إسماعيل إلا الوليد (١) .

وقد تعقب الحافظ الهيثمي بأن محمد بن إسماعيل بن سمرة روى له الترمذى والنسائى وابن ماجه ، ووثقه أبو حاتم والنسائى وغيرهما ، وأن على بن شعيب روى عنه النسائى ووثقه ، وأن الحديث معلول بعطية لأنه ضعيف .

قلت : لكن للحديث طريق آخر ، قال البخارى فى التاريخ [٦٥ / ٨] :

ثنا أبو العباس ثنا محمد بن يحيى ثنا أبو عاصم عن يونس بن الحارث ثنا مشرس عن أبيه قال : سمعت أبا شيبة الخدرى يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من قال لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه دخل الجنة » .

وقال الدولابى فى الكنى : ثنا إبراهيم بن يعقوب ثنا أبو عاصم به مثله ، وقال : إن أبا شيبة الخدرى هو أخو أبى سعيد الخدرى .

وعزاه الحافظ فى الإصابة إلى ابن السكن والطبرانى والبخارى وابن منده من هذا الوجه أيضاً ، لكنه قال : حدثنى شرس ، وضبطه فقال : بمعجمة ثم مهملة بينهما راء ساكنة ، ثم نقل عن أبى حاتم أنه قال : شرس وأبوه مجهولان ، كذا ضبطه الحافظ ولم يقف على أن البخارى ذكره فى التاريخ فى باب الميم وسماه مشرساً كما قدمناه .

وكذلك وقع عند الدولابى فى الكنى [٣٨ / ١] ولم يذكره الحافظ فى اللسان لا فى حرف الشين ولا فى حرف الميم مع نقله عن أبى حاتم أنه مجهول .

ورواه الطبرانى فى الأوسط والكبير [١٩٧ / ٥] ، رقم [٥٠٧٤] من حديث زيد ابن أرقم مرفوعاً : « من قال لا إله إلا الله مخلصاً دخل الجنة ، قيل وما

(١) انظر كشف الأستار (١١ / ١ ، ١٢ ، رقم ٧) ، ومختصر روثد البزار (١ / ٦٣ ،

رقم ٥) .

إخلاصها ؟ قال : أن تحجزه عن محارم الله ، وهو من رواية محمد بن غزوان وهو كذاب وضاع .

لكنه ورد من وجه آخر ، قال الترمذى الحكيم فى النوادر :

ثنا عمر بن أبى عمر ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا الهيثم بن جمار عن أبى داود / الدارمى عن زيد بن أرقم ، والهيثم بن جمار متروك .

٣٠٢

٦ « مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

(ت) عن ابن عباس

قال فى الكبير : ورواه عنه أيضا أبو داود فى العلم والنسائى فى الفضائل خلافا لما أوهمه صنيع المصنف من تفرد الترمذى به عن الستة .

قلت : أما النسائى الذى هو من الكتب الستة فلم يخرججه ولا فيه كتاب الفضائل ، وإنما ذلك فى السنن الكبير [٣١/٥ ، رقم ٨٠٨٤] وليس هو من الستة ، وأما أبو داود فتختلف سنته مع بعضها ، يوجد هذا الحديث من روايته عن مسدد عن أبى عوانة عن عبد الأعلى بن عامر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وبعضها لا يوجد هذا الحديث فيه .

٨٩٠٦/٥٤٧٥ - « مَنْ قَبَّلَ بَيْنَ عَيْنَيْ أُمَّه كَانَ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ » .

(عد . هب) عن ابن عباس

قال فى الكبير بعد أن ذكر سنده : قضية صنيع المصنف أن مخرجه سكتا عليه وليس كذلك ، بل تعقبه ابن عدى بقوله : منكر إسناداً وممتناً ، وأبو مقاتل لا يعتمد على روايته ، وقال البيهقى : إسناده غير قوى ، ثم قال : ومن ثم حكم ابن الجوزى بوضعه ، وتعقبه المؤلف فلم يصنع شيئا .

قلت : فيه أمور ، الاول : أن ما نقله من سند الحديث وكلام المخرجين هو من عند المصنف فى اللآلى .

الثانى : أن مصنف ابن عدى هو فى الرجال الضعفاء ، والحديث إنما يخرج به على ضعف الراوى فهو لا يخرج إلا الضعيف ، إلا أحاديث يذكرها عند اختلاف الأسانيد أو اختلاف فى روايتها وهى أندر من النادر ، ولذلك ذكر المصنف فى مقدمة الجامع الكبير أن ما كان فى كامل ابن عدى ونحوه من كتب الضعفاء لا يحتاج إلى بيان فكله ضعيف ، فأى معنى لقول الشارح أنه سلمه أو لم يسلمه إلا المشاغبة .

الثالث : أن المصنف لا ينقل كلام المخرجين ولا يذكر أسماءهم كاملة ، بل بالرموز كل ذلك اختصاراً وتجريداً للكتاب للحديث المرفوع خاصة .

الرابع : ومع ذلك فالشارح كاذب على صنيعه ، فإنه رمز له بعلامة الضعيف الدال على تلك السخافة التى يسخف بها من أن المخرج لم يسلم الحديث .

الخامس : قوله : وتعقبه المؤلف فلم يصنع شيئاً ، فالمؤلف لم يتعقب ابن الجوزى فى الحقيقة ، وإنما لما ذكر من عند ابن عدى الحديث ونقل كلامه عليه ، قال المؤلف : قلت : أخرجه البيهقى من هذا الطريق ، وقال : إسناده غير قوى اهـ .

يشير بذلك إلى اختلاف رأى الحافظين فى الحديث ، فابن الجوزى يرى أنه موضوع والبيهقى يرى أنه ضعيف ، والواقع أنه موضوع كما قال ابن الجوزى ، ولم يصب المصنف فى إيراد هذا والله أعلم .

« مَنْ قَتَلَ حَيَّةً أَوْ عَقْرَبًا فَكَأَنَّمَا قَتَلَ كَافِرًا » .

(خط) عن ابن مسعود

قال فى الكبير : وأخرجه عنه الديلمى لكن بدون العقرب .

قلت : بل نفس الخطيب رواه بدونها أيضا ، فلا أدري كيف جرى في ذكر العقرب ؟ هل هو سبق قلم من المصنف أو كانت نسخ الخطيب تختلف في ذلك ، أو نقله المصنف بالواسطة الذي وقع له ذلك سبق قلم ؟

فالخطيب رواه [٢/٢٣٤] من طريق محمد بن محمد بن سليمان الباغندي : حدثني أبو جعفر محمد بن الحسين بن حفص أنبأنا فضالة بن الفضل التميمي أنبأنا أبو داود الحفري عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله مرفوعا : « من قتل حية فكأنما قتل كافرا »

ثم أعاده [٢/٢٣٤] من رواية ابن المظفر عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن حفص به بلفظ : « من قتل حية قتل كافرا » ، ثم قال : هكذا روى فضالة ابن الفضل عن أبي داود مرفوعا .

٣٠٤
٦

ورواه سلم / بن جنادة عن أبي داود موقوفا لم يذكر فيه النبي ﷺ .

قلت : وقد ورد عن ابن مسعود أيضا مرفوعا من وجه آخر يذكر العقرب كما ذكره المصنف ، قال أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن مردك في فوائده تخريج الدارقطني :

حدثنا حمزة بن القاسم بن عبد العزيز الهاشمي ثنا محمد بن الخليل المخرمي ثنا عبيد الله بن موسى أنسا إسرائيل عن منصور عن حبيب بن أبي ثابت عن عبدة بن أبي لبابة عن زر بن حبيش عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل حية أو عقربا قتل كافرا » ثم قال : تفرد به إسرائيل وعنه عبيد الله .
٨٩١٣/٣٤٧٧ - « مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا فِي غَيْرِ كُنْهٍ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ » .

(حم . د . ن . ك) عن أبي بكر

قال في الكبير : قال في المهذب : هذا إسناد صالح ، ورواه عنه أيضا باللفظ المزبور الحاكم ، وقال : صحيح وأقره .

قلت : الحاكم قد عزاه له المصنف كما ترى فلا وجه لاستدراكه إلا الغفلة ،
وحيث إنه نقل كلام الذهبى فى المهذب وهو اختصار سنن البيهقى ، فكأنه أراد
أن يستدرك البيهقى فوهم ، وأكد وهمه بالنقل عن الذهبى فى تلخيص
المستدرك .

والحديث خرجه الحاكم فى كتاب الإيمان من المستدرك [١ / ٤٤] ، رقم
١٣٣ / ١٣٣ ، وخرجه أيضا البخارى فى التاريخ الكبير [١ / ٤٢٨] فى ترجمة
أشعث بن ثمرمة ، والدولابى فى الكنى [٢ / ١٢٦] فىمن كنيته أبو المغيرة
وأبو المغلس .

٨٩١٥ / ٣٤٧٨ - « مَنْ قَتَلَ وَزَعًا كَفَرَ اللَّهُ عَنْهُ سَبْعَ خَطِيئَاتٍ » .

(طس) عن عائشة

قال فى الكبير : رمز لحسنه ، قال الهيثمى : فيه عبد الكريم بن
أبى المخارق وهو ضعيف ، ثم إن ظاهر صنيع المصنف أن هذا مما لم يتعرض
أحد الستة لتخريجه وهو ذهول بالغ ، فقد خرجه مسلم فى الصحيح
عن أبى هريرة بلفظ : « من قتل وزعا مح الله عنه سبع خطيئات » .

٣٠٥
٦
قلت : عبد الكريم المذكور حسن الحديث ، وقد أخرج له أصحاب
الصحيح ، أما مسلم فلم يخرج الحديث باللفظ [الذى] ذكر الشارح بل قال
[٤ / ١٧٥٨ ، رقم ٢٢٤ / ١٤٦] :

حدثنا يحيى بن يحيى أنا خالد بن عبد الله عن سهيل عن أبيه عن أبى هريرة
قال : « قال رسول الله ﷺ : من قتل وزعة فى أول ضربة فه كذا وكذا
حسنة ، ومن قتلها فى الضربة الثانية فه كذا وكذا حسنة لدون الأولى ، ومن
قتلها فى الضربة الثالثة فه كذا وكذا حسنة لدون الثانية » .

حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا أبو عوانة (ح) .

وثنى زهير بن حرب ثنا جرير (ح) .

وثنا محمد بن الصباح ثنا إسماعيل - يعني ابن زكريا - (ح) .

وحدثنا أبو كريب ثنا وكيع عن سفيان كلهم عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمعنى حديث خالد عن سهيل إلا جريراً وحده ، فإن في حديثه : « من قتل وزعماً في أول ضربة كتبت له مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك » .

وحدثنا محمد بن الصباح ثنا إسماعيل - يعني ابن زكريا - عن سهيل حدثني أختي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال [١٧٥٩ / ٤ ، رقم ١٤٧ / ٢٢٤٠] : « في أول ضربة سبعين حسنة » .

هذا كل ما رواه مسلم لأبي هريرة في الوزغ ، فاحكم بعد هذا على الشارح بما شئت فيما عزاه إلى مسلم .

٨٩١٧ / ٣٤٧٩ - « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » .

(حم . ٣ . حب) عن سعيد بن زيد

قلت : يأتي الكلام عليه في الذي بعده .

٧٩١٨ / ٣٤٨٠ - « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » .

(ن) والضياء عن سويد بن مقرن

قال في الكبير : وكذلك رواه أحمد والقضاعي ، ثم قال : وظاهر صنيع المصنف أن ذا الحديث وما قبله لا ذكر له في أحد الصحيحين والأمر بخلافه ، فهذا خرجه البخاري في المظالم / بلفظ : « من قتل دون ماله فهو شهيد » وكذا رواه مسلم في الإيمان .

قلت : فيه أمور ، الأول : أن البخارى لم يخرج لسويد بن مقرن فى صحيحه مطلقا ، ومسلم لم يخرج له إلا حديث لطم الخادم .

الثانى : أن أحمد لم يخرج هذا الحديث لسويد بن مقرن أيضا ، ولاخرجه كذلك القضاعى إنما أخرج [٢٢٣/١ ، رقم ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣] (١) حديث سعيد بن زيد (٢) .

الثالث : أن حديث سعيد بن زيد لم يخرج له البخارى ولا مسلم أيضا ، وإنما أخرجها معا حديث عبد الله بن عمرو بن العاص (٣) مختصرا بدون ذكر المظلمة ، وبدون ذكر الزيادات الكثيرة التى فى حديث سعيد بن زيد ، والشارح لا يخلو أن يكون متكلمًا بلسان أهل الحديث وعلى قواعدهم أو بلسان غيرهم من الفقهاء ومن لا خبرة له بقواعد أهل الحديث ، فإن كان الأول فهو واهم أو كاذب ، وإن كان الثانى فكان حقه أن يسكت ولا يتعرض لما ليس هو من شأنه .

٨٩٢٠ / ٣٤٨١ - « مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيٌّ * نَمَّا قَالَ جُلِدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِدَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ » .

(حم . ق . د . ت) عن أبى هريرة

قلت : كتب الشارح فى الكبير عقب رمز الشيخين : فى اللباس والنذر ، يعنى أن البخارى خرجه فى كتاب اللباس ومسلم فى كتاب النذر وليس كما قال ، بل البخارى خرجه فى كتاب المحاريب [٢١٨/٨ ، رقم ٦٨٥٨] بعد كتاب اللباس

(١) وكذلك خرجه (٢٢٢/١ ، رقم ٣٤٠) من حديث أبى هريرة .

(٢) وقد أخرج أحمد حديث سعيد بن زيد فى مسنده (١٦٥٢ ، ١٦٥٣) ، وكذلك حديث أبى هريرة (١٦٢٨ ، ١٦٤٢ ، ١٦٥٢ ، ١٦٥٠) .

(٣) البخارى : (١٧٩/٣ ، رقم ٢٤٨٠) ، مسلم : (١٢٤/١ ، رقم ٢٢٦/١٤١) .

بنحو عشر كتب ، وسلم خرجه في كتاب الأيمان [٣/ ١٢٨٢ ، رقم ١٦٦٠ /
٣٧] بفتح الهمزة بعد كتاب النذر .

٨٩٢١/٣٤٨٢ - «مَنْ قَذَفَ ذَمِيًّا حُدَّ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِسِيَّاطٍ مِنْ نَارٍ» .

(طب) عن وائلة

قال في الكبير : رمز المصنف لحسنه ، قال الهيثمي : فيه محمد بن محصن
العكاشي وهو متروك اهـ . وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ، وتعقبه
المؤلف في مختصر الموضوعات ساكتا عليه .

قلت : هذا من العجائب والغرائب التي خص / بها الشارح فأصبح مستحقا ^{٣٠٧}
لذكر نواتجه في أخبار المغفلين ، إذ كيف يجمع بين التعقب والسكوت
فالمسألة ثنائية ، إما أن يتعقبه المؤلف فيرد كلامه ويذكر موجب ذلك الرد من
توثيق الراوي أو وجود متابعيه وشواهد حديثه أو يقره فيسكت عليه ، أما
تعقب وسكوت فمحال .

ثم إنه أتى بعجيبه أخرى في شرحه الصغير ، فعزا هذا الحديث بخطه لأحمد
والبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي من حديث أبي هريرة ، ثم ما حكاه عن
المصنف من كونه رمز للحديث بعلامة الحسن ، فهو إما تحريف من النسخ
كما يقع في أكثر رموز التصحيح والتحسين في هذا الكتاب مما لعله أكثر من
النصف ، فإن كان وقف على ذلك بخطه فهو سبق قلم منه ولا بد ، إذ يبعد أن
يحكم المصنف بحسنه وفيه راو وضاع ، اللهم إلا إذا اشتبه عليه فيه الحال
وظنه رجلا آخر .

٨٩٢٤/٣٤٨٣ - «مَنْ قَرَأَ فِي لَيْلَةٍ مِائَةَ آيَةٍ لَمْ يَكُتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ» .

(ك) عن أبي هريرة

قال الشارح : بإسناد ضعيف .

وقال في الكبير : الذي وقفت عليه في مستدرك الحاكم عن أبي هريرة : « من
قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين » ، ولم أر هذا اللفظ فيه فليحور .
قلت : قال الحاكم في الصلاة من المستدرك [٣٠٨ / ١] ، رقم [١١٦٠] :

أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبد الله السنّي بمروثنا أبو الموجه أنبأنا عبدان
أنبأنا أبو حمزة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول
الله ﷺ : « من حافظ على هؤلاء الصلوات المكتوبات لم يكتب من الغافلين ،
ومن قرأ في ليلة مائة آية كتب من القانتين » ، ثم قال : صحيح على شرط
الشيخين ولم يخرجاه .

أخبرنا جعفر بن محمد بن شاکر ثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر ثنا عبد
الرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن عبيد / بن سلمان عن أبيه أبي
عبد الله سلمان الأغر عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ : من صلى
في ليلة بمائة آية لم يكتب من الغافلين ، ومن صلى في ليلة بمائتي آية فإنه
يكتب من القانتين المخلصين » ، ثم قال : صحيح على شرط مسلم ولم
يخرجاه ، وأقره الذهبي على كلا الحديثين (١) .

وأما الذي ذكره الشارح فخرجه الحاكم في كتاب فضائل القرآن [٥٥٥ / ١] ،
رقم [٢٢ / ٢٠٤١] من طريق حماد بن سلمة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة به ، ثم قال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وأقره
الذهبي .

وبهذا اللفظ أيضا رواه ابن السنّي في اليوم والليلة [ص ٦٤٢ ، رقم ٧٠٢] من
طريق مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن سلمة به .

(١) المستدرك [٣٠٩ / ١] ، رقم [١١٦١] .

واللفظ الأول الذى رواه الحاكم من طريق أبى حمزة السكرى عن الأعمش
أخرجه محمد بن نصر فى قيام الليل عن أحمد بن سعيد الدارمى :
ثنا على بن الحسن ثنا أبو حمزة السكرى به ، ولفظه : « من قرأ فى ليلة مائة
آية لم يكتب من الغافلين وكتب من القانتين » .
وهذا كله تصرف من الرواة يوجب النسيان وعدم كتابة الحديث .

طريقة

قد علمت أن الحديث صحيح من جميع طرقه وأنه لم يضعفه لا الحاكم
ولا الذهبى ، ولكن الشارح لما رأى المصنف ذكره بهذا اللفظ ويحث
عنه هو فلم يجد [فى] المستدرك إلا اللفظ الذى نقله هو ، جعل
ذلك دليلاً على ضعف الحديث ، فكتب عليه فى الشرح الصغير :
بإسناد ضعيف ، وهذا أقوى ما يكون من الغفلة ، فالحديث إما أن
يكون الحاكم أخرجه باللفظ الذى أتى به المصنف أولاً ، فإن كان الأول
فهو صحيح كما قال الحفاظ ومنهم المصنف الذى رمز لصحته ،
وأنت واهم فى كونك لم تره فى المستدرك كما هو الواقع ، وإن كان
الثانى فالمصنف حيثئذ واهم على الحاكم ، والحديث لا وجود له لا بسند
ضعيف / ولا صحيح .

٣٠٩

٦ ٨٩٢٦/٣٤٨٤ - « مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبِّرَ كُلَّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ
يَمْنَعُهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ » .

(ن . ح) عن أبى أمامة

قال فى الكبير : أورده ابن الجوزى فى الموضوعات لتفرد محمد بن حمير به ،
وردوه بأنه احتج به أجل من صنف فى الصحيح وهو البخارى ، ووثقه أشد

الناس مخافة في الرجال وهو ابن معين . . . إلخ ما أطلال به .

قلت : [الشارح] إذا رأى المصنف قصر في التعقب على ابن الجوزي لكونه لا يوجد في الباب غير ما أتى به تعرض لتعقبه ، وقال : تعقبه المصنف فلم يأت بطائل على عادته ، وإذا أبدا وأعاد وأفاد فأجاد سكت عن تعقبه ونقله سارقا له بدون أن ينسبه إليه كما فعل هنا أيضا ، فبدلا من أن يقول : ورده المؤلف ، قال : وردوه وما هو إلا رد المؤلف .

ويعد فكل ما أتى به الشارح هنا هو بعض ما ذكره المصنف في التعقب على ابن الجوزي ، وأنا أذكره حرفيا على طوله ، قال رحمه الله تعالى ورضى عنه عقب إيراد ابن الجوزي للحديث من عند الدارقطني ، وقوله : تفرد به محمد ابن حمير وليس بالقوى ، ما نصه :

قلت : كلا بل قوى ثقة من رجال البخاري ، والحديث صحيح على شرطه ،
٣١٠
وقد أخرجه / النسائي وابن حبان في صحيحه ، وابن السني في عمل اليوم
٦
والليلة ، وضححه أيضا الضياء المقدسي في المختارة ، وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث المشكاة : غفل ابن الجوزي فأورد هذا الحديث في الموضوعات وهو من أسمح ما وقع له ، وقال الحافظ شرف الدين الدمياطي في جزء جمعه في تقوية هذا الحديث : محمد بن حمير القضاعي السليمي الحمصي ، كنيته أبو عبد الحم احتج به البخاري في صحيحه ، وكذلك محمد بن زياد الألهاني أبو سفيان الحمصي احتج به البخاري أيضا ، وقد تابع أبا أمامة على بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وجابر وأنس فرووه عن النبي ﷺ .

وأورد حديث على من الطريقين السابقين وحديث ابن عمرو والمغيرة وجابر وأنس من الطرق التي سأوردها . ثم قال : وإذا انضمت هذه الأحاديث بعضها

إلى بعض أخذت قوة ، وقال الذهبي في تاريخه : نقلت من خط السيف أحمد بن أبي المجد الحافظ قال : صنف ابن الجوزي كتاب الموضوعات ، فأصاب في ذكر أحاديث مخالفة للنقل والعقل ، ومما لم يصب فيه إطلاقه الوضع على أحاديث بكلام بعض الناس في أحد رواياتها ، كقوله : فلان ضعيف أو ليس بالقوى أو لين ، وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه ، ولا فيه مخالفة ولا معارضة لكتاب ولا سنة ولا إجماع ، ولا حجة بأنه موضوع سوى كلام ذلك الرجل في روايه وهذا عدوان ومجازفة ، قال : ومن ذلك أنه أورد حديث أبي أمامة في قراءة آية الكرسي بعد الصلاة لقول يعقوب بن سفيان في روايه محمد بن حمير : ليس بالقوى ، ومحمد هذا روى له البخارى في صحيحه ووثقه أحمد وابن معين اهـ .

وورد من حديث المغيرة بن شعبة قال أبو نعيم في الحلية [٣/ ٢٢١] :

٣١١

ثنا القاضى أبو أحمد ثنا إبراهيم بن زهير ثنا مكى بن إبراهيم / ثنا هاشم بن هاشم عن عمر بن إبراهيم عن محمد عن المغيرة بن شعبة قال : « قال رسول الله ﷺ : من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة ، ما بينه وبين أن يدخل الجنة إلا أن يموت ، فإذا مات دخل الجنة » .

قال الحافظ شرف الدين الدمياطى : مكى وهاشم ومحمد بن كعب ، اتفقا على الاحتجاج بهم ، وعمر بن إبراهيم أبو حفص العبدى النضرى احتج به الترمذى والنسائى وابن ماجه ، قال فيه يحيى بن معين : ثقة ، وقال عبد الصمد بن عبد الوارث : ثقة وفوق الثقة ، ثم ذكر له طرقا أخرى (١) .

(١) انظر اللآلئ المصنوعة (١/ ٢٣٠ : ٢٣٢) .

٣٤٨٥/٨٩٢٧- «مَنْ قَرَأَ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةِ كَفَّاتِهِ» .

(٤) عن أبي مسعود

قال الشارح : بل رواه مسلم وسها المؤلف عنه .

وقال في الكبير : قضية كلامه أن الشيخين لم يخرجاه والأمر بخلافه ، فقد خرجاه . . . إلخ .

قلت : لا يصح عندي أن يعزو المصنف هذا الحديث إلى السنن دون الصحيحين أصلاً لشهرة الحديث في الصحيحين ، وإنما الواقع أن رمز القاف للشيخين تحرف برقم أربعة الذي للسنن الأربعة ، لأن المصنف كثيراً ما يقتصر على العزو إلى الشيخين إذا كان الحديث فيهما ، ويؤيد ذلك أن رقم الأربعة الذي ذكره هنا غلط ، لأن النسائي لم يخرججه في المجتبى الذي هو من الستة ، وإنما خرججه في الكبرى^(١) .

ومما يستغرب من الشارح أنه جزم في الكبير بوجود الحديث في الصحيحين ثم رجع في الصغير فاقصر على عزوه إلى مسلم .

٣٤٨٦/٨٩٣٥- «مَنْ قَرَأَ يَسَ مَرَّةً فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ مَرَّتَيْنِ» .

(هـ) عن أبي سعيد

قال في الكبير : قال في الميزان : هذا حديث منكر اهـ . وفيه طالوت بن عباد ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال ابن الجوزي : ضعفه علماء النقل ، ونازعه الذهبي ، وسويد أبو حاتم ضعفه النسائي .

٣١٢

قلت : يأتي الكلام عليه في الذي بعده .

٦

(١) انظر (٩/٥) ، رقم ٨٠٠٣ ، ٨٠٠٤) و (٥/١٤) ، رقم ٨٠١٨) و (٦/١٨١) ، رقم

(١٠٥٥٦ ، ١٠٥٥٥) .

٨٩٣٦/٣٤٨٧ - «مَنْ قَرَأَ يَسَ مَرَّةً فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ عَشْرَ مَرَّاتٍ» .

(هب) عن أبي هريرة

قال الشارح : سنده سند الذى قبله وفيه ما فيه .

قلت : سويد أبو حاتم اسمه سويد بن إبراهيم البصرى العطار أبو حاتم ، ذكره الذهبى فى الميزان [٢/ ٢٤٧ ، رقم ٣٦١٩] وقال : قال عثمان [عن ابن معين]^(١) : أرجو أن لا يكون به بأس ، وروى أبو يعلى عن ابن معين : ليس به بأس ، وقال النسائى : ضعيف ، وقال أبو زرعة : حديثه حديث أهل الصدق ، ثم قال الذهبى : وقال ابن حبان : فأسرف يروى الموضوعات عن الأثبات ، وهو صاحب حديث البرغو فذكره ، ثم قال الذهبى : وقال أبو حاتم فى العلل : سألت أبي عن حديث سويد أبي حاتم عن سليمان التيمى عن أبي عثمان عن أبي هريرة قال : « من قرأ يس مرة فكأنما قرأ القرآن عشر مرات » فقال : هذا حديث منكرا هـ .

فقائل ذلك هو أبو حاتم لا الذهبى كما يقول الشارح ، ثم إن الذهبى اختصر الحكاية عن أبي حاتم ، ولفظة ابنه فى العلل : سألت أبى عن حديث رواه سويد أبو حاتم عن سليمان التيمى عن أبي عثمان عن أبي هريرة قال : « من قرأ يس مرة فكأنما قرأ القرآن عشر مرات » فقال أبو سعيد : « من قرأ يس فكأنما قرأ القرآن مرتين » قال أبو هريرة : حدثت أنت بما سمعت وأحدثت أنا بما سمعت ، قال أبى هذا حديث منكرا هـ .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من الميزان .

٣٤٨٨ / ٨٩٤٠ - « مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الدُّخَانِ فِي لَيْلَةٍ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
ذَنْبِهِ » .

ابن الضريس عن الحسن مرسلًا

قال في الكبير : الضريس بضم المعجمة وشد الراء .

قلت : هذا غلط بل بفتح الراء المخففة كزبير كما هو مشهور بين الناس ،
ومذكور في كتب اللغة .

٣١٣
٦
٨٩٤٣ / ٣٤٨٩ - « / مَنْ قَرَأَ خَوَاتِيمَ الْحَشْرِ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فَقُبِضَ
فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَوْ اللَّيْلَةِ فَقَدْ أُوجِبَ الْجَنَّةَ » .

(عد . هب) عن أبي أمامة

قال في الكبير : وقضية كلام المصنف أن مخرجه البيهقي خرجه وسلمه
والأمر بخلافه ، بل عقبه بقوله : انفرد به سليمان بن عثمان عن محمد بن
زياد .

قلت : فيه أمران ، أحدهما : الكذب على قضية كلام المصنف فإنه رمز له
بعلامة الضعيف .

ثانيهما : أن قول البيهقي : تفرد به فلان عن فلان ، ليس بتضعيف كما ظنه
الشارح إلا إذا صرح بأن أحد المنفردين ضعيف ، وإلا فكم من أحاديث تفرد
بها الثقات وهي صحيحة ، وأول ذلك أشهر حديث وهو حديث : « إنما
الأعمال » انفرد به أربعة كل واحد عنن فوقه ، ومع ذلك فهو أصح
حديث ، فما لهذا الرجل لا يفهم ولا يسكت عما لا يعلم ؟

وقد ورد حديث معقل بن يسار عن النبي ﷺ قال : « من قال حين يصبح
ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ثم قرأ ثلاث آيات
من آخر سورة الحشر ، وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى

يمسى ، وإن مات فى ذلك اليوم مات شهيدا ، ومن قالها حين يمسى كان بتلك المنزلة .

رواه أحمد [٢٦ / ٥] والترمذى [١٨٢ / ٥] ، رقم [٢٩٢٢] وجماعة ، وقال الترمذى : غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وفى نسخة : حسن غريب ، وهو من رواية نافع بن أبى نافع ، وفيه اختلاف فى هويته من هو .

٨٩٤٨ / ٣٤٩ - « مَنْ قَرَأَ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ خَمْسِينَ مَرَّةً غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَ خَمْسِينَ سَنَةً » .

ابن نصر عن أنس

قلت : سكت الشارح على هذا الحديث ، لأن المصنف لم يرمز له بشيء ، وهو من رواية نوح بن قيس :

٣١٤

أخبرنا محمد بن العطار عن أم كثير الأنصارية/ عن أنس ، ومحمد العطار ، وأم كثير غير معروفين .

٨٩٥٠ / ٣٤٩١ - « مَنْ قَرَأَ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ مِائَةَ مَرَّةً غَفَرَ اللَّهُ لَهُ خَطِيئَةَ خَمْسِينَ عَامًا مَا اجْتَنَبَ خِصَالًا أَرْبَعًا: الدَّمَاءَ وَالْأَمْوَالَ وَالْفُرُوجَ وَالْأَشْرِيَةَ » .

(عد . هب) عن أنس

قال فى الكبير : وظاهره أن مخرجه خرجاه وسكتا عليه والأمر بخلافه ، بل قالا : تفرد به الخليل بن مرة وهو من الضعفاء الذين لا يكتب حديثهم .

قلت : أما المصنف فقد رمز للحديث بعلامة الضعيف ، وأما ابن عدى فلم يقل شيئا من ذلك ولا كتابه موضوع لذلك ، فهو كذب عليه وعلى المصنف ، وإنما الذى قال ذلك السيهقى وحده ، ثم إنه لم يقل : وهو من الضعفاء الذين لا

يكتب [حديثهم] ، بل قال : من الضعفاء الذين يكتب ، فزاد الشارح كلمة من عنده .

والحديث اختصره المصنف فلم يصب ، وهو موضوع جزما يعرف وضعه بالبداهة لو ذكره بتمامه .

٣٤٩٢ / ٨٩٥٢ - « مَنْ قَرَأَ فِي يَوْمٍ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ مِائَتِي مَرَّةً كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةَ حَسَنَةٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ » .

(عد . هب) عن أنس

قال في الكبير: وقضية صنيع المصنف أن ابن عدى خرج وأقره وليس كذلك ، فإنه أورده في ترجمة حاتم بن ميمون ، قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به ، ثم إن ظاهر كلام المصنف أن إذا ما لم يتعرض أحد الستة لتسخرجه وكأنه ذهول ، فقد خرج الترمذى من حديث أنس هذا ولفظه: « من قرأ ﴿ قل هو الله أحد ﴾ في يوم مائتي مرة كتب الله له ألفا وخمسمائة حسنة إلا أن يكون عليه دين » .

قلت: فيه أولا: الكذب على ظاهر صنيع المصنف ، فإنه رمز له بعلامة الضعيف ، وفيه الكذب على ابن عدى وعلى كتابه والإخبار عنه بخلاف ما هو عليه ، فإن كتابه في الرجال الضعفاء/ لا في تسليم الأحاديث أو ردها ، بل لا ميسس لموضوع كتابه بهذا أصلا ، فهو مجرد كذب وجهل من الشارح سامحه الله .

وفيه الإيهام وقلب الحقائق وفساد التعبير ، فإن قوله : فإنه أورده في ترجمة حاتم بن ميمون قال ابن حبان . . . إلخ ، يوهم أن ابن عدى نقل ذلك عن ابن حبان والرجلان متعاصران ، وما أرى أحدهما ينقل عن الآخر مطلقا ، وهذا الكلام إنما نقله الذهبي عن ابن حبان .

وفيه أيضا الكذب على الترمذى فى عزو الحديث إليه باللفظ المذكور ، قال الترمذى [١٦٨/٥ ، رقم ٢٨٩٨] :

حدثنا محمد بن مرزوق البصرى ثنا حاتم بن ميمون أبو سهل عن ثابت البنانى عن أنس بن مالك عن النبى ﷺ قال : « من قرأ كل يوم مائتى مرة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ محى عنه ذنوب خمسين سنة إلا أن يكون عليه دين » .

٨٩٦١/٣٤٩٣ - « مَنْ قَضَى لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ حَاجَةً كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَمَنْ خَدَّمَ اللَّهَ عُمُرَهُ » .

(حل) عن أنس

قال فى الكبير : وكذا الخطيب عن إبراهيم بن شاذان عن عيسى بن يعقوب بن جابر الزجاج عن دينار مولى أنس عن أنس ، قال : وقضية كلام المصنف أن ذا لا يوجد مخرجا لأعلى من أبى نعيم وإلا لما عدل إليه واقتصر عليه والأمر بخلافه ، فقد خرجه البخارى فى التاريخ ، ولفظه : « من قضى لأخيه حاجة فكأنما خدم الله عمره » وكذا الطبرانى والخرايطى عن أنس بسند قال الحافظ العراقى : ضعيف ، وأورده ابن الجوزى فى الموضوع .

٣١٦

قلت : فيه أمور ، الأول/ : أن السند الذى ذكره من عند الخطيب ليس هو سند هذا الحديث بل هو سند حديث آخر ، قال الخطيب [١١١ / ١٧٥] :

أخبرنا العتيقى أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن شاذان ثنا أبو موسى عيسى بن يعقوب بن جابر الزجاج - وقد كف بصره - قال : حدثنا دينار مولى أنس فى قنطرة الصراة حدثنى صاحبى أنس بن مالك قال : « قال رسول الله ﷺ : من قضى لأخيه حاجة من حوائج الدنيا قضى الله له اثنتين وسبعين حاجة أسهلها المغفرة » .

الثانى : قوله وكذا الخطيب عن إبراهيم بن شاذان ، يفيد أن إبراهيم شيخ

للخطيب ، وأن الخطيب رواه عنه مباشرة ، والواقع كما رأيت أنه رواه عن العتيقي عنه ، والقاعدة في مثل هذا أن يقول : رواه الخطيب من طريق - أو من حديث - فلان لأن " عن " تفيد الاتصال ، ولذلك عدوا قولهم : " رواه البخارى عن أنس " مثلا ، تجوز وخروج عن الجادة ، والأفضل أن يقال : من حديث أنس .

الثالث : قوله : عن إبراهيم بن شاذان ، والواقع أنه أحمد بن إبراهيم .
الرابع : ومن باب أولى أن هذا السند ليس هو سند أبي نعيم الذى عزاه المصنف إليه مع أن عطف الشارح للخطيب على أبي نعيم يفيد أنهما معا رواه بذلك الإسناد .

الخامس : قوله : وقضية كلام المصنف . . إلخ السخافة المعهودة ، نعم رواه هؤلاء ولم يعزه إليهم فكان ماذا ؟

والحافظ العراقى الذى نقل الشارح هذا العزو للمذكورين من كتابه المغنى فى تخريج أحاديث الإحياء هو أحفظ من المصنف بمراحل ، ولم يعزه هو أيضا لمن هو أشهر من الخرائطى كابن أبى الدنيا فى قضاء الحوائج ، وأبى نعيم الذى خرج فى الحلية والتاريخ معا ، وأبى عبد الرحمن السلمى فى طبقات الصوفية .

السادس : أن العراقى / قال : رواه البخارى فى التاريخ والطبرانى والخرائطى كلاهما فى مكارم الأخلاق ، والشارح حذف هذا من كلامه ، فأوهم أن الطبرانى خرج فى أحد معاجمه والواقع خلافه .

السابع : قوله : وأورده ابن الجوزى فى الموضوع باطل ، فإن ابن الجوزى لم يورد هذا الحديث فى الموضوعات ، إنما أورده من طريق العقيلي [١٧١ / ٢] ثم من حديث زياد بن أبى حسان عن أنس مرفوعا : «من أغاث ملهوفاً كتب الله له ثلاثا وسبعين مغفرة، واحدة منها فيها صلاح أمره كله ، واثنان وسبعون

درجات له يوم القيامة » وقال : موضوع آفته زياد ا هـ .

وقد اغتر بالشراح من لم يخبر حاله فقلده في حكاية إيراد ابن الجوزى لهذا الحديث في الموضوعات ، فوقع في شبكة أوهامة جماعة منهم مرتضى في شرح الإحياء .

الثامن : عزو الحافظ العراقي هذا الحديث للبخارى فيه تساهل ، فإن البخارى ذكره معلقا ولم يسنده ، فقال ما نصه : متوكل القشيري عن حميد بن العلاء عن أنس بن مالك قال : « قال رسول الله ﷺ : من قضى لأخيه المؤمن حاجة كان بمنزلة من خدم الله عمره » .

نعم رواه الطبراني في مكارم الأخلاق فقال [ص ٣٤٣ ، رقم ٨٨] :

حدثنا أبو مسلم الكشي ثنا محمد بن عمر المعيطي ثنا بقية بن الوليد عن المتوكل ، ووقع في أصلنا أبي المتوكل القشيري عن حميد بن العلاء عن أنس به بلفظ : « من قضى لأخيه المسلم حاجة كان كمن خدم الله عمره » .

وقال الخرائطي في مكارم الأخلاق [ص ١٧] :

حدثنا نصر بن داود الصاغانى ثنا محمد بن عمر المعيطي ثنا بقية بن الوليد ثنى المتوكل بن يحيى الطائى به .

وقال أيضا : ثنا على بن داود القنطرى ثنا محمد بن عبد العزيز الرملى ثنا بقية ابن الوليد عن متوكل القشيري به .

وقال ابن أبي الدنيا فى مكارم الأخلاق وقضاء الحوائج [ص ٣٧ ، رقم ٢٥] معا :

حدثنا أبو تمام السكونى وأبو ياسر المروزى وأبو الحسن الشيبانى قالوا : حدثنا بقية به .

وقال أبو نعيم فى تاريخ أصبهان [٧٤ / ٢] :

حدثنا مطهر بن أحمد ثنا نوح بن منصور ثنا سعيد بن عمرو الحمصي ثنا بقية
ابن الوليد به .

ورواه الخطيب [٦ / ٤١] من طريق ابن شاهين ثم من رواية سعيد بن عمرو
الحمصي ثنا بقية به .

وحميد بن العلاء ، قال الأزدي : لا يصح حديثه ، كذا قال دفعا بالصدر ،
نعم هو غير معروف إلا بهذا الحديث وبرواية متوكل عنه فيما يظهر .

وقد قال الحافظ : أخشى أن يكون الجنيد تصحيف - يعني الجنيد بن العلاء -
فإنه تابعي أيضا ، وقد ذكره البخاري ونقل عن أبي أسامة أنه قال : كان
صاحبي وأوثق في ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وذكره ابن حبان في
الثقات [٨ / ١٦٧] وفي الضعفاء [١ / ٢١١] معا ، وقال : ينبغي مجانبته
حديثه ، وقال الأزدي : ليس الحديث ومتوكل ، ذكره البخاري ولم يقل فيه
شيئا ، وقال الأزدي : حديثه ليس بالقائم ، كذا قال .

وللحديث طريق آخر أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في الطبقات وأبو نعيم
في الحلية [١٠ / ٢٥٥] والخطيب في التاريخ [٥ / ١٣١] ، كلهم من طريق
محمد بن عيسى الدهقان قال : كنت أمشي مع أبي الحسين النوري أحمد بن
محمد المعروف بابن البغوي الصوفي ، فقلت له : ما الذي تحفظ عن السري
السقطي ؟ فقال :

حدثنا السري عن معروف الكرخي عن ابن السماك عن الثوري عن الأعمش
عن أنس : أن النبي ﷺ قال : « من قضى لأخيه المسلم حاجة كان له من
الأجر كمن خدم الله عمره » ، قال محمد بن عيسى : فذهبت إلى السري
فسألته عنه فقال : سمعت معروفا يقول : خرجت إلى الكوفة فرأيت رجلا من
الزهاد يقال له ابن السماك فتذاكرنا العلم فقال لي :

حدثنا الثوري عن الأعمش مثله ، ومحمد بن عيسى قال الذهبي : لا يعرف ،
وأتى بخبر موضوع فأتى بهذا الحديث من عند أبي سعيد الماليني به مثله ، ثم
قال : قال الخطيب :

حدثنا أحمد بن جعفر القطيفي ثنا علي بن الحسن بن الموفق بمصر سمعت أبا
الحسن أحمد بن محمد المالكى قال : حدثنا أبو الحسين أحمد بن محمد النورى
قال : حدثنا سري بن المغلس معروف الزاهد ثنا محمد/ بن السماك عن الثوري
بهذا ، ولفظه : « كان له من الأجر كمن حج واعتمر » اهـ .

٣١٩

٦

قال الحافظ : فبريء محمد بن عيسى الدهقان من عهده اهـ .

قلت : وهى غفلة وقعت من الذهبى إذ حكم بوضعه واتهم به الدهقان ، مع
أنه نفسه يورده من طريق آخر ، ثم إنه لم يقف على الطريق الأول الذى سبق
فإنه متابع لهذا الطريق أيضا ، وبذلك يبعد الحكم بضعف الحديث فضلا عن
وضعه .

٨٩٦٢/٣٤٩٤ - « مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ » .

(د) والضياء عن عبد الله بن حبشى

قال فى الكبير : زاد الطبرانى : « من سدر الحرم صوب الله رأسه فى النار »
(د) .

قال فى الكبير : وكذا النسائى فى السير خلافا لما يوهمه كلام المصنف ، والضياء
فى المختارة عن عبد الله بن حبشى .

قلت : قول الشارح : زاد الطبرانى . . . إلخ يوهم أن ذلك من تمام الحديث
المرفوع - أعنى من كلام النبى ﷺ - وليس كذلك ، بل هى عند الطبرانى
[١٧ / ٤١ ، رقم ٤٦] من تفسير الراوى ، ولفظه : « من قطع سدره صوب
الله رأسه فى النار » يعنى من سدر الحرم .

وقوله : وكذا النسائى فى السير باطل ، ما خرجه النسائى لا فى السير ولا فى

غيره ، فإن خرجته في السنن الكبرى [١٨٢ / ٥] ، رقم ٨٦١١ فهو خارج عن الكتب الستة غير معدود منها فلا يصح التعقب به .

٨٩٦٤ / ٣٤٩٥ - « مَنْ قَعَدَ عَلَى فِرَاشٍ مَغِيَّةٍ قَبِضَ اللَّهُ لَهُ ثُعْبَانًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(حم) عن أبي قتادة

قال في الكبير : رمز لحسنه ، قال الهيثمي كالمنذرى : فيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف اهـ . لكن في الميزان عن أبي حاتم : هذا حديث باطل .

قلت : هذا يوهم أن ذلك ذكر في ترجمة ابن لهيعة ، والواقع أن الذهبي قال ذلك في ترجمة الوليد بن مسلم الثقة الحافظ المخرج له في الصحيحين ، فقال [٤ / ٣٤٧ ، رقم ٩٤٠٥] : ومن أنكر ما أتى به حديث حفظ القرآن ، رواه الترمذى وحديثه / عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن جعفر عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه فذكره بلفظ : « قبض الله له يوم القيامة ثعبانين » بالثنية ، ثم قال : قال أبو حاتم : هذا حديث باطل اهـ .

٣٢ .
—
٦

والحديث ذكره ابن أبي حاتم في العلل [٢ / ٢٩٦] فقال : سألت أبا عن حديث رواه هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة فذكر ما حكاه الذهبي ، ولا يدري من اتهم أبو حاتم به ؟ هل هشام بن عمار أو الوليد بن مسلم ؟

وكل ذلك باطل ، فإن أحمد رواه من غير طريقهما فقال [٥ / ٣٠٠] :

حدثنا سعيد مولى بنى هاشم ثنا ابن لهيعة به بلفظ : « ثعبانا » بالإفراد كما ذكره المصنف .

والمقصود أن الذهبي لم يذكر ذلك في ترجمة أحد من رجال هذا السند بل في ترجمة رجل آخر خارج عنه ، وكلامه باطل كأبي حاتم الذى قاله ، والشارح يهرف بما لا يعرف .

٨٩٦٥ / ٣٤٩٦ - « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

(حم . د . ك) عن معاذ بن جبل

قال فى الكبير : قال الحاكم : صحيح لكن أعله ابن القطان بصالح بن أبى عريب ، فإنه لا يعرف حاله ولا يعرف من روى عنه غير عبد الحميد ، وتعقب بأن ابن حبان ذكره فى الثقات .

قلت : صالح المذكور روى عنه جماعة منهم الليث بن سعد ، وحيوة بن شريح ، وابن لهيعة وآخرون ، فلا يصح أن يقول ابن القطان هذا ، وإنما الشارح حرف النقل عنه ، ولعله قال : لم يرو الحديث عنه إلا عبد الحميد ابن جعفر .

وهبه كذلك فعبد الحميد ثقة من رجال الصحيح لا يضر تفرده ، وحكاية رواية الحفاظ لهذا الحديث عند أبى زرعة وهو فى الاختصار ، وروايته هو أيضا فكان آخر كلامه معروفة مشهورة .

٨٩٧٤ / ٣٤٩٧ - « مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمَهُ »

(د) عن أبى هريرة

٣٢١

قال فى / الكبير : رمز المصنف لحسنه ، وأصله قول ابن حجر فى الفتح :
إسناده حسن ، وله شاهد من حديث عائشة فى الغيلانيات ، وسنده أيضا حسن اهـ . لكن قال الحفاظ العراقى : إسناده ليس بالقوى وذلك لأن فيه عبد الرحمن بن أبى الزناد ، وهو وإن كان من أكابر العلماء ووثقه مالك ، لكن فى الميزان عن ابن معين والنسائى تضعيفه . . . إلخ .

قلت : لا أدرى من عرفه أن أصل حكم المصنف هو قول الحفاظ فى الفتح [٣٦٨ / ١٠] من (١) أن المصنف رمز للحديث بعلامة الصحيح وهو

(١) هكذا بالأصل والسياق يقتضى أن تكون : « مع » .

كذلك ، فإن عبد الرحمن ابن أبي الزناد ثقة حسن الحديث بل صحيحه ، فقد احتج به مسلم فى المقدمة وعلق له البخارى ، فإذا ورد حديثه من طريق آخر فهو صحيح جزما مقطوعا به ، وما أظن أن الحافظ العراقى قال ما نقله عنه الشارح ، فإن قال ذلك فهو ما أداه إليه نظره فى ذلك الوقت ، والحافظ تلميذه أفتد منه فى الحكم على الأحاديث ، فإنه - أعنى العراقى - يجين كثيرا عن الحكم على الأحاديث ويحتاط لذلك صحة ووضعها ، فلا يكاد يحكم على حديث بالوضع ولو كان ظاهر البطلان ، بل يعدل إلى قوله منكر أو شديد النكارة ، ولا يقول فى حديث : موضوع ، حتى يكون أظهر من كل ظاهر .

والحديث خرجه أيضا الطحاوى فى مشكل الآثار [٨/ ٤٣٥ ، رقم ٣٣٦٥] من حديث أبى هريرة ومن حديث عائشة الذى عزاه الحافظ إلى الغيلانيات فقال الطحاوى :

حدثنا ابن أبى داود ثنا العباس بن الوليد السرخام ثنا محمد بن يزيد الواسطى ثنا ابن إسحاق عن عمارة بن غزيرة عن القاسم بن محمد عن عائشة : أن رسول الله ﷺ قال : « إذا كان لأحدكم شعر فليكرمه » ، وهو كما قال الحافظ فالحديث صحيح ولا بد .

٣٢٢
 —————
 ٦
 ٨٩٧٧/٣٤٩٨ - « مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ قَلِيلٌ عَلَيْهِ أَثَرُهُ »

(طِب) عن / أبى حازم

قال فى الكبير : رمز المصنف لحسنه ، قال الهيثمى : وفيه يحيى بن بريد بن أبى بردة وهو ضعيف .

قلت : نعم ، فلو انفرد به لكان ضعيفا ، ولكن الحديث له طرق بلغت حد التواتر تقريبا فهو صحيح لا حسن ، ولكن مراعاة لما قيل فى راويه يقتصر عليه بالحسن .

٨٩٧٨/٣٤٩٩ - « مَنْ كَانَ لَهُ وَجْهَانِ فِي الدُّنْيَا كَانَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
لِسَانَانٍ مِنْ نَارٍ »

(د) عن عمار

قال في الكبير : رمز لحسنه ، وقال الحافظ العراقي : سنده حسن اه . لكن
قال الصدر المناوي : فيه شريك بن عبد الله القاضي وفيه مقال ، نعم رواه
البخاري في الأدب المفرد بسند حسن .

قلت : لو سكت هذا الشارح عن الدخول فيما لا يعنيه واكتفى بقول الحفاظ
لكان أستر له ، فالبخاري خرجه في الأدب المفرد [ص ٤٣٠ ، رقم ١٣١٥] من
طريق شريك أيضا ، فقال :

ثنا محمد بن سعيد الأصبهاني ثنا شريك عن نعيم بن حنظلة عن عمار بن ياسر
به .

فسنده وسند أبي داود [٤ / ٢٦٨ ، رقم ٤٨٧٣] واحد ، ثم إن شريكا القاضي
ثقة من رجال الصحيح ، فبحث الصدر المناوي ضائع أيضا .

ومن طريق شريك أيضا أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد زهد أبيه [ص
٣١٢ ، رقم ١٢٠٩] عن أبي بكر بن أبي شيبة عن شريك .

٨٩٨٤/٣٥٠٠ - « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ لَا يُدْخِلُ
الْحَمَّامَ بَغِيرِ إِزَارٍ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُدْخِلُ
حَاكِلَتَهُ الْحَمَّامَ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْلِسُ عَلَى
مَائِدَةٍ يُدَارُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ » .

(ت . ك) عن جابر

قال في الكبير : وقضية صنع المصنف أن الترمذي تفرد به من بين الستة ،

والأمر بخلافه ، فقد خرج النسائي فى الطهارة باللفظ المزبور عن جابر
المذكور .

٣٢٣
قلت / : كلا لم يخرج باللفظ المذكور بل أخرج منه قطعة الحمام الأولى
٦ فقط ، فقال [١/ ١٩٨ ، رقم ٤٠١] :

أخبرنا إسحاق بن إبراهيم حدثنا معاذ بن هشام حدثنى أبى عن عطاء عن أبى
الزبير عن جابر عن النبى ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا
يدخل الحمام إلا بمئزر » .

١٨٩٨٦/٣٥٠١ - « مَنْ كَتَمَ شَهَادَةَ إِذَا دُعِيَ إِلَيْهَا كَانَ كَمَنْ شَهِدَ
الزُّورَ » .

(طب) عن أبى موسى

قال فى الكبير : وفيه عبد الله بن صالح وثقه عبد الملك بن شعيب وضعفه
جمع ، وذكر الهيثمى كالمندرى أن جزرة كذبه ، وغيره وضعفه عن معاوية بن
صالح ، قال الذهبى فى الضعفاء : ثقة ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به عن
العلاء بن الحارث ، قال الذهبى فى الضعفاء : قال البخارى : منكر الحديث .
قلت : ومع هذا كله قال فى الشرح الصغير : إسناده حسن ، فاعجب لهذا ،
مع أن الحفاظ يصححون أو يحسنون فيتعقب عليهم برجل الصحيح إذا قيل فيه
أدنى كلمة كليس بقوى ، فكيف بالكذاب والمنكر الحديث والذي لا يحتج به؟!
فالسند إذا سلسلة ضعفاء .

١٨٩٨٩/٣٥٠٢ - « مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ » .

(٥) عن جابر

قال الشارح : وعجب من المؤلف حيث أورده فى الكتاب الذى زعم أنه صانه

عن كل ما انفرد به وضاع أو كذاب ، مع قوله في فتاويه : أطبقوا على أنه موضوع . . . إلخ .

قلت : أما أولا : فليس هذا مما انفرد به وضاع بل طرقة متعددة ، فسقط كلام الشارح من أصله .

وأما ثانيًا : فليس في حكاية المؤلف إطباقهم على وضعهم ما يدل على أنه موافق لهم في ذلك سلمنا ، فلم لا يكون تغير رأيه بعد ذلك ؟ ، فإن الجامع الصغير من أواخر ما ألف ، وهكذا وقع لنا نحن في هذا الحديث ، فإننا كنا نعتقد ذلك تقليدًا للحفاظ ، / ثم رجعنا عن ذلك حيث اتضح لنا غلطهم ، ٣٢٤ —
وتمالؤهم على الباطل ، وحكمنا بصحته في تخريج أحاديث عوارف المعارف وفي وشى الإهاب بالحجج الدامغة ، ولعلنا نفرّد ذلك في تأليف خاص إن يسر الله تعالى .

« مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

(حم . ق . ت . ن . ه) عن أنس

ذكره المصنف عن نحو خمسة وستين صحابيا أو أزيد ، فكتب عليه الشارح في الكبير سخافته المعتادة وهي قوله : ظاهر استقصاء المصنف في تعداد المخرجين والرواة ، أنه لم يروه غير من ذكر ، وليس كذلك . . . إلخ .

قلت : لو رأى الحاسد محسوده ملأ ما بين الخافقين ، لقال في ذلك ما يوحيه إليه حسده ، هذا مع أنه يعلم أن مثله لو تصدى فجمع هذه الطرق طول عمره لأعجزه أمرها ، ولما أمكنه أن يقف على عشر ما ذكره المصنف ، فإننا لله وإنا إليه راجعون .

٨٩٩٧/٣٥٠٤ - « مَنْ كَظَمَ غَيْظًا وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَىٰ إِنْفَاذِهِ مَلَأَ اللَّهُ قَلْبَهُ أَمْنًا وَإِيمَانًا » .

ابن أبي الدنيا في ذم الغضب عن أبي هريرة

قال في الكبير : رمز لحسنه ، قال الحافظ العراقي : فيه من لم يسم ، ورواه أبو داود باللفظ المزبور لكنه قال على أن ينفذه بدل إنفاذه ، قال ابن طاهر : وفي إسناده مجهول ، وأورده في الميزان في ترجمة عبد الجليل وقال : قال البخاري : لا يتابع عليه ، ورواه الطبراني في الأوسط والصغير بلفظ : « من كظم غيظا وهو قادر على إنفاذه زوجه الله من الحور العين يوم القيامة ، ومن ترك ثوب جمال وهو قادر على لبسه كساه الله رداء الإيمان يوم القيامة ، ومن أنكح عبدا وضع الله على رأسه تاج الملك يوم القيامة » ، قال الهيثمي : فيه بقية ، مدلس ، ورواه الطبراني من حديث أبي مرحوم عن معاذ / مرفوعا بلفظ : « من كظم غيظا وهو قادر على أن ينفذه دعاه الله على رؤوس الخلق يوم القيامة حتى يزوجه من أى الحور شاء » قال فى المهذب : أبو مرحوم ليس بذلك .

قلت : فى هذا تخليط يتضح من وجوه ، الأول : حديث أبى هريرة رواه عبد الرزاق فى تفسيره من طريق زيد بن أسلم عن رجل من أهل الشام يقال له عبد الجليل عن عم له عن أبى هريرة ، ومن هذه الطريق رواه ابن جرير [٩٤ / ٤] وابن أبى الدنيا والعقيلي [١٠٣ / ٣] وابن فيل فى جزئه وجماعة .

الثانى : قوله : ورواه أبو داود ، يفيد أنه روى حديث أبى هريرة ، والواقع أنه لم يروه ، بل روى الحديث [٢٤٨ / ٤] ، رقم [٤٧٧٧] من طريق أبى مرحوم عن سهل بن معاذ عن أبيه ، ومن طريق محمد بن عجلان عن سويد بن وهب عن رجل من أبناء أصحاب النبى ﷺ عن أبيه .

الثالث : قوله : باللفظ المزبور باطل ، بل قال فى الطريق الأول : « من كظم غيظا وهو قادر على أن ينفذه دعاه الله يوم القيامة على رؤوس الخلائق حتى

يخيره من أى الحور العين شاء » ، ثم قال فى الطريق الثانى : عن رجل من أبناء أصحاب النبى ﷺ عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ نحوه ، قال : «ملاؤه الله أمنا وإيماننا» ، لم يذكر قصة دعاه الله ، زاد « ومن ترك لبس ثوب جمال وهو يقدر عليه - أحسبه قال : تواضعا - كساه الله حلة الكرامة ، ومن زوج لله توجهه الله تاج الملك » اهـ .

فبون كبير بين لفظ أبى داود الذى هو من حديث معاذ بن أنس ، وبين لفظ المتن الذى هو من حديث أبى هريرة .

الرابع : قوله : وقال ابن طاهر : فى إسناده مجهول ، نص ابن طاهر فى ٣٢٦ الكلام على/ أحاديث الشهاب : هذا سند مجهول ، والذى لم يسم ابن عجلان هو : سهل بن معاذ .

الخامس : قوله : وأورده فى الميزان [٢/ ٥٣٥ ، رقم ٤٧٥١] فى ترجمة عبد الجليل ، هذا رجوع إلى سند حديث أبى هريرة بعد ذكر حديث معاذ بن أنس .

السادس : قوله : ورواه الطبرانى فى الأوسط [٩/ ١٠٤ ، ٦٢٥٥٦] والصغير [٢/ ١٢٣] إلخ ، هذا رجوع إلى حديث معاذ بن أنس أيضا ، مع أنه يوهم أنه لا يزال يتكلم على حديث أبى هريرة .

قال الطبرانى [٢/ ٢٥٠ ، رقم ١١١٢] :

حدثنا وائلة بن الحسن العرقى بمدينة عرقه ثنا كثير بن عبيد الخذاء ثنا بقية بن الوليد عن إبراهيم بن أدهم عن فروة بن مجاهد عن سهل بن معاذ عن أبيه عن النبى ﷺ به .

السابع : قوله : ورواه الطبرانى [١٢/ ٤٥٣] من حديث أبى مرحوم عن معاذ ، حديث أبى مرحوم رواه أحمد [٣/ ٤٣٨] وأبو داود كما قدمناه ، والتيمذى [٤/ ٦٥٦ ، رقم ٢٤٩٣] وابن ماجه [٢/ ١٤٠٠ ، رقم ٤١٨٦] وأبو نعيم فى

الحلية [٨ / ٤٧ ، ٤٨] والبيهقي في السنن [٨ / ١٦١] ، فأى معنى لعزوه للطبراني وحده ؟ على أنى أشك فى إخراج الطبرانى له .

لثامن : قوله : عن معاذ ، يوهم أنه معاذ بن جبل ، لأنه المعروف عند الإطلاق ، وغيره إذا أريد لأبد من تقييده ، مع أن الحديث من رواية معاذ بن أنس ، وقد بسطت طرق هذا الحديث فى وشى الإهاب .
٩٠٠٤ / ٣٥٠٥ - « مَنْ لَيْسَ ثَوْبَ شَهْرَةٍ أَلْبَسَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَوْبًا مَذْلَةً ، ثُمَّ يُلْهَبُ فِيهِ النَّارُ » .

(د . ه) عن ابن عمر

قال فى الكبير : ورواه عنه أيضا النسائى فى الزينة ، فما أوهمه صنيع المصنف من تفرد ذينك عن الستة غير لائق .

قلت : لم يخرج النسائى فى الصغرى - الذى هو أحد الكتب الستة - فالحق ما فعله المصنف .

٩٠١٠ / ٣٥٠٦ - « مَنْ لَعِقَ الْعَسَلَ ثَلَاثَ غَدَاوَاتٍ كَلَّ شَهْرًا لَمْ يُصَبِّهِ عَظِيمٌ مِنَ الْبَلَاءِ » .

(ه) عن أبى هريرة

قال فى الكبير : رواه ابن ماجه عن إدريس بن عبد الكريم المقرئ عن أبى

الربيع الزهرانى عن سعيد بن زكريا المداينسى عن الزبير بن سعيد عن عبد الحميد ٣٢٧

ابن سالم عن أبى هريرة ، / قال فى الميزان عن البخارى : لا يعرف لعبد ٦

الحميد سماع من أبى هريرة ، قال ابن حجر ، يعنى الحافظ فى الفتح : سنده

ضعيف ، لكنه قال : إن ابن ماجه أخرجه من حديث جابر ، والمؤلف قال :

عن أبى هريرة ، فليحذر ، وأورده ابن الجوزى فى الموضوعات ... إلخ .

قلت : إيراده سند ابن ماجه يفيد أنه وقف على الحديث فى سنن ابن ماجه ،

وعدم تحققه من الحديث هل هو من رواية أبى هريرة كما قال المصنف أو جابر

كما قال الحافظ يفيد أنه لم يقف عليه في ابن ماجه وهو الواقع ، وليت الأمر وقف عند هذا الحد ، بل الطامة أن السند الذي ذكره ليس هو سند ابن ماجه ، بل سند العقيلي ، فهو الذي قال [٣/ ٤٠] :

حدثنا إدريس بن عبد الكريم المقرئ ثنا أبو الربيع الزهراني ثنا سعيد بن زكريا المدائني . . . إلخ .

أما ابن ماجه فقال [٢/ ١١٤٢ ، رقم ٣٤٥٠] : حدثنا محمود بن خداش ثنا سعيد بن زكريا القرشي به ، والذي أوقعه في هذا أن ابن الجوزي أورد في الموضوعات [٣/ ٢١٥] الحديث من عند العقيلي بسنده المذكور ، فقال المصنف عقبه : أخرجه من هذا الطريق ابن ماجه في سننه ، والبيهقي في شعبه [٥/ ٩٨ رقم ٥٩٣٠] ، فلبعد الشارح عن معرفة الفن وقواعد أهله ظن أن قوله : من هذا الطريق يشمل الطريق من أوله إلى آخره ، وأن شيخ العقيلي هو شيخ ابن ماجه ، ولم يشوش عليه هذا الظن عطف البيهقي المتأخر عنهما على ابن ماجه أيضا ، إذ لا يمكن أن يكون سند البيهقي هو سند ابن ماجه إلا إذا رواه من طريقه ، وهكذا الشارح دائما ينقل من كتب المصنف ويكتسب ذلك ، ثم يظهر الفضل عليه بالتعقب والاستدراك ، فيقع في مثل هذه المضحكات .

أما ما نقله عن الحافظ في الفتح [١٠/ ١٤٠ تحت حديث رقم ٥٦٨٤] فهو كما قال ، فإن الحافظ وقع له سهو في عزو هذا الحديث ولفظه ، وقد أخرج أبو نعيم في الطب النبوي بسند ضعيف من حديث أبي هريرة رفعه وابن ماجه بسند ضعيف من حديث جابر رفعه : « من لحق العسل ثلاث غدوات » الحديث .

٣٢٨

/والذي أوقع الحافظ في هذا أن ابن ماجه روى في سننه [٢/ ١١٤٢ ، رقم ٣٤٥١] عقب حديث أبي هريرة المذكور مباشرة حديث جابر بن عبد الله قال : « أهدى للنبي ﷺ عسل فقسم بيننا لعقة لعقة ، فأخذت لعقتي ثم قلت : يا

رسول الله أزداد أخرى ؟ قال : نعم ، فذهب بصر الحافظ إلى اسم جابر أو سبق ذهنه إليه .

والحديث رواه أيضا الدولابي في الكنى [١٨٥ / ١] من طريق يحيى بن معين : ثنا سعيد بن زكريا المدائني به .

وأخرجه الذهبي في التذكرة [٣ / ٩٨٦ ، ٩٨٧] في ترجمة محمد بن أحمد بن حماد من طريق أبي القاسم بن بشران ثم قال : هذا حديث منكر ، والزيير ضعيف .

٩٠١٧ / ٣٥٠٧ - « مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ » .

(ع) عن أبي هريرة

قال في الكبير : قال الهيثمي : فيه صالح بن سرح وهو خارجي ، وأقول : فيه أيضا يزيد الرقاشي وهو متروك ، فتعليقه الجناية برأس الخارجي وحده خارج عن الإنصاف .

قلت : من شأن الشارح أن يتنبه لما يظنه صوابا وهو خطأ ، ويغفل عما يجب التنبيه عليه ولو كان واضحا ، فهذا الحديث خرجه ابن عدى [١ / ٤٣٢] من طريق يزيد الرقاشي عن صالح بن شريح عن أبي هريرة ، وذكره الذهبي في الميزان [١ / ٢٥٨ ، رقم ٩٩٢] في ترجمة أشرس بن أبي الحسن ، والشارح كان رتب أحاديث الميزان على حروف المعجم وجعل ذلك مرجعا يرجع إليه في الكشف عن الأحاديث ، فرأى ابن عدى خرجه من طريق يزيد الرقاشي فقال ما قال ، ومن عرفه أن ابن عدى خرجه من طريق الرقاشي أيضا فقد يكون رواه من طريق غيره عن صالح المذكور ، وإلا فبعيد أن يسكت

الحافظ الهيثمي [٧ / ٢٠٦] عن تعليل الحديث بالرقاشي ويعلمه بصالح بن سرح
الذي ذكره ابن حبان في الثقات .

ولكن هناك أمر آخر لم يتنبه له الشارح وهو أن المذكور في السند صالح بن
شريح بالشين المعجمة مصغرا، لا ابن سرح بالمهمله مكبرا الذي كان خارجيا،
فإن هذا - أعنى الخارجى - صغير ما أظنه روى عن أحد من الصحابة وإنما
روايته عن عمران بن حطان الخارجى ، أما صالح بن شريح فتابعى كبير بل
قيل إنه له إدراكا، ولذلك ذكره الحافظ فى الإصابه: [٣ / ٤٥٧ ، رقم
٤١٢٤]، وقد وقع ذكره كذلك فى الميزان [٢ / ٢٩٥ ، رقم ٣٧٩٩] ولسانه
[٣ / ١٧٠ ، رقم ٦٩٣] ، وكلاهما من مصادر الشارح فلم يدرك الصواب

فى الرجل ولا عرف أن الحافظ الهيثمى تحرف عليه هذا الاسم أو تصحف .
٩٠٢١ / ٣٥٠٨ - « مَنْ لَمْ يَحْلِقْ عَانَتَهُ وَيُقَلِّمِ أَظْفَارَهُ وَيَجُزِّ شَارِبَهُ
فَلَيْسَ مِنَّا » .

(حم) عن رجل

قال فى الكبير : رمز لحسنه وليس كما ظن ، فقد قال الحافظ العراقى : هذا لا
يثبت ، وفى إسناده ابن لهيعة والكلام فيه معروف .

قلت : لبت شعري لم لا يكون الحال بالعكس فيقال : قال الحافظ العراقى :
لم يثبت ، وليس كما ظن فقد قال الحافظ السيوطى : سنه حسن ، فهل هناك
من مرجح !؟

وبعد ، فما أظن الحافظ العراقى يقول هذا والحديث حسن وفوق الحسن ،
وابن لهيعة إمام حافظ وحديثه حسن لاسيما إذا وجد له شاهد ، وقد مر قريبا
حديث زيد بن أرقم : « من لم يأخذ من شاربه فليس منا » ، والشواهد له

كثيرة في حلق العانة وقلم الاظفار ، افردت بالتأليف .

٩٠٢٥ / ٣٥٠٩ - « مَنْ لَمْ يَدْرِ الْمُخَابِرَةَ فليُؤْذِنْ بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » .

(د . ك) عن جابر

قال في الكبير : وفيه عند أبي داود عبد الله بن رجاء أورده الذهبي في ذيل الضعفاء وقال : صدوق ، قال الفلاس : كثير الغلط والتصحيف . . . إلخ .

قلت : هذه الجملة على قلتها قد أتى فيها [الشارح] بالأوهام الكبيرة ، أول ذلك : أن عبد الله بن / رجاء المذكور في سند الحديث ليس هو الذي قال فيه الفلاس ما قال بل ذاك الغراني البصرى ، وهذا المكى كما صرح به أبو داود [٣ / ٢٦٢ ، رقم ٣٤٠٦] والحاكم [٢ / ٢٨٦ ، رقم ٣١٢٩] وأبو نعيم في الحلية [٩ / ٢٣٦] ، وهو ثقة محتج به في صحيح مسلم .

الثانى : أن عبد الله بن رجاء المذكور لم يخرج له أبو داود أصلا .

الثالث : أن عبد الله بن رجاء المذكور وإن قال فيه الفلاس ذلك فهو ثقة من رجال الصحيح احتج به البخارى ، وقال ابن المدينى : أجمع أهل البصرة على عدالته .

الرابع : قوله : أورده الذهبي في ذيل الضعفاء ، غريب موهم مع أنه فى الميزان .

الخامس : قوله : وفيه عند أبي داود ، يوهم أنه ليس فى سند الحاكم ، والواقع أنه عند الجميع .

٣٣ .

٦

٩٠٢٦/٣٥١٠ - « مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا وَيَعْرِفْ حَقَّ كَبِيرِنَا فَلَيْسَ
مَنَا » .

(خد . د) عن ابن عمرو

قال فى الكبير : رمز لحسنه ورواه الحاكم باللفظ المزبور وصححه وأقره
الذهبي .

قلت : المصنف رمز لصحته لا لحسنه فقط ، والحاكم لم يخرج باللفظ (١)
المزبور بل بلفظ : « ليس منا » وقد ذكره المصنف سابقا كذلك فى حرف اللام
وعزاه إلى الحاكم وغيره .

٩٠٣٤/٣٥١١ - « مَنْ مَاتَ مُحْرِمًا حُشِرَ مُلْبِيَا » .

(خط) عن ابن عباس

قال فى الكبير : وسببه كما فى تاريخ ابن عساكر عن الصولى أن المغيرة المهلبى
قال : سئل الحسين الخليل عن الأمين . . . إلخ .

قلت : لا أدرى لم ذهب إلى تاريخ ابن عساكر ؟ والحكاية مذكورة فى تاريخ
الخطيب مخرج الحديث فى نفس سند الحديث كما فى ترجمة محمد الأمين .
٩٠٣٧/٣٥١٢ - « مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي يَعْمَلُ عَمَلٌ لِقَوْمٍ لَوْ طِ نَقَلَهُ اللَّهُ
إِلَيْهِمْ حَتَّى يُحْشَرَ مَعَهُمْ » .

(خط) عن أنس

قال الشارح : ثم قال - يعنى الخطيب - : حديث منكر .

٣٣١
وقال فى الكبير : قضية صنيع المصنف / أن مخرجه الخطيب خرجة وسلمه ،
٦

(١) أخرجه الحاكم باللفظ نفسه [١٧٨/٤] ، رقم [٧٣٥٣] ولكن عن أبي هريرة .

والأمر بخلافه ، بل إنما ذكره مقرونا ببيان علته ، فإنه أورده في ترجمة عيسى ابن مسلم الصفار ، قال : وعيسى هذا حدث عن مالك وحماد بأحاديث منكرة .

قلت : هذا كذب على صنيع المصنف وعلى الخطيب ، أما المصنف فإن صنيعه يدل على خلاف ما افتراه الشارح ، لأنه رمز له بعلامة الضعيف كما لاسم مخرجه .

وأما الخطيب فإنه ما قال في الحديث : منكر كما قال الشارح في الصغير ، ولا هو يخرج الأحاديث يسلمها أو يردّها ، وإنما التزم أن يخرج في كل ترجمة حديثا من طريق المترجم كيفما وصله ، ثم إنه قدم الكلام في ترجمة الرجل [١١٠ / ١٦٠] وبعده أخرج الحديث على قاعدته بخلاف ما يفيد كلام الشارح أنه خرج الحديث وتعقبه بذلك .

٩٠٤٠ / ٣٥١٣ - « مَنْ مَاتَ بَكْرَةً فَلَا يَقِيلَنَّ إِلَّا فِي قَبْرِهِ ، وَمَنْ مَاتَ عَشِيَةً فَلَا يَبِيْتَنَّ إِلَّا فِي قَبْرِهِ » .

(طب) عن ابن عمر

قال الشارح : وفيه الحكم بن ظهيرة متروك .

قلت : هكذا سماه في الشرحين معا ابن ظهيرة بزيادة ، وإنما هو ابن ظهير بدونها مصغرا .

والحديث خرجه أيضا ابن مردك في فوائده قال :

حدثنا أبو طالب على بن محمد بن أحمد الكاتب ثنا ابن عرفة - يعني الحسن - ثنا الحكم بن ظهير عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر به .

٩٠٤٥/٣٥١٤ - « مَن مَسَّ الْحَصَا فَقَدْ لَغَا » .

(ه) عن أبي هريرة

قال في الكبير : وعدول المصنف لابن ماجه واقتصاره عليه كالصريح في أنه لم يره لواحد من الشيخين ولا لغيرهما من الستة ، وهو ذهول بالغ ، فقد خرجه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

قلت : لا أدرى كيف وقع للمصنف ، إذ خالف عادته وأورد قطعة من آخر

الحديث ، فإن لفظ الحديث عند ابن ماجه [٣٤٦/١ ، رقم ١٠٩٠] ^{٣٣٢} والمذكورين^(١) الذين استدركهم / الشارح : « من توضع فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام ، ومن مس الحصا فقد لغا » .

وهكذا كان من حق الشارح أن ينسب على لفظ الحديث حتى لا يوهم أن المذكورين جميعا خرجه باللفظ الذى ذكره المصنف ، والواقع أنه لم يخرج به بذلك اللفظ أحد منهم .

٩٠٥٠ / ٣٥١٥ - « مَن مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُّحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ » .

(حم . د . ت . ه . ك) عن سمرة

قال في الكبير : قال الحاكم : على شرطهما ، وأقره الذهبى ، وقال أبو داود والترمذى : لم يروه إلا حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن ، وفيه علل أخرى ، انقطاعه ووقفه على عمر أو على الحسن أو على جابر أو على النخعى .

(١) مسلم (٢/ ٥٨٨ ، رقم ٨٥٧ / ٢٧) ، أبو داود (١/ ٢٧٥ ، رقم ١٠٥٠) ، الترمذى

(٢/ ٣٧١ ، رقم ٤٩٨) .

قلت : أو على تخليط الشارح فإن بعض هذا لا أصل له وبعضه قيل في حديث آخر لا في حديث سمرة ، وشرح ذلك يطول ، وفي مراجعة نصب الراية والتلخيص الحبير ما يعرفك ذلك .

٣٥١٦ / ٩٠٥٤ - « من نَامَ عن وِثْرِهِ أو نَسِيَهِ فليُصَلِّهِ إِذَا ذَكَرَهُ » .

(حم. ٤٠ ك) عن أبي سعيد

قال فى الكبير : وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، ضعيف ، وذكر القزوينى ما يدل على أن الخبر واه ، ورواه الدارقطنى باللفظ المزبور عن أبى سعيد ، قال الغريانى : وفيه محمد بن إسماعيل الجعفرى ، قال أبو حاتم : منكر الحديث ، وعنه محمد بن إبراهيم السمرقندى ، لم أر له ذكرا إلا أن يكون الذى روى عنه ابن السماك فهو هالك ، وشيخ الجعفرى عبد الله بن سلمة ابن أسد ، لم أر له ذكرا .

قلت : فيه أمور ، الأول : أن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم إنما هو فى سند أحمد والترمذى [٢ / ٣٣٠ ، رقم ٤٦٥] وابن ماجه [١ / ٣٧٥ ، رقم ١١٨٨] ، أما أبو داود والحاكم فروياه من غير طريقه ، قال أبو داود :

ثنا محمد بن عوف ثنا عثمان بن سعيد عن أبى غسان محمد بن مطرف المدنى
٣٣٣
عن زيد بن أسلم عن عطاء / بن يسار عن أبى سعيد به .
٦

وقال الحاكم [١ / ٣٠٢ ، رقم ١١٢٧ / ١١] :

أخبرنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه ثنا عثمان بن سعيد الدارمى ثنا عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار ثنا أبو غسان به ، ثم قال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأقره الذهبى .

ورواه الترمذى أيضا من رواية عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه متابعا لأخيه عبد الرحمن ، لكنه أرسله .

الثانى : قوله : وذكر القزوينى ما يدل على أن الخبر واه ، هكذا أطلق القزوينى ولم يبينه لأنه لم يعرف من هو القزوينى ولا ذكر ما وجه كونه واهيا لأنه رأى ذلك فى كلام الناس فنقله كما رأى ، والمراد بالقزوينى هو ابن ماجه صاحب السنن ، فإن الأقدمين يذكرونه باسم القزوينى ، فإنه لما روى هذا الحديث فى سننه من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه حيث لم يقع له الطريق الآخر ، عقبه [١/ ٣٧٥ ، رقم ١١١٨٩] بحديث عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبى كثير عن أبى نضرة عن أبى سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : أوتروا قبل أن تصبحوا ، ثم قال : قال محمد بن يحيى - يعنى شيخه فى الحديث - : فى هذا الحديث دليل على أن حديث عبد الرحمن واه .

وهذا غلط من محمد بن يحيى ومن ابن ماجه الذى أقره عليه لأنه لا معارضة بين الحديثين ، فحديث أبى نضرة يأمر بإيقاع الوتر قبل الفجر وأن ذلك هو وقته فى حالة الاختيار والذكر ، وحديث عطاء بن يسار يأمر بصلاته مطلقا ولو بعد الصبح لمن نام عنه أو نسيه ، فأى معارضة بين الحديثين حتى يدل أحدهما على وهن الآخر ، ومن عدم فهم المحدثين يأتى كلامهم الباطل فى الأحاديث .

الثالث : قوله : ورواه الدارقطنى ، وقال الغريانى : فيه محمد بن إسماعيل الجعفرى ... إلخ هذا سند حديث آخر ، أما حديث الباب فقال فيه الدارقطنى [٢/ ٢٢٢] :

٣٣٤

حدثنا يحيى بن صاعد ثنا محمد بن عوف بن سفيان الطائى / ثنا عثمان بن
٦
سعيد بن كثير بن دينار به .

ثم قال : حدثنا عثمان بن جعفر بن محمد ثنا محمد بن إبراهيم السمرقندى

بيرة ثنا محمد بن إسماعيل الجعفرى ثنا عبد الله بن سلمة عن زيد بن أسلم
عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد : « أن النبي ﷺ قيل له : إن أحدنا يصبح
ولم يوتر ، قال : فليوتر إذا أصبح » .

٩٠٦٢/٣٥١٧ - « مَنْ نَصَرَ أَخَاهُ بِظَهْرِ الْغَيْبِ نَصَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ » .

(هق) والضياء عن أنس

قال فى الكبير : ويروى عن يونس بن عبيد عن الحسن بن عمران بن حصين ،
قال الذهبى فى المذهب : قال الشارح : قال الذهبى : أخطأ من رفعه .

قلت : هذا كلام مقتطع من أصله غير مفيد لما أراد قائله الأصلى وهو
البيهقى ، وأما الذهبى فإنه نقل كلامه فتصرف فيه .

والواقع أن الحديث خرجه البيهقى [٨ / ١٦٨] من طريق عبد العزيز الدراوردى
عن حميد بن الحسن بن أنس ، ثم قال : كذا رواه الدراوردى عن حميد بن
الحسن بن أنس ، وقد قيل عن يونس بن عبيد عن الحسن بن عمران بن
حصين موقوفا ، وقيل عنه بإسناده مرفوعا والموقوف أصح اهـ .

فقال الذهبى فى اختصاره : أخطأ من رفعه ، وهذا كله فى حديث عمران بن
حصين لا فى حديث أنس الذى ذكره المصنف ، فإنه صحيح مرفوعا .

وقد رواه أيضا الدينورى فى المجالسة والطبرانى فى مكارم الأخلاق [ص ٣٦٢ ،
رقم ١٣٥] كلهم من طريق الدراوردى به .

أما حديث عمران بن حصين فرواه الطبرانى فى مكارم [الأخلاق] [ص ٣٦١ ،
رقم ١٣٥] من طريق حفص بن عمر الحوضى :

ثنا معاذ بن محمد الهذلى عن يونس به مرفوعا .

وكذلك رواه أبو نعيم فى الحلية [٣ / ٢٥] من طريق عمر بن يحيى مولى عفرة

عن يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد .

٣٣٥

ورود مرفوعا أيضا/ من حديث جابر بن عبد الله ، رواه أبو زكريا الأزدي فى

٦

تاريخ الموصل :

حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمى ثنا أحمد بن أسد البجلي ثنا المحاربى عن
إسماعيل بن مسلم المكى عن عطاء عن جابر قال : « قال رسول الله ﷺ »
فذكر مثله بالحرف .

ورواه القضاعى فى مسند الشهاب من وجه آخر من حديث أنس فأخطأ فى
إسناده بعض الرواة على ما يظهر .

٩٠٦٣/٣٥١٨ - « مَنْ نَظَرَ إِلَى أَخِيهِ نَظْرَةً وَدَّ عَفَرَ اللَّهُ لَهُ » .

الحكيم عن ابن عمرو

قلت : رمز المصنف لضعفه ، ولم يبين الشارح علته .

والحديث رواه الحكيم فى الأصل الثامن^(١) والثلاثين ومائة :

حدثنا الفضل بن محمد ثنا موسى بن سليمان القرشى عن ابن وهب عن حيوة
ابن شريح عن أبى عبد الرحمن الجبلى عن عبد الله بن عمرو به .
والفضل شيخ الحكيم متروك متهم .

٩٠٦٤/٣٥١٩ - « مَنْ نَظَرَ إِلَى مُسْلِمٍ نَظْرَةً يُخِيفُهُ بِهَا فِى غَيْرِ حَقِّ
أَخَافَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(طب) عن ابن عمرو

قال فى الكبير : وكذا الخطيب فى التاريخ والبيهقى فى الشعب .

(١) هو فى الأصل السابع والثلاثين بعد المائة من المطبوع .

قلت : أما الخطيب فلم يخرججه في تاريخه أصلاً^(١) فلينظر في البيهقي^(٢) ، ومن عادة الحافظ المنذرى أن يعزو إليه كثيراً ولم يعز هذا الحديث [٣ / ٤٨٤ ، رقم ٧] إلا إلى الطبراني من حديث ابن عمرو وأبى الشيخ من حديث أبى هريرة .

٩٠٦٥ / ٣٥٢٠ - « مَنْ نَفَسَ عَنْ غَرِيمِهِ أَوْ مَحَا عَنْهُ كَانَ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(حم . م) عن أبى قتادة

قلت : هكذا الحديث من حديث أبى قتادة ، وكتبه الشارح في الشرحين معاً من حديث أبى هريرة فلا تغتر بأوهامه .

٩٠٧٠ / ٣٥٢١ - « مَنْ وَأَفَقَ مِنْ أُخِيهِ شَهْوَةً غَفَّرَ لَهُ » .

(طب) عن أبى الدرداء

قال في الكبير : فيه شيان : الأول : أن المصنف سكت / عليه وكان حقه أن يرمز إليه بعلامة الضعف لشدة ضعفه بل قال ابن الجوزى : موضوع .

والثانى : أنه اقتصر على عزوه للطبراني مع أن البزار خرج أيضاً ... إلخ .

قلت : أما كونه لم يرمز له بعلامة الضعف فباطل ، فقد رمز له بذلك ، وأما كونه لم يعزه للبزار فكلام أبطل مما قبله فإن المصنف قد عزاه فى السلائي للطبراني والبزار^(٣) معاً ، وأراد أن يقتصر هنا على عزوه للطبراني فكان ماذا ؟ ثم لو شئنا أن نسحق كسخافة الشارح لقلنا له أيضاً : ولم استدركت البزار

(١) أخرجه الخطيب في تاريخه (٩ / ٢٢٣) ولكن من حديث أبى هريرة .

(٢) رواه البيهقي في الشعب (٦ / ٥٠ ، رقم ٧٤٦٨) .

(٣) انظر كشف الأستار (٣ / ٣٣٩ ، رقم ٢٨٩٠) .

فقط ، وقد أخرجه العقيلى [٢٩٦ / ٤] أيضاً كما ذكره المؤلف فى اللآلى المصنوعة وأخرجه أيضاً أبو نعيم فى تاريخ أصبهان [٦٦ / ٢] وإن لم يذكره المصنف الذى لا يمكنك أن تعرف ذلك إلا من كتبه .

٣٥٢٢ / ٩٠٧٥ - « مَنْ وَسَّعَ عَلَى عِيَالِهِ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي سَائِرِ سَنَتِهِ كُلِّهَا » .

(طس . هب) عن أبى سعيد

قلت : هذا الحديث أورده ابن الجوزى فى الموضوعات [٢٠٠ / ٢] كما أشار إليه الشارح ، ولكن المصنف أطل فى التعقيب عليه وأفاد^(١) ، وكل ما كتبه الشارح على الحديث فمنه نقله ، ولكنه أضرب صفحا عن الإشارة إلى تعقبه على عادته فيما أجاد المصنف فيه وأطل ليكتم فضله ، ويبين أن ما أتى به هو كيسه ، وقد زدت زوائد على المصنف فأفردت للكلام على صحة هذا الحديث جزء سميته « هدية الصغراء » .

٣٥٢٣ / ٩٠٨٢ - « مَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بَدْعَةٍ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ » .

(طب) عن عبد الله بن بسر

قلت : هذا الحديث كالذى قبله ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات ، وتعقبه المصنف^(٢) فأجاد فكتم الشارح/ ذلك وزاد أن ابن الجوزى قال : إن الحديث موضوع من جميع طرقيه ، والواقع أن ابن الجوزى لم يقل ذلك ولا وقف على الطرق التى زادها المصنف^(٣) .

(١) انظر اللآلى المصنوعة (٢/ ١٢٢) .

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٥٢ ، ٢٥٣) .

(٣) بل قال ابن الجوزى (١/ ٢٧) ، بعد ذكر حديث ابن عمر ، وابن عباس ، وابن بشر ، وعائشة : هذه الأحاديث كلها باطلة موضوعة على رسول الله ﷺ ، ثم أخذ يبين عللها .

٩٠٨٣/٣٥٢٤ - « مَنْ وَقَى شَرَّ لِقْلَقِهِ وَقَبْقَبِهِ وَذَبْذَبَهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

(هب) عن أنس

قال فى الكبير : قضية كلام المصنف أن مخرجه البيهقى خرجه وأقره والأمر بخلافه بل قال عقبه : فى إسناده ضعف اهـ ، وقال الحافظ العراقى : سنده ضعيف .

قلت: هذا كذب على صنيع المصنف وكلامه ، فإنه رمز له بعلامة الضعيف كما رمز لاسم مخرجه وكتابه الذى خرج فيه ، ثم هو لا ينقل كلام المخرجين .
والحديث خرجه البندهى فى شرح المقامات عن عمر من قوله ، وخرجه أبو الشيخ فى النوادر والتف عن الحسن ، قال : كان يقال : إذا أفلت الشاب من ثلاث فقد أفلت من شر الشباب ، من شر لقلقة وقبقة وذبذبة .

وخرجه الدينورى فى المجالسة عن أبى رجاء العطاردى قال : كان يقال : إذا وقى شر لقلقة . . . وذكر مثل المرفوع ، فكان بعض الضعفاء سرقه وركب له الإسناد ورفع .

٩٠٨٤/٣٥٢٥ - « مَنْ وُلِدَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَوْلَادٍ فَلَمْ يُسَمِّ أَحَدَهُمْ مُحَمَّدًا فَقَدْ جَهَلَ » .

(طب . عد) عن ابن عباس

قال فى الكبير : وأورده ابن الجوزى فى الموضوعات وقال : تفرد به موسى بن أعين عن ليث ، وليث تركه أحمد وغيره ، وقال ابن حبان : اختلط آخر عمره وكان يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل اهـ . وتعقبه بأنه لم يبلغ أمره أن يحكم عليه بالوضع .

قلت : هذا من التديس والتليس وكتم الحق ، فالمصنف لم يقل ذلك فقط ، بل ليث لم يبلغ أمره أن يحكم على حديثه بالوضع ، فقد روى له مسلم

والأربعة ، ووثقه ابن معين وغيره ، وقد أخرجه الطبراني [١١ / ٧١ ، رقم ٣٣٨
١١٠٧٧] والشيرازي / في الألقاب .

وورد من حديث وائلة ، أخرجه ابن بكير في جزء من اسمه محمد بن أحمد
فذكره .

وفيه عمر بن موسى الوجيهي يضع .

وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده من حديث النضر بن شفي مزسلاً ،
قال في اللسان [١٦١ / ٦] ، رقم [٥٧١] : النضر بن شفي روى عن شيخ من
بنى سليم وعن أبي أسماء الرحي ، روى له أبو داود ، وقال ابن القطان :
مجهول اهـ .

وهذا المرسل يقصد حديث ابن عباس ويدخله في قسم المقبول ، ثم ذكر
طرقاً أخرى يطول نقلها .

٩٠٩٧ / ٣٥٢٦ - « مَنْ يَتَزَوَّدُ فِي الدُّنْيَا يَنْفَعُهُ فِي الآخِرَةِ » .

(طب . هب) والضياء عن جرير

قال في الكبير : قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح .

قلت : لكن قال ابن أبي حاتم في العلل [٢ / ١٣٥ ، رقم ١٨٩٩] : سألت
أبي عن حديث رواه هشام بن عمار عن مروان الفزاري عن إسماعيل بن أبي
خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال : « قال النبي ﷺ :
من يتزود في الدنيا ينفعه في الآخرة » ، فقال أبي : هذا حديث باطل ، إنما
يروى عن قيس من قوله ، قلت : ممن هو ؟ قال : من هشام بن عمار ،
كان هشام بآخره كانوا يلقتونه أشياء فيلقن ، فأرى هذا منه اهـ .

والحديث خرجه السيهقي أيضاً في كتاب الزهد له [ص ١٩١ ، رقم ٤٥٩ ،
ص ٢٧٣ ، رقم ٧٠٣] ، وأبو عمرو بن حمدان في فوائد الحاج من طريق هشام
ابن عمار بالسند المذكور .

٣٥٢٧ / ٤٠٩١ - « مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ، وَيُلْهِمْهُ
رُشْدَهُ » .

(حل) عن ابن مسعود

قال في الكبير : رمز لحسنه وهو فيه تابع لابن حجر حيث قال في المختصر :
إسناده حسن ، لكن قال الذهبي : هو حديث منكر ، ورواه عنه الطبراني
أيضاً .

قلت : أول من خرج الحديث عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد [ص ٢٣٥ ،
رقم ٨٨٣] لايه فقال :

حدثنا / أحمد بن محمد بن أيوب ثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي
وائل عن عبد الله به .

وعن عبد الله بن أحمد رواه الطبراني [٢ / ٣٠٥] ، وعن الطبراني وأبي بكر بن
مالك رواه أبو نعيم [٤ / ١٠٧] ، وفي ترجمة أحمد بن محمد بن أيوب الوراق
صاحب المغازي ذكره الذهبي في الميزان وقال : صدوق لينه يحيى بن معين
وأثنى عليه أحمد وعلي ، وله ما ينكر فمن ذلك ما ساقه ابن عدي أنه روى عن
أبي بكر بن عياش فذكر هذا الحديث ، ولا معنى لما قال ، وقد رواه البزار
أيضاً بلفظ : « إذا أراد الله بعبد خيراً ففقهه في الدين وألهمه رشده »^(١) ، كما
سبق في حرف "الالف" .

(١) انظر كشف الاستار (١ / ٨٤ ، رقم ١٣٧) .

٩١١٣/٣٥٢٨ - « مَنَاولَةُ الْمَسْكِينِ تَقَى مَيْتَةَ السُّوءِ » .

(طب . هب) والضياء عن حارثة بن النعمان

قال في الكبير : قال الهيثمي : فيه من لم أعرفه .

قلت : هو عثمان ، وابنه محمد بن عثمان ، وفي ترجمة محمد بن عثمان رواه البخاري في التاريخ الكبير [١/ ١٨٠ ، رقم ٥٥٠] قال : قال أحمد :

حدثنا محمد بن سليمان ثنا ابن أبي فديك ثنا محمد بن عثمان عن أبيه قال : قال حارثة بن النعمان ، وذكره .

ورواه أيضاً الحسن بن سفيان في مسنده :

ثنا يعقوب بن يوسف الصفار ثنا ابن أبي فديك به .

وكذلك رواه أبو نعيم في الحلية [١/ ٣٥٦] .

٩١١٦/٣٥٢٩ - « مَنَّهُوْمَانِ لَا يَشْبَعَانِ ، طَالِبُ عِلْمٍ ، وَطَالِبُ دُنْيَا » .

(عد) عن أنس ، والبيزار عن ابن عباس

قال في الكبير : وكذا القضاعي عن أنس ، قال : وظاهر صنيع المصنف أن ابن عدى خرج وأقره ، والأمر بخلافه بل تعقبه بالرد فقال : محمد بن يزيد أحد رجاله ضعيف كان يسرق الحديث فيحدث بأشياء منكورة اهـ . ومن ثم قال ابن الجوزي في العلل : حديث لا يصح ، (البيزار) في مسنده عن ابن عباس .

وقال في الصغير : عن أنس أيضاً .

ثم قال : قال الهيثمي : وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف .

٣٤ .

/ قلت : فيه أمور ، الأول : قوله : وكذا القضاعي عن أنس باطل ، فإن

٦

القضاعي لم يخرج من حديث أنس بل من حديث عبد الله بن مسعود

فقال [١/ ٢١٢ ، رقم ٣٢٢] :

أخبرنا عبد الرحمن بن عمر التجيبي أنبأنا أحمد بن إبراهيم بن جامع ثنا علي
ابن عبد العزيز ثنا عمرو بن عون أنا أبو بكر الداهري عن إسماعيل بن أبي
خالد عن زيد بن وهب عن عبد الله - يعني ابن مسعود - به .

وكذلك أخرجه ابن حبان في الضعفاء [٢ / ٢١ ، ٢٢] عن عبد الرحمن بن
إسماعيل الكوفي عن محمد بن إسماعيل الباغندي عن عمرو بن عون به ،
وأبو بكر الداهري متهم بالكذب .

لكن الحديث ورد من وجه آخر عن ابن مسعود موقوفاً عليه ، أخرجه الدارمي
[١ / ١٠٨ ، رقم ٣٣٤] في مسنده والأجري في أخلاق العلماء وابن أبي حاتم
في التفسير وأبو الليث السمرقندي في التنبيه [ص ٣٤٥] والبيهقي في المدخل
[ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، رقم ٤٤٩] .

الثاني : قوله : وظاهر صنيع المصنف . . الخ ، كذب علي المصنف فإنه رمز
له بعلامة الضعيف .

الثالث : الكذب أيضاً علي ابن عدي فإنه لا يرد ولا يتعقب بل يخرج الأحاديث
الضعيفة ليستدل بها علي ضعف راويها ، فلا معنى لكلام الشارح أصلاً .

الرابع : قوله : محمد بن يزيد أحد رجاله ضعيف ، خطأ ، بل المذكور في
السند محمد بن أحمد بن يزيد .

الخامس : لحديث أنس طريق آخر علي شرط الصحيح أخرجه الحاكم في
المستدرک من طريق سريج بن النعمان :

ثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس به .

ثم قال : صحيح علي شرط الشيخين ، ولم أجد له علة .

ورواه البيهقي في المدخل [ص ٣٠١ ، رقم ٤٥١] من هذا الطريق و[ص ٣٠٠ ،
رقم ٤٥٠] من طريق عبد الأعلى بن حماد النرسي عن حماد بن سلمة عن

حميد عن أنس ، وهذا الطريق هو الذى فيه محمد بن أحمد بن يزيد عند ابن
عدى ، وهو الذى ذكره ابن الجوزى فى العلل المتناهية ، ولم يعرف الطريق
الذى عند الحاكم لا هو ولا الذهبى فى اختصار العلل حيث / قال : وجاء عن
حماد بن سلمة عن حميد عن أنس من طريق فيه محمد بن أحمد بن يزيد
متهم .

السادس : قوله فى الصغير : البزار عن أنس لا يخفى ما فيه .

السابع : للحديث طرق أخرى من حديث أبى سعيد الخدرى عند الترمذى فى
السنن [٥ / ٥١ ، رقم ٢٦٨٦] وابن عمر وغيرهما ، وقد أطلت فى طريقه
وشواهد فى ' وشى الإهاب ' .

٩١١٧ / ٣٥٣ - « مَوَالِينَا مِنَّا » .

(طس) عن ابن عمر

قال الشارح : وإسناده ضعيف ، ورواه الطبرانى عنه بإسناد حسن .

قلت : لا يخفى ما فى هذا ، فإنه ظاهر .

وقد قال فى الكبير : رواه ابن قانع فى معجمه من حديث رفاعة ، فلعله أراد
ذلك .

٩١٢٠ / ٣٥٣١ - « مَوْتُ الْفَجَاءَةِ رَاحَةٌ لِلْمُؤْمِنِ وَأَخْذَةُ أَسْفٍ لِلْفَاجِرِ » .

(حم . هق) عن عائشة

قال فى الكبير : قال الهيثمى : وفيه عيب الله بن الوليد الرصافى ، وهو

متروك ، وقال ابن حجر : حديث غريب فيه صالح بن موسى وهو ضعيف ،
لكن له شواهد .

قلت : لا وجود لصالح بن موسى فى سند هذا الحديث ، قال أحمد : [١٣٦ / ٦] :

حدثنا وكيع ثنا عبيد الله بن الوليد عن عبيد الله بن عمير عن عائشة
قالت : « سألت رسول الله ﷺ عن موت الفجأة فقال : راحة للمؤمن وأخذة
أسف للفاجر » .

وقال البيهقي [٣٧٩/٣] :

أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ وأحمد بن الحسن القاضي قالا : ثنا أبو
العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن إسحاق الصاغانى ثنا معاوية بن عمرو
عن أبي إسحاق عن عبيد الله بن الوليد به .

قال : ورواه سفيان الثوري عن عبيد الله موقوفاً على عائشة رضى الله عنها ،
ثم أخرجه من طريق الإسماعيلي :

ثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار ثنا أبو داود المبارك ثنا أبو شهاب - هو
عبد ربه بن نافع - عن الأعمش عن زيد عن أبي الأحوص عن عبد الله بن
مسعود وعائشة رضى الله عنهما قالا : « أسف على الفاجر وراحة على
المؤمن » - يعنى / الفجأة - .

٣٤٢

٦

قلت : وله طريق آخر عن عائشة مرفوعاً أيضاً أخرجه عبد الرزاق [٣/٥٩٨ ،
رقم ٦٧٨١] قال :

ثنا يحيى بن العلاء عن ابن سابط عن حفصة ابنة عبد الرحمن عن عائشة
قالت : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : موت الفجأة تخفيف على المؤمن
وأخذة أسف على الكافر » .

فهذه طرق الحديث ليس فى شئ منها صالح بن موسى ، فليُنظر فى تحرير ذلك
ولا يفتقر بنقل الشارح .

٩١٢١/٣٥٣٢ - « مَوَاتَانُ الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ : فَمَنْ أَحْيَا مِنْهَا شَيْئًا فَهُوَ لَهُ » .

(هـ) عن ابن عباس

قال الشارح: ثم قال يعني البيهقي منكر فقول المؤلف حسن ممنوع .
قلت : كذب الشارح على البيهقي ، وهو نفسه ذكر في الكبير خلاف هذا ،
فقال عقب الرمز : ثم قال - أعني البيهقي^(١) - : تفرد بوصله معاوية بن
هشام .

قال الذهبي : قلت : هذا مما أنكر عليه اهـ .

وبهذا يعرف أن المصنف لم يصب في رمزه لحسنه اهـ .
فانظر كيف حكى ذلك عن الذهبي ، ولم يفرق بين قوله : أنكر ما روى عليه ،
وقوله : هذا منكر ، وبينهما بون كبير ، ثم نسب ذلك إلى البيهقي نفسه ،
والحديث حسن كما قال المصنف ، ومعاوية بن هشام ثقة من رجال الصحيح ،
وإنكار من أنكر عليه هذا الحديث لا يدل على ضعفه ، فضلا عن أن يكون
منكرا كما أخطأ في فهمه ، ثم كذب في نسبه إلى البيهقي .
٩١٢٤/٣٥٣٣ - « مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ » .

(خ) عن أنس

قال الشارح : بل هو متفق عليه .

وقال في الكبير : ظاهر صنيع المصنف أن ذا مما تفرد به إمام الفن عن صاحبه
وليس كذلك ففي الفردوس اتفاقا عليه .
قلت : لا بل انفرد به البخاري ، والفردوس ليس فيه شيء مما يقول الشارح ،

(١) انظر السنن الكبرى (٦ / ١٤٣) .

وإن أراد مسنده لولده ، فهو كثير الأوهام/ أيضا ، إلا أن الفردوس غير مسند الفردوس ، وبينهما بون كبير .

٦
٩١٢٥/٣٥٣٤ - « مَوْلَى الرَّجُلِ أَخُوهُ وَابْنُ عَمِّهِ » .

(طب) عن سهل بن حنيف

قال فى الكبير : رمز لحسنه ، وفيه يحيى بن يزيد ، قال الذهبى : ضعيف . قلت : يحيى بن يزيد ذكر الذهبى فى الضعفاء منهم خمسة تختلف مراتبهم فى الضعف ، فمن منهم المذكور فى سند الحديث ، وهل هذا إلا غفلة أو تدليس !؟ .

٩١٢٦/٣٥٣٥ - « مِهْنَةٌ إِحْدَاكُنَّ فِى بَيْتِهَا تُدْرِكُ جِهَادَ الْمُجَاهِدِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » .

(ع) عن أنس

قال فى الكبير : قال ابن الجوزى : حديث لا يصح ، قال ابن حبان : روح أى أحد رجاله يروى عن الثقات الموضوعات ، لا تحمل الرواية عنه .

قلت : فى الضعفاء نحو عشرين راويا كلهم اسمه روح ، فمن منهم صاحب هذا الحديث؟ وهو روح بن المسيب ، وقد قال : فيه يحيى بن معين : صويلح .

والحديث أخرجه أيضاً البزار [٢/ ١٨١ ، رقم ١٤٧٤] فى مسنده ، قال :

حدثنا حميد بن مسعدة ثنا أبو رجاء روح بن المسيب الكلبي عن ثابت عن أنس قال : « أتت النساء رسول الله ﷺ فقلن : يا رسول الله ذهب الرجال بالفضل والجهاد فى سبيل الله ، فمالنا عمل ندرك به عمل الجهاد فى سبيل الله فقال : ... » ، وذكره .

وقال البندهى فى ' شرح المقامات ' : أخبرنا الرئيس مسعود بن الحسن بن القاسم الثقفى عن الشريف أبى الغنائم عبد الصمد بن على بن محمد المأمون

أنا أبو الحسن علي بن عمر بن محمد السكري أنا أبو الفضل جعفر بن أحمد
ابن محمد بن الصباح الجرجاني ثنا أحمد بن عبدة الضبي ثنا روح بن المسيب
به .

ورواه ابن عدى من طريق نصر بن علي الجهضمي عن روح به ، وللحديث
شواهد كثيرة ذكرتها مسندة في " وصى الإهاب " ، في حديث : « الحج جهاد
كل ضعيف ، وجهاد المرأة / حسن التبعل » .

٣٤٤

٦

٩١٢٧/٣٥٣٣ - « مَيَامِنُ الْخَيْلِ فِي شَقْرِهَا » .

الطيالسي عن ابن عباس

قال في الكبير : وبقيته عند مخرجه أبي الشيخ والطيالسي « وأيمنها ناصية ما
كان واضح الجبين محجل ثلاث قوائم ثم طلق اليد اليمنى اه بنصه . ثم قال :
ورواه عنه أيضاً أبو الشيخ والديلمي .

قلت : فيه أمران ، أحدهما : أن ما حكاه من بقية الحديث عند أبي داود
الطيالسي ، قال عنه : اه بنصه تأكيد لنقل ذلك منه تهور أو كذب .

قال الطيالسي [ص ٣٣٩ ، رقم ٢٥٩٩] :

ثنا شيان بن عبد الرحمن التميمي عن عيسى بن علي بن عبد الله بن عباس عن
أبيه عن ابن عباس رفعه « ميامن الخيل في شقرها » .

ثانيهما : قوله : ورواه أبو الشيخ والديلمي ، يفيد أنه لم يخرجها إلا هذين
الرجلين اللذين ليسا كتابهما من مشهور الكتب التي يعزى إليها لاسيما
وهو لم يعرف في أي كتاب خرج أبو الشيخ ، وإنما رأى الديلمي أسنده في
مسند الفردوس [٤ / ٤٤٢ ، رقم ٦٧٨٨] من طريقه فعزاه إليه على قاعدته
في التهور .

والواقع أن الحديث مخرج في أشهر الكتب ، فقد خرج أحمد [١ / ٢٧٢] ،

وأبو داود [٢٢ / ٣] ، رقم ٢٥٤٥ ، والترمذى [٤ / ٢٠٣] ، رقم ١٦٩٥ ، وقال :
حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث شيبان ، والبيهقى فى السنن [٦ / ٣٣٠] ،
والقضاعى فى " مسند الشهاب " [١ / ١٥٩] ، رقم ٢٢٥ ، والخطيب فى
" التاريخ " [١١ / ١٤٨] ، ولكن أوله عندهم : « يمن الخيل » ، فهو مبدوء
بحرف الياء ، ومع هذا فلو علم الشارح بما ذكرنا لملاً الدنيا سخافة على عادته .
٩١٢٩ / ٣٥٣٧ - « المَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ » .

(طس) عن عائشة

قال فى الكبير : وقضية كلام المؤلف أنه لم يخرج أحد فى الكتب الستة وهو
عجيب فقد خرج النسائى باللفظ المزبور . . . إلخ السخافة .

٣٤٥

قلت : حديث أبى سعيد ذكره المصنف سابقاً فى حرف " الألف " / حيث وقع
عند أكثر مخرجيه بلفظ : « إن الماء طهور » ، وعزاه لأحمد وأبى داود
والترمذى [١ / ٩٥] ، رقم ٦٦ والنسائى [١ / ١٧٣] والدارقطنى [١ / ٢٩ ، ٣٠]
والبيهقى [١ / ١٨٨] ، وعزاه أيضاً لابن ماجه [١ / ١٣٢] . رقم ٣٧٠ من
حديث أبى أمامة .

٩١٣١ / ٣٥٣٨ - « المائِدُ فى البَحْرِ الذى يُصِيبُهُ القَيْءُ له أَجْرٌ شَهِيدٍ ،
والغريقُ له أَجْرٌ شَهِيدَيْنِ » .

(د) عن أم حرام

قال فى الكبير : رمز لحسنه وفيه هلال بن ميمون الرملى ، قال أبو حاتم : غير
قوى .

قلت : ولذلك حكم بحسنه ، إذ لو كان قويا لكان حديثه صحيح على [أن]
ابن معين ، قال فيه : ثقة ، وأبو حاتم زاد : يكتب حديثه .

٩١٣٤/٣٥٣٩ - « المؤذُنُ المحتسِبُ كالشَهِيدِ المتشَحِطِ في دمه ، إذا مات لم يُدوِّدُ في قَبْرِه » .

(طب) عن ابن عمرو

قال في الكبير : قال الهيثمي : فيه إبراهيم بن رستم ضعفه ابن عدى ووثقه غيره ، وفيه أيضاً من لا نعرف ترجمته اهـ . وأقول أيضاً فيه سالم الأفتس ، قال ابن حبان : يقلب الأخبار ويتفرد بالعضلات .

قلت : إبراهيم بن رستم رواه عن قيس بن الربيع عن سالم الأفتس عن سعيد ابن جبير عن ابن عمرو ، قال الحاكم : تفرد به عن قيس بن الربيع . قلت : لكنه ورد من غير طريقه .

قال أبو نعيم في " تاريخ أصبهان " [١١٣ / ٢] :

ثنا محمد بن جعفر بن الحسين ثنا عبد الرحمن بن سعيد بن هارون الأصبهاني من كتابه ثنا محمد بن عيسى العطار ثنا محمد بن الفضل بن عطية ثنا سالم الأفتس به .

وأما سالم الأفتس فذكر الشارح له من الفضول وعدم المعرفة ، فهو ثقة احتج به البخاري ، ووثقه الجمهور ، وانفرد ابن حبان بما قال فيه ، ولم يعتبر أحد بما قال .

٩١٣٥/٣٥٤٠ - « المؤذُنُ أملكُ بالأذانِ ، والإمامُ أملكُ بالإقامة » .

أبو الشيخ في كتاب الأذان عن أبي هريرة

قال الشارح في الكبير : أبو الشيخ في كتاب فضل الأذان ، ثم قال ينظر في ٣٤٦

قول/ الشيخ عن أبي هريرة فإن الحافظ ابن حجر ذكر أن أبا الشيخ [خرجه]

من طريق أبي الجوزاء عن ابن عمر قال : وفيه مبارك بن عباد ضعيف ، وذكر

أن الذي رواه عن أبي هريرة ابن عدى ويحتمل أن أبا الشيخ خرجه عن

صحابيين لكنى لم أراه .

قلت : الواقع هو أن أبا الشيخ خرج من الطريقتين من حديث أبي هريرة ، كما خرج ابن عدى [١٢/٤] فى ترجمة شريك من روايته عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، وزاد أبو الشيخ فأخرجه من حديث ابن عمر .

ثم إن قول الشارح فى كتاب " فضل الأذان " غلط ، وبلاهة ، فإن كتاب أبي الشيخ فى أحكام الأذان جملة ، لا فى فضله فقط ، ونفس الحديث يدل على ذلك ، فإنه ليس من الفضائل ، ولكن من الأحكام .

٩١٤٤/٣٥٤١ - « الْمُؤْمِنُ مَنْ أَمَنَهُ النَّاسُ عُلى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ الْخَطَايَا وَالذُّنُوبَ » .

(ه) عن فضالة بن عبيد

قال فى الكبير : ورواه عنه أيضاً الترمذى وحسنه فرمز المصنف لحسنه .

قلت : ما أخرجه الترمذى أصلاً ، بل انفرد به من بين الستة ابن ماجه [١٢٩٨/٢] ، رقم [٣٩٣٤] .

وأخرجه أيضاً ابن المبارك فى الزهد [ص ٢٨٤ ، رقم ٨٢٦] ، وزاد فيه : « والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » .

٩١٤٧/٣٥٤٢ - « الْمُؤْمِنُ يَأْلَفُ وَيُؤْلَفُ ، وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَأْلَفُ ، وَلَا يُؤْلَفُ ، وَخَيْرُ النَّاسِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ » .

(قط) فى الأفراد والضياء عن جابر

قلت : سكت عليه الشارح ، ولم يزد مخرجا آخر له ، مع أنه رتب أحاديث القضاعى ، وهذا الحديث أخرجه القضاعى فى " مسند الشهاب " [١٠٨/١] ، رقم [١٢٩] من طريق أبي سعيد بن أبي عرابى فى معجمه .

وأخرجه أيضاً أبو سعيد النقاش فى " فوائد العراقيين " ، وابن حبان فى

الضعفاء " من طرق عن ابن جريج عن عطاء عن جابر ، وهو حديث صحيح

- كما رمز له المصنف - .

٣٤٧

٦

٩١٤٨/٣٥٤٣ - « / المؤمن يَغَارُ ، والله أشدُّ غيْرًا » .

(م) عن أبي هريرة

قال في الكبير : ظاهره أنه مما تفرد به مسلم عن صاحبه والأمر بخلافه ، ففي مسند الفردوس أن البخاري خرج عن أبي سلمة .

قلت : هذا كلام فاسد من جهة ، واعتراض باطل من أخرى ، فأبو سلمة ليس بصحابي حتى يروى عنه البخاري ، الذي لا يروى المراسيل ، ولا الديلمي قال ذلك - كما نقله الشارح - .

وأما الاعتراض ، فالبخاري لم يخرج الحديث ، وإنما ساق متنه ، وعطفه على لفظ آخر ، فقال :

حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا همام عن يحيى عن أبي سلمة أن عروة بن الزبير حدثه عن أمه أسماء أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا شيء أغير من الله » .

وعن يحيى أن أبا سلمة حدثه أن أبا هريرة حدثه أنه سمع النبي ﷺ ثم قال :

حدثنا أبو نعيم ثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة أنه سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « إن الله يغار ، وغيره الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله عليه » ، فأين هذا من حديث الباب ، ولفظ الكتاب ؟ .

٩١٤٩/٣٥٤٤ - « المؤمنُ غَرٌّ كَرِيمٌ ، والفاجرُ خَبٌّ لَئِيمٌ » .

(د . ت . ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير : من حديث الحجاج بن فرافصة عن أبي هريرة ، ثم قال

الحاكم : الحجاج عابد لا بأس به اهـ . وقال المنذرى : لم يضعفه أبو داود ورواته ثقات سوى بشر بن رافع وقد وثق . . . إلخ .

قلت : الحجاج بن فرافصة لم يروه عن أبي هريرة بل عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، والطريق التسي فيها الحجاج ليس فيها بشر بن رافع ، بل هو متابع له ، فكلاهما رواه عن يحيى بن أبي كثير .

والحاكم أطل في أسانيد هذا الحديث [ص ١١] والكلام عليه في كتاب "الإيمان" (١) وكذلك في معرفة علوم الحديث في النوع السابع والعشرين /

٣٤٨

٦

وأخرجه جماعة غير من ذكرهم المصنف منهم البخارى فى الأدب المفرد [ص ١٥٠ ، رقم ٤٢٠] والطحاوى فى مشكل الآثار [٨/ ١٥٠ ، رقم ٣١٢٧] وأبو نعيم فى الحلية [٣/ ١١٠] والخطيب فى التاريخ [٩/ ٣٨] والقضاعى فى مسند الشهاب [١/ ١١١ ، رقم ١٣٣] .

ورواه الطوسى فى أماليه من حديث على عليه السلام بزيادة : « وخير المؤمنين ما كان مألفة للمؤمنين ، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف » ، وأسانيد الجميع فى وشى الإهاب .

٩١٥٠ / ٣٥٤٥ - « المؤمنُ بخيرٍ على كلِّ حالٍ ، تُنزعُ نفسه من بين جنَّيته وهو يَحمدُ الله » .

(ن) عن ابن عباس

قلت : هذا الحديث أخرجه أيضاً أحمد فى مسنده [١/ ٢٩٧] وأحمد أيضاً فى [١/ ٢٧٣ ، رقم ٢٦٨] والترمذى فى الشمائل [٣٢٦] وأخرجه النسائى أيضاً فى [٤/ ١٢] الذى شرحه الشارح ولم يدر بذلك ، ولو درى لاسخف على المؤلف كعادته .

(١) انظر مستدرک الحاكم (١/ ٤٣ ، ٤٤ ، الأرقام ١٢٨ : ١٣٢) .

٩١٥١ / ٣٥٤٦ - « الْمُؤْمِنُ مَنْ أَهَلَ الْإِيمَانَ بِمِثْلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ ،
يَأْلَمُ الْمُؤْمِنُ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ كَمَا يَأْلَمُ الْجَسَدُ لِمَا فِي الرَّأْسِ » .

(حم) عن سهل بن سعد

قال الشارح : وإسناده صحيح ، وقول المؤلف : حسن ، غير كاف .
قلت : بل هو فوق الكفاية لأنه من رواية مصعب بن ثابت ، وقد ضعفه أحمد
ابن حنبل ويحيى بن معين وقال أبو حاتم : لا يحتج به وقال النسائي : ليس
بقوى ، ومع هذا فقد تفرد به كما قال أبو نعيم في الحلية [٨ / ١٩٠] عقب
إخراجه ، والشارح لما رأى الحافظ الهيثمي قال [٨ / ١٧٨] : رجاله رجال
الصحيح غير مصعب بن ثابت وهو ثقة ، ظن أن هذه العبارة معناها أنه حديث
صحيح ، ويون كبير بين قولهم : رجاله رجال الصحيح وقولهم : وإسناده
صحيح كما بيته مراراً .

تنبيه

قال الشارح في الكبير : قال العرواقى فى شرح الترمذى : رجاله رجال
الصحيح ، وقال الهيثمى : رجاله رجال الصحيح غير عبد الله بن مصعب
ابن ثابت وهو ثقة ، ورواه الطبرانى فى الأوسط والكبير ورجالهم رجال
الصحيح اهـ .

٣٤٩

كذا نقل عن الحافظ الهيثمى مع أنه لم يقل / هذا ، بل قال :

٦

رواه أحمد ورجالهم رجال الصحيح غير سوار بن عمار الرملى وهو ثقة .

كذا قال فى كتاب الأدب [٨ / ٨٧] ، وهو واهم أيضاً ، فإن سند هذا الحديث
ليس [فيه] سوار بن عمار الرملى بل قال أحمد [٥ / ٣٤٠] :

حدثنا أحمد بن الحجاج ثنا عبد الله - يعنى ابن المبارك - أنا مصعب بن ثابت
عن أبى حازم عن سهل بن سعد به .

فما أدري كيف وقع للحافظ الهيثمي في هذا الإسناد ومن أين نقل الشارح عنه ما قال !؟ مع كونه وهم أيضاً في قوله عبد الله بن مصعب وإنما هو مصعب .
٩١٥٢ / ٣٥٤٧ - « المؤمنُ مكفرٌ » .

(ك) عن سعد بن أبي وقاص

قال الشارح في معناه : أي مرزاً في نفسه وماله ليكفر خطاياها ، ليلقى الله وقد خلصت سيكة إيمانه من حبسها .

قلت : ليس هذا معنى الحديث ، بل معناه أن المؤمن لا يشكر معروفه ولا يذكر خيره ، بل يكفر بذلك ولا يعترف له بالجليل ، فهو كقوله تعالى : ﴿ وما تعملوا من خير فلن تكفروه ﴾ [آل عمران: ١١٥] ففي مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا :

حدثني عبد الله بن أبي بدر أنا يزيد بن هارون أنا هشام بن زياد عن محمد بن عبد العزيز عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن رسول الله ﷺ قال :
« رحمة الله على المكفرين أنا رفيقهم يوم القيامة » ، وقال : « المؤمن مكفر » ،
فهذا صريح في معناه الذي قلنا .

وقال ابن أبي الدنيا أيضاً بهذا الإسناد عن هشام بن زياد عن معاوية بن عاصم بن المنذر بن الزبير قال : سمعت عروة يقول : « حض رسول الله ﷺ رجلاً على رجل يأتي إليه معروفاً فقال : إني أصنعه به ولكنه يكفره ، فقال رسول الله ﷺ : إن رحمة الله على المكفرين » هكذا ويسط يده إلى السماء ، قال

٣٥ .

عروة : فما أصنع معروفاً إلا أكفره أحب إلى من / أن أشكره .

٦

(حل . هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير : زاد القضاعى فى رواية : « كثير المعونة » حل هب عن أبى هريرة .

قلت : ليس عند القضاعى (١) الزيادة المذكورة إنما رأيتها فى أثر موقوف عن على عليه السلام قال : « المؤمن حسن المعونة قليل المؤنة » رواه ابن الفرضى فى تاريخ الأندلس بسند منقطع .

وقد ذكر الشارح أن ابن الجوزى ذكره فى الموضوعات (٢) وأعله بمحمد بن سهل العطار وأن المصنف تعقبه بأن له طريقا آخر عند البيهقى ولم يذكر أنه عند القضاعى من غير طريق محمد بن سهل أيضا .

٣٥١
—————
٦
٩١٥٦ / ٣٥٤٩ - « الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ لَا يَدْعُ نَصِيحَتَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ » .

ابن النجار عن جابر

رواه البخارى فى الأدب المفرد وأبو داود والطبرانى فى مكارم الأخلاق والبيهقى فى السنن والقضاعى فى مسند الشهاب مختصرا ، فما درى الشارح بهذا ، ولو دراه لاسخف على المصنف كعادته ، ولكن الله سلم .

قلت : هذا الحديث ورد من حديث أبى هريرة بلفظ : « المؤمن أخو المؤمن يكف عليه ضيعته ويحوطه من ورائه » .

(١) انظر مسند الشهاب (١/١٠٧ ، رقم ١٢٧) .

(٢) انظر الموضوعات (٢/٢٨١) .

٣٥٥ / ٩١٥٩ - «المؤمن هين لين، حتى تخالّه من اللين أحمق» .

(هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير : رواه البيهقي من طريق يزيد بن عياض عن صفوان عن الأعرج عن أبي هريرة ، فظاهر صنيع المصنف أن مخرجه خرجه وأقره والأمر بخلافه ، بل تعقبه بقوله تفرد به يزيد بن عياض وليس بقوى ، وروى من وجه صحيح مرسلا .

قلت : فيه أمور، الأول: أن يزيد بن عياض رواه عن الأعرج مباشرة بدون واسطة صفوان - الذي هو من زوائد الشارح / وقد أخرجه الشافعي في الثقفيات، والمخلص في فوائده، كلاهما من طريق أنس بن عياض عن يزيد بن عياض عن الأعرج عن أبي هريرة، قال الطبراني في مكارم الأخلاق

حدثنا مسعدة بن سعد العطار المكي ثنا إبراهيم بن المنذر ثنا محمد بن عمار المؤذن عن سعيد القبري عن أبي هريرة به .

الثاني: الكذب على صنيع المصنف، لأنه رمز له بعلامة الضعيف كما يرمز لأسماء المخرجين، لأنه لا ينقل كلام الناس على الأحاديث

الثالث: أنه أقر البيهقي على تفرد يزيد بن عياض به، وقد ذكرنا له طريقا آخر عن أبي هريرة، وكذلك إقراره على قوله: وروى من وجه صحيح مرسلا. يوهم أنه لم يرد موصولا من وجوه أخرى، مع أنه ورد موصولا أيضاً من حديث ابن عمر، وعلى بن أبي طالب، وأنس بن مالك وغيرهم، وقد ذكرتها في وشى الإهاب .

أما المرسل المذكور، فقال ابن المبارك في الزهد:

أخبرنا سعيد بن عبد العزيز عن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ «المؤمنون هينون لينون كالجمل الأنف الذي إن انقيد انقاد، وإن أنيخ على صخرة ناخ»

٣٥٥١ / ٩١٦٠ - «المؤمنُ واهٍ راقعٌ، فالسَّعيدُ من ماتَ على رَقْعِهِ» .

اليزار عن جابر

قال في الكبير : وكذا رواه الطبراني في الصغير والأوسط ، والبيهقي في الشعب ، فأغفاله لهؤلاء كلهم غير جيد .

قلت : نعم عند من يختلق العيوب بالباطل ، وإلا فما قال مخلوق ولا خطر بباله أن يكون عدم الاستقصاء في المخرجين غير جيد ، وإذا كان المصنف لم يستحضر إلا مخرجا واحدا فما كلف الله نفسا إلا وسعها لاسيما وسند الحديث واحد عند الجميع ، فسواء عزاه لواحد أو لآل فالا فائدة زائدة .

٣٥٢

ثم إنه قال بعد ذلك : قال الزين / العراقي تبعا للمندري [٤ / ٩٠ ، رقم ٩] :
سنده ضعيف ، وبينه تلميذه الهيثمي [١٠ / ٢٠١] فقال : فيه عند الثلاثة سعيد
ابن خالد الخزاعي وهو ضعيف .

قلت : ولا يخفى ما في هذا فإن الهيثمي ما عزا الحديث إلا إلى اليزار^(١) والطبراني^(٢) ، أما البيهقي^(٣) فليس هو من الأصول التي جمع أحاديثها ، فقله : عند الثلاثة ، باطل .

٣٥٥٢ / ٩١٦٢ - « المؤمنُ إذا اشتَهَى الولدَ في الجنةِ كان حَمَلُهُ
وَوَضَعُهُ وسنه في ساعةٍ واحدةٍ كما يشتهى » .

(حم . ت . ه . ح) عن سعيد

قال في الميزان : تفرد به سعيد بن خالد الخزاعي ، وقد ضعفه أبو زرعة وغيره .

(١) انظر كشف الأستار (٤ / ٧٦ ، رقم ٣٢٣٦) .

(٢) انظر المعجم الصغير للطبراني (١ / ١٢٢ ، رقم ١٧٩) .

(٣) وقد رواه البيهقي في الشعب (٥ / ٤١٩ ، رقم ٧١٢٣) .

قلت : لا يوجد سعيد بن خالد فى سند هذا الحديث ، ولا قال الذهبى فى الميزان شيئاً مما نقله الشارح ، ولا خرج الترمذى وابن ماجه لسعيد بن خالد الخزاعى فى سنتيهما أصلاً .

قال الترمذى [٤/٦٩٥ ، رقم ٢٥٦٣] :

حدثنا أبو بكر محمد بن بشار ثنا معاذ بن هشام ثنا أبى عن عمار الأحول عن أبى الصديق الناجى عن أبى سعيد الخدرى به .

ثم قال : حديث حسن غريب .

وقال ابن ماجه [٢/١٤٥٢ ، رقم ٤٣٣٨] :

حدثنا محمد بن بشار به .

وقال أحمد [٣/٩] :

حدثنا على بن عبد الله ثنا معاذ بن هشام به .

وقال الذهبى فى الميزان [٢/١٣٢ ، رقم ٣١٦١] : سعيد بن خالد الخزاعى عن

ابن المنكدر ضعفه أبو زرعة قال البخارى : سمع عبد الله بن الفضل المدنى ، وعنه عبد الملك الجدى ، فيه نظر .

قلت : له فى رد السلام .

وقال الطبرانى [١/١٢٢ ، رقم ١٧٩] :

حدثنا أحمد بن حاتم بسامرا ثنا عبد الأعلى عن حماد ثنا يعقوب الحضرمى ثنا

سعيد بن خالد عن ابن المنكدر عن جابر قال : « قال رسول الله ﷺ : المؤمن واه-راقع فالسعيد من هلك على رقعته » .

تفرد به سعيد ، والواهى : المذنب ، والراقع : المستغفر اهـ . ما قاله الذهبى فى الميزان .

أيضاً .

٩١٦٥/٣٥٥٣ - « الماهر بالقرآن مع السفارة الكرام البررة ، والذي يقرؤه ويتعنه فيه وهو عليه شاق له أجران » .

(ق . د . هـ) عن عائشة

قال في الكبير : ظاهر صنيع المصنف أنه لم يروه من الأربعة إلا اثنان ، والأمر بخلافه بل يرويه جميعاً .

قلت : أما النسائي فلم يخرج في الصغرى الذي هو أحد الستة ، وإنما أخرجه في الكبرى^(١) ، وأما الترمذي فرواه [٥ / ١٧١ ، رقم ٢٩٠٤] بلفظ آخر لا يدخل في هذا الحرف وهو قوله ﷺ : « الذي يقرأ القرآن وهو ماهر به » الحديث ، وقال : « والذي يقرؤه وهو شديد عليه له أجران » ، وهذا اللفظ في اصطلاح المصنف موضعه حرف " اللام " ، وقد ذكره هناك وعزاه لأحمد [٦ / ٤٨ ، ٣٥٥١] والترمذي كما مر في المتن .

٩١٦٧/٣٥٥٤ - « المتحَابُّون في الله على كراسي من ياقوت حول العرش » .

(طب) عن أبي أيوب

قال في الكبير : رمز لحسنه ، قال الهيثمي : فيه عبد العزيز الليثي ، وقد وثق على ضعف كثير .

قلت : الذي قاله الحافظ الهيثمي [١٠ / ٢٧٧] : عبد الله بن عبد العزيز لا عبد العزيز .

(١) انظره : (٥ / ٢٠ ، رقم ٨٠٤٥) و(٥ / ٢١ ، رقم ٨٠٤٦) و(٦ / ٥٠٦ ، رقم ١١٦٤٦) .

وكذلك خرج الثقفى فى الثقفيات قال :

حدثنا أبو الحسن على بن محمد بن أحمد الفقيه ثنا أبو عمرو أحمد بن محمد
ابن إبراهيم بن حكيم ثنا محمد بن مسلم بن واره ثنا عاصم بن يزيد العمري
حدثنى عبد الله بن عبد العزيز الليثى ثنى سليمان بن عطاء بن يزيد عن أبيه عن
أبى أيوب به .

٣٥٤ / ٩١٧٠ - « المتَّم الصلاة فى السفر كالمقصر فى الحضر » .

(قط) فى الأفراد عن أبى هريرة

قال فى الكبير : واعترضه ابن الجوزى فى التحقيق بأن فيه بقية مدلس ،
وشيخ الدارقطنى أحمد بن محمد بن مغلس ، كان كذاباً ، قال فى التنقيح :
كأنه اشتبه عليه ابن المغلس هذا بآخر ، وهو أحمد بن محمد بن الصلت بن
المغلس الحماني ، كذاب وضاع / ، قال : والحديث لا يصح ، فإن رواته
مجهولون إلى هنا كلامه ، وأنت تعلم بعد إذ سمعته أنه كان ينبغى للمصنف
عدم إيراده .

قلت : كل ما ذكره الشارح نقله من نصب الراية ، إلا أن الزيلعى لم ينقل :
" فإن رواته مجهولون " بصيغة الجمع ، بل نقل : " فإن فى رواته مجهولاً
" ولم يقف أحمد بن عبد الهادى ولا الزيلعى على متابيع لأحمد بن المغلس .

فقد رواه أبو نعيم فى تاريخ أصبهان [٣٥٣/١] قال :

حدثنا عبد الله بن محمد بن محمد ثنا عمر بن أحمد السنى ثنا أبو همام الوليد
ابن شجاع حدثنى بقية عن أبى يحيى المدنى عن عمرو بن شعيب عن أبى سلمة
عن أبى هريرة به .

فزالت تهمة أحمد بن المغلس .

ثم إن الهيثم بن كليب الشاشى صاحب المسند رواه من وجه آخر أيضاً عن

بقية ، وسمى شيخه عبد العزيز بن عبد الله العوفى ، فقال الهيثم :
أنا عيسى بن أحمد ثنا بقية ثنا عبد العزيز بن عبد الله العوفى حدثنى عمرو بن
شعيب به .

وحيثذ فالحديث ليس بموضوع كما فهم الشارح لاسيما وشواهدة الصحيحة
الدالة على وجوب القصر كثيرة مخرجة فى الصحيح .

٩١٧١/٣٥٥٦ - « الْمَسْتَمْسِكُ بِسُنَّتِي عِنْدَ فُسَادِ أُمَّتِي لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ » .
(طس) عن أبى هريرة

قال فى الكبير : وفى رواية البيهقى فى الزهد مائة شهيد .

قلت : هذا يوهم أن هذه الرواية المذكورة هى من حديث أبى هريرة ، والواقع
أنها من حديث ابن عباس ، فهو حديث آخر فكان حقه أن يقول : وفى
حديث آخر قال البيهقى فى الزهد [ص١١٨ ، رقم ٢٠٧] :

أخبرنا أبو الحسين بن بشران أنبأنا أبو أحمد حمزة بن محمد بن العباس ثنا
عبدالله بن روح ثنا الحسن بن قتيبة ثنا عبد الخالق بن المنذر عن ابن أبى نجيح ٣٥٥
عن مجاهد عن ابن عباس عن النبى ﷺ / قال : « من تمسك بسنتى عند فساد
٦
أمتى فله أجر مائة شهيد »

وحديث أبى هريرة أخرجه أيضا أبو نعيم فى الحلية عن الطبرانى :

ثنا محمد بن أحمد بن أبى خيثمة ثنا محمد بن صالح العدوى ثنا عبد العزيز
ابن أبى رواد عن أبيه عن عطاء عن أبى هريرة به .

ثم قال أبو نعيم : غريب من حديث عبد العزيز عن عطاء .

ورواه ابن أبى نجيح عن ابن فارس عن رسول الله ﷺ مثله ، وقال : « له
أجر مائة شهيد » كذا قال إن لم يكن تحريفا ، وقد سبق أن ابن أبى نجيح رواه
عن مجاهد عن ابن عباس

(خط) عن علي

قال في الكبير : وقضية كلام المصنف أن إذا مما لم يخرج في أحد دواوين الإسلام الستة وهو ذهول ، فقد عزاه هو في الدرر إلى ابن ماجه من حديث جابر بهذا اللفظ .

قلت : لا شيء من هذا واقع فلا ابن ماجه خرج الحديث ، ولا المصنف عزاه إليه في الدرر ولا وقع منه ذهول ، إنما الذهول والغفلة من الشارح .

فالمصنف عزاه في الدرر لأبي داود [٤/ ٢٦٨ ، رقم ٤٨٦٩] وقصد الحديث الذي ذكره في المتن بعد هذا مطولاً وعزاه لأبي داود أيضاً .

ثم قال الشارح : ورواه بهذا اللفظ القضاعى في الشهاب ، وقال العامرى فى شرحه وتبعه الحضرمى اليمنى : حديث صحيح ، وقال ابن حجر فى الفتح [١١/ ٨٢ تحت حديث ٦٢٨٩] : سنده ضعيف .

قلت : [فى] هذا أمور ، الأول : [قوله] : ورواه القضاعى فى الشهاب ، غلط فإنه لا يروى فى الشهاب شيئاً وإنما يروى فى مسند الشهاب .

الثانى : أنه لم يبين هل رواه القضاعى [١/ ٣٧ ، رقم ٣] من حديث على أو من حديث جابر الذى زاده هو ، والواقع أنه رواه من حديث على .

الثالث : نقل كلام العامرى وتصحيحه وهو رجل جاهل مخرف متلاعب

بحديث رسول الله ﷺ يصحح الموضوعات والمنكرات ويحسنها بذوقه / الفاسد

بقطع النظر فى الإسناد .

الرابع : أنه جمع بين كلامه وكلام الحافظ المتعارضين ، ولم يبين الصواب منهما ، وإن كان الصواب ما قاله الحافظ بالضرورة ، إلا أن من لا يعرف حال

ذاك العامرى الجاهل قد يقع فى حيرة .

والحديث خرجه الخطيب [١١ / ١٦٩] والقضاعي والديلمي [٤ / ٢٩١] ، رقم
[٦٩٢٦] في مسند الفردوس من طريق الخرائطي كلهم من رواية الحسين بن
عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده ، والحسين كذبه مالك .
ورواه الخطيب [١٤ / ٢٣] أيضاً والطوسي في المجالس كلاهما من طريق مسعدة
ابن صدقة العبدي عن جعفر الصادق عن آبائه متصلاً به .
ومسعدة متروك ، ولكن للحديث طرق متعددة عن جماعة من الصحابة .
٩١٧٦ / ٣٥٥٨ - « المحتكر ملعون » .

(ك) عن ابن عمر

قلت : وهم المصنف في قوله عن ابن عمر ، وإنما هو عن عمر ، والشارح نقل
إسناد الحديث من تلخيص الذهبي للمستدرک وكلامه عليه ، وتبع المصنف على
هذا الوهم وكتبه بخطه كذلك لأنه دائماً يلمزه بالباطل ويخلق له الأوهام فإذا
جاء وهم حقيقي صرفه الله عن رؤيته ومعرفته والتنبيه عليه .

والحديث خرجه أيضاً ابن ماجه [٢ / ٧٢٨] ، رقم [٢١٥٣] كما نقله الشارح عن
الذهبي ولكن بلفظ : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » ، وقد قدمه المصنف
في حرف " الجسيم " وعزاه لابن ماجه ، والشارح في غفلة عن ذلك ، فلا
يذكر إلا ما أمامه لا ما قبله ، ولو كان ملاصقاً للحديث الذي يتكلم عليه فكيف
يذكر ما سبق بألف الأحاديث .

وقد ذكرت له مخرجين زيادة على ابن ماجه في حرف " الجسيم " وذكرت هناك
أنه ورد أيضاً من حديث أنس .

٩١٨١ / ٣٥٥٩ - « المدبر من الثلث » .

(ه) عن ابن عمر

قال في الكبير : وظاهر صنيع المصنف أن ابن ماجه لم يروه إلا كذلك ،

والذى / رأيت في الفردوس وغيره معزوا له « المدبر لا يباع ، ولا يوهب ، وهو حر من الثلث » .

قلت : ابن ماجه رواه باللفظ الذى ذكره المصنف ، والذى ذكره الديلمى لا أصل له وهو من تحريفه فإنه قليل التحقيق كثير الغلط ساقط عن درجة الاعتبار ، والشارح متساهل فى قوله : فى الفردوس ، بل الذى يتعرض لذلك ابنه صاحب مسند الفردوس .

وكذلك قوله : وغيره ، فإنها كلمة اعتاد الشارح أن يزيد بها بدون تورع ، والواقع أنه لم ير ذلك إلا عند الديلمى [٤ / ٤٨١ ، رقم ٦٨٩٤] الذى يحمل الروايات الغربية على كتب لم تذكر فيها ، فإن هذه الرواية عند الدارقطنى [٤ / ١٣٨] والبيهقى [١٠ / ٣١٤] كما ذكره المصنف بعد هذه لا عند ابن ماجه .

قال ابن ماجه [٢ / ٨٤٠ ، رقم ٢٥١٤] :

حدثنا عثمان بن أبى شيبة ثنا على بن ظبيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : « أن النبى ﷺ قال : المدبر من الثلث » .

قال ابن ماجه : سمعت عثمان بن أبى شيبة يقول : هذا خطأ ، قال ابن ماجه : ليس له أصل اهـ .

فما حكاه الشارح عن المصنف من كونه رمز لهذا الحديث بعلامة الحسن ، غريب جداً بل هو من تحريف النساخ .

٣٥٦ / ٩١٨٥ - « المدينة خير من مكة » .

(طب . قط) فى الأفراد عن رافع بن خديج

قال فى الكبير : وفيه عبد الرحمن بن أبى رواد . . . الخ .

قلت : ليس فى الرواة من اسمه محمد بن عبد الرحمن بن أبى رواد ، وإنما هو محمد بن عبد الرحمن بن الرداد بدالين ، ذكره البخارى فى التاريخ الكبير

[١/ ١٦٠ ، رقم ٤٧٦] فقال محمد بن عبد الرحمن بن الرداد بن عبد الله بن شريح بن مالك القرشي مديني عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ : « المدينة خير من مكة » سمع منه إسماعيل بن أبي أويس حدثني عنه .

٩١٨٧/٣٥٦١ - « المراء في القرآن كُفْرًا » .

(د . ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير : ورواه عنه أيضا الإمام أحمد باللفظ المزبور وزيادة ، فكان / ينبغي عزوه إليه ، ولفظه : « المراء في القرآن كفر ، فما عرفتم فاعملوا به ، وما جهلتم فردوه إلى عاله » .

٣٥٨

٦

قلت : وحيث فلا يخلو أن يذكره بهذه الزيادة وهي ليست عند أبي داود والحاكم فيكون كاذبا ، أو يقول : رواه أحمد بزيادة كذا فيخالف شرطه في كتابه ، على أن أحمد رواه [٢/ ٤٢٤ ، ٤٨٤] بدون هذه الزيادة و [٢/ ٢٥٨ ، ٤٧٨ ، رقم ٤٩٤] بلفظ : « مراء في القرآن كفر » ولفظ : « جدال في القرآن كفر » ، ولم يعزه إليه فكان ماذا ؟ وما قال أحد أنه ينبغي الاستقصاء في العزو .

والحديث قد رواه أيضا الأجرى في كتاب الشريعة ، والطبراني في الصغير [١/ ٢٩٩ ، رقم ٤٩٦] (١) فيمن اسمه شباب ، والدينوري في المجالسة ، وأبو نعيم في الحلية [٥/ ١٩٢] ، [٦/ ٢١٥] وفي تاريخ أصبهان [١/ ٢٧٢ ، ٢٩٢] وابن مردك في فوائده تخريج الدارقطني ، وابن نجيد في جزئه كلهم من حديث أبي هريرة ، فكان ينبغي للشارح أن يعزوه لهؤلاء أيضا .

(١) ورواه أيضا في الصغير [١/ ٣٤٥ ، رقم ٥٧٤] من حديث أبي هريرة ، فيمن اسمه على .

ورواه الأجرى أيضا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، فلو كان الشارح يذكر ما وقف عليه بدون هذه الإلزامات لكان أوفق له وأرفق به .

٩١٨٩/٣٥٦٢ - « المرء كثيرٌ بأخيه » .

ابن أبي الدنيا فى الإخوان عن سهل بن سعد

قال فى الكبير : ورواه الديلمى والقضاعى ، قال شارحه العامرى : وهو غريب .

قلت : بل موضوع ، والعامرى جاهل يتكلم بدون علم ، وراجع مستخرجنا على الشهاب فقد أطلت فى طرق هذا الحديث .

٩١٩٢/٣٥٠٣ - « المرأة لآخر أزواجها » .

(طب) عن أبى الدرداء (خط) عن عائشة

قال فى الكبير : قال الحافظ العراقى : إسناده ضعيف .

قلت : لم يبين هل السندان ضعيفان معاً أو أحدهما فقط ، ثم إن عادته أن ينقل من مجمع الزوائد كلام الحافظ الهيمى على الأحاديث وبيان من فيها من الضعفاء ، وهنا لم يفعل ذلك كأنه لم يقف / عليه .

٣٥٩

٦

وقد عزاه الهيمى [٢٧٠ / ٤] للطبرانى فى الكبير والأوسط وقال : فيه أبو بكر بن أبى مريم وقد اختلط ، ولفظه عن عطية بن قيس الكلاعى قال : خطب معاوية بن أبى سفيان أم الدرداء بعد وفاة أبى الدرداء ، فقالت أم الدرداء : سمعت أبا الدرداء يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «أبما امرأة توفى عنها زوجها فتزوجت بعده فهي لآخر أزواجها » ، وما كنت لأختار على أبى الدرداء ، فكتب إليها معاوية : فعليك بالصوم فإنها محسنة .

قلت : وقد رواه أبو سعيد عيسى بن سالم الشاشى المعروف بسعوى فى جزئه من هذا الوجه بهذه القصة ، لكنه موقوفاً على أبى الدرداء فقال :

حدثنا ابن المبارك عن أبي بكر بن أبي مريم حدثني عطية بن قيس أن معاوية
خطب أم الدرداء . . . مثله ، إلا أنها سمعت أبا الدرداء يقول : إن المرأة
تكون لزوجها الآخر وأنا أحب أن لا أتزوج . . . الحديث .

وأما حديث عائشة ففيه عند الخطيب حمزة بن أبي حمزة النصيبى وهو متروك
منكر الحديث .

٣٥٦٤ / ٩٢٠٦ - « الْمُسْلِمُ مِنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ » .

(م) عن جابر

قال فى الكبير : قضية صنيع المصنف أن ذا مما تفرد به مسلم عن صاحبه ،
وهو ذهول ، بل خرجه الشيخان معا باللفظ المزبور من حديث ابن عمر . . .
إلخ السخافة المعهودة .

قلت : لم يخرج البخارى من حديث جابر ولا بهذا اللفظ المختصر ، وإنما
خرجه [(٩ / ١) ، رقم ١٠] ، (٨ / ١٢٧ ، رقم ٦٤٨٤) بلفظ : « المسلم من
سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه » ، وهذا
لفظ آخر وحديث آخر من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص لا من حديث
عبد الله بن عمر كما يقول الشارح / ، وقد ذكره المصنف بعد حديث واحد
وعزاه للبخارى وأبى داود والنسائى .

٣٥٦٢ / ٩٢٠٩ - « الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ » .

(د) عن سويد بن حنظلة

قال فى الكبير : وقضية صنيع المصنف أنه لا يوجد فى أحد الصحيحين ،
وليس كذلك ، بل هو فى البخارى فى عدة مواضع عن ابن عمر مرفوعاً
باللفظ المزبور بعينه وزيادة ، ونصه « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه » ،
هكذا هو فى كتاب الظالم . . . إلخ .

قلت : كذب الشارح فى قوله : هكذا هو كتاب المظالم ، فاسمع ما فى كتاب المظالم [١٦٨/٣ ، رقم ٢٤٤٢] :

حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن سألنا أخبره أن عبد الله بن عمر أخبره ، أن رسول الله ﷺ قال : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ، ومن كان فى حاجة أخيه كان الله فى حاجته ، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كسرة من كربات يوم القيامة ، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة » .

فإن هذا من اللفظ الذى ساقه الشارح وزعم أنه الحديث بنصه ، والمصنف قصد الحديث المختصر لا هذا الحديث المطول ، لأن كتابه خاص بالأحاديث القصار من الصحيحين ، ولذلك جعل عليه ذبلا لخصوص الأحاديث الطوال المخرجة فى الصحيحين .

٩٢١٠ / ٣٥٦٣ - «المسلم مرآة المسلم ، فإذا رأى فيه شيئا فليأخذه» .

ابن منيع عن أبى هريرة

قال فى الكبير : وفيه يحيى بن عبيد الله ، قال الذهبى : قال أحمد : غير ثقة .

قلت : الحديث له طريق آخر عن أبى هريرة أخرجه البخارى فى الأدب المفرد [ص ٩٥ ، رقم ٢٣٩] وأبو داود فى السنن [٤ / ٢٨١ ، رقم ٤٩١٨] ، وأبو الشيخ فى التوبيخ وغيرهم بلفظ : « المؤمن » .

وطريق يحيى بن عبيد الله أخرجه الترمذى [٤ / ٣٢٦ ، رقم ١٩٢٩] أيضا ، وإنما لم يعزه إليه المصنف لأنه بلفظ : « إن أحدكم مرآة أخيه ، فإن رأى به أذى فليمطه عنه » .

٩٢١٤/٣٥٦٧ - « /المسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ ، مَا وَافَقَ الْحَقَّ مِنْ دَلِكَ » .

(ك) عن أنس وعائشة

قال فى الكبير : من حديث عبد العزيز بن عبد الرحمن الجزرى عن خصيف ابن أبى رباح عن أنس .

قلت : بل عن خصيف عن عطاء بن أبى رباح .

٩٢١٦/٣٥٦٨ - « الْمَشَاءُونَ إِلَى الْمَسَاجِدِ فِي الظُّلْمِ ، أَوْلِيكَ الْخَوَاضُونَ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ » .

(هـ) عن أبى هريرة

قال الشارح : وضعفه شارحه مغلطاي ، فقول المؤلف : حسن ممنوع .

وقال فى الكبير : رمز لحسنه وليس كما قال ، قال مغلطاي فى شرح أبى

داود : حديث ضعيف لضعف أبى رافع الأنصارى ، فإنه وإن قال فيه

البخارى : مقارب الحديث ، فقد قال أحمد : منكر الحديث ... إلخ .

[فى الكلام على إسماعيل بن رافع الأنصارى]

قلت : ذكر فى الصغير أن مغلطاي ضعفه فى شرح ابن ماجه ، وفى الكبير :

فى شرح أبى داود .

ثم إن إسماعيل بن رافع المذكور ، وإن قال الدارقطنى فى الأفراد بعد أن رواه

أيضا من طريقه أنه تفرد به يعنى عن شيخه المقبرى فقد قال البخارى : ثقة

مقارب الحديث ، وقال ابن المبارك : لم يكن به بأس ، وقال يعقوب ابن

سفيان : ليس هو بمتروك ، وقال ابن عدى : يكتب حديثه ، وقال الساجى :

صدق يهيم في الحديث ، وكذا وصفه ابن حبان بأنه كان رجلاً صالحاً إلا أنه يقلب الأخبار ، فإذا ثبت صدقه وأنه غير متهم بالكذب ، فالحديث حسن لاسيما مع ثبوت الأحاديث في هذا المعنى فقد تواتر حديث : « بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة » ، كما قال المصنف .
وليس في المتن ما يوهم فيه حتى يُقلب جانب وهمه على صدقه ، فالحق مع المصنف رحمه الله تعالى .

وقد أخرجه الدارقطني في الأفراد كما ذكرناه فقال :

حدثنا الحسن بن أحمد بن أبي الوري ثنا أحمد بن العلاء ثنا عبيد بن حماد عن إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن أبي رافع / عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة به .

٣٦٢

٦

٩٢١٧/٣٥٩٦ - « المصائب والأمراض والأحزان في الدنيا جزاء » .

(ص . حل) عن مسروق مرسل

قال في الكبير : لفظ أبي نعيم في الحلية عن مسروق بن الأجدع ، قال : قال أبو بكر الصديق : « يا رسول الله ما أشد هذه الآية ﴿ من يعمل سوءاً يجز به ﴾ ، فقال رسول الله ﷺ : المصائب . . . » إلخ ، ثم قال أبو نعيم : عزيز من حديث الفضيل ، ما كتبه إلا من هذا الوجه : حدثنا عبد الله بن جعفر ثنا أبو السعود أحمد بن الفرات .

قلت : هذا من الطرف الطرف التي يأتي بها الشارح في أوامه الكثيرة العجيبة المتنوعة ، فكلام أبي نعيم [٨ / ١١٩] على الحديث المذكور انتهى عند قوله : ما كتبه إلا من هذا الوجه ، وقوله : حدثنا عبد الله بن جعفر هو سند حديث آخر ذكره بعده وهو حديث : « من كذب على متعمداً فليتبؤا مقعده من النار » ، وقد أطل فيه ، فاقطع الشارح هذه القطعة منه فكانت أعجوبة من العجائب

لاسيما وهو كلام مبتدأ بدون خير ، والسند بتمامه هو قوله :

حدثنا عبد الله بن جعفر ثنا أبو السعود أحمد بن الفرات (ح) .

وحدثنا أبو بكر الطلحي ثنا أبو حصين القاضي (ح) .

وحدثنا أبي ثنا عمر بن إبراهيم بن أبان السراج البغدادي قالوا : حدثنا يحيى

ابن عبد الحميد الحماني حدثنا فضيل بن عياض عن الأعمش عن حبيب بن أبي

ثابت عن ثعلبة بن يزيد الحماني عن علي بن أبي طالب قال : « قال رسول الله

ﷺ : من كذب على متعمداً ... » الحديث .

ثم إن ما حكاه الشارح عن أبي بكر رضى الله عنه غير موجود في نسختنا بل

فيها عن مسروق قال : قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه : « قال رسول الله

ﷺ » الحديث .

٣٦٣

وهذا السياق أيضاً يخالف ما / قاله المصنف من أن الحديث مرسل ، بل هو

سياق موصول لكن السياق الذى حكاه الشارح فيه احتمال الوصل

والإرسال ، فالله أعلم .

٩٢١٩/٣٥٧ - «المضمضة والاستنشاق سنة ، والأذنان من الرأس» .

(خط) عن ابن عباس

قال فى الكبير: وفيه محمد بن محمد الباغندي، أورده الذهبى فى الضعفاء،

وقال ابن على : أرجو أنه كان لا يتعمد الكذب ... إلخ .

[فى الكلام على محمد بن محمد الباغندي]

قلت : لو كان الشارح يدرى ما يقول فى هذا الفن لاستحى أن يعلل الحديث

بالباغندي ، فإنه حافظ كبير مسند صاحب أصول يعزى إليها ، من أقران

النسائى وأبى داود والطبقة ، وكونه تكلم فيه فذلك مما لا يخلو منه غالب

الناس ، والذهبي إنما أورده في الضعفاء بالتزامه إيراد كل من تكلم فيه بحق أو بباطل فأورد كثيرا من الحفاظ أمثال الباغندي ، كالحاكم والطبراني والمعمرى والبزار ، بل ومن أكبر من هؤلاء كإمام الجرح والتعديل يحيى بن معين وطبقته ، فهل أنت يا شارح مجنون تضعف الحديث بالباغندي ، وقد رأيت كيف دافع عنه الذهبي وأثنى عليه في نفس الترجمة ، وقال في تذكرة الحفاظ [٧٣٦ / ٢] :

الباغندي الحفاظ الأوحد محدث العراق أبو بكر محمد بن محمد بن سليمان ابن الحارث الواسطي ثم البغدادي ، فذكر بعض شيوخه منهم علي بن المديني وطبقته ثم قال : قال الخطيب : بلغني أن عامة ما رواه حدث به من حفظه ، قال القاضي أبو بكر الأبهري : سمعت أبا بكر الباغندي يقول : أجبت في ثلاثمائة ألف حديث مسألة في حديث النبي ﷺ ، قال ابن شاهين : قام أبو بكر بن الباغندي ليصلي فكبر وقال : أخبرنا محمد بن سليمان لوين فسبحنا له فقرأ .

قال أبو بكر الإسماعيلي : لا أتهمه بالكذب ولكنه خبيث التديليس ومصحف أيضا.

٣٦٤

وقال الخطيب : رأيت كافة شيوخنا / يحتجون به ويدخلونه في الصحيح .
وقال محمد بن أحمد بن زهير : هو ثقة ، لو كان بالموصل لخرجتم إليه ، ولكنه ينطرح عليكم .

قال حمزة السهمي : سألت أحمد بن عبدان عن الباغندي فقال : كان يخلط ويدلس ، وهو أحفظ من أبي بكر بن أبي داود ، وسألت الدارقطني عنه فقال : كثير التديليس يحدث بما لم يسمع .

قال اللالكائي : ذكر أن الباغندي كان يسرد الحديث من حفظه كسرد التلاوة السريعة حتى تسقط عمامته .

قال الذهبي : كان أول سماعه في سنة سبع وعشرين بواسطة ، ومات في ذي الحجة سنة ثنتي عشرة وثلاثمائة .

٩٢٢٠ / ٣٥٧١ - « المَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا لَيْسَ لَهَا سُكْنِيٌّ وَلَا نَفَقَةٌ » .

(ن) عن فاطمة بنت قيس

قال في الكبير : وقضية كلام المصنف أن هذا لا ذكر له في أحد الصحيحين ولعله ذهول ، فقد عزاه الديلمي إلى مسلم بزيادة ولفظه : « المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة ، إنما السكنى والنفقة لمن تملك الرجعة » .

قلت : مسلم خرج الحديث من طرق متعددة في عدة أوراق^(١) ولم يذكر اللفظ الذي ذكره المصنف أصلاً فضلاً عن اللفظ الذي راده الديلمي .

وقد نبهت مراراً على أن الديلمي غير محقق ولا محرر بل ولا ثقة ، ثم لا مفهوم لمسلم ، فإن حديث فاطمة خرج أيضاً أبو داود [٢ / ٢٨٧ ، رقم ٢٢٨٨] والترمذي [٣ / ٤٧٥ ، رقم ١١٨٠] وابن ماجه [١ / ٦٥٦ ، رقم ٢٠٣٥] ولكن لم يقع هذا اللفظ إلا عند النسائي [٦ / ١٤٤ ، رقم ٣٤٠٥] .

ومن غريب أحوال الشارح الغريبة استرواحه إلى النقل عن الديلمي وفلان وعلان عن الكتب المتداولة ، فبدلاً من الاعتماد على الديلمي كان يكفي مراجعة الأصول لتحقيق وجود الأحاديث فيها أو عدمه ، ولكن له في ذلك مقاصد .

٩٢٢١ / ٣٥٧٢ - « الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعِيهَا » .

(حم . د . ت . ه) عن أنس

قال في الكبير : قال الترمذي : غريب من هذا الوجه وقد تكلم أحمد في

(١) انظر صحيح مسلم (٢ / ١١١٤ : ١١٢١) .

سعيد بن سنان اهـ. وقال المنذرى: طعن فيه غير واحد من الأئمة ، وقال النوى: لم يروه غير سعيد ، وهو ضعيف ، وقال الذهبى : غير حجة ، وبه يعرف خطأ العامرى فى جزمه بصحته .

قلت : ونخطئك أنت فى النقل عنه واعتماده فى كثير من الأحاديث ، وهو رجل ساقط جاهل لا قيمة له يحسن ويصحح بذوقه ونظيره وفهمه من غير نظر فى الأسانيد من أول الكتاب إلى آخره ، ثم لا تعرف ذلك أنت ولا تدركه فتسقطه من درجة الاعتبار ولا تتعرض لنقل كلامه أصلاً .

والحديث له طريق آخر من حديث جابر بن عبد الله أخرجه البخارى فى التاريخ الكبير قال [٣٩٢/٢ ، رقم ٢٨٨٧] :

أخبرنا محمد بن عبادة ثنا يعقوب حدثنا كرامة بنت حسين عن أبيها عن أبي عياش عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : «المعتدى فى الصدقة كمانعها» .
٩٢٢٢/٣٥٧٣ - « المَعْتَكِفُ يَتَّبِعُ الْجَنَازَةَ وَيَعُودُ الْمَرِيضَ » .

(ه) عن أنس

قال الشارح فى الشرحين : ظاهر صنيع المصنف أن ذا هو الحديث بكماله والأمر بخلافه ، بل بقيته : « وإذا خرج لحاجة قنع رأسه حتى يرجع » .
قلت : بل الأمر بخلاف ما قلت ، وابن ماجه ليس فى سنته إلا ما ذكره المصنف ولفظه [١ / ٥٦٥ ، رقم ١٧٧٧] :

حدثنا أحمد بن منصور أبو بكر ثنا يونس بن محمد ثنا الهياج الخراسانى ثنا عنبسة بن عبد الرحمن عن عبد الخالق عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « المعتكف يتبع الجنابة ويعود المريض » .

والشارح قد نقل جل هذا الإسناد ، مما يدل على أنه وقف على ابن ماجه ،

ومع ذلك يدعى أن الحديث فيه زيادة ، فإما أن يكون ذلك كذبا ، أو نقل ذلك بواسطة الديلمي الضعيف المخرف .

هذا والحديث موضوع ولا بد ، والمصنف ملام على ذكره .

٩٢٢٣ / ٣٥٧٤ - « الْمُعْتَكَفُ يَعْكُفُ الذُّنُوبَ ، وَيَجْرِي لَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَعَامِلٍ (١) / الْحَسَنَاتِ كُلِّهَا » .

٣٦٦

٦

(ه . هب) عن ابن عباس

قلت : سكت عليه الشارح وفيه فرقد السنجى وهو ضعيف ، والحديث خطأ .

٩٢٢٦ / ٣٥٧٥ - « الْمَغْبُونُ لَا مَحْمُودٌ وَلَا مَأْجُورٌ » .

(خط) عن علي ، (طب) عن الحسن ، (ع) عن الحسين

قال الشارح : وفي كل منها مقال ، لكن الحديث حسن لشواهده .

وقال في الكبير : في سند الخطيب أحمد بن طاهر البغدادي سئل عنه تلميذه

الأبندوني فقال : لو قيل له حدثكم أبو بكر الصديق ؟ لقال : نعم ،

وضعه ، كذا ذكره مخرجه الخطيب عقبه ، فاقصر المصنف على العزو له

وحذف ذلك من سوء التصرف ، وقال في سند الطبراني : قال الهيثمي : فيه

محمد بن هشام ضعيف وبقيه رجاله ثقات ، وقال بعد عزو الحديث لأبي

يعلى عن الحسين : قال أبو هاشم : كنت أحمل متاعا إلى الحسين فماكنى

فيه فلعلى لا أقوم من عنده حتى يهب عامته ، فقلت له في ذلك ، فقال :

حدثني أبي يرفع الحديث إلى النبي ﷺ فذكره ، قال الهيثمي فيه أبو هاشم

العبادي ، قال الذهبي : لا يكاد يعرف ولم أجد لغيره فيه كلاما اهـ . وعبارة

(١) في المطبوع من فيض القدير (٦/٢٧٤) : «كأجر عامل» .

الذهبي: هذا حديث منكر وأبو هاشم لا يعرف ، وقد اضطرب فمرة عن الحسن ومرة عن الحسين ، وأورده في الفردوس بلفظ : « أتاني جبريل فقال : يا محمد ماكس عن درهمك ، فإن المغبون » إلخ ما هنا ، ورواه الحكيم في نوادره من حديث عبد الله بن الحسين عن أبيه عن جده .

قلت: فيه أمور ، الأول : قوله : لكن الحديث حسن لشواهده ، باطل فإنه ليس في الباب شواهد ولا يعرف في هذا المعنى أحاديث غير حديث الباب ، فكان حقه أن يقول : لتعدد طرقه لا لشواهده .

الثاني : قوله : فاقصر المصنف على العزوله . . . إلخ ، باطل فإن المصنف من أول كتابه إلى آخره لا ينقل كلام المخرجين ، فكيف يتقد عليه عند كل حديث بما يزيد على / ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف مرة ، مع التغافل عن شرطه وصنيعه في الكتاب .

٣٦٧

٦

الثالث : أنه باطل أيضا من جهة أنه قد رمز له بعلامة الضعيف الذي يقيمه مقام النقل لكلام المخرجين .

الرابع : أنه باطل أيضا من أصله ، فإن الخطيب خرج الحديث في موضعين ، أحدهما : قال فيه ما نقله الشارح ، والثاني : لم يقل فيه شيء من ذلك ، وهو أول الموضوعين في ترجمة أحمد بن سليمان بن داود التمار فقال [٤ / ١٨٠]:

أخبرني أبو طالب الفقيه أخبرنا أبو علي أحمد بن سليمان بن داود التمار ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبو القاسم البغوي ثنا كامل بن طلحة ثنا أبو هشام القناد البصري قال : كنت أحمل المتاع من البصرة إلى الحسين بن علي ابن أبي طالب فكان ربما يماكني فيه فلعلني لا أقوم من عنده حتى يهب عامته ، قلت: يا ابن رسول الله ، أجيئك بالمتاع من البصرة تماكني فيه فلعلني لا أقوم

حتى تهب عامته ، فقال : إن أبي حدثني يرفع الحديث إلى النبي ﷺ أنه قال :
« المغبون لا محمود ولا ماجور » .

قال أبو القاسم : هكذا حدثنا كامل بهذا الحديث عن أبي هشام القناد قال :
كنت أحمل المتاع إلى الحسين بن علي بن أبي طالب ، ويقال : إنه وهم من
كامل ورواه غيره عن هذا الشيخ ، قال : كنت أحمل المتاع إلى علي بن
الحسين والله أعلم .

سألت أبا طالب الفقيه عن حال أحمد بن سليمان التمار فقال : ما علمت إلا
خيبراً : أخبرنا البرقاني حدثني أحمد بن عمر البقال قال : أحمد بن سليمان
ابن داود الفارض ثقة .

الخامس : أنه يتقصد هذا ليشين المصنف بالباطل ، والدليل على ذلك أنه نقل
كلام أبي هشام القناد ولم يره / إلا في الترجمة المذكورة ، ثم أوهم أنه لم
يقف إلا على ما ذكره الخطيب في ترجمة أحمد بن طاهر [٤/٢١٢] التي روى
الحديث فيها من طريقه عن بشر بن مطر : ثنا سفيان بن عيينه قال : ابتاع جعفر
ابن محمد من رجل فماكسه ، فقلت تماكسني وأنت ابن رسول الله ﷺ؟ فقال :
حدثني أبي عن جدي عن علي عن النبي ﷺ قال : « المغبون لا محمود ولا
ماجور » .

السادس : قوله : قال الهيثمي [٤/٧٥ ، ٧٦] : فيه محمد بن هشام ضعيف ،
باطل يدل على تهور كبير وعلى عدم التحقيق للمنقول ، فإن الحافظ الهيثمي
قال : وفيه محمد بن هشام ، والظاهر أنه محمد بن هشام بن عروة ، وليس
في الميزان أحد يقال له محمد بن هشام ضعيف اهـ .

فحرف الشارح كلامه وقلب معناه وأتى بما لم يذكره الرجل ولا أشار إليه ، فإن
كلامه يفيد أنه غير ضعيف ، لأنه يقول لم ير في الميزان رجلاً اسمه محمد بن
هشام وهو ضعيف فيكون هذا غير ضعيف ، والشارح نسب إليه الباطل وأنه

قال : إنه ضعيف ، وهذا أقصى ما يكون من التهور المسقط للشقة بل والعدالة .

السابع : قوله : قال أبو هاشم ، هكذا كرره ثلاث مرات باسم هاشم بتقديم الألف على الشين ، وإنما هو هشام بتقديم الشين على الألف .

الثامن : قوله : بعد عزو الحديث لأبي يعلى : قال أبو هشام : كنت أحمل متاعا ... إلخ ، كذب على رواية أبي يعلى ، فإنه لم يرو الحديث كذلك بل اقتصر على رواية المرفوع [١٢ / ١٥٣ ، رقم ٦٧٨٣] ، وإنما الصق الشارح ذلك من رواية الخطيب كما سبق .

التاسع : قوله نقلاً عن الهيثمي : فيه أبو هاشم العبادي ، تحريف في الموضعين ،
في هاشم كما سبق وفي العبادي بالعين المهملة بعدها الباء الموحدة وآخره / باء النسب ، وإنما هو القناد بالقاف والنون نسبة إلى بيع القند الذي هو السكر .

العاشر : قوله : وعبارة الذهبى : هذا حديث منكر ، وأبو هاشم لا يعرف وقد اضطرب ... إلخ ، باطل أيضاً ، فإن الذهبى قال : أبو هشام القناد كان يتبع الحسين ، حدث عنه كامل بن طلحة ، لا يعرف وخبره منكر :

أنا أحمد بن هبة الله أنا عبد العزيز بن محمد إجازة أنا تميم أنا الكنجروذى أنا أبو عمرو الخيري ثنا أبو يعلى الموصلى ثنا كامل ثنا أبو هشام القناد عن الحسين ابن علي يرفعه إلى النبي ﷺ قال : « المغبون لا ماجور ولا محمود » اهـ .

فلم يقل : وقد اضطرب ... إلخ ما نسبه إليه الشارح .

الحادى عشر : قوله : وأورده في الفردوس بلفظ : « أتانى جبريل » إلخ ، لم أره في الفردوس في فصل : أتانى من حرف الباء ، فلينظر هل ذكره في موضع آخر أو هو من أوهام هذا الرجل أيضا .

الثانى عشر : قوله : ورواه الحكيم في نوادره ... إلخ ، هذا السند عن

الحسن أو عن أبيه ، فحقه أن يذكره في موضعه لا في الكلام على حديث
الحسين المصغر ، قال الحكيم في الأصل الواحد والمائتين^(١) في المغبون
: [١٣٣/٢]

ثنا العباس بن أيوب الزبيري قال : حدثنا أويس بن محمد الكندي قال : حدثنا
طلحة بن كامل قال : حدثنا محمد بن هشام المدني قال : بايعت عبد الله بن
الحسين بن علي رضي الله عنهم فماكسني ، فقلت : تماكسني يا ابن رسول الله؟
فقال : نعم حدثني أبي عن جدي قال : قال رسول الله ﷺ الحديث .
فهو كما ترى من رواية محمد بن هشام السابق ذكره في سند حديث الحسن
المكبر عليهم السلام .

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير من هذا الوجه فقال [٧ / ١٥٢ ، رقم
: [٦٨١

حدثنا أحمد بن الأزهر ثنا قيس بن محمد من ولد الأشعث بن قيس ثنا طلحة
ابن كامل الجحدري عن محمد بن هشام عن عبد الله بن الحسين به .

٣٧.

/ هكذا وقع عندهما طلحة بن كامل ، والظاهر أنه كامل بن طلحة والله
أعلم .

٩٢٢٧/٣٥٧٦ - « الْمَغْرِبُ وَتُرُّ النَّهَارِ ، فَأَوْتِرُوا صَلَاةَ اللَّيْلِ » .

(طب) عن ابن عمر

قلت : الحديث أخرجه أيضا أحمد في مسنده :

حدثنا يزيد أنا هشام عن محمد عن ابن عمر به مثله^(١) ، حرفا حرفا ، ولم

(١) وهو في الأصل التاسع والتسعين ومائة من المطبوع .

(١) رواه أحمد (٢ / ٣٠ ، ٤١) بلفظ : « صلاة المغرب وتر النهار ، فأوتروا صلاة الليل » ،

ورواه (٢ / ٨٣ ، ١٥٤) من طريق آخر عن ابن سيرين عن ابن عمر باللفظ السابق وزيادة .

يذكره الحافظ الهيثمي في الزوائد، فلذلك لم يعلم به الشارح ، ولو علم
لاسخف على المصنف .

وأخرجه أبو نعيم في الحلية [٣٤٨ / ١] من وجه آخر من طريق مالك بن
سليمان عن مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به بدون زيادة :
« فأوتروا » .

ورواه غير هؤلاء موقوفا على ابن عمر ، ومن طريقه الموقوفة ما أخرجه
الدولابي في الكنى [٨٠ / ١] في كنية أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر، وله
عند الطحاوي أيضا طرق .

٩٢٣٣ / ٣٥٧٧ - « المَكْرُ وَالْخَدِيعَةُ وَالْحِيَانَةُ فِي النَّارِ » .

(د) في مراسيله عن الحسن مرسلا

قلت : قد ورد موصولا من حديث أنس ومن حديث أبي هريرة، فأما حديث
أنس فقال الحاكم آخر المستدرک [٤ / ٦٠٧ ، رقم ٨٧٩٥] :

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا بحر بن نصر الخولاني ثنا عبد الله بن
وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن ستان بن سعد عن
أنس عن النبي ﷺ قال : « المکر والخديعة والحيانة في النار » ، وستان بن سعد
ضعيف .

وأما حديث أبي هريرة : فقال أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١ / ٢٩٠] في
ترجمة إسماعيل بن يزيد :

حدثنا محمد بن جعفر ثنا أحمد بن الحسين ثنا إسماعيل بن يزيد ثنا هشام بن
عبيد الله ثنا حكيم بن نافع حدثني عطاء الخراساني عن أبي هريرة قال : قال
رسول الله ﷺ : « المکر والخديعة والحيانة في النار » .

ابن عساكر عن أنس

٣٧١

قال/ في الكبير : ورواه عنه الديلمي أيضا ، ولعل المصنف لم يستحضره ، $\frac{371}{6}$ وكذا أبو الشيخ .

قلت : ليست الفائدة في استدراك مخرجين لم يذكرهم المصنف إلا عند تعدد طرقهم ، إنما الفائدة ذكر الإسناد ومعرفة من فيه أو معرفة درجته .

والحديث من رواية إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن عن أنس كذلك .

أخرجه أيضا أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١٠٩/١] ، وإسماعيل ضعيف .

٩٢٣٩/٣٥٧٩ - « المتعلُّ بمتزلة الرَّاكِبِ » .

سمويه عن جابر

قلت : وكذا البندهي من طريق أبي علي بن الحسن بن أحمد بن شاذان البزار :

أنا أبو علي حامد بن عبد الله الرفا الهروي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا عمر

ابن عون ثنا هشيم عن الحجاج عن أبي الزبير عن جابر به ، وقال :

« كالراكب » .

٩٢٤٠/٣٥٨٠ - « الْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ ، وَالنَّاسُ عَلَى شُرُوطِهِمْ مَا وَافَقَ

الْحَقَّ » .

البزار عن أنس

قال الشارح : وضعفه الهيثمي فرمز المؤلف لحسنه ممنوع .

وقال في الكبير : فيه محمد بن عبد الرحمن البيلماني وهو ضعيف جدا فرمز

المؤلف لحسنه إما ذهول وإما لاعتضاده .

قلت : هذا هو الواقع ، فإن حديث «المنحة مردودة» ورد عن أنس من وجه

آخر رواه ابن ماجه [٨٠٢/٢] ، رقم ٢٣٩٩ والطبرانى فى مسند الشاميين [١] /٣٦١ ، رقم [٦٢١] من حديث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن سعيد بن أبى سعيد عن أنس .

ورواه أحمد [٢٩٣/٥] من هذا الوجه إلا أنه قال : عمن سمع النبى ﷺ ولم يسم أنا .

وورد من حديث أبى أمامة أخرجه ابن أبى شيبة [١٤٥ /٦] ، رقم [٦٠٣] والطيالسى [ص ١٥٤ ، رقم ١١٢٨] وأحمد [٢٦٧ /٥] وأبو داود [٣ /٢٩٦ ، رقم ٣٥٦٥] والترمذى [٤ /٤٣٣ ، رقم ٢١٢٠] والنسائى فى الكبرى [٣ /٤١١ ، رقم ٥٧٨٢] وابن ماجه [٢ /٨٠٢ ، رقم ٢٣٩٨] وابن الجارود فى المتقى والدارقطنى [٣ /٤٠] وأبو نعيم فى التاريخ [٢ /٢٤] من ثلاثة أوجه عنه ، فهو حديث صحيح .

٣٧٢

والشطر الثانى وهو حديث : « الناس على / شروطهم » ورد من طرق متعددة أيضا ، وقد مر قريبا فى المتن بلفظ : « المسلمون عند شروطهم » فحديث الباب بالنظر لشواهد حسن كما قال المصنف .

٩٢٤٢/٣٥٨١ - « المهديُّ مَنْ وَكَّدَ الْعَبَّاسُ عَمَى » .

(قط) فى الأفراد عن عثمان

قلت : هذا كذب موضوع كان من حق المؤلف أن لا يذكره .

٩٢٤٣/٣٥٨٢ - « المهديُّ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ يُصَلِّحُهُ اللهُ فِي لَيْلَةٍ » .

(حم . ه) عن على

قال فى الكبير : رمز لحسنه وفيه ياسين العجلى قال فى الميزان عن البخارى : فيه نظر ثم ساق له هذا الخبر .

قلت : ياسين بن شيبان العجلي ، قال ابن معين : ليس به بأس ، وفي رواية عنه : صالح ، وقال أبو زرعة : لا بأس به ، وقال يحيى بن يمان : رأيت سفيان الثوري يسأل ياسين عن هذا الحديث ، قال الحافظ : ووقع في سنن ابن ماجه [٢ / ١٣٦٧ ، رقم ٤٠٨٥] عن ياسين غير منسوب ، فظنه بعض الحفاظ المتأخرين ياسين بن معاذ الزيات ، فضعف الحديث به فلم يصنع شيئا .

قلت : ومع هذا فقد ورد من غير طريقه ، قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١ / ١٧٠] في ترجمة إبراهيم بن محمد ابن الحنفية :

ثنا أبو بكر الطلحي ثنا محمد بن علي العلوي ثنا محمد بن علي بن خلف ثنا حسن بن صالح بن أبي الأسود عن محمد بن فضيل ثنى سالم بن أبي حفصة عن إبراهيم بن محمد ابن الحنفية عن أبيه عن علي به .

قال أبو نعيم : ورواه ياسين العجلي عن إبراهيم بن محمد أيضا ، ثم أخرجه من طريقه وبهذا يرد على من ادعى من الحفاظ أنه لا يعرف إلا به : «ياسين العجلي» .

وقد أخرجه البخاري في التاريخ الكبير [١ / ٣١٧ ، رقم ٩٩٤] في ترجمة إبراهيم بن محمد أيضا من طريق ياسين العجلي .



حرف النون

٩٢٥٢ / ٣٥٨٣ - « نَارُكُمْ هَذِهِ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ ،
لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا حَرُّهَا » .

(ت) عن أبي سعيد

قال فى الكبير : وقضية تصرف المؤلف أن هذا مما لم يتعرض الشيخان
لتخريجه وهو عجب ، / فقد خرجه مسلم من حديث أبي هريرة . . . إلخ .

٣٧٣
٦

قلت : لا لوم على المؤلف فإنه اختار فى هذا الكتاب إيراد هذه الرواية مع إيراد
رواية أبي هريرة فى الأصل وفى الذيل أيضا ، وإنما اللوم على الشارح الذى
تعرض لحديث أبي هريرة واقتصر على عزوه إلى مسلم [٤ / ٢١٨٤ ، رقم
٢٨٤٣ / ٣٠] مع أنه متفق عليه ، فقد خرجه البخارى أيضا [٤ / ١٤٧ ، رقم
٣٢٦٥] وقد عزاه المصنف فى الأصل وفى الذيل لأحمد والبخارى ومسلم
والترمذى [٤ / ٧١٠ ، رقم ٢٥٩٠] .

٩٢٥٤ / ٣٥٨٤ - « نَبَاتُ الشَّعْرِ فِي الْأَنْفِ أَمَانٌ مِنَ الْجُدَامِ » .

(ع . طس) عن عائشة

قال فى الكبير : رواه (طس) عن أحمد الأبار عن عبيد بن محمد التيمى عن
أبي الربيع عن عائشة قال ابن الجوزى : موضوع ، وأبو الربيع : متروك ، قال
المؤلف : والأشبه أنه ضعيف لا موضوع .

قلت : فيه أمران أحدهما : لم يروه أبو الربيع عن عائشة بل رواه عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة .

ثانيهما : لم يقل المؤلف ذلك بدون دليل وتدعيم لما قال ، بل ذكر للحديث طرقا وشواهد أعرض الشارح عن الإشارة إلى ذلك وضرب عنه صفحا كما هو معلوم .

٣٥٨٥ / ٩٢٦١ - « نُصِرْتُ بِالصَّبَا ، وَكَانَتْ عَدَابًا عَلَيَّ مَنْ كَانَ قَبْلِي » .

الشافعي عن محمد بن عمرو مراسلا

هكذا هو محمد بن عمرو بزيادة الواو ، وكذلك كتبه الشارح في الصغير وأسقطها في الكبير وقال : هو محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ، ثم قال : هو في التابعين متعدد ، فكان ينبغي تمييزه اهـ .

وهذه أخطاء بعضها فوق بعض ، فأولها : أن المؤلف ذكر محمد بن عمرو بالواو وهو حذف الواو ثم جعله محمد بن علي بن أبي طالب .

وثانيها : أن محمدا المذكور ليس من التابعين وإنما يروى عن التابعين .

وثالثها : أنه ليس في التابعين محمد بن عمر بضم العين لا كثير ولا قليل إلا ٣٧٤
/ ٦ النادر ممن هو غير مشهور ولا مخرج له في الكتب الستة .

٣٥٨٦ / ٩٢٦٢ - « نَصِفُ مَا يُحْفَرُ لِأُمَّتِي مِنَ الْقُبُورِ مِنَ الْعَيْنِ » .

(طب) عن أسماء بنت عميس

قال في الكبير : هذا بظاهره يناقض قوله في الخبر السابق : « ثلث منابا أمتي من العين » .

قلت : لم يسبق هذا الخبر أصلا ولا هو معروف ، وإنما سبق حديث : « أكثر من يموت من أمتي بعد قضاء الله وقدره بالعين » .

٩٢٦٦/٣٥٨٧ - « نَظَرُ الرَّجُلِ إِلَى أَخِيهِ عَلَى شَوْقٍ خَيْرٌ مِنْ اِعْتِكَافٍ
سَنَةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا » .

الحكيم عن ابن عمرو

قال في الكبير : وهو من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

قلت : ذكر هذا مما لا فائدة فيه ، إنما الفائدة في ذكر السند كله إن لم يعرف
من فيه من الضعفاء ليقع الكشف عن رجاله أو التنصيص على من فيه من
الضعفاء إن عرفهم .

وهذا الحديث خرجه الحكيم في الأصل الثامن والثلاثين والمائة (١) في الاشتياق
إلى الإخوان قال [١ / ٦٦١] :

حدثنا الفضل بن محمد ثنا موسى بن سليمان القرشي الصوفي عن بقية بن
الوليد قال : كتب إلى عبد الملك بن مهران قال : حدثني أبو أمية بن يعلى
الثقفى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به .

وأبو أمية المذكور ضعيف وكذلك الراوى عنه ، وبقية مدلس وهو لم يسمع
الحديث ، والفضل بن محمد ضعيف أيضا .

وله طريق آخر من حديث ابن عمر أخرجه الديلمي من طريق ابن لال ،
قال [٥ / ٣ ، رقم ٧١٢٠] :

حدثنا محمد بن معاذ بن فهد ثنا إبراهيم بن زهير الحلوانى حدثنا يحيى بن يزيد
ثنا بن المبارك عن محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر به مثله .

محمد بن معاذ ضعيف وشيخه لم أعرفه ولعله إبراهيم بن بديل ، ويحيى بن
يزيد منكر الحديث .

(١) وهو في الأصل السابع والثلاثين والمائة من المطبوع .

(حل) عن جابر

قال في الكبير : / ورواه عنه أيضا الخطيب وابن عدى والطبراني باللفظ المزبور عن جابر ، قال الهيثمي : وفيه يزيد بن عبد الملك النوفلي ضعيف ، ورواه البزار باللفظ المزبور عن جابر ، قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح .

قلت : هؤلاء كلهم رووه من طريق زمعة بن صالح عن عمرو بن دينار عن جابر ، وهو مروى عن زمعة من طرق ، وقد قال أبو نعيم : إنه تفرد به وهو من رجال مسلم روى له مقرونا ، ولذلك قال الحافظ الهيثمي : رجاله رجال الصحيح ، أما ما نقله عن الشارح أولا من أنه قال : فيه يزيد بن عبد الملك النوفلي ، فلا أصل له ولم يقل شيئا منه الحافظ المذكور .

٣٥٨٩ / ٩٢٧١ - « نَعَمَ الشَّيْءُ الْهَدِيَّةُ أَمَامَ الْحَاجَةِ » .

(طب) عن الحسين

قال في الكبير : وفي رواية للحاكم والديلمي عن عائشة : « نعم العون الهدية في طلب الحاجة » ثم قال بعد العزو : قال الهيثمي : فيه هاشم بن سعد ، وثقه ابن حبان وضعفه جمع وحكم ابن الجوزي بوضعه ، وقد عرفت أن الحاكم رواه من حديث عائشة وسنده أجود من هذا فلو عزاه إليه كان أولى .

قلت : فيه أمور ، الأول : قوله : وفي رواية للحاكم ، يفيد أن الحاكم خرجه في المستدرك لأن ذلك هو مقتضى إطلاق العزو إليه ، والواقع أنه لم يخرج فيه وإنما خرجه في تاريخ نيسابور ، وبذلك صرح المؤلف الذي نقل الشارح هذا من كتابه اللآلئ .

الثاني : قوله : وحكم ابن الجوزي بوضعه ، يفيد أن ابن الجوزي أورد حديث الحسين المذكور وهو ما أورده ولا رآه ، إنما أورده من حديث أنس

ومرسل الزهري وحديث عائشة^(١) ، وفي تعقب المؤلف عليه أورد حديث الحسين عليه السلام .

الثالث : قوله : وقد عرفت أن الحاكم رواه وسنده أجود من هذا باطل وقلب للحقيقة ، فإن حديث الحسين عليه السلام قد نقل هو عن الهيثمي ما يفيد أنه حسن ، أما حديث عائشة الذي خرجه / الحاكم في التاريخ ففيه عثمان بن عبد الرحمن الواقصي وهو هالك ، قال ابن معين : لا يكتب حديثه كان يكذب ، وقال ابن المديني : ضعيف جدا ، وقال البخاري : تركوه ، وقال النسائي : ليس بثقة ولا يكتب حديثه ، وهكذا اتفقوا على ضعفه وطرح حديثه .

٣٧٦
٦
« نِعْمَتَانِ مَغْبُوتٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ » .

(خ . ت . ه) عن ابن عباس

قال في الكبير : ورواه عنه النسائي أيضا .

قلت : هذا يوهم أن النسائي خرجه في السنن الصغرى الذى يعزى إليه بإطلاق وليس كذلك ، وقد خرجه أيضا أحمد [٣٤٤ / ١] والدارمي [٣٨٥ / ٢] ، رقم [٢٧٠٧] والدينورى فى المجالسة ، وقاسم بن أصبغ فى المصنف ، والقضاعى فى مسند الشهاب [١٩٦ / ١] ، رقم [٢٩٥] ، وأبو نعيم فى الحلية [٧٤ / ٣] و(١٧٤ / ٨) وآخرون .

ورواه الديلمى فى مسند الفردوس [١٣٣ / ٣] ، رقم [٤١٧٠] من حديث أنس بلفظ : « غنيمتان » وسنده ضعيف .

(١) انظر الموضوعات (٣ / ٩٠ ، ٩١) .

٩٢٨٢ / ٣٥٩١ - « نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ صَدَقَةٌ » .

(خ . ت) عن أبي مسعود البدرى

قال فى الكبير : وقضية المصنف أن إذا مما تفرد به مسلم عن صاحبه مع أنه فى الترمذوس عزاه لهما جميعا باللفظ المزبور .

قلت : المصنف هنا عزاه للبخارى لا لمسلم فانقلب الأمر على الشارح .

والديلمى فى مسند الفردوس يعزو أصل الحديث ، والمصنف يراعى الألفاظ التى وقعت عند المخرجين فى خصوص هذا الكتاب وأصله ، ومسلم خرج الحديث بلفظ : « إذا أنفق الرجل على أهله نفقة يحتسبها فهى له صدقة » (١) كما رواه البخارى [٢ / ١] ، رقم [٥٥] بهذا اللفظ أيضا ، وقد ذكره المصنف سابقا فى حرف الألف وعزاه لأحمد [٥ / ٢٧٣] والشيخين والنسائى [٥ / ٦٩] ، والشارح غافل عن كل هذا .

٣٧٧
٦ / فِيهَا عِبْرَةٌ . - « نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فزُورُوهَا ، فَإِنَّ لَكُمْ » ٩٢٨٦ / ٣٥٩٢

(طب) عن أم سلمة

قال الشارح : وضعفه الهيثمى يحيى بن المتوكل فرمز المؤلف لحسنه ممنوع .

وقال فى الكبير: قال الهيثمى : فيه يحيى بن المتوكل وهو ضعيف ، ورواه أحمد بلفظ : « نهيتكم عن زيارة القبور [فزوروها] فإن فيها عبرة » قال الهيثمى : ورجاله رجال الصحيح ، فلو عزاه المصنف له لكان أولى .

قلت : ولو سلكت أنت الجادة وتركت المغالطة والمراوغة لكان أولى .

(١) رواه مسلم (٢ / ٦٩٥) رقم [٤٨ / ١٠٠٢] ولكن بلفظ: « إن المسلم إذا أنفق... » .

أما أولا : فالحديث حسن كما قال المصنف، وأنت نفسك تنقل عن الهيثمي أنه قال [٣/ ٥٧، ٥٨] في طريق آخر : رجاله رجال الصحيح ، فالمتن إذا حسن لشاهد هذا الطريق الصحيح له .

ثانيا : زعمت أن أحمد رواه بلفظ : « نهيتكم » وهذا كذب^(١) ، بل رواه بلفظ : « إني نهيتكم » فمحل هذه الرواية إذا حرف الألف .

ثالثا : قلت : ورواه ، فأوهمت أنه هو الحديث عينه من حديث أم سلمة أيضا ، والواقع أنه حديث آخر من حديث أبي سعيد الخدري .

٩٢٨٧/٣٥٩٣ - « نُهِيتُ عَنِ التَّعَرِّيِّ » .

الطيالسي عن ابن عباس

قال الشارح : رمز لصحته ولا يصح .

وقال في الكبير: وليس كما قال ، ففيه عمرو بن ثابت ، وهو ابن أبي المقدم، قال الذهبي في الضعفاء : تركوه ، وقال أبو داود : رافضى ، وسماك بن حرب وسيجيء ضعفه .

قلت : سماك ثقة من رجال الصحيح ، وعمرو بن ثابت ضعفه لتشييعه مع صدقه والاعتراف باستقامة حديثه وأنه لا يشبه أحاديث الشيعة ، وليس هذا من أحاديث التشيع ، وأصله ثابت معروف ، والحديث المذكور بعده في المتن شاهد له ، فهو حديث صحيح المتن حسن الإسناد .

(١) رواه أحمد (٥/ ٣٥٠) من حديث بريدة بلفظ: «نهيتكم» وفيه زيادة .

٩٢٨٩/٣٥٩٤ - « نُهَيْتُ عَنْ الْمَصَلِّينَ » .

(طب) عن أنس

قال الشارح : فيه عامر بن سنان ، منكر الحديث .

٣٧٨

وقال في الكبير : قال الهيثمي : / فيه عامر بن سنان ، وهو منكر الحديث اهـ

٦

لكن له شواهد .

قلت : هكذا حرف هذا الاسم بعامر بن سنان "بالسين" ثم "النون" بعدها "الف" ثم "نون" أيضا ، وإنما هو عامر بن يساف "بالياء المثناة" من تحت ، ثم السين وآخره "فاء" أخت "القاف" وهو عامر بن عبد الله بن يساف نسب إلى جده .

٩٢٩٢/٣٥٩٥ - « نَوَّرُوا بِالْفَجْرِ ، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ » .

سمويه (طب) عن رافع بن خديج

قال الشارح : وإسناده ضعيف خلافا للمؤلف .

وقال في الكبير : رمز المصنف لحسنه وليس كما ظن ، فقصه إدريس بن جعفر العطار ، قال الدارقطني : متروك ، ويزيد بن عياض قال النسائي وغيره : متروك .

قلت : أمجنون أنت يا مناوي : تعارض في حسن هذا الحديث الذي عده المصنف لكثرة طرقه متواترا ، وهو وإن كان غير محق في دعوى تواتره ، فهو حديث صحيح لا يشك فيه إلا جاهل بالحديث أو معاند مجازف .

فالحديث له طرق متعددة عن رافع بن خديج ، ليس فيها ضعيف فضلا عن ذكر المصنف إن كان صادقا فيما قال .

فقد أخرجه ابن الأعرابي في المعجم ، والطحاوي في معاني الآثار [١/ ١٧٩] ، والقضاعي في مسند الشهاب [١/ ٤٠٨ ، رقم ٧٠٣] ، والخطيب في التاريخ

[٤٥/١٣] من حديث آدم بن أبي إياس عن شعبة عن أبي داود أو عن داود
عن زيد بن أسلم عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج .
ورواه أحمد [١٤٠/٤] والدارمي [٣٠١/١] ، رقم [١٢١٨] وأبو داود [١/
١١٣ ، رقم [٤٢٤] والنسائي [١/ ٢٨٩ ، رقم [١٥٤] وابن ماجه [١/ ٢٢١ ،
رقم [٦٧٢] والطحاوي كلهم من طريق محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر
عن محمود بن لبيد عن رافع به .

ورواه أبو داود الطيالسي [ص ١٢٩ ، رقم [٩٥٩] والدارمي [١/ ٣٠٠ ، رقم
[١٢١٧] والترمذي [١/ ٢٨٩ ، رقم [١٥٤] والطبراني [٤/ ٢٥٠ ، رقم [٤٢٨٦ ،
[٤٢٩٠] وأبو نعيم في الحلية [٧/ ٩٤] ، والبيهقي كلهم من طريق محمد بن
إسحاق عن عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج به ، وقال
الترمذي : حديث حسن صحيح .

٣٧٩

ورواه أبو داود / الطيالسي [ص ١٢٩ ، رقم [٩٦١] من حديث هرير بن عبد
الرحمن بن رافع بن خديج عن رافع بن خديج به .

وفي الباب مع هذا عن ابن مسعود وبلال وأبي هريرة وقد جمعت طرق هذا
الحديث في جزء مخصوص في وشى الإهاب أيضا .

٩٢٩٣/٣٥٩٦ - « نَوْمُ الصَّائِمِ عِبَادَةٌ ، وَصَمْتُهُ تَسْبِيحٌ ، وَعَمَلُهُ
مُضَاعَفٌ ، وَدُعَاؤُهُ مُسْتَجَابٌ ، وَذَنْبُهُ مَغْفُورٌ » .

(هب) عن عبد الله بن أبي أوفى

قال الشارح : أوفى بالتحريك .

وقال في الكبير : وقضية صنيع المصنف أن مخرجه سكت عليه مع أنه قرنه
ببيان حاله ، فقال : معروف بن حسان - أي أحد رجاله - ضعيف ، وسليمان
ابن عمرو أضعف منه ، قال : وعجب منه كيف يعزو الحديث إلى مخرجه

ويحذف من كلامه ما أعله به ؟ ! وأعجب منه أن له طريقا خالية عن كذاب
أورده العراقي في أماليه من حديث ابن عمر ، فأهمل تلك وآثر هذه مقتصرًا
عليها .

قلت : فيه أمور الأول : عبد الله بن أبي أوفى بسكون الواو كما نبهنا عليه
مرارا ، فإنه كلما وقع ذكره في الكتاب نص الشارح على أنه بالتحريك .

الثاني : أن المصنف لا ينقل كلام المخرجين التزام التزمه في كتابه ، وجعله
شرطا له فيه ، فتعجب الشارح منه لإظهار نقص [المصنف] (١) وعييه مع تأكده
من الواقع .

الثالث : أنه مع ذلك كذب صراح ؛ لأن المصنف رمز له بعلامة الضعيف كما
رمز لمخرجه ، فلو كان ينقل كلام ولا يكتفى / بالرمز لضعفه "بالضاد"
لذكر المخرج باسمه ، ولقال : أخرجه البيهقي في شعب الإيمان [٣ / ٤١٥] ،
رقم [٣٩٣٨] بدلا من رمز (هب) .

الرابع : التديس والتليس فحديث ابن عمر الذي ذكره العراقي هو أولا :
بلفظ « نوم العالم » لا بلفظ : « الصائم » ، فهو حديث آخر في معنى آخر ،
هذا الذي ذكره المصنف في فضل الصوم والصائمين ، وذلك في فضل
العلم والعلماء ، ولذلك لم يذكر لفظه الشارح تديسا وتليسا على الناس ،
وثانيا : فإن العراقي نص على ضعفه أيضا ، فمن عرف الشارح إذا أن هذا
أضعف منه .

الخامس : وهب أنه ورد من حديث ابن عمر باللفظ الذي ذكره المصنف فهل
علمه محيط بجميع ما خلق الله من المعلومات حتى يتعقب عليه بمثل هذا
التعقب السخيف ؟ ! فإن الناس لا يقولون هذا إلا في مثل ما خرج في الأصول

(١) في الأصل المخطوط الشارح ولعلها سبق قلم .

المشهورة المتداولة كالصحيحين والسنن الأربعة ؛ لأنها مقرؤة مسموعة متداولة بخلاف ما خرج فى الكتب الأخرى ، ولاسيما الأجزاء الغربية النادرة كالحديث الذى ذكره العراقى ، فإنه مع كونه فى العلم فقد نقله هو من أمالى ابن منده .

السادس : سلمنا له تلك السخافة ، فلم لا يلتزم هو ذلك ؟ وها نحن نلزمه مثل ما ألزمه المصنف ، إلا أنه ألزمه بالباطل والكذب ، ونحن نلزمه بالحق والواقع ، فنقول له : قد خرج هذا الحديث أيضا ابن صاعد فى مسند عبد الله ابن أبى أوفى من طريق سريج بن يونس عن سليمان ابن عمرو عن عبد الملك ابن عمير عن ابن أبى أوفى به ، فلم لم تستدرك هذا المخرج ؟ ، ثم إن سليمان بن عمرو النخعى الكذاب توبع عليه .

فقد أخرجه ابن شاهين فى الترغيب [١٧٩/١ ، رقم ١٤١] من غير طريقه فقال :

حدثنا أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان المالكى بالبصرة ثنا محمد بن أحمد ابن راشد الأصبهاني ثنا سلمة بن شبيب ثنا أحمد/ بن نصر ثنا أبو معاذ عن زياد الأعلم عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن أبى أوفى به ، فلم لم تعرف أنت هذا الطريق وتذكره فى شرحك تقوية للحديث ؟ .

ثم إنه ورد من وجه آخر من حديث ابن مسعود فى أحد الكتب المشهورة المتداولة ، قال أبو نعيم فى الحلية [٨٣/٥] :

ثنا محمد بن الحسن بن محمد الجندى ثنا أبو زرعة أحمد بن موسى المكى ثنا على بن حرب ثنا جعفر بن أحمد بن بهرام ثنا على بن الحسن أو الحسين عن أبى ظبية عن كرز بن وبرة عن الربيع بن خثيم عن ابن مسعود قال : قال رسول

الله ﷺ: « نوم الصائم عبادة ، ونفسه تسبيح ، ودعاؤه مستجاب » ، فلم لم تعرف هذا ولم تذكره ؟ .

ثم إنه ورد أيضا من وجه آخر من حديث علي - عليه السلام - أو من حديث ذريته ، قال حمزة بن يوسف السهمي في تاريخ جرجان :

أخبرنا أبو ذر إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الضبابي بالكوفة في بني كاهل عند مسجد الأعمش حدثنا جعفر بن محمد النيسابوري ثنا علي بن سلمة العامري ثنا محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حدثني أبي قال: قال رسول الله ﷺ: «نوم الصائم عبادة، ونفسه تسبيح»، فلم لم تعرف كل هذا يا مناوي ، وذهبت إلى أمالي العراقي فنقلت منها حديثا خارجا عن الموضوع ولبتت به على الناس ؟ العجب حقا .

٩٢٩٤/٣٥٩٧ - « نَوْمٌ عَلَى عِلْمٍ خَيْرٌ مِنْ صَلَاةٍ عَلَى جَهْلٍ » .

(حل) عن سلمان

قال الشارح الجاهل : وفيه دحيم كذاب .

وقال في الكبير : فيه أبو البختری ، قال الذهبي في الضعفاء : قال دحيم : كذاب .

قلت : انظر إلى هذه العجائب المدهشة ، / فيها هو يذكر في الكبير أن في سند الحديث رجلا كذبه دحيم ، ثم يجعل في الصغير دحيم نفسه كذابا ، ويجعله هو راوي الحديث ، ودحيم من كبار الحفاظ .

والحديث رواه أبو نعيم في الحلية [٣٨٥/٤] من طريق محمد بن يحيى بن الضريس :

ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن إسماعيل عن الأعمش عن أبي البختری عن

سلمان به .

ثم قال : كذا رواه الأعمش عن أبي البختري ، وأرسله أبو البختري عن

سلمان اه .

فهذا سند الحديث ليس فيه دحيم ، ثم إن أبا البختري الذي كذبه دحيم ليس هو المذكور في سند هذا الحديث ، بل ذاك رجل مجهول لا يعرف ، وهذا هو وهب بن وهب القاضى مشهور جدا ومعروف بالكذب ووضع الحديث ، لم يتكلم فيه دحيم ، بل تكلم فيه أحمد والبخارى وأكثر أئمة الجرح .

٩٢٩٥/٣٥٩٨ - « نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ » .

(هب) عن أنس

قال فى الكبير : فيه شيخان ، الأول : أن كلام المصنف يوهم أن مخرجه البيهقى خرجه وسلمه والأمر بخلافه ، بل قال : هذا إسناد ضعيف ، وذلك لأن فيه أبا عبد الرحمن السلمى ، وقد سبق قول جمع : إنه وضاع ، ومن ثم حكم ابن الجوزى بوضعه ، الثانى : أنه ورد من عدة طرق ... إلخ .

قلت : فيه أمور ، الأول : الكذب على المصنف ، فإنه رمز له بعلامة الضعيف ، كما رمز لمخرجه بقوله : (هب) بدلا عن قوله رواه البيهقى فى شعب الإيمان [٣٤٣ / ٥ ، رقم ٦٨٦٠] ، كذلك رمز بحرف " الضاد " بدلا من قوله : هذا إسناد ضعيف .

الثانى : قد عرف الشارح أن من شرط المصنف فى كتابه أنه لا ينقل كلام المخرجين ، ومع ذلك أسخف بهذا الكلام السخيف أكثر من ألفى مرة .

الثالث : وهب أنه لم يكن ذلك من شرطه ، فلم يقل مخلوق فى الدنيا/ أن ذلك لازم حتى يلتزمه المصنف ويعاب بتركه ، مع أن الحفاظ كلهم يفعلون

ذلك إلا النادر فى النادر من الأوقات .

الرابع : أن تعليله ضعف الحديث بأبى عبد الرحمن السلمى الحافظ الكبير الثقة من فرط جهله بالحديث ورجاله ، والعجب من هذا [الشارح] إذ صنف فى طبقات الصوفيه وهذا إمام من أئمتهم .

الخامس : أن أبا عبد الرحمن السلمى شيخ للبيهقى ، والحديث خرجه جماعة من غير طريق أبى عبد الرحمن ، منهم العسكرى فى الأمثال الذى هو أكبر من أبى عبد الرحم ومات قبله بزمان ، وإنما علة الحديث يوسف بن عطية الذى رواه عن ثابت عن أنس ، فإنه متفق على ضعفه .

السادس : قوله : والحاصل أن له عدة طرق تجبر ضعفه ، وأن من حكم بحسنه فقد فرط . . . [إلخ] كلام متناقض ، فإن الضعيف المنجبر هو الحسن لغيره ، فإذا لم ينجبر فهو الضعيف الذىبقى على ضعفه ، وهذا الحديث اشتهر بين الأقدمين من السلف الصالح مما يدل على صحته وثبوته ، إذ لو كان مختلقا مولدا بعدهم لما كان مشتهرا فى زمانهم .

فقد روى الترمذى الحكيم فى نوادر الأصول عن عمرو بن عمرو الربعى قال : قلت لعطاء: ما نية المؤمن خير من عمله ؟ قال : لأن النية لا يكون فيها رياء فيهدرما ، وروى أيضا عن مالك بن دينار قال : رأيت رجلا بمكة يقول : اللهم كما قبلت حجج الأربع فاقبل هذه الحجة ، فتعجبت منه ، وقلت : له كيف علمت أن الله قبلها منك ؟ قال : أربع سنين كنت أنوى كل سنة أحج ، وعلم الله الصديق من نيتي ، وحججت من عامي ، فأنا خائف أن لا يقبل مني ، قال مالك : فعلمت من يومئذ أن النية أفضل من العمل .

السابع : قوله : ومن ثم حكم ابن الجوزى بوضعه ، باطل فإنه لم يورده فى الموضوعات .

الحكيم عن عمرو بن / حريث ٣٨٤
٦

قلت : قال الحكيم [٢ / ٢٥١] :

ثنا إبراهيم بن عبد الحميد التمار ثنا عثمان بن صالح المقرئ حدثني ابن لهيعة
قال : حدثني عبد الرحمن بن حسان عن عمرو بن حريث به .

عثمان بن صالح فيه مقال خفيف ، وهو من رجال الصحيح ، وابن لهيعة
حاله معروف ، وإبراهيم بن عبد الحميد ما عرفته .

٣٦٠ / ٩٣٠١ - « النَّارُ عَدُوٌّ لَكُمْ فَاحْذَرُوهَا » .

(حم) عن ابن عمر

قال في الكبير : كلام المصنف كالصريح في أنه لا وجود له في الصحيحين ولا
أحدهما وهو وهم ، فقد عزاه الديلمي لهما جميعا من حديث ابن عمر هذا
باللفظ المزبور وزيادة ولفظه : « النار عدو فاحذروها ، وأطفئوها إذا
رقدتم » اهـ بنصه .

قلت : إن كان الديلمي عزاه للشيخين : بهذا اللفظ فهو واهم ولا بعد في
ذلك فإنه عديم التحقيق ، والشيخان خرجاه بلفظ : « لا تتركوا النار في
بيوتكم حين تنامون » .

وهكذا ذكره المصنف فيما سيأتي في حرف " لا " ، وعزاه لأحمد [٢ / ٧ ، ٨]
والبخاري [٨ / ٨١ ، رقم ٦٢٩٣] ومسلم [٣ / ١٥٩٦ ، ٢٠١٦ / ١٠١] وأبي
داود [٤ / ٣٦٣ ، رقم ٥٢٤٦] والترمذي [٤ / ٢٦٤ ، رقم ١٨١٣] وابن ماجه
[٢ / ١٢٣٩ ، رقم ٣٧٦٩] .

٣٦٠١ / ٩٣٠٤ - « النَّاسُ رَجُلَانِ : عَالِمٌ ، وَمَتَعَلِّمٌ ، وَلَا خَيْرَ فِيمَا سِوَاهُمَا » .

(طب) عن ابن مسعود

قال فى الكبير : قال الهيثمى : فى الربيع بن بدر وهو كذاب ، وأقول فى سنده أيضا : سليمان بن داود الشاذكونى الحافظ ، قال الذهبى فى الضعفاء : كذبه ابن معين ، وقال البخارى : فيه نظر ، فتعصيب الهيثمى الجناية برأس الربيع وحده تعصب .

قلت : بل علم وحفظ ومعرفة وإتقان للفن ، ولقد أجاره الله تعالى من أن يضعف الحديث بمثل الشاذكونى الحافظ الكبير ، الذى لا يعتبر قول من اتهمه بالكذب ؛ لأنه اتهام عن غير استحقاق ، بل عن حسد وتساهل فى لز الأعراس تحت ستارة الجرح / والدفاع عن الحديث سلمنا ، فالشاذكونى بعيد عن الاتهام به من جهة أنه لم يتفرد به كما ذكره الشارح نفسه نقلا عن الحافظ الهيثمى .

٣٨٥
٦

٣٦٠٢ / ٩٣٠٨ - « النَّاكِحُ فِى قَوْمِهِ كَالْمَعْشَبِ فِى دَارِهِ » .

(طب) عن طلحة

قال الشارح : فيه مجهولان .

وقال فى الكبير : قال الحافظ الهيثمى : فيه أيوب بن سليمان بن حر ، لم أجد من ذكره هو ولا أبوه ، وبقية رجاله ثقات .

قلت : قدما مرارا أن المجهول ليس هو الذى لم يجد الحافظ الهيثمى ترجمته ، فإنه قد يكون معروفا لغيره مترجما فى الكتب التى لم تصل إليه ، والشارح دائما يعبر عن من يقول فيهم الحافظ المذكور : إنه لم يجدهم بأنهم مجاهيل ،

وذلك من الخطأ البين الواضح ، ثم إن الرجل اسمه سليمان بن حدلم لا كما ذكره الشارح .

وهذا الحديث أخرجه أيضا أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ١٤٠] قال :

حدثنا أبي ثنا أبو عمر أحمد بن الحسن ثنا أحمد بن مهدي ثنا سليمان بن أيوب القصري ثنا أبي عن جدي عن موسى بن طلحة عن أبيه طلحة به .

وقد ذكر ابن عدي في الكامل حديثا من رواية سليمان بن أيوب بن عيسى بن موسى بن طلحة بن عبيد الله قال : حدثني أبي عن جدي عن موسى بن طلحة عن أبيه ، وهذا الرجل عندي هو المذكور في سند أبي نعيم ، وهو المذكور في سند الطبراني [١/ ١١٤ ، رقم ٢٠٦] تحرف على الحافظ الهيثمي ، وقد قال فيه ابن عدي : عامة أحاديثه لا يتابع عليها ، وقال الذهبي : هو صاحب مناكير ، وقد وثق كأنه يشير إلى ذكر ابن حبان له في الثقات وكون أبي حاتم ذكره فلم يجرحه ، فالله أعلم .

٣٦٠٣ / ٩٣١١ - « النَّيُّونَ وَالْمُرْسَلُونَ سَادَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَالشُّهَدَاءُ قُودًا أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَحَمَلَةُ الْقُرْآنِ عُرَفَاءُ أَهْلِ الْجَنَّةِ » .

(حل) عن أبي هريرة

قلت : سكت الشارح عن هذا الحديث فلم يذكر من فيه ، وهو من رواية حفص بن جميع عن عبد الكريم عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة ، / وحفص ضعيف .

٣٨٦

٦

وقد ورد من وجه آخر أضعف من هذا ، فرواه ابن النجار من حديث مجاشع ابن عمرو عن الليث بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، ومجاشع كذاب ، لاسيما وقد رواه مرة أخرى فقال : بهذا الإسناد عن الزهري عن أنس ، أخرجه الدارقطني في العلل .

ورواه ابن النجار من طريق أهل البيت عن علي - عليه السلام - ، وفيه محمد ابن محمد بن الأشعث وهو متروك ، روى عن أهل البيت نسخة باطلة .
٩٣١٦/٣٦٠٤ - « النَّدَمُ تَوْبَةٌ ، وَالتَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ » .

(طب . حل) عن أبي سعيد الأنصاري

قال في الكبير : قال الهيثمي : وفيه من لم أعرفهم ، وقال السخاوي : سنده ضعيف ، وقال في موضع آخر : في سنده اختلاف كثير .

قلت : الهيثمي لم يقل [١٠ / ١٩٩ ، ٢٠٠] : فيه من لم أعرفهم بصيغة الجمع ، بل بالافراد ، لأن فيه مجهولين ، وهما يحيى بن أبي خالد عن ابن أبي سعيد الأنصاري عن أبيه ، فيحيى قال ابن أبي حاتم : روى عن ابن أبي سعيد عن أبيه زُفَعَه : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » ، وهو حديث ضعيف ، رواه مجهول عن مجهول اهـ .

وما نقله الشارح عن السخاوي من كون الحديث في سنده اختلاف كثير غلط وخطأ لحديث آخر ، فإن الذي في سنده الاختلاف هو الحديث المذكور قبله في المتن وهو « الندم توبة » فقط من حديث ابن مسعود ، فقد وقع فيه اختلاف واضطراب كما بيته في الإسهاب ، وفي وشى الإهاب بما يطول نقله .

أما حديث الباب فليس له إلا هذا الإسناد أعنى من حديث أبي سعيد أو أبي سعد الأنصاري بدون ياء كما رجحه الحافظ ، فإنه لم يرو إلا من طريق ابن أبي فديك عن يحيى بن أبي خالد عن ابن أبي سعيد عن أبيه ، / فمن أين يأتي الاختلاف .

ثم إن هذا اللفظ وهو : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » ، ورد أيضا من

حديث ابن مسعود وعائشة وأنس وأبي عتبة الخولاني وابن عباس .

فحديث ابن مسعود رواه ابن ماجه [٢/ ١٤٢٠ ، رقم ٤٢٥٠] والطبراني [١٠/ ١٨٥ ، رقم ١٠٢٨١] ، وأبو نعيم فى الحلية [٨/ ٢٥١] ، والقضاعى فى مسند الشهاب [١/ ٤٣ ، رقم ١٤] ، والبيهقى فى السنن [١٠/ ١٥٤] .

وحديث عائشة رواه أبو نعيم فى تاريخ أصبهان ، والبيهقى فى شعب الإيمان [٥/ ٣٨٥ ، رقم ٧٠٢٨] آخر حديث موضوع افتراه أحمد بن عبد الله الجويرى .

وأخرجه أيضا ابن الجوزى فى الموضوعات [٢/ ١٣٥] واتهم به الفضل بن عبد الله بن مسعود ، وقال : لا يحتج به بحال ، وعندى أن المتهم به هو شيخه الجويرى المذكور، فإنه وقع كثير الكذب والوضع على رسول الله ﷺ .

وحديث أنس رواه القشيري فى الرسالة من طريق محمد بن فضل بن جابر : ثنا سعيد بن عبد الله ثنا أحمد بن زكريا حدثنى أبى قال : سمعت أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، وإذا أحب الله عبدا لم يضره ذنب ، ثم تلا : ﴿ إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ﴾ [البقرة: ٢٢٢] ، قيل : يا رسول الله وما علامة التوبة؟ ، قال : الندامة » .

وحديث أبى عتبة الخولاني رواه أحمد بن عبيده الصفار فى مسنده : ثنا عثمان بن عمر الضبي ثنا عثمان بن عبد الله الشامى ثنا بقية بن الوليد ثنا محمد بن زياد الألهانى قال : سمعت أبا عتبة الخولاني يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » .

وحديث ابن عباس رواه البيهقى فى السنن [١٠/ ١٥٤] من طريق مسلم بن

سالم عن سعيد بن عبد الجبار عن عاصم الحداني عن عطاء عن ابن عباس به ،
ثم قال : هذا إسناد ضعيف .

٣٦٠٥ / ٩٣١٧ - « النَّذْرُ يَمِينٌ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ » .

(طب) عن عقبة بن عامر

قال في الكبير : رمز المصنف لصحته ، وفيه أمران ، / الأول : أن عدوله
للطبراني واقتصراره عليه يوهم أنه لا يوجد مخرجا لأعلى ولا أحق بالعزو منه
وليس كذلك ، بل رواه أحمد في المسند ، وسبق عن الحافظ ابن حجر أن
الحديث إذا كان في مسند أحمد لا يعزى لمثل الطبراني ، الثاني : أن الحافظ
العراقي قال : إن الحديث حسن لا صحيح .

قلت : فيه أمور ، الأول : الكذب على مسند أحمد ، فإنه لا يوجد الحديث
فيه بهذا اللفظ الصالح للدخول هنا في حرف «النون» ، بل رواه بلفظين ،
أحدهما [٤/ ١٤٦] : « كفارة النذر كفارة يمين » ، وقد ذكره المصنف سابقا في
حرف «الكاف» ، وثانيهما [٤/ ١٥٦] : « إنما النذر يمين » ، كفارتها كفارة
يمين .

الثاني : وحيث إن الشارح يبهت المصنف ويتجاهل اصطلاحه ولا يعتبر له
شرطه ، فيستدرك حديثا أوله «الكاف» في حرف «النون» ، فالحديث بذلك
اللفظ لم يخرج أحمد وحده ، بل أخرجه أيضا مسلم في الصحيح [٣/
١٢٦٥ ، ١٦٤٥ / ١٣] وأهل السنن الأربعة إلا ابن ماجه^(١) كما عزاه المصنف
لهم سابقا في حرف «الكاف» ، وهو هو العيب المتفق عليه بين أهل الحديث
وهو عزو حديث في أحد الكتب الستة إلى غيرها ، وإن كان الشارح ليس من

(١) أبو داود (٣ / ٢٤١ ، رقم ٣٣٢٣) ، الترمذى (٤ / ١٠٦ ، رقم ١٥٢٨) ،

النسائي (٧ / ٢٦) .

هذا في العير ولا في البعير حتى يلام أو يعاب؛ لأنه أبعد من ذلك وأجهل مما هنالك ، وإنما نذكر هذا عند إرادته عيب المصنف بالباطل .

الثالث : أن ما نقله عن الحافظ في مسألة العزو إلى مسند أحمد كذب على الحافظ ما قاله ولا يمكن أن يقوله ، والحفاظ دائما يعزون إلى الكتب ولا يعزون إلى أحمد إلا نادرا ، وفي مقدمتهم الحافظ نفسه وشيخه العراقي ، وكذلك الحافظ المنذرى وأمثالهم ، وإنما يلتزم العزو إليه حفاظ الخبائلة وتلامذتهم كابن كثير ، فإن كان الحافظ ذكر شيء من ذلك ففي صورة خاصة لا كما يفتره الشارح .

الرابع : وإذا كان الحديث مخرجا في صحيح مسلم ، فكيف يرمز له المصنف ٣٨٩ بعلامة/ الحسن ؟ ، فإن الحديث واحد ، وإنما عزاه للطبراني [١٧ / ٣١٣ ، ٦ رقم ٨٦٦] وحده لكونه الذي وقع عنده بهذا اللفظ الداخل في حرف «نون» وعليه فالشارح كاذب على العراقي في تحسينه الحديث أو العراقي وأهم في ذلك ، والمؤلف مصيب فكيف يتعرض بواهم على مصيب ، والواجب العكس .

٦ / ٣٦٠ - ٩٣٢٢٢ - «النَّفَقَةُ كُلُّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا الْبِنَاءَ فَلَا خَيْرَ فِيهِ» .

(ت) عن أنس

قال الشارح : وقال - يعني الترمذى - : حسن غريب .

وقال في الكبير : وقال - يعني الترمذى - : غريب ، قال الصدر المناوى وفيه محمد بن حميد الرازى وزافر بن سليمان وشيب بن بشر ، ومحمد قال البخارى : فيه نظر ، وكذبه أبو زرعة ، وزافر فيه ضعف ، وشيب لين اهـ .

قلت : فقابل بين ما قاله في الصغير وما قاله في الكبير وتمعجب .

٣٦٠٧ / ٩٣٣١ - « نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ أَخَاهُ » .

(حم . ق . د) عن ابن عمر

قال فى الكبير : ورواه عنه أيضا الترمذى وابن ماجه فى الأطعمة ، والنسائى فى الوليمة ، فتخصيص المؤلف الثلاث من الستة غير جيد .

قلت : بل جيد ، بل واجب يوجب عليه شرطه فى كتابه وترتيبه الذى اختاره لنفسه ، وأنت عارف بذلك متأكد منه ، فإن هؤلاء الباقيين خرجوه بلفظ : « نهى رسول الله ﷺ أن يقرون بين التمرتين ، إلا أن يستأذن صاحبه » ، وسأنتى قريبا لفظ : « نهى أن » ، أما هذا فموضع « نهى عن » إلا أن المصنف لم يعد الحديث هناك اكتفاء بهذا ، فهل عرفت الآن أنك سخييف ؟ ! .

٣٦٠٨ / ٩٣٣٦ - « نَهَى عَنِ التَّبَقُّرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ » .

(حم) عن ابن مسعود

قال فى الكبير : قال الهيثمى : رواه بأسانيد ، وفيها رجل لم يسم اه . وبه يعرف ما فى رمز المصنف لحسنه من التوقف .

قلت : المصنف لم يرمز لهذا الحديث بشيء أصلا ، وإنما هو من افتراء الشارح عليه .

طريقة

قال الشارح فى معنى الحديث : أى الكثرة والسعة ، والمعنى النهى عن أن يكون فى أهله وماله تفرق فى بلاد شتى فيؤدى إلى توزع قلبه اه .

فانظر إلى هذا وسل الله تعالى السلامة من الوقوع فى مثله ، فإنه لا ينطق به عاقل يدري ما يقول .

٣٦٠٩ / ٩٣٥٩ - « نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُحْفَلَاتِ » .

اليزار عن أنس

قال فى الكبير : رمز المصنف لصحته وليس بصحيح ، فقد قال الهيثمى : فيه إسماعيل بن مسلم المكى وهو ضعيف .

قلت : هو ليس بكذاب ، وإنما ضعفه لاختلاطه ، وما كان كذلك فإذا ورد حديثه من طرق أخرى ارتفع المتن إلى درجة الصحة ، وهذا الحديث ورد من طرق متعددة صحيحة فى النهى عن بيع المصراة معلومة من الدين بالضرورة تقريبا .

٣٦١٠ / ٩٣٦١ - « نَهَى أَنْ تُلْقَى الْبُيُوعُ » .

(ت . ه) عن ابن مسعود

قال فى الكبير : قضية تقرير المصنق أن هذا لم يخرج فى أحد الصحيحين وليس كذلك ، فقد رواه مسلم هكذا والبخارى موقوفا .

قلت : هذا باطل من وجهين ، أحدهما : أن مسلم رواه [٣ / ١١٥٦ ، ١٥١٨ / ١٥] بلفظ : « نهى عن تلقى » ، والمذكور هنا بلفظ « أن تلقى » .

ثانيهما : أن البخارى خرجه [٣ / ٩٣ ، رقم ٢٤١٩] مرفوعا ولا معنى لأن يكون موقوفا ، ولفظه عن عبد الله قال : « من اشترى [شاة]^(١) محفلة فليرد معها صاعا » ، قال : ونهى النبى ﷺ عن تلقى البيوع .

٣٦١١ / ٩٣٦٢ - « نَهَى عَنْ تَلْقَى الْجَلَبِ » .

(ه) عن ابن عمر

قال فى الكبير : قضية صنيع المصنف تفرده به من بين الستة والأمر بخلافه ،

(١) الزيادة من صحيح البخارى .

/ بل خرجه الجماعة كلهم إلا البخارى بأكثر فائدة وهو : « لا تتلقوا الجلب ، فمن تلقها فاشتري منه شيئاً فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار » ، كذا أوردوه فى البيوع المنهية عن أبى هريرة .

قلت : انظر إلى هذا وتعجب ، فهو يريد من المصنف أن يخلط الحديث القولى الذى هو من لفظ النبي ﷺ بالأحاديث التى هى من الفاظ الصحابة حكاية عن نبيه ﷺ ، ويورد الحديث الذى أوله حرف النون بالحديث الذى أوله حرف «لام ألف» ، وهذا شيء لم يكن ليفعله مخلوق يميز ما يفعل ، ولا الشارح البالغ أقصى ما يمكن تصوره فى التهور .

٣٦١٢ / ٩٣٦٣ - « نَهَى عَنْ تَمَنِ الْكَلْبِ وَتَمَنِ السَّنُورِ » .

(حم . ٤ . ك) عن جابر

قال فى الكبير : قضية صنيع المصنف أن لا يوجد فى أحد الصحيحين وهو ذهول ، فقد خرجه مسلم فى البيع عن جابر باللفظ المزبور .

قلت : بل هذا من الكذب المحقق المشهور ، قال مسلم [٣ / ١١٩٩ ، ١٥٦٩ / ٤٢] :

حدثنى سلمة بن شبيب ثنا الحسن بن أعين ثنا معقل عن أبى الزبير قال : سألت جابراً عن تمن الكلب والسنور قال : رجر النبي ﷺ عن ذلك اهـ . فأين اللفظ المزبور ؟

٣٦١٣ / ٩٣٦٤ - « نَهَى عَنْ تَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا الْكَلْبَ الْمَعْلَمَ » .

(حم . ن) عن جابر

قال فى الكبير : قال ابن حجر - يعنى الحافظ - : رجاله ثقات وليس فى محله ، فقد قال ابن الجوزى : فيه الحسين بن أبى جعفر ، قال يحيى : ليس بشيء . . . إلخ .

قلت : فيه أمور ، الأول : الجرأة على شيخ الفن ، فإن كبار الحفاظ لا يستطيعون أن يردوا رأيه في التصحيح والتحسين ، والكلام على الأسانيد فضلا عن أجهل / خلق الله بالحديث ورجاله .

الثاني : أن الحديث طريقه عند أحمد غير طريق النسائي ، فطريقه عند أحمد [٣١٧/٣] فيه الحسن بن أبي جعفر ، ولفظه :

ثنا عباد بن العوام عن الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عن جابر .

وأما النسائي فقال [٣٠٩ / ٧] :

أخبرنا إبراهيم بن الحسن المسمى ثنا حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر .

فهما كما ترى طريقان عن أبي الزبير ، فمن عرف الشارح أن الحافظ قصد الطريق الذي فيه الحسن بن أبي جعفر .

الثالث : أن الحسن بن أبي جعفر صدوق ثقة إلا أنه كان متعبدا صالحا فغفل عن الحديث فلذلك ضعفوه ، لأنه لم يتقن إirاده كما يجب ، وابن حبان نفسه قال فيه : كان من خيار عباد الله الحشن ، ضعفه يحيى وتركه أحمد ، وكان من المتعبدين المجابى الدعوة ، ولكنه ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظه ، فإذا حدث وهم وقلب الأسانيد وهو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به ، وإن كان فاضلا اهـ .

ویمتابة الطريق الآخر له يظهر أنه لم يهتم فى هذا الحديث .

الرابع : أن اسمه الحسن مكبرا لا مصغرا كما ذكره الشارح .

الخامس : ومع هذا فقد يكون الحافظ قصد طريقا ثالثا غير هذين الطريقين ، فإنه قال : رجاله ثقات ، ولم يعين مخرجه ولفظه فى التلخيص .

تنبيه : روى الترمذى [٣ / ٥٦٩ ، رقم ١٢٨١] من وجه آخر عن أبى هريرة :
استثناء كلب الصيد ، لكنه من رواية أبى المهزم عنه وهو ضعيف ، وورد
الاستثناء من حديث جابر ورجاله ثقات اهـ .

٩٣٧٢ / ٣٦١٤ - « نَهَى أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى
وَهُوَ مُسْتَلْقٍ عَلَى ظَهْرِهِ » .

(حم) عن أبى سعيد

قال فى الكبير : رمز المصنف لحسنه وهو تقصير ، بل حقه الرمز لصحته ، فقد
قال الهيمى : رجاله ثقات اهـ . فظاهر صنيع المصنف أنه لا يوجد مخرجا فى
أحد الصحيحين ، بل / ولا لأحد من الستة ، وإلا لما اقتصر على غيره وهو
غفلة ، فقد خرج مسلم والبخارى فى اللباس باللفظ المذكور لكنه قال :
"يرفع" بدل " يضع " ، وأبو داود فى الأدب ، والترمذى فى الاستئذان عن
جابر ، والمؤلف كأنه تبع المازرى حيث قال : هذا الحديث ليس فى الكتب
الستة وذهل عن رد الحافظ ابن حجر له بأنه عند البخارى فى اللباس .

قلت : الحديث الذى خرج البخارى فى اللباس وفى غيره هو ضد هذا
الحديث ، وهو قوله آخر كتاب اللباس باب الاستلقاء ووضع الرجل على
الأخرى [١٠ / ٣٩٩ ، رقم ٥٩٦٩] :

حدثنا أحمد بن يونس ثنا إبراهيم بن سعد ثنا ابن شهاب عن عباد بن تميم عن
عمه : «أنه أبصر النبي ﷺ يضطجع فى المسجد رافعا إحدى رجليه على
الأخرى» فهذا كما ترى ضد الحديث المذكور هنا فى النهى عن الاستلقاء .

قال الحافظ : وفى الحديث ثبوت ذلك - يعنى الاستلقاء - من فعل النبي ﷺ ،
وزاد عند الإسماعيلى فى روايته فى آخر الحديث وإن أبا بكر كان يفعل ذلك
وعمر وعثمان وكأنه لم يثبت عنده النهى عن ذلك ، وهو فيما أخرجه مسلم

[٣ / ١٦٦٢ ، ٢٠٩٩ / ٧٤] من حديث جابر رفعه : « لا يستلقين أحدكم ثم يضع إحدى رجله على الأخرى » ، أو ثبت لكنه رآه منسوخا هـ .

فالحديث إنما أخرجه مسلم من حديث جابر لا من حديث أبي سعيد الخدري وبلفظ النبي ﷺ لا بلفظ الصحابي الحاكي نهيه ﷺ ، والشارح يقول : باللفظ المذكور ، ولو كان عنده أدنى شيء من العلم والمعرفة والذكاء لعرف أن الحافظ الهشمي لا يخرج إلا الزوائد على الكتب الستة ، فكيف ينقل عنه أنه أورده وقال رجاله ثقات ؟ ، ثم يظن أنه مخرج في / الكتب الستة ، ثم إن البخاري أورد حديث عباد المذكور عن عمه عبد الله بن زيد في كتاب الصلاة ، فقال الحافظ في شرحه [١ / ٦٧١ ، رقم ٤٧٥] : قال الخطابي : فيه أن النهي الوارد عن ذلك منسوخ ، أو يحمل النهي حيث يخشى أن تبدو العورة والجواز حيث يؤمن ذلك ، قال الحافظ : والثاني أولى من ادعاء النسخ ؛ لأنه لا يثبت بالاحتمال ، ومن جزم به البيهقي والبقوي وغيرهما من المحدثين ، وجزم ابن بطلال ومن تبعه بأنه منسوخ ، وقال المازري : إنما يوب على ذلك لأنه وقع في كتاب أبي داود وغيره لا في الكتب الصحاح النهي عن أن يضع إحدى رجله على الأخرى ، لكنه عام لأنه قول يتناول الجميع ، واستلقاؤه في المسجد فعل قد يدعى قصره عليه فلا يؤخذ منه الجواز ، لكن لما صح أن عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك دل على أنه ليس خاصا به ﷺ بل هو جائز مطلقا ، فإذا تقرر هذا [صار] بين الحديثين تعارض فذكر نحو ما ذكره الخطابي ، وفي قوله في حديث النهي : ليس في الكتب الصحاح إغفال ، فإن الحديث عند مسلم في اللباس من حديث جابر هـ .

فالمازري والحافظ يتكلمان في مطلق النهي قاصدين حديث جابر الذي هو بلفظ لا يدخل في هذا الحرف ، بل في باب " لا " الآتي ، والشارح ينقله إلى حديث أبي سعيد ، ثم الحافظ يعزوه إلى مسلم وهو يعزوه إلى البخاري أيضا

فيجعله من المتفق عليه إن هذا لعجب .

٩٣٧٣ / ٣٦١٥ - « نَهَى أَنْ يُدْخَلَ الْمَاءَ إِلَّا بِمُتَرَّرٍ » .

(ك) عن جابر

قال في الكبير : قال الحاكم : على شرطهما ، وأقره الذهبي في التلخيص ،
لكنه ضعفه في الميزان وعده من مناكير حماد بن شعيب الحماني ، وتبعه في
اللسان الخ .

قلت : الذي في مستدرك الحاكم من طريق الحسن بن بشر الهمداني [١]
: ١٦٢ ، رقم ٥٨١] :

٣٩٥
ثنا زهير عن أبي الزبير عن جابر ، وذلك / من رواية حماد بن شعيب عن أبي
الزبير عن جابر ، فحماد ضعفوه وأوردوا له هذا الحديث ، ولم يعرفوا أن زهيرا
تابعه عليه ، وهو ثقة من رجال الصحيح .

فالطريق الذي ضعفه الذهبي غير الذي أقر الحاكم عليه ، والحديث خرج
أيضا محمد بن يحيى الذهلي في جزئه قال :

حدثنا الحسن بن بشر البجلي ثنا زهير بن معاوية عن أبي الزبير به .

٩٣٨٢ / ٣٦١٦ - « نَهَى عَنِ الْجَمَةِ لِلْحُرَّةِ ، وَالْعَقْصَةِ لِلْأَمَةِ » .

(طب) عن ابن عمرو بن العاص

قال في الكبير : قال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير والصغير ورجال
الصغير ثقات اهـ . وعجب من المصنف كيف أغفل الطريق الصحيحة وأثر
المرجوحة !

قلت : لا عجب ، بل ذلك ما وصل إليه علمه واستحضره حال الكتابة كما هو
شأن الناس كلهم ، ولكن العجب منك إذ تقول هذا هنا ثم ترجع بعد ذلك

فتكتب فى الشرح الصغير على الطبرانى فى الكبير قولك : ورجاله ثقات ،
فهذا هو العجب حقا .

٣٦١٧ / ٩٤١٢ - « نَهَى عَنِ الضَّحِكِ مِنَ الضَّرْطَةِ » .

(طس) عن جابر

قال الشارح : بإسناد ضعيف لا حسن خلافا للمؤلف .

قلت : المؤلف رمز له بعلامة الضعيف ، ولا يتصور أن يرمز له بعلامة الحسن
لسقوط إسناده .

٣٦١٨ / ٩٤١٣ - « نَهَى عَنِ الطَّعَامِ الْحَارِّ حَتَّى يَبْرُدَ » .

(هب) عن عبد الواحد بن معاوية بن خديج مرسلا

قال فى الكبير : وقضية كلام المصنف أن ذا لا يوجد مسندا ، وإلا لما عدل
رواية إرساله واقتصر عليه ، وليس كما ظن ، بل خرج البيهقى نفسه من
حديث صهيب بلفظ : « نهى عن أكل الطعام الحار حتى يمكن أكله » .

٣٩٦

٦

قلت : هذا من عظيم غفلة الشارح ، / فقد ذكره المصنف بذلك اللفظ وعزاه
للبيهقى عن صهيب وذلك فيما تقدم بالنسبة للشرح الكبير وفيما يأتى بالنسبة
للشرح الصغير ، لأن الشارح غير الوضع فى باب المناهى وقدم فيه وآخر .

٣٦١٩ / ٩٤١٩ - « نَهَى عَنِ الْمُثَلَّةِ » .

(ك) عن عمران (طب) عن ابن عمر وعن المغيرة

قال فى الكبير : قضية تصرف المصنف أن هذا لم يخرج فى شىء من الكتب
السته وهو غفلة ، فقد خرج أبو داود عن عمران بلفظ : « ما قام فىنا رسول
الله ﷺ خطيبا إلا أمرنا بالصدقة ونهانا عن المثلة » .

قلت : فأين هذا اللفظ الذى ذكرته من « نهى » المذكور هنا ؟ ثم المؤلف لا يذكر
من ألفاظ الصحابة إلا الأحاديث المصدرة بـ " كسان " ، والأحاديث المصدرة

بـ"نهى" وما عداهما فلم يذكر حرف واحد من ذلك ، ومع هذا فليس لفظ الحديث في أبى داود كما قال ، بل لفظه [٣/٥٣ ، رقم ٢٦٦٧]: « كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة ، وينهانا عن المثلة » ، هكذا هو فى باب النهى عن المثلة من كتاب الجهاد .

٣٦٢ / ٩٤٢٢ - « نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ » .

(حم) عن زيد بن ثابت

قال الشارح : بل هو متفق عليه .

وقال فى الكبير : كلام المصنف كالصريح أن ذا لم يخرج فى الصحيحين ولا أحدهما وهو ذهول ، فقد قال الحافظ ابن حجر : إنه متفق عليه من حديث جابر ، قال : وأخرجه أبو داود من حديث زيد بن ثابت .

قلت : وإذا كان حديث زيد بن ثابت هذا إنما عزاه الحافظ لأبى داود [٣/

٢٥١ رقم ٣٣٧٢] فكيف قلت أنت فى الصغير : إنه متفق عليه مع أنك تنقل

فى الكبير أن المتفق عليه إنما هو حديث جابر !؟ ثم إن الحافظ فى التخرىج

يعزوه أصل الحديث/ غير متقيد باللفظ وترتيبه على الحروف كالمصنف ،

وحديث جابر المتفق عليه مطول ، ولفظه : « نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة

والمزبنة والمخابرة ، وعن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ولا يباع إلا بالدينار

والدرهم إلا العرايا»^(١) ، فأين هذا من لفظ أحمد المختصر المختص بالمخابرة مع

كونه حديثا آخر من حديث زيد بن ثابت ، ثم وجدته فى صحيح مسلم بعد ما

ذكر روايات متعددة عن جابر أورد هذه الرواية المختصرة .

(١) البخارى (٣/١٥١ ، رقم ٢٣٨١) ، مسلم (٣/١١٧٤ ، رقم ١٥٣٦ / ٨١ ، ٨٢) .

٣٦٢١ / ٩٤٢٦ - « نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ » .

(حم . م) عن ثابت بن الضحاك

قال في الكبير : وظاهر صنيع المصنف أن هذا هو الحديث بتمامه والأمر بخلافه ، بل بقيته في صحيح مسلم « وأمر بالمؤاجرة ، وقال : لا بأس بها » . قلت : هذا كذب وتدليس ، بل قال مسلم في صحيحه [٣ / ١٨٨٣ ، ١٥٤٩ / ١١٨ :

حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا عبد الواحد بن زياد (ح) .

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر كلاهما عن الشيباني عن عبد الله ابن السائب قال : « سألت عبد الله بن معقل عن المزارعة ، فقال : أخبرني ثابت بن الضحاك : أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة » . ثم قال [٣ / ١١٨٤ ، ١٥٤٩ / ١١٩ :

حدثنا إسحاق بن منصور أخبرنا يحيى بن حماد أخبرنا أبو عوانة عن سليمان الشيباني عن عبد الله بن السائب قال : « دخلنا على عبد الله بن معقل فسألناه عن المزارعة فقال : زعم ثابت أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة ، وأمر بالمؤاجرة ، وقال : لا بأس بها هـ .

فاللفظ الذي ذكره المصنف خرجه مسلم أولاً ثم عقبه باللفظ الذي فيه الزيادة ، والشارح أنكروا أن يكون مسلم خرجه كما ذكره المصنف .

٣٦٢٢ / ٩٤٣١ - « نَهَى عَنِ الْمَيَاثِرِ الْحُمْرِ وَالْقَسَى » .

٣٩٨

(خ . ت) / عن البراء

٦

قال في الكبير : ورواه ابن ماجه عن علي ، فما أوهمه صنيع المصنف من تفرد ذنك غير جيد .

قلت : كذب الشارح في هذا من وجهين : ادعاؤه أنه غير جيد ولا قائل به ، بل هو فوق الجودة والعزو إلى البخاري يكفي بالإجماع ، وثاني الكذبتين : ادعاؤه أن ابن ماجه خرج به هذا اللفظ والواقع أن لفظه [٢/ ١٢٠٥] ، رقم ٣٦٥٤ : « نهى رسول الله ﷺ عن الخاتم الذهب وعن الميثرة يعنى الحمرا » ، فلو عزاه لابن ماجه عن علي بعد عزوه للبخاري [٧/ ٩٥] ، رقم ٥٨٣٨ والترمذي [٥/ ١١٧] ، رقم ٢٨٠٩ عن البراء لقارب في تهوره أن يكون كالشارح العديم التحقيق ؛ لأن حديث البراء فيه النهي عن القسي ، وليس فيه النهي عن الخاتم الذهب ، وحديث علي فيه النهي عن الخاتم الذهب ، وليس فيه النهي عن القسي ، وإنما اشتركا في المياثر مع اختلاف اللفظ أيضا .

٣٦٢٣ / ٩٤٤٨ - « نَهَى عَنْ إِجَابَةِ طَعَامِ الْفَاسِقِينَ » .

(طب . هب) عن عمران

قال في الكبير : قال الهيثمي بعد ما عزاه للطبراني : فيه أبو مروان الواسطي ، ولم أجد من ترجمه اه . وأقول : فيه من طريق البيهقي أبو عبد الرحمن السلمى ، وقد سبق أنه كان يضع الحديث .

قلت : هذا من فضول الشارح وجهله بالحديث ورجاله ، فالطبراني قد خرج الحديث في معجمه [١٨/ ١٦٨] ، رقم ٣٧٦ من غير أن يكون لأبي عبد الرحمن السلمى دخل فيه ، بل قد يكون الطبراني كتبه قبل ولادة أبي عبد الرحمن الذي توفي بعد الطبراني باثنتين وخمسين عاما ، ثم إن أبا عبد الرحمن السلمى إمام حافظ ثقة جليل القدر وكل من قال فيه كذاب فهو الكذاب على الحقيقة ، إنما اتهموه بذلك لكونه كان صوفياً متكلماً بلسان أهل الحقيقة .

٣٩٩

والعجب من هذا / الشارح ، كيف ينسحق كل ما جرى ذكر أبي عبد الرحمن السلمى بأنه وضاع مع براءته من الأحاديث التي يعللها به وورودها من غير طريقه كما رأيت في هذا الحديث .

مع أنه يزعم مخالطة الصوفية وخدمتهم وألف في طبقاتهم كتابين ، ولعله لم يدر أن هذا هو المذكور في الطبقات من أئمة الصوفية وفي كتب تراجم الحفاظ أنه من كبارهم .

والحديث خرجه أيضاً الدولابي في الكنى قبل ولادة أبي عبد الرحمن السلمى أيضاً، قال الدولابي [١/ ١٩٤] :

أخبرني أحمد بن شعيب أنبأنا أحمد بن سليمان ثنا عبد الرحيم بن مطرف ثنا أيوب بن أبي هند الحراني أبو سليمان الفراء أخبرني أبو مروان عن الحسن عن عمران بن حصين قال : « نهانا رسول الله ﷺ عن إجابة طعام الفاسقين » .
٣٦٢٤ / ٩٤٥٩ - « نَهَى عَنْ حَلْقِ الْقَفَا إِلَّا عِنْدَ الْحِجَامَةِ ، وَنَهَى عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ » .

(م) عن أبي هريرة

قلت : هكذا خلط الشارح بين^(١) الحديثين فجعلهما حديثاً واحداً خرجه مسلم من حديث أبي هريرة^(٢) ، فعل ذلك في الشرحين معاً فأتى بغلطة فاحشة موقعة لمن لم يبحث ويراجع في هذا الغلط القبيح ، وهو نسبة حديث إلى صحيح مسلم ليس هو فيه بل في سنده مقال ، وذلك أن المصنف ذكر أولاً حديث : « نهى عن حلق القفا إلا عند الحجامة » وعزاه للطبراني في الكبير من حديث عمر^(٣) ورمز له بعلامة الضعيف ، ثم ذكر بعده حديث : « نهى عن خاتم الذهب » وعزاه لمسلم [٣/ ١٦٥٤ ، ٢٠٨٩ / ٥١] من حديث أبي هريرة .

(١) في الأصل : «الشارحين» .

(٢) في الأصل المطبوع من "فيض القدير" الحديثان المذكوران على حدة ، وكان الخطأ تم استدراكه أثناء الطبع ، أما المؤلف فينقل عن النسخة المخطوطة التي فيها ما قال .

(٣) لم أجده في الكبير إنما هو في الأوسط .

ثم إن حديث عمر في النهي عن حلق القفا رواه بهذا اللفظ أيضاً أبو نعيم في تاريخ أصبهان من حديث أبي أيوب سليمان بن عبد الرحمن [١/ ٣٣٩]:
ثنا الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: « نهى رسول الله ﷺ عن حلق القفا بالموسى إلا عند الحجامة » .

٤٠٠
٦

وسعيد بن بشير صدوق فيه مقال ، وعندى أن الحديث حسن .

٩٤٩١ / ٣٦٢٥ - « نَهَى عَنْ طَعَامِ الْمُتَبَارِئِينَ أَنْ يُؤْكَلَ » .

(د. ك) عن ابن عباس

قال في الكبير : قال الحاكم : صحيح وأقره الذهبي في التلخيص ، لكن في الميزان صوابه : مرسل ، قال أبو داود : وأكثر من رواه عن جرير لا يذكر ابن عباس ، يريد أن الأكثر أرسلوه .

قلت : هذا يوهم أن الذهبي قال ذلك في طريق الحاكم الذي سلمه في تلخيص المستدرک والواقع خلافه ؛ لأن الحاكم ليس عنده جرير في سند الحديث ، فإنه أخرجه [٤/ ١٢٩ ، رقم ٧١٧٠] من طريق نصر بن علي الجهضمي عن أبيه عن هارون بن موسى النحوي عن الزبير بن الخريت عن عكرمة عن ابن عباس .

وجرير موجود في سند أبي داود ، فإنه أخرجه [٣/ ٣٤٣ ، رقم ٣٧٥٤] من طريق زيد بن أبي الزرقاء عن جرير بن حازم عن الزبير بن الخريت به ، ثم قال أبو داود : أكثر من رواه عن جرير لا يذكر فيه ابن عباس ، وهارون النحوي ذكر فيه ابن عباس أيضاً ، وحماد بن زيد لم يذكر ابن عباس اهـ .

ثم إن ما نقله الشارح عن الذهبي لا أصل له ولم يقل الذهبي شيئاً من ذلك في الميزان غالباً ، فإني راجعت أسماء رجال هذين السندين - سند الحاكم وسند أبي داود - فلم أر فيه ذكراً إلا للقليل منهم ، وليس في ترجمتهم شيء

من ذلك ، والعبارة التي ذكرها الشارح عبارة المنذرى فى تلخيص السنن .
ثم إن الصواب فى الحديث أنه موصول لوروده عن ابن عباس من طريق
مجاهد أيضاً ، قال البخارى فى التاريخ الكبير [٤ / ٧ ، ٨ ، رقم ١٧٧٥] قال
محمد :

ثنا إبراهيم بن حمزة حدثنى عبد العزيز بن محمد عن سليمان بن الحجاج عن
ليث عن مجاهد عن ابن عباس : « نهى النبى ﷺ عن طعام المباهاة وطعام
المتبايرين » .

٤٠١
وممن رواه عن الزبير بن الخريت / موصولا عبد الله بن عبد الله ، قال أبو نعيم
فى الحلية [٧٣ / ١٠] :

حدثنا أبى ثنا إسحاق بن محمود بن الفرغ ثنا أبو عثمان سعيد بن العباس ثنا
ابن كاسب ثنا عبد الله بن عبد الله عن الزبير بن الخريت عن عكرمة عن ابن
عباس به ، وقال : « نهى أن يؤكل طعام المتبايرين » .

فائدة

في ترجمة أبي داود سليمان بن عمرو النخعي من تاريخ الخطيب [١٧ / ٩] ،
[١٨] عن علي بن المديني قال : دخلت عليه - يعني أبا داود - ببغداد ، فجعل
يحدثنا فاتهمته ، فقلت له : عكرمة إن النبي ﷺ نهى عن طعام المتباريين
فقال :

حدثنا خصيف عن عكرمة ، فبان أمره ، ولم يرو هذا غير الزبير بن الخريت ،
كذا قال ابن المديني ، وأقر ذلك الخطيب مع أنه روى من طريق المحاملي :
ثنا محمد بن موسى - ويعرف بشاباص - حدثني يزيد بن عمر - هو ابن جنزه -
حدثنا عاصم بن هلال عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس به .
٩٤٩٢ / ٣٦٢٦ - « نَهَى عَنْ عَسَبِ الْفَحْلِ » .

(حم . خ . ٣) عن ابن عمر

قلت : حرف الشارح رقم ثلاثة الذي هو لأصحاب السنن الأربعة إلا ابن ماجه
بحرف النون الذي هو للنسائي ، ثم أسخف على عادته فقال : ورواه عنه أبو
داود [٣ / ٢٦٥ ، رقم ٣٤٢٨] والترمذي [٤ / ٥٦٣ ، رقم ١٢١٧٣] باللفظ
المزبور ، فما أوهمه صنيع المصنف من تفرد النسائي [٧ / ٣١٠] به عن الأربعة
غير جيد امه . فانظر إلى هذا وتعجب .

٩٤٩٣ / ٣٦٢٧ - « نَهَى عَنْ عَسَبِ الْفَحْلِ ، وَقَفِيَزِ الطَّحَّانِ » .

(قط) عن أبي سعيد

قال في الكبير : وأورده عبد الحق في الأحكام بلفظ : « نهى النبي ﷺ »
فتبعه المصنف غافلا عن تعقب ابن القطان له بأنه لم يجده إلا بلفظ البناء لما لم
يسم فاعله إلخ .

قلت : أما أولاً : فمن/ عرف الشارح أن المصنف تابع في ذلك لعبد الحق في الأحكام ، فإنه دائماً يجعله فيما يأتيه ويذره تابعاً للناس ، والواقع أنه قد يكون المصنف ما رأى ذلك الكتاب الذي نسب الشارح إليه أنه تبع صاحبه ، كأنه لم يقف على الأصول أصلاً .

[قاعدة جليلة]

وأما ثانياً : فإن بحث ابن القطان وتعبه ضائع باطل ، والصواب مع عبد الحق ، فإن صيغة الحديث عند الدارقطني [٣ / ٤٧] من رواية ابن أبي نعم البجلي عن أبي سعيد الخدري قال : « نهى عن عصب الفحل » ، فمن عرف ابن القطان أنه مبنى لما لم يسم فاعله ، والواقع أنه مبنى للفاعل وهو النبي ﷺ ، كما جرت عادتهم أن يحذفوه أحياناً للعلم به ولاسيما أهل البصرة ، فإن ذلك معروف من صنيعهم منصوص عليه في علوم الحديث ، ويؤيده ورود التصريح به ﷺ في غير رواية الدارقطني ، قال الطحاوي في مشكل الآثار [٢ / ١٨٦ ، رقم ٧١١] :

حدثنا أحمد بن أبي عمران ثنا الحسن بن عيسى بن ماسرجس مولى ابن المبارك (ح)

وحدثنا يحيى بن عثمان بن صالح ثنا نعيم بن حماد قال : حدثنا ابن المبارك عن سفيان الثوري عن هشام بن كليب - كذا قال : ابن كليب - عن ابن أبي نعم عن أبي سعيد الخدري قال : « نهى رسول الله ﷺ » وذكره .

وأخرجه أيضاً [٢ / ١٨٦ ، رقم ٧٠٩] عن سليمان بن شعيب الكيساني : ثنا أبي ثنا أبو يوسف عن عطاء بن السائب عن ابن أبي نعم عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ : « أنه نهى عن عصب التيس ، وكسب الحمام ، وقفيز الطحان » ، وهذا الطريق يبرىء أيضاً ساحة هشام بن كليب منه .

٣٦٢٨ / ٩٥٠١ - « نَهَى عَنْ قَتْلِ الْخَطَّاطِيْفِ » .

(هق) عن عبد الرحمن بن معاوية المرادي مرسلأ

٤٠٣
قال في الكبير : رواه البيهقي عن الحسين بن بشران فذكر سنده ، ثم قال : وظاهر صنيع المصنف أنه لا علة فيه/ سوى الإرسال ، وليس كما قال فقد قال مخرجه البيهقي : إنه منقطع ، ورواه أبو داود... إلخ. ثم قال : والحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات.

قلت : فيه أمران ، أحدهما : أن ابن الجوزي لم يورد هذا الحديث بل حديثاً آخر كما سأذكره .

ثانيهما : إن كان ماتعقب به الشارح على المصنف مظهراً لإطلاعه وفضله وقصور المصنف ، إنما نقل جميعه من اللآلئ المصنوعة للمصنف ، فإن ابن الجوزي أورد في الموضوعات [١ / ١٨٩] من طريق الأزدي ثم من حديث عمر ابن جميع عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : « نهى رسول الله ﷺ عن قتل الخطاطيف ، وكان يأمر بقتل العنكبوت وكان يقال إنه مسخ » .

ثم قال : قال الأزدي : موضوع ، آفته عمر بن جميع وكان كذاباً غير ثقة ولا مأمون ، فتعقبه المصنف بقوله : له شاهد ، قال أبو داود في مراسيله [ص ١٧٣ ، رقم ٣٤٦] :

حدثت عن ابن المبارك عن إبراهيم بن طهمان عن عباد بن إسحاق عن أبيه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الخطاطيف عوذ البيوت » .

وقال البيهقي في سننه [٣١٨/٩] :

أبانا الحسين بن بشران ، فذكر السند الذي نقله الشارح عن عبد الرحمن بن معاوية عن النبي ﷺ : « أنه نهى عن قتل الخطاطيف وقال : لا تقتلوا هذه العوذ إنها تعوذ بكم من غيركم » .

قال البيهقي : هذا وحديث عباد بن إسحاق عن أبيه كلاهما منقطع ، قال :
وقد روى عن حمزة النصبى . فيه حديثاً مسنداً إلا أنه كان يرمى بالوضع
انتهى .

٤٠٤

٦

٣٦٢٩ / ٩٥٠٣ - / « نَهَى عَنْ قِسْمَةِ الضَّرَّارِ » .

(هـ) عن نصير مولى معاوية مرسلأ

قال فى الكبير : وظاهر صنيع المصنف أن هذا من مرويات البيهقى بسنده وهو
باطل ، وإنما نقله البيهقى من مراسيل أبى داود ، فكان حق المصنف العزو
لأبى داود لا للبيهقى .

قلت : كذب الشارح ، قال البيهقى [١٠ / ١٣٤] :

أخبرنا أبو بكر محمد بن محمد أنبأنا أبو الحسين الفسوى ثنا أبو على اللؤلؤى
ثنا أبو داود ثنا محمد بن عوف ثنا يعقوب بن كعب ثنا عيسى عن ثور عن
سليمان بن موسى عن نصير مولى معاوية قال : « نهى رسول الله ﷺ عن
قسمة الضرار » ، قال البيهقى : وهذا مرسل .

٣٦٣٠ / ٩٥٠٦ - « نَهَى عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ » .

(هـ) عن أبى مسعود

قال فى الكبير : ورواه أيضاً النسائى عن أبى هريرة ، والإستادان صحيحان كما
أفاده الحافظ العراقى ، فما أوهمه صنيع المصنف من تفرد ابن ماجه به عن
السة غير جيد ، ورواه أحمد عن أبى هريرة بسند قال الهيمى : رجاله رجال
الصحيح ... إلخ .

قلت : لو كان عند الشارح تمييز لأدرك أن الحافظ الهيمى لا يذكر فى كتابه إلا
الزوائد على الكتب الستة التى لم تخرج فيها ، وهو قد ذكر [٤ / ٩٣] حديث

أبي هريرة وعزاه لأحمد [٤٣٦ / ٥] والطبراني [٢٢ / ١٠٨ ، رقم ٢٧٢] ، فكيف يجتمع كونه من الزوائد على الكتب الستة وكونه عند النسائي؟ فإن كان الحافظ العراقي عزاه للنسائي كما ينقله الشارح فهو إلى السنن الكبرى^(١) لا إلى السنن الذي هو "المجتبى" المعداد من الكتب الستة ، والتعقب إنما يكون به لا بالكبرى ، ثم إن حديث أبي مسعود تفرد به ابن ماجه [٢ / ٧٣٢ ، رقم ٢١٦٥] .

٣٦٣١ / ٩٥١٦ - « نَهَى أَنْ يَتَرَعَّفَ الرَّجُلُ » .

(ق . ٣) عن أنس

٤٠٥

/ قال في الكبير : وقضية صنيع المصنف تفرد الثلاثة به عن الستة ، والأمر بخلافه ، بل رواه عنه أبو داود في الترجل والترمذي في الاستذنان .

قلت : لا أدري هل الشارح يعتمد قلب الحقيقة أو يظن جهلاً منه أن رقم الثلاثة يقصد به المصنف سنن النسائي ، أو تحرف عليه بالنون ، فإن المصنف عزاه الحديث كما ترى للبخاري [٧ / ١٩٧ ، رقم ٥٨٤٦] ومسلم [٣ / ١٦٦٢ ، رقم ٧٧ / ٢١٠١] ، والثلاثة وهم أبو داود [٤ / ٧٨ ، رقم ٤١٧٩] والترمذي [٥ / ١٢١ ، رقم ٢٨١٥] والنسائي [٥ / ١٤١] ، [٨ / ١٨٩] ، والشارح كتب بيده رقم الثلاثة ثم قال ما قال ، فافهم معي ما الحامل له على ذلك ؟

٣٦٣٢ / ٩٥٥٥ - « نَهَى أَنْ يُصَلَّى خَلْفَ النَّائِمِ وَالمْتَحِدِّثِ » .

(ه) عن ابن عباس

قال الشارح : وضعفه شارحه مغلطاي فرمز المصنف لحسنه زلل .

قلت : بل علم ومعرفة وتحقيق وفضل ، فالحديث له طرق متعددة من حديث

٥٥ ، رقم ٦٢٦٩) كلاهما عن أبي هريرة .

ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة ، وهو بمجموعها يرتقى إلى درجة الحسن
ولابد ، لاسيما وغالب من ضعفه إنما فعل لأنه لم يفهم وجه الجمع بينه وبين
صلاته ﷺ خلف عائشة وهي نائمة .

كما فعل ابن حبان في حديث ابن عمر ، فإنه رواه في الضعفاء [٩٩/١] من
طريق أبان ابن سفيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « نهى
رسول الله ﷺ أن يصلى إلى نائم أو متحدث » .

ثم قال : كيف ينهى عن الصلاة إلى نائم وقد كان يصلى وعائشة معترضة بينه
وبين القبلة ، فلا يجوز الاحتجاج بهذا الشيخ ولا الرواية عنه إلا على سبيل
الاعتبار للخواص اهـ .

فهذا كما ترى حكم بالوضع على الحديث وعلى راويه بالجرح بمجرد كونه لم
يفهم الجمع بين الحديثين وهو تسرع باطل ، إذ الجمع ممكن وهو أنه أولاً :
خاص بالأمة ، وفعله ﷺ خاصاً به ، أو أن النهى بالنسبة للأجنبي لا بالنسبة
للأهل ، أو النهى بالنسبة لما كان/ عنده مندوحة وفعله ﷺ للضرورة ، لأن
ذلك كان في صلاة الليل وحجرته ﷺ ضيقة وليس له مكان غيرها يصلى فيه
ما كان عليه فرضاً من قيام الليل ، أو النهى للضعفاء ومن يخاف عليه الشغل
عن الصلاة بسماع المتحدث والنظر إلى النائم وما يبدو منه وهو ﷺ أقوى من
ذلك ، أو النهى عن ذلك بالنهار ووجود النور الذي قد يطلعُ معه المرء على
حال النائم وهو في الصلاة ، وهو ﷺ كان يفعل ذلك بالليل في الظلمة .

فمع هذه الاحتمالات ومع ورود الحديث من طرق متعددة لا يتصور أن يحكم
عليه بالضعف فضلاً عن البطلان .

٣٦٣٣ / ٩٥٥٦ - « نَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ قَائِمًا » .

(هـ) عن جابر

قال الشارح : وضعفه مغلطاي ، فقول المؤلف : حسن ممنوع .

قلت : مغلطاي يتكلم على السند الذي امامه في ابن ماجه [١ / ١١٢] ، رقم
[٣٠٩] ، والمصنف يتكلم عن المتن من حيث هو ، فإنه وارد من طرق متعددة
يبلغ معها درجة الصحيح .

٩٥٥٨ / ٣٦٣٤ - « نَهَى أَنْ يُنْفَخَ فِي الشَّرَابِ ، وَأَنْ يُشْرَبَ مِنْ ثُلْمَةِ
الْقَدَحِ ، أَوْ أُذُنِهِ . »

(طب) عن سهل بن سعد

قال الشارح : وضعفه الهيثمي ، فرمز المؤلف لحسنه غير حسن .

قلت : بل حسن وفوق الحسن ، فإن هذا كالحديثين قبله ، حسنه المؤلف بالنظر
إلى المتن لا إلى الإسناد ، فإن المتن ثابت من طرق صحيحة .

حرف الهاء

٣٦٣٥ / ٩٥٨٥ - « هَجْرُ الْمُسْلِمِ أَخَاهُ كَسْفِكَ دَمِهِ » .

ابن قانع عن أبي حدرد

قال في الكبير : ابن قانع الحافظ أحمد في المعجم ، ثم قال : ورواه عنه أيضاً ابن لال والطبراني والديلمي .

٤٠٧

قلت : / فيه أمران ، الأول : أن ابن قانع ليس اسمه أحمد بل اسمه عبد الباقي ، وهو أشهر بين أهل الحديث من « قفانبك »^(١) لكونهم لا يذكرونه إلا باسمه عبد الباقي بن قانع ، إلا أن المصنف لأجل الاختصار الذي التزمه في الكتاب يسميه ابن قانع لا يقال أن أحمد اسم والده وسقط من قلمه عبد الباقي ، فإن أحمد لا يوجد في نسبه أصلاً ، فهو عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق .

الثاني : استدراكه عزو الحديث إلى ابن لال والطبراني والديلمي يوهم أنه لم يخرجهم غيرهم من المشاهير الذين هم أولى بالعزو منهم ، مع أن الحديث خرجه البخاري في الأدب المفرد [ص ١٤٦ ، رقم ٤٠٧] من طريق الوليد بن أبي الوليد أن عمران بن أبي أنس حدثه أن رجلاً من أسلم من أصحاب النبي ﷺ حدثه أن النبي ﷺ قال : « هجرة المؤمن سنة كسفك دمه » والرجل من أسلم هو أبو حدرد .

(١) وهو البيت الذي أنشده امرؤ القيس في أول معلقته ونصه :

قفا نك من ذكري حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

٣٦٣٦ / ٩٥٩٠ - « هَلْ تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضِعْفَائِكُمْ » .

(خ) عن سعد

قال فى الكبير : رواه (خ) من طريق مصعب بن سعد عن أبيه ، ولم يصرح مصعب بسماعه من سعد فيما رواه البخارى فهو مرسل عنده فكان ينبغى للمؤلف التبيه على ذلك . . . إلخ .

قلت : بل أنت كان ينبغى لك أن تسكت عن الفضول والدخول فيما لا فائدة فيه ، فهل البخارى يخرج المراسيل فى صحيحه ؟ والحفاظ قالوا عن هذا وأمثاله : أن صورته صورة إرسال لأن مصعباً لم يحضر القصة ، ووقت ما قال له النبى ﷺ ، ولكنه محمول على أنه سمع ذلك من أبيه كما ورد مصرحاً به عند الإسماعيلى والنسائى [٤٦ / ٦] وغيرهما .

وصنيع البخارى معروف فى مثل هذه المسائل لمن خالط صحيحه ، وأنه يورد أمثال هذه الأشياء اعتماداً على الطرق الأخرى ولو المخرجة خارج صحيحه ، والحافظ قد تكلم على هذا الحديث فى الفتح وأوضح أمره ، فأعرض الشارح ٤٠٨
عن نقل كلامه ؛ لأن/ فيه بيان خطئه فى مقاله .

٣٦٣٧ / ٩٥٩١ - « هَلْ تُنْصَرُونَ إِلَّا بِضِعْفَائِكُمْ ، بِدَعْوَتِهِمْ وَإِخْلَاصِهِمْ » .

(حل) عن سعد

قال فى الكبير : ورواه النسائى بلفظ : « هل تنصرون وترزقون إلا بضعفايكم بصومهم وصلاتهم ودعائهم » ، فما اقتضاه صنيع المصنف من أن هذا لم يخرج من الستة غير صحيح .

قلت : كذب الشارح ، قال النسائى [٤٥ / ٦] :

أخبرنا محمد بن إدريس ثنا عمر بن حفص بن غياث عن أبيه عن مسعر عن طلحة بن مصرف عن مصعب بن سعد عن أبيه : « أنه ظن أن له فضلاً على

من دونه من أصحاب النبي ﷺ فقال نبي الله ﷺ : إنما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها بدعوتهم وصلاتهم وإخلاصهم .

فأين هذا من اللفظ المذكور هنا المصدر بحرف "هاء" الذي زعم الشارح أن النسائي خرجه كذلك ، مع أنه كما ترى مصدر بحرف "إمّا" ، وقد ذكره المصنف سابقاً في حرف "إمّا" وعزاه للنسائي .

٣٦٣٨ / ٩٥٩٥ - « هَلَكَ الْمُتَقَدِّرُونَ » .

(حل) عن أبي هريرة

قال في الكبير : أى الذين يأتون القاذورات جمع قاذورة وهى الفعل القبيح والقول السيئ ، ذكره ابن الأثير وغيره ، وأما قول مخرجه أبو نعيم عن وكيع : يعنى المرق يقع فيه الذباب فإراق ، فإن كان يريد به أنه السبب الذى ورد عليه الحديث فمسلّم وإلا ففى حيز الخفاء .

قلت : هذا كلام غير مفهوم ولا معقول ، فإن كان قول وكيع هو السبب الذى ورد عليه الحديث كما يقول الشارح فهو معناه إذا لا معنى له غيره ، أما كونه

ورد فيمن يتقدر المرق إذا وقع فيه الذباب فيريقه ولا يشربه ، ويكون معنى

٤٠٩

الحديث : هو الذى يرتكب المعاصى / فلخبطة لا يفهمها فى الدنيا أحد إلا هذا

الشارح ، وحيثذ فكلامه هو الذى فى حيز الخفاء بل الفساد والبطلان لا كلام

وكيع ، ثم إن الذى فى نسختنا من الحلية [٣٧٩ / ٨] عدم نسبة هذا التفسير

إلى أحد من الرواة لا وكيع ولا غيره ، ولفظه : من طريق وكيع :

ثنا عبد الله بن سعيد بن أبى هند عن أبىه عن أبى هريرة قال : « قال رسول

الله ﷺ : هلك المتقدرون » يعنى : المرق يقع فيه الذباب فيهرق .

ثم إنه كذلك وقع فى الحلية كون عبد الله بن سعيد قال : عن أبىه عن أبى

هريرة .

ورواه البخارى فى التاريخ الكبير [١ / ٢٩٢ ، رقم ٩٣٩] من طريق إبراهيم بن

شعيب ، كذا قال البخارى ، وهو شعيب " بالثناء " الثالثة آخره بدل الباء عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن عائشة قالت : قال النبي ﷺ : « هلك المتقدرون » . قال البخارى : ويقال إن وكيعاً رواه عن عبد الله بن سعيد هذا .

ثم قال الشارح : ورواه الطبرانى فى الأوسط ، قال الهيثمى [١ / ١٠٦] : وفيه عبد الله بن سعيد المقبرى بن أبى هند ، ضعيف جداً .

قلت : زيادة المقبرى من كيس الشارح ليسجل الخلط والخبط ولا يسلم له سطر بدونه ، فالمقبرى غير ابن أبى هند ثم ما نقله عن الهيثمى من أنه قال : فيه ضعيف جداً ، ما أرى الهيثمى يقول ذلك^(١) بل هو أيضاً من خبط الشارح جزماً ، والحافظ الهيثمى لا يتصور أن يقوله ، لأن ابن أبى هند المذكور ثقة متفق عليه من رجال الستة كلهم ، قال أحمد : ثقة ثقة هكذا مكرراً ، وهى عندهم أعلى طبقة التعديل ، وقال ابن معين : ثقة وكذا وثقه الناس ، وإنما ضعفه أبو حاتم ، فهل يعقل فى مثل هذا أن يقول فيه الحافظ الهيثمى ضعيف جداً ؟ .

٣٦٣٩ / ٩٦٠١ - « الْهَدِيَّةُ تَذَهَبُ بِالسَّمْعِ وَالْقَلْبِ وَالْبَصْرِ » .

(طب) عن / عصمة بن مالك

قال الشارح : وضعفه الهيثمى وغيره فرمز المؤلف لحسنه لا معول عليه .

قلت : المؤلف لم يرمز لحسنه بل رمز له بعلامة الضعيف ، والحديث مع هذا له طرق من حديث أنس وحديث ابن عباس ومرسل أبى سلمة ، وله شواهد كثيرة ذكرت جميعها فى " وشى الإهاب " وفى " الإسهاب " .

(١) ذكر الهيثمى الحديث (١ / ١٠٦) عن عائشة ، ولكنه من رواية سعيد المقبرى ، وقال الهيثمى : رواه الطبرانى فى الأوسط وفيه عبد الله بن سعيد المقبرى وهو ضعيف

٣٦٤ / ٢ - ٩٦٠ - « الهَدِيَّةُ تُعَوِّرُ عَيْنَ الْحَكِيمِ » .

(فر) عن ابن عباس

قال فى الكبير : وفيه عبد الوهاب بن مجاهد ، قال الذهبي : قال النسائي : متروك .

قلت : عبد الوهاب بن مجاهد روى هذا الحديث عنه سفيان الثوري كما فى الإسناد عند الديلمي ، والثوري لا يحدث بهذا الباطل ، فالعلة من دون الثوري ، فإن الديلمي قال :

أخبرنا أبو العلاء الطباخى ثنا بهز أخبرنا جدى ثنا محمد بن عبد العزيز بن عبد السلام أخبرنا محمد بن الحسين السارى بها ثنا على بن مسكان عن عبد الله بن عبد العزيز عن الثوري عن عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس به .
وغالب هذا السند مجاهيل لا يعرفون فالبلية من أحدهم .

حرف الواو

٣٦٤١ / ٩٦٠٥ - « وَاللَّهِ مَا الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مِثْلُ مَا يَجْعَلُ أَحَدَكُمْ أَصْبَعَهُ هَذِهِ فِي الْيَمِّ ، فَلْيَنْظُرْ بِمَ يَرْجِعُ » .

(حم . م . ه) عن المستورد

قال في الكبير : رواه مسلم في صفة الدنيا والآخرة .

قلت : هذا من الطرف التي يأتي بها الرجل من حين لآخر ، فليس في صحيح مسلم ولا في كتاب من كتب الناس أجمعين كتاب اسمه كتاب صفة الدنيا والآخرة .

٣٦٤٢ / ٩٦١١ - « وَالشَّاةُ إِنْ رَحِمْتَهَا يَرْحَمَكَ اللَّهُ » .

(طب) / عن قره بن إياس ، وعن معقل بن يسار

٤١١

٦

قال في الكبير : ورواه أحمد أيضاً عن قره ، قال الهيثمي : ورجاله ثقات اهـ .
لكن رواه الحاكم عن قره أيضاً فتعقبه الذهبي بأن عدى بن الفضل أحد رواة هالك اهـ . فليحرر .

قلت : تحريره أن أحمد رواه من غير طريق عدى بن الفضل فقال [٣٤ / ٥] :

حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ثنا زياد بن مخراق عن معاوية بن قره عن أبيه أن رجلاً قال : « يا رسول الله إنى لأذبح الشاة وأنا أرحمها ، أو قال : إنى لأرحم الشاة أن أذبحها ، فقال : والشاة إن رحمتها رحمتك الله » ، والحديث خرجه أبو نعيم في الحلية [٣٠٢ / ٢] من طرق في ترجمة معاوية بن قره وفي ترجمة مالك [٣٤٣ / ٦] منها طريق عدى بن الفضل الذي خرجه الحاكم [٣ / ٥٨٧ ، رقم ٤٦٨٢] من طريقه في ترجمة قره ، ونص أبو نعيم على صحة الحديث .

٣٦٤٣ / ٩٦١٢ - « وَآيٌ دَاءٍ أَدْوَأُ مِنَ الْبُخْلِ » .

(حم . ق) عن جابر ، (ك) عن أبي هريرة

قلت : عادة الشارح أنه دائماً ينتقد المصنف بالباطل والأخطاء الفاحشة المضحكة فإذا جاء وقت الانتقاد الصحيح صرفه الله عنه كهذا الحديث ، فإن المصنف أخطأ في عزوه إلى البخارى ومسلم ، وتبعه في ذلك جماعة فوقعوا في الخطأ فإنه لم يخرجهم الشيخان وإنما ذكره البخارى تعليقاً ، وخوجه في الأدب المفرد [ص ١١٢ ، رقم ٢٩٧] .

٣٦٤٤ / ٩٦١٥ - « وَجَبَّتْ مَحَبَّةُ اللَّهِ عَلَيَّ مِنْ أُغْضِبَ فَحَلِمَ » .

ابن عساكر عن عائشة

قال في الكبير : وكذلك رواه الأصبهاني في ترغيبه ... إلخ .

قلت : الشارح رتب أحاديث مسند الشهاب للقضاعي على حروف المعجم فأين نسى أن يستدرك العزو إليه ؟ فإنه أخرج الحديث أيضاً [١ / ٣٣٣ ، رقم ٥٦٩] من طريق الحسن بن رشيق في جزئه .

٤١٢

وكذلك أخرجه أبو نعيم في / تاريخ أصبهان [٢ / ١٣٥] كلهم من طريق أحمد ابن داود الكذاب الوضع .

٣٦٤٥ / ٩٦٢١ - « وَصَبُّ الْمُؤْمِنِ كَفَّارَةٌ لِخَطَايَاهُ » .

(ك . هب) عن أبي هريرة

قال الشارح : قال الحاكم : صحيح وأفروه .

قلت : لكن قال ابن أبي حاتم في العلل [١ / ٣٥٨ ، رقم ١٠٦٢] : سألت أبي عن حديث رواه عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن عبد الله بن المختار عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « وصب المؤمن » وذكره .

قال : أبى كنت أستغرب هذا الحديث فنظرت فإذا هو وهم رواه حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبى الرباب القشيري عن أبى الدرداء أنه قال : وصب المؤمن ، من قوله غير مرفوع .

٣٦٤٦ / ٩٦٢٣ - « وَعَدَنِي رَبِّي فِي أَهْلِ بَيْتِي مَنْ أَقْرَمَ مِنْهُمْ بِالتَّوْحِيدِ وَكَلَى بِالْبَلَاغِ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ » .

(ك) عن أنس

قلت : عزا الشارح هذا الحديث إلى أبى داود ولم يذكر الحاكم أصلاً ، وعزاه في الكبير إلى رمز أبى داود وزاد قوله : وكذا الحاكم ، وكل ذلك باطل ، والحديث ما أخرجه إلا الحاكم [٣ / ١٥٠ ، رقم ٤٧١٨] وحده ولم يخرج أبو داود .

٣٦٤٧ / ٩٦٢٩ - « وَكَلَى بِالشَّمْسِ تِسْعَةَ أَمْلاكٍ يَرْمُونَهَا بِالتَّلْحِجِ كُلِّ يَوْمٍ ، وَكَلَى ذَلِكَ مَا آتَتْ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا أَحْرَقَتْهُ » .

(طب) عن أبى أمامة

قال الشارح : إسناده ضعيف .

وقال في الكبير : قال الهيثمي : فيه عفير بن معدان ، وهو ضعيف جداً . وتعصبيه الجناية برأس عفير وحده يوهم أنه ليس فيه ممن يحمل عليه سواه ، والأمر بخلافه ، ففيه مسلمة بن على الخشني ، قال في الميزان : شامى واه تركوه واستنكروا حديثه ، ثم ساق له أخباراً هذا منها ، وقال ابن الجوزي : لا يرويه غير مسلمة .

قلت : من سخافة عقل الشارح أنه يظن بمثل الحافظ الهيثمي أن يكون في سند

٤١٣
الحديث مثل مسلمة بن على / الخشني ، ثم لا يعرفه ولا يعلل الحديث به .

والواقع أنه غير موجود في سند الحديث ، وإنما الذهبى أورده في الميزان [٤ / ١٠٩ ، رقم ٨٥٢٧] في ترجمة مسلمة بن على تبعاً لمن أورده في ترجمته قبله وهو ابن عدى [٦ / ٣١٧] فيما أظن ظناً منه أنه انفرد به عن عفير بن معدان ، فأورده في ترجمته ، والواقع أنه لم ينفرد به بل تابعه عليه آخرون ، فقد أخرج المهروانى في المهروانيات ، قال :

أخبرنا أبو القاسم عبد العزيز بن محمد بن نصر السنورى ثنا عثمان بن أحمد ابن السماك ثنا أيوب بن سليمان الصغدى ثنا أبو اليمان الحكم بن نافع وعبد الحميد بن إبراهيم قالوا : حدثنا عفير بن معدان عن سليم بن عامر الخبائرى عن أبى أمامة به .

قال الخطيب : غريب من حديث سليم بن عامر عن أبى أيوب ، لا أعلم رواه غير عفير بن معدان الحضرمى . . . إلخ .

فأين مسلمة بن على الخشنى الذى استدركه الشارح وزعم أن ابن الجوزى قال : إنه انفرد به ، فهذان راويان ثقتان تابعاه عن عفير بن معدان ، فبقيت التهمة ملصقة به كما فعل الحافظ الهيمى [٨ / ١٣١] ، وبقي الشارح يتكلم بما لا يعلم ويهرف بما لا يعرف ، ثم إنه بعد ما نقل فى الكبير عن الحفاظ أنه موضوع وأنه من رواية الكذابين ، رجح فقال فى الصغير : إن سنده ضعيف ، والواقع أنه حديث موضوع .

٣٦٤٨ / ٩٦٣٦ - « وَكَدُّ نُوْحٍ ثَلَاثَةٌ ، فَسَامٌ أَبُو الْعَرَبِ ، وَحَامٌ أَبُو الْحَبَشَةِ ، وَيَافِثٌ أَبُو الرُّومِ » .

(طب) عن سمرة وعمران

قال الشارح : ورجاله ثقات .

وقال في الكبير : رمز المصنف لحسنه ، وحقه الرمز لصحته فقد قال الهيثمي :
رجاله موثقون .

[قاعدة : في الفرق بين قوله رجاله ثقات ، ورجاله موثقون]

قلت : وذاك هو شرط الحسن لا شرط الصحيح ؛ لأنه^(١) يكون صحيحاً لو
قال الحافظ الهيثمي : رجاله ثقات ، ومع ذلك يبقى النظر في كونه سالماً من
العلل الأخرى .

٤١٤

أما وقد قال : / رجاله موثقون ، فلا ، إذ هناك فرق بين قوله : ثقات ،
وقوله : موثقون ، فالثقة تقال فيمن هو متفقٌ عليه أو الراجح فيه الثقة ،
والموثق تقال فيمن اختلف فيه ، فوثقه البعض وضعفه البعض ، فهو موثق
بالنسبة لمن وصفه بذلك لا على الإطلاق فيكون ثقة ، وإذا كان مختلفاً فيه
فحديثه حسن فقط .

فما فعله الحافظ المصنف صواب ، وما انتقد به الشارح البعيد عن الفن
خطأ كخطئه في قوله في الصغير : رجاله ثقات ، وكان حقه أن لا يتصرف
في عبارة الهيثمي ويقول : موثقون كما قال [١٩٣/١] .

وهذا كله على اعتبار كلام الحافظ الهيثمي ورأيه عند المصنف وإلا فله رأيه
وللمصنف رأيه .

٣٦٤٩ / ٩٦٣٨ - « وَهَبْتُ خَالَتِي فَأَخْتَةَ بِنْتِ عَمْرٍو غَلَامًا ،
وَأَمْرَتَهَا أَنْ لَا تَجْعَلَهُ جَازِرًا ، وَلَا صَائِغًا ، وَلَا حَجَّامًا » .

(طب) عن جابر

قال في الكبير : رمز المصنف لحسنه ، ورواه الدارقطني عن عمر ، قال الهيثمي :

(١) كتب المصنف هنا كلمة «كان» فصارت الجملة : «لأنه كان يكون صحيحاً ..»
وأظنها سبق قلم منه ، والله أعلم .

فيه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصى متروك ، فرمز المصنف لحسنه لا يحسن ،
وقال عبد الحق : لا يصح لأن فيه أبا ماجدة ، وقال القطان : أبو ماجدة لا
يعرف ، وغيره : هذا منكر .

قلت : الشارح أشار أولاً إلى وجود هذا الحديث فى سنن أبى داود ، إذ قال
عند قوله ﷺ : « وهبت خالتي فاخته بنت عمرو غلاماً » : فى رواية أبى
داود : « وأنا أرجو أن يبارك لها فيه » ، ثم عند التخريج لم يشير إلى أن
حديث عمر عند أبى داود ، بل عزاه إلى الدارقطنى ، وأبعد بذلك العزو ليعبد
التقارب بين قول المصنف : حسن وبين الصواب ، لأن فى وجود الحديث فى
سنن أبى داود قوة مع أنه لولا هذا الغرض الفاسد للملأ الدنيا صياحاً بذهول
المصنف وغفلته عن كون الحديث فى أحد الكتب الستة التى تقرر أنه لا يعزى
إلى غيرها مع وجوده فيها أو فى أحدها .

٤١٥

والحديث/ رواه أبو داود عن موسى بن إسماعيل [٣/ ٢٦٧ ، رقم ٣٤٤٣٠] : $\frac{٤١٥}{٦}$

ثنا حماد بن سلمة ثنا محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبى
ماجدة قال : قطعت من أذن غلام أو قطع من أذنى ، فقدم علينا أبو بكر
حاجاً فاجتمعنا إليه فرفعنا إلى عمر بن الخطاب ، فقال عمر : إن هذا قد بلغ
القصاص ، ادعوا لى حجماً ليقتص منه ، فلما دعى الحجام قال : سمعت
رسول الله ﷺ يقول : « إنى وهبت لخالتي غلاماً وأنا أرجو أن يبارك لها فيه ،
فقلت لها : لا تسلميه حجماً ولا صائغاً ولا قصاباً » .

قال أبو داود [٣/ ٢٦٨ ، رقم ٣٤٣٢] : روى عبد الأعلى عن ابن إسحاق
قال : ابن ماجدة رجل من بنى سهم عن عمر بن الخطاب ، ثم قال أبو داود :

حدثنا الفضل بن يعقوب ثنا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق قال : حدثنى
العلاء بن عبد الرحمن الحرقي عن أبى ماجدة رجل من بنى سهم عن عمر بن

الخطاب قال : « سمعت النبي ﷺ يقول » بمعناه ، حدثنا يوسف بن موسى ثنا سلمة بن الفضل ثنا ابن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي ماجدة السهمي عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ اهـ .

ورواه البخارى فى التاريخ [٦ / ٢٩٨ ، رقم ٢٤٦٠] عن حجاج عن حماد بن سلمة عن أبي إسحاق عن العلاء عن ابن ماجدة .

ورواه محمد بن خلف القاضى وكيع فى الغرر قال : حدثنا الزعفرانى ثنا عفان ثنا حماد بن سلمة به مثله .

ثم رواه عن القاسم بن الفضل بن ربيع : أخبرنا يونس بن محمد حدثنا حماد ابن سلمة مثله أيضاً .

ورواه أيضا عن على بن حرب الموصلى :

ثنا أبو شهاب عن محمد بن إسحاق عن الزهرى عن أبي ماجدة السهمي بالقصة ، وفيه : فقال أبو بكر : « سمعت رسول الله ﷺ » الحديث .

قال وكيع : هكذا حدثنا به على بن حرب فقال : عن محمد بن إسحاق عن الزهرى ، وأسنده عن أبي بكر عن النبي ﷺ .

ورواه محمد بن يزيد الواسطى وغيره عن محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابن ماجدة السهمي عن عمر عن النبي ﷺ .

٤١٦
قلت : ولم ينفرد به ابن إسحاق ، فقد رواه البخارى فى التاريخ فى ترجمة
٦
على بن ماجدة فقال [٦ / ٢٩٨ ، ٢٤٦٠] :

قال لى إسحاق : ثنا محمد بن سلمة عن العلاء عن رجل من بنى سهم عن على بن ماجدة سمع عمر ، فذكر الحديث .

وقال ابن أبي حاتم : على بن ماجدة روى عن عمر مرسلا ، وعنه القاسم بن

نافع ، فاتضح أن أبا ماجدة اسمه على بن ماجدة ، وأنه روى عنه العلاء بن عبد الرحمن والقاسم بن نافع ، فارتفعت جهالة عينه .

وذكره ابن حبان في الثقات واشتهر حديثه في القرون الأولى .

وخرجه أبو داود وسكت عليه ثم تابعه الواقصي عن ابن المنكدر عن جابر ، فالحديث حسن كما قال المصنف باعتبار المتن لا باعتبار سند حديث جابر فإنه ضعيف .

٩٦٤٢ / ٣٦٥ - « وَيَحْكُ إِذَا مَاتَ عُمَرُ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَمُوتَ فَمُتْ » .

(طب) عن عصمة بن مالك

قال في الكبير : قال الهيثمي : فيه الفضل بن المختار ، وهو ضعيف جدا اهـ .
فرمز المؤلف لحسنه غير حسن .

قلت : المؤلف سكت عن هذا الحديث ولم يرمز له بشيء أصلاً .

٩٦٤٥ / ٣٦٥١ - « وَيَلِّ لِلْأَغْنِيَاءِ مِنَ الْفُقَرَاءِ » .

(طس) عن أنس

قال في الكبير : وفيه جنادة بن مروان ، قال الذهبي : ضعفه أبو حاتم ، فقال : ليس بقوي واتهمه بحديث .

قلت : كلام الذهبي مختصر موهم ، فإن أبا حاتم قال : ليس بقوي في الحديث ، أخشى أن يكون كذب في حديث عبد الله بن بسر أنه رأى في شارب النبي ﷺ بياضاً .

قال الحافظ : أراد أبو حاتم بقوله : كذب أخطأ ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له هو والحاكم في الصحيح .

قلت : والحديث رواه جنادة بن مروان المذكور عن الحارث بن النعمان ابن بنت سعيد بن جبير عن أنس به مطولا كما ذكره الشارح .

٤١٧
وقد ورد ما يشهد له من وجه آخر عن أنس أيضا في القطعة المذكورة هنا وهي : « وَيِلُّ لِلْأَغْنِيَاءِ مِنَ الْفُقَرَاءِ » فأخرجه / أبو نعيم في الحلية [٥٥ / ٥] من طريق أبي شهاب عبد ربه بن نافع الخياط عن الأعمش عن أنس مرفوعا : « وَيِلُّ لِلْمَالِكِ مِنَ الْمَمْلُوكِ ، وَيِلُّ لِلْمَمْلُوكِ مِنَ الْمَالِكِ ، وَيِلُّ لِلشَّدِيدِ مِنَ الضَّعِيفِ وَيِلُّ لِلضَّعِيفِ مِنَ الشَّدِيدِ ، وَيِلُّ لِلْغَنِيِّ مِنَ الْفَقِيرِ وَيِلُّ لِلْفَقِيرِ مِنَ الْغَنِيِّ » وقد ذكره المصنف بعد هذا من حديث حذيفة وعزاه للبخاري (١) .
٣٦٥٢ / ٩٦٥٠ - « وَيِلُّ لِلْمُتَالِّينَ مِنْ أُمَّتِي ، الَّذِينَ يَقُولُونَ : فَلَانٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَلَانٌ فِي النَّارِ » .

(تخ) عن جعفر العبدى مرسلأ

قال في الكبير : ورواه القضاعى مسندا .

قلت : هذا باطل ، ما رواه القضاعى أصلا لا مسندا ولا مرسلأ ، إنما روى حديث [١ / ٢٢٠ ، رقم ٣٣٦] : « من يتأل على الله يكذبه » وذلك حديث آخر .

٣٦٥٣ / ٩٦٥٦ - « وَيِلُّ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ ، وَيِلُّ لِمَنْ عَلِمَ ثُمَّ لَا يَعْمَلُ » .

(حل) عن حذيفة

قال في الكبير : وفيه محمد بن عبدة القاضى ، قال الذهبى : ضعيف وهو صدوق .

قلت : كلا لم يقل ذلك الذهبى ، بل قال : قال البرقانى وغيره : هو من

(١) انظر كشف الاستار (٤ / ١٥٩ ، رقم ٣٤٤١) .

المتروكين ، وقال ابن عدى : كذاب حدث عن لم يرههم ، وقال الدارقطني :
لا شيء كان آية ، سمعت السبيعي يقول : انكشف أمره ، ثم أورد له حديثا
فيمن جرح الصبيان ، وقال : هذا كذب .

٩٦٥٧/ ٣٦٥٤ - « وَيَلُّ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَعَلَّمَهُ ، وَاحِدٌ
مِنَ الْوَيْلِ ، وَوَيْلٌ لِمَنْ يَعْلَمُ وَلَا يَعْمَلُ ، سَبْعٌ مِنَ الْوَيْلِ » .

(ص) عن جيلة مرسلا

قال في الكبير : رواه أحمد وأبو نعيم عن ابن مسعود بلفظ : « وَيَلُّ لِمَنْ لَا
يَعْلَمُ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَعَلَّمَهُ ، وَوَيْلٌ لِمَنْ يَعْلَمُ ثُمَّ لَا يَعْمَلُ سَبْعَ مَرَّاتٍ » اهـ .
لكن ظاهر صنيعهما أنه موقوف .

قلت : فيه أمران ، أحدهما : إطلاقه العزو لأحمد يفيد أنه في المسند لأنه
الذي ينصرف العزو إليه/ عند الإطلاق ، مع أن أحمد خرج في كتاب الزهد
٤١٨
٦
[ص ٢٣٢ ، رقم ٨٦٦] .

ورواه أبو نعيم في الحلية [٢١١ / ١] من طريقه ، كلاهما في ترجمة ابن
مسعود - أعنى في زهد ابن مسعود - من كتاب الزهد أيضا .

ثانيهما : أنه لا معنى لقوله : لكن ظاهر صنيعهما أنه موقوف ، فإن هذه
العبارة تقال فيما يقع فيه إيهام الرفع ويكون الظاهر وقفه مع أنه صريح في
الوقف لا يحتمل غيره .

قال أحمد [ص ٢٣٢ ، رقم ٨٦٦] :

حدثنا عبد الرحمن ثنا معاوية بن صالح عن عدى بن عدى قال : قال عبد الله
ابن مسعود ، فذكره .

وروى أحمد في الزهد [ص ٢٠٦ ، رقم ٢٧٦٤] والآجري في العلم وكذا ابن

عبد البر [١/ ٦٨٩ ، رقم ١٢١٢] فيه أيضا نسحوه من حديث أبى الدرداء موقوفا عليه .

٣٦٥٥ / ٩٦٥٩ - « الوائِدَةُ وَالْمَوْوُدَةُ فِي النَّارِ » .

(د) عن ابن مسعود

قال الشارح : وإسناده صحيح ، فرمز المؤلف لحسنه تقصير .
قلت : بل هو فوق حقه ، فقد أورده ابن حبان فى الضعفاء ، ثم هو مضطرب فى سنده اختلاف شديد يطول ذكره بينه البخارى فى التاريخ الكبير فى ترجمة سلمة بن يزيد [٤/ ٧٣ ، رقم ١٩٩٥] ، وأشار إلى بعضه أبو داود فى السنن .
ثم إن الشارح قال فى الكبير : رمز المصنف لحسنه وهو كما قال أو أعلى ، فقد رواه أيضا أحمد [٣/ ٤٧٨] والطبرانى [٧/ ٣٩ ، رقم ٦٣١٩] وغيرهما ، قال الهيثمى : رجاله رجال الصحيح اهـ . وهذا يؤهم أنهما خرجاه من حديث ابن مسعود المذكور فى المتن وليس كذلك ، بل خرجاه من حديث سلمة بن يزيد ، وسنده وإن كان رجاله رجال الصحيح كما قال الهيثمى ، إلا أنه مضطرب جدا كما بينه البخارى .

طريقة

قال الشارح على قوله ﷺ : « وَالْمَوْوُدَةُ » : أى المفعول لها ذلك وهى أم الطفل ، فىكون معنى الحديث : الوائِدَةُ التى هى أم الطفل والمؤوِدَةُ التى هى أم الطفل فى النار ، وهذا لا ينطق به عاقل فى الدنيا يعرف ما يقول حتى الشارح نفسه فضلا عن أكمل الخلق ﷺ .

(هق) عن أبي هريرة

قال في الكبير : قال ابن حجر : سنده ضعيف ، ورواه ابن ماجه والدارقطنى وابن أبى شيبة أيضا والكل ضعيف ، قال : وفى الباب عن ابن عباس رواه الدارقطنى وسنده صحيح اهـ . وبه يعلم أن المصنف لم يصب فى صنيعه حيث أهمل الطريق الصحيح وأثر الضعيف واقتصر عليه .

قلت : كذب الشارح على الحافظ ابن حجر وعلى المصنف .

أما الحافظ فإنه قال فى التلخيص [٣ / ٧٣ ، رقم ١٣٣٠] : ورواه الدارقطنى من حديث ابن عباس ، وسنده ضعيف اهـ .

ولا يتصور أن يقول الحافظ عن سند الحديث عند الدارقطنى أنه صحيح ، فإن فى سنده كذابا ومتروكا معا ، وذلك أنه رواه [٣ / ٤٤] من طريق إبراهيم بن أبى يحيى الأسلمى عن محمد بن عبيد الله عن عطاء عن ابن عباس ، ولما أورده عبد الحق فى أحكامه وأعله بمحمد بن عبيد الله العرزمى تعقبه ابن القطان بقوله : وهو لم يصل إلى العرزمى إلا على لسان كذاب وهو إبراهيم بن أبى يحيى الأسلمى ، فلعل الجناية منه اهـ .

فهل يعقل من شيخ الفن أن يقول عن سند هذه صفته أنه صحيح ، فاتق الله يا مناوى .

وأما المصنف فإن لفظ الحديث عند الدارقطنى بالسند المذكور عن ابن عباس : « من وهب هبة فارتجع فيها فهو أحق بها ما لم يثب منها ولكنه كالكلب يعود فى قيئه » اهـ .

فهل تريد يا مناوى أن يكون المصنف مخلطا مثلك يورد حديثا أولا " من " وموضعه حرف الميم مع حديث أولا " الواهب " وموضعه حرف الواو ، ليكون موضع انتقاد العلماء .

٣٦٥٧ / ٩٦٧٤ - « الْوَسِيلَةُ دَرَجَةٌ عِنْدَ اللَّهِ لَيْسَ فَوْقَهَا دَرَجَةٌ ،
فَسَلُّوا اللَّهَ أَنْ يُؤْتِنِي الْوَسِيلَةَ » .

(حم) عن أبي سعيد

٤٢٠

قال الشارح : وفيه/ ابن لهيعة ، فقول المؤلف : صحيح غير صحيح .

وقال فى الكبير : رمز المصنف لحسنه ، وهو ذهول عن قول الحافظ الهيثمى
وغيره : فيه ابن لهيعة وفيه ضعف اهـ . وأقول : رواه ابن لهيعة عن موسى
ابن وردان ، وموسى أورده الذهبى فى الضعفاء و المتروكين ، وقال : ضعفه
ابن معين ووثقه أبو داود .

قلت : هكذا زعم فى الصغير أن المصنف صححه وفى الكبير أنه حسن ، فلا
ندرى فى أى القولين هو صادق وفى أيهما كاذب ، فإن المحل واحد لا يقبل
التعدد .

ثم إن موسى بن وردان ثقة وثقه الجمهور ، ولم يتكلم فيه إلا القليل جدا مع
الاعتراف بصدقه ، فحديثه صحيح .

وابن لهيعة سبق مرارا متعددة عن الشارح نفسه أنه نقل عن الحافظ الهيثمى أن
حديثه حسن .

ثم الحديث له شواهد مخرجة فى الصحيحين وغيرها وهى صحيحة ، فإن كان
المصنف قال عن الحديث أنه صحيح فهو صحيح كما قال باعتبار شواهد ، وإن
كان قال أنه حسن فهو حسن كما قال بالنظر إلى سنده ، والشارح يهرف بما لا
يعرف .

٣٦٥٨ / ٩٦٨١ - « الْوَضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ ، وَالسَّوَاكُ شَطْرُ الْوَضُوءِ » .

(ش) عن حسان بن عطية مرسلا

قلت : سكت عنه الشارح ، وقد ورد موصولا من حديث حسان بن عطية عن

شداد بن أوس ، رواه الأزدي في الضعفاء من رواية عبد الرحمن بن يحيى
الغدري أو العدوي عن الأوزاعي عن حسان ، وقال : إن عبد الرحمن متروك
لا يحتج به والزيادة منكرة .

قلت : قد ورد الحديث من غير طريقه بالزيادة المذكورة مرسلا كما عند ابن أبي
شيبه [١٧٠ / ١] .

ورواه أبو الليث من طريق وكيع ، ولعله في مصنفه عن الأوزاعي عن حسان
ابن عطية رفعه إلى النبي ﷺ ، قال : « الوضوء شرط الإيمان ، والسواك /
٦
شرط الوضوء ، ولولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ،
وركعتان يستاك فيهما العبد أفضل من سبعين ركعة لا يستاك فيها » .
٩٦٨٤ / ٣٦٥٩ - « الْوَقْتُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ رِضْوَانُ اللَّهِ ، وَالْوَقْتُ
الْآخِرُ عَفْوُ اللَّهِ » .

(ت) عن ابن عمر

قال في الكبير : رمز المصنف لحسنه ، وليس كما زعم فقد قال في المهذب :
قال ابن عدى : هذا باطل ، ويعقوب بن الوليد أحد رجاله كذبه أحمد وسائر
الحفاظ ، وقد روى بأسانيد أخرى واهية . . . إلخ .

قلت : ليس كلام ابن عدى والذهبي بل وسائر من يتكلم في الرجال
والأحاديث وحيث يتلى حتى يكون حجة على من خالفه ، فللمصنف رأيه
واجتهاده ونظره في الأحاديث غير النظر الذي يراه الآخرون ، فسأى وجه
معقول يلزم الشارح المصنف بكلامهم ، وجلهم بعيدون عن المعقول وفهم
الجمع بين الأحاديث والمعنى المراد منها ، وغالب تسرعهم إلى الحكم بوضع
الأحاديث وتكذيب روايتها إنما هو من ذلك .

وها هو الشارح ينقل عن ابن الجوزي أنه نقل عن ابن حبان أن يعقوب بن

الوليد تفرد بهذا الحديث وما رواه إلا هو ، ويقره ابن الجوزى على ذلك مع أنه ينقل عن الذهبى ما يعارض ذلك وهو أن له طرقا أخرى واهية ، فكما أخطأ ابن حبان ومن أقره على دعوى التفرد ، فكذلك أخطأ من ادعى أن الحديث باطل وأن راويه كذاب ما لم تقم الحجة على ذلك ، وكما راو كذبه الجمهور وتواطؤوا على أنه وضاع ، بل نقلوا عنه التصريح والاعتراف بذلك ، وقد صحح له البخارى فى صحيحه الذى ادعوا إجماع الأمة على صحة ما فيه ، فكان على هذا الشارح أن يأتى لكل حديث مروى فى صحيح البخارى من طريق إسماعيل بن أبى أويس مثلا فيقول له : ليس كما زعمت أن هذا الحديث صحيح ، / فقد قالوا فى إسماعيل : إنه كذاب وضاع .

٤٢٢

٦

وهكذا فى أمثاله وهم كثيرون وفى صحيح مسلم أكثر ، ولا يكون مقبولا إلا قول من جرح ، ولا مقدا إلا قول من حكم برد الأحاديث وضعفها ، إن هذا لعجب .

وهذا الحديث خرجه أيضا الحاكم فى المستدرک [١ / ١٨٩ ، رقم ٦٧٨]^(١) وأدخله فى الصحيح وإن قال عقبه أن يعقوب بن الوليد ليس من شرط الكتاب ، إلا أن تخريج الترمذى [١ / ٣٢١ ، رقم ١٧٢] والحاكم له فى كتابيهما يرفع من قدره نوعا ولا يجعله بدرجة السقوط التى يصوره بها مثل ابن عدى^(٢) .

مع أن لحديثه شواهد من حديث جرير بن عبد الله وأبى محذورة وأنس بن مالك وغيرهم ، وهى وإن كانت متكلما فى رجالها أيضا إلا أن ذلك قد يكون من قبيل من قدمناه من طعنهم فى الرجال وفى مروياتهم لعدم فهمهم معناها والمراد منها وعدم إدراكهم الجمع بينها وبين أحاديث ثابتة معارضة لها بحسب

(١) رواه بلفظ: «خير الأعمال فى وقتها»، وقال الذهبى فى تلخيصه: يعقوب كذاب.

(٢) هنا كلمتان غير واضحتين.

الظاهر ، فلا يكون فى تضعيفهم إياها حجة مقبولة لاسيما مع تعددها وتباين
مخارجها واشتغالها فى الصدر الأول بين التابعين والأئمة أتباعهم .

وهذا الحديث قد ذكره الإمام الشافعى ، واعتمده من بعدهم من الفقهاء وبنوا
عليه أحكاما وأطالسوا فى التفريع فيها والتوسع فى الإلحاق بها ، بل كل ما
سودوا به من الأوراق العديدة فى الوقت المختار والضرورى وأحكامهم ، فمن
هذا الحديث غالبا ، فلا يبعد أن يكون ما ذكرناه هو ملحظ المصنف فى مخالفته
الحفاظ وحكمه بحسنه ، فليس للشارح الذى هو فى مرتبة السعوم بالنسبة إلى
المصنف أن يهجم على رد حكمه بمجرد آراء الناس وأقوالهم .

٣٦٦ / ٩٦٩٢ - « الْوَكِيمَةُ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ ، وَالثَّانِي مَعْرُوفٌ ،
وَالْيَوْمُ الثَّلَاثُ سُمْعَةٌ وَرِيَاءٌ » .

(حم . د . ن) عن زهير بن عثمان

قال فى الكبير : هو من حديث قتادة عن الحسن عن عبد الله بن عثمان الثقفى ٤٢٣
عن / رجل أعور من بنى ثقيف ، قال قتادة : إن لم يكن اسمه زهير بن عثمان
فلا أدرى ما اسمه اهـ . وضرب المصنف عن ذلك صفحا وجزم بعزوه إليه ثم
قال : رمز لحسنه ، وذكره البخارى فى تاريخه وقال : لا يصح إسناده ولا يعرف
لزهير صحبة ، ويعارضه ما هو أصح منه ، قال ابن حجر : وأشار إلى ضعفه
فى صحيحه اهـ . وقال الهيثمى بعدما عزاه لأحمد : فيه عطاء بن السائب
وقد اختلط ، ورواه البيهقى فى السنن من حديث أنس وضعفه ، وقال الولى
العراقى : طرقه كلها ضعيفة جدا ، وقال والده الزين العراقى : لا يصح من
جميع طرقه ، وقال ابن حجر : ضعيف جدا لكن له شواهد منها عن أبى
هريرة مثله خرجه ابن ماجه وغيره .

قلت : فى هذا من الخطأ والقلب والتبديل والتلبيس أمور ، الأول : قوله :

وضرب المصنف عن ذلك صفحا وجزم بعزوه إليه فقال : عن زهير بن عثمان ،
جوابه أن ذلك هو الواجب الذى لا يجوز لأحد أن يفعل غيره ، ولو فعل
لكان مثل الشارح ضحكة للعلماء ، إذ لا يتصور أن يقال فى الحديث : رواه
أحمد [٥/ ٢٨] وأبو داود عن رجل ، قال قتادة : إن لم يكن زهير بن عثمان
فلا أدري من هو ؟ لأن هذه العبارة وإن أفادت الشك إلا أنها إلى اليقين
أقرب ، وقد جزم الحفاظ بما جزم به المؤلف وترجموا لزهير بن عثمان فى كتب
الأطراف وفى المسانيد وكتب الصحابة بناء على قول قتادة المذكور .

الثانى : ما نقله عن البخارى من قوله : لا يعرف لزهير صحبة ، قد عارضه
غيره من الحفاظ وأثبت صحبته كما هو مذكور فى كتب الصحابة ورجال الستة ،
فأعرض الشارح عن ذلك ، فإن الحفاظ لما نقل فى التهذيب كلام البخارى
المذكور تعقبه بقوله : وقد أثبت صحبته/ ابن أبى خيثمة وأبو حاتم الرازى
وأبو حاتم بن حبان ، والترمذى والأزدى وغيرهم اهـ . وكذلك فعل فى
الإصابة .

٤٢٤

٦

الثالث : قوله : ويعارضه ما هو أصح منه ، لم يقل البخارى ذلك فى تاريخه
بل قال [٣/ ٤٢٥] : زهير بن عثمان الثقفى قال حجاج : حدثنا همام عن
قتادة عن الحسن عن عبد الله بن عثمان عن رجل ، - قال قتادة : إن لم يكن
زهير بن عثمان فلا أدري ما هو اسمه - عن النبى ﷺ : « الوليمة حق ،
واليوم الثانى معروف » .

إسحاق قال : حدثنا عفان ثنا همام عن قتادة عن الحسن عن عبد الله بن عثمان
الثقفى عن رجل من بنى ثقف أعور كان يقال له معروف - أى يثنى عليه - إن
لم يكن زهير بن عثمان فلا أدري ، عن النبى ﷺ ، ولم يصح إسناده ولا
يعرف له صحبة اهـ . ما فى النسخة المطبوعة .

لكن البيهقي أسند في السنن الكبرى عنه أنه ذكر معارضه وقال : إنه أصح ،
ولفظه [٢٦٠ / ٧] :

أخبرنا أبو بكر بن إبراهيم الفارسي أنبأنا إبراهيم بن عبد الله ثنا أبو أحمد بن
فارس عن محمد بن إسماعيل البخاري في حديثه عن زهير بن عثمان ، قال :
لم يصح إسناده ولا يعرف له صحبة .

وقال ابن عمر وغيره عن النبي ﷺ : « إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليجب »
ولم يخص ثلاثة أيام ولا غيرها ، وهذا أصح .

وذكر حكاية ابن سيرين ثم أسندها البيهقي وكل هذا لا وجود له في التاريخ .
الرابع : قوله : قال ابن حجر : وأشار - يعني البخاري - إلى ضعفه في
صحيحه اهـ . كذا قال عقب كلام الحافظ اهـ .

والواقع أنه عقبه بكلام طويل في طريقه إشارة إلى تقويته ، وذلك في
التلخيص ، وفعل مثل ذلك في الفتح وصرح بأنها تقوى الحديث وتثبت أن له
أصل كما سأذكره .

الخامس : قوله : وقال الهيثمي بعدما عراه لأحمد : فيه عطاء بن السائب وقد
اختلط ، باطل ، فإن حديث عثمان بن زهير / لم يذكره الحافظ الهيثمي ،
وليس هو من الزوائد حتى يذكره بل هو في سنن أبي داود ، وأيضا فليس في
إسناده عطاء بن السائب لا عند أحمد ولا عند غيره ، قال أحمد [٥ / ٢٨] :

حدثنا بهز ثنا همام عن قتادة عن الحسن عن عبد الله بن عثمان الثقفي أن
رجلا أعور من ثقيف - قال قتادة : كان يقال : له معروف - ... إلخ ما
سبق ، فلا وجود لعطاء كما ترى في سنده .

والواقع أن الحافظ الهيثمي قال ذلك [٤ / ٥٦] في حديث ابن مسعود مع أنه
أورده موقوفا فقال : وعن عبد الله بن مسعود قال : « الوليمة أول يوم حتى ،

والثاني فضل ، والثالثة رياء وسمعة ، ومن سمع سمع الله به « رواه الطبراني في الكبير [٩/ ٢٢٣ ، رقم ٨٩٦٧] وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط .

السادس : وبهذا أيضا تعلم ما في قول الشارح : قال الهيثمي بعدما عزاه لأحمد ، مع أن الهيثمي إنما عزاه للطبراني في الكبير .

السابع : قوله : وقال ابن حجر : ضعيف جدا ، هو كذب صراح وتدليس يوهم أن الحافظ قال ذلك في الحديث المتكلم عليه حديث عثمان بن زهير ، والحافظ إنما قال ذلك في راوى حديث أبي هريرة ولفظه في الفتح [٩/ ٢٤٣ ، تحت شرح حديث ٥١٧٣] :

وقد وجدنا لحديث زهير بن عثمان شواهد منها عن أبي هريرة مثله ، أخرجه ابن ماجه وفيه عبد الملك بن حسين وهو ضعيف جدا .

ثم ذكر بقبيتها ثم قال : وهذه الأحاديث وإن كان كل منها لا يخلو عن مقال فمجموعها يدل على أن للحديث أصلا ا هـ .

وقال في الإصابة [٢/ ٥٧٥ ، رقم ٢٨٣٢] : زهير بن عثمان الشقفي نزل البصرة له حديث في الوليمة عند أبي داود والنسائي بسند لا بأس به ا هـ .

فهو يصرح بأن سنده لا بأس به ، والشارح يفترى عليه أنه قال : ضعيف جدا مع أنه قال ذلك في عبد الملك بن حسين .

[لا يجوز تقديم الرواية المرسلة على الموصولة إلا بقريئة معقولة]

الثامن : أنه يفعل كل هذا ليرد حكم المؤلف بأنه حسن مع أنه حسن صحيح لا حسن فقط ، وذلك أن الحديث رواه جماعة منهم بهز/ بن أسد وعبد الصمد بن عبد الوارث وروايتهما عند أحمد^(١) ، وعفان بن مسلم وروايتهم عند الدارمي

(١) رواية بهز ورواية عبد الصمد أخرجهما في مسنده (٥/ ٢٨) .

[٢/ ١٤٣ ، رقم ٢٠٦٥] وأبى داود والطحاوى فى المشكل [٨/ ٢٣ ، رقم ٣٠٢١] ، وهؤلاء الثلاثة كلهم متفق عليهم وعلى ثقتهم وجلالتهم مخرج لهم فى الصحيحين كلهم سمعوه من همام أحد الثقات المشاهير من رجال الصحيحين أيضا سمعه من قتادة وهو إمام مشهور من رجال الجميع أيضا عن الحسن البصرى ولا يسأل عن جلالتة وثقتة وإمامته عن عبد الله بن عثمان الثقفى وهو وإن لم يعرف كبير معرفة إلا أنه من شيوخ الحسن البصرى أحد كبار التابعين ومن أهل القرون الفاضلة ، ولم يضعف ولا روى عنه ما يدل على ضعفه ، فحديثه حسن عن زهير بن عثمان صحابى وهم عدول عند الجمهور ، فهذا السند على انفرادة على شرط الحسن ، ولذلك خرجه أحمد والدارمى والنسائى فى الكبرى [٤/ ١٣٧ ، رقم ٦٥٩٦ ، ٦٥٩٧] ، وسكت عنه أبو داود ، فلذلك رمز له بعلامة الحسن ، وقد قال الحافظ فى الإصابة : إنه سند لا بأس به ، فإذا انضم إليه الشواهد الأخرى الكثيرة ارتقى إلى درجة الصحيح .

فإن قيل قد خالف يونس بن عبيد قتادة فى إسنادة فرواه عن الحسن عن النبى ﷺ مرسلًا ، أخرجه النسائى ورجحه هو وأبو حاتم على الموصول .

[قاعدة جلييلة فى الوصل والإرسال عند الأقدمين]

قلت : ترجيحهما من الباطل المحقق المقطوع به لأنه لا يرتكز على دليل بل على مناقضة الدليل ومنازعة العقول ، فإن قتادة ثقة بالإجماع ، وقد حدث عن الحسن أنه حدثه به عن عبد الله بن عثمان عن زهير بن عثمان ، وذكر أنه كان يعرف بخير ويذكر بمعروف ، فيقال لأبى حاتم والنسائى وكل من رجع رواية يونس بن عبيد المرسله على رواية قتادة الموصولة ، هل كذب قتادة فى نظرك

وافترى هذا الإسناد أما سهى فى ذكره ؟ فإن قال : كذب ، فقد خرق / الإجماع
 واتى بباطل القول الذى لا يقبله أحد ، وإن نسب إليه الوهم فى ذلك قيل له :
 قد أسقطت حفظه وثقته وألحقته بالضعفاء والمتروكين الذين لا تحمل الرواية
 عنهم فضلا عن الاحتجاج بهم وإدخالهم فى الصحيح ، لأن من يهم فى اسم
 رجلين مع ذكر صفة أحدهما ويهم فى السند من أصله هو بهذه المثابة مع أننا
 نعلم أن المحدث ولاسيما من التابعين كانوا يوصلون تارة ويرسلون أخرى عند
 المذاكرة وعدم النشاط إلى ذكر الإسناد ولاسيما الحسن البصرى والزهرى
 وأمثالهما ، فإن الواحد منهم قد يكون فى المذاكرة فيورد الحديث مستدلا به
 ويقول : قال رسول الله ﷺ ، فيرويه عنه من سمعه منه كذلك ثم يكون فى
 وقت آخر بقصد الإسماع والتحديث ، فيذكر الحديث بإسناده .

وقد يكون يونس بن عبيد سمعه من الحسن موصولا كما سمعه قتادة ، وهو
 الذى أرسله للغرض المذكور أيضا ، بحيث قد يوجد عنه مرة أخرى موصولا ،
 وكم حديث فى الموطأ والصحيحين عن الزهرى والحسن وسعيد بن المسيب
 وأمثالهم موصولا وهو فى مصنف وكيع وابن أبى شيبة والثورى وعبد الرزاق
 وابن المبارك والأقدمين مرسلا ، بل من قرأ كتب الأقدمين لا يكاد يرى فيها
 حديثا مسندا إلا نادرا جدا بل الأغرب من ذلك أن الحديث فى الصحيح من
 طريق مالك أو الثورى أو ابن المبارك أو عبد الرزاق أو وكيع موصولا ، وهو
 بعينه فى مصنفات المذكورين مرسلا ، لأنهم كانوا يميلون فى مصنفاتهم إلى
 ذكر المراسيل ، لكن عند التحديث والإسماع يذكرون تلك الأحاديث موصولة
 مسندة .

ومع كون هذا من الضرورى الذى لا يكاد يمتري فيه محدث أو ينازع فيه
 منصف ، تجد المتأخرين عن هذه الطبقة كأبى زرعة وأبى حاتم والبخارى
 والنسائى والمتأخرين عنهم كالدارقطنى وأمثاله ، / لا يكادون يرجحون

موصولاً ، بل لا يرد حديث بالطريقين إلا جزموا بترجيح المرسل ، كأنهم يرون أن ذلك هو الأحوط غافلين عما يلزمهم من تكذيب الحفاظ الشقات وإلصاق الضعف بهم بدون أدنى شبهة ، فهم مخطؤون في ذلك بلا ريب .
ولتعد لذكر شواهد الحديث ، فنقول : إن له شواهد منها حديث أبي هريرة ، قال ابن ماجه في السنن [١ / ٦١٧ ، رقم ١٩١٥] ، وأسلم بن سهل الواسطي في تاريخ واسط [ص ١٢] كلاهما :

حدثنا محمد بن عبادة الواسطي ثنا يزيد بن هارون ثنا عبد الملك بن حسين أبو مالك النخعي عن منصور بن المعتمر عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « الوليمة أول يوم حق ، والثاني معروف ، والثالث رياء وسمعة » .

وعبد الملك بن حسين وإن ضعفوه فقد روى عنه الكبار كوكيع وابن المبارك ويزيد بن هارون ومروان بن معاوية وأمثالهم ، ومن روى عنه لا يكون شديد الضعف كما زعم الحافظ .

ثم إن له طريق آخر من رواية مجاهد عن أبي هريرة رفعه نحوه رواه أبو الشيخ والطبراني في الأوسط فيما ذكره الحافظ في الفتح [٩ / ٢٤٣] تحت رقم [٥١٧٣] ولم يضعفه ولا ذكر تمام متنه ، بل ذكر أن في صحيح مسلم من طريق الزهري عن الأعرج وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ما يشهد له ، وهو واهم ، فإن اللفظ الذي ذكره لا يوجد في صحيح مسلم .

ومنها حديث أنس ، أخرجه ابن عدى والبيهقي من طريقه ثم من حديث بكر ابن خنيس عن الأعمش عن أبي سفيان عن أنس : « أن النبي ﷺ لما تزوج أم سلمة رضی الله عنها أمر بالنطع فبسط ثم ألقى عليه تمرا وسويقا ، فدعا الناس فأكلوا ، وقال : الوليمة في أول يوم حق ، والثاني معروف ، والثالث رياء وسمعة » .

[الراوى المشهور بالصلاح والصدق وفى حديثه مقال ،

حديثه حسن إذا تعضد بالشواهد والمتابعات]

[فى الكلام عن بكر بن خنيس]

٤٢٩

وبكر بن خنيس اتفقوا على صلاحه وتقواه وكونه عابدا/ زاهدا غزاء ، ثم اختلفوا فى قبول حديثه فرأى قوم قبوله ، وتشدد آخرون تمسكا بعدم إتقانه للفن ، فقال ابن معين : صالح لا بأس به ، وقال مرة : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : كان رجلا صالحا غزاء وليس بقوى فى الحديث ، إلا أنه لا يبلغ الترك ، وقال الجوزجاني : كان يروى كل منكر إلا أنه كان لا بأس به فى نفسه ، وقال ابن عدى : هو ممن يكتب حديثه ، ويحدث بأحاديث متاكير عن قوم لا بأس بهم ، وهو فى نفسه رجل صالح إلا أن الصالحين يشبه عليهم الحديث ، وقال العجلي : كوفى ثقة .

فإذ هو صادق صالح ثقة ، فالنفس آمنة منه من جهة الكذب ، بقى احتمال وهمه ، وليس الوهم لازما للصلاح فى كل ما يحدث به ، فإذا وجد له متابع فحديثه ثابت فى رتبة الحسن على أقل الدرجات ، وله مع ذلك طريق آخر ذكره ابن أبى حاتم فى العلل [١ / ٣٩٨ ، رقم ١١٩٣] ، فقال : سألت أبى عن حديث رواه مروان بن معاوية الفزاري عن عوف عن الحسن عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ : « الدعوة أول يوم حنق والثانى معروف ، وما زاد فهو رياء » ، فسمعت أبى يقول : إنما هو الحسن عن النبى ﷺ مرسلا هـ . وهذا سند رجاله رجال الصحيح ، ودعوى أبى حاتم إرساله باطله لا ترتكز على حجة ، إنما هو محض اعتقاد منه ، فعلى تسليم قوله فهو مرسل صحيح يؤيده الحديث الذى قبله ، كما أنه هو يؤيد الموصول قبله ، ويأتى منهما معا حديث صحيح موصول بالنظر لحديث أنس على انفراده .

[فى الكلام عن زياد بن عبد الله البكائى]

ومنها حديث عبد الله بن مسعود ، رواه الترمذى [٣ / ٣٩٥ ، رقم ١٠٩٧]
والبيهقى [٧ / ٢٦٠] وابن عدى [٣ / ٢٢٣] وغيرهم ، كلهم من حديث زياد
ابن عبد الله البكائى :

ثنا عطاء بن السائب عن أبى عبد الرحمن عن ابن مسعود قال : قال رسول الله
ﷺ : « طعام أول يوم حق ، وطعام اليوم الثانى سنة ، وطعام اليوم الثالث
سمعة ، ومن سمع سمع الله به » .

٤٣ .

ثم قال / الترمذى : لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث زياد بن عبد الله ، وهو
كثير الغرائب والمناكير ، سمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن محمد بن عقبة
قال : قال وكيع : زياد بن عبد الله مع شرفه يكذب فى الحديث .

قلت : كذا نقل الترمذى عن البخارى ، وهو واهم فى ذلك كما نبه عليه
الحافظ ، قال : والذى فى تاريخ البخارى [٣ / ٣٦٠ ، رقم ١٢١٨] عن ابن
عقبة عن وكيع : زياد أشرف من أن يكذب فى الحديث .

وكذا ساقه الحاكم أبو أحمد فى الكنى بإسناده إلى وكيع ، وهو الصواب اهـ .
ويؤيده أن البخارى روى له فى صحيحه كما روى له مسلم أيضا ، ووثقه
الناس وأثنوا عليه ووصفوه بالصدق مع كلام بعضهم فيه إلا أنه لم يتهمه أحد
بكذب ولا بترك حديثه ، فحديثه هذا صحيح على انفراده ؛ لأن رجاله رجال
الصحيح مع ثبوت أصله .

ومنها حديث وحشى بن حرب مرفوعا : « الوليمة حق ، والثانية معروف ،
والثالثة فخر » .

أخرجه الطبراني [٢٢ / ١٣٦ ، رقم ٣٦٢] ولم أقف على سنده^(١) إلا أن الحافظ نقله في الفتح [٩ / ٢٤٣ ، تحت رقم ٥٧١٣] وسكت عنه .

ومنها حديث ابن عباس مرفوعا : « طعام في العرس يوم سنة ، وطعام يومين فضل ، وطعام ثلاثة أيام رياء وسمعة » ، رواه الطبراني [١١ / ١٥١ ، رقم ١١٣٣١] في الكبير وسنده ضعيف .

٣٦٦١ / ٩٦٩٣ - « الويلُ كُلُّ الويلِ لمنْ تَرَكَ عِيَالَهُ بخيرٍ وقَدِمَ على ربهَ بشرٍ » .

(فر) عن ابن عمر

قال في الكبير : قال في الميزان : هذا وإن كان معناه حقا فهو موضوع اهـ .
ووافق في اللسان .

قلت : الذهبي قال ذلك في ترجمة رجل لا وجود له في سند الحديث عند الديلمي ، فإنه قال [٣ / ٣٨٥ ، رقم ٥٨٦٥]^(٢) : قتادة بن وسيم الطائي : حدثنا عبيد بن آدم العسقلاني ثنا أبي ثنا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر به .

ثم قال : هذا وإن كان معناه حقا فهو موضوع ، رواه عن قتادة إبراهيم بن أحمد العسكري / وهو مجهول مثله اهـ .

وهذا هو سند القضاء ، فإنه قال [١ / ٢٠٧ ، رقم ٣١٤] :

(١) وسنده هو : حدثنا الحسين بن إسحاق ، ثنا هوبير بن معاذ ، ثنا محمد بن سليمان ،

ثنا وحشى بن حرب ، عن أبيه ، عن جده به .

(٢) وفي نسخة : قتادة بن رستم .

أخبرنا محمد بن منصور التستري ثنا بحر بن إبراهيم القرقوب ثنا إبراهيم بن أحمد بن بشر العسكري ثنا قتادة بن الوسيم بن عوسجة الطائي به .
أما سند الديلمي الذي عزاه إليه المصنف ، فليس فيه المذكوران ، فإنه قال [٥/
٢٠٧ ، رقم ٣١٤] :

أخبرنا محمد بن الحسن الحافظ من كتابه أخبرنا أبو بكر محمد بن أبي الوليد الجفاني ثنا محمد بن الحسين بن داود ثنا محمد بن الحسين القطان ثنا أحمد بن الأزهر ثنا محمد بن يوسف ثنا سفيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به .

فهذا سند آخر لم يتعرض له الذهبي ، فيجب الكشف عنه ، إلا أن الغالب على أكثره أنهم مجاهيل .

حرف لام الف

٣٦٦٢ / ٩٦٩٥ - « لا أَجْرَ لِمَنْ لَا حِسْبَةَ لَهُ » .

ابن المبارك عن القاسم مرسلا

قال الشارح : عن القاسم بن محمد .

قلت : ليس هو القاسم بن محمد ، بل هو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، كذلك صرح به ابن المبارك في الزهد فقال [ص ٤٩ ، رقم : [١٥٢

حدثنا بقية بن الوليد قال : سمعت ثابتا يقول : سمعت القاسم بن عبد الرحمن يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا أجر . . . » وذكره .

٣٦٦٣ / ٩٧٠٢ - « لا اعتكاف إلا بصيام » .

(ك . حق) عن عائشة

قال الشارح : مرفوعا وموقوفا والأصح وقفه .

قلت : هذا يوهم أن كلا من الحاكم والبيهقي روياه كذلك ، والواقع أن الحاكم لم يرو [١ ٤٤٠ ، رقم ١٦٠٥] إلا المرفوع فقط ، وإنما رواهما معا البيهقي [٤/

[٣١٧] ، وقال عقب المرفوع : هذا وهم من سفيان بن حسين أو من سويد بن عبد العزيز ، وسويد بن عبد العزيز الدمشقي ضعيف بكرة لا يقبل منه ما تفرد به .

٤٣٢
٦

٩٧٠٥ / ٣٦٦٤ - « / لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا صلاة لمن لا طهور له ، ولا دين لمن لا صلاة له ، وموضع الصلاة من الدين كموضع الرأس من الجسد » .

(طس) عن ابن عمر

قلت : سكت عنه الشارح ، والحديث رواه أيضا ابن تهرثال في جزئه ، وأبو بكر الرازي الجصاص في الأحكام ، والقضاعي في مسند الشهاب [٢/٤٣ ، رقم ٨٤٨] ، وأسنده الذهبي في التذكرة كلهم من طريق الحسين بن الحكم الحيري :

ثنا حسن بن حسين ثنا مندل عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر به .

وقال الذهبي : الحسن بن الحسين العرنى ليس بعمدة اهـ .

وأخرج نحوه من حديث ثوبان مختصرا حمزة بن يوسف السهمي في تاريخ جرجان [ص ١٠٥ ، رقم ٨٩] من طريق سعيد بن محمد الجرمي :

ثنا القاسم بن مالك المزني عن الأعمش عن سالم عن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ : « لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا صلاة لمن لا وضوء له » ، وفي الباب عن أنس وأبي هريرة وأبي موسى وعلى وآخرين بلفظ : « لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا دين لمن لا عهد له » ، وبعضهم زاد : « والمعتدى في الصدقة كمانعها » .

وقد ذكرتها مسندة في المستخرج على مسند الشهاب .

٩٧٠٧/٣٦٦٥ - « لا بأس بالحيوانِ وأحدٌ بائنينِ يدًا بيدٍ » .

(حم . ه) عن جابر

قال الشارح : رمز لحسنه وفيه نظر .

وقال فى الكبير : رمز المصنف لصحته ، وليس بمسلم ، ففیه الحجاج بن أرطاة
أورده الذهبى فى الضعفاء وقال : متفق على ضعفه .

قلت : أما أولا : فماذا فعل المصنف ؟ هل رمز لحسنه كما قلت فى الصغير أم
رمز لصحته كما قلت فى الكبير ؟

[فى الكلام عن الحجاج بن أرطاة]

وأما ثانيا : فمن الباطل المحقق ما نقلته عن الذهبى ، فإن الذهبى لو كان
سكران لما قال فى الحجاج : متفق على ضعفه .

والحجاج روى له البخارى فى الأدب المفرد ومسلم فى الصحيح مقرونا ، وقال

الذهبى فى الميزان [١ / ٤٥٨ ، رقم ١٧٢٦] : حجاج بن أرطاة الفقيه أبو أرطاة ٤٣٣

النخعى أحد الأعلام / على لين فى حديثه ، روى عنه سفيان وشعبة وعبد ٦

الرزاق وطائفة ، قال الثورى : ما بقى أحد أعرف بما يخرج من رأسه منه ،

وقال حماد بن زيد : كان أقدر عندنا لحديثه من سفيان ، وقال العجلي :

كان فقيها مفتيا وكان فيه تيه وعيب عليه التدليس ، وقال أحمد : كان من

الحفاظ ، وقال ابن معين : ليس بالقوى وهو صدوق يدللس وأطال فى ترجمته ،

وكان شعبة يقول : اكتبوا عن حجاج بن أرطاة وابن إسحاق فإنهما حافظان ،

ولما نقل عن ابن حبان أنه قال : توكله ابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدي

وابن معين وأحمد قال : كذا قال ابن حبان ، وهذا القول فيه مجازفة قال :

وأكثر ما نقم عليه التدليس وفيه تيه لا يليق بأهل العلم .

والحاصل أن الرجل من كبار الحفاظ ومشاهير المحدثين الرواة الذين انتهى الأمر

فيهم بعد الخلاف على أن حديثهم حسن .

٣٦٦٦ / ٩٧١٠ - « لأبَدٌ من العَرِيفِ ، والعَرِيفُ في النَّارِ » .

أبو نعيم في المعرفة عن جعونة بن زياد

قال الشارح : ورجاله مجهولون .

وقال في الكبير : قال في الإصابة : رجاله مجهولون اهـ . ورواه أبو يعلى
والديلمي عن أنس .

قلت : حرف الشارح في الكبير اسم صحابي الحديث من جعونة إلى جعفر ،
واختصر كلام الحافظ وحذف منه ، فإن الحافظ قال : ذكره ابن منده وقال :
ذكر عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة أحد الضعفاء عن عبيد الله بن زياد الشني
عن الجلاس بن زياد الشني عن جعونة بن زياد الشني .

فذكر الحديث ثم قال : وبقية رجاله مجهولون اهـ .

وحديث أنس أخرجه أيضا أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢ / ١٤٨ ، ٣١٧] قال :

حدثنا عبد الله بن جعفر ثنا إسماعيل بن عبد الله حدثني العلاء بن أبي العلاء
حدثني مرداس عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « ما لكم تدخلون على
قلحا ، لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ، لا بد للناس
من العريف ، والعريف في النار ، يؤتى بالجلواز يوم القيامة فيقال له : ضع
سوطك وادخل النار » .

وورد أيضا من حديث أبي هريرة ، قال أبو نعيم في التاريخ [٢ / ١١٧] :

حدثنا أبي ثنا أبو محمد عبد الرحمن بن الحجاج بن حميد إملاء من حفظه ثنا
عامر بن عامر حنك ثنا دارهر بن نوح الأهوازي عن عيسى بن ميمون عن
محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ : لا بد للناس من
عريف ، والعريف في النار » .

(طب) عن معاوية بن الحكم

قال فى الكبير : قضية تصرف المصنف أن هذا لم يخرج فى أحد الصحيحين ، وهو عجب ، فقد خرج [٤/ ١٧٤٩ ، ٢٢٧ / ١٢٠] مسلم عن معاوية المذكور .

قلت : مسلم خرج بلفظ لا يدخل هنا ، فإنه قال فى روايته عن معاوية بن الحكم : « قلت : يا رسول الله أمورا كنا نضعها فى الجاهلية ، كنا نأتى الكهان ، قال : فلا تأتوا الكهان ، قلت : كنا نتطير ، قال : ذلك شئء يجده أحدكم فى نفسه فلا يصدنكم » ، فهذا غير لفظ الطيرانى المختصر ، ولا مشاحة فى الاصطلاح .

٣٦٦٨ / ٩٧١٤ - « لا تَأْخُذُوا الْحَدِيثَ إِلَّا عَمَّنْ تُجِيزُونَ شَهَادَتَهُ » .

السجزي (خط) عن ابن عباس

قال فى الكبير : وهذا مسوق لبيان الاحتياط فى الرواية والتثبت فى النقل واعتبار من يؤخذ عنه ، والكشف عن حال رجاله واحدا بعد واحد حتى لا يكون فيهم مجروح ولا منكر الحديث ولا معضل ولا كذاب ولا من يتطرق له طعن فى قول أو فعل ، ومن كان فيه خلل فترك الأخذ عنه واجب لمن عقل .

٤٣٥

قلت : هذا كلام فاسد التركيب باطل المعنى لا ينطق به من يعرف ما يقول/ كما هو ظاهر لا يحتاج إلى تقرير .

ثم قال : ظاهر صنيع المصنف أن مخرجه الخطيب خرج وسكت عليه ، والأمر بخلافه ، بل أعله فقال : رواه أبو حفص الأبار عن صالح فاختلف عليه فى رفعه ، ورواه أبو داود الحفرى عن صالح عن محمد بن كعب ، قال ابن معين : صالح ليس بشئء ، وقال النسائى : متروك الحديث ثم ساق له هذا الخبر .

قلت : وهذا كذب على صنيع المصنف ، أولا : فإنه رمز له بعلامة الضعيف الدال على أن مخرجه ضعفه ، إن كان ذلك لازما عند الناس وعند المصنف مع أنه غير لازم عند أحد من خلق الله إلا عند هذا [الشارح] الذى يخلق العيوب والنقائص ، ثم هو كاذب أيضا فى حكايته عن الخطيب ، فإنه رعم أولا : أن الخطيب خرج الحديث وأعله بذلك الكلام الساقط الذى لا معنى له ولا علة فيه على حكايته وأنه تكلم فى راويه ، ثم قال بعد ذلك : ثم ساق الحديث ، فأفاد كلامه أنه أعله قبل إيراده فى حين إفادة كلامه أنه أعله بعد إيراده ، حتى يبقى الناظر فى حيرة فلا يدرى ما فعل الخطيب ولا ما قال .

والواقع أنه أورد الحديث أولا ثم قال [٩ / ٣٠١] : رواه أبو حفص الأبار عن صالح ، فاختلف عليه فى رفعه ووقفه على ابن عباس ، ورواه أبو داود الحفرى عن صالح عن محمد بن كعب عن النبى ﷺ ولم يذكر فيه ابن عباس ، ولا نعلم رواه عن محمد بن كعب غير صالح ، ثم ذكر حديثا آخر رواه صالح أيضا ، ثم أسند عن أئمة الجرح كلامهم فيه ، وقد أطال الخطيب فى إيراد طرق هذا الحديث واختلاف الأقوال عن صالح فيه فى كتاب الكفاية فى علوم الحديث [ص ١٥٩ ، ١٦٠] فى باب : ذكر ما يستوى فيه المحدث والشاهد من ٤٣٦ الصفات وما يفترقان فيه ، وهو حديث/ باطل موضوع وأمره أوضح من أن يحتاج إلى إقامة دليل عليه .

٣٦٦٩ / ٩٧٣٩ - « لا تُجَادِلُوا فى الْقُرْآنِ فَإِنَّ جِدَالَاً فىهِ كُفْرٌ » .

الطيالسى (هب) عن ابن عمر

قال الشارح : ضعيف لضعف فليح بن سليمان ، فرمز المؤلف لصحته خطأ . قلت : فليح بن سليمان وإن تكلم فيه فقد احتج به البخارى ومسلم وأكثر من الرواية عنه فى صحيحه ، فإن كان تصحيح المصنف حديثه خطأ ، فتصحيح الشيخين حديثه خطأ أيضا .

٣٦٧ / ٩٧٤٠ - « لا تُجَارِ أَخَاكَ وَلَا تُشَارِهِ وَلَا تُمَارِهِ » .

ابن أبي الدنيا فى ذم الغيبة عن حريث بن عمرو

قلت : حرف الشارح اسم صحابى الحديث فقال : حويرث بزيادة " الواو " بعد " الحاء " ، وإنما هو حريث ، وسكت عن الحديث ، وهو من رواية أبى بكر ابن أبى مريم ، وهو ضعيف .

وأخرجه أيضا ابن فيل فى جزئه من طريق ابن المبارك عن أبى بكر بن أبى مريم عن حريث بن عمرو به .

وفى صحبة حريث المذكور اختلاف ، وابن أبى مريم لم يدرك أحدا من الصحابة فهو منقطع أيضا .

٣٦٧١ / ٩٧٤١ - « لا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْقَدْرِ وَلَا تُفَاتِحُوهُمْ » .

(حم . د . ك) عن عمر

قال فى الكبير : قال الذهبى فى المذهب : حكيم بن شريك - أى أحد رجاله - لا يعرف ، وقال ابن الجوزى : حديث لا يصح .

قلت : الحديث صححه ابن حبان فأخرجه فى صحيحه [٢٨٠ / ١] ، رقم [٧٩] ، وحكيم بن شريك ذكره ابن حبان فى الثقات [٢١٥ / ٦] وذكره البخارى فى التاريخ الكبير ، فلم يذكر فيه جرحا ، وخرج هذا الحديث فى ترجمته [٣ / ١٥] ، رقم [٥٩] ، كما أخرجه أيضا أبو نعيم فى تاريخ أصبهان [٣٠٢ / ١] ، والبيهقى فى كتاب الشهادات من السنن [١٠ / ٢٠٤] ، وفى اختصاره قال الذهبى عن حكيم : لا يعرف كما نقل الشارح ، لكنه - أعنى الذهبى - تعقب

٤٣٧

ابن الجوزى : على إيراده الحديث فى العلل المتناهيه فقال فى / مختصر العلل المذكور بعد إيراد ابن الجوزى الحديث من طريق حكيم بن شريك عن يحيى بن ميمون الحضرمى عن ربيعة الجرشى عن أبى هريرة عن عمر به ، وقول ابن

الجوزى : يحيى بن ميمون كذبوه ، ما نصه :

هذا خطأ ، بل هو صدوق والذي كذبوه فأخر بصرى اه .

فكان من حق الشارح أن لا يعتمد كلام ابن الجوزى حتى يراجع اختصار العليل للذهبي إذ لم يدرك هو خطأ ابن الجوزى .

٩٧٦١ / ٣٦٧٢ - « لا تَدْعُوا الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ فَإِنَّ فِيهِمَا الرَّغَائِبَ » .

(طب) عن ابن عمر

قال فى الكبير : رمز المصنف لحسنه ، قال الهيثمى : فيه عبد الرحيم وهو ضعيف .

قلت : قد ورد من غير طريقه ، قال ابن ترنال فى جزئه :

حدثنا إبراهيم بن محمد بن على بن بطحا حدثنى أبى محمد بن على ثنا عبد الله بن صالح بن سلم ثنا مندل عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر به .

٩٧٦٣ / ٣٦٧٣ - « لا تُدِيمُوا النَّظَرَ إِلَى الْمُجذُومِينَ » .

(حم . ه) عن ابن عباس

قال فى الكبير : رمز المصنف لحسنه وليس كما قال ، فقد قال الحافظ ابن حجر فى الفتح : سنده ضعيف اه . وذلك لأن فيه محمد بن عبد الله بن عثمان الملقب بالديباج وثقه النسائى ، وقال البخارى : لا يكاد يتابع على حديثه ثم أورد له هذا الخبر .

قلت : فيه أمران ، أحدهما : أن الديباج وثقه النسائى ، وقال العجلي : مدنى تابعى ثقة ، وذكره ابن حبان فى الثقات [٤١٧ / ٧] ، وقال ابن سعد : كان كثير الحديث عالما ، وهذا شرط الحسن .

٤٣٨
٦

ثانيهما : أن البخارى لم يقل : لا يكاد يتابع على حديثه ، وإن كان الشارح نقل ذلك بواسطة الذهبي إلا أن الذهبي تصرف فى كلام البخارى تصرفا غير مرضى ، وزاد الشارح/ قوله : ثم أورد له هذا الخبر وذلك أن البخارى أورد له حديثه [١ / ١٣٨ ، رقم ٤١٧] عن محمد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن أبى رافع عن ميمونة زوج النبى ﷺ : « سمعت النبى ﷺ فى أولاد الزنا » قال البخارى : لا يتابع عليه - يعنى على هذا الحديث - لا على جميع حديثه ، ثم قال :

حدثنى ابن أبى مريم ثنا ابن أبى الزناد حدثنى محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين عن ابن عباس عن النبى ﷺ : « لا تديموا النظر إلى المجذومين » .

ثم رواه من وجه آخر من رواية عبد الله بن سعيد بن أبى هند عنه مثله ، ثم قال : وقال ابن المبارك : عن حسين بن على بن حسين حدثنى فاطمة بنت الحسين عن أبيها عن النبى ﷺ مثله ، وهذه متابغة له فى أصل ورود الحديث .
٩٧٦٧ / ٣٦٧٤ - « لا تَرَجِعُوا بَعْدَى كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ » .

(حم . ق . ن . ه) عن جرير ،

(حم . خ . د . ن . ه) عن ابن عمر (خ . ن) عن أبى بكرة ،

(خ . ت) عن ابن عباس

قال فى الكبير : رواه البخارى فى العلم ، وسلم فى الإيمان ، والنسائى فى العلم .

قلت : لا يوجد فى سنن النسائى الصغرى الذى هو من الكتب الستة كتاب العلم ، والحديث خرجه النسائى فى " تحريم الدم [٧ / ١٢٧] " ، ثم إن

البخارى خرجه أيضا فى مواضع أخرى غير العلم [١ / ٤١ ، رقم ١٠٥] منها
المغازى [٥ / ٢٢٣ ، رقم ٤٤٠٦] والفتن [٩ / ٦٦٣ ، ٦٤ ، رقم ٧٠٧٨]
والديات [٩ / ٣ ، رقم ٦٨٦٨] .

٩٧٦٩ / ٣٦٧٥ - « لا تُرَوِّعُوا الْمُسْلِمَ ، فَإِنَّ رَوْعَةَ الْمُسْلِمِ ظُلْمٌ
عَظِيمٌ » .

(طب) عن عامر بن ربيعة

قال فى الكبير : رمز المصنف لحسنه وهو غير مسلم ، فقد أعله الهيثمى بأن فيه
عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف .

قلت : عاصم وإن ضعفوه فلم يتهم بكذب ، وقد روى عنه الكبار مثل مالك
وشعبة ، وروى له البخارى تعليقا ، واحتج به أهل السنن الأربعة ، ولحديثه
شواهد فلا يبعد الحكم بحسنه .

٤٣٩

٣٦٧٦ / ٩٧٨٨ - « / لا تَسُبُّوا السُّلْطَانَ ، فَإِنَّهُ فِيَّ اللهُ فِي أَرْضِهِ » .

(هب) عن أبى عبيدة

قال فى الكبير : وفيه ابن أبى فديك وقد مر ، وموسى بن يعقوب الزمعى
أورده الذهبى فى الضعفاء وقال : قال النسائى : غير قوى ، وعبد الأعلى قال
الذهبى : لا يعرف ، وإسماعيل بن رافع ضعيف .

قلت : أخشى أن يكون كل هذا لا أصل له فليحرق^(١) ، فإن الديلمى روى هذا
الحديث [٥ / ١٥٩ ، رقم ٧٤٧٨] من طريق ليس فيها واحد من المذكورين ،

(١) تحريره أن البيهقى رواه فى الشعب (٦ / ١٧ رقم ٧٣٧٢) من طريق ابن أبى فديك
عن موسى بن يعقوب الزمعى - وقد تصحف فى المطبوع إلى الربعى - عن عبد الأعلى
بن موسى أن إسماعيل بن رافع به .

ويبعد أن لا يتفق مع البيهقي [٦ / ١٧ ، رقم ٧٣٧٢] في سند الحديث غالبا ،
فقد رواه من طريق أبي نعيم :

حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد بن إسحاق ثنا أحمد بن مهرا ن ثنا سليمان بن
داود ثنا محمد بن عمر بن واقد ثنا أسامة وعبد الله ابنا زيد بن أسلم عن أبيهما
عن جدهما أنه سمع أبا عبيدة بن الجراح به .

٣٦٧٧ / ٩٧٨٩ - « لا تَسْبُوا الشَّيْطَانَ وَتَعَوِّذُوا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ » .

المخلص عن أبي هريرة

قال في الكبير : ورواه عنه أيضا الديلمي وغيره ، فما أوهمه صنيع المؤلف
حيث أبعد في العزو من أنه لا يوجد لغير المخلص غير جيد .

قلت : هذا جهل بالفن ، فإنه ما قال أحد أن الاقتصار على العزو لمخرج غير
جيد ولا خطر ببال امرئ أن يقوله حتى اخترع هذا [الشارح] هذه الدعوى
الكاذبة ليشين بها المصنف بالباطل .

ثم إنه كاذب أيضا في قوله : " وغيره " ، فأقسم بالله أنه ما رآه عند غيره ولا
رآه إلا عند الديلمي وحده .

والديلمي في الحقيقة ما خرج هذا الحديث لأنه إنما أسنده من طريق المخلص
المخرج الحقيقي للحديث ، قال الديلمي [٥ / ١٥٩ ، رقم ١٧٤٧٧] :

٤٤ . أخبرنا أبي أخبرنا أبو القاسم عبد العزيز بن علي أخبرنا المخلص حدثنا البغوي

ثنا ابن زنجويه ثنا عبد الغفار / بن داود أبو صالح الحراني ثنا عيسى بن يونس

عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به .

وأخشى أن يكون في هذا الإسناد تسوية ، فإن رجاله ثقات كلهم .

٣٦٧٨ / ٩٧٩٠ - « لا تَسُبُّوا أَهْلَ الشَّامِ فَإِنَّ فِيهِمُ الْأَبْدَالَ » .

(طس) عن علي

قال الشارح : وإسناده حسن .

قلت : بل إسناده مظلم ومتمه موضوع لأنه من رواية عمرو بن واقد الدمشقي وهو كذاب .

٣٦٧٩ / ٩٧٩١ - « لا تَسُبُّوا تَبَعًا فَإِنَّهُ كَانَ قَدْ أُسْلِمَ » .

(حم) عن سهل بن سعد

قال في الكبير : رمز المصنف لحسنه وهو غير صواب ، فقد قال الهيثمي : فيه عمرو بن جابر وهو كذاب ، فكان ينبغي للمصنف حذفه من الكتاب .

قلت : بل كان ينبغي لك أنت أن تسكت ولا تدخل فيما لا تعرف ولا أنت من أهله ، فعمرو بن جابر وإن قال فيه بعضهم : كذاب ؛ فذلك لكونه كان شيعيا والمكذب ناصبي ، وإلا فقد وثقه الناس ووصفوه بالصدق ، وصحح الترمذي حديثه ، ويكفيك إدخال أحمد له في المسند ، ثم الحديث له طرق أخرى منها حديث ابن عباس مثله أخرجه الخطيب من طريق سفيان الثوري عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ .

ثم قال الشارح : وبعد أن ذكره فكان ينبغي إكثاره من ذكر مخرجه فمنهم الطبراني والبغوي والطبري وابن مريم والدارقطني وغيرهم .

قلت : وهذا هراء فارغ ، ثم من هو الطبري هل ابن جرير أو غيره ؟ وفي أي كتاب خرجه ؟ وكذلك البغوي وفي أي كتاب خرجه ؟ أما ابن مريم فمضحك ، فإنه لا يوجد في المخرجين من اسمه ابن مريم .

(طب) عن أبي الفيل

٤٤١

قلت / ٦ : صحابي هذا الحديث أبو الفيل على اسم الحيوان المعروف ، والشارح كتبه في الشرحين أبو الطفيل بزيادة الطاء ، وأكد ذلك بأن اسمه عامر كما هو اسم أبي الطفيل : عامر بن وائلة السليبي ، ولكنه مع ذلك قال : الخزاعي ، ونقل عن البغوي أنه قال : ليس له غيره ، فأتى بجملة تخالط توقع الناظر في الحيرة ؛ لأن أبا الطفيل عامرا ليس بخزاعي وله أحاديث ، وهذا ليس اسمه عامرا وهو خزاعي وله حديث واحد .

٣٦٨١ / ٩٧٩٧ - « لا تَسْكُنُ الكُفُورَ فَإِنَّ سَاكِنَ الكُفُورِ كَسَاكِنِ القُبُورِ » .

(خد . هب) عن ثوبان

قال في الكبير : ثم قضية صنيع المصنف أن هذا هو الحديث بكماله ، والأمر بخلافه بل بقيته كما في الميزان : « ولا تأمرن على عشرة فإن من تأمر على عشرة جاء مغلولة يده إلى عنقه ، فكه الحق أو أوثقه الظلم » .

قلت : [الشارح] رأى الحديث في اللآلئ المصنوعة [١ / ٢٤٨] للمؤلف بهذه الزيادة معزوا إلى ابن عدى لأنه من طريقه أورده ابن الجوزي ، ثم رأى المصنف أورده من عند البخاري في الأدب المفرد هكذا مختصرا ، ثم قال : وأخرجه البيهقي [٦ / ٦٨ ، رقم ٧٥١٨] من وجه آخر عن "بقية" به هكذا مختصرا .

وهذان اللذان روياه مختصرا هما اللذان عزاه المصنف لهما هنا كما ترى ، وهو قد وقف على ذلك ونقل إسناد الحديث منه ثم تجاهل ذلك كله وذهب إلى الميزان ليدلس ويظهر عدم إتقان المصنف وتحقيقه للنقل ، ثم إن المصنف

كتب في التعقب على ابن الجوزى من طرق هذا الحديث ما ملأ صحيفتين ،
فضرب [الشارح] عن الإشارة إلى التعقب صفحا ، ولو قصر المؤلف لقال : ٤٤٢
وتعقبه المؤلف فلم / يأت بباطل على عادته .

٦

وبعد ، قال البخارى فى الأدب المفرد [ص ٢٠٠ ، رقم ٥٧٩] :

حدثنا أحمد بن عاصم ثنا حيوة ثنا بقية حدثني صفوان قال : سمعت راشد بن
سعد يقول : سمعت ثوبان قال : قال لى النبى ﷺ : « يا ثوبان لا تسكن
الكفور فإن ساكن الكفور كساكن القبور » .

حدثنا إسحاق أخبرنا بقية به مثله كما ذكره المصنف .

٣٦٨٢ / ٩٧٩٨ - « لا تُسَلِّمُوا تَسْلِيمَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، فَإِنَّ
تَسْلِيمَهُمْ إِشَارَةٌ بِالْكَفُوفِ وَالْحَوَاجِبِ » .

(هب) عن جابر

قال فى الكبير : وقضية كلام المصنف أن البيهقى خرج وأقره وليس كذلك ،
وإنما رواه مقرونا ببيان حاله فقال عقبه : هذا إسناد ضعيف بمره ، فإن طلحة
بن زيد الرقى متروك الحديث متهم بالوضع ، وعثمان بن عبد الرحمن الراوى
عنه ضعيف .

وكيف يصح ذلك والمحفوظ فى حديث صهيب وبلال : « أن الأنصار جاءوا
يسلمون عليه وهو يصلى فكان يشير إليهم بيده » إلى هنا كلامه بنصه ، فحذف
المصنف ذلك تلييس فاحش وإيهام مضر .

قلت : معاذ الله أن يصدر من المصنف الإمام الحافظ تلييس وإيهام ، وإنما
التلييس والتدليس والإيهام هو وصفك الذى سودت به شريك من أوله إلى
آخره ، فالمصنف رمز للحديث بعلامة الضعيف ، فأى تلييس يبقى بعد ذلك
وأى إيهام يقع مع التصريح بضعفه ، هذا مع أنه لا يلزم أحدا أن ينقل كلام

المخرجين ولا ينقله من الحفاظ إلا الأندر من النادر ، فلو كان كلهم بذلك
ملبسين لما كان في الدنيا إلا الملبسون الكذابون ، ومعاذ الله من ذلك .

٤٤٣

ثم لو كان من الواجب نقل كلام المخرجين لكان ذلك غير واجب على
الحفاظ المجتهدين أمثال المصنف ؛ لأنه لا يلزمه رأى اليهقى الذى قد يكون
مصيبا وقد يكون مخطئا كما وقع منه فى هذا الحديث لا من جهة الإسناد ولا
من جهة المعنى ، أما الإسناد : فإن طلحة بن زيد وعثمان بن عبد الرحمن
اللذين أعل الحديث بهما قد ورد الحديث من غير طريقتهما ، فبرئنا من
عهده ، قال الديلمى فى مسند الفردوس :

أخبرنا أبى أخبرنا أبو معشر عبد السلام بن عبد الصمد الطبرى بمكة أخبرنا
محمد بن أحمد بن محمد البزار أبو الحسن ثنا جعفر بن محمد الصوفى وأحمد
ابن عيسى بن الهيثم قالا : حدثنا الحسن بن على المعمرى حدثنى أبو همام
الصلت بن محمد الحارثى ثنا إبراهيم بن حميد عن ثور حدثنى أبو الزبير عن
جابر به ، وله مع هذا شواهد .

وأما المعنى الذى ضعف اليهقى الحديث من أجله [٦ / ٤٦٤ ، رقم ١٨٩١١] :
وهو التعارض مع سلام النبى ﷺ بالإشارة فى الصلاة ، فهو مدفوع من
وجوه :

أحدها : أن ذلك كان فى حالة اضطرار وضرورة ؛ لأن رد السلام واجب من
جهة ومن جهة أخرى فإن الأنصار الذين كانوا لا يعلمون بعدم جواز الكلام فى
الصلاة لحدوث المنع بعد الجواز قد يتأثرون [تأثرا] بالغيا من عدم رد النبى
ﷺ ، فافتضى الجمع بين المصالح المتعددة من أداء واجب الرد وجبر خاطر
المسلم وتعليمه كيفية الرد فى الصلاة أن يكون بالإشارة ، وهذا كله يناقض
حالة الاختيار وبخالفه فله حكم يخصه ؛ لأن للضرورة أحكامها وهى تبيح
المحظورات .

ثانيها : أنه قد يكون الإشارة التي أشار بها ﷺ لرد السلام في الصلاة غير الإشارة التي يستعملها الكفار بينهم في الصورة والکیفیه ، فتكون إشارته ﷺ إشارة خفيفة مفهومة الرد ، وأنه/ في الصلاة بخلاف كيفية إشارة النصارى في السلام ، فإنهم أنفسهم إشارتهم في ذلك مختلفة ، إذ إشارة سلام الجند غير إشارة غيرهم كما هو معلوم .

ثالثها : أن النهی قد يكون خاصا بالسلام دون الرد الواقع من النبي ﷺ .
رابعها : أنه قد يكون أحدهما ناسخا للآخر ، وهو أنه ﷺ أشار بالرد في الصلاة قبل ورود النهی عن ذلك لكونه من التشبه بالكفار ، وأقرب هذه الوجوه الأول ، وعلى كل فلا تعارض أصلا ، فسقط ما بنى البيهقي عليه ضعف الحديث ، لا من جهة الإسناد ولا من جهة المعنى .

فكيف يلزم المجتهد أن يتبع غيره في رأيه وهو في الواقع مخطئ غير مصيب ؟
هذا مع أن المصنف قد رمز للحديث بعلامة الضعيف إما اتباعا للبيهقي وإما لكون رأيه آداه إلى ضعفه ، وعلى كل فلا تليس منه أصلا .

ثم قال الشارح أيضا : ثم إن قضية صنيعة أيضا أن هذا الحديث لم يخرجه أحد من الستة وإلا لما عدل عنه ، مع أن الترمذي خرج مع خلف يسير ولفظه عنده : « لا تشبهوا باليهود والنصارى فإن تسليم اليهود الإشارة بالأصابع وتسليم النصارى بالأكف » قال الترمذي : غريب . . . إلخ .

قلت : فهذا حقا هو التليس الفاحش والإيهام المضر ، فإنه أوهم أولا : أن حديث الباب مع الذي أخرجه الترمذي حديث واحد ، مع أنهما حديثان متغايران ذلك من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وهذا من حديث جابر ابن عبد الله .

وثانيا : فإنه ادعى أن لفظ الحديث عند الترمذي أوله : « لا تشبهوا » ليوهم

انه صالح للدخول في هذا الحرف ، وهو مدلس في ذلك لان لفظ الحديث عند الترمذى اوله : « ليس منا من تشبه بغيرنا ، لا تشبهوا » الحديث .

٤٤٥

/ قال الترمذى [٥ / ٥٦ ، رقم ٢٦٩٥] :

حدثنا قتيبة ثنا ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن رسول الله ﷺ قال : « ليس منا من تشبه بغيرنا ، لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى » الحديث .

وهذا اللفظ قد ذكره المصنف سابقا في حرف " ليس " وعزاه للترمذى .

٣٦٨٣ / ٩٨٠٧ - « لا تَشْمُوا الطَّعَامَ كَمَا تَشْمُهُ السَّبَاعُ » .

(طب . هب) عن أم سلمة

قال في الكبير : قال البيهقي عقب تخريجه : إسناده ضعيف اهـ . فحذف المصنف ذلك من كلامه غير صواب .

قلت : المصنف لم يحذف ذلك بل رمز لضعفه كما رمز لمخرجه ، ولو حذفه لكان عين الصواب كما يفعله الناس كلهم وأولهم الشارح .

والحديث له طريق آخر من حديث أبي هريرة ، قال الديلمي [٥ / ١٧٥ ، رقم ٧٥٢١] :

أخبرنا محمد بن الحسين إذا أخبرنا أبي حدثنا موسى بن محمد بن علي بن عبد الله حدثنا عمر بن أبي حسان ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى ثنا سفيان عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تَشْمُوا الخَبْزَ كَمَا تَشْمُهُ السَّبَاعُ » ، وهذا والذي قبله عندي كذب موضوع .

٣٦٨٤ / ٩٨١٠ - « لا تَصْحَبَنَّ أَحَدًا لَا يَرَى لَكَ مِنَ الْفَضْلِ كَمِثْلِ مَا تَرَى لَهُ » .

(حل) عن سهل بن سعد

قال فى الكبير : وفيه عبد الله بن محمد بن جعفر القزوينى ، قال الذهبى :
قال ابن يونس : وضع أحاديث فافتضح بها .

قلت : وأعجبا من هذا الرجل ما أجهله بالحديث ورجاله ، فعبد الله بن
محمد بن جعفر المذكور فى السند هو أبو الشيخ ابن حيان شيخ أبى نعيم ،
الذى لعله يروى عنه وعن الطبرانى ثلاثة أرباع ما يروى من الأحاديث ، بحيث
من خالط / كتب أبى نعيم لا يمتري فيه ولا يسبق إلى وهمه غيره .

٤٤٦

٦

وهذا الشارح كثير النقل من الحلية ومع ذلك فانظر كيف جهل شيخ أبى نعيم
وذهب يبحث فى الميزان عن اسم عبد الله بن محمد بن جعفر ، فلما وجد
القزوينى مذكورا فيه متهما ألصقه بسند هذا الحديث غير مبال بما قال الذهبى فى
آخر ترجمته : من أنه توفى سنة خمس عشرة وثلاثمائة ولا عارف بأن أبى نعيم
ولد بعد هذا بخمسة عشر عاما سنة ثلاثين وثلاثمائة ، ومع هذا الجهل العظيم
نجده مولعا بالانتقاد على الحفاظ الكبار ولاسيما المصنف ، ثم إن علة الحديث
هو بكار بن شعيب الدمشقى راويه عن عبد العزيز بن أبى حازم عن أبيه عن
سهل ، فإن بكارا قال فيه ابن حيان : يروى عن الثقات ما ليس من حديثهم ،
لا يحل الاحتجاج به ، ثم أورد له هذا الحديث .

هذا ومن سخافة الشارح التى يسخف بها على المصنف الحافظ أنه يقول إذا
عزا حديثا لمخرج أو اثنين وكان هناك مخرج آخر أو أكثر : ظاهر صنيع المصنف
أنه لم يره مخرجا لغير المذكورين وإلا لما اقتصر عليهم والواقع خلافه ، أو
يقول : وهو قصور ، أو نحو ذلك ، ثم يذكر ما استفاده من المخرجين من

كتب المصنف أيضا - كما نهنا عليه مرارا - وبناء على سخافته نسخف عليه هو أيضا فنقول له : ظاهر سكوتك على عزو الحديث لأبى نعيم فقط وعدم استدراكك مخرجا آخر يفيد ، إنه لم يخرج غير أبى نعيم والواقع خلافه ، بل هو قصور للغاية .

فقد خرج أيضا الحسن بن سفيان فى مسنده قال : حدثنا إبراهيم بن أبى الحوارى الدمشقى ثنا بكار بن شعيب الدمشقى به .

وأخرجه بن حبان فى الضعفاء [١/ ١٩٨] قال : أخبرنا ابن قتيبة قال : ثنا إبراهيم بن أبى الحوارى ثنا بكار بن شعيب به .

وأخرجه أيضا فى روضة العقلاء قال : أنبأنا محمد بن الحسن بن قتيبة ٤٤٧
بعضلان/ به نحوه .

وأخرجه الدولابى فى الكنى [١/ ١٦٨] قال : ثنا إبراهيم بن يعقوب السعدى ثنا محمد بن وهب بن عطية ثنا بكار بن شعيب به .

وأخرجه الخطابى فى العزلة [ص ٧٥] :

حدثنا الحسن بن يحيى بن صالح ثنا محمد بن قتيبة ثنا إبراهيم بن أيوب الحورانى عن بكار به ، لكنه قال : بكار بن سليم كلهم رووه مطولا ، وأوله : «الناس كأسنان المشط ، وإنما يتفاضلون بالعافية ، والمرأ كثير بأخيه ، ولا خير فى صحبة من لا يرى لك مثل ما ترى له»^(١) ، وقال الدولابى : «وإنما يتفاضلون بالعافية ، فلا تصحب رجلا لا يرى لك مثل ما ترى له» ، واختصره أبو نعيم فى الحلية [١٠ / ٢٥] فذكره باللفظ الذى نقله عنه المصنف ، فقال :

حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا إسحاق بن أبى حسان ثنا أحمد بن أبى

(١) فى المطبوع من العزلة بلفظ : «الناس كأسنان المشط» فقط بدون الزيادة المذكورة .

الحوارى ثنا أبو خزيمة بكار بن شعيب به .

ثم إنه ورد من غير طريقه ، فأخرجه الديلمي من طريق ابن لال :

ثنا محمد بن أحمد بن يعقوب ثنا إبراهيم بن فهد ثنا محمد بن موسى ثنا غياث بن عبد الحميد عن عمر بن سليم عن أبي حازم عن سهل بن سعد به مثله ، إلا أنه قال : « وإنما يتفاضلون بالعبادة ، ولا تصحبن أحدا . » وذكره ، وغياث بن عبد الحميد ضعيف ، وشيخه مختلف فيه .

وورد مع هذا من حديث أنس ، أخرجه بن عدى [٣ / ٢٤٨] ، والقضاعي فى مسند الشهاب [١ / ١٤٥] ، رقم [١٩٥] ، والديلمي فى مسند الفردوس [٥ / ٤٧] ، رقم [٧١٣٣] كلهم من طريق المسيب بن واضح :

ثنا سليمان بن عمرو النخعي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ابن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « الناس كأسنان المشط ، وإنما يتفاضلون بالعافية ، والمرأ كثير بأخيه ، يرفده ويكسوه ويحملة ، ولا خير فى صحبة من لا يرى لك مثل ما ترى له » .

قال ابن عدى : وضعه سليمان بن عمرو النخعي كذا قال ، لكن طريق بكار ابن شعيب السابقة ترد عليه ، إلا أن يكون أحدهما سرقة من الآخر .

٤٤٨

٦

ثم إنه ورد عن مجاهد/ من قوله : قال أبو نعيم فى تاريخ أصبهان :

حدثنا أبو محمد بن حيان ثنا أحمد بن محمود ثنا الحسن بن أحمد العطار ثنا إبراهيم بن بشير بن سليمان ثنا أبو كدينة عن مجاهد قال : « لا تصحبن صاحباً لا يرى لك من الحق مثل ما ترى له » .

٩٨١١ / ٣٦٨٥ - « لا تَصْلُحُ الصَّنِيعَةُ إِلَّا عِنْدَ ذِي حَسَبٍ أَوْ دِينٍ » .

اليزار عن عائشة

قال فى الكبير : رواه اليزار عن أحمد بن المقدم عن عبيد بن القاسم عن هشام

٥٥٩

ابن عروة عن عائشة ، قال : وظاهر صنيع المصنف أن مخرجه خرجه وأقره
وئس كذلك ، بل قال : إنه منكر اهـ . وقال الهيثمي : فيه عبيد بن القاسم
وهو كذاب اهـ ، ورواه ابن عدى من حديث الحسين بن المبارك الطبراني عن
ابن عياش عن هشام عن أبيه عن عائشة ، وقال : منكر المتن ، والبلاء فيه
من الحسين لا من ابن عياش وإن كان مختلطا اهـ .

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ، وأقصى ما نوزع به أن له شاهدا اهـ .
قلت : فيه أمور ، الأول : الكذب على صنيع المصنف ، فإنه رمز له بعلامة
الضعيف .

الثاني : التلبس بأن عدم نقل كلام المخرجين نقص ، وهو شيء اخترعه هذا
المبلس لم يقل به مخلوق ولا قام عليه دليل ، ولو كان ذلك كما يلبس به لكان
كل الناس كذلك ، فإنه لا ينقل كلامهم أحد ، وهذا الحافظ الهيثمي جمع
زوائد البزار والطبراني ، والتزم أن يتكلم على كل حديث ويبين ما فيه ، وكثير
من تلك الأحاديث تكلم عليه مخرجوها ولا سيما البزار ، ومع ذلك فإنه لا
ينقل حرفا واحدا عنهم ويعلل الأحاديث باجتهاده .

الثالث : الكذب على البزار ، فإنه ما قال عقب الحديث : إنه منكر ، بل قال :
لا تعلم رواه هكذا إلا عبيد وهو لين الحديث^(١) اهـ .

٤٤٩ والشارح نقل سند البزار من اللآلئ المصنوعة [٢ / ٤٤] للمصنف وهو نقل
كلامه / المذكور ، فتعمد الشارح تحريفه وتبديله لئتم له ما أراد بالكذب ، نعوذ
بالله من الخذلان .

الرابع : أن ابن عدى قال [٦ / ٣٨٦] : والبلاء فيه من الحسين لا من إسماعيل
ابن عياش ، وإن كان يخلط في روايته عن الحجازيين ، والشارح غير كلامه

(١) انظر كشف الأستار (٢ / ٤٠٠ ، رقم ١٩٥٤) .

بقوله : وإن كان مختلطاً وبون كبير بين العبارتين ، فإن عبارة ابن عدى تفيد ما هو معروف عن إسماعيل بن عياش من كونه ضعيف فى أهل الحجاز خاصة ، حسن الحديث فى روايته عن أهل بلده الشوام ، وعبارة الشارح تفيد أن إسماعيل بن عياش كان مختلطاً فى عقله ، وهذا ما قال به أحد ولا وصف به إسماعيل .

الخامس : وهو مما يفيدك ما فى صدر الشارح من حنق على المصنف ، أنه أبهم المنازع ، فقال : وأقصى ما نوزع به ابن الجوزى ، ولم يصرح باسم المصنف لأنه لا يحب أن يقر له بفضل إلا إذا لم يجد إلى الفرار من الاعتراف به سبيلاً .

السادس : أن المنازع - وهو المصنف - لم ينازع بأن له شاهداً ، بل نازع بأن الراوى الذى اتهمه به ابن الجوزى تبعاً للعقيلي [٣ / ١١٦ ، رقم ١٠٩٣] توبع عليه متابعات تبرىء ساحتها ، فإن ابن الجوزى أورده [٢ / ١٦٧] من عند العقيلي ثم من رواية يحيى بن هاشم السمسار عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وقال العقيلي : يحيى كان يضع الحديث على الثقات ، ولا يصح فى هذا المتن شيء ، فقال المصنف له متابعون ، ثم ذكر أن البزار خرجه من طريق عبيد بن القاسم عن هشام بن عروة ، وأن ابن عدى خرجه من طريق المسيب بن شريك عن هشام بن عروة ، وقال ابن عدى : إن المسيب مجمع على تركه ، وإن ابن لال خرجه من طريق أبي المطرف المغيرة بن مطرف عن هشام بن عروة ، ثم قال : وله شاهد عند الطبرانى اهـ .

قلت : وبقى من المتابعين أيضاً يعقوب بن الوليد الأزدي وإسماعيل بن / عياش ، فمتابعة يعقوب بن الوليد خرجهما ابن أبى الدنيا فى مكارم الأخلاق :

حدثنى محمد بن عباد بن موسى الواسطى ثنا يعقوب بن الوليد الأزدي عن

هشام بن عروة به ، ومتابعة إسماعيل بن عياش خرجها ابن عدى كما سبق ،
وله شاهد من حديث على ومن حديث أبي هريرة سبقا في حديث : « أبى الله
أن يرزق عبده المؤمن إلا من حيث لا يحتسب » .

٩٨١٣ / ٣٦٨٦ - « لا تُصَلُّوا خَلْفَ النَّائِمِ ، وَلَا الْمُتَحَدِّثِ » .

(د . هق) عن ابن عباس

قال الشارح : وضعفه ابن حجر فومز المصنف لحسنه غير حسن .

وقال فى الكبير : رمز المصنف لحسنه وليس بصواب ، فقد جزم الحافظ ابن
حجر فى تخريج الهداية بضعف سنده ا ه . وساقه البيهقى من سنن أبى داود
من حديث عبد الملك بن محمد عن عبد الله بن يعقوب عن حدثه عن ابن
كعب عن ابن عباس ، ثم قال : هذا مرسل ، قال الذهبى : يريد بإرساله كون
عبد الله لم يسم من حدثه ، قال : ورواه هشام بن زياد وهو متروك ، عن
أبى بن كعب رضى الله عنه .

قلت : فيه أمور ، الأول : أنه نقل عن البيهقى أنه قال : هذا مرسل وحذف
من كلامه ما لا يوافق غرضه ، والواقع أن البيهقى قال [٢ / ٢٧٩] : هذا
أحسن ما روى فى هذا الباب ، وهو مرسل ا ه .

فحذف الشارح قوله : هذا أحسن ما روى فى هذا الباب ، لظنه أنه يؤيد
المصنف فى قوله : إنه حديث حسن ، مع أنه لا تأييد فيه للمصنف لأن هذه
العبارة يقولونها على الضعيف إذا كان أقوى من غيره .

الثانى : أنه قال - يعنى الذهبى - : ورواه هشام بن زياد ، والواقع أن قائل
ذلك هو البيهقى نفسه .

الثالث : أنه قال : هشام بن زياد عن أبى بن كعب - رضى الله عنه - ،

وذلك/ من الغلط الفاحش على الحديث وسنده وعلى البيهقي والذهبي فإنهما لم يقولوا ذلك ولا تعلق لأبي بن كعب بهذا الحديث ، وإنما هو محمد بن كعب القرظي رواه عن ابن عباس ، فإن الحديث رواه البيهقي من طريق أبي داود في السنن [١/ ١٨٢ ، رقم ٦٩٤] ثم من حديث عبد الله بن يعقوب بن إسحاق عن حدثه عن محمد بن كعب القرظي قال : قلت لعمر بن عبد العزيز : حدثني عبد الله بن عباس فذكر الحديث ، قال البيهقي : وهذا أحسن ما روى في هذا الباب وهو مرسل ، ورواه هشام بن زياد أبو المقدم عن محمد ابن كعب وهو متروك اهـ .

وكذا قال الذهبي إلا أنه قدم وهو متروك عند هشام بن زياد كما هو اللائق عن محمد بن كعب ، فقال [الشارح] : عن أبي بن كعب وزاد- رضى الله عنه - تحقيقا لكونه الصحابي .

الرابع : أن الحديث حسن كما قال المصنف ، وكما بينته قريبا عند حديث : «نهى أن يصلى خلف النائم والمتحدث» ، فإنه حديث واحد من حديث ابن عباس ، وأزيد هنا أن طريق هشام بن زياد الذى أشار إليه البيهقي خرجه الحارث بن أبي أسامة ، وأحمد بن منيع ، وابن حبان فى الضعفاء ، والحاكم فى المستدرک [٤/ ٢٧٠ ، رقم ٧٧٠٧] ، وأبو نعيم فى الحلية [٢/ ١٧٥] ، وفى التاريخ معا ، والقضاعي فى مسند الشهاب [٢/ ١٢٣ ، رقم ١٠٢٠] ، وجماعة مطولا ومختصرا ، وهو حديث طويل فى نحو ورقة ، ثم إن هشام ابن زياد لم ينفرد به ، بل تابعه عليه مصادف بن زياد المدينى عن محمد بن كعب القرظي ، أخرجه الحاكم فى المستدرک [٤/ ٢٧٠ ، رقم ٧٧٠٦] من رواية محمد بن معاوية عن مصادف به مطولا ، وفيه : « ولا يصلين أحد منكم وراء نائم ، ولا متحدث » الحديث .

ثم أخرجه من طريق هشام بن زياد ، ثم قال [٤/ ٢٧٠ ، رقم ٧٧٠٧] : هذا

حديث قد اتفق هشام بن زياد البصرى ومصادف بن زياد المدينى على روايته
عن محمد بن كعب القرظى ، ولم استجز إخلاء هذا الموضوع منه فقد جمع
أدبا كثيرة ، وتعبه الذهبى بأن هشام بن زياد متروك ، ومحمد بن معاوية كذبه
الدارقطنى .

٤٥٢

قلت : وهو/ والحاكم كلاهما متعقب ، فإن الحديث لم يروه المذكوران فقط
عن محمد بن كعب بل رواه عنه جماعة آخرون منهم عيسى بن ميمون والقاسم
ابن عروة وزيد العمى وغيرهم ، وروايتهم تبرئ ساحة هشام بن زياد ومحمد
ابن معاوية ، وتبطل ما زعمه الذهبى من بطلان الحديث .

فقد أخرجه الصابونى فى كتاب العقيدة من طريق القاسم بن عروة عن محمد
ابن كعب القرظى به مطولا ، والغريب أن الصابونى رواه عن الحاكم ، فكأنه
لم يستحضر هذا الطريق فى المستدرک .

ورواه ابن أبى الدنيا فى التوكل من حديث عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه
عن محمد بن كعب القرظى ، وذكر أبو نعيم فى الحلية أن ممن رواه عن محمد
ابن كعب أيضا عيسى بن ميمون ، وقد ذكرت أسانيد هذا الحديث ومتونه فى
«وشى الإهاب» و«الإسهاب» معا فى حديث : « من أحب أن يكون أكرم الناس
فليتنق الله » ، وفى حديث : « من نظر فى كتاب أخيه بغير إذنه » ، والمقصود
من هذا ومما ذكرته سابقا أن الحديث حسن لتعدد طرقه كما ترى ، وإن كان
الحافظ جزم بضعفه فهو لعدم تتبعه طرقه ولحكمه على الطريق الواحد الذى
ذكره .

٣٦٨٧ / ٩٨١٥ - « لا تَصُومَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا » .

(حم . د . حب . ك) عن أبى سعيد

قال فى الكبير : ظاهر صنيع المصنف أنه ليس للشيخين فى هذا الحديث رواية
وهو ذهول بالغ ، فقد عراه فى «مسند الفردوس» للبخارى باللفظ المذكور ،

ورواه مسلم في الزكاة بلفظ : « لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه » ، وخرجه البخاري في النكاح ، لكنه لم يقل : « وهو شاهد » وقضية كلامه أيضا أن كلا ممن عزاه إليه لم يذكر إلا ذلك ، فأبو داود قيد الشهود ، وزاد فيه : « غير رمضان » .

قلت : كل هذا تدليس وتلبيس ، / فإن حديث أبي سعيد هذا لم يخرججه الشيخان ، وإنما خرجا حديث أبي هريرة ، وهما حديثان متغايران في الاصطلاح ، ثم قوله : وخرجه البخاري في النكاح يومهم أنه خرجه مرتين ، والواقع أنه لم يخرججه إلا في النكاح ، ولم يخرججه في الصيام كما نص عليه الحافظ ، فقال [٩ / ٢٩٣ ، تحت رقم ٥١٩٢] : هذا الأصل لم يذكره البخاري في كتاب الصيام ، وذكره أبو مسعود في «أفراد» البخاري من حديث أبي هريرة وليس كذلك ، فإن مسلما ذكره في أثناء حديث في كتاب الزكاة ، ووقع للمزي في الأطراف وهم فيه بيته فيما كتبه عليه ا هـ .

وذكره البخاري بلفظين ، الأول [٧ / ٣٩ ، رقم ٥١٩٢] من طريق معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لا تصوم المرأة ويعلمها شاهد إلا بإذنه » .

والثاني [٧ / ٣٩ ، رقم ٥١٩٥] : من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ، وما أنفقت من نفقة عن غير أمره فإنه يؤدي إليه شطره » .

أما مسلم فرواه [٢ / ٧١١ ، رقم ١٠٢٦ / ٨٤] من طريق معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة بلفظ : « لا تصم المرأة ويعلمها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته . وهو شاهد إلا بإذنه وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له » .

وبهذا يعلم خطأ الشارح أيضا في قوله : إنه رواه بلفظ : « لا يحل . . . إلخ » ،
 وقوله : وقضية كلامه أيضا أن كلا من عزاه إليه لم يذكر إلا ذلك ، فأبو داود
 ذكر فيه الشهود أيضا تليس باطل ، فإنه يوهم بذلك أنه وقع في حديث أبي
 سعيد المذكور في الكتاب ، والواقع أن ذلك إنما هو في حديث أبي هريرة
 أيضا ، أما حديث أبي سعيد فمتمته عند أبي داود كما ذكره المصنف بدون زيادة ،
 قال أبو داود [٢ / ٣٤٣ ، رقم ٢٤٥٩] :

حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد
 الخدري قال : قال رسول الله ﷺ « - أثناء حديث - لا تصوم المرأة إلا بإذن
 زوجها » .

٤٥٤
 ٦
 ٩٨٢١ / ٣٦٨٨ - « لا تَضْرِبُوا إِمَاءَكُمْ عَلَى كَسْرِ إِنْائِكُمْ ، فَإِنَّ لَهَا
 أَجْلاً كَأَجْلِ النَّاسِ » .

(حل) عن كعب بن عجرة

قال في الكبير : أورده في الميزان في ترجمة العباس بن الوليد الشرقي ، وقال :
 ذكره الخطيب في الملخص ، فقال : روى عن ابن المديني حديثا منكرا ، رواه
 عنه أحمد بن أبي الخوارى من حديث كعب بن عجرة مرفوعا ، ثم ساق هذا
 بعينه .

قلت : لم أجد للعباس بن الوليد ذكرا في الميزان لا بهذا الحديث ولا بغيره ،
 وكذلك في اللسان مع أن الحديث مروى من طريقه كما قال الشارح من رواية
 أحمد بن أبي الخوارى عنه عن علي بن المديني عن حماد بن زيد عن مالك بن
 دينار عن الحسن بن كعب بن عجرة .

رواه أبو نعيم [٢٦ / ١٠] عن أبي دلف عبد العزيز بن محمد العجلي عن يعقوب
 ابن عبد الرحمن الدعاء عن جعفر بن عاصم عن أحمد بن أبي الخوارى .

ورواه الديلمى في مسند الفردوس [٥/ ٢٠٠، ٧٦٠١] من طريق أبي بكر الشافعى عن محمد بن العباس المرى عن أحمد بن أبي الحوارى به ، وقال فى المتن : « فإن لها أجالا كأجالكم » .

ورواه ابن حبان فى الضعفاء [١/ ٣٢٦] فى ترجمة سعيد بن هبيرة المروزى من روايته عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس به باللفظ المذكور [فى] المتن ، وقال عن سعيد المذكور : يروى الموضوعات عن الثقات ، كأنه كان يضعها أو توضع له ، فيجيب فيها .

٣٦٨٩ / ٩٨٢٧ - « لا تُظهِرُ الشَّمَاتَةَ لِأَخِيكَ فَيَرِحَمَهُ اللهُ وَيَتَلِيكَ » .

(ت) عن وائلة

قال فى الكبير : وأورده ابن الجوزى فى الموضوع ، وقال عمر بن إسماعيل : كذبه ابن معين وغيره ، والقاسم لا يجوز الاحتجاج به ، قال : ولا أصل للحديث .

قلت : كذا سكت عن حكاية تعقب المصنف لابن الجوزى ، وبيان ما يجب بيانه من الحق فى الحديث ، / وإيضاح ذلك بزيادة على ما ذكره المصنف أن الحديث رواه الترمذى [٤/ ٦٦٢ ، رقم ٢٥٠٦] ، وابن حبان فى الضعفاء [٢/ ٢١٣] ، وأبو نعيم فى الحلية [٥/ ١٨٦] ، والقضاعى فى مسند الشهاب [٢/ ٧٨ ، رقم ٩١٧] كلهم من طريق القاسم بن أمية الخذاء : ثنا حفص بن غياث ثنا برد عن مكحول عن وائلة به .

والقاسم قال ابن حبان : يروى عن حفص بن غياث الناكير الكثيرة ، قال : ولا أصل لهذا الحديث من كلام رسول الله ﷺ اهـ .

ويرد كلامه أمران ، أحدهما : أن أبا حاتم قال : ليس به بأس صدوق ، وقال أبو زرعة : كان صدوقا ، قال الحافظ : وشهادة أبي زرعة وأبى حاتم له أنه

صدوق أولى من تضعيف ابن حبان .

الثانى : أنه لم ينفرد به ، بل تابعه جماعة عن حفص بن غياث ، منهم عمر ابن إسماعيل بن مجالد والسرى بن عاصم وفهد بن حبان .

فرواية عمر بن إسماعيل عند الترمذى والخطيب [٩٥ / ٩] ، ومتابعة السرى بن عاصم عند الطوسى فى " أماليه " ، والخرائطى فى " اعتلال القلوب " ، ومتابعة فهد بن حبان عند المخلص فى فوائده ، كل هؤلاء روه عن حفص بن غياث ، وورد من وجه آخر من رواية أبى حنيفة عن وائلة إلا أنه منقطع لأن أبا حنيفة لم يدرك وائلة .

أخرجه أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصارى فى مسند أبى حنيفة من طريق هناد بن السرى : ثنا أبو سعيد ثنا أبو حنيفة عن وائلة به .

ورواه ابن خسرو فى " مسند أبى حنيفة " من هذا الوجه ، إلا أن فيه عن أبى حنيفة قال : سمعت وائلة وهذا باطل ؛ لأن وائلة مات سنة خمس وثمانين ، وأبو حنيفة ولد سنة ثمانين وكان بالكوفة ، ووائلة بالشام .

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس ، أخرجه الخطيب فى « المتفق والمفترق » من رواية إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا : « لا تشمت بالمعصية أخاك فيرحمه الله وبيتليك » .

٣٦٩ / ٩٨٢٨ - « لا تَعْجَبُوا بِعَمَلِ عَامِلٍ حَتَّى تَنْظُرُوا بِمَ يَخْتَمُّ لَهُ » .

/ (طب) عن أبى أمامة

قال فى الكبير : ثم إن ظاهر صنيع الصنف أن ذا لم يره مخرجا لأقدم من ^{٤٥٦}_٦ الطبرانى ، ولا أحق بالعزو منه مع أن أحمد خرج به ، وقد مر غير مرة أن الحديث إذا كان فى مسند أحمد لا يعزى لمثل الطبرانى ، وعن خروجه باللفظ المزبور البزار .

قلت : كل هذا كذب وتليس ، فالحديث ما أخرجه أحمد أصلاً من حديث أبي أمامة ، وإنما أخرجه من حديث أنس بن مالك [٣/ ١٢٠] هو والبخاري^(١) وأبو يعلى [٦/ ٤٥٢ ، رقم ٣٨٤٠] والطبراني في الأوسط بلفظ مطول من جهة لا يدخل في هذا الموضوع الذي هو حرف "لا" مع "التاء" ، ولفظ حديث أنس المذكور عن النبي ﷺ قال : « لا عليكم أن تعجبوا بأحد حتى تنظروا بماذا يختتم له ، فإن العامل يعمل زمان من عمره أو برهة من دهره بعمل صالح لو مات عليه لدخل الجنة ، ثم يتحول ليعمل عملاً سيئاً ، وإن العبد ليعمل البرهة من دهره بعمل سيئ لو مات عليه دخل النار ، ثم يتحول فيعمل عملاً صالحاً ، وإذا أراد الله تبارك وتعالى بعبد خيراً استعمله قبل موته ، قالوا : يا رسول الله وكيف يستعمله ؟ قال : يوفقه لعمل صالح ، ثم يقبضه عليه » اهـ .
فأين هذا من حديث الباب ؟!

٩٨٢٩/٣٦٩١- «لَا تَعْجِزُوا فِي الدُّعَاءِ فَإِنَّهُ لَنْ يَهْلِكَ مَعَ الدُّعَاءِ أَحَدٌ»

(ك) عن أنس

قال في الكبير : قال الحاكم : صحيح وتعقبه الذهبي فقال : لا أعرف عمر وتعبت عليه ، وفي الميزان عن أبي حاتم مجهول ، قال في اللسان : وقد تساهل الحاكم في تصحيحه .

قلت : قد حصل من أئمة الجرح والتعديل في هذا الرجل - أعنى عمر بن محمد الأسلمي - ما يستغرب جداً حيث لم يعرفوه ، فقال أبو حاتم : مجهول ، وتبعه الذهبي فأورده في الميزان [٣/ ٢٢ ، رقم ٦٢٠٨] وقال : روى عن فليح الخطمي وعنه ابن أبي فديك مجهول ، قال الذهبي : وروى عنه أيضاً معلى بن أسد حديثاً عن ثابت في فضل الدعاء ، روى له صاحب المستدرک اهـ .

(١) انظر كشف الأستار (٣/ ٢٦ ، رقم ٢١٥٧) .

قال الحافظ في اللسان [٤ / ٣٢٨ ، رقم ٩٣٠] : /والذي يظهر لى أن الذى قال فيه أبو حاتم : مجهول هو عمر بن محمد بن فليح المذكور بعد هذا فإنه السلمى ، وروى عن مدنى مثله ، وأما الراوى عن ثابت فهو بصرى لم ينسب ، وقد ذكره العقيلي في الضعفاء [٣ / ١٨٨ ، رقم ١١٨٢] قال : عمر بن محمد عن ثابت لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به ، ثم ساق له من رواية معلى عنه عن ثابت عن أنس رفعه : « لا تعجزوا فى الدعاء فإنه لا يهلك على الله إلا هالك » ، وقد صححه الحاكم فتساهل فى ذلك اهـ .

قلت : وهذا الرجل الذى خفى على هؤلاء الحفاظ كلهم معروف جدا وهو عمر ابن محمد بن صهبان الأسلمى أبو جعفر المدنى خال إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى روى له ابن ماجه وله ترجمة مطولة فى التهذيب مختلف فيه وثقه بعضهم وضعفه الآكثرون ، سقى جده فى سند هذا الحديث أبو نعيم فى تاريخ أصبهان فأتى بهذه الفائدة العظيمة فقال فى ترجمة محمد بن إبراهيم بن إسحاق العقيلي [٢ / ٢٣٢] :

ثنا على بن أحمد بن أبى غسان البصرى ثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق العقيلي الأصبهانى ثنا أحمد بن محمد بن عبد الكريم الجرجانى ثنا محمد بن على بن زهير القرشى ثنا معلى بن أسد - أخو بهز - ثنا عمر بن محمد بن صهبان عن ثابت عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تعجزوا فى الدعاء ، فإنه لا يهلك مع الدعاء أحد » .

٩٨٣٢ / ٣٦٩٢ - « لا تُعْزَرُوا فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ » .

(هـ) عن أبى هريرة

قال فى الكبير : رواه ابن ماجه عن هشام بن عمار عن إسماعيل بن عياش عن عباد بن كثير عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة ، ثم قال :

رمز المصنف لحسنه ، قال فى الميزان عن العقيلى : هذا حديث منكر ، وقال ابن الجوزى : موضوع .

٤٥٨
قلت : خبط وتخليط وتديس وتلبيس ، فالذهبي لم يقل ذلك فى ترجمة أحد رجال إسناد ابن/ ماجه المذكورين ، إنما قال ذلك فى ترجمة إبراهيم بن محمد الشامى فقال : حدث بأصبهان حدثنا الوليد ثنا الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير بالسند السابق ، قال : وهذا منكر ذكره العقيلى اهـ .

ومن هذا الطريق أخرجه الطبرانى فى الأوسط : ثنا محمد بن إبراهيم العسال ثنا إبراهيم بن محمد الشامى به .

وكذلك رواه ابن حبان فى الضعفاء فى ترجمته إلا أنه قال : «عشرين سوطا» ، وقال إبراهيم : إنه يضع ، ومنه نقل ذلك ابن الجوزى فأورده فى الموضوعات [٣/ ٩٦] ، ونقل كلامه ولم يزد إلا أنه انقلب عليه الاسم ، فقال : «محمد ابن إبراهيم بدل إبراهيم بن محمد» وتعقبه المصنف بأنه ورد من غير طريقه ، ثم ذكره من عند ابن ماجه الذى منه نقل الشارح سنده ، وإلا فهو لم ير سنن ابن ماجه [٢٣/ ٨٦٧] ، رقم ٢٦٠٢ فيما يظهر من تصرفاته ، ثم كتم كل ذلك ولبسه وأوهم أن الذهبى وابن الجوزى تكلموا فى نفس طريق ابن ماجه ، وهو وإن كان ضعيفا لضعف عياد بن كثير إلا أن رواية إبراهيم الشامى للحديث أيضا ومتابعته إياه تقويه ويرفع كل منهما التهمة عن الآخر فيه ، ويؤيدهما شاهد الحديث الصحيح المخرج فى الصحيحين من حديث أبى بردة بن نيار الأنصارى أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا فى حد من حدود الله تعالى » (١) .

وفى صحيح البخارى [٨٨/ ١٢٦] ، رقم ٦٨٤٩ من حديث عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن سمع النبى ﷺ يقول : « لا عقوبة فوق عشرة أسواط

(١) البخارى (٨/ ٢١٦) ، رقم ٦٨٤٨ ، مسلم (٣/ ١٣٣٢) ، رقم ١٧٠٨ / ٤٠ .

إلا فى حد من حدود الله * ، فأصل الحديث صحيح متفق عليه ، ونلفظ ابن ماجه صحيح أيضا فى المعنى إلا أنه لمراعاة ما قبل فى سنده حكم المصنف بحسنه فقط .

٩٨٣٣/٣٦٩٣ « لا تُعَالُوا فِي الْكُفَنِ ، فَإِنَّهُ يُسَلَبُ سَلْبًا سَرِيحًا » .

(د) عن على

٤٥٩

قال فى الكبير : رمز المصنف لحسنه وليس كما قال ، فقد/ قال المنذرى وغيره : فيه أبو مالك عمرو بن هاشم ، قال البخارى : فيه نظر ، ومسلم : ضعيف ، وأبو حاتم : لين الحديث ، والبستى : يقرب الأسانيد ، وخالف ابن معين فوثقه اهـ . وقال ابن حجر - يعنى الحافظ - : فيه عمرو بن هاشم مختلف فيه ، وفيه انقطاع بين الشعبى وعلى لأن الدارقطنى ذكر أنه لم يسمع من على غير حديث واحد اهـ .

قلت : الحديث حسن كما قال المصنف ، وعمرو بن هاشم صدوق كما قال أحمد وابن سعد وابن عدى ، وقال ابن معين : لا بأس به ، وقال أبو حاتم : لين يكتسب حديثه ، وقال النسائى : ليس بالقوى واحتج به فى سننه ، فهذا شرط الحسن بل والصحيح أيضا ، وأما سماع الشعبى من على فمحقق ، أثبتته جماعة من الحفاظ ، وقالوا : إنه سمع منه أحاديث كثيرة ، والدارقطنى إنما بنى قوله على فهم فهمه فى حديث الرجم على أنهم نصوا على أن الشعبى لا يرسل إلا الصحاح الثابتة عنده .

٩٨٣٤/٣٦٩٤ - « لا تَغْبِطَنَّ فَاجِرًا بِنِعْمَةٍ ، إِنَّ لَهُ قَاتِلًا عِنْدَ اللَّهِ لَا يَمُوتُ » .

(هب) عن أبى هريرة

قال فى الكبير : ورواه عنه أيضا البخارى فى تاريخه والطبرانى فى الأوسط ،

الكل بسند ضعيف ، قاله الحافظ العراقي ، فإفراد المصنف البيهقي بالعزو له غير جيد .

قلت : بل هو جيد ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وما قال أحد من خلق الله أن الاقتصار في العزو إلى واحد غير جيد ، [ثم] ها هو نقل عن الحافظ العراقي أنه عزاه للبخارى في التاريخ والطبرانى فى الاوسط مع أن ابن المبارك رواه قبل كل هؤلاء ، فقال :

أخبرنا جهم بن أوس قال : سمعت عبد الله بن أبي مريم ومر به عبد الله بن رستم فى موكبه فقال لابن أبي مريم : إنى لأشتهى مجالستك وحديثك ، فلما مضى قال ابن أبي مريم : سمعت أبا هريرة يقول : قال/ رسول الله ﷺ : « لا تغبطن فاجرا بنعمة ، إن له عند الله قاتلا لا يموت » ، فبلغ ذلك وهب بن منبه فأرسل إليه أبا داود الأعور : ما قاتل لا يموت ؟ قال ابن أبي مريم : النار .

ومن طريق ابن المبارك رواه البخارى فى التاريخ [٢ / ٢٣٢ ، رقم ٢٢٩٦] فى ترجمة جهم بن أوس .

ورواه أيضا البغوى فى التفسير فى سورة الحجر من طريق ابن المبارك أيضا إلا أنه قال فى المتن : « لا تغبطن فاجرا بنعمته فإنك لا تدري ما هو لاقٍ بعد موته إن له عند الله قاتلا لا يموت » وابن أبي مريم ضعيف .

لكن الحديث له طريق آخر أخرجه البخارى فى التاريخ الكبير أيضا [٣ / ٣٤٥ ، رقم ١١٦٩] فى ترجمة زياد بضعة عن على بن المدينى :

حدثنا عبيد الله بن عمر حدثنا يزيد بن زريع ثنا عمر بن محمد عن نافع عن زياد بضعة عن أبي هريرة به .

وقال - أيضا : قال أيوب بن سليمان بن بلال :

ثنا أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن عمر بن نافع
عن بضعة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله .
وهو بهذين السندين حديث صحيح .

ورواه العقيلي [١٢٦ / ٢] ، رقم [٦٠٨] من وجه آخر من حديث عائشة ،
وذلك عن علي بن عبد العزيز عن زكريا بن يحيى رحمويه عن سليمان بن داود
القرشي عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : « قال رسول الله ﷺ : لا
تغبنن فاجرا بنعمة رحب الذراعين يسفك دماء المسلمين ، فإن له عند الله قاتلا
لا يموت وجهنم يصلاها » .

قال العقيلي : سليمان بن داود مجهول لا يتابع عليه ، وقد روى المتن بإسناد
أصلح من هذا اهـ .

فهل نسخف على الحافظ العراقي ونقول كما قال [الشارح] للمصنف :
إعراضك عن كل هذا غير جيد ؟

٩٨٤٠ / ٣٦٩٥ - « لا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ » .

(م . ت . هـ) عن ابن عمر

قال في الكبير : وظاهر كلام المصنف أنه لم يخرج من الستة إلا الثلاثة وليس
كذلك ، فقد قال ابن محمود شارح أبي داود : رواه الجماعة كلهم إلا
البخارى .

٤٦١

٦

قلت : كذب أو تدليس في النقل عن هذا الشارح أو هو غلط منه أيضا ، فإن
أبا داود والنسائي خرجاه من حديث أسامة بن عمير لا من حديث ابن عمر
الذي لم يخرج من الستة إلا من ذكر المصنف .

والحديث عده المصنف من المتواتر ، وعزاه لمسلم [١ / ٢٠٤] ، رقم [٢٢٤] عن
ابن عمر ، وأبي داود [١ / ١٥] ، رقم [٥٩] ، والنسائي عن أسامة بن عمير ،

وابن ماجه [١ / ١١٠ ، رقم ٢٧١] عن أنس وأبى بكره ، والطبرانى عن الزبير بن العوام وابن مسعود [١٠ / ١٦٠ ، رقم ١٠٢٠٥] ، (١٠ / ١٨٣ ، رقم ١٠٢٧٦) وعمران بن حصين [١٨ / ٢٠٦ ، رقم ٥٠٩] وأبى سعيد الخدرى ، والبخارى عن أبى هريرة^(١) والخطيب فى "المتفق والمفترق" عن الحسن بن على ، والحارث بن أبى أسامة من مرسل الحسن ، وأبى قلابه وابن أبى شيبة فى المصنف موقوفا على عمر وابن مسعود ، وهو عزو فيه اختصار وبسطه يطول .

٩٨٤١ / ٣٦٩٦ - « لا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْحَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ » .

(حم . ت . ه) عن عائشة

قال فى الكبير : ورواه عنها أبو داود ، وكان المصنف أغفله سهوا . قلت : ما أغفله سهوا ولكنك تتغفل اصطلاح المصنف ، فأبو داود خرج الحديث [١ / ١٧٠ ، رقم ٦٤١] بلفظ : « لا يقبل الله » ، وقد ذكره المصنف فى الأصل وفى "الذيل" أيضا فى حرف " لا " بعدها " الياء " ، وعزاه لأبى داود والحاكم [١ / ٢٥١ ، رقم ٩١٧] .

٩٨٤٣ / ٣٦٩٧ - « لا تَقْتُلُوا الضَّفَادِعَ ، فَإِنَّ نَفِيقَهُنَّ تَسْبِيحٌ » .

(ن) عن ابن عمرو

قال فى الكبير : وفيه "المسيب بن واضح" ، قال فى الميزان عن أبى حاتم : صدوق يخطئ كثيرا . . . إلخ .

قلت : هذا الحديث لم يخرج به النسائى بل هو سبق قلم من المصنف إن لم يكن تحريفا من الشارح أيضا ، وهو الغالب فإن المصنف عزاه فى مختصر "حياة الحيوان" لأبى الشيخ وابن عدى [٦ / ٣٨٨] ثم إن المسيب بن واضح المذكور لم يخرج له أحد من الستة .

(١) انظر كشف الأستار (١ / ١٣٣ ، رقم ٢٥٢) .

٣٦٩٨ / ٩٨٤٤ - « لا تُقَصُّ الرُّؤْيَا إِلَّا عَلَى عَالِمٍ أَوْ نَاصِحٍ » .

(ت) عن أبي هريرة

قال في الكبير : ورواه عنه الطبراني في الصغير ، قال الهيثمي : وفيه إسماعيل ابن عمرو البجلي ، وثقه ابن حبان وضعفه جمع .

قلت : هذا يوهم أن إسماعيل المذكور موجود أيضا في سند الترمذي وليس كذلك ، فإن الترمذي قال [٤ / ٥٣٧ ، رقم ٢٢٨٠] :

حدثنا أحمد بن أبي عبيد الله السلمى البصرى ثنا يزيد بن زريع ثنا سعيد عن قتادة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به ، ثم قال : حسن صحيح .
أما الطبراني فقال [٢ / ١٢٩ ، رقم ٩٠٣] :

حدثنا محمد بن نصير الأصبهاني ثنا إسماعيل بن عمرو البجلي ثنا مبارك بن فضالة عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين به .

ومن هذا الوجه رواه أيضا أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢ / ٢٤١] في ترجمة محمد بن نصير عن الطبراني وجماعة عنه .

٣٦٩٩ / ٩٨٤٥ - « لا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ » .

(م . ن . ه) عن عائشة

قال في الكبير : هذا كالصريح في أنه من تفردات مسلم عن صاحبه ولعله ذهول ، فقد عزاه الصدر المناوى للجماعة كلهم في باب قطع السرقة ، قال : واللفظ للبخارى .

قلت : هذا كذبٌ على الصدر المناوى لا يمكن أن يذكره بهذا اللفظ ثم يقول :

اللفظ للبخارى [٨ / ١٩٩ ، رقم ٦٧٨٩] فإن لفظ البخارى من رواية إبراهيم

ابن سعد عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة قال : « قال النبي ﷺ : تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا » .

ورواه أيضا [٨ / ١٩٩ ، رقم ٦٧٩٠] من طريق يونس عن ابن شهاب عن عروة
ابن الزبير وعمرة عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « تقطع يد السارق في ربع
دينار » .

٤٦٣
٦
فلفظ البخارى فى اصطلاح المصنف لا يدخل فى حرف " لا " وإنما يدخل فى
حرف " التاء " ، / وقد ذكره المصنف فى الأصل - أعنى الجامع الكبير - وفى
الذيل فى حرف " التاء " وعزاه للبخارى وأبى داود [٤ / ١٣٣ ، رقم ٤٣٨٣]
والنسائى [٨ / ٧٧] .

٣٧٠٠ / ٩٨٥٤ - « لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُرْفَعَ الرُّكْنُ وَالْقُرْآنُ » .

السجزي عن ابن عمر

قلت : لم يتكلم الشارح على سنده ولا استدرك له مخرجا آخر مع أن الحديث
مخرج فى أصل من الأصول التى كانت بين يديه وهو " مسند الفردوس "
للديلمى ، فإنه أخرج الحديث أيضا من طريق أبى نعيم ، قال :

حدثنا عبد الله بن محمد ثنا أبو يعلى ثنا كامل بن طلحة ثنا ابن لهيعة ثنا
أبو زرعة عمرو بن جابر عن عبد الله بن عمرو به ، بلفظ : « لا تقوم الساعة
حتى يرفع الذكر والقرآن »^(١) ، وعمرو بن جابر الحضرمى ضعفه لتشيعة ،
وهذا اللفظ الذى هو " الذكر " موافق للحديث الصحيح : « لا تقوم الساعة
حتى لا يبقى على وجه الأرض من يقول : الله ، الله » ، أما الركن ، فقد ورد
أن الكعبة ستهدم بكاملها .

٣٧٠١ / ٩٨٥٥ - « لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ سَبْعُونَ كَذَابًا » .

(طب) عن ابن عمرو

(١) انظر فردوس الأخبار (٥ / ٨٤ ، رقم ٧٥٣١) ط . دار الكتب العلمية ، ولم نجد فى
ط . الريان .

قال فى الكبير : رمز لحسنه وليس كما قال ، فإن الطبرانى رواه من طريقين عن ابن عمرو باللفظ المذكور ، وزاد فى أحدهما : « كلهم يزعم أنه نبي » ، فأما طريق المختصر ففيها يحيى بن عبد الحميد الحماني وهو ضعيف ، وأما الأخرى فمن طريق ابن إسحاق قال : حدثني شيخ من أشجع ولم يسمه وسماه أبو داود فى رواية : « سعيد بن طارق » ، قال الهيثمى : وبقية رجاله ثقات .

قلت : لا أدري ما يقول هذا الرجل ، فحديث عبد الله بن عمرو لم يخرج به أبو داود أصلا ، والهيثمى [٣٣٣ / ٧] قال : رواه الطبرانى ، وفيه يحيى بن عبد الحميد وهو ضعيف ، ولم يزد على هذا ما نقله الشارح .

٣٧٠٢ / ٩٨٥٨ - « لا تُكثِرْ هَمَّكَ ، مَا قُدِّرَ يَكُنْ وَمَا تُرَزَقُ يَأْتِكَ » .

٤٦٤

/ (ه ب) عن مالك بن عباد ، البيهقى فى "القدر" عن ابن مسعود

٦

قال فى الكبير : وكذلك فى الشعب وكان المصنف ذهل عنه ، قال العلاتى : حديث غريب فيه يحيى بن أيوب احتجا به وفيه مقال لجمع اهد . ورواه أبو نعيم والديلمى عن ابن مسعود أيضا .

قلت : الديللمى لم يروه من حديث ابن مسعود بل من حديث عبد الرحمن بن رافع أن النبى ﷺ قاله لابن مسعود ، فأخرجه [١٢٤ / ٥] (١) من طريق أبى عبد الرحمن السلمى ثم من حديث ابن أبى مریم :

ثنا نافع بن يزيد حدثني عياش بن عباس أن عبد الرحمن بن مالك المعافرى كذا قال : عبد الرحمن ، وإنما هو عبد الله بن مالك حدثه أن جعفر بن عبد الله بن الحكم حدثه عن خالد بن رافع : أن رسول الله ﷺ قال لابن مسعود : « لا تكثر همك » الحديث .

وهكذا رواه ابن منده فى « الصحابة » من طريق سعيد بن أبى مریم مثله ، وزاد

(١) هذا الحديث خرجناه من ط. دار الكتب العلمية .

قال سعيد : وحدثنا يحيى بن أيوب وابن لهيعة عن عياش عن مالك بن عبد
[الله] ، قال ابن منده وقال غيره : عن عياش عن جعفر عن مالك مثله .

ورواه ابن أبي عاصم في "الوحدان" من طريق سعيد بن أيوب عن عياش بن
عباس عن جعفر بن عبد الله بن الحكم عن مالك بن عبد الله المعافى : « أن
النبي ﷺ قال لعبد الله بن مسعود » فذكره دون أن يذكر خالد بن رافع .

وهكذا رواه الحسن بن سفيان والبغوي من طريق أبي مطيع معاوية بن يحيى
عن سعيد بن أبي أيوب عن عياش بن عباس به إلا أن البغوي أسقط جعفرا من
الإسناد ، ثم قال : لم يروه غير أبي مطيع وهو متروك الحديث ، وتعقبه
الحافظ بأن الخرائطي رواه في "مكارم الأخلاق" من طريق أخرى عن عياش
ابن عباس الغتبانى ، وقال : عن مالك بن عبادة الغافقى ، قال الحافظ :
والاضطراب من عياش فإنه ضعيف اهـ ، وبهذا يعلم ما فى نقل الشارح عن
الحافظ العلانى .

٤٦٥

٦

٣٧٠٣ / ٩٨٥٩ - « لا تُكْرَهُوا البَنَاتِ فَإِنَّهُنَّ الْمُؤَنَسَاتِ الْغَالِيَاتِ » .

(حم . طب) عن عقبه بن عامر

قال فى الكبير : بقية الحديث كما فى "مسند الفردوس" عن مخرجه أحمد
والطبرانى : "المجهزات" اهـ .

قلت : لا وجود لهذه الزيادة عند مخرجه أحمد والطبرانى ، والشارح يعرف
ذلك ضرورة من مراجعة مجمع الزوائد [٨ / ١٥٦] ، ولكنه يذهب إلى مثل
الدليمى الذى لا تحقيق عنده لكونه يجد فيه متنفسا عن ذات صدره .

قال أحمد [٤ / ١٥١] :

حدثنا قتيبة حدثنا ابن لهيعة عن ابن عثانة عن عقبه بن عامر قال : قال رسول
الله ﷺ : « لا تُكْرَهُوا البَنَاتِ فَإِنَّهُنَّ الْمُؤَنَسَاتِ الْغَالِيَاتِ » ، وهكذا عزاه

للطبراني الحافظ نور الدين في الزوائد .

وهكذا أيضا أخرجه تمام الرازي في فوائده ، قال :

أخبرنا أبو القاسم خالد بن محمد بن خالد بن يحيى الحضرمي ثنا جدي لأمي
أبو عبد الله أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة ثنا عمر بن هشام ثنا ابن لهيعة
به مثله .

٣٧٠٤ / ٩٨٦٠ - « لا تُكْرَهُوا مَرَضَكُمْ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ،
فَإِنَّ اللَّهَ يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ » .

(ت . ه . ك) عن عقبة بن عامر

قال في الكبير : وقال الترمذي : حسن غريب ، قال في " المنار " : ولم يبين
علته المانعة من تصحيحه ، وهي عندي موجبة لضعفه ، لأن فيه بكر بن
يونس قال أبو حاتم : منكر الحديث اهـ ، قال الذهبي : ضعفه ، وقال البيهقي
تفرد به " بكر " ، بل وهو فيما قال البخاري : منكر الحديث اهـ ، وفي الميزان
عن أبي حاتم : هذا حديث باطل ، وأورده ابن الجوزي من عدة طرق وأعلها
كلها ، وقال في الأذكار : فيه بكر بن يونس وهو ضعيف .

قلت : هذا تخليط وإدخال حديث في حديث ، فالذهبي لم ينقل في الميزان
عن أبي حاتم أنه قال : حديث باطل ، إنما نقله المزني في " التهذيب " في
ترجمة بكر / بن يونس ، أما الذهبي فلم يذكره في ترجمته ولا في ترجمة
أحد من رجال اسناده ، بل أقر الحاكم على قوله في المستدرک [١ / ٣٥٠ ، رقم
١٢٩٦] : إنه على شرط مسلم ، نعم ذكره في عدة تراجم من حديث ابن عمر ،
وكذلك فعل ابن الجوزي في العلل المتناهية ، فأورده من طريق عبد الوهاب بن
نافع عن مالك عن ابن عمر ، وقال عبد الوهاب : ليس بشقة ، قال : وتابعه
على بن قتيبة وهو متهم .

٤٦٦

٦

قلت : بل تابعه جماعة منهم محمد بن الوليد اليشكري ، وعبد الملك بن مهران وخذاش بن الدحدام كلهم روه عن مالك عن نافع عن ابن عمر وكلهم ضعفاء ، فرواية محمد بن الوليد خرجها الدارقطني في " غرائب مالك " ، والمهرواني في " المهروانيات " ، كلاهما من رواية محمد بن غالب تتمام عنه ، ورواية علي بن قتيبة خرجها ابن عدى [٢ / ٣١] من رواية أحمد بن داود المكى عنه ، ورواية عبد الملك بن مهران خرجها الدارقطني في " غرائب مالك " من طريق محمد بن الخليل الخشني عنه ، ثم قال : لا يصح عن مالك ، ولا عن نافع وكل من رواه عن مالك ضعيف ، ورواية عبد الوهاب بن نافع خرجها العقيلي [٣ / ٧٤] والدارقطني في " غرائب مالك " من طريق إبراهيم ابن محمد بن إسحاق الصيرفي عنه ، وقال العقيلي : ليس له أصل من حديث مالك ، وجاء من وجه آخر غير هذا فيه لين ، ورواية خدش بن الدحدام خرجها الدارقطني في الرواة عن مالك من طريق محمد بن غالب تتمام عنه ، وقال الذهبي عن خدش : أتى عن مالك بخبر منكر ليس من حديثه ، يريد هذا .

قلت : وورد الحديث أيضا من حديث جابر بن عبد الله أخرجه أبو نعيم في " الحلية " [١٠ / ٥١ ، ٢٢١] ، " والتاريخ " [٢ / ١٤٧] ، وأبو عبد الرحمن السلمى في " الطبقات " كلاهما من طريق أبي تراب النخشي :

٤٦٧

—
٦ / ثنا محمد بن نمير ثنا محمد بن ثابت عن شريك بن عبد الله عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر به .

قال أبو نعيم في " التاريخ " : كذا قال : محمد بن ثابت ، والصواب ثابت ابن محمد .

٣٧٠٥ / ٩٨٦٢ - « لا تَكُونْ زَاهِدًا حَتَّى تَكُونَ مُتَوَاضِعًا » .

(طب) عن ابن مسعود

قال في الكبير : قال الهيثمي : فيه يعقوب بن يوسف ، وهو كذاب اهـ .
وفى الميزان : يعقوب بن عبد الله عن فرقد ، لا يدري من هو ثم ساق له هذا
الخير .

قلت : هذا متعارض بحسب الظاهر ، فإن يعقوب بن يوسف غير يعقوب بن
عبد الله ، والواقع أن الهيثمي قال [١٠ / ٢٨٥] : فيه يعقوب أبو يوسف ، بأداة
الكنية ، وهو يعقوب بن عبد الله الذي ذكره الذهبي ، فإنه قال : روى عن
فرقد ، وحدث عنه خليفة بن خياط ، وهذا هو الموجود في سند الحديث .

قال الطبراني [١٠ / ١١٠ ، رقم ١٠٠٤٨] :

حدثنا عبدان بن أحمد ثنا خليفة بن خياط ثنا يعقوب أبو يوسف عن فرقد عن
إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ به .

ورواه أبو نعيم في " الحلية " [٢ / ١٠٢] من هذا الوجه ، ثم قال : لا أعلم
أحدا رفعه من حديث علقمة إلا فرقدا ، وهو السنجي البصري .

قلت : والحديث باطل [موضوعا] ولا بد .

٣٧٠٦ / ٩٨٦٥ - « لا تُمَارِي أَخَاكَ ، وَلَا تُمَارِحُهُ ، وَلَا تَعِدَّهُ
مَوْعِدًا فَتُخْلِفَهُ » .

(ت) عن ابن عباس

قلت : لم يزد الشارح في العزو على ما ذكره المصنف ، ومن سخافته على
المصنف قوله : ظاهر اقتصاره على العزو لفلان يؤذن أنه لم يره مخرجا
لغيره ، وهو ذهول ، وكذلك نقول للشارح لاسيما وهو قد رتب مسند
" الشهاب " للقضاعي ، وهذا الحديث خرجه أيضا البخاري في " الأدب المفرد "

[ص ١٤٢ ، رقم ٣٩٦] ، وابن الأعرابي في " المعجم " وأبو نعيم في " الحلية " [٣ / ٣٤٤] والقضاعي في " مسند الشهاب " [٢ / ٨٥ ، رقم ٩٣٦] ، كلهم من طريق عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن ليث عن عبد الملك عن عكرمة عن ابن عباس به .

٤٦٨
٦
- « لا تَمَسُّ النَّارُ مُسْلِمًا رَأَى ، أَوْ رَأَى مَنْ رَأَى » .
(ت) والضياء / عن جابر

قلت : هذا كالذي قبله ، وقد خرجه البخاري في " التاريخ الكبير " ،
والديلمي في " مسند الفردوس " [٥ / ١١٦ ، رقم ٧٦٥٩^(١)] ، وهو من
مصادر الشارح وغيرهما .

- « لا تَمَسَّحُ يَدُكَ بِثَوْبٍ مَنْ لَا تَكْسُو » .
(حم . طب) عن أبي بكر

قال الشارح : وفيه راو لم يسم .

وقال في الكبير : قال الهيثمي : فيه راو لم يسم ، وقال ابن الجوزي : حديث
لا يثبت ، والواقدي أي أحد رجاله كذبه أحمد : ومبارك بن فضالة مضعف .
قلت : هذا خلط بين سندين ، فالحديث الذي قال فيه الهيثمي [٣٠ / ٥] :
فيه راو لم يسم ليس هذا لفظه ، بل لفظه : « نهى رسول الله ﷺ أن يمسح
رجل بثوب من لا يكسوا » .

وهذا الحديث بهذا السياق أخرجه أبو داود الطيالسي [ص ١١٧ ، رقم ٨٧١]
وأحمد [٥ / ٤٤ ، ٤٨] وأبو داود في " السنن " [٤ / ٢٥٨ ، رقم ٤٨٢٧]
والبزار كلهم من حديث شعبة عن عبد ربه بن سعيد قال : سمعت أبا عبد الله
مولي آل أبي بردة يحدث عن سعيد بن أبي الحسن عن أبي بكره به ، ووقع

(١) هذا الحديث خرجه من ط . دار الكتب العلمية .

عند السبزار عن أبي عبد الله مولى قريش ، ثم قال : وهذا الحديث لا نعلم احدا يرويه إلا أبو بكر ، ولا نعلم له طريقا إلا هذا الطريق ، ولا نعلم أحد سمي هذا الرجل يعنى أبا عبد الله مولى قريش ، وإنما ذكرنا ما فيه لأنه لا يروى عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه اهـ .

قلت : فحديث متعقب في قوله : إنه لا (١) يروى عن أبي بكر إلا من هذا الطريق بما رواه أبو نعيم في " تاريخ أصبهان " [٢ / ٤٤] ، والقضاعي في " مسند الشهاب " [٢ / ٨٢ ، رقم ٩٢٨] ، والخطيب في " التاريخ " [٣ / ١٩٧] ، [١٢ / ٣٤٣] كلهم من حديث محمد بن عمر الواقدي :

ثنا أبي عن الفضل بن الربيع عن أبي جعفر المنصور عن المبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي بكر باللفظ المذكور هنا في المتن ، وهذا هو الطريق الذي تكلم عليه ابن الجوزي ، ولذلك أرى أن المصنف سلك غير الجادة في عزو هذا الحديث على حسب اصطلاحه ، لأن من عزاه إليهما لم يروياه فيما أظن إلا بلفظ : " نهى " والله أعلم .

٤٦٩
٩٨٦٩ / ٣٧٠٩ - « / لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ »

(حم . م) عن ابن عمر

قال في الكبير : وقضية صنيع المصنف أن ذا مما تفرد به مسلم عن صاحبه وهو ذهول ، فقد جزم الحافظ ابن رجب بكونه في الصحيحين ، وعبارته : اتفق الشيخان .

قلت : ابن رجب يتكلم على الحديث من أصله ، والمصنف مقيد في كتابه بذكر الألفاظ وترتيبها على الحروف .

(١) في الأصل « لم » وما أثبتناه هو الموافق للسياق لأنه لم يجزم الفعل بعده ، والله أعلم .

والبخارى روى هذا الحديث [١/ ٢٢٠ ، رقم ٥٢٣٨] بلفظ : « إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها » .

وقد عزاه المصنف سابقا فى حرف "الألف" إليه وإلى مسلم والنسائى وأحمد ثم وجدته عند البخارى [٢/ ٧ ، رقم ٩٠٠] فى "كتاب الجمعة" فى باب "هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان" .

٣٧١ / ٩٨٧٠ - « لا تُنزعُ الرَّحْمَةُ إِلَّا مِنْ شَقِيٍّ » .

(حم . د . ت . حب . ك) عن أبى هريرة

قال فى الكبير : قال ابن الجوزى فى شرح الشهاب : وإسناده صالح .

قلت : ما سمع بأن لابن الجوزى شرحا على الشهاب ، بل ذلك باطل ثم هو يوهم أن الحديث فى "مسند الشهاب" وليس كذلك ، والحديث خرجه أيضا سوى من ذكر الشارح أبو بشر الدولابى فى "الكنى" [٣/ ١] فى أوائله وابن المغيرة فى "فوائده" .

٣٧١١ / ٩٨٧٤ - « لا جَلْبَ ، ولا جَنَّبَ ، ولا شِغَارَ فى الإسلام » .

(ن) والضياء عن أنس

قال فى الكبير : قال ابن القطان : فيه ابن إسحاق مختلف فيه ، وأخرجه أيضا أبو داود فى "الجهاد" ، والترمذى فى "النكاح" ، وابن ماجه فى "الفتن" ، وقال الترمذى : حسن صحيح .

قلت : هذا تخليط لأسانيد متعددة ، بل لأحاديث مختلفة كما يتضح ذلك من وجوه ، الأول : أنه لا وجود لابن إسحاق فى حديث أنس الذى ذكره المصنف ، لا عند من عزاه إليهما ، ولا عند غيرهما .

قال النسائى [٦/ ١١١] : أخبرنا على بن محمد بن على ثنا محمد بن كثير عن الفزارى عن حميد عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « لا جلب ، ولا

جنب ، ولا شغار فى الإسلام » . ٤٧.

قال النسائى : هذا خطأ فاحش ، والصواب/ حديث بشر يعنى عن حميد عن الحسن عن عمران كما سيأتى .

وقال أحمد [٣/١٩٧] : حدثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن ثابت عن أنس قال : «أخذ النبى ﷺ على النساء حين بايعهن ، ألا ينحن ، فقلن يا رسول الله إن نساء أسعدتنا فى الجاهلية أفنسنعهن فى الإسلام ؟ فقال النبى ﷺ : لا إسعاد فى الإسلام ، ولا شغار ولا عقر فى الإسلام ، ولا جلب فى الإسلام ، ولا جنب ، ومن انتهب فليس منا » .

ورواه أيضا البزار وابن حبان [٧/٤١٥ ، رقم ٣١٤٦] ، قال الحافظ : وهو من أفراد عبد الرزاق عن معمر عن ثابت عنه ، قاله البخارى والبزار وغيرهما ، وقد قيل : إن حديث معمر عن غير الزهرى فيه لين ، وقد أعله البخارى والترمذى والنسائى فقال : هذا خطأ فاحش ، وأبو حاتم فقال : هذا منكر جدا ، وقد أخرجه النسائى من وجه آخر عن حميد عن أنس ، وقال : الصواب عن حميد عن الحسن عن عمران .

قلت : وهذا يوهم أن النسائى أخرجه من الوجهين ، والواقع أنه لم يخرجها إلا من الطريق الثانى عن حميد عن أنس كما قدمته .

ثم إن الحديث له طريق آخر عن أنس ، أخرجه أحمد [٣/١٦٢] عن عبد الرزاق عن سفيان عن سمع أنس بن مالك عن النبى ﷺ قال : « لا شغار فى الإسلام ، ولا حلف فى الإسلام ، ولا جلب ، ولا جنب » .

رواه أبو نعيم فى " الحلية " [٧/١١٨] من طريق الفريسابى عن سفيان ، فسمى شيخه فيه ، فقال : عن أبان عن أنس ، وقال فى المتن : « لا عقد فى الإسلام ، ولا إسعاد ، ولا شغار ، ولا جلب ، ولا جنب » .

الثاني : أن الحديث الذي قال ابن القطان : في سننه ابن إسحاق ، هو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، أخرجه أحمد [٢ / ١٨٠] وأبو داود [٢ / ١٠٧ ، رقم ١٥٩١] والطوسي في " أماليه " من حديث محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، عن النبي ﷺ قال : « لا جلب ، ولا جنب ، ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم » لفظ أبي داود ، ولفظ الآخرين عن عبد الله بن عمرو قال : لما دخل رسول الله ﷺ مكة - عام الفتح - قام في الناس خطيباً فقال :

يا أيها الناس إنه ما كان من حلف في الجاهلية فإن الإسلام لم يزد إلا شمة ، ولا حلف في الإسلام ، والمسلمون يد على من سواهم تكافأ دماؤهم ، ويجيز عليهم أدناهم ، ويرد عليهم أقصاهم ، ترد سراياهم على قعدهم ، لا يقتل مؤمن بكافر ، دية الكافر نصف دية المسلم ، لا جلب ، ولا جنب ، ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في ديارهم .

ورواه أحمد [٢ / ٢١٦] من وجه آخر ، ليس فيه ابن إسحاق ، فقال :

حدثنا إبراهيم بن أبي العباس وحسين بن محمد قالا : حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة عن عمرو بن شعيب به مثله مطولاً ، وفيه : ألا ولا شغار في الإسلام ، ولا جنب ، ولا جلب ، وتؤخذ صدقاتهم في ديارهم .

الثالث : أن قوله : وأخرجه أيضاً أبو داود في " الجهاد " والترمذي في " النكاح " .. إلخ ، يوهم أنهم خرجوا حديث أنس المذكور في المتن وليس كذلك ، بل هؤلاء خرجوا حديث عمران بن حصين ، وكذلك أخرجه أبو داود الطيالسي [ص ١١٣ ، رقم ٨٣٨] ، وأحمد [٤ / ٤٤٣] وابن حبان [٨ / ٦٢ ، رقم ٣٢٦٧] كلهم من رواية الحسن بن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال : « لا جلب ، ولا جنب ، ولا شغار في الإسلام ، ومن انتهب نهبه فليس منا » ،

وقال الترمذى [٤٢٢/٣، رقم ١١٢٣]: حسن صحيح، زاد أبو داود في رواية: «لا جلب، ولا جنب في الرهان» قال الحافظ: وصحته متوقفة على سماع الحسن من عمران، وقد اختلف في ذلك .

الرابع: أنه عزاه لابن ماجه وهو لم يخرج لفظه إنما روى قطعة منه وهي: «من انتهب نهبه فليس منا»، وقد ورد الحديث عن جماعة آخرين من الصحابة منهم ابن عمر و وائل بن حجر وعمرو بن عوف .

فحديث ابن عمر رواه أحمد [٩١/٢] :

حدثنا قراد أبو نوح أنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به مثل لفظ المتن .

وحديث وائل بن حجر رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» :

٤٧٢
٦
ثنا/ يعقوب بن محمد ثنا محمد بن حجر عن سعيد بن عبد الجبار بن وائل بن حجر عن أبيه عن وائل بن حجر: «أن رسول الله ﷺ كتب كتابا فيه: لا جلب ولا جنب، ولا وراط، ولا شغار في الإسلام، وكل مسكر حرام، ومن أجنب فقد أربى» .

وحديث عمرو بن عوف أخرجه أبو نعيم في «التاريخ» [١٢٨/١] من طريق محمد بن سليمان لوين:

ثنا مروان بن معاوية حدثني كثير بن عبد ربه المزني عن أبيه عن جده قال: حفظت من رسول الله ﷺ ستة عشر أصلا من أصول الدين، قال رسول الله ﷺ: «العجماء جبار، والمعون جبار، والركية جبار، وفي الركاز الخمس، وقال: لا جلب، ولا جنب، ولا شغار في الإسلام، ولا غصب ولا نهب ولا اعتراض ولا إسلال ولا بيع حاضر لباد ولا غلول» .

٣٧١٢ / ٩٨٧٦ - « لا حَلِيمٌ إِلَّا ذُو عَثْرَةٍ، وَلَا حَكِيمٌ إِلَّا ذُو تَجْرِبَةٍ » .

(حم . ت . حب . ك) عن أبي سعيد

قال في الكبير: قال الحاكم: صحيح وأقره الذهبي، وليس كما قال ففي «المنار» إنه ضعيف؛ وذلك لأن فيه دراجا وهو ضعيف، وقال ابن الجوزي: تفرد به دراج، وقد قال أحمد: أحاديثه مناكير... إلخ .

قلت: نسخة دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد يصححها كثير من الحفاظ ويحسنها أكثرهم، والشارح يسود الورق بما لا طائل تحته، والعجب أنه بعد ما كتب هذا قال في الصغير: إسناده صحيح، مما دل على أن مراده من هذا تسويد الورق وتكبير حجم الكتاب .

والحديث خرجه أيضاً البخاري في «الأدب المفرد» [ص ١٩٦، رقم ٥٦٥]، وابن حبان في «روضة العقلاء»، وابن أبي الدنيا في الحلم [ص ١٧، رقم ١]، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول [٩٥/٢] في السادس^(١) وثمانين ومائة، وأبو نعيم في «الحلية» [٣٢٤/٨] والخطيب في «التاريخ» [٣٠١ / ٥]، وأبو الحسن علي بن مفرج الصقلی في الأول من فوائده كلهم من الوجه المذكور، وقال الترمذي [٣٧٩ / ٤]، رقم ٢٠٣٣: حسن غريب/ لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

٣٧١٣ / ٩٨٧٧ - « لا حَمِيَّ إِلَّا لِلَّهِ وَكَرْسُوْلُهُ » .

(حم . خ . د) عن الصعب بن جثامة

قال في الكبير: وكذا رواه النسائي في: «الحمى والشرب» خلافا لما يوهمه كلام المصنف .

(١) هو في الخامس وثمانين ومائة .

قلت : لم يخرج النسائي أصلاً ، وأزيدك أنه ليس في السنن الصغرى الذى هو من الكتب الستة كتاب " الحمى والشرب " .

وفى الباب عن أبى هريرة ، أخرجه محمد بن يحيى الذهلى فى جزئه ، وأبو العباس أحمد بن يوسف بن صرما فى " الأربعين له " ، والطبرانى فى الأوسط ، وأبو نعيم فى " تاريخ أصبهان " [٢١١ / ١] من طريق سمويه صاحب الفوائد كلهم من رواية على بن عياش :

ثنا شعيب بن أبى حمزة عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا حمى إلا لله ولرسوله » ، رجاله رجال الصحيح .

٩٨٧٨ / ٣٧١٤ - « لا حمى فى الإسلام ، ولا مناجشة » .

(طب) عن عصمة بن مالك

قال الشارح : وضعفه الهيثمى فرمز المؤلف لحسنه ممنوع .

قلت : ولو قيل رمز المؤلف لحسنه فقول الهيثمى ضعيف ممنوع ، ماذا يكون جوابه فى ترجيح ما اختاره بدون دليل ؟

٩٨٧٩ / ٣٧١٥ - « لا حول ولا قوة إلا بالله دواء من تسعة وتسعين داءً أيسرها الهم » .

ابن أبى الدنيا فى الفرج عن أبى هريرة

قال فى الكبير : وفيه بشر بن رافع ضعيف ، وقضية كلام المصنف أن ذا لا يوجد مخرجا لأحد من المشاهير مع أن الطبرانى أخرجه فى « الأوسط » وفيه بشر المذكور ، قال الهيثمى : وبقيت رجاله ثقات .

قلت : ابن أبى الدنيا أقدم من الطبرانى وأكبر والعزو إليه أولى ولا لزوم للعزو إلى غيره إلا فى عرف هذا الشارح ثم إن الحافظ الهيثمى لم يقل ما نقله عنه الشارح ، بل قال [٩٨ / ١٠] :

فيه بشر بن / رافع الحارثي وهو ضعيف، وقد وثق، وبقيّة رجاله رجال
 الصحيح إلا أن النسخة من الطبراني الأوسط سقط منها عجلان والد محمد
 الذي بينه وبين أبي هريرة اهـ .

فحذف الشارح هذا خوفاً من أن يفهم منه أن هذا هو المانع للمصنف من العزو
 إلى الطبراني .

والحديث خرجه أيضاً ابن شاهين في " الترغيب " [٣٠٣ / ٢ ، رقم ٣٣٩] قال :
 حدثنا عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن مالك المارستاني ثنا محمد بن سهل بن
 عسكر ثنا عبد الرزاق ثنا بشر بن رافع عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي
 هريرة به .

وفي الباب عن جابر وابن عباس، قال أبو نعيم في " التاريخ " [٩٤ / ٢] :
 ثنا أبي ثنا عبد الله بن محمد بن ناجية ثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر ثنا
 عبدالمجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن بلهظ بن عباد عن محمد بن المنكدر
 عن جابر « قال : شكونا إلى رسول الله حمر الرمضاء فلم يشكنا، وقال :
 استعينوا بلا حول ولا قوة إلا بالله، فإنها تذهب سبعين من الضر أدناها
 الهم » .

وقال ابن شاهين في " الترغيب " [٣٠٣ / ٢ رقم ٣٤٠] :
 حدثنا عبد الله بن سليمان ثنا أحمد بن بديل ثنا المحاربي ثنا عمرو بن شمر عن
 جابر عن تميم بن حذلم عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من قال
 كل يوم مائة مرة : لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم صرف الله عنه سبعين
 باباً من البلاء أهونها الهم والغم » .

(ه) عن ابن الزبير

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وهو فيه تابع لترمذى لكنه بين أنه من رواية فاطمة بنت النذر بن الزبير بن العوام عن أم سلمة اهـ، وقال جمع: إن فاطمة لم تلق أم سلمة ولم تسمع منها ولا من عائشة، وإن تربت في حجرها.

٤٧٥

قلت: هكذا الخط والتخليط وإلا فلا، / فالمصنف أورد الحديث من عند ابن ماجه، وهو انتقل يتكلم على حديث الترمذى، وحديث المتن من رواية عبدالله بن الزبير، وهو صار يتكلم على حديث أم سلمة بكلام غير مفهوم، ثم من عرفه بأن المصنف تابع للترمذى فى تحسين الحديث الذى قد يكون المصنف ما رآه ولا استحضره ساحة الكتابة، وكيف وهو حديث آخر بلفظ آخر لا يدخل فى هذا الحرف؟ .

فابن ماجه قال [١/٦٢٦، رقم ١٩٤٦] :

حدثنا حرمله بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب أخبرنى ابن لهيعة عن أبى الأسود عن عروة عن عبد الله بن الزبير أن رسول الله ﷺ قال: « لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء » ، فأين فاطمة بنت المنذر؟ وأين أم سلمة؟ ثم إن المصنف حسن الحديث لأجل ابن لهيعة، والترمذى قال عن حديث أم سلمة: حسن صحيح لا حسن فقط، فكيف نسي المصنف ولم يقل حسن صحيح كما قال؟ ولفظ الترمذى [٣/٤٤٩، رقم ٢١٥٢] :

حدثنا قتيبة ثنا أبو عوانة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: « لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء فى الثدي، وكان قبل الفطام » هذا حديث حسن صحيح، ومن هنا تعلم أنه لا أصل لما نقله

عن جمع من أن فاطمة بنت المنذر لم تسمع من أم سلمة ولا رأيت في كتب الرجال من قال ذلك^(١) .

٣٧١٧ / ٩٨٨٥ - « لا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَّةٍ » .

(م . ه) عن بريدة، (حم . د . ت) عن عمران

قال في الكبير: قال الهيثمي: رجال أحمد ثقات، فقول ابن العربي: حديث معلول غير مقبول .

قلت: الهيثمي لم يذكر حديث عمران بن حصين ولا هو من شرطه؛ لأنه ليس من الزوائد، وإنما ذكر [١١١/٥] حديث جابر بن عبد الله مثله، ثم إنه لم يعزه إلى أحمد، بل قال: رواه البزار ورجاله ثقات، وابن العربي لا يقول في حديث مخرج في أحد الصحيحين إنه معلول، فما أدري من أين يأتي الشارح بهذه الأغلاط؟ .

٤٧٦

٣٧١٨ / ٩٨٨٦ - « / لا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » .

(ه) عن عائشة

قال في الكبير: أشار المصنف إلى حسنة وذلك منه غير حسن، فإن الحديث مروى من طريقين أحدهما لابن ماجه عن عائشة وهي الطريق التي سلكها، وقد قال الحافظ العراقي: سندها ضعيف لضعف حارثة بن أبي الرجال، والأخرى من رواية أبي داود عن علي، وسندها كما قال العراقي جيد، فانعكس على المصنف فحذف الطريق الحسن وأثر الطريق الضعيفة وحسنها، قال ابن حجر: وخرجه الدارقطني باللفظ المزبور عن أنس . الخ .

قلت: فيه أمور الأول: قوله: فإن الحديث مروى من طريقين باطل،

(١) لفاطمة بنت المنذر رواية عن أم سلمة زوج النبي ﷺ كما قال المزي في التهذيب

(٢٦٥ / ٣٥)

فإن الحديث مروى من طرق متعددة من حديث عائشة وعلى وأنس وابن عمر
وأم سعد الأنصارية وغيرهم .

الثانى : قوله : والأخرى من رواية أبى داود وسندها جيد وهو رد على نفسه
بنفسه ، واعتراف منه بأن الحديث فى حد ذاته حسن .

الثالث : بينما هو ينتقد حكم المصنف بحسنه إذ هو نفسه يورد الطريق الأخرى
التي تؤيد المصنف ؛ لأنه لا يخلو أن يكون مراده^(١) متن الحديث الذي يقصده
المصنف أو يكون مراده رواية الحديث بخصوص هذا الوجه الذي هو حديث
عائشة ، فإن كان مراده هذا فهو لم يروه أبو داود ، وليس له إلا طريق واحدة ،
وإن كان مراده المتن من حيث هو كما يدل عليه قوله : من طريق أخرى من
حديث على ، فهو قد اعترف بأن المتن حسن ، فماذا نقول^(٢) إلا أنه لا يفهم ما
يقول وينطق نطق المبرسمين .

الرابع : فحذف الطريق الحسنة فانعكس على المصنف الحال ، بل الذي هو
معكوس من أصله منعكس عليه عقله من أوله إلى آخره هو الشارح ، فأبو داود
روى الحديث [١٠٣/٢ ، رقم ١٥٧٣] بلفظ : « ليس فى مال زكاة حتى يحول
عليه الحول » ، وهذا لفظ موضعه حرف " اللام " / فى باب " ليس " ، لا حرف
" لام ألف " وهو أمر واضح عند الشارح ، ولكنه يتغافل عنه ويستبale ، ويرضى
لنفسه بذلك طمعا فى أن يوصل إلى المؤلف ما لعله يكون فيه غض من قدره
ولو عاد عليه هو بما هو أفحش من ذلك .

٤٧٧
٦
١٩٧٣ / ٩٨٨٧ - « لا سَبَقَ إِلَّا فى خُفٍّ أو حَافِرٍ أو نَصَلٍ » .

(حم ٤٠) عن أبى هريرة

قلت : كتب الشارح فى الصغير عن عائشة فأتى بهم فاحش ، والحديث

(١) فى الأصل : « مراده » .

(٢) فى الأصل : « يقول » .

خرجه أيضا البخارى فى التاريخ الكبير [٢٧٧ / ٤] ، رقم [٢٧٩٨] ، [٨٤ / ٥] ، رقم [٢٢٩] ، وفى الكنى المفردة ، والطحاوى فى مشكل الآثار [١٤٦ / ٥] ، رقم [١٨٨٣] ، والدارقطنى فى الأفراد .

٩٨٨٨ / ٣٧٢٠ - « لا سَمَرَ إِلَّا لِمُصَلٍِّ أَوْ مُسَافِرٍ » .

(حم) عن ابن مسعود

قال فى الكبير: رواه من حديث خيشمة عن رجل عن ابن مسعود وقال: مرة عن خيشمة عن ابن مسعود بإسقاط رجل ، قال الهيثمى: وبقية رجاله ثقات . قلت: رواه أيضا أبو نعيم فى " الحلية " [١٩٨ / ٤] من طريق أبى داود الطيالسى :

ثنا شعبة أخبرنى منصور قال: سمعت خيشمة بن عبد الرحمن يحدث عن ابن مسعود عن النبى ﷺ به .

ثم قال : كذا رواه شعبة وخالفه الثورى عن منصور ، فقال : عن خيشمة عن سمع ابن مسعود يحدث عن النبى ﷺ اهـ .

قلت: قد وافق شعبة هريم بن سفيان ، فقال: عن منصور عن خيشمة عن عبدالله بدون واسطة ، رواه محمد بن مخلد العطار الدورى فى جزئه: ثنا روح ابن الفرغ ثنا أبو غسان ثنا هريم به .

٨٩٩٠ / ٣٧٢١ - « لا شُفْعَةَ إِلَّا فِي دَارٍ أَوْ عَقَارٍ » .

(هق) عن أبى هريرة

قال فى الكبير: ثم قال البيهقى : إسناده ضعيف وأقره الذهبى ، ورواه البزار عن جابر قال ابن حجر : بسند جيد اهـ ، وبه يعرف أن المصنف لم يصب حيث اقتصر على الطريق الضعيفة وأهمل الجيدة .

قلت: هذا كذب وإلا كان الأحق باللوم وعدم الإصابة/ البيهقى الذى خرج

حديث أبى هريرة الضعيف بإقراره وترك حدث جابر، وهكذا يكون جميع الحفاظ غير مصيبين فى إخراجهم أحاديث وتركهم أخرى أقوى منها، ولا يكون فى الدنيا سالم من هذا العيب الذى اختلقه هذا [الشارح]، والاعجب من ذلك أن الحفاظ الهيثمى الذى ألف كتاب "مجمع الزوائد على الكتب الستة" من كتب معلومة منها مسند البزار، ومع ذلك فقد سها ولم يذكر هذا الحديث فهو أيضاً غير مصيب، وسقط حكم الله تعالى بأنه لا يكلف نفساً إلا وسعها، وحديث جابر شاهد لحديث أبى هريرة ومن الغرب أيضاً أن الحفاظ لم ينص على ضعف حديث أبى هريرة، فىكون معيياً فى حكم هذا الأفاك، لأنه دائماً يعيب المصنف بكونه لم ينقل كلام المخرجين .

فعبارة الحفاظ : حديث : « لا شفعة إلا فى ربيع أو حائط » ، أخرجه البزار من حديث جابر بسند جيد ، والبيهقى [٦ / ١٠٩] من حديث أبى حنيفة عن عطاء عن أبى هريرة مرفوعاً : « لا شفعة إلا فى دار أو عقار » (١) اهـ .

وكذلك لم يذكر الحفاظ بقية حديث جابر ، كما يفعله كل الناس والشارح يعيب المصنف بذلك أيضاً ، فإن البزار قال فى مسنده :

حدثنا عمرو بن على ثنا أبو عاصم ثنا ابن جريج عن أبى الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « لا شفعة إلا فى ربيع أو حائط ، ولا ينبغى له أن يبيع حتى يستأمر صاحبه ، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك » ، ثم قال البزار : لا نعلم أحداً يرويه بهذا إلا جابر .

٣٧٢٢ / ٩٨٩٢ - « لا صرورة فى الإسلام » .

(حم . د . ك) عن ابن عباس

قال فى الكبير : قال الحاكم : صحيح وأقره الذهبى ، واغتر به المصنف فرمز لصحته وهو غير مسلم ، فإن فيه كما قال جمع منهم الصدر المناوى : عمر / ٤٧٩

(١) انظر التلخيص الحبير ٤ / ٥٥ ، ١٢٧٤ .

ابن عطاء وهو ضعيف واه ، وقال ابن المدينى : كذاب .

قلت : بل الصدر المناوى هو الواهم وأنت هو المغتر ، فإن فى الرواة عمر بن عطاء ابن وراز ضعيف ، وعمر بن عطاء بن أبى الخوار ثقة من رجال الصحيح احتج به مسلم ، وهذا هو الموجود فى سند الحديث كما صرح به فى رواية أبى داود ، قال الذهبى فى "الميزان" [٢ / ٢١٣ ، رقم ٦١٦٩] : عمر بن عطاء بن وراز عن عكرمة وعنه ابن جريج ، ضعفه يحيى بن معين والنسائى ، وقال يحيى أيضاً : ليس بشيء ، وقال أحمد : ليس بقوى ، قال الذهبى : فأما عمر بن عطاء بن أبى الخوار عن ابن عباس فشقة أخذ عنه ابن جريج أيضاً ، ووثقه ابن معين وأبو زرعة اهـ .

قلت : وعن صرح بأنه ابن أبى الخوار أبو جعفر الطحاوى فى مشكل الآثار [٣ / ٣١٤ ، رقم ١٢٨٢] فقال :

حدثنا صالح بن عبد الرحمن عن عمرو بن الحارث الأنصارى ثنا حجاج بن إبراهيم الأزرق ثنا عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عمر بن عطاء ، قال أبو جعفر : وهو ابن أبى الخوار عن عكرمة عن ابن عباس به ، قال الطحاوى : ولم نجد فى هذا الباب حديثاً متصل الإسناد إلى رسول الله ﷺ سوى هذا الحديث اهـ .

ومن الغريب أن الشارح بعد ما اعتمد كلام الصدر المناوى ورجحه وهو زعم أن ابن المدينى قال فى عمر بن عطاء : كذاب وهذا النقل فيه نظر ، رجع الشارح فقال فى الصغير : قال الحاكم : صحيح وأقره الذهبى ولم يزد ، فأين اعتمادك لنقد المناوى ؟

٣٧٢٣ / ٩٦٩٦ - « لا صلاة بحضرة طعام ، ولا وهو يدافعهُ
الأخبثان » .

(م . د) عن عائشة

قال الشارح : بل رواه مسلم .

وقال فى الكبير : ظاهر صنيع المصنف أن الشيخين لم يخرجاه ولا أحدهما ، وهو ذهول ، فقد خرجاه معا عنها باللفظ المزبور .

٤٨٠

قلت : / هذا كذب على المؤلف وعلى البخارى ، أما المؤلف فقد عزاه لمسلم [١ / ٣٩٣ ، ٥٦٠ / ٦٧] مع أبى داود [١ / ٢٢ ، رقم ٨٩] ، وإنما الشارح الذى أسقط رمز مسلم من قلمه ثم عاد يهول بالباطل ، وأما الكذب على البخارى فإنه لم يخرج به هذا اللفظ وإنما خرج [٧ / ١٠٧ ، رقم ٥٤٦٥] بلفظ « إذا وضع أو حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدهوا بالعشاء » ، والشارح كالمعترف بذلك حيث لم يعزه فى الصغير إلا لمسلم وحده ، والحاصل [أنه] قد قال الباطل وكتب الباطل .

٣٧٢٤ / ٩٨٩٧ - « لا صَلَاةَ لِمَتَلَّفَتِ » .

(طب) عن عبد الله بن سلام

قال فى الكبير : عن يوسف بن عبد الله بن سلام .

قلت : هذا من الخطأ الفاحش ، بل هو من حديث عبد الله بن سلام كما قال المصنف ، وإما هو من رواية ابنه يوسف عنه ، والحديث ذكر الاضطراب فيه البخارى فى ترجمة الصلت بن طريف من التاريخ الكبير [٤ / ٣٠٣ ، رقم ٢٩١٤] ، وكذلك الحافظ فى اللسان [٣ / ١٩٦ ، رقم ٨٧٣] فيه وفى الصلت بن مهران [٣ / ١٩٨ ، رقم ٨٨٠] .

٣٧٢٥ / ٩٨٩٨ - « لا صَلَاةَ لِحَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ » .

(قط) عن جابر

قال فى الكبير بعد كلام وأنقال مكررة مائة : ومن شواهد حديث الشيخين : « من سمع النداء فلم يجب ، فلا صلاة له إلا من عذر » .

قلت : هذا غلط فاحش ما خرج الشيخان ولا أحدهما هذا الحدث ، وإنما
خرجه ابن ماجه [١ / ٢٦٠ ، رقم ٧٩٣] وابن حبان ، والحاكم [١ / ٢٤٥ ،
رقم ٨٩٣] من حديث ابن عباس وأصله عند أبي داود [١ / ١٤٨ ، رقم ٥٥١]
بسياق آخر .

٣٧٢٦ / ٩٩١٠ - « لا عَقْلَ كالتَّديِيرِ ، ولا وَرَعَ كالكَفِّ ، وآ
حَسَبَ كَحَسَنِ الخُلُقِ » .

(ه) عن أبي ذر

قال في الكبير : وكذا رواه ابن حبان ، والبيهقي في " الشعب " ، وفيه إبراهيم
بن هشام بن يحيى الغساني ، قال أبو حاتم : غير ثقة ، ونقل ابن الجوزي عن
أبي زرعة أنه كذاب ، وأورده في " الميزان " في ترجمة صخر بن محمد المنقري
من حديثه ، وقال : قال أبي : / قال ابن طاهر : كذاب ، وقال ابن عدى :
حدث عن الثقات بالبواطيل فمنها هذا الخبر .

قلت : هذا خبط وتخليط للأسانيد والأحاديث ، فحديث أبي ذر ليس فيه صخر
ابن محمد ، وقد أخرج جماعه من حديث أبي ذر في حديثه الطويل ، وقد
سبقت جمل منه ، وقد صححه ابن حبان فأخرجه في صحيحه وحسنه
جماعه ، أما صخر بن محمد فروى الحديث عن مالك عن زيد بن أسلم عن
أنس بن مالك .

أخرجه أيضًا أبو نعيم [٦ / ٣٤٣] ، وقال : غريب من حديث مالك تفرد به
الحاجبي ، وهو صخر بن محمد المنقري الحاجبي الذي أورده الذهبي تبعاً لابن
عدى في ترجمته [٤ / ٩٢] فأين هذا من حديث أبي ذر الطويل ؟

٣٧٢٧ / ٩٩١٩ - « لا قَوَدَ في المَأْمُومَةِ ، ولا الجَائِفَةِ ولا المُنْقَلَةِ » .
(ه) عن العباس

قال في الكبير : رمز المصنف لحسنه وهو زلل فقيه أبو كريب الأزدي مجهول ،

ورشدين بن سعد وقد مر ضعفه غير مرة .

قلت : ما أشد جهل هذا الرجل بالحديث ورجاله ، فابو كريب المذكور في سند هذا الحديث هو شيخ ابن ماجه ، وهو ابو كريب محمد بن العلاء الشقة المشهور ، أحد شيوخ الأئمة الستة كلهم ، ما أظن أحدا من أهل العلم سمع من الحديث شيئا ولو شمائل الترمذى إلا وهو يعرف هذا الرجل وأنه من كبار الثقات ، ثم إن الذى قصده الشارح اسمه أبو كريب بفتح الكاف وكسر الراء بخلاف الذى فى سند الحديث فإنه بضم الكاف وفتح الراء مصغرا ، ثم أيضا المذكور فى السند من شيوخ الستة وهو شيخ ابن ماجه فى الحديث [٢/٩٩١] ، رقم [٢٦٢٣٧] وأبو كريب المجهول قديم يروى عن ابن عمرو ، فما هذه الطامات؟ نعوذ بالله من الخذلان .

أما رشدين بن سعد فمختلف فيه ، وحديثه حسن على رأى من وثقه لا سيما مع الشواهد .

٣٧٢٨ / ٩٩٢٠ - « لا كَبِيرَةَ مَعَ الاستِغْفَارِ ، ولا صَغِيرَةَ مَعَ الإِصْرَارِ » .

(فر) عن ابن عباس

قال فى الكبير : ورواه ابن شاهين باللفظ المزبور عن أبى هريرة ، وكذا الطبرانى فى مسند الشاميين .

قلت : ابن شاهين لم يروه باللفظ المزبور ، بل قال [٢/٢٠٩] ، رقم [١٨٦] : حدثنا على بن الفضل البلخى ثنا إسماعيل بن محمود بن زاهر الجوهري ثنا الحسن بن عمر بن شقيق ثنا بشر بن إبراهيم عن خليفة بن سليمان عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس كبيرة بكبيرة مع الاستغفار ، ولا صغيرة بصغيرة مع الإصرار » .

أما الطبراني فنعم رواه باللفظ المزبور ، فقال في "مسند الشاميين" :
ثنا زكريا بن يحيى الساجي ثنا سهل بن بحر ثنا بشر بن عبيد الدارسي ثنا أبو
عبد الرحمن العنبري عن مكحول عن أبي سلمة عن أبي هريرة به .
وفى الباب عن أنس وعائشة ، فحديث أنس رواه الديلمي [٥/٢٨٧] ، رقم
٧٩١٤] من طريق ابن ناجية : ثنا البغوي ثنا خلف بن هشام ثنا سفيان بن
عيينة عن الزهري عن أنس مرفوعا مثل الترجمة .

وحديث عائشة رواه إسحاق بن بشر صحاب كتاب "المبتدأ" :

حدثنا سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا مثل
الترجمة أيضا ، وإسحاق متروك .

٣٧٢٩ / ٩٩٢٤ - « لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَكِيلٍ »

(حم . ٤ . ك) عن أبي موسى (ه) عن ابن عباس

قال في الكبير : وأطال الحاكم في تخريج طرقه ، ثم قال : وفى الباب عن
على ثم عد ثلاثين صحابيا .

قلت : بل ستة عشر فقط ، ولفظه [٢/١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١] وفى الباب عن
على بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل ، وعبد الله بن عمر
وأبي ذر الغفاري والمقداد بن الأسود وعبد الله بن سمعود وجابر بن عبد الله
وأبي هريرة/ وعمران بن حصين وعبد الله بن عمرو والمسور بن مخزوم وأنس
ابن مالك - رضى الله عنهم - وأكثرها صحيحة ، وقد صحت الروايات فيه
عن أزواج النبي ﷺ عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش - رضى الله عنهم
أجمعين - ١ هـ .

ثم رأيت الحافظ هو سلف الشارح وذاك غريب .

٣٧٣ / ٩٩٢٦ - « لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَكِيلٍ » وَشَاهِدِي عَدْلٍ .

(حق) عن عمران وعن عائشة

قال فى الكبير بعد كلام : وقال ابن حجر : رواه أحمد والدارقطنى والبيهقى من حديث الحسن عن عمران وفيه عبد الله بن محرر متروك اهـ ، وفى شرح المنهاج للأذرعى أن ابن حبان أخرجه فى صحيحه ، وقال : لا يصح ذكر الشاهدين إلا فيه ، قال الأذرعى : وهذا يرد قول ابن المنذر : لا يثبت فى الشاهدين فى النكاح خبر اهـ . وبه يعرف ما فى كلام الحافظ ابن حجر . قلت : بل به يعرف ما تأتى به من الخبط والتخليط فالحافظ ابن حجر يتكلم على حديث عمران وأنت تنقل الكلام على حديث عائشة بعد أن تحذف اسمها وتوهم أنه فى حديث عمران ، فابن حبان [٩ / ٣٨٦ ، رقم ٤٠٧٥] روى حديث عائشة من رواية سعيد بن يحيى بن سعيد الأموى :

ثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل ، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » ، ثم قال ابن حبان : لم يقل فيه : « وشاهدي عدل » إلا ثلاثة أنفس سعيد بن يحيى الأموى عن حفص بن غياث ، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي عن خالد بن الحارث ، وعبد الرحمن / بن يونس الرقي عن عيسى بن يونس ، ولا يصح فى ذكر الشاهدين غير هذا الخبر اهـ .

٤٨٤

٦

فكيف يعرف من هذا ما فى كلام الحافظ الذى يقول : إنسه من حديث الحسن عن عمران ، وفيه عبد الله بن محرر . . . إلخ ، فهل فى الدنيا أعجب من هذه الجرأة !؟

٣٧٣١ / ٩٩٢٧ - « لا هجرة بعد فتح مكة » .

(خ) عن مجاشع بن مسعود

قال فى الكبير : وقضية صنيع المصنف أن هذا مما تفرد به البخارى عن صاحبه وهو ممنوع ، فقد رواه الجماعة كلهم إلا ابن ماجه ، ولفظ مسلم : « لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا » .

قلت : هذا عند مسلم [٣ / ١٤٨٨ ، ١٨٦٤ / ٨٦] لفظ حديث عائشة ، أما حديث مجاشع بن مسعود فلفظه عند مسلم قال : « جئت بأخى أبى معبد إلى رسول الله ﷺ بعد الفتح فقلت : يا رسول الله بايعه على الهجرة ، قال : قد مضت الهجرة لأهلها ، قلت فبأى شىء تبايعه ، قال : على الإسلام والجهاد والخير » ، ثم إنه أيضا لم يخرج له إلا البخارى [٤ / ٩٢ ، رقم ٣٠٧٩] ومسلم ، ولم يخرج له أحد من الأربعة كما زعم ، بل خرج الثلاثة حديث ابن عباس^(١) ، فإن هذا الحديث رواه جماعة من الصحابة منهم ابن عباس وأبو سعيد الخدرى وعائشة وصفوان بن أمية ومجاشع بن مسعود ورافع بن خديج وزيد بن ثابت وعبد الرحمن بن صفوان وعبد الله بن عمرو بن العاص ويعلى بن أمية وجابر ابن عبد الله وابن عمر موقوفاً وآخرون ، وقد ذكرت أسانيد الجميع فى "وشى الإهاب" .

٣٧٣٢ / ٩٩٢٩ - « لا هم إلا هم الدين ، ولا وجع إلا وجع العين » .

(عد . هب) عن جابر

قال فى الكبير : وكذا الطبرانى وأبو نعيم فى " الطب " ، ثم قال : وقضية كلام المصنف أن مخرجه خرجوه ساكتين عليه والأمر بخلافه ، بل عقباه

(١) أبو داود (رقم ٣/٢٤٨٠)، الترمذى (٤/١٤٨، ١٥٩٠)، والنسائى (٧/١٤٦).

قلت : هذا كذب على ظاهر صنيع المصنف ظاهر ، فإنه عقبه أيضا بالرمز له بعلامة الضعيف كما رمز لمخرجه ، ولو كان ينقل كلام المخرجين لذكر أسماءهم بدون رموز ، ثم إن الشارح أطلق العزو إلى الطبراني ، فأفاد أنه خرج في الكبير لأنه الذي يعزى إليه بإطلاق ، والواقع أنه خرج في المعجم الصغير [٢/ ٩١ ، رقم ٨٥٤] ، ومن طريقه خرج القضاة في "مسند الشهاب" [٢/ ٤٥ ، رقم ٨٥٤] كما خرج أيضا ابن حبان في "الضعفاء" [١/ ٣٥٠] .

وورد أيضا من حديث أبي هريرة أخرجه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" [٢/ ٢٩٥] من طريق الحسين بن معاذ مستملى عمرو بن علي ثنا ابن أخي الربيع بن مسلم عن الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به .
ومن حديث ابن عمر أخرجه الشيرازي في "الألقاب" ، والخطيب في "الرواة" عن مالك من روايته عن نافع عن ابن عمر به وهو باطل ، وقد أخرجه ابن عساكر عن عمرو بن العاص من قوله ، وقد يكون هو الأصل في هذا الكلام فركب له الضعفاء الأسانيد ورفعوه إلى النبي ﷺ .

٣٧٣٣ / ٩٩٣٠ - « لا وبَاءَ مَعَ السَّيْفِ ، وَلَا لِحَاءَ مَعَ الْجَرَادِ » .

ابن صرصرى فى أماليه عن البراء

قلت : حرف الشارح هذا الحديث فى قوله : "لحاء" فكتبه بالنون والجيم ، وشرحه فى الكبير على ذلك وتبعه أصحاب المطابع فى طبع المتن وهو باطل ، لأن الجراد يأتى كثيرا والنجاء حاصل ، وإنما الحديث ولا لحاء باللام والحاء المهملة ، وهو قشر الشجر الذى يكون كالغلاف لها ، وهو الذى يأكله الجراد فيموت الشجر لأجل ذهابه ، كذلك ذكره الناس ، وخرجه أبو بكر بن أبى

داود قال :

حدثنا يزيد بن المبارك ثنا عبد الرحمن بن قيس ثنا سلم بن سالم ثنا أبو المغيرة
الجوزجاني محمد بن مالك عن البراء بن عازب به والسند ضعيف .

٤٨٦

٦

٩٩٣٥ / ٣٧٣٤ - « / لا وضوء لمن لم يصل على النبي ﷺ » .

(طب) عن سهل بن سعد

قال الشارح : رمز المصنف لحسنه .

قلت : فيه أمران ، أحدهما : أن المصنف لم يرمز لحسنه ، بل رمز لضعفه .
ثانيهما : عادة الشارح انتقاد المصنف بالباطل عند كل ما وجد السبيل إلى ذلك ،
فإذا جاء موضع الانتقاد الحق عمى عنه ليقى مخطئا في كل تصرفاته سواء نطق
أو سكت ، فهذا الحديث ليس بعضه عند الطبراني هكذا فإن الطبراني قال :
حدثنا عبد الرحمن بن معاوية العتبي ثنا عبيد الله بن محمد بن المنكدر ثنا ابن
أبي فديك عن أبي بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده سهل بن سعد أن
رسول الله ﷺ قال : « لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم
الله عليه ، ولا صلاة لمن لم يصل على النبي ﷺ ، ولا صلاة لمن لم يحب
الأنصار » .

وهو بهذا اللفظ عند ابن ماجه في سنته :

ثنا عبد الرحمن بن إبراهيم ثنا ابن أبي فديك به ، إلا أنه قال : عن عبد
المهيمن بن عباس بن سهل عن أبيه به .

قال ابن القيم : فأما أبي بن عباس فقد احتج به البخاري في صحيحه وضعفه
أحمد ويحيى بن معين وغيرهما ، وأما أخوه عبد المهيمن فمتفق على تركه
وإطراح حديثه ، فإن كان عبد المهيمن سرقه من أخيه فلا يضر الحديث شيئا
ولا يتزل عن درجة الحسن ، وإن كان ابن أبي فديك أو من دونه غلط من عبد

المهيمن إلى أخيه أبي وهو الأشبه والله أعلم لأن الحديث معروف بعبد المهيمن
فتلك علة قوية فيه اهـ .

والمقصود أن لفظ الحديث : « لا صلاة لمن لم يصل على النبي ﷺ لا » لا
وضوء » كما أورده المصنف ، والغريب أن الحافظ السخاوي وهم فيه أيضا
فذكره في « القول البديع في فضل الصلاة عليه ﷺ بعد الفراغ من الوضوء »
باللفظ الذى ذكره المصنف وعزاه لابن ماجه وابن أبي عاصم فى كتاب « فضل
الصلاة على النبي ﷺ » مع أنه عند ابن ماجه باللفظ الذى قدمته من عند
الطبرانى سواء .

« لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ
لِنَفْسِهِ » .

(حم . ق . ت . ن . ه) عن أنس

قال فى الكبير: وسبب هذا الحديث كما خرجه الطبرانى عن أبى الوليد القرشى
قال : كنت عند بلال بن أبى بردة فجاء رجل من عبد القيس وقال : أصلح الله
الأمير إن أهل الطب لا يؤدون زكاتهم وقد علمت ذلك فأخبرت الأمير ،
فقال: من أنت ؟ قال : من عبد القيس ، قال : ما اسمك ؟ قال : فلان ،
فكتب لصاحب شرطته يسأل عنه عبد القيس ، فقال : وجدته يُعْمَرُ فى حسبه
فقال : الله أكبر حدثنى أبى عن جدى أبى موسى عن رسول الله ﷺ فذكره .

قلت : هذا منتهى الغفلة ، وأقصى ما يكون من البلادة ، فسبب الحديث هو ما
وقع فى زمن النبي ﷺ فكان ذلك الفعل هو سبب تحديته ﷺ بالحديث كما
ورد أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ : « فقال : يا رسول الله متى الساعة ؟ فقال :
ما أعددت لها ؟ قال : لا شىء غير أنى أحب الله ورسوله فقال ﷺ : أنت مع
من أحببت » ، فكان سؤال هذا الرجل هو السبب فى ورود هذا الحديث ، أما
قصة وقعت بعد النبي ﷺ بنحو مائة سنة كانت سبب تحديث الراوى به عن

أبيه عن جده ، فجعل الأحاديث حدث بها الناس لأسباب ، ولو بعد الألف فتكون أيضا هي سبب ورود الحديث إن هذا لعجب ، وأعجب من ذلك كون تحديث بلال بن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه عن جده ، هو السبب في حديث أنس بن مالك المذكور في المتن ، ثم اتضح ما هو أعجب من كل هذا وهو أن هذه القصة واردة / في الحديث ، وهو الحديث المذكور بعده وهو حديث : « لا يبغي على الناس إلا ولد بغي ، أو من فيه عرق منه » ، فنقله الشارح إلى حديث : « لا يؤمن أحدكم » ، كما ترى .

٣٧٣٦ / ٩٩٤١ - « لا يبغي على الناس إلا ولد بغي » ، وإلا من فيه عرق منه » .

(طب) عن أبي موسى

قال في الكبير : قال الهيثمي : فيه أبو الوليد القرشي مجهول وبقية رجاله ثقات ، وقال ابن الجوزي : فيه سهل الأعرابي ، قال ابن حبان : منكر الرواية ، لا يقبل ما انفرد به .

قلت : سهل بن عطية الأعرابي اضطرب فيه ابن حبان ، فذكره في الثقات [٨/ ٢٨٩] أيضا ثم هو لم ينفرد به ، بل ورد من غير طريقه ، ومن غير طريق أبي الوليد القرشي كما سأذكره .

والحديث خرجه أيضا البخاري في " التاريخ الكبير " [٤ / ١٠٢ ، رقم ٢١٠٧] في ترجمة سهل بن عطية ، فروى عن محمد بن المثني :

ثنا مرحوم سمع سهلا الأعرابي عن أبي الوليد مولى قريش سمع بلال بن أبي بردة عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ به مثل المذكور هنا .
ورواه وكيع في " الغرر " من طريق منصور بن أبي مزاحم :

ثنا مرحوم بن عبد العزيز عن سهل بن عطية عن أبي الوليد مولى قريش

قال: كنت مع مولاي عند بلال بن أبي بردة ، فذكره .

ورواه أيضا من طريق عيسى بن مرحوم العطار :

ثنا أبي عن سهل الأعرابي عن أبي الفقهاء قال : كنت عند بلال بن أبي بردة ، فأتاه رجل فقال : إن عاملك بالطف فعل كذا وكذا ، فقال بلال : أسألوا عن بيت هذا ، فسألوا ، فوجدوه مغموزا عليه ، فقال : صدق رسول الله ﷺ : حدثني أبي عن جدي قال : « قال رسول الله ﷺ : لا يبغى على الناس إلا رجل مغموز عليه في نسبه أو ولدته أمه لغير رشدة » .

كذا قال عيسى بن مرحوم عن أبي الفقهاء بدل أبي الوليد ثم رواه وكيع من وجه آخر فقال :

٤٨٩

/ حدثنا عمر بن محمد بن الحكم ثنا أحمد بن حرب بن محمد الطائفي ثنا كريب بن عمرو بن بلال بن أبي بردة عن أبيه عن جده عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ نحوه .

٣٧٣٧ / ٩٩٤٦ - « لا يَتَكَلَّفَنَّ أَحَدٌ لِيَضِيفَهُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ » .

(هب) عن سلمان

قال في الكبير : وفيه محمد بن الفرغ الأزرق ، متكلم فيه إلخ .

قلت : محمد بن الفرغ الأزرق ثقة وله جزء مسموع وأحاديثه صحاح كما قال الخطيب [٣ / ١٥٩ ، رقم ١١٩٨] : والكلام فيه تعنت مذموم كما قال الذهبي : وإن زعم أنه وجد له حديثا منكرا ، لكن رده عليه الحافظ بأنه ورد من طرق متعددة عن ابن عباس موقوفا عليه ، وهو : « منا السفاح ، ومنا المنصور . » إلخ .

والحديث أخرجه أيضا أبو نعيم في " التاريخ " [١ / ٥٦] قال :

حدثنا أبو بكر بن خلاد ثنا محمد بن الفرغ الأزرق ثنا يونس بن محمد ثنا حسين بن الرماس سمعت عبد الرحمن بن مسعود وسليمان بن رباح وزكريا ابن إسحاق يحدثون عن سلمان عن النبي ﷺ به مثله .

٣٧٣٨/٩٩٤٧ - « لا يُتَمَّ بعدَ احتِلامٍ ، ولا صمات صمات يوم إلى الليل^(١) » .

(د) عن على

قال فى الكبير : رمز لحسنه وتعقبه المنذرى فى حواشيه بأن فيه يحيى الجارى "بالجيم" ، قال البخارى : يتكلمون فيه . . . إلخ .

قلت : هذا أيضا من الطرف ، فالمنذرى مات قبل ولادة المصنف بمائتى سنة ، بالثنية إلا سبع سنين ، فكيف تعقب المصنف على رمزه بحسنه ؟

والحديث رواه أيضا الطحاوى فى " مشكل الآثار " [٢ / ١٣١ ، رقم ٦٥٨] ،

والطبرانى فى " الصغير " [١ / ١٦٩ ، رقم ٢٦٦] مطولا ، ولفظه عن على

« قال : حفظت لكم من رسول الله ﷺ ستا : ، لا طلاق إلا من بعد نكاح ،

ولا عتاق إلا من بعد ملك ، ولا وفاء لنذر فى معصية الله ، ولا يتم بعد

احتلام ، ولا صمات يوم إلى الليل ، ولا وصال فى الصيام » ، وطريقه عند

هؤلاء الثلاثة واحدة ، وهى معلولة ، لكن له طرق أخر ثلاثة عن على منها ما

رواه الطبرانى فى " الأوسط " والخطيب [٥ / ٢٩٩] / من طريقه ثم من رواية

موسى بن عقبة عن أبان بن تغلب عن إبراهيم النخعى عن علقمة بن قيس عن

على قال : قال رسول الله ﷺ : « لا رضاع بعد فصال ، ولا يتم بعد حلم » ،

ومنها ما رواه عبد الرزاق [٧ / ٤٦٤ ، رقم ١٣٨٩٧] والطبرانى فى

" الأوسط " ، والثقفى فى " الثقفيات " من رواية الضحاك بن مزاحم عن

النزال بن سبرة عن على مثل الذى قبله بزيادة « ولا صمت يوم إلى ليل » ،

ومنها ما رواه الطوسى فى أماليه من طريق منصور بن يونس عن منصور بن

(١) فى الأصل : «ليل» .

حازم عن جعفر الصادق عن آبائه متصلا إلى على - عليه السلام - قال : قال رسول الله ﷺ : « لا رضاع بعد فطام ، ولا وصال فى صيام ، ولا يتم بعد احتلام ، ولا صمت يوم إلى ليل ، ولا تغرب بعد الهجرة ، ولا هجرة بعد الفتح ، ولا طلاق قبل نكاح ، ولا عتق قبل ملك ، ولا يمين لولد مع والده ، ولا لملوك مع مولاه ، ولا لامرأه مع زوجها ، ولا نذر فى معصية ، ولا يمين فى قطيعة » (١) .

وفى الباب عن أنس وجابر وحظلة بن حذيم ، فحديث أنس رواه البزار (٢) وابن عدى فى الكامل [٧ / ٢٦١] والقضاعى فى " مسند الشهاب " [٢ / ٤٠] ، رقم [٣٨٩] كلهم من رواية يزيد بن عبد الملك عن أبيه عن محمد بن المنكدر عن أنس ، إلا أن القضاعى وقع عنده أبيه ، وهو وهم ، قال البزار : لا نعلمه يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد ، ويزيد بن عبد الملك لين الحديث ، وقد روى جماعة من أهل العلم حديثه واحتملوه على لينة اهـ .

أما ابن عدى [فقال :] يزيد بن عبد الملك عامة ما يرويه غير محفوظ ، ثم أسند عن النسائي أنه قال متروك .

وحديث جابر رواه الطيالسى [ص ٣٤٣ ، رقم ١٧٦٧] وعبد الرزاق [٧ / ٤٦٤] ، رقم [١٣٨٩٩] وابن حبان فى الضعفاء ، والمخلص فى فوائده ، وابن عدى فى " الكامل " [٢ / ٤٤٧] من وجهين عنه ، وهو مطولا كحديث على الذى خرجه الطوسى من طريق أهل البيت ، وكلا طريقيه ضعيف ، بل هو من ثلاثة / طرق عند المذكورين ، لأن الطيالسى وحده خرجه من طريقين .

٤٩١

٦

(١) فى الاصل : قطيعة .

(٢) انظر كشف الأستار (٢ / ١٠١ رقم ١٣٠٢) .

وحدیث حنظلة بن حذیم رواه الطبرانی وأبو یعلی بلفظ : « لا یتیم بعد احتلام ، ولا یتیم علی جاریة إذا هی حاضت »^(١) ، وقد ذكرت أسانیده ومتونہ وما قیل فیہ فی " وشی الإهاب " .

۹۹۵۵ / ۳۷۳۹ - « لا یُحَافِظُ عَلَی صَلَاةِ الضُّحَى إِلَّا أَوَّابٌ ، وَهِيَ صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ » .

(ك) عن أبی هريرة

قال فی الكبير : قال الحاكم : علی شرط مسلم ، وأقره الذهبی فی التلخیص ، لكنه فی المیزان أورده فی ترجمة محمد بن دینار من حدیثه ، ونقل عن ابن معین تضعیفه ، وعن النسائی توثیقه .

قلت : كأن الشارح فاقد الشعور بما فی هذا الفن ، وبالفارق بین أسانید الحدیث ، فمحمد بن دینار ، الذى أورده الذهبی فی " المیزان " [۳ / ۵۴۲ ، رقم ۷۵۰۴] ، وأورد هذا الحدیث من مروایاته عن محمد بن عمرو عن أبی سلمة عن أبی هريرة ، لم یروه الحاكم من طریقہ ، بل رواه [۱ / ۳۱۴ ، رقم ۱۱۸۲] من طریق خالد بن عبد الله عن محمد بن عمرو ، فهما راویان مختلفان ، فكیف یقول الشارح أنه أقره فی التلخیص؟! ، وأورده فی " المیزان " مع هذا التباين ، نعم أورده البخاری فی " التاريخ الكبير " [۱ / ۳۶۶ ، رقم ۱۱۵۷] ، من الطريق السی رواها منه الحاكم فی ترجمة إسماعیل ابن عبد الله بن زرارہ عن خالد الطحان عن محمد بن عمرو به .

ثم قال : حدثنا موسى بن إسماعیل ثنا حماد عن محمد عن أبی سلمة من قوله ، قال : وكذلك كان یقول أصحابنا ، قال : وهذا أشبه ، وهو الصحیح .

(١) لم أجده فی مسند أبی یعلی المطبوع فلعله فی الكبير .

ابن عساكر عن أنس

قلت : سكت عنه الشارح ، ولم يدر أن المصنف أورده في ذيل الموضوعات ،
وحكم بوضعه ، وهو الحق الذي لا يشك فيه عاقل ، فكان حقه أن لا يذكره ٤٩٢
هنا ، وأعله بـ « لاحق » بن الحسير ، فإنه كذاب وضاع/ لكن في ترجمته من
٦
" تاريخ أصبهان " لأبي نعيم ما يدل على براءته منه ، فإن أبا نعيم قال :

أخبرنا خيشمة بن سليمان إجازة ، وحدثني عنه لاحق بن الحسين ثنا عبيد بن
محمد الكشوري ثنا محمد بن يحيى بن جميل ثنا بكر بن الشروذ ثنا يحيى بن
مالك بن أنس عن أبيه عن الزهري عن أنس به ، فالصواب أن علتة بكر بن
الشروذ ، فإنهم كذبوه ، أو شيخه يحيى بن مالك بن أنس فإنه روى عن أبي
مناكير كما قال العقيلي ، لكن ورد من وجه آخر عن أنس ، ففي العلل لابن
أبي حاتم سئل أبي عن حديث رواه العلاء بن زيد عن أنس « عن النبي ﷺ
قال : العالم لا يخرف » ، فقال العلاء : ضعيف الحديث ، متروك
الحديث ، قد وجدنا من ينسب إلى العلم السعودي والجزيري وسعيد بن أبي
عروبة وعطاء ابن السائب وغيرهم ، يعي خرفوا ، وذلك يدل على كذب
الحديث ، وكان هذا الشيخ هو واضعه ، وسرقه منه من ألصقه بمالك عن
الزهري ، إما ابنه يحيى أو بكر بن الشروذ والله أعلم .

٣٧٤١ / ٩٩٦٧ - « لا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ » .

(حم . ق . ع) عن أسامة

قال في الكبير : وقضية كلام المصنف أنه لم يخرج من الستة إلا الثلاثة ،
وليس كذلك ، فقد عزاه جمع منهم ابن حجر للجميع ، وقال : أغرب في
المنتقى ، فزعم أن مسلما لم يخرج ، وابن الأثير ، فادعى أن النسائي لم
يخرجه .

قلت : وأتيت أنت بما هو أغرب من هذا ، وأغرب فادعيت أن المصنف لم يعزه إلا للثلاثة ، وهو قد عزاه للسته كما ترى .

٣٧٤٢ / ٩٩٧١ - « لا يَزَالُ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ فِي تَهْمَةٍ مِنْهُ هُوَ بَرِيٌّ مِنْهُ حَتَّى يَكُونَ أَعْظَمَ جُرْمًا مِنَ السَّارِقِ » .

(هب) عن عائشة

قال فى الكبير : قال فى الميزان : هذا حديث منكر .

٤٩٣

قلت : كان حقه أن يبين / فى أى ترجمة قال ذلك الذهبى ، فإن أول من قال ذلك الأزدي فى الضعفاء ، وقد أخرج الحديث فى ترجمة عبد الرحمن أبى سهل الخراسانى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، والذهبى لم يترجم لعبد الرحمن ، بل ذكره فى الكنى فى أبى سهل الخراسانى ، وقال : هذا حديث منكر ، رواه عنه أبو النضر هاشم بن القاسم .

قلت : والحديث خرَّجه أيضاً الدينورى فى المجالسة ، قال :

ثنا أبو الفضل عباس بن محمد الدورى ثنا أبو النضر ثنا أبو سهل الخراسانى عن هشام بن عروة به ، قال الدورى : قلت ليحيى بن معين : أبو سهل الخراسانى هذا هو نصر بن باب ، قال يحيى : لا أبو سهل الخراسانى رجل آخر ، ولم يسمع نصر بن باب من هشام بن عروة .

ورواه الديلمى فى " مسند الفردوس " [٥ / ٢٣٥ ، رقم ٧٧٢٧] من طريق محمد بن داود المستملى : ثنا أبو النضر به .

ورواه البخارى فى " الأدب المفرد " من طريق يحيى بن سعيد أخى عبید القرشى عن الأعمش عن أبى وائل عن عبد الله قال : " ما يزال المسروق يتظننا حتى يصير أعظم من السارق " ، وكان هذا هو الأصل والله أعلم .

٣٧٤٣ / ٩٩٨١ - « لا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ » .

(حم . ت . ه) عن ابن عمرو

قال فى الكبير : وقضية كلام المصنف أنه لم يخرج فى أحد الصحيحين ، وهو عجب ، فقد قال ابن حجر : خرجه البخارى من طريق أبى جَحِيْفَةَ عن على فى حديث .

قلت : وإذا فكلامك هو العجب العجاب ، لأنك تعلم أن المصنف شرطه فى كتابه ، أن لا يورد إلا الأحاديث المستقلة كما وردت عند أصحابها ، وأن لا يورد إلا المرفوعات القولية ، ثم تتعجب منه فى كونه لم يخالف شرطه وَيَخْرِقُ نظامه ، ويعزو الحديث للبخارى ، مع أنه لم يقع عنده إلا فى آخر حديث لم يصرح على برفعه ، ولفظه عند البخارى [٩ / ١٦ ، رقم ٦٩١٥] عن أبى جحيفة ، قال : سألت علياً - رضى الله عنه - هل عندكم/ شىء مما ليس عند الناس ؟ فقال : والذي فلق الحبة ، وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما فى القرآن ، إلا فهماً يعطى رجل فى كتابه ، وما فى الصحيفة ، قلت : وما فى الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر .

٣٧٤٤ / ٩٩٨٣ - « لا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَلَا الْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » .

(حم . ت . ه) عن ابن عمر

قال فى الكبير : قال ابن حجر يعنى - الحافظ - : فيه إسماعيل بن عياش ، وروايته عن الحجازيين ضعيفة ، وهذا منها ، ورواه الدارقطنى من حديث المغيرة بن عبد الرحمن ، ومن وجه آخر فيه مبهم عن أبى معشر ، وهو ضعيف ، وأخطأ ابن سيد الناس حيث صحح طريق المغيرة ، فإن فيها عبد الملك ابن مسلمة ضعيف ، وقال فى المهذب : تفرد به إسماعيل بن عياش ، وهو منكر الحديث عن الحجازيين والعراقيين ، وقد روى عن غيره عن موسى ، وليس بصحيح اهـ .

وفى الميزان عن ابن أحمد عن أبيه أن هذا باطل .

قلت : هذا تخليط ، وكلام لا يفهم ، ونقل من لا يعرف ما يقول ، ولا يفهم ما ينقل ، فالحديث رواه موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ، والذي رواه عن موسى بن عقبة إسماعيل بن عياش الحمصي ، وروايته عن غير أهل بلده الشاميين فيها تخليط ، وموسى بن عقبة حجازي ، لكن تابعه المغيرة بن عبد الرحمن ، فرواه عن موسى بن عقبة أيضاً ، وكلام الشارح يوهم أن المغيرة صحابي ، ثم إن الذي رواه عن المغيرة بن عبد الرحمن هو عبد الملك ابن مسلمة ، وهو ضعيف ، ورواه عن موسى بن عقبة أيضاً أبو معشر ، روى متابعتة الذارقطني [١ / ١١٨ ، رقم ٦] عن محمد بن مخلد عن محمد بن إسماعيل الحساني عن رجل عنه ، وأبو معشر ضعيف أيضاً ، فكان حاصل ما فى الباب أن الحديث رواه إسماعيل بن عياش والمغيرة بن عبد الرحمن وأبو معشر السندی ، ثلاثهم عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ، فأما إسماعيل / فالأسانيد إليه صحيحة متعددة ، وهو صدوق ، إلا أنه يخلط فى أحاديثه عن غير أهل بلده ، وأما المغيرة بن عبد الرحمن فهو ثقة ، ولكن السند إليه ضعيف ، لأنه من رواية عبد الملك بن مسلمة الضعيف ، وأما أبو معشر السندی ، فالسند إليه ثابت ، ولكنه هو ضعيف .

٤٩٥
٦
٩٩٨٤ / ٣٧٤٥ - « لا يَقْصُ عَلَى النَّاسِ إِلَّا أَمِيرٌ ، أَوْ مَأْمُورٌ ، أَوْ مُرَاءٌ » .

(حم . ه) عن ابن عمرو بن العاص

قال فى الكبير : ثم إن ما ذكر من أن الحديث هكذا فحسب هو ما وقع للمؤلف ، والذي وقفت عليه فى مسند أحمد « لا يقص إلا أمير أو مأثور أو مختال أو مرأ » ، فلعل المؤلف سقط من قلمه المختال .

قلت : أكاد أقطع بأن الشارح ما رأى مسند أحمد أصلاً ، قال أحمد [٢ / ١٧٨] :

حدثنا هيثم بن خارجة ثنا حفص بن ميسرة عن ابن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال : « لا يقص على الناس إلا أمير أو مأمور أو مرء » .

وقال أيضاً : حدثنا أبو النضر ثنا الفرج عن عبد الله بن عامر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « قال : قال رسول الله ﷺ : لا يقص إلا أمير أو مأمور أو مرء ، فقلت له : إنما كان يبلغنا أو متكلف قال : هكذا سمعت النبي ﷺ يقول » .

وقال ابن ماجه [٢/ ١٢٣٥ ، رقم ٣٧٥٣]:

حدثنا هشام بن عمار ثنا الهقل بن زياد ثنا الأوزاعي عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : « لا يقص على الناس إلا أمير أو مأمور أو مرء » .

وهكذا رواه أيضا أبو نعيم في " تاريخ أصبهان " من طريق حفص ابن سلم عن مسعر عن عمرو بن شعيب به مثله ، فإن كان الشارح صادقا في أنه رأى المسند ، فذلك اللفظ الذي ذكره وقع فيه في حديث آخر من رواية عوف ابن مالك .

قال أحمد [٦/ ٢٩]:

حدثنا أبو عاصم أخبرنا عبد الحميد/ ثنا صالح بن أبي عريب عن كثير بن مرة عن عوف بن مالك قال : دخل عوف بن مالك مسجد حمص وإذا الناس على رجل فقال : ما هذه الجماعة ؟ قالوا : كعب يقص ، قال : يا ويحه ، ألا سمع قول رسول الله ﷺ : « لا يقص إلا أمير أو مأمور أو مختال » .

ورواه أيضاً من أوجه أخرى عنه ، ورواه البخارى في " التاريخ الكبير " [٨/ ٣٢٩ ، رقم ٣١٩٩] من حديث يزيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله عن يزيد بن

٤٩٦

٦

خمير سمع عوف بن مالك سمع النبي ﷺ يقول : « لا يقص إلا أمير أو مأمور أو مختال أو مرء » .

ورواه أيضاً من حديث أزهر بن سعيد عن ذي الكلاع قال : كان كعب يقص في إمارة معاوية ، فقال عوف بن مالك لذي الكلاع : يا أبا شراحيل أرأيت ابن عمك أبا امر الأمير يقص ؟ فإني سمعت النبي ﷺ يقول : « القصاص ثلاثة أمير أو مأمور أو مختال » ، فمكث كعب سنة لا يقص حتى أرسل إليه معاوية يأمره أن يقص ، هكذا وقع في هذه الرواية ، ووقع عند أحمد أنه لم يقص بعد ذلك .

ثم رواه البخارى من طريق عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن كعب بن عياض عن النبي ﷺ قال : والأول أصح .

ورواه أبو داود في السنن [٣ / ٣٢٢ ، رقم ٣٦٦٥] من حديث عباد بن عباس الخواص عن يحيى بن أبي عمرو عن عمرو بن عبد الله عن عوف بن مالك الأشجعي به بلفظ : « لا يقص إلا أمير أو مأمور أو مختال » ، فلفظة "المختال" لم تقع في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص الذي زعم الشارح أنه رآها فيه في مسند أحمد ، إنما وقعت في حديث عوف بن مالك ، وقد رواه بعض الصحابة بلفظ : « أو متكلف » بدل « مختال » ، منهم أبو هريرة .

قال أبو عمرو عبد الوهاب بن منده في " فوائده " :

أخبرنا عبد الرحمن بن أحمد بن حمدان الجلاب ثنا محمد بن إبراهيم بن كثير

الصورى ثنا خالد بن عبد الرحمن ثنا عمر بن ذر عن مجاهد عن أبي هريرة ٤٩٧

« قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يقص في / مسجدي هذا إلا أمير أو مأمور

أو متكلف » .

وكذلك رواه الطبراني في " الكبير " من حديث عبادة بن الصامت ، بدون

تقييد بالمسجد ، وسنده حسن .

(طب) عن ابن عمر

قال فى الكبير : رمز لحسنه ، قال الهيثمى : رجاله موثقون ، ثم قال : ورواه الدارقطنى بهذا اللفظ عن ابن عمر ، قال الفريابى : فيه سليمان بن موسى الأموى ، لينة النسائى ، وقال البخارى له مناكير .

قلت : فهذا النقل عن الفريابى كأنه يتعقب به تحسين المؤلف للحديث ، ثم تعقبه فى الصغير بنقيض هذا ، فقال : وإسناده صحيح ، ورمز المؤلف لحسنه تقصير اهـ .

فكأن القصد هو المعارضة والانتقاد على أى حال وبأى وجه كان ، والحديث حسن المؤلف ترجيحاً لجانب من وثق سليمان الأشدق مع اعتبار الشواهد ، فكيف يكون صحيحاً ؟ ، والمؤلف مقصر ، وقد نبهنا مراراً على الفرق بين قول الهيثمى : رجاله موثقون ، وقوله : ثقات ، فالأولى تُقالُ مع وجود مقال فى الرجال ، فيكون الحديث نهايته الحسن ، والثانية تُقالُ فى الثقات على الإطلاق فيكون السند صحيحاً ، والشارح فى غفلة عن هذا .

حرف الياء

٩٩٩١/٣٧٤٧ - « يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَأَهُمْ لِلْقُرْآنِ » .

(حم) عن أنس

قال في الكبير : رمز لحسنه ، قال الهيثمي : رجاله موثقون ، وقضية صنيع المصنف أن هذا لم يخرج في أحد الصحيحين والأمر بخلافه ، فقد خرجه مسلم في صحيحه بلفظ : « يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَأَهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ » . . . إلخ .

قلت : وإذا كان مسلم خرجه ، فلم ذكره [٦٤ / ٢] الهيثمي الحافظ في الزوائد على الكتب الستة كما نقلت أنت كلامه عليه !؟

وبعد فحديث أنس هذا لم يخرج مسلم ولا أبو داود ولا الترمذي ، إنما خرجوا حديث أبي مسعود البدرى^(١) / الأنصاري ، وليس لفظه كما لبس به الشارح ، ليوهم أنه قريب من اللفظ الذي ذكره المصنف ، ويثبت قصوره ، بل لفظه أطول من ذلك ، والمصنف خصص كتابه هذا للأحاديث القصار ، ولذلك ذيل عليه بالأحاديث الطوال ، لاسيما من الصحيحين ، وإليك لفظ الحديث عند مسلم عن أبي مسعود الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ : « يَوْمَ

(١) أبو داود (١ / ١١٥٩) ، الترمذي (١ / ٥٨) ، رقم (٢٣٥) .

القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا فى القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا فى السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا فى الهجرة سواء فأقدمهم سلماً ، ولا يؤمن الرجل الرجل فى سلطانه ، ولا يقعد فى بيته على تكرمته إلا بإذنه « اهـ .

فانظر إلى تدليس الشارح وتليسه ، ما أفحشه ! .

٩٩٩٢/٣٧٤٨ - « يُبَصِّرُ أَحَدَكُمْ الْقَدَى فِى عَيْنِ أَخِيهِ ، وَيُنْسِي الْجِدْعَ فِى عَيْنِهِ » .

(حل) عن أبى هريرة

قال فى الكبير : وكذا رواه القضاعى ، وقال العامرى حسن .

قلت : العامرى رجل جاهل ، يُحَسِّنُ وَيُصَحِّحُ بِهِوَاهُ ، فلا ينبغى النقل عنه ، والاقتصار على استدراك العزو إلى القضاعى [١/ ٣٥٦ ، رقم ٦١٠] قصور ، فإن الحديث خرَّجه أيضاً أبو الشيخ فى " التوبىخ " [ص ١٢٦ ، رقم ٩٦] ، والديلمى فى " مسند الفردوس " وأبو عروبة الحرانى فى " الأمثال " كلهم من طريق محمد بن حمير عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عن أبى هريرة عن النبى ﷺ .

ورواه البخارى فى " الأدب المفرد " [ص ٢٠٤ ، رقم ٥٩٢] من رواية مسكين ابن بكير الحداء^(١) عن جعفر بن برقان به عن أبى هريرة موقوفاً عليه ، ثم روى نحوه عن عمرو بن العاص من قوله .

ورواه ابن المبارك فى " الزهد " [ص ٧٠ ، رقم ٢١٢] عن جعفر بن حيان عن الحسن من قوله .

(١) فى الأصل : « بكير بن مسكين الحداد ، وما أثبتناه هو الصواب والله أعلم ، وانظر تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٨٣ ، رقم ٥٩١٥) .

٣٧٤٩ / ١٠٠٠٠ - « يُجِيرُ عَلَى أُمَّتِي أَدْنَاهُمْ » .

(حم . ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير : قال الهيثمي : فيه رجل لم يسم ، وبقية رجال أحمد رجال
الصحيح / اهـ .

وقضية صنيع المصنف أن ذا لم يخرج في أحد دواوين الإسلام ، وليس
كذلك ، فقد رواه أبو داود في " الجهاد والزكاة والديات " وغيرها ، لكنه في
أثناء حديث طويل ، فلعل المصنف لم يتنبه له .

قلت : وتنبهت أنت له تبارك الله أحسن الخالقين إلا أنك لم تتنبه ، لأن الحافظ
الهيثمي ، لا يذكر حديثاً مخرجاً في الستة في كتابه ، لأنه مخصوص للزوائد
عليها ، وقد ذكره كما نقلت أنت كلامه عليه ، كما أنك لم تتنبه لكون المصنف
لا يذكر إلا الأحاديث بتمامها ، ولا يأخذ قطعاً من الأحاديث ، لأن كتابه
ليس مرتباً على الأبواب ليستدل فيها ولو بقطعة من الحديث ، بل مرتب على
الحروف ، ومقصوده إيراد الأحاديث بألفاظها .

وبعد فالحديث الذي خرَّجه أبو داود [٤ / ١٨١ ، رقم ٤٥٣١] هو حديث عبد
الله بن عمرو بن العاص لا حديث أبي هريرة ، ثم إنه لم يذكر متنه كله ، بل
خرجه عَقِبَ حديث طويل لعليِّ بن أبي طالب ، وذلك من رواية عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده « قال : قال رسول الله ﷺ » نحو حديث عليِّ زاد
فيه « وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ ، وَيُرِدُّ مُشْدَهُمْ عَلَى مُضْعَفِهِمْ وَمَتَسْرِيهِمْ عَلَى
قَاعِهِمْ » .

٣٧٥٠ / ١٠٠٠٤ - « يَدُ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ » .

(ت) عن ابن عباس

قال في الكبير : قال الترمذي : غريب لا نعرفه عن ابن عباس إلا من هذا

الوجه ، وقد رمز المصنف لحسنه ، وليس بِمُسَلَّم ، فقد قال الصدر المناوى :
فيه سلمان بن سفیان المدني ، ضعفه ... إلخ .

قلت : المصنف لم يرمز له بشئ ، والصدر المناوى إنما قال : فيه سليمان بن
سفيان فى حديث ابن عمر الوارد بلفظ : « إن الله لا يجمع أمتى على
ضلالة ، ويد الله على الجماعة ، ومن شذ شذ إلى النار » ، فهذا الذى رواه

ه . .

سليمان بن سفيان المدني عن عبد الله بن دينار/ عن ابن عمر .

٦

أما حديث ابن عباس ، فلا وجود لسليمان المذكور فى سنده .

قال الترمذى [٤/ ٤٦٦ ، رقم ٢١٦٦] : حدثنا يحيى بن موسى ثنا عبد الرزاق
ثنا إبراهيم بن ميمون أنا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس ، ومن هذا
الوجه من طريق عبد الرزاق رواه أيضا محمد بن مَخْلَد العطار فى جزئه ،
والحاكم فى المستدرک [١/ ١١٦ ، رقم ٣٩٩] ، والقضاعى فى " مسند الشهاب
" [١/ ١٦٨ ، رقم ٢٣٩] ، وقال الحاكم : إبراهيم بن ميمون العدنى هذا قد
عدَّلهُ عبد الرزاق وأثنى عليه ، وعبد الرزاق إمام أهل اليمن ، وتعديله حجة ،
وأقره الذهبى ، وزاد أن ابن معين وثقه أيضا ، فإلى متى هذا الخيط والتخليط
وإدخال سند حديث فى سند حديث آخر ، وإصاق التهم بالمصنف بالباطل ؟!
إنالله وإننا إليه راجعون .

٣٧٥١ / ١٠٠٠٦ - « يَدُورُ الْمَعْرُوفُ عَلَى يَدِ مِائَةِ رَجُلٍ آخِرُهُمْ فِيهِ
كَأَوْلَهُمْ » .

ابن النجار عن أنس

قال فى الكبير : ظاهر حال المصنف أنه لم يره لأشهر ولا أقدم ولا أحق بالعزو
من ابن النجار ، مع أن الطيالسى خرَّجه ، وكذا الديلمى باللفظ المزبور .

قلت : لم يخرج الطيالسي ، وإنما خرج الديلمي في " مسند الفردوس " من طريق أبي الشيخ ، ثم من حديث عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عن أنس ، وعبد الرحيم متروك ، منكر الحديث .

٣٧٥٢ / ١٠٠٠٩ - « يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ يَقُولُ : قَدْ دَعَوْتُ قَلَمٌ يُسْتَجَبُ لِي » .

(ق . د . ت . ه) عن أبي هريرة

قال في الكبير : ظاهره أن النسائي لم يروه ، لكن الصدر المناوي عزاه للجماعة جميعاً .

قلت : لكنه واهم في ذلك غير مصيب ، لأن الحديث إذا كان عند النسائي في الكبرى ، فالسنن الكبرى غير داخله في الكتب الستة التي يعبر بالعزو إليها برواه الجماعة .

والحديث رواه أيضاً الطحاوي في " مشكل الآثار " [٢ / ٣٣٤ ، رقم ٨٧٧] ، وجماعة من حديث أبي هريرة .

ورواه ابن شاهين في " الترغيب " [٢ / ١٨٥ ، رقم ١٤٩] من حديث أنس .

٣٧٥٣ / ١٠٠١١ - « / يَشْفَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ : الْأَنْبِيَاءُ ، ثُمَّ ^{٥٠١} _٦ الْعُلَمَاءُ ، ثُمَّ الشُّهَدَاءُ » .

(ه) عن عثمان

قال في الكبير : رمز المصنف لحسنه ، وهو عليه رد ، فقد أعله ابن عدى والعقيلي بعنبة بن عبد الرحمن ، ونقلوا عن البخاري أنهم تركوه ، ومن ثم جزم الحافظ العراقي بضعف الخبر .

قلت : وحيث إن الأمر كما ذكرت ، فلم رجعت فقلت في الصغير : إسناده حسن ؟ .

١٠٠١٤ / ٣٧٥٤ - « يُطْبِعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ ، لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ » .

(هب) عن ابن عمر

قال في الكبير : رمز لحسنه ، قال في " المهذب " : فيه عبد الله بن حفص الوكيل ، وهو كذاب ، وقال في " الكبائر " : روى بإسنادين ضعيفين ، ورواه البيهقي في " الشعب " من طريق أخرى ، وقال : فيه سعيد بن رزين ، من الضعفاء ، وأقول : فيه أيضا علي بن هاشم ، أورده أيضا في الضعفاء ، وقال : له مناكير ، ورواه الطبراني باللفظ المزبور ، قال الهيثمي : فيه عبد الله ابن الوليد ، ضعيف ، ورواه أحمد بلفظ : « يطبع المؤمن على الخلال كلها إلا الخيانة والكذب » ، قال الهيثمي : وفيه انقطاع ، ورواه البزار وأبو يعلى بلفظ : « يطبع المؤمن على كل خلة غير الخيانة والكذب » ، قال المنذرى : رواه رواة الصحيح ، وقال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح . . . إلخ .

قلت : هذا خبط وخلط لأحاديث متعددة وأسانيد متباينة ، كما أبين ذلك من وجوه ، الأول : عبد الله بن حفص الوكيل ، الذي نسب وجوده في أول كلامه في حديث عبد الله بن عمر المذكور في المتن غير موجود في حديث عبد الله بن عمر ، بل في حديث سعد بن أبي وقاص ، الذي لم يذكره المصنف .

قال البيهقي : أخبرنا أبو سعد الماليني أنبأنا أبو أحمد بن عدي الحافظ ثنا عبد الله

ابن حفص الوكيل ثنا داود بن رشيد ثنا علي بن هاشم عن الأعمش عن أبي

إسحاق عن مصعب بن سعد عن أبيه « عن النبي ﷺ / قال : يطبع المؤمن

على كل شئ إلا الخيانة والكذب .

الثاني : قوله : وأقول : فيه أيضا على بن هاشم ، بعد قوله : ورواه البيهقي في " الشعب " من طريق أخرى يوهم أنه لا يزال يتكلم على حديث ابن عمر ، ويوهم أيضا أن على بن هاشم في السند الآخر الذي ذكره ، وهو موجود في السند الأول كما تقدم ، وكذلك هو في سند حديث سعد بن أبي وقاص ، ولو من طريق آخر ، ليس فيه عبد الله بن حفص الوكيل .

قال القضاعى في " مسند الشهاب " : أخبرنا محمد بن أحمد الأصبهاني أنا أبو محمد الحسن بن محمد بن علي البغدادي ثنا عمر بن محمد الزيات ثنا أحمد بن محمد بن البراء ثنا داود بن رشيد ثنا علي بن هاشم به . ورواه ابن أبي الدنيا في " مكارم الأخلاق " ، وابن شاهين في جزئه ، كلاهما من طريق داود بن رشيد عن علي بن هاشم به .

الثالث : قوله : ورواه الطبراني باللفظ المزبور ، قال الهيثمي : فيه عبد الله ابن الوليد . . . إلخ ، هذا رجوع إلى الكلام على سند حديث عبد الله بن عمر ، فهو الذي قال عنه الحافظ الهيثمي ذلك .

الرابع : قوله : ورواه أحمد بلفظ : « يطبع المؤمن على الخلال كلها إلا الخيانة والكذب » ، قال الهيثمي : وفيه انقطاع ، هذا حديث ثالث من حديث أبي أمامة قال أحمد :

حدثنا وكيع سمعت الأعمش قال حديث عن أبي أمامة أنه قال : « قال رسول الله ﷺ : . . . » فذكره .

الخامس : قوله : ورواه البزار وأبو يعلى بلفظ : « يطبع المؤمن على كل خلة غير الخيانة والكذب » ، قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح . . . إلخ ، هذا رجوع إلى حديث سعد بن أبي وقاص من طريق آخر ، فإنه هو الذي قال فيه

الحفاظ المذكورون ذلك ، فانظر إلى هذا التخليط العجيب الذى يحير الناظر حتى لا يهتدى إلى صواب ولا فهم مراد .

٥٠٣
٦
٣٧٥٥ / ١٠٠٢٥ - « / يَهْرُمُ ابْنُ آدَمَ وَيَبْقَى مَعَهُ اثْنَتَانِ : الْحَرِصُ ، وَالْأَمَلُ » .

(حم . ق . ن) عن أنس

قال فى الكبير : وقضية كلام المصنف أن القزوينى تفرد به من بين الستة ، وليس كذلك ، بل هو فى الصحيحين . . . إلخ .

قلت : مثل هذا يشكك فى سلامة عقل هذا الرجل ، ونقاوته من الزوائد عند الكتابة ، فها هو يكتب بيده رمز القاف الذى هو علامة البخارى ومسلم ، ورمز النسائى الذى هو التون ، ثم يذهب أولاً وهمه إلى أن القاف رمز ابن ماجه القزوينى ، كما يفعله الذهبى ناسيا اصطلاح المصنف الذى لعله كتبه أكثر من أربعة آلاف مرة من أول الكتاب إلى هنا ، وناسيا أيضا رمز النسائى ، ولم ير إلا أن الحديث عند ابن ماجه الذى ما عزاه إليه المصنف .

٣٧٥٦ / ١٠٠٢٦ - « يُوزَنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِدَادُ الْعُلَمَاءِ وَدَمُّ الشُّهَدَاءِ ، فَيَرْجَحُ مِدَادُ الْعُلَمَاءِ عَلَى دَمِ الشُّهَدَاءِ » .

الشيرازى عن أنس ، الموهبى عن عمران بن عبد البر فى العلم

عن أبى الدرداء ، ابن الجوزى فى العلل عن النعمان بن بشير

قال فى الكبير : وقضية صنيع المصنف أن ابن الجوزى خرجه فى العلل ساكتا عليه ، وليس كذلك . . . إلخ .

قلت : بل قضية الشارح وجسارته على التأليف أنه عالم عاقل ، وليس كذلك ، فكتاب ابن الجوزى العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية أولاً فلا يحتاج إلى زيادة على الاسم .

وثانياً : يعرف العلماء أنه لا بد من بيان علل الأحاديث حتى يعرف الناس أنها معلولة .

وثالثاً : ومع ذلك فقد رمز المصنف لضعفه .

ورابعاً : فإن المصنف مع ذلك لا ينقل كلام المؤلفين المخرجين ولا غيرهم .

وخامساً : فإن كلام الشارح كلام المجاتين .

٣٧٥٧ / ١٠٠٢٧ - « الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ، وَأَبْدَأُ بِمَنْ

تَعُولُ » .

٥٠٤

(/ حم . طب) عن ابن عمر $\frac{٥٠٤}{٦}$

قال فى الكبير : وقضية صنيع المؤلف أن هذا لم يخرج فى الصحيحين ، ولا أحدهما ، وهو عجب ، فقد خرجه البخارى من حديث أبى هريرة بزيادة ، ولفظه : « اليد العليا خير من السفلى ، وابدأ بمن تعول ، وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، ومن يستعفف يعفه الله ، ومن يستغنى يغنه الله » ، وقال المنذرى : خرجه الشيخان معا بنحوه عن حكيم بن حزام .

قلت : اللفظ الذى عزاه لأبى هريرة هو لفظ حديث حكيم بن حزام عند الشيخين وما حديث أبى هريرة ، فقال البخارى عمر بن حفص :

ثنا أبى ثنا الأعمش ثنا أبو صالح قال : حدثنى أبو هريرة « قال : قال النبى ﷺ : أفضل الصدقة ما ترك غنى ، واليد العليا خير من اليد السفلى ، وابدأ بمن تعول » .

وقال أيضا : حدثنا سعيد بن عفير حدثنى الليث حدثنى عبد الرحمن بن خالد ابن مسافر عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » ، الحديث ، وقد ذكره المصنف

سابقاً فى حرف الخاء ، وعزاه للبخارى وأبى داود وغيرهما كما أنه ذكر
 حديث حكيم بن حزام فى حرف الهمزة فى « أفضل الصدقة ما كان عن ظهر
 غنى » ، وعزاه لمسلم ، وإن كان البخارى رواه باللفظ الذى ذكره الشارح
 هنا ، وعزاه للشيخين ، وقد ذكره المصنف فى الذيل هنا فى حرف الياء ، وعزاه
 للبخارى ، فالحديث ورد بالفاظ متعددة فى الصحيحين بتقديم وتأخير ونقص
 وزيادة حسب حفظ الرواة وتصرفهم ، والمصنف التزم ذكر الأحاديث كما وقعت
 عند المخرجين ، فلذلك يضطر لذكر الحديث الواحد فى عدة حروف ويعزوه فى
 كل حرف لمن وقع باللفظ الداخلى فى ذلك الحرف ، والشارح على يقين من
 ذلك ، ولكنه يتغافل عنه ليجد السبيل إلى إظهار قصور المصنف/ بالباطل
 والتليس ، الذى لولا هو وكتبه وعلمه لما جاء هذا الشارح فى العلم ولا راح
 [ولذلك] عاقبه الله أكبر عقوبة حتى أجرى على يده من الأوهام ما لا أظنه
 أجراه على يد مخلوق من عهد آدم إلى النفخ فى الصور سواء عند اعتراضاته
 الباطلة أو غيرها ، كما يعرف من كتابنا هذا الذى ألفناه تحميراً للحق وتمييزاً
 للخطأ من الصواب وانتصاراً للمؤلف المظلوم ، وإن كنت قد شددت فى التعبير
 أحياناً على الشارح ، فذلك ما جره إليه سوء صنيعه الذى يضيق منه الصدر
 ويفقد عنده الصبر ، لا سيما وللحافظ السيوطى - رحمه الله - علينا وعلى
 المسلمين فضل كبير ومنه جسيمة ، بخدمته للعلم ودفاعه عن الحق وتآليفه
 الكثيرة النافعة التى انتفعنا بها ولا سيما فى هذا العلم الشريف حتى صرنا نعدّه
 كأنه من أشياخنا الذين تلقينا عنهم العلم مباشرة ، فوجب بذلك علينا حقه
 والانتصار له والدفاع عن مقامه الرفيع وحقه المهضوم ، ونحن مع ذلك نرجو
 للشارح أن يعمه الله تعالى برحمته ومغفرته ويسامحه فيما جنته يدها على هذا
 الإمام العظيم وأن يرحمنا جميعاً ويعصمنا من الخطأ والزلل والجرأة على أهل

الحق ويرزقنا شكر النعم والأدب مع الأئمة الأكابر الذين وصل إلينا على يدهم
ما من الله به علينا من العلم والمعرفة وخدمة السنة الشريفة ويوفقنا لاتباع الحق
والعمل بالعلم ، آمين .

وهذا آخر ما قصدناه من تحرير أوهام المناوى الذى سميناه بالمداوى ،

وكان ذلك عقب صلاة الفجر من يوم الثلاثاء ثالث وعشرين ربيع

/ النبوى الأول من سنة خمس وسبعين وثلاثمائة وألف ، فى

منفانا بمدينة سلا عجل الله تعالى بخروجنا منها آمين .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم تسليما كثيرا

والحمد لله رب العالمين .